■ إلى د. رءوف عباس بمناسبة بلوغه سن الستين ■

دراسات في التاريخ والثقافة العربية

- نيللي حنا
- ناصر أحمد إبراهيم
- عبادة كحيلة
- أمل إبراهيم أبو سنة
- سيد أحمد الناصري
- عطية القوصي
- أميرة الأزهري سنبل
- عماد بدر الدين أبو غازي
- مديحة دوس
- أحمد الشربيني
- إسماعيل محمد زين الدين
- سامي أبو النور
- عبد المنعم إبراهيم الجميعي
- مرفت صبحي غالي
- يحيى محمد محمود
- ليلى عنان
- وجيه عبد الصادق عتيق
- عاصم الدسوقي
- مجدي عبد الحافظ
- جابر عصفور
- سيد البحراوي

تحرير
عُبادة كُحيلة

الدار المصرية اللبنانية

دراسات فى التاريخ والثقافة العربية

الدار المصرية اللبنانية

إلى الدكتور

رءوف عبـــاس

بمناســبة بـــلوغه سـن الســتين

- نيـــللى حـــنا
- ناصر أحمد إبراهيم
- عُبادة كُحيلة
- أمل إبراهيم أبو ستة
- سيد أحمد الناصرى
- عطية القوصى
- أميرة الأزهرى سنبل
- عماد بدر الدين أبو غازى
- مديحة دوس
- أحمد الشربينى
- إسماعيل محمد زين الدين
- سامى أبو النور
- عبد المنعم إبراهيم الجميعى
- مرفت صبحى غالى
- يحيى محمد محمود
- ليلى عنـــان
- وجيه عبد الصادق عتيق
- عاصم الدسوقى
- مجدى عبد الحافظ
- جابر عصـفور
- سـيد البحـراوى

كتاب تذكارى

دراسات فى التاريخ والثقافة العربية

تحرير

عُبادة كُحيلة

الدار المصرية اللبنانية

16 شارع عبد الخالق ثروت - ص.ب 2022 برقيا دار شادو - القاهرة - ت : 3936743-3923525 - فاكس : 3909618

رقم الإيداع : 2001 / 11847
الترقيم الدولي : 977-270-692-X

تجهيزات فنية : النصر ت : 7863199
طبع : آمون ت : 7944517 - 7944356

الطبعة الأولى : رجب ١٤٢٢هـ - أكتوبر ٢٠٠١م

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

المحتـــويات

مقالات بالعربية

الموضـــــوع	الصفحة
● كلمة الناشر	٩
● تقديم	١١
● رءوف عباس حامد : سيرة ذاتية	١٥
● رءوف عباس حامد : سيرة ببليوجرافية	٢١
● رءوف عباس حامد : صورة قلمية (نللى حنا ، وناصر أحمد إبراهيم)	٢٧
● النفس الكبيرة (عبادة كحيلة)	٣٣
● عامة دمشق والحياة الثقافية فى العصر الفاطمى (أمل إبراهيم أبو ستة)	٣٩
● محمد ﷺ واليهود : بحث فى تاريخ الجزيرة العربية فى فجر الإسلام (سيد أحمد الناصرى)	٧٩
● التبريد الصناعى للهواء أيام الأمويين والعباسيين (عطية القوصى)	٩١
● الطاعة والخلع والإصلاحات القانونية الحديثة (أميرة الأزهرى سنبل)	١١٧
● الاحتلال العثمانى لمصر : أسباب ونتائج (عماد بدر الدين أبو غازى)	١٢٩
● وقائع القينلى (١٦٨٨-١٧٣٥م) : ملاحظات حول طرق الكتابة والنقل (مديحة دوس)	١٦٩
● مراسلات الأمير « مراد بك » كمصدر لدراسة تاريخ جرجا (ناصر أحمد إبراهيم)	١٩٥
● الغرب والتنمية الإقليمية للشرق الأوسط : فى أعقاب الحرب العالمية الثانية (أحمد الشربينى)	٢٣١
● « عزيز فهمى » والقضايا الوطنية (إسماعيل محمد زين الدين)	٢٥٩
● الشأن السودانى فى العلاقات المصرية البريطانية (١٩٣٧ - ١٩٤٢) فى ضوء الوثائق البريطانية (سامى أبو النور)	٢٨١
● مدرسة الحقوق الخديوية (١٨٦٨ - ١٩٢٥) : دراسة تاريخية (عبد المنعم إبراهيم الجميعى)	٣٠٥
● تبعية النقد المصرى للاسترليني : وأثرها فى الاقتصاد المصرى إبان النصف الأول من القرن العشرين (مرفت صبحى غالى)	٣٢١
● خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب وآثاره على المجتمع المصرى (يحيى محمد محمود)	٣٥٧
● « سيزيف » ونشأة إسرائيل (ليلى عنان)	٣٧٣
● موقف الحزب الشيوعي الإسرائيلى من القضية الفلسطينية (وجيه عبد الصادق عتيق)	٣٨١

الموضـــــــوع	الصفحة
● فى الأصول التاريخية للجلوبالية (عاصم الدسوقى)	٤٠٣
● ذاكرة الأمة والعولمة (مجدى عبد الحافظ)	٤١٧
● « شرف » : رواية من جيل الستينيات (جابر عصفور)	٤٢٩
● ثلاث رؤى للتاريخ فى الرواية العربية المعاصرة (سيد البحراوى)	٤٤٧

مقالات بالإنجليزية

5 - Notes on Modernism in the Arab World: With Reference to the Role Historians Play in Egypt. Peter Gran

13 - Cairo at the Turn of the Century. Nelly Hanna

27 - Commerce and Coalitions in Contemporary Egypt. Fred H. Lawson

47 - Women in Changing Circumstances. Afaf Lutfi al Sayyid Marsot

كلمة الناشر

ترجع صلتى بالدكتور « رءوف عباس حامد » إلى بضع سنين مضت ، كنتُ ألقياً خلالها لعقد اتفاق مع الجمعية المصرية للدراسات التاريخية لنشر مجلتها المشهورة ، وكان هو إذ ذاك معاونًا لرئيس الجمعية السابق ، الدكتور « إبراهيم نصحى » ، قبل أن يتولى رئاستها الآن خَلَفًا له .

ومن أول لقاء ، ومن أول إطلالة .. لمستُ بجلاء ما يَكْتَنُّ فى هذا الرجل من سمات العلماء الحقيقيين .. فهو إنسان جم التواضع ، رفيع الخلق ، شديد الأدب ، رقيق اللفظ والحاشية .. فقلتُ فى نفسى : لله دَرُّكَ من عالم يعتز المرء بمعرفته ويفخر ! وبقيتُ فى نفسى آثارٌ طيبة من لُقْيا هذا الرجل يعجز القلم عن تمثيلها بالكلمات ، فانتظرتُ فرصة أخرى تزيد من صلتى بهذا الكبير وتُوَطِّد علاقتى به أكثر وأكثر .

ويشاء الله أن تتصل الروابط مرةً أخرى حين أسند إلَىَّ الدكتور « رءوف » نشر ترجمته العربية لكتاب (تجار القاهرة فى العصر العثمانى : سيرة أبو طاقية شاهبندر التجار) – وهو كتاب من تأليف الدكتورة « نللى حنا » – رافضًا تقاضى أىَّ مقابل مادى لقاء ترجمته هذه .. فلم أتعجب أو أندهش لفعله هذا فى ذلك الزمن الذى طغت فيه المادية على كل القيم ، إذ إن رجلاً مثله أدرك قيمة العلم ووعى مكانته ومكَانة حامله حق الوعى ، لا يُستَغْرَبُ منه أن يسمو بعلمه وقلمه عن أى مكسب مادى !.. وزاد الرجل فى نظرى إعزازًا واحترامًا وتقديرًا من بعد ذلك ، وتمنيتُ من أعماق نفسى لو تتاح لى الفرصة لأُعَبِّرَ لهذا الفَذّ عما كَمَنَ فى سريرتى تجاهه من المودة والمحبة !

وجاءتنى الفرصة تسعى كما تمنيت ..

فذات يوم من أيام شهر رمضان الفائت ، أتانى الدكتور « أيمن فؤاد سيد » وبصحبته الدكتور « عُبادة كُحيلة » يعرضان عَلَىَّ نشر هذا الكتاب التذكارى .. وبرغم عدد صفحاته الذى يربو على الخمسمائة ، وما قد يتكلف من أموال فى طباعته ونشره ، وما قد يعترضه من مصاعب التسويق .. قبلتُ نشر الكتاب على الفور حتى دون أن أعرضه على أىٍّ من مستشارى النشر . يكفينى فقط أنه تكريم للدكتور « رءوف عباس حامد » ، وحسبى أن

أشـــارك فى تكـــريمه بنشـــرى لهـــذا الكـــتاب التذكارى القيم الذى كتبه جَمْعٌ من تلامذته وأصدقائه ومحبيه .

إن الدكـــتور « رءوف عـــباس حامد » قيمة علمية كبرى ، وقيمة وطنية أكبر .. وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد كَرَّمَتْهُ وقَدَّرَتْهُ مع ثلاثة من كبار العلماء والمستشرقين ، فجديـــر بـــنا نحن بنى وطنه أن نكرّمه أولاً ونوفيه حقه الذى يستحقه عن جدارة . ولعل هذا الكتاب التذكارى هو الخطوة الثانية فى مسار تكريمه وتقديره بعد نيله جائزة الدولة التقديرية .

وفى الـــنهاية .. لا أملك غير أن أقدم تحية كريمة باسمى وباسم جميع العاملين فى « الدار المصرية اللبنانية » لهذا الإنسان العظيم !

الناشر

محمد رشاد

تقـــديـم

فى سماء كل أمة ؛ يبزغ كل جيل أو عدة أجيال فردٌ أو عدة أفراد .. يتركون فى حياتهم ، وبعد حياتهم ، ما يحفظ لهم ذكرهم ويُبقى أثرهم .

هؤلاء الأفراد النابهون هم ملح الأرض ، أو هم الصفوة المبدعة .. بدونهم لا يستقيم لأمة بقاء ، ولا تستديم لها حضارة .. ويصير من اللازم تكريمهم فى حياتهم وما بعد حياتهم .

وإذا نحن تأملنا ما جرى لمصر فى عهدها الأخير ، يروعنا ما حل بقيم العطاء ، وأخصها العـلم والشـرف .. فقـد تـوارت لتفسح الطريق لقيم أخرى هى قيم النجاح ، وأخصها المـال والجاه .. ومُلاك هذه القيم أدنى جهد ممكن بأكبر عائد ممكن ! ولم يعد للأفراد النابهين صـوت مسموع ولا علم مرفوع ، فهاجر كثرتهم خارج المكان أو خارج الزمان ، أو خارج الاثنين معًا !

أقـول هـذا وتُطَوِّف بخاطرى ذكريات عن أفراد نابهين أضاعهم قومهم ، حيث قدموا لقـومهم وقدَّموا قومهم .. ورحلوا عنا وبالنفس غصة لرحيلهم ، وما مثال « جمال حمدان » – عبقرى زمانه ومكانه – ببعيد !

وليصـدقنى القـارئ القـول إنـنى كنت قلقًا ، وربما كنت مَمْرُورًا ، عشية الإعلان عـن الفائـزين بجوائز الدولة هذا العام . فقد درجت الحال لسنوات وسنوات على أن تكون مـن نصيب بعض صغار المثقفين وكبار الموظفين و « تَرْزِيَّة » القوانين ! .. وعندما علمت بأن الأعَزّ « رءوف عباس حامد » قد فاز بالتقديرية منها ، شعرت بأنه ربما يعتدل حال هذه الأمة يومًا ، ويعرف الإنصاف طريقه إليها .

و « رءوف عـباس حامد » بقية باقية من جيل البنّائين العظام الذين تعتز بهم جامعاتهم اعـتزازهم بهـذه الجامعات ، فقد خلَّف فى علم التاريخ مدرسةً ترددت أصداؤها فى وطنه ، وجاوزته إلى وطنه العربى الكبير . واجتمع فيه إلى كونه عالمًا ، كونه إنسانًا مضى به قطار العمر شامخًا مترفعًا عن الدنايا .. لم تعرف عنه زلة فى صبوته ، ولا هفوة فى سنوات كهولته . وهو فى تعامله مع عالمنا هذا الرديء ؛ كان العهد به – وما يزال – شجاعًا .. يقول قولة حق ومقالة صدق .. لا يقيم وزنًا لمال ولا جاه ، ومناط المرء عنده عطاؤه .. عطاؤه فحسب .

لهذا وغيره حظى « رءوف عباس حامد » بتقدير المحافل العلمية فى وطنه وخارج وطنه ، وهو حـــق له وواجب علينا ، يستحقه وغيره لقيم أصيلة ونبيلة ، صار القابض عليها فى زماننا قابضًا على جمر النار .

● وهذا كتاب تذكارى ..

والكتاب التذكارى تقليد عرفه الغرب قبلنا بمائة عام أو نحوها ، وعرفناه نحن قبل أربعين عامًـــا أو نحوها .. وكانت البداية مع صدور كتابين تذكاريين عن علمين كبيرين هما « عباس محمود العقاد » و « طه حسين » .. ثم تتابعت هذه الكتب التذكارية عن « قسطنطين زريق » و « ناصـــر الدين الأسد » و « إحسان عباس » و « محمود شاكر » و « إبراهيم مدكور » و « عبد الرحمن بدوى » وغيرهم من الأعلام .

تـــبدأ قصـــة هذا الكتاب – الذى نحن بصدده – قبل عامين ، حيث شرعت كتيبة من تلامذة « رءوف عباس حامد » وصحابته ومريديه فى إعداد كتاب تذكارى يهدى إليه بمناسبة بلوغه سن الستين من عمره المديد بإذن الله ، وكنت واحدًا ممن تحمسوا لهذا المشروع . وبعثت مـــن غربتى بمساهمة متواضعة ، وعقيب عودتى وجدت الكتاب وقد تعثر ، ونيطت بى مهمة تحريـــره .. فشمرت لها ، لم يمنعنى منها شغلى ولا ضيق وقتى . وأعاننى فى أدائها بعض فرسان هذه الكتيبة النجيبة ، يُذكَرون فيُشكرون : « نللى حنا » ، « عبد المنعم الجميعى » ، « أيمن فؤاد سيد » ، و « ناصر أحمد إبراهيم » .

لم يكـــن ما يقلقنى هو ما أنفقناه من تعب أو نَصَب ، إنما كان هو السؤال عن ناشر نبيل يتصدى لعمل جليل نَيَّفَ على الستمائة صفحة . وكان من توفيقه تعالى أن وجدنا هذا الناشر النـــبيل فى شخص الصديق « محمد رشاد » صاحب (الدار المصرية اللبنانية) .. فقد رحب للوهـــلة الأولى بنشـــره ، دون أن يفكـــر – مجرد أن يفكر – فى تبعات هذا النشر وتكاليفه ..فجزاه الله عنا خير جزائه .

● والشـــطر الأعظـــم من هذا الكتاب دراسات تدور فى مجال صاحبه ، وهو التاريخ والتاريخ المصرى والعربى الحديث ، وبعضها فى الشأن العام والأدب .وقد جمع أصحابها جميعهم – على اختلاف توجهاتهم – حبهم لشخص الـــمُكَرَّم وتقديرهم إياه ، وهم فى الوقت نفسه أضافوا إلى تخصصاتهم إضافات تليق بهم وبوافر علمهم .. جعلها الله تعالى فى ميزان حسناتهم .

والحمد لله ..

أبو أدهم

● د. رءوف عباس حامد ●

رءوف عباس حامد

سيرة ذاتية

فى بيت من بيوت عمال السكك الحديدية بمحطة بورسعيد ، مقابل لثكنات جيش الاحتلال البريطانى ؛ حيث كانت مساحة كبيرة من الأرض الرملية تجرى فيها يوميًا التدريبات الرياضية والعسكرية لجنود الاحتلال .. كان مولد « رءوف عباس حامد » فى ٢٤ من أغسطس ١٩٣٩ لأب قاهرى المولد ، صعيدى الأصل .. وأم بورسعيدية من أصول دمياطية . وكشأن غيره من عمال السكك الحديدية ؛ تنقل الوالد طوال خدمته بين خمس محافظات : السويس ، الجيزة ، القليوبية ، المنوفية .. ثم أنهى خدمته بالقاهرة . وهكذا عاشت الأسرة فى عدد من القرى زودت صاحبنا بخبرات عن حياة الريف وأحوال الفلاحين منذ الطفولة والصبا ، وكان لها أثرها على توجهاته الفكرية فى مرحلة الشباب ، دعمتها خبرات بحياة الحرفيين والعمال والحياة المصرية الحضرية ؛ اكتسبها من سنوات الطفولة والصبا التى عاشها مع جدته لأبيه بشارع الرافعى (امتداد شارع الجيوشى بشبرا) عندما اضطر أبوه لأن يرسله إلى القاهرة كى يلتحق بالكُتاب أولاً ، ثم المدرسة الابتدائية وبداية التعليم الثانوى .. لأن القرى التى تنقلت الأسرة بينها كانت تفتقر إلى المدارس .

كان « عباس حامد » يتمنى أن يكون عالمًا أزهريًا ، غير أن ظروف أسرته الاجتماعية دفعته إلى النزول إلى سوق العمل بعد مرحلة الكُتاب التى تعلم فيها القراءة والكتابة والحساب وحفظ القرآن الكريم .. لذلك تطلع إلى أن يحقق فى ابنه الأكبر « رءوف »أمل حياته ، فدفع به إلى الكُتاب ، واختار له كُتابًا كان مشهورًا فى شبرا بجزيرة بدران . وهكذا بدأ « رءوف » فى الرابعة من عمره الدراسة بالكُتاب ، وظل به ثلاث سنوات يعانى من صعوبة التوافق مع نظام الدراسة فيه ، فقد صعب عليه حفظ آى الذكر الحكيم دون أن يفهم معناها ، وكثيرًا ما سأل « سيدنا » عن معانى الآيات ، فكان جزاؤه العقاب ؛ إذ لا يجوز عند «سيدنا» الجدل فى كلام الله !

وكثرت شكوى « سيدنا » من بطء تقدم التلميذ المشاغب فى حفظ الآيات ، مما جعل الأب يشعر بالإحباط إذ يرى حلمه فى أن يصبح ابنه عالمًا أزهريًا وقد أصبح صعب المنال .. فلم يجد مفرًا من أن يستمع لنصح أحد أصدقائه بأن يدفع بهذا الابن – الذى يريد أن يفهم ما يحفظه – إلى المدرسة الابتدائية ، ليستبدل بالعمامة الطربوش، ويدخل فى سلك «الأفندية» .

والـــتحق « رءوف » بمدرسة « السيدة حنيفة السلحدار » الابتدائية بشبرا بعد أن نجح فى امـــتحان القـــبول . ولم يكن النجاح وحده كافيًا ، فقد طلب سكرتير المدرسة من الأب المســـكين أن يقـــدم بطاقـــة توصية من أحد « البكوات » لأن ناظر المدرسة هو « محمد بك الكاشف » ، فاضطر الأب أن يلجأ إلى عمدة قرية (أوسيم) حتى يسعى لدى أحد كبار المُلاّك من البكوات للحصول على بطاقة توصية لـــ (جناب الناظر) استكمالاً لأوراق القبول ؛ حتى لا يندس فى طبقة الأفندية من لا يحظى بتزكية النخبة الاجتماعية !

وأحس الصبى بالتمييز الاجتماعى من خلال حرص كل معلم أن يستعلم من كل تلميذ عن وظيفة والده ، إذ كانت مكانة والد الطالب الاجتماعية تحدد أسلوب عقابه عندما يستحق العقـــاب .. فمـــن قـــرص الأذن لأبـــناء البكوات وكبار الموظفين ، إلى ضرب الإبل لأبناء الحرافيش ! .. وكان طبيعيًا أن يترك هذا التمييز أثره على توجهات الصبى عندما بلغ مرحلة الشباب .

كـــان الزمن – حينذاك – أواخر الأربعينيات عشية نكبة فلسطين ، وهى السنوات التى عـــلا فيها مَدُّ الأزمة الاجتماعية والقلق السياسى ، والتى فتحت الطريق أمام الوفد للعودة إلى الحكم عام ١٩٥٠ ، وشهدت تعثر المفاوضات مع الإنجليز ، وتفجر الكفاح المسلح فى منطقة القـــناة ، واندلاع المظاهرات ضد القصر والإنجليز . وبلغت الأزمة ذروتها عندما وقع حريق القاهرة فى يوم السبت الأسود (٢٦ من يناير ١٩٥٢م) ..

أحـــداثٌ عاشـــها الصبى بوعى تام ، فشارك فى المظاهرات العارمة التى عمت القاهرة ، وألهبت ظهره – مع غيره من صغار التلاميذ – عصى جنود « بلوكات النظام » التى طاردت المتظاهرين فى ساحة عابدين عندما هتفوا بسقوط الملك فى شتاء ١٩٥٠ . وعندما وقعت ثورة يوليو ١٩٥٢ ؛ كان الفتى قد أصبح تلميذًا بالسنة الأولى بمدرسة شبرا الثانوية .

وفى عام ١٩٥٤ انتقل إلى مدرسة (طوخ) الثانوية ؛ ليعيش – لأول مرة – بصفة دائمة مع والديه وإخوته ، بعدما كان يقضى معهم عطلة نهاية الأسبوع فحسب .

وبعـــد عـــامين انتقـــلت الأســـرة إلى قرية (طنوب) بالمنوفية ، فالتحق الفتى بمدرسة «الشهداء» الثانوية ، حيث حصل على شهادة الثانوية العامة عام ١٩٥٧ . وخلال دراسته فى المرحلة الثانوية شارك فى المظاهرات الحاشدة التى اتجهت إلى ساحة عابدين لتحية اللواء «محمد نجيب» خلال ما عرف بأزمة مارس ١٩٥٤ ، وتطوع فى الحرس الوطنى عام ١٩٥٦ على أمل

الاشتراك فى مقاومة العدوان الثلاثى ، وهو أمل لم يتحقق لأن النظام لم يكن يريد توسيع نطاق المشاركة الشعبية فى المقاومة .

وهكـــذا تجمعـــت للفتى الذى كان يخطو صوب الشباب خبرات متنوعة ، فتحت أمامه أبواب الوعى السياسى والاجتماعى : الوجود البريطانى فى منطقة قناة السويس ؛ والذى كان يُشـــعره بالامتهان كلما زار أخواله ببورسعيد فى عطلات الصيف . والحركة السياسية العارمة الموجهـــة ضـــد الفساد السياسى والاجتماعى . والواقع الاجتماعى التعس للفلاحين والعمال والحرفيين ، والذى عَبَّر عن ذروة الأزمة الاجتماعية .. إلى جانب التمايز الاجتماعى البغيض . كل ذلك جعله يقرر دراسة تاريخ بلاده ، فكانت الرغبة الوحيدة فى استمارة القبول بالتعليم الجـــامعى هى كلية الآداب ، وكانت الرغبة الوحيدة فى استمارة الرغبات الخاصة بالالتحاق بأقسام الآداب هى قسم التاريخ .

واختار الفتى كلية الآداب بجامعة (عين شمس) ، فأعطاها الأولية على آداب (القاهرة) – بالـــرغم من أن مجموع درجاته فى الثانوية العامة كان يؤهله للالتحاق بها – لسبب قد يبدو ساذجًا ، ولكنه كان بالنسبة له ضروريًا ، إذ كانت آداب (عين شمس) تقع فى شبرا ، وكان عـــلى صاحبنا أن يستخدم القطار يوميًا من قرية (الحامول) بالمنوفية – حيث تقيم الأسرة – إلى القاهرة ، فكانت آداب (عين شمس) الأنسب لقربها من باب الحديد . وبالرغم من سذاجة ســـبب الاختيار ، فقد كانت آداب (عين شمس) اختيارًا موفقًا ، إذ كانت هناك منافسة بين (عين شمس) – الجامعة الوليدة – و (القاهرة) الجامعة العريقة ، جعلت أساتذة (عين شمس) يضـــعون لوائح جيدة ومتطورة لكليات جامعتهم ، فكان نظام الدراسة بآداب (عين شمس) يرتكز على التدريب العملى على البحث ويعطيه الأولية على غيره ، ويجعل النجاح فيه جواز المـــرور إلى الامتحانات التحريرية . كما قام نظام الدراسة على استخدام أكبر عدد ممكن من المـــراجع ، فـــلم تعـــرف آداب (عين شمس) عندئذ المذكرات أو الكتب الدراسية ، وكان اســـتخدام عدد من المراجع بالإنجليزية أو الفرنسية إجباريًا ، ومن ثَمَّ كان تكوين الـــمُتَخَرِّج فى آداب (عين شمس) أشد عودًا من تكوين زميله فى آداب (القاهرة) !

كان الفتى محظوظًا إذًا عندما التحق بآداب (عين شمس) ، بقدر ما أسعده الحظ بالتعلم على يدى مدرس شاب كان قد عاد لتوّه من البعثة بإنجلترا ، وهو الدكتور « أحمد عبد الرحيم مصـــطفى » ، فقد فتحت محاضراته العميقة أمام الفتى آفاقًا جديدةً ، وخاصةً حَضّه للطلاب

عـــلى إعمـــال الفكر وإخضاع كل شيء للنقد وتكوين الرأى ، فاتخذ الفتى من هذا المدرس الشـــاب النابه مثـــلاً أعلى له . ثم تأثر تأثرًا عميقًا بأستاذ « أحمد عبد الرحـــيم مصطفى » ، وهـــو الدكتور « أحمد عزت عبد الكريم » ؛ الذى يعد المؤسس الثانى لمدرسة التاريخ الحديث فى مصر (بعد « محمد شفيق غربال ») .. فتعلم منهما أسلوب البحث ، وتدرب على أيديهما عـــلى الأصول المنهجية للكتابة التاريخية ، وقُدِّر له أن يعد رسالتى الماجستير والدكتوراه تحت إشراف أستاذه « أحمد عزت عبد الكريم » .

تخرج الفتى فى مايو ١٩٦١ ضمن الدفعة العاشرة من خريجى آداب عين شمس ، وبعدما قضـــى فصلاً دراسيًّا بكلية التربية ليعد معلمًا بالمدارس ، عُيِّن ضمن أول دفعة تعين عن طريق (القوى العاملة) بشركة صناعية من الشركات التى أُمِّمَت فى يوليو ١٩٦١ ، وتسلم عمله فى مصانع الشركة بكفر الزيات فى فبراير ١٩٦٢ ، وكانت الشركة تموج بحركة نقابية ناشطة لإســـقاط النقابة القديمة التى كان الرأسماليون وراء تكوينها وانتخاب أخرى جديدة . ولما كان الفتى قد تعلم أن يبحث فى أصول ما يهتم به من ظواهر ، فقد راح يبحث عن كتاب يدله على تـــاريخ النقابات المصرية ، فلم يجد إلا كتابًا بالإنجليزية عن الحركة النقابية بإنجلترا ، ومن ثَمَّ كانت دراسته للحركة العمالية المصرية (١٨٩٩ - ١٩٥٢) كموضوع للماجستير .

ولقى الاقتراح قبولاً من أستاذه « أحمد عزت عبد الكريم » الذى كان يهتم برعاية كل اتجـــاه جديد . وأتاحت دراسة الحركة العمالية لصاحبنا أن يتعمق فى دراسة الفكر الاشتراكى وسط مناخ عام ملائم لهذا التوجه، وتأثر تأثرًا بالغًا بدراسة رائدة قدمها الدكتور «محمد أنيس» - الأســـتاذ بجامعـــة القاهرة - عن (المجتمع المصرى من الإقطاع إلى الرأسمالية) ، طبق فيها التفســـير المـــادى للتاريخ . وشاءت الظروف أن يرتبط الفتى بـــ « محمد أنيس » بعدما عُيِّن معيـــدًا بقســـم الـــتاريخ بآداب (القاهرة) عام ١٩٦٧م ، وتعلم منه عن قرب ، وتأثر به من حيث المنهج ، وقُدِّر له أن يخلفه فى أستاذية التاريخ الحديث بآداب (القاهرة) فيما بعد .

وعـــلى الرغم من ذلك ، فقد ظل صاحبنا مرتبطًا بآداب (عين شمس) ، فأعد أطروحة الدكتوراه تحت إشراف « أحمد عزت عبد الكريم » عن (الملكيات الزراعية الكبيرة فى مصر فى القـــرن التاسع عشر) ، ولم يكن يدرى أنه قد أصبح برسالتيه للماجستير والدكتوراه من رواد البحث فى التاريخ الاجتماعى فى الوطن العربى .

وقُدِّرَ له فيما بعد أن يُكَوِّن من تلاميذه مدرسةً فى التاريخ الاجتماعى أثْرت المكتبة العربية بالعديد من الدراسات المبتكرة والهامة التى أعدت تحت إشرافه كأطروحات علمية .

وكانت أول إطلالة لصاحبنا على المجال العلمى العالمى من نافذة اليابان ، التى ذهب إليها زميلاً زائرًا بمعهد اقتصاديات الدول النامية ليشارك فى مجموعة بحث تهتم بالدراسة المقارنة للتطور الاجتماعى فى مصر واليابان فى القرن التاسع عشر ، فأتيحت له فرصة التعرف على التجربة اليابانية للنهضة من خلال كبار المتخصصين فى التاريخ الاجتماعى والسياسى هناك ، كما أتيح له التعرف على مدارس منهجية أخرى ؛ فى طليعتها مدرسة (الحوليات) الفرنسية ، واختار لنفسه منهجًا يمزج بين التفسير المادى والرؤية الشاملة للمجتمع أثَّر فى كتاباته فيما بعد . كما أثمر اهتمامه بالتجربة اليابانية أول دراسة بالعربية عن (المجتمع الياباني فى عصر مايجي) ، كما قدم دراسة أخرى نشرت بالإنجليزية بطوكيو عام ١٩٩٠ وصدرت طبعتها العربية عام ٢٠٠٠ ، قدم فيها دراسة مقارنة للتنوير فى مصر واليابان من خلال فكر « رفاعة الطهطاوى » و « فوكوزاوا يوكيتشى » .

واتسعت دائرة احتكاكه بالمجال العلمى العالمى عندما دعته الجامعات الأوروبية والأمريكية أستاذًا زائرًا ، فألقى محاضرات على طلبة الدراسات العليا بجامعة (السوربون) بباريس ، وعدد من الجامعات الألمانية والأمريكية . وشارك فى العديد من المؤتمرات العلمية الدولية ببحوث نشرت فى الكتب التى ضمت أعمال تلك المؤتمرات ، كما نشر بعضها بالدوريات العلمية فى اليابان وفرنسا وألمانيا وأمريكا .

وكان أول تكريم يلقاه على المستوى الدولى عندما اختارته جمعية دراسات الشرق الأوسط بأمريكا الشمالية ضيفَ شرف لمؤتمرها السنوى (١٩٩٠) ، فكان بذلك أول عالم عربى تكرمه الجمعية ، ورابع المكرمين على الصعيد الدولى (بعد « برنارد لويس » ، و « جاك بيرك » ، و « ألبرت حورانى ») . وجاء تكريم الدولة له فى مصر بحصوله على جائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية تتويجًا لحياة علمية حافلة بالعطاء .

رءوف عباس حامد

سيرة ببليوجرافية

• أهم المؤلفات باللغة العربية

★ الحركة العمالية فى مصر (القاهرة ، ١٩٦٨) .

★ النظام الاجتماعي فى مصر فى ظل الملكيات الكبيرة (القاهرة ، ١٩٧٣) .

★ مذكرات محمد فريد ، المجلد الأول . دراسة وتحقيق (القاهرة ، ١٩٧٥) .

★ الحركة العمالية المصرية فى ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ – ١٩٣٧ (القاهرة ، ١٩٧٧) .

★ المجتمع الياباني فى عصر مايجى (القاهرة ، ١٩٨٠) .

★ السياسة الأمريكية والعرب ، تأليف مشترك (بيروت ، ١٩٨٢) .

★ جماعة النهضة القومية (القاهرة ، ١٩٨٥) .

★ هنرى كورييل والحركة الشيوعية المصرية (القاهرة ، ١٩٨٨) .

★ جامعة القاهرة .. ماضيها وحاضرها (القاهرة ، ١٩٨٩) .

★ كبار المُلاّك والفلاحين فى مصر ١٨٣٧ – ١٩٥٢ ، بالاشتراك مع أ. د. عاصم الدسوقى (القاهرة ، ١٩٩٩) .

• تحرير وإشراف (كتب باللغة العربية)

★ مصر للمصريين : مائة عام على الثورة العرابية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام – القاهرة ، ١٩٨١) .

★ مصر وعالم البحر المتوسط (دار الفكر للدراسات والنشر ، ١٩٨٦) .

★ العرب فى إفريقيا : الجذور التاريخية والواقع المعاصر (دار الثقافة العربية – القاهرة ، ١٩٨٩) .

★ أربعون عامًا على ثورة يوليو : دراسة تاريخية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام – القاهرة ، ١٩٩٢) .

★ ندوة « تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى » – عدد خاص من مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة (القاهرة ، ١٩٩٣) .

★ العلاقات المصرية – البريطانية ١٩٥١ – ١٩٥٤ (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام – القاهرة ، ١٩٩٥) .

★ الأحزاب المصرية ١٩٢٢ – ١٩٥٣ (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام – القاهرة ، ١٩٩٧) .

★ حرب السويس بعد أربعين عامًا (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام – القاهرة ، ١٩٩٧) .

★ إصلاح أم تحديث : مصر فى عصر محمد على ، بمناسبة مرور ١٥٠ عامًا على وفاة « محمد على باشا الكبير » . بحوث ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية فى مارس ١٩٩٩ (المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة ، ٢٠٠٠) .

• ترجمة كتب من الإنجليزية

★ م. هاتشيا : يوميات هيروشيما (القاهرة ، ١٩٧٧) .

★ مورس دوب : دراسات فى تطور الرأسمالية (القاهرة ، ١٩٧٨) .

★ ألكسندر شولش : مصر للمصريين (القاهرة ، ١٩٨٣) .

★ شارل عيساوى : الهلال الخصيب ، تاريخ اقتصادى وثائقى (بيروت ، ١٩٨٩) .

★ نللى حنا : تجار القاهرة فى العصر العثمانى ؛ سيرة « أبو طاقية » شاهبندر التجار (القاهرة ، ١٩٩٧) .

• إشراف وتقديم ومراجعة كتب مترجمة من الإنجليزية

★ بيتر جران : الجذور الإسلامية للرأسمالية (القاهرة ، ١٩٩٢) .

★ بيتر جران: ما بعد المركزية الأوروبية – دراسة فى تاريخ العالم (القاهرة، ١٩٩٨).

★ أميرة سنبل: النساء والأسرة وقوانين الطلاق فى التاريخ الإسلامى (القاهرة ، ١٩٩٩).

• مؤلفات بالإنجليزية

★ كتاب صدر فى طوكيو عام ١٩٩٠ بعنوان :

- The Japanese and Egyptian Enlightenment.

★ كتاب (بالمشاركة مع أ. د. عاصم الدسوقى) فى طريقه إلى الصدور عن قسم النشر بجامعة « سيراكيوز » بالولايات المتحدة تحت عنوان :

- Landlords and peasants, A Study in the social development of modern Egypt 1837 - 1952.

• دراسات وبحوث بالعربية

★ الفلاح الاشتراكى ١٩٣٨ – ١٩٥٢ . فى المجلة التاريخية المصرية، مجلد ١٩ (القاهرة، ١٩٧٣) .

★ استقرار الملكية الفردية للأرض الزراعية – فى « الأرض والفلاح » ؛ إشراف أ. د. أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٧٤) .

★ المصالح اليابانية فى الشرق الأوسط (القاهرة : مجلة مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، يناير ١٩٨٥) .

★ الدراسات العربية فى اليابان . فى كتاب الموسم الثقافى ١٩٧٤ / ١٩٧٥ الصادر عن الجمعية المصرية للدراسات التاريخية (القاهرة ، ١٩٧٥) .

★ تصوير الجبرتى للمجتمع الريفى . فى « الجبرتى : دراسات وبحوث » ؛ إشراف أ. د. أحمد عزت عبد الكريم (القاهرة ، ١٩٧٦) .

★ الأصول الثقافية للنهضة اليابانية الحديثة . فى المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٣ (القاهرة ، ١٩٧٦) .

★ موقف الإنجليز من المصالح العمالية فى الثلاثينيات . ضمن « بحوث فى التاريخ الحديث مهداة إلى الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبد الكريم » (القاهرة : جامعة عين شمس ، ١٩٧٦) .

★ حركة المطالبة بالدستور فى اليابان . فى المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٤ (القاهرة ، ١٩٧٧) .

★ التطلعات الأمريكية تجاه المنطقة العربية إبان الحرب العالمية الثانية . فى المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٧ (القاهرة ، ١٩٨١) .

★ سوريا فى مخططات السياسة البريطانية ١٩٤٣ - ١٩٤٤ . فى مجلة «دراسات تاريخية» (دمشق ، يناير ١٩٨٢) .

★ الفكر السياسى العروبى قبيل الحرب العالمية الأولى . فى مجلة « الفكر العربى » ، المجلد ٢٨ (بيروت ، يوليو - سبتمبر ١٩٨٢) .

★ ملاحظات منهجية حول كتابة تاريخ مصر . فى مجلة « فكر » ، العدد ٦ (القاهرة ، يونيو ١٩٨٥) .

★ الإخوان المسلمون والإنجليز . فى مجلة «فكر» ، العدد ٨ (القاهرة، ديسمبر ١٩٨٥) .

★ الجذور التاريخية للحركة الإسلامية . فى مجلة « المنار » ، العدد ٣١ (القاهرة ، يوليو ، ١٩٨٧) .

★ قدوم الغرب : بداية للنهضة أم إجهاض لها ؟ . فى مجلة «المنار» ، العدد ٣٣ (القاهرة، سبتمبر ١٩٨٧) .

★ العلاقات المصرية - الإيطالية فى الحرب العالمية الثانية . ضمن كتاب « مصر وعالم البحر المتوسط فى العصر الحديث » (القاهرة ، ١٩٨٩) .

★ الحوار الوطنى فى الثقافة السياسية المصرية . فى المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٤٠ (القاهرة ، ١٩٩٩) .

- **دراسات وبحوث بالإنجليزية**
- **Articles in English**

★ Large-Scale Landownership in Egypt 1837-1914 VRF series, Institute of Developing Economies, Tokyo 1973.

★ Labour Movement in Egypt 1899 - 1952, The Developing Economies XI-1, March 1973.

★ *Rural Gentry* in the Nineteenth Century, Japan and Egypt, A Comparative Study, VRF series, Institute of Developing Economies, Tokyo 1974.

★ Social Codes of property-ownership, Commerce and Labour, A Case of Eastern Arabia VRF series, IDE, Tokyo 1977.

★ Copts under British Occupation 1882-1914, The Egyptian Historical Review. Cairo 1980.

★ Historical and Cultural Localization of the Arab- European Relations (in the Euro-Arab Dialogue, edited by H. Dobers and U. Haarmann, Bonn 1983).

★ Germany and the Egyptian Nationalist Movement 1882-1918, Die Welt Des Islams, 28,1988.

★ Guilds and Trade Unions in Modern Egypt: A Case Study of Work Organization and Work Ethics, Journal of Asian and African Studies, No-39, Tokyo 1990.

★ Factors behind the Political Islamic Movement in Egypt, Journal of Asian and African Studies, No-41, Tokyo 1991.

★ Siyasatname and the Institutionalization of Central Administration under Muhammad Ali, (in Nelly Hanna "ed" the State and its Servants, Administration in Egypt From Ottoman Times to the Present. AUC Press, Cairo 1995.

★ Anglo-American Plans for the Post-World War II Middle Eastern Economic Development (in Louis Blan et Philippe Fargues "eds." ,

L'Économie de la Paix au Proche-Orient, Tome 1, CEDEJ, Paris 1995.

★ Historiography in Egypt in the Twentieth century (in the Development of Social Science in Egypt: Economics, History and Sociology). Cairo Papers in Social Science, Vol 18, Monograph 3, AUC Press, Cairo, Fall 1995.

★ Cairo, its Archives and History (in M.V. Roberts "ed.", Archives and the Metropolis Guildhall Library Publications, London 1998).

• المؤتمرات العلمية الدولية

★ المؤتمر الدولى للاستشراق – طوكيو (يناير ، ١٩٧٣) .

★ندوة منهجية البحث التاريخى – جامعة السوربون ، باريس (٤ من فبراير ١٩٨٠) .

★ ندوة الحوار العربى الأوروبى – بون ، ألمانيا (أبريل ، ١٩٨٢) .

★ ورشة عمل حول تاريخ التقاليد فى الشرق الأوسط – برلين (أبريل ، ١٩٨٦) .

★ مؤتمر المجتمع الحضرى الإسلامى – طوكيو (أكتوبر ، ١٩٨٩) .

★ ضيف الشرف (أول أستاذ من الشرق الأوسط ، والرابع فى الترتيب الدولى لضيوف الشرف بعد : برنارد لويس ، جاك بيرك ، ألبرت حورانى) فى المؤتمر السنوى لجمعية دراسات الشرق الأوسط بأمريكا الشمالية MESA – سان أنطونيو ، تكساس ، الولايات المتحدة الأمريكية (نوفمبر ، ١٩٩٠) .

★ مؤتمر اقتصاد السلام فى الشرق الأوسط – استراسبورج ، فرنسا (أبريل ، ١٩٩٤).

★ مؤتمر جمعية الدراسات الإسلامية المتوسطية – إكس إن بروفانس ، فرنسا (يوليو ، ١٩٩٦) .

★ مؤتمر الأرشيفات والعواصم – لندن (يوليو ، ١٩٩٦) .

★ ورشة عمل حول حضارة البحر المتوسط – روما (أبريل ، ١٩٩٨) .

رءوف عباس حامد

صـــورة قلمية

نللى حنا

ناصر أحمد إبراهيم

يضـــم هذا الكتاب ، الذى نقدمه للقارئ الكريم ، باقة من أوراق كتبها نخبة من زملاء « رءوف عباس حامد » وتلامذته ومريديه ؛ تقديرًا له ولجهوده فى مجال البحث العلمى . ونود فى هـــذه المقدمـــة القصيرة إلقاء الضوء على أهمية الدور الذى أداه فى كتابة التاريخ ، وتقييم حجم مساهمته فى تطوير هذا العلم عبر العقود الثلاثة الأخيرة .

وفى رأينا أنه يمكن توضيح رؤية « رءوف عباس حامد » للكتابة التاريخية من خلال عدة محـــاور ، أولهـــا : دوره هو وأبناء جيله – أمثال « عاصم الدسوقى » ، و« على بركات » ، و « عبد الرحيم عبد الرحمن » وغيرهم – فى الاهتمام بالتاريخ الاقتصادى والاجتماعى لمصر الحديـــثة ؛ فـــلقد كـــانت اتجاهات الكتابة التاريخية قبل الستينيات يحكمها – فى الغالب – الاهتمام بالتفاصيل أكثر من التحليل ، و الحرص على الإطار الوصفى للأحداث التاريخية دون تقديم تفسير لها ؛ وذلك لاعتقاد هؤلاء المؤرخين بأن تجاوز حد الرواية للأحداث قد يخرق حياد الـــباحث ويؤثر على موضوعيته ؛ ولذلك مثلت السلطة محورًا أساسيًا للكتابة ، وأصبح دور الفـــرد أو النخـــبة (حكامًا وملوكًا) يشغل المساحة الرئيسة فى معظم إنتاجهم الأكاديمى .. فى حـــين ظـــلت بنية المجتمع الذى أفرز هذه السلطة – وكذا مكوناته الاجتماعية ، وشبكة العلاقات الاجتماعية الرأسية والأفقية داخله – بعيدة عن مجال تلك الدراسات .

ولمـــا كـــان جيل الستينيات صاحب حظ أوفر فى معاصرة النتائج التى ترتبت على ثورة يوليو واستيعابها ، وما اتصل بها من تغيرات اجتماعية عديدة .. فقد كان أكثر تأثرًا بطبيعة هذا المناخ الاجتماعى الجديد ؛ ومن ثم بدأ هذا الجيل فى الاهتمام بالبحث فى موضوعات جديدة ، ثم تناولها وفقًا لأدوات منهجية مغايرة للأُطُر المنهجية السائدة آنذاك .

وتعد تجربة « رءوف عباس حامد » الشخصية خير برهان على هذا التأثر ؛إذ بعد تخرجه فى عـــام ١٩٦١تم تعيـــنه موظفًـــا فى إحدى الشركات المؤمَّمة (فى فبراير ١٩٦٢) فى كفر

الـــزيات، وهناك شاهد حركات تمرد العمال واجتماعاتهم ، وقيامهم بجمع التوقيعات لإسقاط الـــنقابة بالشركة ، فلفت ذلك نظره إلى طبيعة هذا التنظيم ، ورأى أنه لا يمكن أن يكون قد جاء صدفة ، وإنما لابد أن وراءه «تراثًا» طويلاً من الخبرة ؛ الأمر الذى حفزه إلى محاولة فهم هذه الظاهرة . وعندما لم يجد فى المكتبة العربية دراسة واحدة تعالج هذا الموضوع ، عرضه على أستاذه الكبير « أحمد عزت عبد الكريم » الذى ناقشه فيه ، ثم قَبِلَ تسجيله لهذا الموضوع غير التقـــليدى ، وبـــرغم انتماء الأخير إلى مدرسة أخرى ، فإنه كان حريصًا على رعاية الباحثين الشبان أصحاب الاتجاهات الجديدة وتشجيعهم .

ولمـــا كانت دراسته لـــ « الحركة العمالية » قد اقتضت منه التسلح بالأدوات المنهجية للمدرســـة المادية ، فقد ازداد اهتمامه بفهم البنية الأساسية للمجتمع والتأصيل لها . ومن هنا جاء تفكيره فى المضى قُدُمًا فى الاتجاه نفسه ، فاختار أن يدرس الأصول التاريخية لطبقة « كبار المـــلاك الزراعيين » ، وهى الطبقة التى ضربتها الثورة . وتعد هذه الدراسة أكبر مما يوحى به عنوانها ؛ فإلى جانب طبيعة الدراسة الموضوعية لظهور طبقة كبار الملاك الزراعيين ، نجدها تقدم لـــنا رؤية جديدة للتطور التاريخى تستند على توضيح أهمية دور القوى الاجتماعية فى تشكيل مســـار الـــتطور الاقتصـــادى والاجتماعى ، وفى فهم طبيعة مشاركتها الأساسية فى السلطة السياسية ، والتى تحددت على ضوء مصالحها الاقتصادية والاجتماعية .

وهكـــذا كان تأثير فترة الستينيات واضحًا فى تبنى « رءوف عباس حامد » وأبناء جيله لهـــذا الاتجـــاه غير التقليدى ، والذى دعمهم فيه تعاملهم مع أدوات منهج المادية التاريخية فى تفســـير دور البنية الأساسية فى صياغة حركة المجتمع المصرى الحديث بكل أبعادها ؛ وتحليلها اعتمادًا على الوثائق الأرشيفية والمصادر الأصلية .

وبهـــذه الطريقة تبلور الاتجاه إلى دراسة التاريخ الاجتماعى الذى ظل موضع اهتمام هذا الجيل طيلة الثلاثين سنة الأخيرة . وكانت دراسة تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى القرن التاسع عشر موضع اهتمام خاص لدى « رءوف عباس حامد » الذى وضع لها مشروع خطة لإنجازهـــا . وكان قد وجه تلامذته لدراسة جوانب مختلفة من تاريخ هذه الفترة . ولعل نظرة ســـريعة عـــلى طبيعة الموضوعات التى تناولتها رسائل الماجستير والدكتوراه (٣٦رسالة) التى أنجزها تلامذته من الجيل الجديد عبر العقدين الأخيرين ، تؤكد أهمية الإنتاج المعرفى الذى قدمته هـــذه الأعمال بشأن تجربة مصر فى القرن التاسع عشر فى كل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وهو الأمر الذى أفرز مدرســـة مهمة فى التاريخ الاجتماعى .

ويتمثل المحور الثانى فى رؤية « رءوف عباس حامد » للكتابة التاريخية فى محاولة إعادة النظر فى مسألة « تحقيب التاريخ » إلى فترات مستقلة ؛وذلك لأهمية التواصل والاستمرارية ، والتى كانت نتاجًا للاتجاه لدراسة التاريخ الاجتماعى والاقتصادى ؛ ومن ثم جاء اهتمامه بتوجيه بعض تلامذته إلى دراسة فترات ما قبل القرن التاسع عشر ؛ وذلك انطلاقًا من كون تجربة مصر فى عصر « محمد على » لم تقم على رمال متحركة أو لم تبدأ من فراغ ، ولكنها قامت على إمكانيات مصر وأهلها . وعلى ذلك كان الربط بين محصلة التجربتين من الأهمية بمكان لفهم أصول التطور الاجتماعى والاقتصادى والسياسى لمصر فى الحقبة الممتدة من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر .

وتجلى هذا الاهتمام ، على نحو واضح ، فى رعايته لسمينار « التاريخ العثمانى » الذى كان بمثابة قوة دفع وانطلاقة لشباب الباحثين فى ارتياد هذا الحقل البكر من الدراسات الرصينة . وعلى مدى السنوات الأخيرة ، بدءًا من عام ١٩٩٤، أصبح هذا السمينار من أهم السمينارات فى الجامعات المصرية من حيث الهدف الذى يسعى إلى تحقيقه ، وهو : إعادة النظر فى تقييم هذه الحقبة الهامة ، ووضع تطوراتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى سياقها التاريخى للتعرف على ما ساهمت به فى مجمل التجربة التاريخية لمصر الحديثة . ولعله من نافلة القول أن نذكر إنه فى فترة سبقت ميلاد هذا السمينار ، كان « رءوف عباس حامد » قد أشرف على تحرير أعمال ندوة « تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى » التى عقدت بجامعة القاهرة فى عام ١٩٩٣؛ كأول ندوة تركز الاهتمام على دراسة الحقبة العثمانية فى الجامعات المصرية . وهكذا يعكس هذا الاهتمام شمول الرؤية عنده ، وهى مزية قد لا نلمسها بين الكثيرين الذين ما زالوا يصرون على أنها فترة ركود وتدهور ، ومن ثم لا تستحق الدراسة ؛ متأثرين فى ذلك بمدرسة الاستشراق !

ويأتى المحور الثالث فى رؤية « رءوف عباس حامد » للتاريخ متمثلاً فى اهتمامه بتوسيع الإطار الجغرافى والنطاق المنهجى فى الكتابة التاريخية، والذى يمكن أن نلمسه بوضوح فى أمرين:

أولهما: اهتمامه بعمل دراسات مقارنة بين التجربة المصرية فى التحديث ومثيلتها اليابانية؛ لما لذلك من أهمية فى توسيع مجال الرؤية ؛ لفهم أصول المرحلة التاريخية التى مرت بها مجتمعات متناظرة فى أبعادها الاجتماعية والاقتصادية وفى التحديات السياسية التى واجهتها ، وذلك من خلال الاعتماد على الوثائق والمصادر التاريخية فى دُور الأرشيف المصرى واليابانى . وكان من نتاج هذه الدراسات اتجاهه إلى إفراد دراسة متخصصة عن المجتمع اليابانى فى فترة من أهم الفترات فى تاريخه الحديث .

والأمر الثانى : يتعلق باهتمامه بتعريب الكتابات التى تقدم رؤى جديدة فى المعالجات التى تتناول جوانب مهمة من التاريخ الاقتصادى والاجتماعى ، سواء لمصر أو لغيرها ؛بقصد إثراء الحـوار حـول المناهج والنظريات الجديدة . ولعل نظرة واحدة إلى ما قام بتعريبه أو بمراجعة ترجمته ، تكشف فلسفته فى الاختيار ؛فهو مثلاً يولى اهتمامًا بترجمة كتاب « دراسات فى تطور الـرأسمالية » لمورس دوب (القاهرة ، ١٩٧٨) ؛لأهميته فى مراجعة مقولات النظرية الماركسية حـول آليـة التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية ؛ من حيث أن ذلك لم يتم فى إطار صراع ، وإنمـا فى إطـار احتضـان النظام الأول للأخير . ومن الطريف أن نذكر أن لب هذه الفكرة أو النتيجة كان قد توصل إليها « رءوف عباس حامد » فى الوقت ذاته من واقع دراسته لطبيعة الـتحول الـذى عرفته التجربة المصرية فى أطروحته للدكتوراه (١٩٧١) . ولا شك أن هذا الاتساق فى المنظور المنهجى والناتج عن دراسات مختلفة لتجارب اجتماعية واقتصادية لمجتمعات متباينة ، يبرز أهمية الحاجة إلى مطالعة المناهج والنظريات المختلفة ، وضرورة اختبارها فى إطار التجارب الخاصة بكل مجتمع ، ووفقًا لمكوناته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية .

كذلك كانت اهتماماته بكتابات « بيتر جران » و « نللى حنا » ، وهى الكتابات التى تدحـض الأفكـار الـتى تمحـور تـاريخ المجتمعات حول فكرة المركزية الأوروبية (القلب والأطـراف) ، أو مقولات نظرية التبعية . كذلك مراجعته لترجمة كتاب « النساء والأسرة وقوانـين الطلاق فى التاريخ الإسلامى » والذى أَلَّفَتْهُ نخبة من الأساتذة المتخصصين فى التاريخ الاجتماعى للشرق الأوسط فى العصر الحديث؛ وذلك لأهميته فى دحض الأطروحة الاستشراقية الـتى ترجع تخلف المجتمعات الإسلامية عن اللحاق بركب الغرب إلى الثقافة الإسلامية ذاتها . وهكـذا تتـبين أهمية هذه الترجمات التى من شأنها أن تحفز الباحثين إلى إعادة النظر فى النمط السائد من الأفكار الاستشراقية ، وما بها من تشويهات لتاريخنا الحديث والمعاصر .

لكنه فى الوقت ذاته يقبل على تعريب كتابات أخرى تقدم تفسيرًا جديدًا لبعض المراحل الـتى مر بها المجتمع المصرى ، كترجمته لكتاب « ألكسندر شولش » : (مصر للمصريين ٧٨-١٨٨٢) ؛ الذى تناول دراسة « الثورة العرابية » لا باعتبارها حدثًا سياسيًا منعزلاً عن البناء الاجتماعى ، ولكن باعتبارها وليدة أزمة اجتماعية وسياسية دفعت المجتمع نحو هذه الثورة .

وهكذا تتضح ، من خلال المحاور الثلاثة السابقة ، رؤية « رءوف عباس حامد » للكتابة التاريخية ، والتى وضح بها اهتمامه بمناهج كتابة التاريخ التى اتخذت أشكالاً مختلفة ، إذ قد حاول من ناحية تطبيق بعض هذه المناهج فى مؤلفاته المتعددة ، ومن ناحية أخرى اهتم بأن يقدم للقارئ العربى بعض المناهج الحديثة التى طرحت فى كتابات حديثة . وبالإضافة إلى ذلك كان له اهتمام آخر بتحليل الوضع الراهن للكتابة التاريخية فى مصر والعالم العربى ، وذلك عبر عدة مقالات ، ناقش فيها أوجه القصور المنهجى الذى اعترى كثيرًا من الكتابات المعاصرة ، والتى أرجع أسبابها إلى غياب الوعى بوظيفة التاريخ ، وإلى نقص ثقافة المؤرخ واختلاط المفاهيم لديه ، وسوء التقدير لأدوات الكتابة التاريخية ، وضعف التواصل المعرفى مع العلوم الإنسانية الأخرى .

وبنظرة إلى الإنتاج الأكاديمى للدكتور « رءوف عباس حامد » طيلة العقود الثلاثة الماضية ، سوف نجده إنتاجًا ضخمًا ومتميزًا؛ لا من قبيل حجمه – وهو كثير (أكثر من ٥٠ مؤلفًا ما بين دراسات وبحوث) – ولكن لتميز هذا الإنتاج بالتنوع والتناول المتميز لطبيعة الموضوعات والإشكاليات التى اهتم بمعالجتها . فبخلاف بواكير أعماله المتمثلة فى أطروحتيه « الحركة العمالية » ، و « النظام الاجتماعى فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة » ، نجد مجموعة كبيرة من الدراسات والبحوث التى نُشر عدد كبير منها فى دوريات علمية أجنبية ، وكانت فى معظمها تسير فى خطوط متوازية مع اهتمامه بالتاريخ الاجتماعى والاقتصادى . كذلك نجده يهتم بقضايا ما زالت تشغل المثقف المصرى (والعربى) ، ويعالجها عبر عدة موضوعات تتصل بطبيعة التحديات التى واجهت مصر وبعض البلاد العربية فى منطقة الشرق الأوسط فى النصف الأول من القرن العشرين .

وكان للدكتور « رءوف عباس حامد » حضور واضح على الساحة الأكاديمية الدولية ، سواء عبر المشاركة فى المؤتمرات الدولية التى تفاعل من خلالها مع الأفكار ومحاور الموضوعات المختلفة المطروحة بشأن تاريخ مصر والشرق الأوسط ، أو كان ذلك من خلال تلبيته للدعوات التى تلقاها للعمل كأستاذ زائر بالجامعات الغربية (كجامعة طوكيو (باليابان) ، وجامعة السوربون (بباريس) ، وجامعات كيبل وإسن وهامبورج وفرايبورج (بألمانيا) ، وجامعات كاليفورنيا وستانفورد وجورجيا (بأمريكا) ، وأخيرًا – ولعدة سنوات – فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة) . وقد أتاحت مشاركته فى التدريس فى هذه الجامعات أن يساهم فى تكوين بعض الباحثين الغربيين . ولعله من المناسب ذكْر أنه قد اختير فى سنة ١٩٩٠ «ضيف شرف»

لحضور المؤتمر السنوى لجمعية دراسات الشرق الأوسط بأمريكا الشمالية M E S A ، فكان أول من مُنِحَ هذا التكريم من أساتذة الشرق الأوسط ، والرابع من بين أساتذة العالم (بعد : برنارد لويس ، وجاك بيرك ، وألبرت حورانى) .

ولابد أن نؤكد ، فى خاتمة هذه المقدمة القصيرة ، على أن إنتاجه المتميز أصبح يمثل اليوم مرجعية مهمة لكل المشتغلين والمهتمين بدراسة التاريخ الاجتماعى لمصر الحديثة ؛ ولذلك فإن الاحتفاء بتكريمه عبر نشر مجموعة من البحوث والمقالات التى قدمها بعض أبناء جيله أو تلامذته ومحبيه داخل التخصص وخارجه – فى الشرق والغرب معًا – هو أقل ما يمكن أن يوفى به حق هذا العالم القدير(*) .

(*) والكتاب مسائل للطبع ، أعلن عن فوز « رءوف عباس حامد » بجائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية لسنة ١٩٩٩م .

النفس الكبيرة

عبادة كحيلة (*)

١٩٧٥

ذات ليلة خريفية فى دولة عربية خليجية . .

وحيدًا وقفت على الطريق . . أتفكر فى وسيلة أعود بها إلى دارى . .

المدينة بعيدة بعيدة . . والجو موحش . .

شعرت بانقباض . .

توقف بسيارته شاب يقاربنى عمرًا . . دعانى إلى سيارته . .

قبلت . . شكرت . .

سألته عن اسمه . قال : رءوف عباس حامد ، مدرس بآداب القاهرة .

أتذكر هذه الواقعة كأنها بنت أمس . . هو – علمت – نسيها .

لم تمتد صلتى بهذا الشاب ، إذ لم تمتد صلتى بهذه البلد ، ورحلت إلى وطنى بعد يسير.

١٩٨٣ـ ١٩٨٤

حصلت على درجة الدكتوراه . . رشحنى هذا الشاب – وقد صار رئيسًا لقسم التاريخ – عضوًا بهيئة التدريس .

١٩٨٧

عاود هذا الأستاذ ترشيحى معارًا بدولة خليجية.

١٩٩٥ـ ١٩٩٦

طَـوَّح بى زمانى الوغد إلى ديار الغربة .. كنت أهيأ لدرجة الأستاذية ؛ فناشتنى الذئاب ومن كنتُ أظنهم صحابًا ولا صحاب .

(*) أستاذ التاريخ الإسلامى بكلية الآداب ، جامعة القاهرة .

هُرع « رءوف عباس حامد » إلى نجدتى فى غربتى ، من غير طلب منى ..

أُحار فى أمر هذا الرجل .. هو يعيش فى زمان غير زماننا ، وفى مكان غير مكاننا.

لم تكـــن لديـــه مصـــلحة عندى ، ولا كانت لدىّ يد عليه ، فلماذا إذًا هذا النمط من السلوك .. نمط أعز من أن يتكرر ! !

ربما لم يطالع هذا الكبير كلماتٍ مثل هذه لشاعر كبير .

يقول « صلاح عبد الصبور » :

هذا زمن الحق الضائع

لا يعرف فيه مقتول مَن قاتله ومتى قتله

ورءوس الناس على جثث الحيوانات

ورءوس الحيوانات على جثث الناس

فتحسس رأسك

فتحسس رأسك !

لكنه – يقول « أبو الطيب » :

أَلِـــفَ المُرُوءَةَ مُذْ نَشـــأَ فكأَنَّهُ سُقَى اللَّبَانَ بها صَبِيًّا مُرْضَعَا

أما أنا فأقول : هى النفس الكبيرة !

النفس الكبيرة هى المفتاح لفهم هذه الشخصية الكبيرة ، أو هى الصفة الأم التى تصدر عنها سائر الصفات .

لست أدرى من أين رُفدت هذه النفس وكيف !! .. ولا يبعد أن كانت لأستاذه « أحمد عزت عبد الكريم » يدٌ فيها ، فهو – أى « رءوف » – يذكره – إذ يتذكره – بالخير .. كل الخير.

لكن غرس هذا الأستاذ لن يثمر إلا فى أرضٍ تَعِدُ بالرخاء ، وتنبئ بكل خير ونماء .

علمه أستاذه ، وعلمه أن يعلم نفسه ، فعلم نفسه ..

لم يقف عند حد الدكتوراه ، إنما كانت هى البداية ، بل بداية البداية .. ولم يقف عند حد التخصص ، فجاوزه إلى غيره من تخصصات ، وأفاد من هذا كله فى أبحاثه التى جابت أربع جهات الدنيا .

لم يفعل مثلما فعل غيره -الكثرة من غيره- يكتبون ، ثم يكررون إذ يكتبون ما يكتبون.

أحاط بهموم وطنه ، وأحاط بهموم عصره ، وصار له موقف من العالم حوله ، يلتزم به ، وما يترتب عليه من تبعات.

أضحت الثقافة عنده مسئولية لا تقف عند أسوار الجامعة ، إنما تجتازها إلى آفاق أبعد من الجامعة .

الأهم من هذا كله أنْ صار لديه إحساس فائق بالآخرين ، يقترب مما يحس به الآخرون .. وهذا مَسْلَكٌ غريب فى زمان تقطعت فيه وسائل المواصلات ووشائج الصلات، وصار كُلٌّ جزيرةً وحيدةً فى عالم تنوشه الذئاب ، ويظفر فيه كل ذى مخلب وناب .. الكذب فيه شريعة ، والنفاق ذريعة ، والغاية تبرر كل دَغَلٍ وشنيعة .

عهدناه فى مجلسه – أيًا كان مجلسه – ملتَقًى يتحلق حوله تلامذته ومريدوه ، وعارفو فضله ومحبوه .. لم يكونوا جميعهم أصحاب مصالح وأذواء منفعة ومطامح ، فمنهم من أُخِذوا ببريق هذه الشخصية الكبيرة ، فهرعوا إليها يتفيئون بظلها ، وينهلون بعلمها وفضلها .

وعرفناه أبًا لتلامذته ، حريصًا عليهم وعلى مستقبلهم ، يعطيهم من علمه ما وسعه عطاء ، ويعطيهم من ماله إذا عز لديهم مال .

مَتَى أَحْصَيْتَ فَضْلَكَ فى كَلاَمٍ فَقَدْ أَحْصَيْتَ حَبَّاتِ الرِّمَالِ

ولأنه نفس كبيرة ، فإن له عالمًا دلف إليه منذ بعيد .. عالمًا راقيًا يفارق عوالم أخرى من غير جهة ، وعدا قليل من مال يحميه من غوائل الزمن – وما أدراك ما غوائل الزمن – لم يبخل على نفسه بشىء من سواه .

ومن أجل أن يعيش هذا العالم الجميل ، فقد صدف عن المناصب ، وعن التدافع بالمناكب .

ولكن ..

لم تصـــدف عنه هذه المناصب ، وعندما أتت إليه تُجرر أذيالها ، أضاف إليها ولم تضف إليه، بل خاصمها ، حين أحس بخصام أو شبهة خصام بينها وبين نفسه ..

تشـــهد على ذلك كلية الآداب ، ومؤسسة الأهرام ، والجمعية التاريخية ، ودار الكتب المصرية ، وغيرها مما لا تتسع له ذاكرة .

وَنَفْسَـــكَ أَكْرِمْهَا فَإِنَّكَ إِنْ تَهُـــنْ عَلَيْكَ فَلَنْ تَلْقَى لها الدَّهْرَ مُكْرِمَا

ولأنـــه يحـــترم نفسه ، فهو يحترم غيره . وفى عهد رئاسته لقسم التاريخ لم يتفرد – مع حـــزمه – بـــرأى يفرضه أو يسعى لأن يفرضه ، إنما كان يستمع إلى الصغير كما يستمع إلى الكبير ، ويحاول أن يرسى تقاليد يسير عليها العمل فى هذا القسم .

فى هـــذا الســـياق لم يقتنص لنفسه مغنمًا ، ولم يفترص لغيره مغرمًا ، إنما كانت الأريحية منهجه ، والمصلحة مدخله ومخرجه .

اتفقنا معه فى الكثير ، واختلفنا معه فى غير يسير ، لكننا كنا نتفق ، حين نختلف ، على أن تُظِلّ خلافَنا مساحةُ ود .

أحيانًـــا كـــنا نلمس صرامةً فى سلوكه ، ربما أغضبت بعضًا ممن أحبوه ، لكنهم سرعان ما يرتفع عنهم غضبهم ، لأنهم عرفوا جوهره ، وعركوا مظهره ومخبره.

نتـــلفت حولنا ، ورغمًا عن جهامة ما حولنا يلوح لنا بارق فى مستقبل واعد، إذ نشاهد نفوسًا كبيرة وردت على هذه الجامعة العريقة والكبيرة . . ليس أولها « جمال حمدان » ، وليس آخرها « رءوف عباس حامد » .

« رءوف عـــباس حامد » يجتاز اليوم إلى عامه الستين ، وما يزال لديه فيضٌ من عطاء ، وما يزال لدينا فيضٌ من وفاء ، فأكرِم به من عطاء ، وأعظِم به من وفاء !

دراسات في التاريخ والثقافة العربية

- عامة دمشق والحياة الثقافية فى العصر الفاطمى
- محمد ﷺ واليهود : بحث فى تاريخ الجزيرة العربية فى فجر الإسلام
- التبريد الصناعى للهواء أيام الأمويين والعباسيين
- الطاعة والخُلع والإصلاحات القانونية الحديثة
- الاحتلال العثمانى لمصر : أسباب ونتائج
- وقائع القينلى (١٦٨٨-١٧٣٥م) : ملاحظات حول طرق الكتابة والنقل
- مراسلات الأمير « مراد بك » كمصدر لدراسة تاريخ جرجا
- الغرب والتنمية الإقليمية للشرق الأوسط فى أعقاب الحرب العالمية الثانية
- « عزيز فهمى » والقضايا الوطنية
- الشأن السودانى فى العلاقات المصرية البريطانية (١٩٣٧-١٩٤٢) فى ضوء الوثائق البريطانية
- مدرسة الحقوق الخديوية (١٨٦٨-١٩٢٥) : دراسة تاريخية
- تبعية النقد المصرى للاسترلينى
- خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب
- « سيزيف » ونشأة إسرائيل
- موقف الحزب الشيوعى الإسرائيلى من القضية الفلسطينية
- فى الأصول التاريخية للجلوبالية
- ذاكرة الأمة والعولمة
- « شرف » : رواية من جيل الستينيات
- ثلاث رؤى للتاريخ فى الرواية العربية المعاصرة

عامة دمشق والحياة الثقافية
فى العصر الفاطمى
(٣٥٨ ـ ٤٦٨ هـ / ٩٦٨ ـ ١٠٧٥ م)

أمل إبراهيم أبو ستة (*)

بدايـــةً كان لا بد أن نُنَوِّه إلى تعريف العامة وتحديد فئاتهم الاجتماعية ، فقد اتفق معظم المؤرخين على تعريفهم بأنهم « الغالبية العظمى من السكان الكادحين الذين احتلوا المكانة الدنيا من المجتمع ، وشكلوا قواه المنتجة »[١] ، إذ انضوى إلى صفوفهم العديد من الفئات الاجتماعية المختـــلفة كالحرفيين والصناع والعاملين فى قطاع الخدمات ، والفلاحين وصغار الملاك وصغار الـــتجار والـــباعة الجائـــلين فى الأســـواق ، بالإضافة إلى المُعْدَمين والعاطلين عن العمل [٢] . وقد اتسمت هذه الطبقة بسمات خاصة ، أبرزها : افتقارها إلى المشاركة السياسية ، والمكانة الاجتماعية ، إلى جانب انخفاض دخلها ، وضآلة أجورها ، وتدنى مستوى معيشتها[٣] .. الأمر الـــذى انعكس بطبيعة الحال على كافة مظاهر حياتها الاجتماعية وسماتها الثقافية بما جعل منها فى الـــنهاية طبقة مميزة واضحة الحدود والمعالم . وقد أطلق المؤرخون القدماء عليها العديد من المسميات ، مثل : (الرعية[٤] ، الدَّهْماء ، والغَوْغاء[٥] ، والغُمار ، والبرساء ، والبَغْثاء[٦]) ، كمـــا عبروا عنها أحيانًا ببعض المصطلحات مثل : (ضعفاء الناس[٧]، أهل الفاقة والمَسْكَنَة ، والفقراء[٨]، والطبقة السفلى[٩]) .

ولقـــد كـــانت تلك الطبقة موضع نقد وسخرية واستهانة من معظم المؤرخين والأدباء القدمـــاء ، فقد تباروا فى الحَطّ من مكانتها[١٠]، وسلبوا منها كلّ الفضائل ، ونسبوا إليها كل الـــرذائل . يقول فى ذلك أحدهم : (ما من كريم إلا وفيه خصلة تعفى عن مساوئه ، ولا من ســـفْلَة إلا وفيه خصلة تعفى على محاسنه)[١١] . كما وصفوا أفرادها بأنهم (سِفْلَة ، أوغاد ، أراذل ، أسْقاط ، رُعاع ، أرْقاع ، غاغَة ، وحُثالة ، وحَسْو) ، وغيرها من أقذع الصفات[١٢]، ودعوا إلى نبذهم وعدم الاختلاط بهم فقالوا : « المروءة التامة مباينة العامة » . وقالوا أيضًا : « لأنْ يسقط ألف من العِلْيَة خير من أن يرتفع واحد من السِّفْلَة »[١٣] .

(*) مدرّسة التاريخ الإسلامى بكلية الآداب – جامعة القاهرة .

كمـــا نفوا عنهم أى مواهب عقلية أو إبداعات فنية ، فوصفوهم بأنهم « جهلة »[١٤] ، « لا عقـــل لهم ولا ديانة .. لا يُحَكِّمون العقل ويعتمدون على التقليد .. يؤمنون بالخرافات والأوهـــام »[١٥] . وقد عبر أحدهم عن ذلك بقوله : « الناس ثلاثة : عالم ، ومتعلم ، وهمجٌ رعـــاعٌ أتْباع كل ناعق ، يميلون مع كل ريح .. لم يستضيئوا بنور العلم ، ولم يلجئوا إلى ركن وثيـــق مـــنه »[١٦] .بل وعَدُّوهم فى عداد البهائم ، الأمر الذى أثار قضية تاريخية حول مدى مصـــداقية هؤلاء المؤرخين ، والأسباب والعوامل التى دفعتهم إلى اتخاذ هذا الموقف المعادى ، بل شديد العداء ، من تلك الطبقة ، والرد عليهم من خلال ما أثبته الواقع التاريخى للعامة من دور ثقافى كبير فى المجتمع ، وهو جانب أغفله كثير من الباحثين المُحدَثين على الرغم من أهميته!

إذًا ، فهذا البحث هو محاولة لإلقاء الضوء على موقف عامة دمشق من ثقافة عصرهم ، وما قد يكون لهم من إسهامات فيها ، وذلك من خلال المحاور التالية:

أولاً : نظرة العامة للعلم والتعليم

وفى هـــذا البحث ؛ تجدر الإشارة إلى أن واقع الفقر الذى كانت تعانى منه معظم فئات العامة ، وسوء أحوالهم الاقتصادية وتردى مستوى معيشتهم ، قد فرض عليهم أحد اتجاهين نحو التعليم .. الأول : سلبى ، والثانى : إيجابى .

أمـــا الاتجـــاه الأول (الســـلبى) ، فيبدو بوضوح لدى أُسَر الشرائح الدنيا من العامة ممـــن كـــانوا يعانون الفقر المدقع ، لذلك فقد لجئوا إلى دفع أبنائهم نحو سوق العمل منذ سن مبكرة[١٧] ، غير مكترثين بأهمية التعليم أو حق الأبناء فيه ، لا سيما وقد رأوا أن العلم لا يمثل مصدرَ رزقٍ لصاحبه إلا إذا كان فى رعاية الخلفاء والأمراء والأثرياء ، وهؤلاء كانوا قلة[١٨] .. أما أغلب العلماء فقد اضطروا لمزاولة مهنة من المهن يتكسبون منها معاشهم[١٩] ، ولذلك آثر أصـــحاب هـــذا الاتجاه – وكانوا يمثلون غالبية العامة – الاكتفاء بقسط ضئيل من التعليم ، ثم الالتحاق بمهنة من المهن لتحسين مستواهم الاقتصادى بدلاً من الاشتغال بطلب العلم . وقد تجـــلى هذا الاتجاه فى كثير من أمثالهم الشعبية مثل : (لا ينفع العلم من لا مال له) و (جَهْلٌ يَعُولُنى خيرٌ من علم أعُولُه) و (من أراد أن يتكسب الخبز بأدبه فَلْتَبْكِ عليه البَوَاكى)[٢٠] .

ومـــن طـــرائف ما رَوَتْهُ الأدبيات التاريخية فى هذا الصدد ، ما ذكره الشاعر « الوَأْوَاءُ الدمشقى » من أن أمه كانت تُؤْثِرُ أن ينصرف كليةً إلى العمل كمُنادٍ على الخضر والفاكهة من دار الـــبطيخ بدمشق ، على أن يضيع وقته فى الدراسة وقراءة دواوين الشعر !.. فجاءته يومًا

بـــدل الطعام بطبق به كراريس ، فقال : ما هذا ؟ قالت : هذا الذى تجىء به . فخرج مُغْتَمًا وقصد أحد أشراف دمشق ، فمدحه بقصيدة طويلة وأبلغ فيها ، فأعجب الشريف بها وأجزل جائزته ، فاشترى الشاعر طعامًا وشرابًا وحملهما إلى أمه ، فأنكرت ذلك وسألته عن مصدره ، فقال لها : من الكراريس التى قدمتها إلَىّ !»[٢١] .

وعـــلى الـــرغم من ذلك ، يمكننا القول بأن إهمال هذه الفئات من العامة للتعليم المنظَّم والبرامج التَّعَلُّمِيَّة المتخصصة لا يعنى إطلاقًا أنهم كانوا بمنأى عما يجوب به مجتمعهم من تيارات ثقافية ونهضة علمية ، بل على العكس من ذلك تأثروا بها ، وحرصوا على الأخذ بنصيب منها ، وشجعهم على ذلك تعدد انتشار المراكز الثقافية فى المجتمع الدمشقى على نحو ما سنرى .

أما الاتجاه الثانى (وهو الاتجاه الإيجابى) فتعكسه آراء البعض الآخر من أُسَر العامة التى كـــانت ترى أن التعليم هو السبيل الوحيدة للخروج من دائرة الفقر ، وتجنيب الأبناء ما عانى مـــنه الآباء .. وأنه وسيلتهم إلى إحراز مكانة مرموقة فى المجتمع تغنيهم عما كانوا يفتقدونه من حسب ونسب ومال .. بل وقد يرقى بهم إلى طبقة اجتماعية أعلى من طبقتهم[٢٢]» ، لا سيما وأن المجتمع الدمشقى كانت طبقاته مرنة ومفتوحة بما سمح لظاهرة الحراك الاجتماعى أن تنشط وتتسع .

وتزخـــر الأدبيات التاريخية بأسماء كثرة من أبناء تلك الطبقة الذين ارتقوا بالعلم والثقافة وذاعت شهرتهم فى الآفاق . لذلك كان إصرار هذه الأسر على تعليم أبنائها والوصول بهم إلى أقصـــى مدارجه تعويضًا لهم عن نقص الثروة والمكانة الاجتماعية ، ولهذا تكاتف الوالدان معًا لتحقيق هذا الهدف ، وخصوصًا الأمهات اللاتى بذلن جهدًا كبيرًا فى هذا المضمار ، حتى لقد كن يضطررن أحيانًا إلى بيع مصوغاتهن وقطع من أثاثهن لتوفير نفقات التعليم لأولادهن[٢٤] ! ولعـــل خير مثال على ذلك أم الطبيب « البيرودى » التى لم يبق لديها غير سوارها ، فمنحته لابنها ليبيعه وينفق من ثمنه على رحلته العلمية إلى بغداد على نحو ما سنرى بعد قليل[٢٥] .

كذلـــك ؛كـــان الأبـــناء يحاولون من جانبهم المشاركة فى توفير قَدْر من هذه النفقات عـــن طريق الالتحاق بعمل أثناء الدراسة للحصول على المال الذى يمكنهم من مواصلة رحلة التعلـــيم[٢٦] ، ومـــن ذلـــك ما يذكره « التنوخى » عن طالب علم من أبناء العامة الفقراء كان يدرس طول نهاره ، أما ليله فكان يقضيه فى العمل عند أحد الحدادين مقابل درهم فى كل

ليلة[٢٧] ! وقد شجعهم على ذلك سهولة ويسر نظم الالتحاق بمراكز التعليم والثقافة المبشرة فى المجتمع الدمشقى .

ثانيًا : مصادر ثقافة العامة

تعددت مصادر ثقافة العامة فكان منها :

(أ) الكتاتيب

وهى مكاتب صغيرة تكون أحيانًا فى المسجد أو تُلْحَق به خارجه ، وتقوم بتعليم الأطفال المبتدئين مبادئ القراءة والكتابة والحساب ، وتحفيظ القرآن الكريم[٢٨] ، كما كانت تقوم بغرس التعاليم الدينية والآداب الإسلامية فى نفوسهم ، فيأمرهم المؤدِّب بصلاة الجماعة ، وبر الوالدين ، ويحثهم على الفضائل ، ويضربهم على إساءة الأدب وارتكاب المعاصى[٢٩] . ولم يكن يقوم بهذه العملية التعليمية والتربوية معلم واحد فقط ، ولكن كان يشارك فيها عدد من المعلمين والمؤدبين المتخصصين[٣٠] . وقد وصف الرحالة والجغرافيون نظم التعليم داخل هذه الكتاتيب فقالوا : « وبه – أى بالجامع الأموى – جماعة من العلماء بكتاب الله يستند كل منهم إلى سارية من سوارى المسجد يلقن الصبيان ويقرئهم ، وهم لا يكتبون القرآن على الألواح تنزيهًا لكتاب الله ، وإنما يقرءون القرآن تلقينًا . ومعلم الخط غير معلم القرآن ، يعلمهم بكتب الأشعار وسواها .. فينصرف الصبى من التعليم إلى التكتيب ، وبذلك جاد خطه لأن معلم الخط لا يُعَلِّم غيره » [٣١] .

وقد كان معظم المعلمين يقومون بهذه المهمة بدون أجر احتسابًا لوجه الله تعالى[٣٢] ، أما البعض الآخر فكانوا يحصلون على أجور زهيدة من أولياء الأمور ، مما شجع كثيرًا من أبناء العامة على الانضمام إلى هذه الكتاتيب والحصول على قسط من التربية الدينية والتعليم . أما بالنسبة لليتامى منهم ، فقد خُصِّصَتْ لهم كتاتيب لتعليمهم وتأديبهم ، وكان لها أوقاف مُغلَّة لتأمين احتياجاتهم من المسكن والمأكل والملبس والجرايات الواسعة[٣٣] ، وقد حازت هذه الكتاتيب إعجاب الرحالة والجغرافيين ، فأشاروا إليها وأشادوا بها باعتبارها من المآثر الخَيِّرَة والأعمال النافعة فى المجتمع الدمشقى . يقول « ابن جبير » : « وللأيتام من الصبيان مَحْضَرَة كبيرة بالبلد لها وقف كبير .. يأخذ منه المعلم ما يقوم به ، وينفق منه على الصبيان ما يقوم بهم وبكسوتهم ، وهذا أيضًا من أغرب ما يحدث من مفاخر هذه البلاد »[٣٤] .

والحقيقة إن كثيرًا من أبناء العامة كانوا يكتفون بهذا القدر من التعليم فى الكتاتيب ثم يتجهون إلى سوق العمل . أما البعض الآخر ممن توفرت له الرغبة فى العلم فكان يستطيع أن يستكمل دراسته ويلتحق بالحلقات العلمية فى المساجد .

(ب) المساجد

كانت المساجد الدمشقية من أهم مراكز العلم والثقافة لأبناء العامة[٣٥] ، ويأتى فى مقدمتها المسجد الأموى الذى كان منارةً للعلم والمعرفة ، وملتقى العلماء والمفكرين من مشارق الأرض ومغاربها .. يتعلمون فيه ويعلمون ، ويتدارسون ويتناظرون .. فتعددت الحلقات الدراسية فى شتى فروع العلم والمعرفة من قراءات وتفسير وحديث وفقه ونحو ولغة ، وتحفيظ للقرآن الكريم ، ووعظ وذكر وغيرها[٣٦] .

وكان نظام الحلقات العلمية هو نظام الدراسة المُتَبَع فى المساجد ، فإذا حان موعد الدرس استند الشيخ بظهره إلى أحد الأعمدة واستقبل القبلة ، والتف حوله الطلبة على شكل حلقة[٣٧] ، ثم يبدأ فى إلقاء دروسه .. وكان يساعده فى ذلك مُعيد – أو أكثر – مهمته إعادة ما قاله الشيخ للطلاب وتوضيح ما غمض عليهم[٣٨] . وكانت أساليب التدريس تتلخص فى السَّماع ، فالإملاء ، فالشرح ، فالمناقشة والجدل !

وكان معظم العلماء الذين يدرّسون فى المساجد لا يتقاضون أجرًا على تدريسهم احتسابًا لوجه الله تعالى[٣٩] ، بل إن منهم من كان يبيع ما يملكه لينفق على نفسه[٤٠] ، ومنهم من كان يحرص على كسب قوته من عمل يديه[٤١] . وكانت مدة الدراسة فى المسجد غير محددة بزمن معين . ولم يكن طالب العلم مقيدًا بعدد معين من السنين ، فكان له أن يترك الدراسة متى شاء ، وتتخلل الدراسة عطلات تختلف طولاً وقصرًا باختلاف الأعياد والمناسبات الدينية والرسمية[٤٢] . والواقع أن العامة لم تكن بمعزل عن هذه المجالس العلمية ، بل كانوا يترددون عليها ويستفيدون بما يدور فيها من مناقشات ومناظرات[٤٣] .

(ج) المدارس الأهلية (دُور القرآن والحديث)

وهى دُورٌ يقيمها الأستاذ من ماله الخاص إن كان قادرًا ، أو يقيمها له أحد الأثرياء إن كان غير قادر . ويجتمع فيها مع تلاميذه لدراسة أحد فروع العلم والمعرفة[٤٤] .

كان هذا النوع من المدارس الأهلية منتشرًا بدمشق ، إذ كان لأهلها ميل شديد إلى تحصيل العلم وتبجيل العلماء[٤٥] . ويرجع أول ظهورها إلى العصر الفاطمى ، حيث كانت

تمثل رد فعل علماء المدينة وأهلها السنيين ضد البرنامج الضخم والتدابير المُحْكَمَة التى اتخذها الفاطميون الشيعة لنشر مذهبهم ، الأمر الذى دعا العلماء إلى الإكثار من هذه المدارس للمحافظة على العقائد السنية ومحاربة المذهب الشيعى ، ومحو آثار الدعوة الإسماعيلية .

كان من أهم وأقدم هذه المدارس : « المدرسة الرشائية » ، وتقع شمال « الخانقاه السمسياطية » بالقرب من الباب الشمالى للجامع الأموى المعروف بـ « باب الناطفانيين » ، وقد أنشأها المقرئ الدمشقى « رشأ بن نظيف بن ما شاء الله » فى سنة ٤٤٤هـ/ ١٠٥٢م برسم حفظ القرآن وقراءاته[٤٦] .

كانت هذه المدارس تسمى باسم منشئها ، والذى كان غالبًا ما يخصص لها من الأوقاف ما يكفى للإنفاق عليها وعلى إصلاحها ، وعلى مُدَرِّسيها وطلابها وباقى مستخدميها . وكان هؤلاء الواقفون يحددون – بطبيعة الحال – نوع الدراسة ، والمذاهب الدينية التى يجب أن تُدَرَّس فيها ، وأهم الكتب المقررة ، وعدد الطلبة والمدرسين ، بل ويحددون أيضًا الجرايات والرواتب التى تجرى عليها[٤٧] .

أما عن نظم التعليم فى هذه المدارس فكانت تتشابه مع نظم التدريس فى المساجد ، حيث كانت تعتمد على نظام الحلقات العلمية والإملاء .. وكان الأستاذ غالبًا ما يستعين فى إملائه بمساعد يسمى « مُمْلِيًا » يردد وراءه ما يقوله حتى يصل إلى السامعين صحيحًا سليمًا[٤٨] . كما كان يحرص على أن يفسح مجالاً أوسع للمناقشة والمناظرة والجدل مع طلابه[٤٩] .

(د) الخَوَانِق والرُّبُط والزوايا[٥٠]

ومن أشهرها « الخانقاه الدُّوَيْرِيَّة » ، وهى من أقدم الخانقاوات الدمشقية على الإطلاق ، وتعرف بـ « دُوَيْرَة حَمَدْ » ، وتقع بـ « درب السلسلة » بـ « باب البريد » .. مؤسسها هو « حَمَد بن عبد الله الدمشقى المقرئ » ، وكان من جملة عُدُول البلد ، وقد وقفها على المتصوفة والزهاد وفقراء العامة ومَن لا مأوى لهم، وذلك قبل وفاته سنة ٤٠١هـ / ١٠١٠م. وقد رصد لهذه الخانقاه أوقافًا كثيرة ينفق ريعها على المقيمين فيها[٥١] .

كذلك كانت هناك أيضًا « الخانقاه السمسياطية » ، والتى أسسها المُحَدِّث والعالم « أبو القاسم على بن محمد بن يحيى السمسياطى » (ت ٤٥٣هـ / ١٠٦١م) ، وقد أوقفها على فقراء المتصوفة ، وأوقف علوها على الجامع الأموى[٥٢] .

كذلك ؛ تعددت الأربطة والزوايا وانتشرت فى أنحاء دمشق . والواقع أن هذه المؤسسات الدينية أسهمت بدور كبير فى نشر العلوم الدينية بين فئات العامة الذين اعتادوا الدخول إليها والانضمام إلى حلقات القراء والمنشدين بها ، والجلوس إلى شيوخها ومتصوفيها ، فيبثون فيهم تعاليمهم الدينية ومبادئهم الأخلاقية ، مما كان له أثره الكبير فى إثراء ثقافة العامة وزيادة وعيهم الدينى[٥٣] .

وقد لاقت هذه المراكز التعليمية والتثقيفية – على اختلاف أنواعها – إقبالاً شديدًا من بعض أبناء العامة ، وقد شجعتهم على ذلك عدة عوامل ، منها :

– أولاً : كثرة هذه المراكز وانتشارها فى أرجاء دمشق ، إلى جانب سهولة الانضمام إليها وبساطة نظم التعليم فيها ، إذ لم يكن على المرء منهم سوى الرغبة فى طلب العلم والمعرفة ، وتحديد الأستاذ الذى يريد أن يتتلمذ على يديه .. فيحضر حلقته فى المسجد أو درسه فى مدرسته، وبذلك يصبح من تلاميذه ، حتى إذا نهل من علمه واكتفى بما حصله منه، رحل عنه إلى آخر .. إذ كانت الحرية مكفولة له فى التنقل بين مَن يشاء من الأساتذة دون قيد ولا شرط ، كما كانت له الحرية التامة فى انتقاء ما يشاء من مواد دراسية والإعراض عما لا يميل إليه منها[٥٤] . ومتى بلغ الطالب درجة الإجادة وأثبت كفاءته فى أحد فروع العلم والمعرفة ، أجازه شيوخه وأصبح من حقه تدريس هذا العلم للطلاب المبتدئين[٥٥] .

– ثانيًا : كانت كل هذه الخدمات تقدم مجانًا[٥٦] ، فلم يكن على الطلاب أن يدفعوا أى رسوم أو مصاريف للانضمام إلى هذه المراكز التعليمية .. بل على العكس من ذلك ، قامت هذه المراكز – بما امتلكته من أوقاف كثيرة – برعاية أبناء العامة اجتماعيًا ، وسعت إلى توفير قدر من الضمان الاجتماعى يقيهم شر العَوَز والفاقة ، فوفرت لهم كافة احتياجاتهم من المأكل والمشرب والملبس والنفقات ، وآلات النسخ من ورق وكتب وأقلام وأحبار ، وأجرت عليهم الجرايات الواسعة والرواتب الشهرية . ليس هذا فحسب ، بل خصصت هذه المراكز بعضَ الزوايا والمقاصير والغرف لإقامة وراحة هؤلاء الطلاب بعيدًا عن ازدحام الناس ، وبذلك هيأت لهم فراغ البال من ناحية المعاش ، مما شجعهم على الانصراف كليةً إلى العلم والتحصيل .

وهكذا كان طالب العلم الفقير فى دمشق لا يكلف أسرته شيئًا ؛ بل على العكس من ذلك كان يعفيهم من نفقاته ومصروفاته[٥٧] .

– ثالثًا : كانت نُظُم التعليم فى هذه المراكز والمعاهد التعليمية أكثر واقعيةً وإدراكًا للظروف ، فلم تكن تَحُولُ بين طلب العلم والسعي فى سبيل الحصول على الرزق ، فكان

الطـــلاب الفقراء من أبناء العامة يستطيعون التوفيق بين حضور دروسهم ومتابعتها ، ومزاولة كافة أنواع المهن والصناعات، لا سيما وأن أساتذتهم كانوا قدوةً لهم فى ذلك يجمعون بين العلم والعمل[٥٨] ! وقد لمس أحد العلماء الأندلسيين مدى ما يتمتع به هؤلاء الطلاب من امتيازات وتسهيلات، فقال مقارنًا بينهم وبين أقرانهم فى الأندلس : « أنتم تطلبون العلم ؛ وهكذا يطلب العلم .. إنما أحدكم إذ لم يكن عليه شغل يقول : أمضى أسمع العلم .. وإنى لأعرف رجلاً تمضى عليه الأيام فى وقت طَلَبِه للعلم لا يكون له عيش إلا من ورق الكرنب الذى يلقيه الناس ، وإنى لأعرف رجلاً باع سراويله غير مرة فى شراء كاغَد حتى يسوق الله إليه من يَخْلُفها له »[٥٩] .

وإلى جـــانب دور العلم المتخصصة هذه ، وجدت أيضًا عدة مراكز ثقافية كان لها أبلغ الأثـــر فى إثـــراء ثقافـــة العامة ، لا سيما هؤلاء الذين لم يحظوا إلا بقسط ضئيل من التعليم ، ومن أهمها :

- مجالس الوعظ والإرشاد

وقد أسهمت هذه المجالس بدور كبير فى تثقيف العوام وتشكيل وعيهم الدينى والثقافى ، فكـــانت تُعقَد فى المساجد الجامعة ، ورُبُط الصوفية وخوانقهم ، وفى المشاهد المباركة ، وعند قبور الأولياء والصالحين ، وفى الساحات العامة والأسواق . وقد تقاطرت العامة بأعداد كبيرة على هذه المجالس[٦٠] . وقد بلغ من شغفهم بها أنهم كانوا أحيانًا يستدعون مشاهير الوعاظ من البلاد المجاورة لوعظهم وإرشادهم[٦١]، ويداومون على حضور مجالسهم مهما كانت مشاغلهم، حتى إنهم كانوا يبيتون ليلة السبت من كل أسبوع فى الجامع الأموى لحضور أحد هذه المجالس التى كانت تعقد عقب صلاة الفجر .. فإذا ما انتهى المجلس انفضوا من حول الواعظ وأسرعوا إلى بساتينهم وحقولهم وأعمالهم وهم يتذاكرون ما قاله من الفوائد والكلام الحسن[٦٢] .

وفى هـــذا الصـــدد يجـــب ألا ننسى أيضًا دور خطباء وأئمة المساجد فى تثقيف العوام وتعـــريفهم بأصول دينهم ومبادئه ، وخصوصًا أنهم كانوا يترددون عليهم باستمرار يستفتونهم فى كافة أمور دينهم ودنياهم ، فأثّروا بذلك ثقافتهم الدينية[٦٣] .

- مجالس القُصّاص

كـــانت هـــذه المجالس تهدف فى الأصل إلى تثقيف العامة ووعظها ، وإرشادها إلى طريق الصـــواب واتـــباع أحكام الشرع ؛ حيث كانت تعرض عليهم أخبار الأمم البائدة لالتماس العظـــة والعـــبرة ، وتقص عليهم سيرة الرسول ﷺ وصحابته الأجلاّء فى قالب قصصى أخاذ

وعـــبارات جذابـــة ، وكان يقوم بهذه المهمة كبار العلماء والوعاظ ، وكان معظمها يعقد فى الجامع الأموى[٦٤] .

غـــير أنه منذ القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى ، انحرفت هذه المجالس عن مسارها الصحيح بدخول عدد كبير من الدخلاء والمحتالين على الكَسْب ، فاستغلوا سذاجة بعض العوام وحـــبهم للتسلية والمتعة ووضعوا الأحاديث المُنكَرة ، ونشروا الخرافات والأساطير ، وشوهوا القصص الدينية[٦٥] . يقول « ابن الجوزى » : « ثم بخست هذه الصناعة فتعرض لها الجُهّال .. فبعد عن الحضور عندهم المُمَيَّزون من الناس ، وتعلق بهم العوام والنساء، فلم يتشاغلوا بالعلم، وأقبلوا على القصص وما يعجب الجهلة .. وتنوعت البدع فى هذا الفن»[٦٦] ، الأمر الذى دعا العلماء والفقهاء للتصدى لهم ولأمثالهم من الدجالين ، فأخرجوهم من الجامع الأموى .. فاتخذ القُصّـــاص الطرقات والساحات العامة ميدانًا لمجالسهم[٦٧] ، إلى أن جاء قرار الخليفة « الحاكم بأمر الله » سنة ٤١٠هـــ / ١٠١٩م بمنعهم من الجلوس فى الطرقات ونفيهم خارج البلاد[٦٨]، وأمـــر ألا يقوم بهذه المهمة إلا من كان كفؤًا لها من العلماء والوعاظ والثقاة ، فكان لهذا أبلغ الأثـــر فى تـــنفيذ هذه الوسيلة التثقيفية المهمة وإعادتها إلى سابق عهدها كمصدر لبث الثقافة والوعى الدينى لدى العامة .

وثمة عامل أخير كان له أبلغ الأثر فى تشكيل ثقافة العامة ، وهو أن المدينة فى هذه الفترة الـــتاريخية كـــانت فى قمـــة المد الثقافى بما كان يجوب فيها من تيارات ثقافية متنوعة .. فهناك الصراع المذهبى بين السُّنِّيين من أهل البلد والسلطة الشيعية ، ومحاولة أتباع كل مذهب الدفاع عـــن مذهـــبه ودحـــض حجج المذهب الآخر . ثم كان هناك أيضًا الصوفية بتعاليمهم الدينية ومجالســـهم الروحية[٧٠] ، وأضف إلى هذا كله ذلك الرهط الكبير من العلماء والأدباء الذين زخـــرت بهم دمشق خلال هذه الحقبة ، سواء من أهلها أو من الوافدين عليها من كل حدب وصوب على اختلاف أجناسهم وثقافاتهم[٧١] ؛ مما أسفر عن انتشار المجالس العلمية والندوات والمســـاجلات و المـــناظرات فى كـــل مكان .. سواء فى ذلك المساجد والمدارس والأسواق وحوانيت العطارين والبزازين ، بل والمتنـــزهات والميادين العامة وغيرها من أماكن تجمع العوام الذين وجدوا أنفسهم فى محيط ثقافى لا مثيل له ، فتأثروا به ، سواء كان بقصد أو بغير قصد ، وخصوصًـــا أن معظمهـــم كان لديه من الفراغ وحب الاستطلاع ما شجعه على حضور هذه المجالس والاطلاع على ما يدور فيها من مناقشات وآراء[٧٢] .

ثالثًا : السمات الثقافية للعامة

كان أهم ما تميزت به ثقافة عامة دمشق فى العصر الفاطمى هو غلبة الطابع الدينى عليها، إذ كـــانت تعـــد من أكثر الطبقات الاجتماعية تدينًا وتمسكًا بالمظهر الدينى فى كافة سلوكياتها ومظاهر حياتها[٧٣] . وترجع الباحثة ذلك إلى ما كانت تعانيه تلك الطبقة من ظروف اقتصادية متردية ، ومستوى معيشة مُتَدَنٍّ ، إلى جانب فداحة الأعباء المالية الملقاة على عاتقها ، مما أدى إلى استفحال إحســـاسها بالظلم والضعف ، فأصبح العامى لا يجد له متنفسًا من هذه المظـــالم إلا فى تقربه إلى الله والاعتقاد فى رحمته ، عَلَّهُ يفرج كربه ويقضى حاجته !

ومـــن ناحية أخرى ، وجدت العامة فى الدين ملجئًا وملاذًا من متاعبها ، نظرًا لما اشتمل عليه من معتقدات دينية وقيم أخلاقية كالثواب والعقاب ، والجنة والنار ، والقضاء والقدر ، والحث على القناعة والرضا والصبر .. وكلها قيم تيسر للعامة استيعاب ظروف حياتها الصعبة، وتقـــدم لهـــا وعودًا بالسعادة والنعيم فى الدار الآخرة .. فأصبح العامى يعتقد أن سوء أحواله الاقتصادية والاجتماعية ما هى إلا إرادة الله تعالى التى يريدها له .. لذا فقد وجب عليه الصبر عليها والتمسك بتعاليم الدين أملاً فى الفوز فى الدنيا والآخرة !

من هنا كان ازدياد النشاط الدينى عند العامة وغلبة الطابع الدينى على ثقافتها ، فكانت تكـــثر من التردد على المساجد ، والانضمام إلى حلقات الوعظ والذكر ، وحفظ بعض آيات القرآن الكريم . يقول فى ذلك « ابن الجوزى » : « إنه لو ضُرِبَ أحدهم على أن يترك ركنًا من أركان الإسلام ما تركه ولو أشرف على الهلاك »[٧٤] !

غـــير أن هذه الثقافة الدينية لم تكن واسعة ومتعمقة ، بل كانت محدودة وسطحية نظرًا لانخفـــاض مســـتوى التعليم عند بعضهم .. الأمر الذى جعلهم يُؤْثِرون التقليد ولا يُحَكِّمون عقولهـــم ، فكانوا يصدقون كل ما يقال لهم ، وخصوصًا إذا ما غُلِّف بغلاف دينى ، مما أفضى إلى وقـــوع بعضـــهم فريســـةً لذوى الأطماع وأصحاب الحيل والمشعوذين .. أولئك الذين أســـهموا بـــدور كبير فى تشويه ثقافتهم بما نشروه عليهم من بدع وخرافات بعد أن صبغوها بالصـــبغة الدينـــية[٧٥]، فادّعوا قدرتهم على علاج الأمراض وتفسير الأحلام ، ومعرفة الغيب وكشف الأسرار ، وذلك عن طريق اتصالهم بالجن والأرواح ! .. فاعتقد بعض العوام فيهم ، وكـــانوا – نتيجةً لذلك – يسارعون إليهم إذا أَلَمَّ بهم عارض أو مرض ، كما كانوا يلجئون إليهم لعمل الأحجبة والتعاويذ والتمائم التى تقيهم وتقى حيواناتهم وسائر ممتلكاتهم شرَّ الحسد

والعـــين والجن وغيرها من قوى الشر !"[٧٦]" يقول « ابن الجوزى » فى ذلك : « ومما جروا فيه على العادات اعتقادهم على قول الكاهن والمنجم والعَرّاف . وقد شاع ذلك بين الناس ، فقلّ أن أحدًا منهم يسافر أو يُفَصِّلُ ثوبًا أو يَحْتَجِمُ إلا سأل وعمل بقوله » !"[٧٧]" .

ومن ناحية أخرى ، كان لانخفاض مستوى التعليم عند بعض فئات العامة أثره الواضح فى إبعـــادهم عن الفهم الصحيح لآيات القرآن الكريم والحديث الشريف، فكانوا يأخذون بظاهر اللفظ ولا يتعمقون للوصول إلى المعنى المقصـــود . يقول فى ذلك «ابن الجوزى » : « يُلبس إبـــليس على العوام عند سماع صفات الله عز وجل ، فيحملونها على مقتضى الحس فيعتقدون التشبيه »"[٧٨]" !

وقد اتخذ المؤرخون من هذه الشواهد دلائل يسوقونها للتدليل على وصف العامة بالجهل المُطْبَق ، واتهموهم بالقصور العقلى ، والضحالة الفكرية ، والجمود الذهنى ، والتقليد الأعمى ، والتعصب .. الأمر الذى دعا بعض العلماء إلى منعهم من طلب العلم والخوض فيه ، لا سيما فى عـــلوم القرآن والتفسير . يقول الإمام « أبو حامد الغزالى » (ت ٥٠٥هـــ/١١١١م) : « العوام ليس من حقهم الاشتغال بالعلم .. فالعامى يفرح بالخوض فى العلم ، إذ أن الشيطان يُخَيِّلُ إليه أنه من العلماء وأهل الفضل ، ولا يزال يحبب إليه ذلك حتى يتكلم فى العلم بما هو كفر وهو لا يدرى . وكل كبيرة يرتكبها العامى فهى أسلم له من أن يتكلم فى العلم ، لا سيما فيما يتعلق بالله وصفاته . وإنما شأن العوام الاشتغال بالعبادات ، والإيمان بما ورد فى القرآن ، والتســـليم بما جاء به الرسول من غير بحث . وسؤالهم عن غير ما يتعلق بالعبادات سوء أدب مـــنهم يســـتحقون به المقت من الله ويتعرضون لخطر الكفر ، وهو مُوجب للتوبة .. وسؤالهم عـــن غوامـــض الدين وسائر صفات الله عز وجل من أعظم الآفات ،فيجب قمعهم ومنعهم من ذلك »"[٧٩]" .

والواقـــع أن هذه الأحكام العامة – فى ضوء ما توفر لنا من مادة علمية ومصادر تاريخية أصيلة – لا نستطيع أن نقبلها على علاتها كمُسَلَّمات أو بديهيات ، فهى وإن كانت بلا شك تحتوى على قدر كبير من الحقيقة ، فإنها ليست الحقيقة كلها .. لذلك فهى فى حاجة إلى إعادة الـــنظر فيها على أساس موضوعى غير متعصب للتعرف على مدى صحتها وصدقها ، وذلك لاعتبارين .

الاعتبار الأول

أن هـــذه الأحكام ركزت على أوجه القصور فى جانب واحد من جوانب الثقافة الدينية عـــند العامة ، واتخذت من ذلك مبررًا للاتهام سالف الذكر دون أن تأخذ فى اعتبارها المجالات الثقافية الأخـــرى التى أثبتت فيها العامة تفـــوقًا وإبداعًا ، لا سيما فى المجالات الفنية والأدبية الـــتى استطاعت من خلالها أن تصور كافة جوانب المجتمع ، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصـــادية . كما كشفت فى الوقت ذاته عن طبيعته وقيمه وأخلاقه واتجاهاته وتصوراته ، ورصـــدت أفكاره وممارساته الفكرية على نحو ما سنرى .. وبذلك استطاعت العامة بإبداعاتها الفنية والأدبية أن ترد على تلك الدعاوى التى تتهم عقليتها بالقصور والوقوف عند الجزئيات والعجز عن النظرة الكلية الشاملة[٨٠] .

الاعتبار الثانى

أن هـــذه الأحكام أحكامٌ عامة أطلقها أصحابها على جميع أفراد تلك الطبقة ، وأغفلت بذلك ما أثبته الواقع التاريخى من نبوغ أعداد كبيرة من أبنائها ممن سمحت لهم إمكانياتهم العقلية الكبيرة ، وقدراتهم الذهنية الهائلة ، الحصول على قسط كبير من العلم والإلمام بثقافة مجتمعهم .. ممـــا مكنهم من النبوغ والتفوق فى شتى فنون العلوم والآداب ، مساهمين بذلك بدور كبير فى تقدم العلوم والفكر الإسلامى .

ومـــن حسن حظ الدراسة أن كتب التراجم والطبقات زخرت بأسماء العديد من هؤلاء العـــلماء والأدبـــاء ممن نبغوا من أصول عامية .. وقد حرصت تلك المصادر على تأكيد هذه الحقيقة ، فكانت تصف الواحد منهم بأنه كان فى أول أمره أحد العامة[٨١] ! كما كانت تهتم بإبراز أصولهم وانتمائهم إلى أسر الحرفيين والصناع والفلاحين والمغمورين والمعدمين ، وتنسبهم إلى حرفهم ومهنهم التى كانوا يمارسونها[٨٢] . وهكذا نستطيع القول بلا مبالغة إن طبقة العامة فى العصر الفاطمى كانت النبع الثرى الذى رَفَدَ المجتمع الدمشقى بذخيرة هائلة من الكفاءات العـــلمية والأدبيـــة التى أثرت الحياة الثقافية فى المدينة . وسنحاول فى المبحث الثانى الحديث عن إسهامات هؤلاء العلماء والأدباء فى شتى مجالات العلوم والآداب .

رابعًا : إسهامات العامة الثقافية

١ – فى مجال العلوم الدينية واللغوية :

(أ) المُحَدِّثون

برز من بين غمار العامة عدد كبير من المُحَدِّثين .. أحرز بعضهم مكانة الصدارة فى علم الحديث وروايته وتنقيته من الأحاديث الموضوعة والمنكرة ، وأصبحوا بذلك مرجعًا يؤخذ منه ، ويرجع إليه المهتمون بهذا العلم . ولذلك اعتُمِد هؤلاء كمشايخ حلقات فى المساجد ، ومدرسين كبار فى المدارس ودور الحديث .

والجدير بالذكر فى هذا الصدد أن معظم هؤلاء العلماء كانوا يقومون بعملهم هذا احتسابًا لوجه الله تعالى[٨٣] ، ولذلك فقد ظلوا يمارسون بعض الحرف والصناعات لاكتساب أرزاقهم[٨٤] .. الأمر الذى ساعد على توطيد علاقاتهم بأبناء طبقتهم التى نبغوا منها من حرفيين وصناع ، كما حافظت هذه الشخصيات على انتماءاتها الحرفية بالانتساب إليها !

ومن هؤلاء المحدثين : المحدث « زكريا الدمشقى » المعروف بخَيّاط السُّنَّة ، والمشهور بصدقه وأمانته . وكان قد اتخذ من خانون بسوق الخَيّاطين منتدًى علميًّا يجتمع فيه المحدثون ، فيتذاكرون ويتدارسون علم الحديث . وقد تتلمذ على يديه الكثيرون من محدثى دمشق والبلاد الإسلامية الأخرى ،وأخذوا عنه أصوله[٨٥] .

وأيضًا المحدث « على بن بشر الدمشقى العطار » .. ولد سنة ٣٣٦هـ/٩٤٧م فى أسرة تعمل بالعطارة – كما يستدل على ذلك من اسمه – وتقطن حى العطارين بالقرب من الجامع الأموى ، مما شجعه على حضور حلقات العلم والدرس بالجامع حتى تفوق فى هذا المجال وأصبح من كبار محدثى دمشق والشام . وكان ثقةً مأمونًا ، روى عنه الكثيرون ، وتوفى فى صفر سنة ٤٧١هـ / ١٠٢٧م ، فخلف وراءه ثروة كبيرة من المؤلفات والتصانيف فى علم الحديث ، إلى جانب أعداد كبيرة من الطلاب تتلمذوا على يديه . وقد قام هؤلاء الطلاب بإعادة نَسْخ جميع مؤلفات أستاذهم وفاءً له واعترافًا بفضله من ناحية ، وتعميمًا للفائدة من ناحية أخرى[٨٦] .

وكان منهم أيضًا « أبو القاسم عبد الرحمن بن عمر بن نصر الشيبانى الدمشقى البزاز » (ت ٤١٠هـ / ١٠١٩م) صاحب التصانيف المدونة فى علم الحديث[٨٧] . وكذلك المحدث

« عبد الله بن الحسين الهمذانى الخباز » ، وكان صدوقًا ثقة . ولد سنة ٣٧٧هـ / ٩٨٧م ، وتوفى سنة ٤٤٠هـ / ١٠٤٨م . وقد روى عنه جماعة من العلماء ، منهم « الخطيب البغدادى » الذى قدم إلى دمشق وجلس إليه وأخذ العلم عنه[٨٨] .

أما المحدث « أبو القاسم الحسين بن محمد بن إبراهيم الدمشقى الحنائى » – المنسوب إلى أسرة اشتهرت ببيع الحناء – فكان نموذجًا بارزًا فى مجال علم الحديث ؛ إذ اشتهر بالصدق والأمانة وحسن التدقيق ، وذاعت شهرته فى البلاد ، ووفد إليه كبار محدثى الشام . وقد توفى سنة ٤٥٩هـ / ١٠٦٦م ، ودفن بمقبرة « باب كيسان » . ومن أشهر مصنفاته «الحنائيات» فى عشرة أجزاء[٨٩] .

ويستمر مَعين العامة ينبض بالعطاء ، فبرز من بينهم المحدث « محمد بن يوسف بن على بن موسى أبو بكر السلمى الدمشقى الحداد » (ت ٤٦٠هـ/ ١٠٦٧م) الذى لم يعطله عمله كحداد – وما يقتضيه ذلك من مجهود بدنى كبير – عن طلب العلم ، حتى أصبح رأسًا فى علم الحديث ، وقصده الطلاب من شتى الأمصار للتتلمذ على يديه ، وكان من أهمهم « الخطيب البغدادى »[٩٠] .

أما النموذج الأخير فى سلسلة المحدثين الذين نبغوا من أصول حِرَفِيَّة فهو المحدث الشهير « هبة الله بن أحمد بن محمد الأنصارى الدمشقى » المعروف بابن الأكفانى . ولد سنة ٤٤٠ هـ/١٠٥٢م فى أسرة يعمل أفرادها ببيع الأكفان ، وقد بدأ « هبة الله » فى تلقى علوم الحديث وهو فى التاسعة من عمره .. فلما شب استكمل دراسته بالجامع الأموى على أيدى كبار محدثى دمشق ، فأظهر نبوغًا وتفوقًا ، وأجازه شيوخه ، وأصبح له حلقة كبيرة فى الجامع الأموى يُدَرِّس فيها علم الحديث . وكان ثقةً متيقظًا ، مَعْنِيًّا بجمع الأحاديث الصحيحة وروايتها. وقد تتلمذ على يديه كثير من محدثى الشام والبلاد الإسلامية . ولم يكن يحصل على مقابل ، بل كان يَتَقَوَّت من عمله كناظر على بعض الأوقاف . وله مؤلفات حجة فى علم الحديث . توفى سنة ٥٢٣هـ / ١١٢٨م[٩١] .

(ب) القُرّاء والمفسرون

كانت حلقات قراءة القرآن والتفسير فى الجامع الأموى من أكثر الحلقات انتشارًا وانتظامًا ، فكان الدارسون يتجمعون عشرة عشرة ، لكل عشرة منهم مقرئ .. ويرأس هؤلاء المقرئين شيخ القراء الذى كانوا يرجعون إليه ويستفتونه فيما عرض عليهم ، فإذا أحكم

الدارس القراءة على يد المقرئ تحول إلى الشيخ ليقرأ على يديه ويجيزه[٩٢] . وكان لمعظم هذه الحلقات أوقاف يُنْفَقُ ريعها على القراء والدارسين[٩٣] ، الأمر الذى شجع بعض أبناء العامة على حضور هذه الحلقات والمداومة عليها ؛ حتى إن الشيخ « إبراهيم الصوفى » المُلَقِّن بالجامع الأموى (وهو من أهل القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى) قد قدر عدد قراء هذه الحلقات بما يزيد عن عشرين ألف قارئ[٩٤] . وكان من الطبيعى بعد أن ازداد اهتمام العامة بعلم القراءات أن ينبغ من بينهم بعض القراء الذين أثبتوا تفوقًا وكفاءة فى هذا الميدان ، فكان منهم :

« أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن زياد » المعروف بالنقاش ، لأنه كان يعمل فى بداية حياته بمهنة نقش السقوف والجدران ، فنُسِبَ إلى هذه الحرفة وعُرِف بها . وقد اشتهر بعلم القراءات والتفسير . وقد سافر شرقًا وغربًا لطلب العلم ، ثم عاد إلى دمشق وتفرغ لنشر العلم بين أبنائها . ومن مصنفاته فى علم التفسير : (شفاء الصدور) ، (أخبار القُصّاص) ، (فهم المناسك) ، (إرَم ذات العماد) ، (دلائل النبوة) ، و (المعجم الأصغر) و (الأوسط) و (الكبير) لأسماء القراء وقراءاتهم[٩٥].

ومنهم أيضًا « محمد بن يونس بن هاشم أبو بكر الإسكافى الدمشقى » (ت ٤٠٠هـ) .

وكان من أشهر القراء على الإطلاق: «على بن داوود بن عبد الله أبو الحسن الدارانى».. كان يعمل بالزراعة ، حيث امتلك قطعة أرض صغيرة بقرية « داريا » ، فكان يزرعها بنفسه وينتفع بغلاتها . وبجانب العمل أقبل على العلم والتعليم حتى أصبح إمامًا مقرئًا ضابطًا متقنًا زاهدًا ثقة ، قال عنه « رشا بن نظيف » أحد قراء دمشق : « لم أَلْقَ مثله حذقًا وإتقانًا » .

وكان « الدارانى » إمام قرية « داريا » ، فلما توفى إمام الجامع الأموى خرج قاضى دمشق وجماعة من الأعيان إلى « داريا » ليأخذوه ويجعلوه إمام الجامع الأموى ، فلبس أهل « داريا » عدة الحرب وحملوا أسلحتهم لقتال وفد دمشق ، وقالوا لهم : لا تمكنكم من إمامنا ! فقال لهم القاضى : يا أهل « داريا » ، ألا ترضون أن يُسْمَعَ فى البلاد أن أهل دمشق احتاجوا إليكم فى إمام ؟! .. فقالوا : قد رضينا . فلما قَدَّمُوا إليه بغلة القاضى ليركبها رفض وركب حماره . ودخل دمشق .. فسكن بالمنارة الشرقية للجامع . وكانت له حلقة إقراء كبيرة ، ولم يكن يأخذ على الإمامة والإقراء رزقًا ، وإنما يقتات من غلة أرضٍ كان يُحْمَلُ إليه من حنطتها ما يحتاج إليه ، وكان يخرج بنفسه إلى الطاحون يطحنها ويخبزها ، إذ لم يكن يملك

عبدًا ولا جارية تعينه على قضاء حوائجه . قال عنه الكتانى : « كان ثقة ، انتهت إليه الرئاسة فى قراءة الشاميين » . توفى سنة ٤٠٢هـ/ ١٠١١ م عن عمر ناهز التسعين عامًا[٩٦].

وسار على نهجه الشيخ المقرئ الثقة « أبو محمد السلمى الدمشقى الحداد » ، الذى استطاع بصبره ومثابرته وحبه للعلم أن يصبح شيخ المقرئين . قال عنه « ابن عساكر » : « كان شيخًا ثقةً مستورًا » ، توفى سنة ٥٢٦ هـ / ١١٣١ م[٩٧] .

كذلك نبغ من العامة أيضًا بعض مشاهير الفقهاء الذين أثْروا هذا العلم بمؤلفاتهم وتلاميذهم الذين أخذوا العلم عنهم .. ومن ناحية أخرى أسهموا بدور كبير فى التصدى للمذهب الشيعى ، وحملوا على عاتقهم مسئولية تحذير العوام وتنبيههم من حيل الدعاة الإسماعيلية ودسائسهم ، وحثهم على المحافظة على معتقداتهم السُّنِّيَّة[٩٨] .. فنجحوا فى ذلك إلى أبعد مدى ، وساعدهم أنهم نبعوا من تلك الطبقة التى امتلكوا لغة مخاطبتها وعرفوا السبيل لإقناعها. وكان من أشهر هؤلاء الفقهاء :

الفقيه « أبو القاسم عمر بن أبى الحسن بن عبد الله الخرقى » (ت ٣٦٠هـ/٩٧٤م) وكان قد نشأ من أسرة بسيطة تعمل ببيع الخِرَق والثياب الرخيصة ، فامتهن هذه المهنة ونسب إليها .. غير أن ذلك لم يَحُلْ بينه وبين طلب الفقه ، فتتلمذ على أيدى معظم فقهاء دمشق حتى نبغ فى هذا المجال وأصبح من كبار الفقهاء الحنابلة ، وصنف فى هذا المذهب كتبًا كثيرة ، من أشهرها : « المختصر فى الفقه » على مذهب « أحمد بن حنبل » ، وكان مقررًا على معظم طلاب الفقه المبتدئين[٩٩] .

كذلك كان منهم الإمام الفقيه « الحسن بن حبيب بن عبد الله الحصائرى الشافعى الدمشقى » ، ويستدل من اسمه على أنه كان ينتمى إلى إحدى أسر العامة التى تعمل بمهنة نسج الحُصُر .. فنسب إليها . وقد ظل مداومًا على حضور حلقات العلم بزاوية الشافعية بالجامع الأموى حيث تفوق فيه وأجازه شيوخه . وارتحل إلى مصر وأخذ عن علمائها ، ووُصف بأنه : « ثقة نبيل ، حافظ لمذهب الشافعى » . وكانت له حلقة كبيرة بالجامع الأموى يُدَرِّسُ فيها كتاب « الأم » . وتوفى فى أواسط القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى[١٠٠] .

وإلى جانب المحدثين والمفسرين والقراء والفقهاء ، برزت من العامة فئة خامسة استطاعت أن تلم بطرف من كل علم من العلوم الدينية بحيث أُهِّلَ أفرادُها للعمل فى المساجد كأئمة ومؤذنين وخطباء ووعاظ وغير ذلك من الوظائف الدينية . وقد زخرت كتب التراجم بالعديد من الأمثلة المضيئة لهؤلاء الأئمة والخطباء .

وفى مجـــال اللغة العربية برز من بين مثقفى العامة عدد كبير من اللغويين والنحاة الذين بـــرعوا فى علوم النحو والصرف ، وغدوا أقطابًا فى هذا المضمار ، واحتلوا مكانة مرموقة بين عـــلماء الشام لما كان لهم من إسهامات ملموسة فى تصحيح اللغة العربية وتنقيتها من الألفاظ والمصطلحات الغريبة والدخيلة . وكان من أشهرهم :

النحوى « أحمد بن على بن محمد أبو عبد الله الرُّمّانى » المعروف بالشرابى . نشأ فى أسرة بســـيطة تعمل بعصر الرمان وبيع شرابه ، فنُسِبَ إلى هذه الحرفة . وقد أبدى « الرمانى » منذ صغره نبوغًا وإقبالاً على الدرس والتحصيل . وكان دائم التردد على حلقات النحو والعربية بالجامع الأموى ؛ ينهل منها ويتعلم على أيدى أساتذتها ، حتى برع فى هذا التخصص وأجازه كبار النحويين بدمشق . وكانت له حلقة كبيرة بالجامع ، وتتلمذ على يديه كثيرون ، سواء من أهل البلد ، أو من الطلاب الوافدين عليه من شتى الأصقاع الإسلامية . وقد جذبهم إليه سعة اطلاعه وغزارة علمه ودماثة خلقه . وظل « الشرابى الرمانى » يواصل عطاءه فى خدمة العلم حتى توفى سنة ٤١٥هـــ / ١٠٢٤م[١٠١] .

ثانيًا : إسهامات العامة فى مجال العلوم العقلية

(أ) فى مجال الطب والهندسة

برز من بين أبناء العامة بعض الشخصيات النابغة التى استطاعت بمواهبها الفذة وقدراتها العقـــلية الهائلة أن تساهم بدور كبير فى تطوير علم الطب وتركيب الأدوية . وكان من أشهر هـــذه الشخصـــيات الطبيب « اليبرودى » الذى ذكره « ابن أبى أصيبعة » فى كتابه الشهير « عيـــون الأنـــباء فى طـــبقات الأطباء » ، فقال عنه : « هو أبو الفرج جورجيس بن يوحنا ابن سهل بن إبراهيم » ، من النصارى اليعاقبة .. وكان فاضلاً فى صناعة الطب ، عالمًا بأصولها وفـــروعها ، معـــدودًا فى جمـــلة الأكابـــر من أهلها . وكان محبًّا للعلم ، مُؤْثِرًا للفضيلة .. وكـــان لا يمـــل الاشـــتغال ولا يسأم منه .. وكان أبدًا سائر أوقاته لا يوجد إلا ومعه كتاب ينظر فيه »[١٠٢] .

أمـــا عـــن نشـــأته ، فقد ولد ونشأ فى قرية « يبرود » – إحدى قرى جبل القلمون – فى أسرة تعمل بالفلاحة .. فامتهن هذه المهنة وعرف دقائقها . وكان أحيانًا يجمع « الشِّيح » (نـــبات له رائحة) من نواحى قريته ، ويحمله على دابته ويأتى به إلى دمشق يبيعه لأصحاب الأفـــران ليســـتخدموه فى الوقود . وقد رآه يومًا شيخ المتطببين – ويقال له « أبو الخير » – فتوسم فيه الذكاء والفطنة وحسن النظر ، فمنعه من بيع الشيح، وتكفل به وعلمه الطب[١٠٣].

ولم يكتف « اليبرودى » بما تعلمه منه ، فسافر إلى بغداد وتتلمذ على يدى الطبيب والفيلسوف الشهير « أبو الفرج بن الطبيب » . وكان قد أخذ معه سوارًا لأمه ، فباعه وكان ينفق من ثمنه ما يقوم بأوده ؛ إلى أن مهر فى صناعة الطب ، وصارت له مباحثات جديدة ودراية فاضلة بالقوانين الطبية ومداواة المرضى . كما تعلم أيضًا شيئًا من المنطق والعلوم الحكمية . ثم عاد إلى دمشق وأقام بها حتى وفاته ينشر علمه ويداوى أهله . وكانت له مراسلات إلى « ابن رضوان » وغيره من الأطباء المصريين ، وكتب بخطه كثيرًا من البحوث العلمية الدقيقة والمؤلفات الطبية ، كان من أشهرها شروح لكتب « جالينوس » .

وظل « اليبرودى » يواصل جهوده فى خدمة الطب وخدمة مجتمعه حتى توفى سنة ٤٠٠ هـ / ١٠٠٩م ، ودفن فى كنيسة اليعاقبة بالقرب من « باب توما » ، مخلفًا وراءه ثروة كبيرة [١٠٤] .

كذلك ، نبغت من العامة أيضًا شخصياتٌ كانت لها إسهاماتها فى مجال الهندسة ، ومن أشهرها « مؤيد الدين أبو الفضل محمد بن عبد الكريم الحارثى الدمشقى » المعروف بـ « المهندس » لجودة معرفته بالهندسة . كان فى أول أمره نجارًا ماهرًا ، يتهافت الناس على اقتناء أعماله . وقد دفعه حبه لعمله إلى قراءة كتب « إقليدس » ليزداد فى صناعة النجارة جودةً ويطّلع على دقائقها ، ففهمها فهمًا جيدًا بما جعله ينصرف إلى الهندسة ، فكتب فيها عدة تصانيف ، أشهرها (شرح كتاب المجسطى) ، وقد أوقفها جميعًا على الجامع الأموى[١٠٥] .

(ب) دور العامة فى تطور الفنون الإسلامية

برز من بين صفوف عامة دمشق بعض الفنيين من صناع وحرفيين ؛ امتلكوا حسًّا مرهفًا وملاحظةً دقيقة ، وقدرةً على تذوق الفنون الجميلة ، مما مكنهم من الإسهام بدور كبير فى تطورها . ففى مجال فن التصوير مثلاً ؛ استطاعوا أن يؤسسوا مدرسة متميزة اشتهرت بالدقة والواقعية ومحاكاة الطبيعة[١٠٦] . وقد تجلت خصائص تلك المدرسة فى تصاوير الفسيفساء بالجامع الأموى التى كانت تمثل مرآة عاكسة انعكست عليها صورة دمشق بأشجارها وأنهارها وبساتينها وقناطرها وجسورها وأكواخها ، فجاءت آيةً فى فن التصوير . يقول عنها «المقدسى» – الذى شاهدها فى القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى : « وحيطانه – أى الجامع الأموى – إلى السقف مرصعة بالفسيفساء الملونة والمُذَهَّبَة فى صور أشجار وأمصار وكتابات على غاية الحسن والدقة ولطافة الصنعة ، وقَلَّ بلد أو شجر إلا وقد مُثِّل على تلك

الحيطـــان »[١٠٧] . هذا إلى جانب ما تم اكتشافه من أعمالهم المختلفة[١٠٨] ، لا سيما مجموعة المـــبانى والقصور التى اكتشفها « موزيل Musil » سنة ١٨٩٨م ، والتى من أهمها استراحة فى بادية الشام مزدانة بكثير من التصاوير التى تمثل الحياة اليومية ، إلى جانب صور للحيوانات والنـــباتات المختـــلفة . كما حظيت الأديرة والكنائس السورية بكثير من هذه الصور البديعة التى تدل على رقة الفنان الدمشقى وتقدمه فى التصوير[١٠٩] .

كذلـــك توجـــد فى المكتـــبة الأهلية بباريس عدة نسخ من مخطوطات مصورة ؛ تنسب إلى وَرّاقـــين دمشقيين ، وتحتوى على رسوم آدمية كثيرة تصور بعض مناظر الحياة الاجتماعية تصويرًا واقعيًا .. ووجوه أشخاص تلك التصاوير غنية بالتعبيرات الإنسانية .

كذلـــك ، أسهم الفنانون الدمشقيون – من صناع وحرفيين – فى تطور فن الزخرفة ، فعمـــدوا إلى التخلص من الأساليب التقليدية القديمة ، وابتكروا أساليب زخرفية جديدة أكثر ثـــراءً وتنوعًا تميل نحو الرقة والإبداع والتنسيق ، وكان معظم موضوعاتها مستمدًا من الواقع والطـــبيعة ، فاتخذ أشكال النباتات والزهور والطيور والحيوانات وبعض الصور الآدمية ، كما صور بعض مظاهر الحياة الاجتماعية كمجالس اللهو والشراب ورحلات الصيد وغيرها . كما توسعوا فى استخدام الزخارف الهندسية والزخارف الكتابية[١١٠] .

وقـــد تعـــددت المجالات التى طبقت فيها هذه الفنون الزخرفية ، فاستخدمت فى تزيين المنســـوجات[١١١] والمصـــنوعات الخشبية والمعدنية والزجاجية والخزفية[١١٢] . وتقدم النماذج المتعددة من هذه الصناعات – والمحفوظة فى شتى المتاحف ودور الآثار – دليلاً قاطعًا على مدى ما وصلت إليه هذه الفنون من تطور على يد الصناع والحرفيين والعوام[١١٣] .

(جـــ) إسهامات العامة فى مجال الشعر والأدب

لم يكـــن العـــوام – على عكس ما يشاع عنهم – يفتقرون إلى مَلَكات الإبداع والحس الفـــنى ، فمنهم من مَلَك حسًّا مرهفًا ، وملاحظةً دقيقة ، وقدرةً على تذوق الفنون الجميلة .. وكانت لهم إسهاماتهم فى هذا المضمار .

ففـــى مجـــال الشعر والأدب ؛ برزت من بينهم أعداد كبيرة من الشعراء الذين انطلقوا يحملون أوراقهم وأقلامهم – مع آلاتهم وأدواتهم المهنية – ليشاركوا بكل ما تبقى فى طاقاتهم فى بناء الصرح الفنى لأمتهم ، وليتغنوا بكل ما يعتمل فى نفوس إخوانهم من الجماهير الكادحة من

آلام وآمال[١١٤] .. فكان الشاعر منهم يقف فى « دار البطيخ » ينادى على الخضر والفاكهة مُتَحَيِّنًا الفرصة المناسبة للانفراد بنفسه فى أحد جَنَبات السوق ، فيخرج أوراقه من بين طيات ثيابه ليصف حاله ومرارة عيشه ، أو ليطّلع على أحد دواوين الشعر القديمة ليُرَوِّحَ بها عن نفسه[١١٥] ! وآخر كان يجلس فى دكانه المتواضع يعمل بالخياطة ، فيبيع الإبر تارة ، ويسارع إلى الورقة والقلم تارةً أخرى ليسجل خواطره ويصف وجدانه[١١٦] . وبذلك أقام هؤلاء الشعراء الدليل الواضح على أن الشعر كائن غير متعصب ، وأن الناس لديه سواسية .. فهو يهبط على الغَنِىّ ، فى الوقت الذى لا ينسى فيه الفقير العامى .

ولقد تميز هؤلاء الشعراء العوام بحاسة شعرية ربما كانت أكثر رهافةً وعمقًا من إخوانهم الأغنياء . وعلى الرغم من ظروفهم المهنية وبيئتهم الاجتماعية ومطالب الحياة فيها التى تستحوذ بخشونتها على الكثير من جهدهم العضلى وتستنفد معظم طاقاتهم الفكرية ونشاطهم الذهنى ، فإنهم استطاعوا أن يثبتوا وجودهم فى معترك الفن والأدب ، كما أثبتوه فى معركة طلب الرزق ومصارعة الحياة .. لهذا جاء شعرهم صورًا حية تنبض بكل ما فيها من مشاعر وأحاسيس فى أسلوب سهل متيسر ؛ يبعد كثيرًا عن الألفاظ المعجمية التى يمليها التعمق فى دراسة اللغة[١١٧] ، الأمر الذى دعا « العماد الأصفهانى » إلى وصفهم بأنهم « أَصَحُّ وزنًا ، وأَسَحُّ مُزْنًا ، وأَمْتَنُ صيغةً ، وأحسنُ صبغةً ، وأَحْكَمُ صنعةً ، وأَسْلَمُ رُقْعَةً ، وأَرْفَعُ نَسْجًا ، وأَدَقُّ مَزْجًا ، وأَقْوَمُ معنًى ، وأحسنُ مبنًى ، فهم جِبْلَةُ جِبِلّهِمْ . اقتضت لهم أحكام الحِكَم ، وأَفْضَتْ بهم إلى إتقان الكَلِم . وقصدوا الإمعان فى المعانى ، فحَسُنوا ولانوا ، وعَزُّوا وهانوا . مِلْءُ قَلائِدِهم دُرَرٌ وعِقْيَان ، وحَشْوُ فَرَائِدِهم لؤلؤ ومرجان[١١٨] » .

وكان من أهم وأشهر هؤلاء الشعراء ، الشاعر « محمد بن أحمد أبو الفرج الغَسّانى الدمشقى ، المشهور بالوَأْوَاء الدمشقى » (ت ٣٩٠هـ / ٩٩٩م)[١١٩] . ويرجع أصل هذه التسمية إلى أنه كان يعمل مناديًا فى « دار البطيخ » بدمشق ؛ ينادى على الخضر والفاكهة . وقد ذكره « القفطى » فى (طبقات الشعراء) فقال عن بدايته الأولى إنه كان فى أول أمره أحد العامة ، وكان جابيًا فى فندق ؛ يتولى بيع الفاكهة ويجبى ثمنها . ولم يكن من أهل الأدب ولا ممن يعرف قول الشعر ، غير أنه كان يخلو بعض الوقت لقراءة دواوين الشعر العربى القديم التى ظهر أثرها فى شعره فيما بعد . كما كان يداوم على حضور مجالس الشعر والأدب – التى كانت تعقد فى الأسواق ويحضرها فحول الشعر – ويستمع إلى ما يدور فيها من مساجلات

شعرية ومناظرات أدبية ، ومن خلال هذه المجالس اكتشف فى نفسه موهبته الشعرية ، فدعمتها قوة ذاكرة وسرعة بديهة عوضت كثيرًا من ثقافته الأدبية[١٢٠] .

بدأ « الوأواء الدمشقى » أولى محاولاته الشعرية فى صباه بقصيدة مدح بها أحد أشراف دمشق ورؤسائها الأجلاّء – وهو « الشريف العقيقى » – فى مَجْمَعٍ من الوجوه والأعيان ، فحازت إعجابهم ، وتَوَسَّمَ الشريف فيه الخير ، فمنحه عشرين دينارًا مكافأةً له على إجادته . وتوالت إبداعاته ، فحسنت أحواله ، وذاع صيته ، وجاد شعره . يقول عنه « الثعالبى » : « كان من حسنات الشام ، وصاغَة الكلام . وما زال يَشْعُرُ حتى جاد شعره ، وسار كلامه ، ووقع منه ما يَرُوقُ ويَشُوقُ ويَفُوقُ حتى يعلو فوق العيون » . كما وصف « الليثى » رهافة موهبته ورقة تعبيره وجزالة ألفاظه ، فقال عنه : « هو شاعر مطبوع ، منسجم الألفاظ ، عذب العبارة ، حسن الاستعارة ، جيد التشبيه . وتسامع الناس به ، فاشتهر بينهم ذِكْره ، واستطابوا طريقة شعره »[١٢١] .

أما النموذج الثانى من النماذج الثرية لشعراء العامة الذين نبغوا فى العصر الفاطمى ، فهو الشاعر ذائع الصيت « أبو عبد الله أحمد بن محمد التغلبى ، المعروف بابن الخياط الدمشقى » . ولد سنة ٤٠٠هـ / ١٠٥٨م ، ونشأ بدار خياط فقير فى حى من أحياء دمشق الجنوبية فى فترة شديدة الاضطراب ، لا يكاد الإنسان ينال فيها قُوتَه إلا بالكَدّ والتعب ، فلم يتيسر له أن يتلقى العلم والأدب على أيدى المشايخ كما ينبغى ، فاعتمد على نفسه فى تكوين ثقافته بالإكثار من الاطلاع على دواوين الشعر العربى[١٢٢] .. فلما ضاقت معيشته وعجز عن الكسب ، سافر إلى حلب ، حيث التقى فيها بالشاعر الدمشقى « ابن حَيُّوس » .. فشكا إليه سوء حاله قائلاً :

لَمْ يَبْقَ عندى ما يُباعُ بدرهمٍ ... وكَفَاكَ مِنّى مَنْظَرِى عن مَخْبَرِى
إلا بقيةُ ماءِ وَجْهٍ صُنْتُها عن ... أن تُباعَ وأينَ أينَ المُشْتَرِى ؟

فأعجب « ابن حَيُّوس » به وأحسن صلته ، ونصحه بالاتصال ببنى عمار بطرابلس ، فاتصل بهم ومدحهم ، وأظهر لهم من سرعة بديهته وحُسن ارتجاله وفخامة ألفاظه وجزالة معانيه ما شجعهم على اصْطِفائه وإجزال عطائهم له .

وعلى الرغم مما أحرزه « ابن الخياط » من مكانة مرموقة وشهرة واسعة ، فإنه لم يتنكر لأصله ، إذ ظلت وشائجه قوية بالعوام حيث نشأ وتربى بينهم ، فكان يميل إلى مخالطتهم والجلوس معهم فى الأسواق والحوانيت ، كما ظل محتفظًا بطابع ملبسه الخشن حتى كان من ينظر إليه يعتقد أنه حَمّال أو جَمّال ؛ فما كانت صورته تنبئ عن ذكائه وفضله وفطنته[١٢٤].

أما عن شعره ، فهو شاعرٌ مطبوعٌ فصيحٌ ، جزيل الألفاظ ، واضح المعانى . يقول عنه « ابن عساكر » : (ابن الخياط خُتِمَ به ديوان الشعر بدمشق) . وله ديوان شعر . توفى سنه ٥١٧هـ/١١٢٣م[١٢٥] .

وتتعدد الأمثلة المضيئة لشعراء مجيدين من ذوى الحرف والباعة ، بل والفقراء والمُعدَمين .. نبعوا من نبع العامة المتجدد العطاء ، وقد نجح هؤلاء الشعراء الشعبيون فى رسم صورة واقعية لمجتمعهم ، لذا .. كانت دواوينهم الشعرية مصدرًا هامًا وصادقًا من مصادر التاريخ الاجتماعى لطبقتهم ، على عكس الشعراء الرسميين الذين كانوا يدورون فى فلك الحُكّام وعِلْيَة القوم .. يمدحون أحياءهم ، ويرثون موتاهم ، ويتغنون بما يتفق مع أهوائهم .

الأدب الشعبى

وإلى جانب المشاركة الفعالة للعامة فى ميدان الأدب بأشكاله التقليدية ، فقد استحدثوا فنونًا أخرى من الأدب الشعبى تميزت بتلقائية الطابع ، وبساطة المعانى والأفكار ، وسهولة الحفظ والتكرار .. فجاءت معبرةً عن حياتهم ومتنفسًا عن مشكلاتهم . ومن هذه الفنون الشعبية :

(أ) الأغانى الشعبية

أبدع عامة دمشق فى الأغانى الشعبية ، وشغفوا بالتغنى بها فى كافة مناسبات حياتهم وظروفها .. فى الخصب والجوع ، وفى الفرح والحزن .. فى الجِدّ والمرح ، وفى ساعات اللهو وأوقات العمل[١٢٦] . وساعدهم على ذلك ما كانت تتميز به من جمال المعانى ورقتها ، وسهولة الكلمات ويُسْرِها ، ومرونة الألحان وبساطة البناء[١٢٧] .

تنوعت الأغانى الشعبية وفقًا لأهميتها ووظيفتها فى حياة العامة ، فكانت هناك أغانى المناسبات الاجتماعية التى كانوا يتغنون بها فى حفلات الزواج وإنجاب الأولاد والختان وغيرها[١٢٨] . وكان لا بد لهذه الأغانى أن تخدم مناسبتها عن طريق إثارة الإحساس بالفرح

والسعادة ، كما أنها كانت تكتنز جانبًا كبيرًا من عادات القوم وتقاليدهم وقِيَمهم ، لذلك كانت تحرص على عدم المساس بتلك القيم ، وتحض على المحافظة عليها ، وتتصدى للممارسات التى كانت تَعْرِض لها بسوءٍ من قريب أو بعيد . كما كانت تقوم بنقد الآفات والمساوئ الاجتماعية ؛ وذلك بأسلوب هادئ خال من الصراعات وإثارة النعرات[١٢٩] .

أما أغانى المناسبات الدينية – كالتى كانت تُنشَد فى الأعياد الدينية وموالد الأولياء والصالحين ، وفى الاحتفال بختم القرآن الكريم ، والمباركة بعودة الحجاج – فتتمثل وظيفتها فى إيقاظ القيم الدينية والإحساس الدينى عند العامة .

وأخيرًا ، كانت هناك أيضًا الأغانى المرتبطة بالعمل والمواسم الزراعية ، وفيها كان الصناع والفلاحون وغيرهم من فئات العامة الكادحة يبثون متاعبهم ومعاناتهم من أجل الكسب ، ويجدون فى ذلك متنفسًا لهم وترويحًا لنفوسهم المُجْهَدَة والمثقلة بالأعباء[١٣٠] .

وإجمالاً يمكن القول إن عامة دمشق استطاعت من خلال أغانيها أن تُخَلِّدَ حياتها ، فجاءت تصويرًا لمختلف أوجه نشاطها ، وتعبيرًا مشتركًا عما يضطرب فى نفسها .. فكانت رفيقةَ حياتها التى تجسدت فيها آمالها وآلامها .

(ب) الحكايات والسِّيَر الشعبية

المقصود بالحكايات الشعبية أنها قصص شعبية ينسجها الخيال الشعبى حول حَدَث تاريخىٍّ مهم . وقد عرفت عامة دمشق عددًا ضخمًا من هذه الحكايات ؛ مثل حكاية « الإسكندر الأكبر » ، وحكاية « عمر النعمان وولديه شراكان وضوء الزمان » ، وبعض حكايات ألف ليلة وليلة . وقد استمتع العوام بروايتها جيلاً بعد جيل عن طريق الرواية الشفوية ، خاصةً وأنها كانت تقوم بترجمة حياتهم الوجدانية وآمالهم وموقفهم من أحداث عصرهم[١٣١] .

أما السِّيَر الشعبية فهى قصص مَلْحَمِيَّة طويلة تجمع بين الشعر والنثر ، وتدور حول البطولات الشعبية والفروسية . ومن أشهر هذه السير سيرة « عنترة بن شداد » التى كانت من أوائل السِّيَر التى عرفتها عامة دمشق وحفظتها عن ظهر قلب لما لها من مضمون إنسانى عظيم ، إذ كانت تعتبر بحق أكبر وثيقة أدبية ، وأول صرخة فنية تطلقها العامة ضد العبودية والرق ، وتطالب المجتمع من خلالها بإتاحة الفرص أمام الصالحين من أبنائه ليقدموا جهدهم للصالح العام، دون نظر إلى لون أو جنس ، أو إلى عوامل مفتعلة ترفع بعض الناس وتذل بعضهم . وليؤكدوا فيها لمجتمعهم أنه لن يستطيع أن يُحَمِّل أبناءه المسئولية إلا إذا أشركهم جميعًا فى الحقوق[١٣٢] .

وكـــان القُصّاص يركزون خلال قَصّ هذه السِّيَر على بَثّ مكارم الأخلاق والشجاعة والفداء والكرم فى نفوس مستمعيهم .. مستعينين فى ذلك بسرعة بديهتهم ، وطلاقة ألسنتهم ، وبراعتهم فى فن الإلقاء ، وتَلَوُّن أصواتهم . كما كان لمعظمهم قدرة بارعة على تصعيد حَبْكَة الأحـــداث ، حتى إذا وصلوا إلى عقدة معينة يكون البطل فيها فى موقف حرج ، توقفوا على أمل اللقاء بمستمعيهم فى اليوم التالى ليتابعوا معهم السيرة[١٣٣] .

(ج) الأمثال الشعبية

هى ضَرْبٌ من ضُرُوب الأدب الشعبى وإبداعات العامة ، إذ تعد مرآةً لحياتهم ، تنعكس عـــليها عاداتهم وتقاليدهم وعقائدهم وسلوكهم ، حيث أنها تراثٌ خَلَّفَتْ من خلاله الأجيال السابقة خلاصة تجاربها على مسرح الحياة .

وقـــد عالجت الأمثال الشعبية للعامة كافة مجالات حياتها ، إذ اهتمت بتدعيم الكثير من القـــيم والمـــبادئ الاجتماعية ، وسعت لتدعيم علاقات التعاون والتضامن بين الناس ، وإنهاء العداوات التى قد تنشأ بينهم . ومنها على سبيل المثال : (صناعة فى الكف أمان من الفقر) ، و (الصدق مَنْجاة والكذب مَهْواة)، و (الدم لا يصبح ماء)، و (نقطة دم ولا قنطار محبة)، و (أهلَكَ لو قَتلك ، ولو رموك على المَهْلك) ، و (قبر العاق خير منه)[١٣٤] .

كمـــا عـــبرت الأمـــثال الشعبية عن ضغوط تلك الطبقة واستسلامها للضعف واليأس والقضاء والقدر والقسمة والنصيب ، فكان منها على سبيل المثال : (نحن فى التفكير والرب فى التدبير) ، و (الصبر مفتاح الفرج) ، و (لقمة بدَقَّة ولا خروف بزَقَّة) ، و (فقر بلا دَيْن هـــو الغِنَى الكامل) ، و (شق الشرق وخلق الرزق) ، و (فى الله عوض من كل فائت) ، و (إذا نزل القضاء ضاق الفضاء) ، و (إذا وجدتَ القبر مجانًا فادخل فيه) ، و (بيتى أَسْتَر لعورتى)[١٣٥] .

وواضـــح من هذه الأمثال أن التراث الإسلامى وراء الكثير من مضامينها وصياغتها ، وتـــرجع أهميتها إلى أنها عكست وجهة النظر الشعبية فى تفسير أحداث الحياة وتأويل مجريات الأمـــور ، وردها إلى القضاء والقدر والقسمة والنصيب . وهو تفسير ساعدهم – بلا شك – عـــلى اســـتيعاب ظروف حياتهم الصعبة وتكيفهم معها ، فأصبحوا يرون أن ما هم فيه ما هو سوى إرادة الله تعالى التى لا يملكون لها دفعًا سوى الصبر عليها .

وعلى النقيض من ذلك ؛ كانت هناك أمثال شعبية أخرى تندد بالظلم والقهر ، وتدعو إلى التمرد على السلبيات واقتناص الفرص لتحقيق الغايات مهما كانت الوسائل . فكان منها : (شـــر الـــناس مَـــن ظَلَمَ الناس) ، و (ساعة من الغِنَى تُغْنِى) ، و (عيشة الفقير زهيدة) ، و (الدراهم مراهم النفوس)[١٣٦] . ولا شك أن هذا التناقض يعكس وجهة النظر الشعبية التى تتجاور فيها الآراء المتضاربة ، وتُظهر جميع ما فى النفس البشرية من تباين وتضاد .

(د) الألفاظ والنوادر

وتتكامل أشكال الأدب الشعبى عند العامة بالألفاظ والنوادر .

أمـــا الألفـــاظ فكلمات محيرة تُطْرَح للسؤال عن معناها بين تُلَل الأصدقاء والأصحاب فى الأمسيات وأوقات اللهو .. وهى بهذا تعد بابًـــا طريفًا من أبواب السَّمَر . أما النوادر فهى خبر قصير فى شكل حكاية أو عبارة أو لفظ يثير الضحك ، والهدف منها : الترويح عن العامة، وإشـــاعة الـــبهجة فى حياتهـــا ، وإزاحة شعورها بالملل والرتابة . وأحيانًا تتعدى النادرة هذه الأهـــداف لتصل إلى وظيفتها الأساسية ، وهى التعبير عما يجول بداخلها من مشاعر ووجدان تعجـــز عن الإفصاح عنه بشكل مباشر ، لذلك كانت تلجأ أحيانًا إلى التلميح للتعبير عنها .. وكلما كان التلميح فى النادرة قويًّا كلما كانت أعمق وأثرها أبقى[١٣٧] .

(و) الفنون الشعبية

صـــاحَبَ احتفالات العامة أنواع متعددة من فن التمثيل الشعبى ، كان أشهره ما عرف باسم « خيال الظل » . وتتلخص طريقته فى عمل عرائس وصور من جلود الحيوانات الشفافة، ثم توضـــع خـــلف ستارة بيضاء ، وفى خلفها مصباح بحيث تنعكس ظلالها على الستار ليراها الـــناس من الوجه الآخر . وتحتوى العرائس والشخوص على ثقوب ومفصلات تجعلها سهلة الحركة ، فيحركها المُخايِل بعصا فى يده حسب الحوار الذى ينطق به[١٣٨] .

وقد كانوا يعرضون من خلاله بعض القصص والحكايات المسلية التى لا تخلو من الموعظة الحســـنة ، والأمـــر بالمعروف والنهى عن المنكر ، وإطلاع الناس على حوادث وأخبار الماضى وما هم عليه من عيوب ونقائص .. فيعرضونها بشكل ساخر لينفر الناس منها .

وكـــان خيـــال الظـــل يجوب أنحاء المدينة فى المواســـم والأعياد والاحتفالات ، وكثيرًا مـــا كان المخايل الذى يقوم بتحزيك الشخوص يخرج عن النص المتعارف عليه ليشارك الناس حياتهم اليومية ، وما قد يحل بهم من مشاكل وأحداث .

وقـــد لقى هذا الفن – فى بادئ أمره – اهتمامًا من العلماء والمفكرين لكونه يصدر عن فلســـفة شعبية خاصة ؛ إذ كان يقوم بوظيفة المرآة التى يرى فيها المجتمع عيوبه ونقائصه . كما استطاع أن يعكس كثيرًا من جوانب حياة العامة الاجتماعية وأحاسيسها ووجدانها ، لا سيما وأن كُتّابه وممارسيه كانوا أناسًا نشأوا فى تلك البيئة الشعبية، وعاشوا تجارب العامة ومشاعرها. وبذلك كان أشبه بالمُوَجِّه لأخلاق القوم وسلوكهم ، إلى جانب أنه كان يشيع البهجة والسرور فى نفـــوس المتفرجين عليه . وقد عبر أحد العلماء عن هذا الفن وما به من عبرة وعظة فقال : « من أراد أن يعرف حقيقة ما أومأنا إليه فلينظر إلى خيال الستارة وصوره ، فالصغار فى ذلك المجـــلس يفـــرحون ويطـــربون ، والغافلون يتخذونه لهوًا ولعبًا ، والعباد والعلماء يعتبرون ، ويعلمون أن الله ما نصب هذا إلا مثلاً »[١٣٩] .

وقـــد أدرك الخـــليفة « الظاهر لإعزاز دين الله » شغف العامة بهذا الفن وإقبالهم عليه ، فرخص لهم فى سنة ٤١٥هـ/١٠٢٤م بمشاهدته وممارسته بعد أن كان محظورًا عليهم فى عهد الخـــليفة « الحاكم »[١٤٠] . كما سُمح لأصحاب هذا الفن بالدخول إلى البيمارستان للترفيه عن المرضى وتسليتهم[١٤١] .

★ ★ ★

● الخلاصة

مما سبق نخلص إلى نتيجة مهمة ، وهى :

أن ثقافـــة العامة إذا كانت قد اتسمت فى بعض جوانبها ببعض القصور وعدم التعمق ، لا ســـيما فيما يتعلق بالثقافة الدينية وممارساتها ، فإن ذلك ليس مبررًا لأن نحذو حذو المؤرخين والأدباء السابقين فى وصفهم للعامة بالجهل التام والقصور العقلى والضحالة الفكرية والتعصب الأعمى ، وتجردهم من كل الفضائل والمُثُل ، ذلك لأن العامة قد برز من بين صفوفها عدد من أبـــنائها امتلكوا قدرات عقلية فذة وإمكانيات ذهنية هائلة ؛ تمكنوا بواسطتها من الإلمام بثقافة مجتمعهم ، والإسهام بنصيب كبير فى تطور العلم والفكر الإسلامى .

ومـــن ناحيـــة أخـــرى ؛ استطاع العامة أن يعوضوا القصور فى ثقافتهم الدينية بالتفوق والإبـــداع فى كثير من المجالات الثقافية الأخرى ؛ لا سيما الأدبية منها والفنية ، والتى تمكنوا من خلالها أن يصوروا كافة جوانب المجتمع ، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية .. كما كشفت عن حقيقة روحه وقيمه وأخلاقه واتجاهاته وتصوراته ، ورصدت أفكاره وممارساته الفكرية .

وأمـــام كـــل هـــذه الإبداعات الثرية والغنية لتلك الطبقة ، يتهاوى الاتهام المُوَجَّه إليها بالقصور العقلى والوقوف عند الجزئيات ، والعجز عن النظرة الكلية الشاملة .

الهوامش

(١) ابن عساكر: تبيين كذب المفترى فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعرى – دمشق : مكتبة القدسى ، ١٩٢٨م . ص ٣٣١ .

– عمـــر الشيراوى : عامة بغداد من ظهور السلاجقة حتى سقوط الخلافة العباسية – رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس . ص ١١ .

– أمل إبراهيم أبو ستة : عامة دمشق فى العصر الفاطمى (٣٥٨–٤٦٨هـ/٩٦٨–١٠٧٥م) – رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة . ص ص ٢٨: ٣٦ .

(٢) المقريـــزى : إغاثة الأمة بكشف الغمة ، تحقيق : محمد مصطفى زيادة ، وجمال الدين الشيال – القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٥٩هـ/١٩٤٠م . ص ٧٢ : ٧٥ .

– أمل إبراهيم أبوستة : المرجع السابق ، والصفحات نفسها .

(٣) أبو جعفر الدمشقى : الإشارة إلى محاسن التجارة – دمشق : مطبعة المزيد ، ١٩٩٠م . ص ٤٢ ، ٤٣ .

– ابـــن الخيـــاط الدمشقى : ديوانه ، تحقيق : خليل مردم – دمشق : مطبوعات المجمع العلمى العربى ، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٨م . ص٧ ،١٦، ٢٢، ٢٣ .

(٤) ابن القلانسى : ذيل تاريخ دمشق ، تحقيق : أمدروز – القاهرة : مكتبة المتنبى (د.ت) . ص ١٠ .

(٥) ابن خلدون : المقدمة – بيروت : دار القلم ، ط ٥ ، ١٩٨٤م . ص٣٧٨ .

والدهمـــاء : مـــن الدهم ، وهم العدد الكثير . ودهماء الناس : جماعتهم . أما الغوغاء فهم الكثيرون المختلطون ، وقيل : الغوغاء هم السفلة . انظر :

– ابن سيده : المُخصَّص ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربى – بيروت : دار الآفاق الجديدة (د.ت) ، السفر الثالث من الجزء الأول . ص ١٢٨ .

– ابن منظور : لسان العرب ، ج ١٩ . ص ٣٨٠ .

(٦) غمار الناس : أى جماعتهم وكثرتهم ، وكذلك البغثاء والبرساء تعنى جماعة الناس . انظر :

– ابن سيده : المصدر السابق . ص ١٢٧ .

(٧) ابن القلانسى : المصدر السابق . ص ١٠ .

(٨) إخـــوان الصفا : رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا ، تصحيح : خير الدين الزركلى – القاهرة : المطبعة العربية، ١٣٤٧هـ/١٩٢٨م. ج ٣ ، ص٣٩٦ .

– المقريزى : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار– بيروت : دار صادر، ١٢٧٠هـ/ ١٨٥٣م. ج٢، ص ٩٤ .

(٩) ابن خلدون : المقدمة . ص ٣٩٦ .

(١٠) عمر الشبراوى : مرجع سابق . ص ص ٢ : ٦ .

(١١) راغب الأصفهانى : محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء– بيروت : منشورات دار الحياة ١٩٦١م . ج١ ، ص ٣٠٦ .

(١٢) أمل إبراهيم أبوستة : مرجع سابق . ص ٣٧ .

(١٣) الثعالبى: التمثيل والمحاضرة ؛ تحقيق : عبد الفتاح الحلو – القاهرة : دار إحياء الكتب العربية، ١٩٦١م. ص ٤٢٢ .

– راغب الأصفهانى : المصدر السابق . ج١ ، ص ٣٠٦ ، ٣١٥ .

(١٤) ابن القلانسى : المصدر السابق . ص ٢١٥ .

– أبو حامد الغزالى : إحياء علوم الدين – القاهرة : المكتبة التجارية الكبرى (د.ت) . ج٣ ، ص ١٦٢، ١٦٣.

– السيوطى : تحذير الخواص من أكاذيب القُصّاص – القاهرة : مكتبة عبد الواحد التازى ،١٩٣٢م .

(١٥) الجاحظ : رسالة فى صناعة الكلام (ضمن رسائل الجاحظ الكلامية) ، قدم لها : على أبو ملحم – بيروت : منشورات دار الهلال ، ١٩٨٧.ص ٨ .

– أبو شامة : الباعث على إنكار البدع والحوادث ؛ تحقيق : محمد فؤاد منقاره الطرابلسى – القاهرة : المطبعة المنيرية ، ١٩٥٥م . ص ١٥٠ .

(١٦) الخطيب البغدادى : تاريخ بغداد – بيروت : دار الكتب العلمية (د.ت) . ج٥، ص٣٧٩ .

(١٧) إخوان الصفا : رسائل إخوان الصفا وخلان الوفا ، جـ ١.ص ٢٢٣ ، جـ ٣.ص ٢٦٧ .

– ابن أبى أصيبعة : عيون الأنباء فى طبقات الأطباء ؛ شرح وتحقيق : نزار رضا – بيروت : منشورات دار الحياة (د.ت) . ص ٦١٠ .

– إلياس قدسى : نبذة تاريخية عن الحِرَف الدمشقية – ليدن: منشورات المجمع العلمى الشرقى، ١٨٨٣م. ص ١٦ .

(١٨) إبراهيم سعيد : عامة بغداد فى العصر العباسى الأول – رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر . ص ١١٩ .

(١٩) الثعالبى : ثمار القلوب فى المضاف والمنسوب – القاهرة : مطبعة الظاهر ، ١٩٠٨م . ص ٥٢٩ .

- ابسن عساكر : تاريخ مدينة دمشق ؛ تحقيق : سكينة الشهابي وآخرين . دمشق : مطبوعات المجمع العلمي العربي ، ١٩٧٦-١٩٩١م . مج٤ ، ص٧١،٧٠. ومج ٣٩ ، ص ٤١٢ ، ٤٢٣ . ومج ٤٢ ، ص ٧٩ ، ٨٠ . ومج ٤١ ، ص ٨٠، ٨١ .

- الذهبي : سير أعلام النبلاء ؛ تحقيق : شعيب الأرنؤوط وإبراهيم الزيبق وآخرون - بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط ٨ ، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م . ج١٨ ، ص١٣٠، ١٣١ .

(٢٠) الوطواط : غرر الخصائص الواضحة وغرر النقائص الفاضحة - بولاق : دار الطباعة العامرة ، ١٢٨٤ هـ/١٨٦٨م . ص ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٢١) الـوأواء الدمشقي : ديوانه ؛ عنى بنشره وتحقيقه : سامي الدهان - دمشق : مطبوعات المجمع العلمي العربي ، ١٩٥٠م . ص ١٢ .

(٢٢) زخرت المصادر الأدبية بالكثير من الحكم والأمثال والأشعار التي عبرت عن وجهة نظر هذا الفريق من العامة نحو العلم وقيمته للنهوض بالمكانة الاجتماعية للفرد . ومما قيل في ذلك : (مَن فقد حَسَبه ؛ فحض به أدبه) ، و (الأدب يجلب الجمال ويفيد المال) ، و (تعلموا العلم فإنه عَوْنٌ للفقير ، فإن لم يُطْلَبْ به الدنيا فإنه يدعوه إلى القنوع) . وفي هذا المعنى قالوا أيضًا :

كُنِ ابْنَ مَنْ شِئْتَ واكْتَسِبْ أدَبًا ... يُغْنِيكَ مَضْمُونُهُ عنِ النَّسَبِ

إنَّ الفَتَى مَنْ يَقُولُ هَا أنا ذا ... لَيْسَ الفَتَى مَنْ يَقُولُ كانَ أبِي

فَالعِلْمُ يَرْفَعُ بالخَسِيسِ إلى العُلا ... والجَهْلُ يَقْعُدُ بالفَتَى النَّجِبِ

- البيهقي : المحاسن والمساوئ - بيروت : دار صادر ، ١٩٧٠م . ص ٤٠٠ .

- ياقوت الحموي : معجم الأدباء - بيروت : دار المستشرق ، ١٩٧٧م. ج٥ ،ص١٥١.

- راغب الأصفهاني : مصدر سابق . ج١، ص ص٣١: ٣٣ .

(٢٣) ياقوت الحموي : مصدر سابق . ج٦ ، ص ٧٩ .

(٢٤) الذهبي : المصدر السابق . ج١٦ ، ص ٥٢٩، ٥٣٠ .

(٢٥) ابن أبي أصيبعة : مصدر سابق . ص ٦١٠ ، ٦١١ .

(٢٦) ابن جبير: رحلته - بيروت : دار التراث ، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م . ص٢٥٥، ٢٥٦ .

(٢٧) التنوخي : الفرج بعد الشدة . ج١ ، ص ١٦٢ .

(٢٨) ابن عنين الدمشقي: ديوانه؛ تحقيق ونشر : خليل مردم - دمشق : مطبوعات المجمع العلمي ، ١٩٤٦م. ص ١١٩ .

- ابن أبي أصيبعة : المصدر السابق . ص ٦٨٣ .

– ابن الجزرى : غاية النهاية فى طبقات القراء ؛ عنى بنشره : ج .برجستراسر – القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٣٥م . ج ٢ ، ص ٧٤ ، ٧٥ .

– النعيمى : الدارس فى تساريخ المدارس ؛ تحقيق : جعفر الحسنى – القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية ، ١٩٨٨م . ج١ ، ص ٢٤ .

(٢٩) أحمد أحمد بدوى : الحياة العقلية فى عصر الحروب الصليبية بمصر والشام – القاهرة : مكتبة نهضة مصر، ١٩٥٢م . ص ٨٧ .

(٣٠) ابن عساكر : تاريخه . مج ٧ ، ص ٧٧ ؛ ومج ٣٨ ، ص ٨٣ .

– القفطى : إنباه الرواة على أنباه النحاة ؛ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة : دار الفكر العربى، ١٩٨٦م . ج٣ ، ص ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

– ابن جبير : رحلته . ص ٢٢ .

(٣١) ابن بطوطة : تحفة النظار فى غرائب الأمصار وعجائب الأسفار – بيروت: دار الكتاب اللبنانى (د.ت) . ص ٦٧ .

– محمد عبد الرحيم غنيمة : تاريخ الجامعات الإسلامية الكبرى – تطوان : منشورات معهد مولاى الحسن ، ١٩٥٣ . ص ٣٩ .

(٣٢) ابن رجب الحنبلى : الذيل على طبقات الحنابلة ؛ نشره وحققه : هنرى لاورست وسامى الدهان – دمشق : منشورات المعهد الفرنسى ، ١٩٥١م . ج١ ، ص ٢٤٠ ، ٢٤١ .

– ابن الجزرى : المصدر السابق . ج١ ، ص ٥٤١ ، ٥٤٢ .

(٣٣) النعيمى : المصدر السابق . ج١ ، ص ص ٩: ١١وما بعدها .

(٣٤) ابن جبير : رحلته . ص ٢٢٠ .

– ابن بطوطة : المصدر السابق . ص ٧٤ .

(٣٥) ابن الجزرى : المصدر السابق . ج٢ ، ص ٧٤ .

(٣٦) ابن عساكر : تاريخه . مج١ ، ص ١٦؛ ومج ٧ ، ص ١٧٦، ١٧٧ .

– ابن عنين الدمشقى : ديوانه . ص ١٩ .

– القفطى : المصدر السابق . ج٢ ، ص ٢٨٣ .

(٣٧) ابن عساكر : تاريخه . مج١ ، ص ٣١٥ .

– ابن الجزرى : المصدر السابق . ج ٢ ، ص ٢٧٠ ، ٢٧١ .

(٣٨) ابن عساكر : تبيين كذب المفترى . ص ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

(٣٩) ابن رجب الحنبلى : المصدر السابق . ص ٢٤٠ ، ٢٤١ .

(٤٠) السبكى : طبقات الشافعية الكبرى ؛ تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو – القاهرة : مطبعة عيسى البابى الحلبى ، ١٩٦٦م . ج٦ ، ص١٠٢

(٤١) القفطى : مصدر سابق . ج١ ، ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

– السيوطى : بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ؛ تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم – بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٦٤م. ج١ ، ص٢٤٥ .

(٤٢) محمد عبد الرحيم غنيمة : المصدر السابق . ص ٢٠١، ٢٠٢.

(٤٣) ابن عساكر : تاريخه . مج٣٨ ، ص ٧٢ .

– ابن عنين : ديوانه ، ص ١٩ من المقدمة .

(٤٤) النعيمى : المصدر السابق . ج١ ، ص ١١ ، ١٢ .

(٤٥) ابن عساكر : تاريخه . مج١ ، ص ٣٥٠ .

– الذهبى : المصدر السابق . ج١٨ ، ص ١٣٠، ١٣١ .

(٤٦) النعيمى : المصدر السابق . ج١ ، ص ١١ ، ١٢ .

– عبد القادر بدران : منادمة الأطلال ومسامرة الأخيار – دمشق : منشورات المكتب الإسلامى للنشر ، ١٩٥٩م . ص ١٦.

– عادل نجم : المدرسة فى العمارة السورية – مجلة الحوليات الأثرية السورية ، دمشق : المديرية العامة للآثار والمتاحف السورية . مج ٢٤ لسنة ١٩٧٤م ، ص ٧٥ ، ٧٦ .

(٤٧)(٤٨) النعيمى : المصدر السابق . ج١ ، ص ١١ ، ١٢ .

– محمد عبد الرحيم غنيمة : المصدر السابق . ص ١٥٥ ، ١٧٧ ، ١٧٩ ، ١٨٣ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ .

– أحمد أحمد بدوى : المصدر السابق . ص ٣٠ ، ٧٥ ، ٧٦ .

(٤٩) عبد القادر بدران : المصدر السابق . ص ١٠٥ .

(٥٠) عن تعريف « الخانقاه » والفرق بينها وبين « الأربطة » و « الزوايا » ، يمكن الرجوع إلى :

– أمل إبراهيم أبو ستة : مرجع سابق . ص ١٣٤ ، ١٣٦ .

(٥١) النعيمى : المصدر السابق . ج٢ ، ص ١٤٦ ، ١٤٧ .

– عبد القادر بدران : المصدر السابق . ص ٢٧٥ ، ٢٧٦ .

(٥٢) ابن جبير : رحلته . ص ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

– الذهبى : المصدر السابق . ج١٨ ، ص ٧١ ، ٧٢ .

– ابن تغرى بردى : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة – القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٩٣٠: ١٩٥٠م . ج٥ ، ص ٧٠ .

– ابن الجزرى : المصدر السابق . ج١ ، ص ٢٨٤ .

– النعيمى : المصدر السابق . ج٢ ، ص ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٦٠ .

(٥٣) ابن عساكر : تاريخه . مج١ ، ص ١٦ .

– محمد كرد على : دمشق مدينة السحر والشعر – القاهرة : مطبعة المعارف ، سلسلة اقرأ ، العدد ١٦ لسنة ١٩٤٤م . ص ٦٢ ، ٦٣ .

(٥٤) محمد عبد الرحيم غنيمة : المصدر السابق . ص ٢١٤ ، ٢٧١ .

(٥٥) الذهبى : المصدر السابق . ج٢ ، ص ٤٩٩ .

– أحمد أحمد بدوى : المصدر السابق . ص ٨٨، ٨٩ .

(٥٦) ابن رجب الحنبلى : المصدر السابق . ص ٢٤٠ ، ٢٤١ .

(٥٧) ابن جبير : رحلته . ص ٢٢٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٢٣٧ .

– ابن بطوطة : المصدر السابق . ص ٧٣ ، ٧٤ .

– القفطى : المصدر السابق . ج٢ ، ص ٨٣ . والنعيمى : المصدر السابق . ج١ ، ص ١١ ، ١٢ .

– محمد عبد الرحيم غنيمة : المصدر السابق . ص ٤٦ ، ٤٧ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(٥٨) القفطى : المصدر السابق . ج١ ، ص ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

– الذهبى : المصدر السابق . ج١٥ ، ص ٤٥٥ ، ٤٥٦ .

(٥٩) ياقوت الحموى : المصدر السابق . ج٧ ، ص ٨٤ .

(٦٠) لمزيد من التفاصيل حول مجالس الوعظ وأشهر الوُعّاظ يمكن الرجوع إلى:

– ياقوت الحموى : المصدر السابق . ج٧ ، ص ١٦ ، ١٧ .

– الذهبى : المصدر السابق . ج١٠ ، ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

– ابن رجب الحنبلى : المصدر السابق . ج١ ، ص ص ٨٧ : ٩٠ .

– أمل أبو ستة : المصدر السابق . ص ٢٢٥ .

(٦١) ابن عساكر: تاريخه . ج٣٩ ، ص ٤٢٥ ، ٤٢٧ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦

(٦٢) النعيمى : المصدر السابق . ج١ ، ص ٤٧٨ .

(٦٣) ابن عساكر : تاريخه . مج١٠ ، ص ٣٥٧، ٣٥٨ ؛ ومج ٣٨ ، ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

- ابن الجزرى : المصدر السابق . ج٢ ، ص ٣٤٩ .

- ابن تغرى بردى : المصدر السابق . ج٥ ، ص ٣٨ .

(٦٤) ابن عساكر : تاريخه . ج٣٩ ، ص ٤٤٥ .

- محمد عبد الرحيم غنيمة : المصدر السابق . ص ٢٩ .

(٦٥) ابن عساكر : تاريخه . مج ٤ ، ص ١٧١ ، ١٧٢ .

- ابن الجوزى : الأذكياء . القاهرة : المطبعة العامرة الشرقية ، ١٨٨٦م . ص١١٤.

- ابن الجوزى : أخبار الحمقى والمغفلين . دمشق : مطبعة التوفيق ، ١٩٢٩ . ص ١٠٠ ، ١٠١، ١٠٣، ١٣٧ .

- الوطواط : مصدر سابق . ص ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

- السيوطى : تحذير الخواص . ص ص ٥١: ٥٣ ، ٧٩، ٨٠ .

(٦٦) ابن الجوزى : تلبيس إبليس – القاهرة : مطبعة النهضة ، ١٩٢٨م . ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

(٦٧) السيوطى : تحذير الخواص . ص ٥١ ، ٧٧ .

(٦٨) أدم متز : الحضارة الإسلامية ؛ ترجمة : محمد عبد الهادى أبو ريده – القاهرة : مطبعة لجنة التأليف والترجمة ،ط ٢ ، ١٩٤٨م . ج٢ ، ص ١٠٥ .

(٦٩) ابن خلكان : وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ؛ تحقيق : إحسان عباس – بيروت : دار الثقافة ، ١٩٧٢م . ج١ ، ص ٧٧ ، ٧٨ .

- الذهبى : المصدر السابق . ج١٥ ، ص ٤٧٦ .

(٧٠) عبد الرحمن السلمى : طبقات الصوفية ؛ تحقيق : نور الدين شريبة – القاهرة: مكتبة الخانجى، ١٩٨٦م. ص ٧٥، ٨١ .

- ابن الجوزى : صفة الصفوة ؛ تحقيق : محمود فاخورى – بيروت : دار المعرفة ، ١٩٨٦م . ج٤ ، ص ٢٢٣ .

- الأصفهانى : حلية الأولياء . ج٩ ، ص ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٦ .

(٧١) الخطيب البغدادى : تاريخ بغداد . ج٩ ، ص ٤٤٤ .

- ابن عساكر : تاريخه . مج٧ ، ص ١٩ ، ٢٢ ، ٣٨ . و مج ١٠ ، ص ٢٥٥ ، ٢٥٦ . ومج ٣١ ، ص ٣٣٦ ، ٣٣٧ . ومج ٣٨ ، ص ٩٠ ، ٩٥ . ومج٣٩ ، ص ١٧٢ ، ١٧٣ ، ٣٦٢، ٣٦٩، ٤٣٦ .

- الذهبى : المصدر السابق . ج١٨ ، ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

– ابن أبي الوفاء القرشي : الجواهر المُضيَّة في طبقات الحنفية – الهند ، ١٣٣٢هـ . ج١، ص ٣٠٦ .

– ابن قطلوبغا : تاج التراجم في طبقات الحنفية – بغداد : مطبعة العاني ، ١٩٦٢م . ص ٨٤ ، ٨٥ .

(٧٢) أمل أبو ستة : مرجع سابق . ص ٢٢٩ .

(٧٣) ابن الجوزي : تلبيس إبليس . ص ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

– محمد كرد علي : خطط الشام – دمشق : مطبعة الترقي ، ١٩٢٧م . جـ٦ ، ص ٢٨٢ .

(٧٤) ابن الجوزي : تلبيس إبليس . ص ٣٩٥ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ .

(٧٥) ابن تيمية: اقتضاء الصراط المستقيم ومخالفة أصحاب الجحيم – القاهرة: المطبعة الشرفية ، ١٣٢٥هـ . ص ١٤٥ ، ١٥٠ ، ١٥٣ .

– ابن حجر العسقلاني : لسان الميزان – الهند : دائرة المعارف العثمانية ، ١٣٣٠هـ . ج٦ ، ص ٤٣٥، ٤٣٦ .

– السيوطي : تحذير الخواص . ص ٨١ .

– إبراهيم سعيد : مرجع سابق . ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٧٦) أديب لحود : العادات والتقاليد اللبنانية – بيروت : مكتبة صادر،١٩٥٣م . ص٣٩، ٤٤.

– يوسف غنيمة : نبذة فكاهية في الخرافات العامية – مجلة المشرق، بيروت : المطبعة الكاثوليكية ، العدد ٢٠ ، السنة الثامنة ،١٩٥٠م . ص١٧٤، ١٧٨.

– يوسف نانى : العوائد اللبنانية – مجلة المشرق ، بيروت : المطبعة الكاثوليكية ، العدد ١٥ ، السنة ١٨٩٩م . ص ٦٥٠ – ٦٦٣ .

(٧٧) ابن الجوزي : تلبيس إبليس . ص ٤٠٠ .

(٧٨) ابن الجوزي : المصدر السابق . ص ٣٩٥ .

(٧٩) أبو حامد الغزالي : المصدر السابق . ج٣ ، ص ١٦٢ ، ١٦٣ .

(٨٠) فاروق خورشيد : أضواء على السير الشعبية – القاهرة : وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، ١٩٦٤م . ص ٣١ .

– قاسم عبده قاسم : الأدب الشعبي وسيلة للتعرف على الحياة الفكرية للشعوب – مجلة الفنون الشعبية ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، العدد ٢٤ لسنة ١٩٨٨م . ص ص ١٨ : ٢٠ .

(٨١) الوأواء الدمشقي : ديوانه . ص ١٠، ١٧ .

(٨٢) الوأواء الدمشقي : المصدر السابق والصفحات نفسها .

– ابن الخياط الدمشقي : ديوانه . ص ١٦ .

– العمـــاد الأصـــفهانى : خريدة القصر وجريدة العصر ، القسم الثالث (بداية شعراء الشام) ، تحقيق : شكرى فيصل – دمشق : المطبعة الهاشمية، ١٣٨٨هـ /١٩٦٨م . ص ١٤٤ .

– ابن أبي أصيبعة : المصدر السابق . ص ٦١٠ ، ٦١١ .

– الذهبى : المصدر السابق . ج١٧ ، ص ٢٦٢ ؛ ج١٨ ، ص ١٣٠ ، ١٣١ .

– ابن الجزرى : المصدر السابق . ج٢ ، ص ٢٨٩ .

(٨٣) عبد الجبار الخـولانى : تاريخ داريا ؛ نشـره : سعـيد الأفغانى – دمشق : مطبعة الترقى ، ١٩٥٠م . ص ٧، ٨ .

– ابن عساكر : تاريخه . مجلد ٤١ ، ص ٨٢ .

(٨٤) الذهبى : مصدر سابق ، ج١٨ ، ص ١٣٠ ، ١٣١ .

(٨٥) ابـــن العماد الحنبلى : شذرات الذهب فى أخبار من ذهب – بيروت : منشورات دار الآفاق الجديدة ، ١٩٨٥م . ج٣ ، ص٤٠ .

(٨٦) ابن عساكر : تاريخه ؛ تراجم النساء . ص ٢٦٥ .

– ابن حجر العسقلانى : المصدر السابق . ج٤ ، ص ٢٠٨ .

(٨٧) ابن عساكر : تاريخه . مجلد ٤١ ، ص ١٣٥ ، ١٣٦ .

– الذهبى : المصدر السابق . ج١٧ ، ص ٢٦٢ .

(٨٨) الخطيب البغدادى : المصدر السابق . ج٩ ، ص ٤٤٤ .

(٨٩) الذهبى : المصدر السابق . ج١٨ ، ص ١٣٠ ، ١٣١ .

– ابن العماد الحنبلى : المصدر السابق . ج٣ ، ص ٢٣٨ .

(٩٠) ابن عساكر : تاريخه . مجلد ١٠ ، ص ٤٤١ .

– الذهـــبى : ميـــزان الاعـــتدال فى نقد الرجال ؛ تحقيق : على محمد البجاوى – بيروت : دار المعرفة ، ١٩٦٣م . ج٣ ، ص ٦٦٠ .

(٩١) سبط ابن الجوزى : مرآة الزمان فى تاريخ الأعيان – الهند ، ١٩٥١م . ج٨ ، ق١ ، ص ١٣٢ .

– الذهبى : سير أعلام النبلاء . ج١٩ ، ص ٥٧٦ ، ٥٧٨ .

(٩٢) ابن عساكر : تاريخه . مج ١ ، ص ٣١٥ .

(٩٣) ابن جبير : رحلته . ص ٢٢٠ ، ٢٥٨ .

– ابن بطوطة : المصدر السابق . ص ٦٥ ، ٦٧ ، ٧٤ .

– النعيمى : المصدر السابق . ج١ ، ص ١١ ، ١٢

(٩٤) ابن الجزرى : المصدر السابق . ج٢ ، ص ٧٤ .

(٩٥) ابن خلكان : المصدر السابق . مج٤ ، ص ٢٩٨ ، ٢٩٩ .

(٩٦) عبد الجبار الخولانى : المصدر السابق . ص ٧ ، ٨ .

– ابن الجزرى : المصدر السابق . ج١ ، ص ٥٤١ ، ٥٤٢ .

– ابن العماد الحنبلى : المصدر السابق . ج٣ ، ص ١٦٤ .

(٩٧) الذهبى : سير أعلام النبلاء . ج١٩ ، ص ٦٠٠ .

(٩٨) ابن عساكر : تبيين كذب المفترى . ص ٢٨٦، ٢٨٧ .

(٩٩) أبـــو يعلى الفراء : طبقات الحنابلة ؛ تصحيح : محمد حامد الفقى – القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ؛ ١٩٥٢م . ج٢ ، ص ٧٥ .

– الخطيب البغدادى : المصدر السابق . ج١١ ، ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ .

– ابن خلكان : المصدر السابق . مج ٣ ، ص ٤٤١ .

(١٠٠) الذهبى : سير أعلام النبلاء . ج١٥ ، ص ٣٨٣ ، ٣٨٤ .

– السبكى : المصدر السابق . ج٣ ، ص٢٥٥ ، ٢٥٦ .

(١٠١) القفطى : المصدر السابق . ج١ ، ص ١٢٣

(١٠٢) ابن أبى أصيبعة : المصدر السابق . ص ٦١٠ .

– محمد كرد على : خطط الشام . ج٤ ، ص ٣٦ .

– لويـــس شيخو : مفاخر دمشق المسيحية – مجلة المشرق ، بيروت : المطبعة الكاثوليكية ، العدد ١٠ ، مج ٢٢ لسنة ١٩٢٢م . ص ٧٧٣ .

(١٠٣) ابن أبى أصيبعة : المصدر السابق . ص ٦١٠ ، ٦١١ .

(١٠٤) ابن أبى أصيبعة : المصدر نفسه . ص ص ٦١٠ : ٦١٣ .

(١٠٥) ابن أبى أصيبعة : المصدر نفسه . ص ٦٦٩ ، ٦٧١ .

(١٠٦) كازوكويوكمو هـــارى : منسوجات المتحف الوطنى بدمشق ؛ تعريب : بشير زهدى – مجلة الحوليات الأثرية السورية ، دمشق : وزارة الثقافة والإرشاد السورية ، مج ٢٤ ، ١٩٧٤م . ص ٢٣٨ .

(١٠٧) المقدسى : أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم – ليدن ، ط ٢ ، ١٩٠٦م . ص ١٥٨ .

(١٠٨) عـــبد القادر الريحاوى : قصور الحكام بدمشق – مجلة الحوليات الأثرية الدمشقية ، دمشق : المديرية العامة للآثار والمتاحف السورية ، مجلد ٢٢ لسنة ١٩٢٢م . ص ١٧٣ ، ١٧٤ .

(١٠٩) ديماند : الفنون الإسلامية ، ترجمة : أحمد محمد عيسى – القاهرة : دار المعارف ، ط ٢ ، ١٩٥٨م . ص ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٣ .

(١١٠) ديماند : المرجع السابق . ص ٩٠ ، ٩١ .

– زكى حسن : كنوز الفاطميين – بيروت : دار الرائد العربى ، ١٩٨١م . ص ١٢١ .

– سعاد ماهر : الفنون الإسلامية – القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦م . ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

(١١١) الإدريسى : نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق – القاهرة : مكتبة الثقافة الدينية (د.ت) . مج١ ، ص ٣٦٩ .

– البدرى الدمشقى : نزهة الأنام فى محاسن الشام – مصر : المطبعة السلفية ، ١٣٤١هـ . ص ٣٦٢ .

(١١٢) عن تطبيقات هذه الفنون فى الصناعات الدمشقية ، يمكن الرجوع إلى :

– أمل إبراهيم أبو ستة : عامة دمشق فى العصر الفاطمى . ص ص ١٧٦: ١٩٢ .

(١١٣) عيسى إسكندر المعلوف : آثار دمشق القديمة – مجلة المجمع العلمى العربى ، دمشق . مج ٢ ، ج٤ لسنة ١٩٢٢م ، ص ١٢٣ ، ١٢٤ .

(١١٤) عبد العليم القباني : مع الشعراء أصحاب الحرف – القاهرة : دار الكاتب العربى (د.ت) . ص ٤ ، ٦ ، ١٦ .

(١١٥) الوأواء الدمشقى : ديوانه . ص ١٠ ، ١٧ .

(١١٦) سبط ابن الجوزى : المصدر السابق . ج٨ ، ق١ ، ص ١٦٥ ، ١٦٦ .

(١١٧) عبد العليم القباني : المصدر السابق والصفحات نفسها .

(١١٨) العماد الأصفهانى : المصدر السابق . ص ٥ ، ٦ ، ١٤٣ ، ١٤٤ .

(١١٩) الثعالبى : يتيمة الدهر ؛ عنى بطبعه : على محمد بن عبد اللطيف – القاهرة : مطبعة الصاوى ، ١٩٣٤م . ج١ ، ص ٢٣٥ .

– الكتبى : فوات الوفيات؛ تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد – القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٥١م. ج٢ ، ص ٣٠١ ، ٣٠٦ .

(١٢٠) الوأواء الدمشقى : ديوانه . ص ١٠ ، ١٧ .

(١٢١) المصدر السابق . ص ١٥ ، ١٦ .

– الثعالبى : المصدر السابق . ج١ ، ص ٢٣٥ .

– الكتبى : المصدر السابق . ج٢ ، ص ٣٠١ ، ٣٠٦ .

(١٢٢) ابن الخياط الدمشقى : ديوانه . ص ١٦ ، ٢٢ ، ٢٣ .

– ابـــن سعيد المغربى : المقتطف من أزاهر الطُّرَف ؛ تحقيق : سيد حنفى حسنين – القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣م . ص ١٣٣ .

(١٢٣) ابن الخياط الدمشقى : ديوانه . ص ٧ .

– ابن حيوس : ديوانه ؛ عنى بنشره وتحقيقه : خليل مردم – دمشق ، ١٩٥١م . ص ٢١.

(١٢٤) ابن الخياط : ديوانه . ص ١٩ ، ٣١٧ .

– العماد الأصفهانى : المصدر السابق ، القسم الثالث . ص ١٤٣، ١٤٤ .

(١٢٥) ابن الخياط : ديوانه . ص ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٠ .

(١٢٦) أبـــو الفـــرج الأصـــفهانى : كتاب الأغانى – تونس : الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٣م . ج١٣ ، ص ١٨١ ، ١٨٢ .

– حـــبيب زيـــات : مطالعة الدفاتر والكتب واللهو بالألعاب – مجلة الخزانة الشرقية ، بيروت : المطبعة الكاثوليكية ، ١٩٣٧م . ج ٢ . ص ١٤٢ .

(١٢٧) مـــنير كيـــال : يا شام (فى التراث الشعبى الدمشقى) – دمشق : مطبعة ابن خلدون ، ١٤٠٥هـــ/ ١٩٨٤م . ص ٣٢٩ .

(١٢٨) النعـــيمى الدمشـــقى : يوميات دمشقية ؛ نشر بعض أجزائها : عبد الودود يوسف – مجلة الحوليات الأثـــرية السورية ، دمشق : المديرية العامة للآثار والمتاحف السورية ، مج٣ لسنة ١٩٧٣م . ص ١٩٧، ١٩٨.

(١٢٩) منير كيال : المرجع السابق . ص ٣٢٩ ، ٣٣٠ .

– نبيلة إبراهيم : أشكال التعـــبير فى الأدب الشعـــبى – القـــاهرة : مكتبة غريب ، ط ٣ ، ١٩٨١م . ص ٢٣٨، ٢٤٠ .

(١٣٠) وللوقوف على نماذج من الأغانى الشعبية الدمشقية ، يمكن الرجوع إلى :

– منير كيال : المرجع السابق . ص ٣٢٩ ، ٣٤٠ .

(١٣١) نبيلة إبراهيم : المرجع السابق . ص ١١٩ ، ١٢٥ .

– عمر الشيراوى : مرجع سابق ، ص ٢٩٦ .

(١٣٢) فاروق خورشيد : المصدر السابق . ص ص ١٩، ٣٨: ٥١ .

– يسرى عبد الغنى : سيرة عنترة بن شداد بين الواقع والأدب الشعبى – مجلة الفنون الشعبية ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، العدد ٢٢ لسنة ١٩٨٨م . ص ١١٤ .

(١٣٣) منير كيال : رمضان فى الشام أيام زمان – دمشق : مؤسسة النورى ، ١٩٩٢م . ص ٢٠٢ ، ٢٠٣ .

– منير كيال : يا شام (فى التراث الشعبى الدمشقى) . ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

(١٣٤) أبو جعفر الدمشقى : مصدر سابق . ص ٤٣ .

– منير كيال : يا شام . ص ٢٩١ ، ٢٩٥ .

– نعوم شقير : أمثال العوام فى بر الشام – القاهرة ، مطبعة المعارف ، ١٣١٢هـ . ص ١٩ ، ٣٢ .

(١٣٥) الميدانى : مجمع الأمثال . ج١ ، ص ٣٦٦ ، ١٧ ، ٥٣ ، ٧٦ ، ١٠٢ ؛ ج٢ ، ص ٢٢ .

– الأبشيهى : المستطرف فى كل فن مستظرف . ج١ ، ص ٤٦ ، ٤٧ .

(١٣٦) نعوم شقير : المرجع السابق . ص ١٥ .

(١٣٧) نبيلة إبراهيم : المرجع السابق . ص ص ١٩١ : ٢٠٠ ، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٣١، ٢٣٤ .

وللوقوف على نماذج من نوادر وألغاز العامة ، يمكن الرجوع إلى :

– الأبشيهى : المصدر السابق . ج١ ، ص ٢٦٨ ، ٢٧٠ ؛ ج٢ ، ص ٢٨٣ .

– منير كيال : يا شام (فى التراث الشعبى الدمشقى) . ص ١٩١ ، ١٩٢ .

(١٣٨) إبراهيم حمادة : خيال الظل وتمثيليات ابن دانيال – القاهرة ، ١٩٦١م . ص ١٣، ١٤، ١٦، ٤١ .

(١٣٩) منير كيال : يا شام (فى التراث الشعبى الدمشقى) . ص ١٦١ ، ١٦٨ .

– أحمد تيمور : خيال الظل . ص ٢٣ ، ٢٤ .

– محمد كرد على : خطط الشام . ج٦ ، ص ٢٨٦ ، ٢٨٧ .

(١٤٠) المسبحى : أخبار مصر . ص ٢٤٠ .

– المقريزى : اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا ؛ تحقيق : محمد حلمى محمد أحمد – القاهرة : الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ١٩٩٩ . ج٢ ، ص ١٤٦ .

(١٤١) ابن أبى أصيبعة : المصدر السابق . ص ٦١٤ ..

محمد ﷺ واليهود

بحث فى تاريخ الجزيرة العربية

فى فجر الإسلام

سيد أحمد الناصرى (*)

كـثرت كتابات المؤرخين اليهود المعاصرين عن الظلم الذى وقع على أجدادهم الذين كـانوا يقيمون فى مستوطنات فى « يثرب » و « خيبر » و « فدك » و « تيماء » و « وادى القـرى » فى الحجاز ؛ عندما أزال « محمد » ﷺ هذه المستوطنات التى كانت قلاعًا مُحَصَّنَةً وشـبه عسكرية . وفى هذا المقال الموجز سوف نستعرض علاقة « محمد » ﷺ بيهود الحجاز ، وتأزُّم العلاقة بينه وبينهم بما أدى إلى إجلائهم وهدم قلاعهم المحصنة .

★ ★ ★

لقـد شـهدت الجزيرة العربية – منذ أواخر القرن الخامس الميلادى – نهضة اقتصادية وثقافيـة كـبيرة ، تركزت فى مدينتى « مكة » و « الطائف » باعتبارهما أهم مراكز التجارة الرئيسة . ولقد لعبت قبيلة « قريش » وسادتُها دورًا بارزًا فى هذه النهضة ، إذ كانت تشرف عـلى تنظـيم أمور الحج إلى البيت العتيق من سِقاية ورِفادة ، وغير ذلك مما يتطلبه الحجيج . وكـانت الكعبة فى ذلك الوقت مركز الوثنية ، إذ كان يوجد حولها كل أرباب قبائل العرب بمـا يقارب ثلاثمائة وستين صنمًا ، بالإضافة إلى صورة المسيح – عليه السلام – وأمه السيدة مريم العذراء .

وقد ارتبطت الأرستقراطية القُرَشِيَّة بالوثنية ارتباطًا شديدًا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ارتـبطت مصالح « قريش » الاقتصادية بالمصالح اليهودية فى « يثرب » .. وهذا هو السبب الذى جعل اليهود يتغاضون عن الوثنية العربية ويدافعون عنها حفاظًا على مصالحهم الاقتصادية .. مخالفين بهذا تعاليم التوراة التى نصت على محاربة الأوثان ؛ والإيمان بالرب الواحد الخالق !

(*) أستاذ التاريخ القديم بكلية الآداب – جامعة القاهرة .

ومن ناحية أخرى ، بلغ الصراع بين القوتين العظميين فى ذلك الوقت – وهما الإمبراطورية الفارسية الساسانية ، وإمبراطورية الروم الشرقية – ذروته فى القرنين الخامس والسادس الميلاديين ، حيث استولت الإمبراطورية الفارسية على الخليج وقطعت خط التجارة على الروم ، ومن ثَمَّ رد الروم على ذلك بمحاولة السيطرة على البحر الأحمر ؛ خاصةً عند مدخله الجنوبى عند باب المندب فى اليمن .. وساعدهم على ذلك أنهم كانوا يحتلون مصر.

ولقد استخدمت الدولةُ الرومية الديانةَ المسيحية كوسيلة تُمهد لها احتلال المناطق الاستراتيجية ، فعملت على نشر المسيحية فى الحبشة ؛ وتشجيع الأحباش على نشر المسيحية فى اليمن والحجاز ؛ تمهيدًا لتشجيعهم على احتلال هاتين المنطقتين الخطيرتين فى الجزيرة العربية، والقضاء على مركز الوثنية الأول المتمثل فىالبيت العتيق بمكة .

ولما كان من المحتمل أن يقوم الأحباش بالهجوم على الخليج وتخليصه من الفرس .. وحيث كانت فى اليمن – فى ذلك الوقت – الدولة الحِمْيَرِيَّة التى كانت تقاوم أطماع الحبشة المسيحية .. لذا ، فقد رأى تابعة هذه الدولة اعتناق اليهودية كدينٍ مُعادٍ للمسيحية ، ومن ثَمَّ فقد ساعد يهودُ الحجاز على حركة التهويد بين عرب اليمن ، ومحاصرة حركة التبشير المسيحى فى مركزها بمدينة «نجران» ، واضطهاد المسيحيين بشكلٍ فظيعٍ إلى أن بلغ ذروته فى عهد « يوسف ذى نواس » ، حيث وقعت حادثة الأخدود .. تلك المحرقة البشعة للمسيحيين التى أدانها القرآن الكريم بشدة فى سورة « البروج » !

وفى الحقيقة ؛ كانت الجبهة المسيحية مفككةً بسبب الصراع العقائدى بين مذهب الروم (الملكانى) ومذهب الكنائس العربية (المونوفيزى) ، إذ كان هناك تنافس شديد بين حركات التبشير المسيحية حتى صار كلٌّ يُكَفِّر الآخر ؛ وبالتالى تعطل انتشار المسيحية فى الجزيرة العربية . أضف إلى ذلك أن العرب نظروا إلى المسيحية نظرتهم إلى شىء غامض غير متضح المعالم ، فقد كانت المسيحية – من وجهة نظرهم – ديانةً ذات مَغْزًى معقد من حيث فلسفتها وموقفها من الحياة ، وهذا – بالطبع – يتعارض مع عقليتهم التى جُبِلَت على البساطة والوضوح ؛ وميلهم إلى العيش على الفطرة .. فاجتنبوها – إلا قليلٌ منهم – واتجهوا إلى تعاليم التوراة واليهودية لشدة القرابة العِرْقِيَّة والثقافية بينهم وبين اليهود . فى حين رأت الغالبية العظمى من العرب الوقوف على الحياد إزاء الصراع بين اليهودية والمسيحية بالتمسك بالوثنية .. كما أن اليهود لم يكونوا مَيَّالين لنشر الدين اليهودى خارج القبائل العبرانية ، ومن ثَمَّ

ارتـــبطت مصالحهم بالعرب الوثنيين ؛ فشجعوهم على الوقوف فى وجه حركة الغزو الحبشى لـــبلادهم ولحـــركة التبشير المسيحى فيها ؛ حرصًا على بقائهم واستمرار نفوذهم فى الجزيرة العربية .

وفى هذا المناخ المضطرب ؛ انبثق نور الإسلام من مكة .

وقد ثبت من أبحاث المؤرخين أنه لم تكن فى « مكة » جالية يهودية أو مستوطنة يهودية ، إنمـــا كان هناك أفرادٌ يهود يعيشون بين العرب ويتعاملون معهم .. نستدل على ذلك من قصة اليهودى الذى كان يضع القاذورات فى طريق « محمد » ﷺ عندما كان يدعو للإسلام ، ومنها نستنتج أن اليهود انضموا إلى « قريش » الوثنية فى محاربة نبى الإسلام .

وقـــد كـــانت الأرستقراطية القُرَشيَّة الوثنية تحارب الإسلام حفاظًا على وضعها الطبقى الاجـــتماعى الـــذى كان يهدده الإسلام الذى جذب إليه الفقراء والمستضعفين ؛ فقد ناجى « محمد » ﷺ ربه فى « الطائف » قائلاً : « أنت رب المستضعفين وأنت ربى ... » .

وفى بدايـــة دعوته ، كان « محمد » ﷺ مهذبًا مع اليهود باعتبارهم مُوَحِّدين ، فالسُّور المَكّية تمدح اليهود وتثنى عليهم ، وتتحدث عن « إبراهيم » و « موسى » – عليهما السلام – باحـــترامٍ وتقديـــس .. وهذا ما لفت أنظار اليهود فى الحجاز حتى دعا بعضُهم إلى محاولة الـــتفاهم مـــع الإسلام ونبيه . وعندما هاجر « محمد » ﷺ إلى « يثرب » لم يقاومه اليهود ، إذ عـــندما شـــاهد أحد اليهود طلائع موكبه صاح بأعلى صوته : « هذا جدكم قد جاء » . وفى المديـــنة أخـــذ الرسول يتقرب إلى اليهود نظرًا لمكانتهم الرفيعة من الوجهة الأدبية والمالية والعســـكرية فى البلاد الحجازية ، ولأن دعوته تشبه فى جوهرها تعاليم الآباء الأقدمين من بنى إسرائيل ، ولذا عقد « محمد » ﷺ بعد قدومه إلى « يثرب » معاهدةً وِدِّيَّة مع اليهود ومعاهدةَ تحـــالف ودفـــاع مشـــترك ؛ بدليل أن بعض آيات القرآن الكريم تحمل تأنيبًا لليهود على نقض العهود .

وقـــد كانت معاهدات الرسول ﷺ مع اليهود كلٌّ بطن على حدة .. وفى ذلك مصلحة للمسلمين ، لأن عقد معاهدة واحدة تضم جميع البطون اليهودية فى حِلْفٍ واحد يقيد التحرك السياسى الإسلامى ، فى حين أن عقد معاهدات كثيرة يقسم بطون يهود « يثرب » ويضعفها من الوجهة السياسية والحربية، بل ويُمَكِّن المسلمين من محاربة إحداها دون أن تتحرك الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك ، فقد حقق الرسول ﷺ المصالحة والسلام بين أكبر قبيلتين عربيتين متعاديتين، هما : « الأوس » و « الخزرج » . وقد أثبت المستشرق « إسرائيل ولفنسون » أن اليهود أنفسهم « كانوا منقسمين على أنفسهم مثل العرب تمامًا » .. ولذا كانت سياسة الرسول ﷺ هى أن يؤلف بين قلوب أهل « يثرب » جميعًا ، فينشر السلام تحت مظلة الإسلام . وكما آخى بين المهاجرين والأنصار ، وبين « الأوس » و « الخزرج » .. آخى بين اليهود والعرب ، فنزلت بعض آيات القرآن الكريم تؤيد ذلك ؛ كقوله تعالى فى الآية الخامسة من سورة « المائدة » :﴿ الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلاَ مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ ﴾ . وإلى جانب تحليل طعام اليهود وتحليل التزاوج بين المسلمين وأهل الكتاب، أمر الرسول ﷺ المسلمينَ أن يصوموا بعضَ أيامٍ كان اليهود يصومونها . واستمر هذا الوئام فى المدينة قرابة عام ونصف العام منذ هجرة الرسول إليها .

ولكن بدأ صَفْو الوئام يتعكر بين الرسول واليهود عندما بدأ أحبار اليهود يوجهون الأسئلة العويصة إلى الرسول ، حتى بلغ بعضُها حدَّ التعجيز والتَّعَنُّتْ !.. ولكن القرآن الكريم كان ينزل فيما يسألون عنه ، وكلما أجاب القرآن على أسئلتهم طلبوا أمرًا أكثر تعجيزًا ، مثل أن يأتى لهم « محمدٌ » بقربان تأكله النار ، وأن يُنَزِّلَ عليهم كتابًا من السماء كما ورد فى سورة « آل عمران » – آية ١٨٣ – وسورة « النساء » – آية ١٥٣ – وسورة « البقرة » – آية ١٠١ .

ونتيجةً لهذا ، فترت العلاقة بين اليهود والنبى ﷺ ، ثم تطورت إلى النفور بين اليهود والمسلمين ، ثم العداوة العلنية – من جانب اليهود – ولـ « محمد » وأنصاره . ونزلت آيات القرآن الكريم متضمنةً الطعن فى اليهود ؛ يقابلها إظهار حسن النية مع النصارى .. فنزلت الآية ٨٢ من سورة « المائدة » : ﴿ لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُم مَّوَدَّةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَى ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِّيسِينَ وَرُهْبَانًا وَأَنَّهُمْ لاَ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾ .

وفى أثناء ذلك ؛ بدأ اليهود يعيدون جسور الصداقة مع الوثنيين فى « مكة » من أجل إحياء المصالح الاقتصادية والتجارية ، فانتصرت المادة والكَسْب على الإيمان والعقيدة التوحيدية

الأمـــر الـــذى جعل القرآن الكريم يتهم اليهود بأنهم لا يعملون بحكم التوراة على الرغم من قـــراءتهم لها . ففى الآية الخامسة من سورة « الجمعة » نزل قوله تعالى : ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا الـــتَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ . وتوالت آيات القـــرآن الغاضبة على اليهـــود كاشفةً عن جـــرائمهم الأولى ، كعصـــيان « موسى » ، وقتلهم الأنبياء ، وعبادتهم لعجل ذهبى .. حتى وصـــلت القطيعة مداها عندما أمر الله رسوله أن يغير قبلة الصلاة ، فأصبحت تتجه جنوبًا نحو الكعـــبة بعـــد أن كانت متجهة إلى بيت المقدس فى الشمال ، وذلك فى شهر رجب بعد سبعة عشـــر شـــهرًا من مَقْدم الرسول إلى المدينة . وبالرغم من ذلك ؛ لم يكن كل اليهود معادين للإســـلام ولنـــبيه ، إذ نجد أن فريقًا منهم كان على علاقة طيبة مع « محمد » ؛ وعلى رأسهم « مُخَيْرِيق » اليهودى رفيق الرسول ﷺ .

وهـــناك عنصر آخر لعب دورًا فى إشعال الخلاف بين « محمد » واليهود ، ألا وهو قبيـــلة « الخـــزرج » وعلى رأسها « عبد الله بن أُبَىّ » ، الذى وُصف فى المصادر الإسلامية بـــ « زعيم المنافقين » . وقد كان أغلب بطون « بنى الخزرج » قد دخل الإسلام ما عدا بطن « عبد الله بن أُبَىّ » ، فقد كان يُظْهِر الإيمان ويَبْطُن الكُفر .

وقـــد أشـــرنا إلى أن العداوة كانت محتدمةً بين يهود المدينة ؛ تمامًا مثلما كانت العداوة محـــتدمة بـــين « الأوس » و « الخزرج » .. أكبر القبائل العربية فى « يثرب » . وسبب هذا الانقســـام بـــين اليهود راجع إلى أن « بنى النَّضير » و « بنى قُرَيْظَة » كانوا حلفاء مع قبيلة « الأوس » ، فى حـــين كـــان « بـــنو قينقاع » حلفاء مع قبيلة « الخزرج » . وعندما تقاتل « الأوس » و « الخـــزرج » يـــوم « بُعـــاث » ؛ تقاتل « بنو النضير » و « بنو قريظة » مع « بـــنى قيـــنقاع » حتى هزموهم وسلبوهم مزارعهم وبساتينهم . واستمرت هذه العداوة إلى ما بعد يوم « بُعاث » . وقد أشار القرآن الكريم إلى عداوة اليهود فيما بينهم ؛ وخاصةً فى الآية ٨٥ مـــن سورة « البقرة » ؛ فقال تعالى : ﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاَءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّـــنكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴾ .

وقـــد نجح زعيم المنافقين « عبد الله بن أُبَيّ » فى إحياء التحالف بين البطن الذى يترأسه مـــن « الخزرج » ؛ وبين حلفاء « الخزرج » القدماء من « بنى قينقاع » . وكان « عبد الله ابـــن أُبَـــيّ » يحـــلم بأن يكون مَلِكًا على « يثرب » ويتخلص من « محمد » – عليه الصلاة والســـلام – وأتـــباعه . وكان « بنو قينقاع » – بعد هزيمتهم على أيدى أبناء عمومتهم من « بـــنى النضـــير » و « بـــنى قريظة » الذين أخرجوهم من مزارعهم وبساتينهم – قد لجئوا إلى داخل « يثرب » وسكنوا حيًّا هو الحى نفسه الذى يقيم فيه المسلمون ، فأدرك « محمد » ﷺ ما يسعى إليه « عبد الله بن أُبَيّ » من إثارة « بنى قينقاع » ضده ، غير أن الرسول ﷺ صبر عـــلى ذلك حتى انتصاره على الوثنيين القُرَشِيِّين فى موقعة « بدر » فى شهر رمضان من السنة الثانية للهجرة .

ويذكر « ابن هشام » أن الرسول جاء إلى حى « بنى قينقاع » – بعد مرور بضعة أيام من موقعة « بدر » – ودعاهم إلى الدخول فى الإسلام قائلاً لهم : « يا معشر يهود ، احذروا مـــن الله مثلَ ما نَزَلَ بقريشٍ من النِّقْمَة . وأسلموا .. فإنكم قد عرفتم أنى نبى مُرْسَل . تجدون ذلـــك فى كـــتابكم وعهد الله إليكم » . غير أنهم أجابوه بجرأة ووقاحة قائلين : « يا محمد ، لا يَغُـــرَّنَّكَ أنكَ لقيتَ قومًا لا علمَ لهم بالحرب ، فأصبتَ منهم فرصة . إنّا والله لَئِنْ حاربناكَ لَتَعْـــلَمَنَّ أنّا نحن القوم » .[1] وهنا كان لا بد من تلقينهم درسًا ، فحاصرهم الرسول ﷺ خمس عشرة ليلة ، ولم يستطع « عبد الله بن أُبَيّ » وأتباعه من « الخزرج » أن يفعلوا شيئًا لحلفائهم القدامى غير أن يرجوا رسول الله ويتوسلوا إليه أن يَدَعَهم يخرجون سالمين بأموالهم وأُسَرِهم من « يثرب »، فوافق رسول الله ﷺ ، فخرجوا من «يثرب» مهاجرين إلى « أذرعات » بالشام[2].

وقـــد أدى إخـــراج « بنى قينقاع » من « يثرب » إلى زيادة هيبة المسلمين بين العرب الوثـــنيين وبين اليهود ، فدخل كثيرون فى الإسلام بعد أن زادت هيبة الإسلام ونبيه ، وامتنع اليهود عن السخرية من المسلمين ، وتوقفت المجادلات بين الطائفتين !

وظلت الحال كذلك حتى حدوث معركة « أُحُد » فى شهر شوال من السنة الثالثة بعد الهجـــرة ؛ عـــندما امتنع « بنو النضير » و « بنو قريظة » عن تطبيق نصوص معاهدة الدفاع المشـــترك التى كانوا قد عقدوها مع « محمد » ﷺ ، إذ لم يشترك أحدٌ منهم فى « أُحُد » غير « مخيريـــق » .. ذلك اليهودى الثرى الذى كان صديقًا وفيًّا لمحمد ﷺ ؛ وقاتل معه حتى نعاه الرسول . وكانت حجة اليهود أن المعركة كانت يوم سبت ؛ وهو يوم مقدس يرفضون فيه حمل الســـلاح . فغضب الرسول ﷺ من « بنى النضير » لعدم اشتراكهم فى موقعة « أُحُد » ضد

قريش الوثنية ، واعتبر ذلك خيانة منهم تُوجب معاقبتهم . وقد أحس « بنو النضير » ذلك ؛ فدبـــروا مؤامرة لاغتيال « محمد » بإلقـــاء حجر كبير عليه وهو جالس تحت جدار بيت من بيوتهـــم[٣] ، وكان ما شجع « بنى النضير » على العناد والتحدى أن رهطًا من « بنى عوف بن الخـــزرج » – وعلى رأسهم « عبد الله بن أُبَىّ » و « وديعة بن مالك » ، والذين لم يكونوا قـــد دخلوا الإسلام بعد – أرسلوا إلى « بنى النضير » يحثوهم على الصمود فى وجه المسلمين وأنهم سوف يقاتلون معهم ، غير أنهم لم يفعلوا ذلك . وعندئذ طلب « بنو النضير » النجدة من بنى جلدتهم « بنى قريظة » ، غير أن « كعب بن أسد » زعيم « بنى قريظة » رفض نجدة بنى جلدته حتى لا ينقض حلفه مع الأنصار . وقد أشارت سورة « الحَشْر » – فى الآيتين : ١١ ، ١٢ – إلى انفضاض منافقى « بنى عوف » عن نجدة « بنى النضير » فى قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا يَقُولُونَ لِإِخْوَانِهِمُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَئِنْ أُخْرِجْتُمْ لَنَخْرُجَنَّ مَعَكُمْ وَلاَ نُطِيـــعُ فِيكُمْ أَحَدًا أَبَدًا وَإِن قُوتِلْتُمْ لَنَنصُرَنَّكُمْ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ۞ لَئِنْ أُخْرِجُوا لاَ يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لاَ يَنْصُرُونَهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُوَلُّنَّ الأَدْبَارَ ثُمَّ لاَ يُنصَرُونَ ﴾ .

وقد تحصن « بنو النضير » خلف بروجهم وقلاعهم ، فأنزل الله تعالى قوله فى الآية ١٤ مـــن سورة « الحشر » : ﴿ لاَ يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلاَّ فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَاء جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لاَّ يَعْقِلُونَ ﴾ . عندئذ لجأ المسلمون إلى حـــرق بســـاتين نخيلهم واجتثاثها لإجبارهم على الاستسلام[٤] ، فتسرب اليأس إلى قلوب « بنى النضير » ، فأرسلوا زعيمهم « سلام بن مشكم » ليطلب من الرسول ﷺ أن يسمح لهم بالخروج بأموالهم آمنين ، فسمح لهم الرسول بذلك .. فخرج فريق منهم ليحتمى بـــ «خيبر» – أكبر مستوطنة يهودية فى الحجاز – بقيادة « سلام بن أبى الحقيق » ، و « كنانة بن الربيع » و « حُيَـــىّ بن أخْطَبْ » ، فرحب بهم يهود « خيبر » . أما الفريق الثانى فقد انضم إلى « بنى قيـــنقاع » فى « أذرعـــات » بالشام . وقبل أن يخرج « بنو النضير » حرقوا منازلهم وهدموا بيوتهـــم (تمامًا كما فعل الإسرائيليون فى مستوطنتهم « ياميت » بسيناء عندما جلوا عنها) . ويقول القرآن الكريم – فى الآية الثانية من سورة «الحشر» بصدد إجلاء «بنى النضير» : ﴿ هُوَ الَّـــذِي أَخْـــرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِن دِيَارِهِمْ لأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنتُمْ أَن يَخْرُجُوا وَظَـــنُّوا أَنَّهُم مَّانِعَتُهُمْ حُصُونُهُم مِّنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ

الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الأَبْصَارِ ﴾ . ولم يبق من يهود « بنى النضير » فى « يثرب » إلا رجلان ؛ هما : « يامين بن عُمَيْر » و « أبو سعد بن وهب » لأنهما أشهرا إسلامهما ، فأصبحا يُعامَلان كمسلمَيْن فى كافة الحقوق والواجبات ، ومن ثَمَّ فقد احتفظا بأموالهما[٥] .

ولكن بدأ أشراف « بنى النضير » فى منفاهم الاتصال بـ « قريش » الوثنية وتحريضها على محاربة « محمد » ، كما اتصلوا بقبيلة « غَطَفان » لتكوين حلف من اليهود والوثنيين ضد « محمد » مقابل وَعْد بإعطائهم ثمار نخيل « خيبر » لمدة عام . وقد أدان الباحث اليهودى « إسرائيل ولفنسون » هذا التحالف غير المقدس ؛ مستنكرًا أن يفضل اليهود أديان قريش الوثنية على دين التوحيد الإسلامى[٦] لأن ذلك مخالف لتعاليم التوراة . كما أدان القرآن الكريم ذلك التحالف بين أهل الكتاب والمشركين ؛ ففى الآية ٥١ من سورة «النساء» يقول الله تعالى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ وَيَقُولُونَ لِلَّذِينَ كَفَرُوا هَؤُلاَءِ أَهْدَى مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا سَبِيلاً ﴾ .

وفى الخامس من شوال من العام الخامس للهجرة ؛ جاءت معركة « الخندق » .. حيث أقبلت جموع « قريش » و « بنى غطفان » ومَن تبعهم من « نَجْد » فى حشد كبير مسلحين بأقوى الأسلحة والجياد ؛ ولكن الرسول – بناءً على نصيحة « سلمان الفارسى » – حفر خندقًا حول المناطق المكشوفة وغير المحصنة ، فارتد المهاجمون .

وفى البداية وقف « بنو قريظة » على الحياد ؛ ولكنّ « حُيَىّ بن أَخْطَبْ » – صاحب مشروع يوم الخندق – راح يتصل بزعماء « بنى قريظة » يحرضهم على نقض المعاهدة التى كانت بينهم وبين رسول الله ﷺ . وفى أول الأمر تَمَنَّعَ «كعب بن أسد» زعيم «بنى قريظة» ؛ لكنه تحت إلحاح « حُيَىّ بن أخطب » المستمر ، نقض « كعب » عهده مع رسول الله ﷺ ، فخاف المسلمون من أن يغدر بهم حلفاؤهم « بنو قريظة » من الخلف ، غير أن « بنى قريظة » طلبوا من حلفائهم – « قريش » و « غطفان » ويهود « خيبر » – رهائن من الناس قبل أن يشتركوا فى ضرب المسلمين من الخلف ؛ وذلك حتى لا يتركوهم إذا انتصر « محمد » عليهم . فلما رفض زعماء جيوش الأحزاب طلبهم ، تلكأ « بنو قريظة » فى الاشتراك فى المعركة ؛ مُتَعَلِّلِينَ بأنها تقع يوم سبت .. وهو يوم مقدس لا يقاتلون فيه !

وبذلك دب الخلاف بين قادة الأحزاب . كما أن الرياح الباردة الشديدة شتت شملهم .. فعـادت « قريش » إلى « مكة » ، وعادت « غطفان » إلى « نجد » .. وتخلص المسلمون من خطر جسيم كان يهدد كيان نهضتهم ، ويهدد دولتهم الإسلامية فى « يثرب » .

وما أن انتصر المسلمون يوم الأحزاب حتى استداروا لتأديب « بنى قريظة » لأنهم خانوا العهد ، فحاصروهم حتى استسلموا . ولما كان « بنو قريظة » حلفاء لقبيلة « الأوس » ، فقد ترك رسول الله ﷺ أمر عقابهم إلى « سعد بن معاذ » زعيم « الأوس » ، فأمر « سعد » بقتل رجالهم المحاربين ، وسبْى نسائهم ، ومصادرة أموالهم . وكان من بين القتلى «حُيىّ بن أخطب» زعـيم « بنى النضير » ، و « كعب بن أسد » زعيم « بنى قريظة » . ولم ينْجُ من يهود « بنى قريظة » إلا أربعة من اليهود لم يُقتلوا لأنهم اعتنقوا الإسلام ، فأمّنُوا على نسائهم وأموالهم .

ومهمـا يكن من أمر ، فقد قضت هذه الحادثة على اليهود فى « يثرب » ، بل وطهرها منهم بإزالة مستوطناتهم . وبذا أصبحت « يثرب » عاصمة الدولة الإسلامية الوليدة ، كما أن المنافقين قد خفت صوتهم بعد يوم قريظة وما عاد يُسمع لهم ما يناقض إرادة النبى وأصحابه . وقـد جاء خبر غزوة « بنى قريظة » فى الآيات ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٧ من سورة « الأحزاب » ؛ فقال تعالى : ﴿ وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ وَكَانَ اللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا(٢٥) وَأَنزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِن صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا(٢٦) وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَئُوهَا وَكَانَ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴾ .

وبعد العقاب الصارم الذى نزل بـ « بنى قريظة » ؛ شعر يهود « خيبر » و « تيماء » و « فـدك » و « وادى القـرى » بالخطر ، فقرروا أن يقيموا كتلةً دفاعيةً وجيشًا مشتركًا يزحفون به على « يثرب » بالتحالف مع « بنى غطفان » ، فعلم « محمد » ﷺ بما ينويه يهود « خيـبر » ؛ فـأخذ يتهيأ لهم .. وأخذ الأنصار يرسلون الوفود لقتل زعماء « خيبر » لتثبيط عزمهم .

وكمقدمـات لغزوة « خيبر » .. ولكى يستعد رسول الله ﷺ لهذه الحرب الكبرى مع اليهود وأنصارهم « بنى غطفان » ؛ أراد أن يجعل « قريشًا » على الحياد .. فتوجه إلى «مكة» فى شهر ذى القعدة من السنة السادسة للهجرة ، وعقد هدنة (هى صلح الحُدَيْبِيَة) لمدة عشر

سنين .. بعدها أصبح الرسول ﷺ آمنًا شر « قريش » ، وصارت له الحرية فى أن يتحرك فى الجزيرة كيف يشاء ، ومن ثَمَّ أمر جموع المسلمين أن يتجهزوا لغزوة « خيبر » ، وقاد قواته فى شهر محرم من السنة السابعة للهجرة .

ومما لا شك فيه أن غزوة « خيبر » كانت ذات شأن عظيم فى تاريخ الفتوحات الإسلامية ، خاصةً أن بطون « غطفان » - التى اشتهرت بغدرها - ولَّت الأدبار عندما ظهرت طلائع الجيش الإسلامى وقاومت حصون « خيبر » المنيعة .

وعندما بدأت المناوشات واستولى المسلمون على حصون « خيبر » حصنًا بعد حصن .. طلب اليهود الصلح ، وسألوا الرسول ﷺ أن يحقن دماءهم ، فأجابهم إلى طلبهم ، خاصةً أن يهود « خيبر » لم يفعلوا ما يوغر صدر الرسول ويثير غضبه عليهم - كما فعل « بنو قينقاع » و « بنو قريظة » - غير إيواء زعماء « بنى النضير » وتركهم يحرضون « قريشًا » و «غطفان» على المسلمين فى غزوة الخندق .. ولذلك صالحهم الرسول ﷺ مقابل أن يدفعوا نصف ثمار بساتين « خيبر » .

وهناك أمر جدير بالتوقف عنده .. فقد كان من بين الغنائم التى غنمها المسلمون فى غزوة « خيبر » صحائف متعددة من التوراة ، فلما جاء اليهود يطلبونها ؛ أمر النبى ﷺ بتسليمها إليهم احترامًا لدينهم . وهذا مَسْلَك إسلامى راقٍ يبين سماحة الإسلام ونبيه تجاه أهل الكتاب ، الأمر الذى جعل اليهود يشعرون بالامتنان لمحمد ﷺ .

ولنقارن هنا بين ما فعله الرسول ﷺ حيال اليهود بعد انتصاره عليهم ؛ وبين مسلك الرومان عندما فتحوا « أورشليم » عام ٧٠م وأحرقوا الكتب المقدسة وداسوها بالأقدام ، أو ما فعله الإسرائيليون المعاصرون عندما داسوا المصاحف بالأقدام وحاولوا حرق المسجد الأقصى ، أو ما فعلته محاكم التفتيش فى الأندلس من حرق المصاحف وإلقائها فى الأنهار ؛ لنعرف إلى أىّ حد كان الرسول ﷺ متسامحًا عطوفًا حتى مع أعدائه وخصومه !

وإكرامًا لليهود ؛ تزوج الرسول ﷺ بإحدى سباياهم فى معركة الخندق - وهى «صفية» بنت « حُيَىّ بن أَخْطَب » زعيم « بنى النضير » - بعد أن أعتقها ، وكانت عروسًا قُتِلَ زوجها بعد أن فتح الرسول حصن « العموص » الذى كان لـ « ابن أبى الحقيق » أحد زعماء اليهود . وكانت بعد أن قتل زوجها « كنانة بن الربيع بن أبى الحقيق » أرملةً عاقلةً من عقلاء النساء ، وقد أقامت على الولاء والوفاء للرسول ﷺ ، وبقيت معه قرينةً مخلصةً إلى أن انتقل

إلى جـــوار ربه . أما هى فقد توفيت سنة اثنتين وخمسين فى خلافة « معاوية بن أبى سفيان » . ودفنت بالبقيع[٧] .

وبعـــد ســـقوط « خيبر » ؛ استسلم يهود « فدك » وصالحوا النبى ﷺ على أن يعطوه نصف أرض « فدك » ويبقى لهم نصفها ؛ فلما سمع ذلك سكان مستوطنات « وادى القرى » و « تيماء » ، خافوا وأدوا أموالاً !

وهكـــذا كـــان ســـقوط « خيـــبر » سقوطًا لسلطة المستوطنات اليهودية فى الحجاز ، إذ تدهورت أحوالهم وبدءوا يغادرون الحجاز إلى الشتات . وعاش اليهود دون أن يمسهم أحد بسوء ؛ يعاملون كغيرهم من المسلمين . وكان الرسول ﷺ يعامل اليهود بعد غزوة « خيبر » بروح التسامح ؛ حتى أنه أوصى عامله « معاذ بن جبل » بألا يفتن اليهود عن يهوديتهم[٨] .

وبالرغم من أن عقود الصلح مع اليهود لم تغير – بوجهٍ عام – الحالة التى آل اليهود إليها فى الحجـــاز ؛ فـــإنهم لم يرجعوا إلى ما كانوا عليه أيام الجاهلية من ثروة طائلة وسلطان وقوة عســـكرية ؛ بـــل أخذوا فى التدهور شيئًا فشيئًا حتى أمر « عمر بن الخطاب » بإجلاء أغلب بطون اليهود من « خيبر » و « فدك » .

ولمـــا توَفّى الله « محمدًا » ﷺ ؛ أقر « أبو بكر » المعاملة نفسها التى عاملهم بها الرسول حـــتى توفى ، ثم أقرها « عمر » .. لكن لما بلغ « عمر » أن رسول الله ﷺ قال فى وجعه الذى قبضـــه الله فيه : « لا يجتمعن بجزيرة العرب دينان » ، أجلى « عمر » اليهود الذين لم يرتبطوا بعهود مع رسول الله ﷺ .

ويـــروى « ابـــن إسحاق » أن سبب إخراج « عمر بن الخطاب » لطوائف اليهود من « خيـــبر » و « الحجـــاز » ؛ هو أن اليهود اعتدوا على « عبد الله بن عمر » !.. كما يفسر « إســـرائيل ولفنسون » إخراج اليهود من « خيبر » بكثرة الأيدى العاملة من الأسرى الذين كـــثروا عـــند العرب بعد فتوح الشام والعراق وفارس ، إذ كان هؤلاء الأسرى ذوى خبرة بالأعمال الزراعية كيهود « خيبر » . ويحدثنا « البخارى » أن « عمر » أجلى يهود « خيبر » إلى « تيماء » و « أريحا » فى فلسطين ، أما الأُسَر التى كانت لها معاهدات خاصة مع الرسول؛ فقد أقرها « عمر » وأقامت على أملاكها وأموالها .

وقـــد ظلت بقايا اليهود فى « وادى القرى » إلى القرن الحادى عشر ، وكذلك وُجدت طوائف منهم فى « تيماء » فى القرن الثانى عشر ، ثم انعدم وجودهم فى الحجاز وأطرافها شيئًا فشيئًا حتى اختلطوا مع بقية العرب واندمجوا فيهم ، وكان ذلك بسبب الضعف الشديد الذى حل بهم فى عصور الاضطرابات التى شهدتها الأمة الإسلامية . أما فى بلاد اليمن فقد بقى فيها اليهود طوال العصور القديمة ، ولم يزل لهم وجود فى جهات مختلفة من أطراف الجزيرة العربية حـــتى قـــامت دولـــة إسرائيل الحديثة ، فشجعت اليهود على ترك وطن أجدادهم والهجرة إلى الدولة العبرانية فى فلسطين .

الهوامش

(١) ابن هشام : السيرة النبوية – القاهرة : مكتبة الحلبى ، ١٩٥٥ . ج٢ ، ص ٣٣٤ .

(٢) الواقدى : كتاب المغازى . ص ٩٤ .

(٣) ابن هشام : السيرة . ج١ ، ص ١١٣ .

(٤) ابن هشام : السيرة . ج٣ ، ص ٥٠ .

– البخارى : الجامع الصحيح . ج٢ ، ص ٣٥٢.

(٥) ابن هشام : السيرة . ج٣ ، ص ٥١ .

(٦) إســـرائيل ولفنســـون : تاريخ اليهود فى بلاد العرب فى الجاهلية وصدر الإسلام – القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٣٤٥هـــ/١٩٢٧م . ص١٤٢.

(٧) عن الروايات الخاصة بزواج الرسول ﷺ من « صفية بنت حيى بن أخطب » ؛ انظر :

– د. أحمد على المجدوب : المستوطنات اليهودية على عهد الرسول ﷺ – القاهرة : الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٢ . ص ص ١٢٧: ١٦٥.

(٨) البلاذرى : فتوح البلدان – بيروت ، ١٩٨٧ . ص ٧١ .

التبريد الصناعى للهواء أيام الأمويين والعباسيين

عطية القوصى *

ذكـــر « ابن خلدون » فى مقدمته الشهيرة حديثًا فى فصلٍ جعل عنوانه : (فصل فى أن أجيـــال الـــبدو والحضـــر طـــبيعية) ؛ جاء فيه ما نصه : « إنّ اختلاف الأجيال فى أحوالهم إنمـــا هو باختلاف نحلتهم من المعاش ، فإن اجتماعهم إنما هو للتعاون على تحصيله ؛ والابتداء بمـــا هـــو ضرورى منه وبسيط قبل الحاجى والكمالى .. ثم إذا اتسعت أحوال هؤلاء المنتحلين لـــلمعاش وحصـــل لهم ما فوق الحاجة من الغِنى والرَّفه ؛ دعاهم ذلك إلى السكون والدعة ، وتعـــاونوا فى الزائد على الضرورة ، واستكثروا من الأقوات والملابس والتَّأنُّق فيها ، وتوسعة البيوت ، واختطاط المدن والأمصار للتحضر. ثم تزيد أحوال الرَّفه والدَّعَة فتجىء عوائد الترف البالغة مبالغها فى التأنق فى علاج القُوت واستجادة المطابخ وانتقاء الملابس الفاخرة فى أنواعها مـــن الحريـــر والدِّيباج وغير ذلك، ومغالاة البيوت والصروح وإحكام وضعها فى تنجيدها ؛ والانـــتهاء فى الصنائع فى الخروج من القوة إلى الفعل إلى غايتها ؛ فيتخذون القصور والمنازل ، ويُجـــرون فيهـــا المياه ، ويعالون فى صرحها ، ويبالغون فى تنجيدها ، ويختلفون فى استجادة ما يتخذونه لمعاشهم من ملبوس أو فراش أو آنية أو ماعون »[1] .

وفى فصل آخر بعنوان (من طبيعة المُلك الترف)[2] ، قال « ابن خلدون » : « إن الأمة إذا تغلـــبت ومَـــلَكَت مـــا بأيدى أهل المُلك قبلها ، كثر رياشها ونعمتها ، فتكثر عوائدهم ، ويتجاوزون ضرورات العيش وخشونته إلى نوافله ورِقّته وزينته ، ويذهبون إلى اتباع مَن قبلهم فى عوائدهم وأحوالهم ، وتصير لتلك النوافل عوائد ضرورية فى تحصيلها، وينـــزعون مع ذلك إلى رقـــة الأحـــوال فى المطاعم والملابس والفرش والآنية ، ويتفاخرون فى ذلك ويفاخرون فيه غيرهم من الأمم فى أكل الطيب ولبس الأنيق وركوب الفَارِهْ ، ويناغى خَلَفُهم فى ذلك سَلَفَهم إلى آخـــر الدولـــة . وعـــلى قدر مُلكهم يكون حظهم من ذلك وترفهم فيه ، إلى أن يبلغوا من ذلك الغاية التى للدولة أن تبلغها بحسب قوتها وعوائد من قبلها.. سنة الله فى خلقه ، والله تعالى أعلم .. » .

* أستاذ التاريخ الإسلامى بكلية الآداب – جامعة القاهرة .

ولقد طبق « ابن خلدون » نظريته فى التحول الذى يصيب الأمة البدوية حين تتحول إلى حياة الحضر من الأخذ بأسباب الترف المادية المختلفة ؛ على أمة العرب .. وذلك حين قال: « إن العرب حين حصل لهم المُلك ؛ آثروا الراحة والسكون والدَّعَة ، ورجعوا إلى تحصيل ثمرات المُلك من المبانى والمساكن والملابس .. فبنوا القصور ، وأجْرُوا الماء ، وغرسوا الرياض ، وتأنَّقُوا فى أحوال الملابس والمطاعم والآنية والفرش ما استطاعوا »[٣] ، وأنهم عاشوا فى العصرين الأموى والعباسى عيشة طيبة ؛ شهدت مظاهر مختلفة وألوانًا شتى من ضروب الترف لم يعرفها قَط عرب شبه الجزيرة قبل الإسلام .

ونحن فى بحثنا هذا لسنا بصَدَد الحديث عن كل ألوان الترف التى عاشتها الدولة الإسلامية فى العصرين الأموى والعباسى، ولكننا سنخصص الكلام عن لون واحد من هذه الألوان ، وهو التبريد الصناعى للجو فى فصل الصيف – أو ما يُعرف فى زماننا باسم تكييف الهواء Air condition – إلى جانب تبريد الماء والشراب والفاكهة بالثلج . ولقد كان هذا التبريد من أكبر مظاهر الترف تكلفةً فى دولة الإسلام حينذاك ، وذلك بسبب ارتفاع أثمان الثلج اللازم للتبريد ، وزيادة تكلفة نقله من أماكن وجوده إلى المناطق المطلوب التبريد فيها فى فصل الصيف . ولذلك كان مثل هذا النوع من الترف مقصورًا على الخلفاء والأمراء والوزراء وكبار الأثرياء .

وأول ما عرف العرب المسلمون عن تبريد البيوت فى فصل الصيف، كان عن الفُرس الذين سبقوهم فى ذلك المجال ، إذ كان الفُرس يُطَيِّنُون سقوف بيوتهم ويعيدون تَطْيِينها فى فصل الصيف، فنقل المسلمون ذلك عنهم ؛ حتى أن أهل الترف فى العصرين الأموى والعباسى الأول كانوا يُطَيِّنُون سقوف بيوتهم فى الصيف يوميًا ، وذلك لما للطين من خاصية امتصاص الحرارة واحتفاظه بها منخفضة .. فاقتدوا بما كان يفعله ملوك الفُرس قبل الإسلام . وفى ذلك قال « الطبرى » : « وكانت عادة الأكاسرة أن يُطَيِّنَ الواحد منهم سقف بيته فى كلِّ يومٍ صائف ، فتكون قيلولة المَلِك فيه »[٤] .

وذكر « أبو هلال العسكرى » فى كتابه « الأوائل » أن ملوك بنى أمية كانوا يعيدون تطيين البيوت التى يَتَبَرَّدُونَ فيها فى شهور الصيف عدة مرات فى الأسبوع[٥] . وأضاف صاحب « الفخرى » أن هذه العادة قد أخذها الأمويون عن أكاسرة الفرس الذين كانوا يُطَيِّنُون كل يوم من أيام الصيف بيتًا يسكنونه ، ثم فى الغد يُطَيِّنُون بيتًا آخر ، وهكذا ..[٦] .

وورد عـــن الخليفة « أبى جعفر المنصـــور » العباسى أنه كان يُطَيَّنُ له بيت فى الصيف فى أول خلافـــته يُقَيِّلُ فيه[٧] ، فاتخذ له « أبو أيوب الخوزى » ثيابًا كثيفة ؛ تُبَلُّ وتوضع على سمايك فيجد بردها ، فاستظرفها، وقال: « ما أحسب هذه الثياب إن اتُّخذت أكثف من هذه إلا حَمَلَتْ من الماء أكثر مما تحمل وكانت أبرد ! » ، فأُخذ له الخَيْش ، فكان يُنْصَب على قبة . ثم اتخذ الخلفاء بعده الشرائج واتخذها الناس[٨] .

وذكر « الطبرى » أن « الرشيد » كان لا يُخَيِّشُ البيت الذى هو فيه لأنه كان يؤذيه ، ولكن كان يُدخل عليه برد الخيش ولا يجلس فيه ، وأنه أول من اتخذ فى بيت مَقيلَته فى الصيف سقفًا دون سقف ، وذلك أنه لما بلغه أن الأكاسرة كانوا يُطَيِّنُونَ ظهور بيوتهم فى كل يوم من خارج ليكف عنهم حر الشمس ، اتخذ سقفًا يلى سقف البيت الذى يُقيل فيه[٩] .

وتطور بناء بيوت الصيف ببناء جدران مزدوجة لكل بيت منها، فكان الخلفاء والمقتدرون من النـــاس يبنون بيـــوت الصيف مزدوجة الجدران ، وكانوا يملئون الفـــراغ بين جـــداريها – فى فتحات مخصصة – بقطع الثلج الكبيرة . وقد أخذ المسلمون ذلك أيضًا عن الفُرس ، فقد كان من عادة ملوكهم أن يأتوا بطبقات من أغصان شجر الصفصاف الغليظة (وهو ما يعرف بـــالخلاف) فتوضـــع حول البيت المراد تبريده من جميع الأركان ، ويُؤْتَى بقطع الثلج الكبار فتوضع بين أغصان الصفصاف والجدران[١٠] .

كذلـــك تطـــور بناء أسقف بيوت الصيف ، فبدلاً من بناء سقفين فوق بعضهما للبيت الواحـــد ، قام الخلفاء باتخاذ الخيش المُصَنَّع من الكتان الغليظ ونصبوه على قبة البيت . كما لجـــئوا إلى بَلّ هذا الخيش بماء بارد بصفة مستمرة ليعطى التبريد اللازم داخل بيت الصيف . وقـــد تم هذا التطور فى تبريد بيوت الصيف باتخاذ الخيش للتبريد فى السنين الأخيرة من حكم الخـــليفة العباســـى « أبى جعفـــر المنصور » (١٣٦ – ١٥٨هـــ) .. عرفنا ذلك من رواية لـــــ « الثعالبى » فى كتابه « اللطائف »[١١] حيث قال : « إن المنصور كان يُطَيَّنُ له بيت فى الصيف فى أول خلافته يُقَيِّل فيه ، وبعد ذلك اتخـــذ له وزيره « أبو أيوب الموريانى »[١٢] ثيابًا كـــثيفة تُبَلّ وتوضع على آلة من حديد ذات ثلاثة قوائم[١٣] ، فوجد بردها فاستطابها ، فقال : ما أحسب هذه الثياب لو اتُّخذَتْ من أكثف منها إلا حملت من الماء أكثر مما تحمل هذه وكانت أبرد . فاتُّخذَ له الخيش .. فكان يُنْصَبُ على قبته ، فاتخذها الناس » .

ولم يقتصـــر بعـــد ذلـــك اتخاذ الناس الخيش قبابًا على أسقف بيوت الصيف فحسب ، بل صارت بيوت الصيف كلها تبنى من الخيش ، فتُبَلَّلُ من جميع أطرافها بصورة مستمرة بالماء

المثـــلج ، لتحتفظ بالبرودة داخلها أطول وقت ممكن ، وذلك لما عُرِفَ عن الخيش من خاصة امتصاص المياه واحتفاظه بدرجة حرارة ثابتة لأطول وقت متاح .

وكـــان أصـــحاب بيوت الخيش يستعملون فى هذه البيوت الصيفية مراوح تشبه شراع السفن ، فتُعَلَّق فى سقوفها و تُبَلّ بصفة مستمرة بالماء المثلج المخلوط بماء الورد ، وتتصل بهذه المـــراوح حبالٌ « إذا ما جُذِبَتْ تحركت المراوح داخل بيت الخيش ، فَتروُحُ على قاعة البيت رَوْحَةً وجِيئَةً وتعطر بيت الخيش بالنسيم البارد المشبع برائحة ماء الورد »[١٤] .

ويشير « الجاحظ » إلى أن ملوك الفرس الأكاسرة – من عهد « أردشير بن بابك » حتى زمن « فيروز بن يزدجرد » – كانوا قد اعتادوا سُكْنَى بيوت الخيش فى الصيف ، وأن العرب لم يعـــرفوها إلا عنهم . يقول فى ذلك « الجاحظ » مبينًا فضل الفُرس على العرب فى ذلك : « فهل رأيتم أحدًا منهم (ويقصد حكام العرب قبل الإسلام) اتخذ حَرّاقَةً أو زَلاّقَةً أو قاربًا ؟ وهـــل عـــرفوا الخيـــش مع حر البلاد وشدة وقوع السموم ؟ وهل عرفوا الجَمّازات (النِّيَاق المسرعة) فى أسفارهم ؟ » .

ويؤيد « أبو هلال العسكرى » قول « الجاحظ » من أن العرب لم يعرفوا شيئًا من ذلك الـــترف قبل الإسلام ؛ وإنما عرفوه فى الإسلام بقوله : « إن عمل الحَرّاقات والزَّلاقات وصب الـــزردج (الزعفران) واستخراج النشاشنج (النشا) وتعليق الخيوش إنما كان فى الإسلام ، وكذلك إجراء السفن المُقَيَّرَة – أى المدهونة بالقار – فى البحر »[١٥] .

وتشـــير المصـــادر إلى أن « الحجاج بن يوسف الثقفى » كان أول من استخدم بيوت الخيش، وذلك فى أثناء ولايته على العراق من قِبَل الخليفة الأموى «عبد الملك بن مروان»[١٦] .

وأورد « أبـــو هلال العسكرى » أن الخليفة العباسى « المهدى » (١٥٨– ١٦٩هـــ) كـــان أول من علق الخيش فى دولة العباسيين ، وذلك حين جلس إلى جنب حائط عليه منديل مبلل بالماء البارد فوجد بَرْدَه ، فأمر باتخاذ الخيش[١٧] .

ومـــن شعرٍ وَرَدَ فى كتاب « اللطائف » لـــ « الثعالبى » ؛ بدا لنا أن قباب الخيش هذه قـــد شـــاع استعمالها فى العصر العباسى الأول ، وأنها كانت تصنع وتباع جاهزة فى الأسواق لمن يطلبها من عِلْيَة القوم[١٨] .

وذكـــر « الطبرى » عن « الرشيد » – عند ذكره لحوادث عام ١٩٣هـــ ، وهو العام الـــذى تـــوفى فيـــه « الرشيد »[١٩] – أن « الرشيد » لم يكن يُخَيِّش البيت الذى يُقيل فيه فى الصيف ، ولا يجلس فى بيوت الخيش .. لكن برد الخيش كان يدخل عليه من بيوت خيش تُلْحَق ببيت قيلولته ، فتُصَرَّفُ المراوح هواءها البارد عبر ممرات ومنافذ جانبية تصل إلى مكان وجوده ، ذلك لأن دخول الهواء البارد مباشرةً على « الرشيد » كان يؤذيه ، فى الوقت الذى لم يكن يستغنى فيه أبدًا عن برد الخيش . ولذلك احتالوا له فى ذلك .

وأضـــاف « الطـــبرى » أن « الرشيد » فى كل يوم من أيام القيظ الشديد ، كان يُمْلأُ لـــه إناء كبير منْ فضة بالطِّيب والزعفران وماء الورد ، ثم يُدْخَلُ بهذا الإناء فى بيت قيلولته ، ويدخـــل معـــه سبعة قمصان نسائية رقيقة شفافة ، ثم تغمس هذه القمصان فى ذلك الطيب ، ويُؤْتَـــى فى كـــل يـــوم بسبع من أجمل الجوارى وتخلع عنهن ثيابهن ليرتدين هذه القمصان ، ثم يجلســـن عـــلى كراسٍ مثقوبة ، فتُبَخَّر الجارية بردائها من تحت الكرسى بالعود المغموس فى العنبر مدة طويلة حتى يجف القميص عليها .. « يُفْعَلُ ذلك بهن ، ويكون ذلك فى بيت مَقِيله .. فيعبق ذلك البيت (بالهواء البارد المشبع) بالبخور والطِّيب »[٢٠] .

وذكـــر « أبو على المحسن بن على التنوخى » صاحب كتاب « الفرج بعد الشدة » أن « موسى بن عبد الملك الأصبهانى » كان صاحب ديوان الخراج فى عهد الخليفة « المتوكل على الله » العباسى (٢٣٢ – ٢٤٧هـــ)، وأنه اقترض من بيت مال الخاصة مالاً إلى أجل قريب ؛ فصمم « المتوكل » أن يرده فى الأجل ، فجاء الأجل ولم يُحْمَل المال ، فغضب « المتوكل » من مدافعته وقال لـــ « عبيد الله بن يحيى بن خاقان » : « وَقِّعْ إليه عنى برَدّ المال اليومَ وضَيِّقْ عليه فى المطالـــبة » . فـــأنفذ التوقيع مع أحد قواده الأثيرين عند « المتوكل » – وهو « عتاب بن عتاب » – وأمره أن يطالبه ؛ فإنْ أَخَّرَ أداء المال طالبه وضربه بالمقارع فى ديوان الخراج بحضرة الـــناس ، وأن لا يـــرفع عـــنه المقارع حتى يصحح المال . ووصل « عتاب » إلى « موسى » بالتوقيع مختومًا .. وكان يومًا شديد الحر وقد انتصف النهار ، و « موسى » فى خيشٍ فى حجرةٍ من ديوانه وفيه مروحة يتناوبها فَرّاشان يُرَوِّحَانه. فدخل « عتاب » وفى يد « موسى » كتاب طويل يقرؤه ، فجلس ، وأكب « موسى » على الكتاب يتشاغل به عن خطاب « عتاب » ، وأصـــاب « عتابًا » بردُ المروحة والخيش ، فنام واشتغل . وما زال « عتاب » ينام مرة وينتبه أخـــرى إلى أن انقضت الهاجرة . وقد توجه لـــ « موسى » بعضُ المال، فأنفذ أصحابه لقبضه ودَفَعَه إلى صاحب بيت مال الخاصة ، فرضى عنه « المتوكل »[٢١].

وفى عهد « المقتدر » (٢٩٥ - ٣٢٠هـ) ؛ تحدث « صافى الحرمى الخادم » - مولى الخليفة « المعتضد » - أن كاتبه «محمدًا عبد الله بن على دلويه» حكى حكايةً عن عريف على بعض الفَرّاشين ، أنه كان يدخل إلى دُور حرم الخليفة مع بقية الفَرّاشين كل يوم لرش الخيوش التى فيها حتى يحصل تبريدها ، وأنه فى أحد الأيام دخل إلى دار حظية جليلة من حظايا « المقتدر بالله » لرش الخيش ، وأنه دخل خلف الخيش إلى باب بادهنج (وهو المنفذ الذى يجىء منه الريح ، وكانت تخرج منه ريح طيبة) ونام هناك ؛ فلم يُفِقْ إلا فى المساء ، فاختبأ فى البادهنج طوال الليل ، وكان « المقتدر » قد جاء إلى المجلس ومعه جواريه ، وقضى الليلة مع واحدة منهن . وظل الفَرّاش مختبئًا طوال الليل فى هذا المكان الضيق حتى الصباح ولم يخرج منه إلا مع مجىء الفَرّاشين فى منتصف نهار اليوم الثانى لرش الخيش ، فخرج واختلط بهم[٢٢].

ويشير « المقدسى » - الرحالة الجغرافى الشهير الذى عاش فى القرن الرابع الهجرى - إشارات مختلفة إلى استخدام الخيش للتبريد فى شيراز (من بلاد فارس أيامه)[٢٣] ، فى دار « عضد الدولة بن بويه » ، وهى الدار العظيمة التى بناها « ابن بويه » فى شيراز ؛ وزارها « المقدسى » ورأى ما فيها رأى العين وقام بوصفه .

ولقد افتتن « المقدسى » بما شاهده فى هذه الدار حتى أنه قال عنها: « لم أرَ فى شرقٍ ولا غربٍ مثلها ، ما دخلها عامىّ إلا افتتن بها ، ولا عارف إلا استدل بها على نعمة الجنة وطيبها . فلقد شَقَّ فيها - أى « عضد الدولة » - الأنهار ، ونصب عليها القباب ، وأحاطها بالبساتين والأشجار ، وحفر فيها الحياض ، وجمع فيها المرافق والعدد . وسمعتُ رئيس الفَرّاشين يقول إن فيها ثلاثمائة وستين حجرةً ودارًا . وكان مجلسه كل يوم فى واحدة منها إلى الحَوْل ، وهى سِفْلٌ وعُلْوٌ »[٢٤] .

أما عن بيوت الخيش التى شاهدها « المقدسى » فى هذه الدار فإنه يقول عنها : « وطُفْتُ فى هذه الدار كلها - سِفْلَها وعُلْوَها - وقد فُرِشَتْ فيها الآلات ، فرأيتُ فى كل مجلس ما يليق به من الفُرُش والسُّتُور ، ورأيتُ بيوت الخيش نُزِع عليها الماء من قِنًا حولها من فوق على الدوام » .

ويواصل « المقدسى » قوله عن بيوت الخيش بقوله : « .. إن « عضد الدولة » شق نهرًا يدخل إلى المدينة التى بناها (شيراز) ، وإن ذلك النهر يجرى فى بعض البيوت والأروقة جريًا

سريعًا. كما أنه أجرى إلى العلو قناةً أخرى من فرسخين ، وجعلها تَمُرُّ على سطوح بيوت الخيش فتنشر عليه الماء بالدوام ، فهو أبدًا مبلول »[٢٥].

وأورد « أبو هلال الصابى » عن « صمصام الدولة ، أبى كاليجار بن عضد الدولة البويهى » الذى ولى الحكم بعد وفاة أبيه[٢٦] ، أنه كان يجلس عادةً فى فصل الصيف فى « السدلى » المُذَهَّب على سدة كبيرة . و « السدلى » كلمة فارسية تشير إلى قبة تتكون من ثلاث قباب خيش متداخلة فى بعضها ، وهى تنصب على مكان مرتفع ، يجرى من تحتها نهر فيه الماء المُبَرَّد بالثلج ، وقد وُضِعَتْ بين يديه كوانين الذهب ؛ فيها قِطَعُ العود تُنْقَدُ وتُبَخَّرُ[٢٧] .

ولما عزم « تيمورلنك » – الحاكم التتارى – تزويجَ حفيده « أولوغ بك بن شاه رخ »؛ الذى حكم سمرقند من قِبَل أبيه سنة ٨٤٠هـ .. أمر أهل سمرقند بإقامة السرادقات الفخمة وفيها « مراوح الخَيْش الجالبات لبَرْدِ العيش »[٢٨] .

ولقد رُصدت ميزانية خاصة فى مصروفات بلاط الخليفة فى بغداد لشراء الخيش اللازم واستخدامه فى قصورهم ، وتخزين هذا الخيش لوقت الحاجة . وكان هذا الخيش يودع فى خزائن الخِيَم وخزائن الفَرْش والأمتعة .

وقد ورد أن الخيش المخزون فى خزائن الخيم استُخدم كوقود حين نضب الخشب من القصور ليلة زفاف الخليفة « المأمون » العباسى على « بوران بنت الحسن بن سهل »[٢٩] .

وقد كانت تجهز فى قصور الخلافة بيوت خيش معدة لاستقبال زوار القصر فى فصل الصيف من كبار وعظماء الضيوف .. فكان يُقَدَّم لهم فيها الشراب المثلج . وكان بعض هذه البيوت مجهزًا بأكمله من الخيش ، فى حين كان بعضها الآخر يقتصر وضع الخيش فيه فوق سقوفها .

وأورد « البيهقى » أن خِيَم الخيش وأحمال الثلج كانت تُؤْخَذُ فى قوارب اللهو – المعروفة بالسُّمَيْرِيَات – على نهر دجلة ، وكانت هذه السُّمَيْرِيَات تحاط من جميع جهاتها بالستائر الجميلة الملونة[٣٠] .

وذكر « ابن الجوزى » أن بيوت الخيش كانت تُنْصَبُ فى معسكرات الجيش وقلاعها منذ بداية القرن الرابع الهجرى، حيث سمح القواد لجنودهم بالجلوس فى بيوت الخيش أيام القيظ كضَرْبٍ من ضُرُوب الرفاهية[٣١] .

ويُحكَى عن أحد القواد فى ذلك القرن ؛ أنه لما جاءت فرقة من الجند من بغداد للقيام بغزوة مهمة خارجها ؛ لم يجدهم ذلك القائد أهلاً لذلك .. لأنهم - فى رأيه - قد أَلِفُوا بيوت الخيش المُبَلَّلة وشُرْبَ النبيذ والبلح وسماع القِيان[٣٢].

وبالإضافة إلى بيوت الخيش ؛ كان أغنياء المجتمع العباسى حينذاك يستخدمون طرقًا أخرى للتبريد أكثر تكلفةً لتبريد منازلهم وتلطيف حرارتها ، منها : إحضار ألواح الثلج الكبيرة ووضْعها داخل قبة الحجرة الرئيسة فى منازلهم ليقوم الخدم بالتهوية عليها[٣٣] .. وبهذه الطريقة يصل التبريد إلى سائر البيت لكَوْن الثلج موضوعًا فى منطقة متوسطة منه ، والتهوية توزِّع الهواء البارد على جميع الحجرات .

ولقد أورد المؤرخ الطبيب « ابن أبى أصيبعة » - الذى عاش فى بداية حكم الأيوبيين لمصر - فى كتابه « عيون الأنباء فى طبقات الأطباء » .. أورد حديثًا مطولاً عن بيوت الخيش عند سرده لسيرة الطبيب السُّرْيانى المشهور « بختيشوع - أى عبد المسيح - ابن جبرائيل بن بختيشوع » الذى كانت له الشهرة والمكانة فى عهد خلافة « المتوكل » ؛ حتى أنه كان يُضاهِى « المتوكل » فى اللباس والفَرْش وطِيب العيش وزائد الرفاهية . فقال : « حَدَّثَ « أبو محمد بدر بن أبى الأصبع الكاتب » قال : حدثنى جدى قال : دخلتُ إلى « بختيشوع » فى يوم شديد الحر وهو جالسٌ فى مجلسٍ مُخَيَّشٍ بعدة طاقات من الخيش .. طاقان ريح ؛ بينهما طاق أسود .. وفى وسطها - أى الطاقات - قبة عليها جلالٌ من قَصَبٍ مُظَهَّرٍ دَبِيقِىٌّ قد صُبغ بماء الورد والكافور والصندل ، وعليه جبة يمانى سعيدى مثقلة ، ومطرف قد التحف به .. فعجبتُ من زِيِّه .. فحين حَصَلْتُ معه فى القبة نالنى من البرد أمرٌ عظيم ، فضحك ، وأمر لى بجبة ومطرف وقال : يا غلام اكشف جوانب القبة . فكشف ، فإذا أبوابٌ مفتوحة من جوانب الإيوان إلى مواضع مَكْبُوسَة بالثلج ، وغلمان يُرَوِّحُونَ ذلك الثلج فيخرج منه البرد الذى لحقنى »[٣٤] .

وأضاف « ابن أبى أصيبعة » عن « بختيشوع » هذا قوله :

« إن الخليفة « المتوكل » قال يومًا لـ « بختيشوع » : ادْعُنِى عندك . فقال : السمع والطاعة . فقال : أريد أن يكون ذلك غدًا . قال : نعم وكرامة . وكان الوقت صائفًا وحره شديدًا ، فقال « بختيشوع » لأسبابه وأصحابه : أَمْرُنا كله مستقيم إلا الخيش ، فإنه ليس لنا منه ما يكفى . فأحضر وكلاءه وأمرهم بابتياع كل ما يوجد من الخيش بسُرَّ مَنْ رَأَى (سامرّاء)

.. ففعلوا ذلك ، وأحضروا كل مَن وجدوه من النَّجّادينَ والصُّنّاع ، فقطع لداره كلها - صُحُونَها وحُجَرَها ومجالسها وبيتها ومُسْتَرَاحاتها - خيشًا حتى لا يجتاز الخليفة فى موضع غير مُخَيَّشْ . وأنه فكر فى روائحه التى لا تزول إلا بعد استعماله مدة ، فأمر بابتياع كل ما يُقْدَرُ عليه بسُرَّ مَنْ رَأى من البطيخ ، وأحضر أكثر حَشَمِه وغلمانه وأجلسهم يَدْلُكُونَ الخيشَ بذلك البطيخ ليلستهم كلها ، وأصبح وقد انقطعت روائحه .. فتقدم إلى فَرّاشيه فعَلّقُوا جميعه فى المواضع المذكورة ، وأمر طباخيه بأن يعملوا خمسة آلاف جُوَنَة ؛ فى كل جُوَنَة بابُ خبزٍ سَميد ودَسْتُ رُقاق ؛ وزن الجميع عشرون رطلاً .. وحَمَلاً مشويًّا ، وجَدْيًا باردًا ، ودجاجتين مقتدرتين ، وفَرْخَيْن ، ومصوصين ، وثلاثة ألوان ، وجام حلواء . فلما وافاه « المتوكل » ؛ رأى كثرة الخيش وجدّته فقال : أىُّ شىء ذهب برائحته ؟ فأعاد عليه حديث البطيخ ، فعجب من ذلك . وأكل هو وبنو عمه و « الفتح بن خاقان » وزيره على مائدة واحدة ، وأجلس الأمراء والحُجّاب على سِمَاطَيْن عظيمين لم يُرَ مثلهما »[٣٥] .

ويواصل « ابن أبى أصيبعة » روايته عن زيارة « المتوكل » لـ « بختيشوع » قائلاً :

« .. وأراد « المستوكل » النوم ، فطلب من « بختيشوع » أن ينام فى موضع مضىء لا ذباب فيه ، فأدخل « المتوكل » إلى بيت مربع كبير ، سقفه كله بكوَاء فيها جامات يضىء البيت منها ، وهو مُخَيَّش مُظَهَّر بَعْدَ الخيش بالدَّبِيقِىّ المصبوغ بماء الورد والصندل والكافور . فلما اضطجع للنوم ؛ أقبل يشم روائح فى نهاية الطِّيب لا يدرى ما هى ، لأنه لم يَرَ فى البيت شيئًا من الروائح والفواكه والأنوار ؛ ولا خَلْفَ الخيش لا طاقات ولا موضع يُجْعَل فيه شىء من ذلك .. فتعجب ، وأمر « الفتح بن خاقان » أن يتتبع حال تلك الروائح حتى يعرف صورتها . فخرج يطوف ، فوجد حول البيت من خارجه ومن سائر نواحيه وجوانبه أبوابًا صغارًا لطافًا كالطاقات ، مَحْشُوَّةً بصنوف الرياحين والفواكه واللخالخ والمشام التى فيها التفاح والبطيخ وماء الورد والكافور والزعفران . ورأى « الفتح » غلمانًا قد وُكِلُوا بتلك الطاقات ، مع كل غلام مَجْمَرَةٌ فيها نَدٌّ يَسْجُرُهُ ويُبَخِّرُ به . والبيت من داخله إزارٌ من اسفيداج مُخَرَّمٌ خُرُومًا صغارًا لا تَبين ، يخرج منها تلك الروائح الطيبة العجيبة إلى البيت . فلما عاد « الفتح » وشرح للمتوكل صورةَ ما شاهده ؛ كثر تعجبه ، وحسد « بختيشوع » على نعمته ، وحقد عليه ذلك .. فنكَبَهُ بعد أيام يسيرة ! »[٣٦] .

كذلك ؛ قام الخلفاء وكبار الدولة بحفر السراديب لتخفيف الحرارة وتبريد الهواء . وقد أشار كلٌ من « ابن حوقل » و « أبي الفرج الأصفهاني » إلى أن الأغنياء في سامرا وبغداد قد اتخذوا في قصورهم – في القرنين الثالث والرابع الهجريين – سراديب للتصييف فيها .

وقد أخذ المسلمون في بغداد هذه الفكرة من بلاد وسط آسيا حين اتصلوا ببلاد «زيرنج» الأفغانية و « أرجان » الفارسية ، إذ كانت السراديب منتشرة في هذه المدن، وكانت تجرى فيها المياه الجارية ويسكنها أثرياء أهلها في الصيف .

ومن المعروف أن كلمة « سرداب » نفسها كلمة فارسية مركبة من كلمتين ؛ هما : (سرد) بمعنى برد ، و (آب) بمعنى ماء ، أى المكان المُبَرَّد بالماء الجارى .

وكانت السراديب تستخدم في أول الأمر لسجن الثوار والخارجين عن القانون ، ثم تحولت إلى أن صارت أماكن للاصطياف .

ولقد ذكر « ناصرى خسرو » عند حديثه عن مدينة « أرجان » من بلاد فارس ؛ أن هذه المدينة بنيت بحيث يكون ما تحت الأرض من حجرات بيوتها مساويًا لما فوقها ، ويتخلل الماء هذه الحجرات الأرضية في جميع جهات المدينة حتى يستريح الناس في فصل الصيف فيها[٣٧] . ويختلف عمق السرداب في العادة من بيت لآخر ، ولكنه لم يكن يزيد بأى حال من الأحوال عن عشرة أقدام تحت سطح الأرض .

وذكرت المصادر أنه كان للخليفة « المعتصم » العباسى سرداب في « سامرا » منحوت في الصخر بطول ٢١ مترًا وعمق ٨ أمتار يُقيلُ فيه . كذلك كان بسرداب « سنجر إبراهيم الموصلي » المشهور بركة ماء كانت تنبع من مكان قريب بقصره وتصل إلى حديقة القصر .. فكان يشرب منها نهارًا ، وينام في السرداب في ليالى الصيف .

وقد روى « الجاحظ » في كتابه « البخلاء » أن بخيلاً قد اخترع طريقة غير مكلفة للتبريد ، فكان يضع بعض الخِرَق على سطح بيته ويصب ماءً على سقفه جلبه من بئر كان يمتلكها . فكان الهواء الساخن الداخل إلى البيت يبرد حين يلمس ماء السطح والخِرَق المبللة ؛ فيندفع باردًا داخل البيت[٣٨].

كذلك أورد « الجاحظ » أن بخيلاً يسمى « أسد بن جانى » كان إذا دخل الصيف وحَرَّ عليه بيته ، أثار أرضه (أى قلبها بفأس) .. ثم يصب عليها جِرَارًا كثيرة من ماء البئر ويَتَوَطَّؤُهُ

(أى يدوســـه برجليه) حتى يستوى .. فلا يزال ذلك البيت باردًا ما دام نَديًّا . فإذا امتد به الـسندى ودام بَرْدُهُ بدوامه ؛ اكتفى بذلك التبريد .. وإنْ جَفَّ قبل انقضاء الصيف وعاد إليه الحر ، عاد إليه بالإثارة والصب . وكان يقول : خَيْشَتى أرضٌ ، وماء خيشتى من بئرى ، وبيتى أبـــرد ، ومُؤْنَتى أَخَفّ .. وأنا أَفْضَلُهُم أيضًا بفضل الحكمة وجُود الآلة »[٣٩] (وهو يقصد أنه يَفْضُلُ أصحاب بيوت الخيش والمراوح) .

ولم يكن التبريد بالخيش مقصورًا على الخلفاء فحسب ، فقد كان لكبار القوم وجوارى الخلفاء والوزراء من ذلك نصيب .

ومن الجوارى اللائى عُرِفَ عنهن الإقامةُ صيفًا فى بيوت الخيش : « عريب المأمونية » ، و « عنان الناطفى » ، و « دقاق المغنية » .

وقـــد كانت « عريب » تُنْسَبُ للخليفة « المأمون » ، إذ كان قد اشتراها بخمسين ألف درهـــم وشغف بها ، ولما مات بيعت فى ميراثه ، فاشتراها الخليفة « المعتصم » بمائة ألف درهم وأعـــتقها ، ويقـــال إنهـــا بنت « جعفر بن يحيى البرمكى »[٤٠] . قال عنها « الأصفهانى » : « وكانت عريب مغنية محسنة وشاعرة ، وغايةً فى الحسن والجمال والظرف ، وحُسن الصورة، وجودة الضرب ، وإتقان الصنعة ، والمعرفة بالنغم والأوتار ، والرواية للشعر والأدب»[٤١] .

وقد عاشت « عريب » عيشة مترفة ، وكانت مع « المأمون » تقضى الصيف فى بيوت الخيـــش ، فكـــانت جلستها مع الخليفة تجمع بين الجمال الرائع والغناء الرفيع والجو اللطيف والعبق الزائد .

كذلك كانت الجارية « عنان بنت عبد الله » المعروفة بـــ « عنان الناطفى » . وقد سميت بذلـــك لأنها كانت جاريةً لرجل ناطفى ، (نسبةً إلى الناطف ، وهو نوع من الحلوى إذا بات فقـــد لونه ونفاسته ، ويسمى أيضًا القبيط) . وكانت جميلة الوجه ، مليحة الأدب والشعر ، ســـريعة السبديهة .. وكـــان فحـــول الشعراء يساجلونها ويعارضونها فتنتصف منهم ، وكان « الرشيد » يهواها[٤٢] .

روى «ابن الساعى» عنها أن «العباس بن رستم» دخل عليها مع «أبان بن عبد الحميد» – الشـــاعر البصرى الشهير حينذاك – فى يوم من أيام الصيف وهى جالسة فى بيت الخيش ،

فقـــال لها : « لذةُ عيشِ الصيفِ فى الخَيْشِ » ، فردت عليه دون تفكير : « لا فى لقاءِ الجيشِ بالجيشِ »[٤٣].

أما « دقاق المُغَنِّيَة » ؛ فقد ذكر « النويرى » أنها كانت فى الصيف تسكن بيوت الخيش، وأنـــه كان لها غلامان يُرَوِّحَانها بمراوح الخيش . ولقد كانت « دقاق » مغنيةً من أكابر مغنيى الدولـــة العباسية . وكانت للوزير « يحيى بن الربيع » ، كما كانت معاصرة لـــ « إبراهيم بن المهدى » المغنى العباسى الشهير[٤٤].

يقول « أبو الفرج الأصفهانى » : قال الشاعر « عيسى بن زينب » فى « دقاق » – وقد كان لها غلامان خلاسيّان (أى من أبوين مختلفين : أبيض وأسود) يُرَوِّحانها فى الخيش :

أحسن مَن غَنَّى لنا أو شَدَا دقاقٌ فى خَفْضٍ من العَيْشِ

لها غـــــــلامان يُعَشِّقَانها بعلَّةِ التَّرْويحِ فى الخَيْشِ[٤٥].

وكـــان سُرَاةُ القوم فى مصر وحكامها – حينذاك – يستخدمون بيوت الخيش فى فصل الصيف .. ولكن يفهم من المصادر أن استخدامهم لها كان أقل من استخدام العراقيين ، وذلك لما عُرف عن جو مصر من طيب صيفًا وشتاءً . ولقد ذكر « النويرى » ذلك صراحةً حين عَدَّدَ فضـــل مصـــر ؛ حيث قال بما نصه : « لو لم يكن من فضل مصر إلا أنها تغنى فى الصيف عن الخيش والثلج وبطون الأرض ؛ وفى الشتاء عن الوقود والفِرَاء لكفى »[٤٦].

وهناك شعرٌ قاله « ابن سكرة الهاشمى » فى بلاط « خمارويه بن أحمد بن طولون، المعروف بأبى الجيش » يؤكد ما ذهب إليه « النويرى » فى قَوْلَته السالفة عن طيب جو مصر فى الصيف والشتاء .. يقول هذا الشعر :

يا سائلى عن ليلةٍ لى قُضِيَتْ وطِيبُـــها عند أبى الجَيْـــــشِ

وكيف غَنَّتْ قَمَرَةٌ لا تَسَـــلْ غَنَّـــتْ فأغْنَتْنا عـــن الخَيْـــشِ

ولقـــد كـــان الفاطميون يستخدمون بيوت الخيش .. فكان هذا الخيش يُودَع بكميات كبيرة – فى عهدهم – فى خزائن الخِيَم وخزائن الفَرْش والأمتعة . وقد نُقِلَ عن « المقريزى » أن عامة الشعب من الجياع أيام الشدة المُسْتَنْصِرِيَّة نهبوا خزائن الخِيَم وأخرجوا منها عددًا كبيرًا من بيوت الخيش المختلفة المصنوعة من أجمل أنواع الكتان الدِّبيقى والمَخْمَل الخُسْرُوَانى ، وأنهم باعوها بأبخس الأثمان ليحصلوا بثمنها على الخبز .

ولإتمـــام الكلام عن التبريد الصناعى وتبريد الهواء فى العهدين الأموى والعباسى ؛ وبيان ارتفـــاع تكلفته حتى قُصِرَ استعماله على الخلفاء وعلْيَة القوم فى الدولة .. كان من الضرورى الحديـــث عـــن الثـــلج لأنه وسيلة التبريد الأساسية ، وكذلك إبراز غلو قيمته – حينذاك – وارتفاع أسعاره ومصاعب نقله من أماكن وجوده إلى الأماكن المُرَاد تبريدها .

ولقد عرف العرب الثلج منذ فجر الإسلام .. عرفوه طبيعيًا وصناعيًا ، حيث قاموا بجَلْبه من مناطق وجوده الطبيعية ، كما قاموا بتصنيعه على نطاق ضيق ، وذلك لاستخدامه فى تثليج الأشـــربة ومداواة بعض الأمراض ؛ إلى جانب التبريد الصناعى . وقد كان الماء المثلج – كما يقول « البيهقى » – أكبر لذة للناس فى الصيف ، وكان الكُبَرَاء يحملونه فى حَرَاقاتهم[٤٧] .

وقـــد عـــرف العرب تصنيع الثلج عن الإغريق والرومان ؛ الذين أخذوه بدورهم عن الصـــينيين . وكـــان هذا التصنيع يتم على نطاق ضيق وبكميات محدودة ، وذلك لاستخدام الوسائل البدائية فى تصنيعه .

ولم يعـــرف العـــالم تصنيع الثلج بصورة متسعة – وبالطريقة المتبعة الآن – إلا فى القرن الماضى ، وعلى وجه التحديد سنة ١٨٣٤ ، وهى السنة التى اخترع فيها «جاكوب بيركنـــز» الأمـــريكى (١٧٦٦ – ١٨٤٩) أول آلة لصنع الثلج . وتلاه بعد ذلك « جون جورى » (١٨٠٣ – ١٨٥٥) من فلوريدا؛ وقد اخترع فى ١٨٥١ آلة أخرى لتصنيع الثلج . ثم تلاهما « جيمس هاريسون » الأسترالى سنة ١٨٦٠ ، ثم « ألكساندر كيرك » سنة ١٨٦١[٤٨] .

وقد كان العرب يصنعون الثلج بأن يضعوا الماء فى أوانٍ فخارية تُتْرَك طوال الليل فى حُفَر مدفونـــة فى الأرض .. فكان الماء يتجمد فيها بفعل الإشعاع والبخر[٤٩] . كذلك .. كانوا إذا أرادوا تجميـــد الماء والحصول على الثلج ؛ حصروا الماء بين بعض الأملاح (مثل الأزوتات ، وكلوريد النشادر ، وكربونات الصوديوم ، ونترات البوتاسيوم وغيرها من الأملاح الأخرى ؛ حيث كانت كلها أملاحًا معروفة لهم) حتى تُتْرَك لتذوب .. فمتى أخذت فى الذوبان احتاجت لحرارة تستحيل بها من حالة الجمود إلى حالة السيولة ، فتستعير تلك الحرارة من الماء – وهو جارها – فتنخفض حرارته ؛ ولا تزال فى الانخفاض حتى تبلغ الصفر فيتجمد[٥٠] .

وقـــد أورد الطـــبيب العالم المؤرخ « ابن أبى أصيبعة »[٥١] عن « ابن بختويه » الطبيب فى كتابه « المقدمات » ، قوله فى صفة تجميد الماء فى غير وقته أنه « إذا أُخذَ من الشَّبِّ اليمانى رطـــل ، يُسْحَقُ جيدًا ويُجْعَلُ فى قِدْر فخار جديدة ويُلْقَى عليه ستة أرطال ماء صاف ويُجْعَلُ

فى تَنُّور (فرن) ويُطَيَّنُ عليه حتى يذهب منه الثلثان ويبقى الثلث لا يزيد ولا ينقص ، فإنه يشتد .. ثم يُـرْفَع فى قِنِّيـنَة ويُسَدُّ رأسها .. فإذا أَرَدْتَ العمل به ؛ أَخَذْتَ ثَلْجيَّة جديدة وفيها ماء صافى ، واجعل فى الماء عشرة مثاقيل من الماء المعمول بالشب ويُتْرَك ساعة واحدة ؛ فإنه يصير ثلجًا » .

وذكر « ابن أبى أصيبعة » أيضًا أن بعض المغاربة زعم فى صفة تجميد الماء فى الصيف أنه قال: « اعْمَدْ إلى بذر الكتان فانْقَعْهُ فى خَلٍّ خُمِّرَ جيدًا ، فإذا جَمَدَ فيه فألقه فى جَرَّة أو فى جُبٍّ مُلِئَ ماءً ؛ فإنه يُجَمِّد ما كان فيه من الماء ولو أنه فى حزيران أو تموز (يونيو أو يوليو) ..»[٥٢] .

وللطبيب الفيلسوف « أبى بكر محمد بن زكريا الرازى » رسالة فى الماء المُبَرَّد على الثلج والمُبَرَّد من غير أن يُطْرَح فيه الثلج[٥٣] .

ونظرًا لقلة الكمية المُصَنَّعَة من الثلج ، قام الحكام المسلمون بجَلْبه من المناطق التى يوجد بهـا طـبيعيًّا كبلاد فارس وبلاد الشام .. فكانوا يأخذون حاجتهم من هذا الثلج ، ثم يقومون بتخزين الباقى لوقت الحاجة .

وكمـا أشرنا سابقًا ؛ فقد عرف المسلمون تخزين الثلج وحفظه عن الإغريق والرومان ، وهـؤلاء أخـذوه بدورهم عن الصينيين . وكان الصينيون قد عرفوا تخزين الثلج قبل ميلاد المسيح بألف عام[٥٤] .. استدللنا على ذلك من أشعار شاعر الصين العظيم « شى شنج »[٥٥] ، إذ كانوا يخزنونه بضغطه بإحكام فى مخازن مفروشة بالعشب والتراب والسباخ[٥٦] .

وقد كانت بلاد الشام هى المصدر الرئيس لتصدير الثلج الطبيعى إلى بلاد العراق ومصر، وذلـك بسـبب تـراكمه فوق قمم جبالها. فكان الخلفاء الأمويون يكثرون من استخدامه ، ويُصَـدِّرُون الفـائض مـنه إلى وُلاَتهم فى العراق ومصر . وذكر « البيهقى » أن « الحجاج ابن يوسف الثقفى » كان أول من نُقِلَ له الثلج من الولاة[٥٧].. حُمِلَ له من الشام إلى العراق. وكان ذلك فى المدة ما بين سنتى٧٥ و٩٦هـ أيام ولايته على العراق من قِبَل الخلفاء الأمويين.

وذكر « الوهرانى » (ت ٥٧٥هـ) فى مقاماته ؛ أن « أم حبيبة » زوج النبى ﷺ كانت تـبعث إلى أخيها « معاوية » كل يوم خمس ثلجيات مُزَمَّلاَت (كل واحدة بقدر جبل الثلج) فيها الماء المثلج ، يُدْفَع منها واحدة إلى « عمرو بن العاص » وذويه ، والأخرى إلى « سعيد بن العـاص » وذويـه ، والثالثة إلى إخوانه وذويهم ، والرابعة إلى « ابن زياد » وذويه ، وتقسم الخامسة الباقية فى « بنى سفيان»[٥٨] .

وقد قام الخلفاء العباسيون بجلب الثلج من بلاد الشام إلى حاضرة دولتهم بغداد . ولم يكتف هؤلاء الخلفاء باستعمالهم الثلج لحاجاتهم الشخصية ؛ بل كانوا يهادون منه وزراءهم وكبار رجالات دولتهم .

وكان من مراسيم تقليد الوزارة للوزارة عندهم ؛ أن يرسل الخليفة للوزير – عند تقليده الوزارة – الثلج مع المال والثياب والطِّيب والشمع والأطعمة والأشربة قبل أن يصل إلى داره[٥٩] . وذكر « الطبرى » أنه حُمِلَ فى عام ١٦٠هـ الثلج إلى « المهدى » .. حمله « محمد بن سليمان » حتى وافى به مكة ، فكان « المهدى » أول من حُمِلَ له الثلج إلى مكة من الخلفاء[٦٠] .

وذكر « الطبرى » أن الخليفة « المأمون » كان من الخلفاء الذين يسرفون فى استعمال الثلج لتبريد الماء وتثليج الفاكهة ، وكان شغوفًا بالفاكهة المُثَلَّجَة ، فكان يُحْمَلُ إليه بطيخ مَرْو مُقَدَّدًا فى قوالب من الرصاص معبأة بالثلج ، وكذلك كان الحال بالنسبة للخليفة « الواثق » (٢٢٧ – ٢٣٢هـ)[٦١] .

ولقد قام « الفضل بن مروان » – الذى ولى الوزارة لـ « المعتصم » سنة ٢١٨هـ – بإعداد وليمة للخليفة فى مدينة البردان (قرية تبعد سبعة أميال عن بغداد) أثناء خروج الخليفة للصيد ، ذكر أنه أعد فيها طعامًا وحلوى وفاكهة كثيفة ، وثلجًا كثيرًا جلبه من بغداد[٦٢] . كذلك ؛ قام « مفلح » الخادم بدعوة الخليفة « المقتدر » إلى بستانه فى جمادى الآخرة سنة ٣١٢ هـ ، فسَكَّرَ أنهاره وطرح فيها خمسين ألف رطل ثلج . وقد رشحه هذا العمل لتولى الوزارة من قِبَل الخليفة[٦٣] .

وكان الخليفة « المقتدر » (٢٩٥–٣٢٠هـ) يسرف فى استعمال الثلج ، فكان يهادى منه الوزراء حين يوليهم الوزارة . وكان « على ؛ أبو الحسن بن الفرات » من وزرائه الذين هاداهم الثلج لعلمه بشغفه به وإسرافه فى استخدامه . وقد حمل له الخليفة حين ولاه الوزارة – للمرة الأولى والثانية – الثلجَ الكثير مع ما حُمِلَ له من مالٍ وثيابٍ وشمعٍ وطِيبٍ وشراب[٦٤] .

وكان الوزير « ابن الفرات »[٦٥] يسرف فى استخدام الثلج إسرافًا كبيرًا . ولقد ورد عنه أنه إذا ولى الوزارة ؛ يغلو الثلج والشمع والكاغَد والسكر لكثرة ما كان يخرج من داره للناس![٦٦] وورد أيضًا أنه ما كان يشرب أحدٌ – كائنًا مَن كان – فى داره فى الفصول الثلاثة

إلا الماء المثلج[٦٧]. وقيل كذلك إنه لما خُلِعَ عليه بالوزارة فى المرة الثانية ؛ سقى فى داره فى ذلك اليوم والليلة أربعين ألف رطل ثلجًا[٦٨].

وقد أيد « عريب بن سعد القرطبى »[٦٩] هذه الرواية ؛ حيث يقول : « إنه حين خُلِعَ على « على بن الفرات » بالوزارة فى المرة الثانية (٨ من ذى الحجة سنة ٣٠٤هـ) كان ذلك اليوم شديد الحر ، فحدثنى « ابن الفضل بن وارث » أنه سَقَى فى دار الوزير فى ذلك اليوم وتلك الليلة أربعين ألف رطل من الثلج » . وفصل لنا « أبو هلال الصابى » استعمال « ابن الفرات » للثلج فى مطابخه فقال : « كانت عنده دار كبيرة للشراب ؛ وفيها مَاذيَان (زمزمية كبيرة) يُجْعَل فيه الماء المُبَرَّد ويطرح فيه الثلج كدرًا (أى منثورًا بكثرة) ويُسْقَى منه جميع من يريد الشرب من الرَّجّالة والفرسان والأعوان والخُزّان ومَن يجرى مجرى هذه الطبقة من الأتباع والغلمان ، ومُزَمَّلَات (وهى جرار عراقية مُبَرَّدَة) فيها الماء الشديد البرد . وكان برسم خزانة شُرْبِه خَدَمٌ نظَافٌ عليهم الثياب الدَّبيقيَّة السَّريَّة ، وفى يد كل واحد منهم قدح فيه سَكَنْجَبِين (وهو نوع من الشراب المُسَكَّر) أو جُلاَّب (وهو عسل أو سكر معقود بماء الورد) ومِخْوَض (أداة للغَرْف) وكوز ماء ومنديل من مناديل الشراب نظيف ، فلا يتركون أحدًا ممن يحضر الدار من القُوّاد والخَدَم السلطانيين والكُتّاب والعُمّال إلا عرضوا ذلك عليه » .

وقد كان الوزير « ابن الفرات » دائمًا ما يقول : « أربعٌ مَن تَعَوَّدْهُنَّ لم يصبر عنهن : الشمع ، والنِّد (الطِّيب من عود أو عنبر) ، والخيش ، والثلج »[٧٠].

وكما كانت أسعار الثلج ترتفع عند تولى « ابن الفرات » الوزارة ، كانت أسعاره تنخفض حين يُعْزَلُ عنها ، وهذا دليل على كثرة استهلاكه له أيام توليه الوزارة !

يقول فى ذلك « مسكويه »[٧١] : « كان إذا ولى ابن الفرات الوزارة ؛ ارتفعت أسعار الثلج والشمع والقراطيس ، وإذا عُزِلَ رخصت » . هذا .. ولم يَسْتَغْنِ « ابن الفرات » عن الثلج حتى فى سجنه ، فلقد أورد « مسكويه »[٧٢] أنه حين قُبِضَ على « ابن الفرات » سنة ٣١٢هـ فى الفترة الثالثة من وزارته ، قَدَّمَ إليه « هارون بن غريب » فى مَحْبِسِه طعامًا واسعًا وشرابًا وثلجًا كثيرًا وفاكهة .

وأضاف « أبو هلال الصابى » فى هذا الخصوص قوله : « إن ابن الفرات أكل أكلاً مستوفيًا من هذا الطعام ، وشرب ماءً مثلوجًا لم يَسْتَبْرِدْهُ ، فاستزاد من الثلج حتى صار مائعًا ثم شربه »[٧٣].

ومـــن الـــوزراء الذيـــن كان يُهادَى لهم الثلج ؛ الوزير « أبو طاهر بن بقية » الملقب بالناصح ، وكان له راتب كل يوم من الثلج ألف رطل[٧٤] .

وكان الثلج يتساقط أحيانًا فى بغداد فى فصل الصيف ، فيَثْلُجُ الناس منه ويعمهم بسبب ذلك الفرح والسرور. ذكر « عريب بن سعد القرطبى » أنه سقط ببغداد الثلجُ سنة ٢٩٦هـ من الظهر إلى العصر ، حتى صار فى السطوح والدور منه نَحْوٌ من أربعة أصابع[٧٥].

كذلـــك ؛ كـــان الثلج يعز فى بعض السنين فى بغداد بما يؤدى إلى ارتفاع سعره ارتفاعًا زائـــدًا إلى حدٍّ يعتبر فيه شُرْبُهُ نوعًا من الرفاهية والترف الزائد . يؤيد ذلك تلك الرواية التى رواها « التنوخى »[٧٦] عن ثَلاّج باع رطل الثلج فى بغداد – فى مطلع القرن الرابع الهجرى – بعشرين ألف درهم (حوالى ١٧٠٠ دينار)، ولنا أن نعرف مدى ارتفاع قيمة هذا المبلغ إذا عرفنا أن الأسرة متوسطة الحال – حينذاك – فى بغداد كان يكفيها للإنفاق شهريًّا حوالى خمسة دنانير .

وقـــد روى « التـــنوخى » هذه الرواية على لسان « أبى أحمد ؛ الفضل بن عبد الرحمن الشيرازى » الكاتب فى حديث رواه عن « سليمان الثَّلاّج » الذى قال : « قال لى أبى : كان أصـــل نعمـــتى من ثمن خمسة أرطال ثلجًا . وذلك أنه عَزَّ الثلجُ فى بعض السنين ببغداد وقَلّ ، وكان عندى منه شيءٌ بعثْتُهُ وبقى منه خمسة أرطال ، فاغْتَلَّتْ « شاجى » جارية « عبيد الله بن طاهر » – وهو إذ ذاك أمير بغداد –[٧٧] فطلبتْ منه ثلجًا ، فلم يوجد إلا عندى .. فجاءونى فقلت : ما عندى إلا رطلٌ واحد ولا أبيعه إلا بخمسة آلاف درهم . وكنت قد عرفت الصورة، فـــلم يجســـر الوكيـــل على شراء ذلك ، ورجع يستأذن « عبيد الله » بمَن له زوجة (أى أن يستعيض عن جاريته «شاجى» فى ليلته هذه بإحدى زوجاته) وهى تتضور – أى « شاجى » – عـــلى الثـــلج وتـــلح فى طلـــبه ، فشـــتمه « عبيد الله » وقال : امْشِ واشْتَرِه بأىِّ ثمنٍ كانَ ولا تـــراجعنى . فجـــاءنى فقـــال : خذ خمسة آلاف درهم وهات الرطل . فقلت : لا أبيعك إلا عشـــرة آلاف درهـــم . فلم يجسر على الرجوع للاستئذان ، فأعطانى عشرة آلاف درهم وأخذ الرطل ، فشفيت العَليلَةُ منه ، فقويت نفسها وقالت : أريد رطلاً آخر ! فجاءنى الوكيل بعشـــرة آلاف درهم وقال : هات رطلاً آخر لو كان عندك . فبعتُ ذلك عليه ، فلما شربَتْه العليـــلة تماثـــلت وجلست وطلبت زيادة ، فجاءونى يلتمسون ذلك ؛ فقلت : ما بقى عندنا إلا رطـــل واحـــد ولا أبيعـــه إلا بزيادة ، فدارانى وأعطانى عشرة آلاف درهم وأخذ رطلاً ،

وتداخلتْنى رغبةٌ فى أن أشرب أنا شيئًا من الثلج لأقول إنى شربتُ ثلجًا سعر الرطل منه عشرة آلاف درهم . قال : فشربتُ منه رطلاً . وجاءنى الوكيل قُرْبَ السَّحَر وقال: الله .. الله .. والله قد صَلَحَت العليلة ، وإنْ شربتْ شَرْبَةً أخرى بَرِأَتْ ، فإنْ كان عندك منه شىء فاحتكم فى سعره . فقلت له : والله ما عندى إلا رطلٌ واحد ولا أبيعه إلا بثلاثين ألفًا . فقال : خُذْ ، فاسْتَحْيَيْتُ من الله أن أبيع رطل ثلج بثلاثين ألفًا ؛ فقلت : هات عشرين ألفًا ، واعلم أنك لو جئتنى بعدها بملء الأرض ذهبًا لم تجد عندى شيئًا فقد فَنِى . فأعطانى العشرين ألفًا وأخذ الرطل ، فلما شربَتْه « شاجى » أفاقت واستدعت الطعام ، فأكلت . وتصدق « عبيد الله ابن طاهر » بمال ودعانى من غد ؛ فقال : أنتَ – بعد الله – رددتَ حياتى بحياة جاريتى ؛ فاحْتَكِمْ ، فقلت: أنا خادم الأمير وعبده . قال : فاستخدمنى فى ثلجه وشرابه وكثير من أمر داره . وكانت تلك الدراهم التى جاءتنى جملةً أصلَ نعمتى ، وقويتُ بما انضاف إليها من الكَسْب مع « عبيد الله » طوال أيامى معه » .

وكان من شدة ولع الناس بالثلج فى الحر حينذاك ، أنهم كانوا يعتبرونه غاية الأمانى .. يشهد على ذلك ما رواه « أبو هلال الصابى »[٧٨] بقوله : إن « أبا الحسن » أخا الوزير « على بن عيسى » حدثه قائلاً : « كنتُ بمكة ، فاتفق يومٌ شديد الحر، وحر تهامة إذا اشتد ضُرِبَ به المثل .. فصليتُ الظهر جماعة فى المسجد الحرام ، وطُفْتُ وسعيتُ عند المقام ، ثم انصرفتُ وقد مسنى من الحر ما زاد عَلَىَّ فيه الأمر .. فتمنيتُ فى الوقت شَرْبَةَ سَوِيقٍ بثلج ، وأولعتْ نفسى بالفكر فيها ، فزَجَرْتُها وقلت : ثلج فى تهامة ! إنه الجنون بعينه .. وحمدتُ الله على نعمة العافية ! فما لبثتُ – والله – أن ظهر فى السماء قَزَعٌ (سحاب متقطع) من غَيْم ، ثم اجتمع وانتظم وجاء ببرق ورعد متصل ، ثم بمطرٍ وَبِل ، ثم ببَرَدٍ فى غاية الكِبَر .. فجمع الغلمان منه ما ملئوا به حبًا من حباب الماء (جَرَّة) ، وكان هذا بعد صلاة العصر . فما كان فطورى إلا على سَوِيق وسكر وثلج وماء مائع (أى شديد البرودة) ، وبقينا على ذلك ثلاثة أيام ولله الحمد » .

ولقد عرف المسلمون استخدام الثلج فى العلاج والمداواة ، فكانوا يستخدمونه فى علاج الحُمَّيات المستمرة والصداع . وكان الطبيب العالم الشهير « أبو بكر الرازى » (٢٣٦ – ٣٢٠هـ) أول من استخدمه فى هذا الغرض أثناء رئاسته للمستشفى العضدى فى بغداد . وقد أورد « الرازى » فائدة الثلج والماء المثلج فى مداواة الحمى الدائمة فى كتابه الذى أطلق عليه : كتاب « طب الفقراء » ، أو كتاب « إلى مَن لا يحضره طبيب فى كل مكان »[٧٩] .

كذلك ؛ استخدمه الطبيب الحكيم « ابن سينا » فى علاج الصداع ، وذلك بدَقّه ولَفّه فى خرقة وتغطية الرأس بها[٨٠] .

وقد استخدم أطباء الدولة العباسية الثلج فى تجاربهم العلمية وأبحاثهم . من ذلك ما نقله « الطبرى » و « المسعودى » فى قصةٍ عن الطبيب الشهير « جبريل بن بختيشوع » – طبيب « الرشيد » – حين أحضر له « الرشيد » السمك فى مائدته ، فمنعه من تناوله .. ثم أمر صاحب المائدة بحَمْله إلى منزله ؛ ففطن « الرشيد » إلى ذلك وارتاب به . ودسّ خادمه حتى عاينه يتناوله ! فأعد « ابن بختيشوع » للاعتذار ثلاث قطع من السمك فى ثلاثة أقداح ، خلط إحداها باللحم المُعالَج بالتوابل والبقول والبَوَارِد والحلوى ، وصب على الثانية ماءً مثلوجًا ، وعلى الثالثة خمرًا صِرْفًا . وقال فى الأول والثانى : هذا طعام أمير المؤمنين ؛ إنْ خَلَطَ السمكَ بغيره أو لم يَخْلِطْه . وقال فى الثالث : هذا طعام « ابن بختيشوع » ، ودفعه إلى صاحب المائدة . حتى إذا انتبه «الرشيد » وأحضره للتوبيخ ؛ أحضر « ابن بختيشوع » الثلاثة أقداح ، فوجد صاحب الخمر قد اختلط وأماع وتفتت ، ووجد الآخرين قد فسدا وتغيرت رائحتهما ؛ فكانت له فى ذلك معذرة[٨١] .

ولقد عرفت مصر الإسلامية الثلج ، واستورده حكامها وسلاطينها من الشام إظهارًا للأُبَّهَة والرفاهية . يقول « القلقشندى » فى ذلك ما نصه[٨٢] : « اعلم أن ماء نيل مصر لَمّا كان من الحلاوة واللطافة على ما يساويه فيه نهر من الأنهار ، مع شدة القَيْظ بها فى زمن الصيف وسخونة الهواء الذى قد لا يَتَأَتّى مع تبريد الماء .. وكان الثلج غير موجود بها ، وكانت الملوك قد اعتادت الرفاهية مع اقتدارها على تحصيل الأشياء العزيزة وولوعهم بجَلْبها من الأماكن البعيدة ؛ إكمالاً لحال الرفاهية ؛ وإظهارًا لأُبَّهَة المُلْك .. دعاهم كمالُ الرفاهية والأبهة إلى جلب الثلج من الشام إلى مصر لتبريد الماء به فى زمن الحر . على أن ذلك كان فى غيرهم من الملوك التى لا ثلج بحاضرهم » .

وفى أيام حكم الإخشيديين لمصر ، ورد أن الثلج كان يُحْمَل من الشام إلى قصر « كافور الإخشيدى » ليستعمل فى تبريد المشروبات . كذلك كانت الحال فى العصر الفاطمى ؛ إذ ورد أنه كان يدخل إلى دار « ابن عمار » – الوصى على الخليفة الفاطمى « الحاكم بأمر الله » – نصف حِمْل ثلج فى كل يوم .. وكان ذلك فى أواخر القرن الرابع الهجرى[٨٧] .

وذكـــر « ناصرى خسرو » – الرحالة الفارسى الذى زار مصر أيام خلافة « المستنصر بـــالله » الفـــاطمى – أنه جرت العادة فى مصر الفاطمية أن يُحْمَل إلى دار الشرب السلطانية (الشـــرابخانة) كل يوم أربعة عشر حِمْلاً من الثلج ، وأنه كان لمعظم الأمراء والخَواصّ راتبٌ يومـــى من هذا الثلج كان يُصْرَفُ لمن يطلبه من مَرْضَى المدينة ، وكذلك لمن يطلب من أهلها مشروبًا أو دواءً من الحرم السلطانى فإنه يُعْطاه [٨٤] .

ولقـــد ورد فى المصادر أن ملوك الأيوبيين كانوا يستعملون الثلج . وذُكِرَ عن « صلاح الديـــن » أنه بعد أن هزم الصليبيين فى واقعة حطين ؛ وقع فى أَسْرِه ملك بيت المقدس « جاى لوزيجـــنان » ، وصـــاحب الكَرَك « أرناط » ، ومقدم الداوية « جيرار دى ريد فورت » ، وغيرهـــم من أكابر الصليبيين .. فسيقوا إلى مخيم « صلاح الدين » الذى استقبلهم استقبالاً حســـنًا ، وأجـــلس « جاى » إلى جانبه – وكان العطش قد بلغ منه مبلغه – فبادر « صلاح الدين » بتقديم إناء به ماء مثلوج للملك فشرب منه ، وأعطى بدوره ما تبقى منه لـــ «أرناط» فشرب [٨٥] .

كذلـــك ؛ ورد عـــن « صـــلاح الدين » أن « ريتشارد قلب الأسد » كان قد أصيب بالحمى ، فأرسل إليه « صلاح الدين » – بواسطة أخيه « العادل » – طعامًا وفاكهةً وثلجًا ، وكانت الكميات المرسلة منها كبيرة [٨٦] .

وقد أورد « الأسعد المهذب بن مماتي » – صاحب كتاب « قوانين الدواوين » ، ورئيس ديـــوان المال فى عهد « صلاح الدين » – شعرًا جميلاً قاله عن الثلج فى رجب من سنة ٦٠٥ هـــ ؛ استدللنا منه على كثرة استعمال الحكام له [٨٧] .

وكـــان لسلاطين المماليك وَلَعٌ زائد باستخدام الثلج واهتمامٌ بنقله من الشام إلى مصر . ولذلـــك اتخـــذت إدارة البريد المملوكى ترتيبات حمله من الشام إلى القاهرة، فقرروا له هجْنًا (جِمـــالاً) تحمله فى البر ، وسفنًا تنقله فى البحر حتى يصل إلى قلعة الجبل . وقد ذكر « ابن فضل الله العمرى » فى كتابه « التعريف بالمصطلح الشريف » [٨٨] أن معظمه كان ينقل فى أيام السلطان « الظاهر بيبرس البندقدارى » بحرًا فقط ، وأن المراكب المخصصة لنقله كانت ثلاث مـــراكب فى السنة ليس أكثر . وقال إن الحال دام على ذلك حتى عدة سنين [٨٩] من السلطنة الثالثة للسلطان « الناصر محمد بن قلاوون » (٧٠٩ – ٧٤١هـــ) ، ثم أخذ عدد المراكب الناقلة للثلج يزداد بعد ذلك إلى أن وصل إلى أحد عشر مركبًا .

وكانت السفن ناقلة الثلج من الشام إلى مصر تأخذ طريقها من الثغور الشامية كبيروت وصيدا إلى ثغر دمياط . ومن دمياط كان الثلج يخرج فى النيل إلى ساحل بولاق ، فيُنقَل من الساحل على البغال السلطانية ويُحْمَل إلى الشرابخانة الشريفة بالقلعة ؛ حيث يخزن هنالك فى صهاريج أعدت له[٩٠] .

وقد جرت العادة أنه كان يسافر مع مراكب الثلج ثَلاَّجُون متخصصون فى حفظه والوصول به سالمًا إلى القلعة . وكان الثلج لا يصل متوفرًا إلى ديار مصر إلا إذا كان من النوع المُجَلَّدِ المَكْبُوسِ جيدًا ؛ المُحْتَرَز عليه من الهواء .. ذلك لأن الهواء أسرع إذابةً للثلج من الماء[٩١].

وفى زمن السلطنة الثالثة لـ « محمد بن قلاوون » نُقِلَ الثلج بالبر إلى جانب ما كان ينقل منه بالبحر ، وكان ما يُنقل بالبر صنفًا أجود وأنقى مما ينقل فى البحر ، وقد خُصِّصَتْ له الهجْن من أجل نقله من مراكزه فى دمشق حتى القاهرة عن طريق بلبيس ؛ حيث توجد المناخات السلطانية .[٩٢] وكان عدد نقلات الثلج بالبر أيام « الناصر » فى كل عام إحدى وسبعين نقلةً مستقاربةً مُدَدُ ما بينها ، وكان يُجَهَّز مع كل نقلة : بَرِيدِىٌّ ، وثَلاَّجٌ خبير يحمل الثلج ويحافظ عليه .

وكان الثلج الوارد عن طريق البر يخزن بالشرابخانة السلطانية بالقلعة ، وهى البيت الذى كانت توضع فيه الأشربة والسكر والحلوى والعقاقير والفواكه . وكانت تعرف أيام الفاطميين بخزانة الشراب[٩٣]. وكان يهتم بأمر الثلج « مهتارية » الشرابخانة السلطانية « وشرابداريتها »[٩٤].

وقد خُصِّصَ الثلج الواصل بالبر – لنظافته ونقاوته – للشراب ، وقد قال صاحب « التعريف » فى ذلك : « إنه منذ قُرِّرَ أنه يُحْمَل من الثلج فى البر ما يُحْمَل ؛ استقر منه خاصُّ المشروب لأنه يصل أنظفَ وآمَنَ عاقبة »[٩٥] .

وقد جرت العادة أن واصل الثلج فى كل نقلة – فى البر والبحر – تكتب به رَجْعَة من ديوان الإنشاء ، وهذا هو وجه تعلقه بهذا الديوان .[٩٦] وقد ذكر « القلقشندى » أنه كان للمختصين بالثلج من الخِلَع ورسوم الإنعام رسومٌ مستقرة وعوائدُ مستمرة بسبب موضع الفائدة فيه[٩٧] .

هذا .. وقد توقف حمل الثلج فى البحر فى عهد دولة المماليك البرجية ، واقتصر حمله فقط فى الـبر عـلى الهجن منذ قيام دولة المماليك البرجية فى عهد السلطان الملك « الظاهر سيف الدين برقوق »[٩٨].

★★★

وكما بدأنا حديثنا بقول « ابن خلدون » عن تَرَف العرب فى ظل دولة الإسلام ؛ نختتمه أيضًـا بحديثه الذى أورده بعنوان « فصل فى أن عوائق المُلْك حصولُ الترف وانغماس القبيل فى النعم » ..

يقـول « ابن خلدون » : « وسبب ذلك أن القَبيل إذا غُلِبَ بعصبيتها بعض الغَلَب ؛ استولت على النعمة بمقداره ، وشاركت أهل النعم والخصب فى نعمتهم وخصبهم ، وضربت معهـم فى ذلك بسهم وحصة بمقدار غَلَبِها واستظهار الدولة بها .. ولقد صارت همتهم النعيم والكَسْـب وخصـب العيش ، والسكون فى ظل الدولة إلى الدَّعَة والراحة ، والأخذ بمذاهب المُـلك فى المـبانى والملابس ، والاستكثار من ذلك والتَّـأنُّق فيه بمقدار ما حصل من الرِّيَاش والترف ؛ وما يدعو إليه من توابع ذلك ...

والعرب على قَدْر ترفهم ونعمتهم يكون إشرافهم على الفناء ، فضلاً عن زوال المُلك .. فإن عوارض الترف والغرق فى النعيم كاسِرٌ من سَوْرَة العصبية التى بها التغلب. وإذا انقرضت العصبية قَصَرَ القبيل عن المدافعة والحماية ، فضلاً عن المطالبة .. والتهمتهم الأمم سواهم ..

فقد تبين أن الترف من بَوَائِد المُلك .. والله يؤتى مُلْكَه من يشاء »[٩٩].

الهوامش

(١) ابن خلدون : المقدمة – طبعة القاهرة ، ١٩٦٦ . ص١٠٧.

(٢) ابن خلدون : المصدر السابق . ص ١٤٦.

(٣) ابن خلدون : المصدر السابق . ص ١٤٦.

(٤) الطبرى : تاريخ الرسل والملوك – ليدن ، ١٨٧٩. ص ٤١٧.

(٥) أبو هلال العسكرى: الأوائل – دمشق ، ١٩٧٥ . ج ١ ، ص ٣٨٠.

(٦) ابن طباطبا : الفخرى فى الآداب السلطانية – بيروت ، ١٩٦٦ . ص ١٦٠.

(٧) الثعالبى : لطائف المعارف – القاهرة ، ١٩٦٠ . ص ٢٠.

(٨) الطبرى : المصدر السابق . ج ٨ ، ص ٨٢، ٨٣ .

(٩) الطبرى : المصدر السابق . ج ٨ ، ص ٣٥٦ .

(١٠) الطبرى : المصدر السابق . ج ٣ ، ص٧٥٣ .

(١١) الثعالبى : المصدر السابق . ص ٢٠ .

(١٢) ولى الوزارة لـــ « المنصور » بعد « خالد بن برمك » ، وتوفى سنة ١٥٤ هـــ .

(١٣) ذكر « الثعالبى » أنها كانت تسمى بالفارسية (سبابه) .

(١٤) ناجى معروف: المدخل فى الحضارة العربية – بغداد ، ١٩٦١. ص ١٠٩، ١١٠.

(١٥) العسكرى : المصدر السابق . ص ٣٨١، ٣٨٢.

(١٦) البيهقى : المحاسن والمساوئ – بيروت ، ١٩٦٠. ص ٣٦٦.

(١٧) العسكرى : المصدر السابق . ج ١ ، ص٣٨٠.

(١٨) الثعالبى : المصدر السابق . ص ١٨٢.

(١٩) الطبرى : المصدر السابق . ج ٣ ، ص ٧٥٣.

(٢٠) الطبرى : المصدر السابق . ج ٣ ، ص ٧٥٣.

(٢١) التنوخى : كتاب الفرج بعد الشدة، تحقيق : عبود الشالجى – بيروت ، ١٩٧٨ . ط٢، ص ص٣٨٩ : ٣٩١.

(٢٢) التنوخى : المصدر السابق . ج٢ ، ص ص١٣٧ : ١٣٩.

(٢٣) المقدسى : أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم – ليدن ، ١٨٧٧ . ص ٤٤٩.

(٢٤) المقدسى : المصدر السابق . ص ٤٤٩.

(٢٥) المقدسى : المصدر السابق . ص ٤٥٠.

(٢٦) قتل سنة ٣٨٨ هـــ .

(٢٧) الصابى : رسوم دار الخلافة – بغداد ، ١٩٦٤ . ص ١٦.

(٢٨) ابن عربشاه : عجائب المقدور فى نوائب تيمور – بيروت ، ١٩٨٦ . ص ٣٧٥، ٣٧٦.

(٢٩) التنوخى : نشوار المحاضرة . ج١، ص ١٤٧.

(٣٠) البيهقى : المصدر السابق . ص ٤٤٧.

(٣١) ابن الجوزى : المنتظم . ج٥ ، ص ١٣٤.

(32) M. Ahsan: Social life under the Abbasids, London 1979, p. 181.

(٣٣) الثعالبى : المصدر السابق . ص ١٩.

(٣٤) ابن أبى أصيبعة : عيون الأنباء فى طبقات الأطباء – القاهرة ، ١٢٩٩ هـ . ج١ ، ص١٣٩، ١٤٠.

(٣٥) ابن أبى أصيبعة : المصدر السابق . ج١ ، ص ١٤٠.

(٣٦) ابن أبى أصيبعة : المصدر السابق . ج١ ، ص ١٤١.

(٣٧) ناصرى خسرو : سفر نامة . ص ١٥٣.

(٣٨) الجاحظ : البخلاء – القاهرة ، ١٩٤٠ . ج١ ، ص ٩٠.

(٣٩) الجاحظ : البخلاء . ج٢ ، ص٣ ، ٤ .

(٤٠) أبو الفرج الأصفهانى : الأغانى – بيروت ، ١٩٨٣ . مج٢١ ، ص٦٥ ، ٧٤.

(٤١) الأصفهانى : المصدر السابق . ص ٥٨ . وقد توفيت « عريب » فى سامرا ، فى ربيع الآخر سنة ٢٧٧ هـ (انظر ؛ السيوطى : المستظرف من أخبار الجوارى – بيروت ، ١٩٦٣ . ص ٣٨) .

(٤٢) الأصفهانى : المصدر السابق . مج ٢٢ ، ص ٥٢١ ، ٥٣٠ . وقد خرجت « عنان » إلى مصر وتوفيت بها فى عام ٢٢٦ هـ .

(٤٣) ابن الساعى : جهات الأئمة الخلفاء من الحرائر والإماء – القاهرة ، ١٩٥٥ . ص٥٠ ، ٥١ .

– عمر رضا كحالة : أعلام النساء – دمشق ، ١٩٤٠ . ج٢ ، ص١١٠ .

(٤٤) النويرى : نهاية الأرب فى فنون الأدب – القاهرة ، ١٩٢٥ . ج٥ ، ص٦٧ .

(٤٥) الأصفهانى : المصدر السابق . مج ١٢ ، ص ٢٨٦، ٢٨٧ .

(٤٦) النويرى : المصدر السابق . ج٢ ، ص٣٤٣.

(٤٧) البيهقى : المصدر السابق . ص ٤٤٧.

(48) Helen Oakley: History of Refrigeration, Encyclopaedia Americanna v. 23, New York 1961, p. 314.

(49) Helen Oakley: op. Cit., p. 314.

(٥٠) محمد فريد وجدى : كنـــز العلوم واللغة – القاهرة ، ١٩٠٥ . ص ٢٩٢.

(٥١) ابن أبى أصيبعة : المصدر السابق . ص ١٢٤.

(٥٢) ابن أبى أصيبعة : المصدر السابق . ص ١٢٤.

(٥٣) ابن أبى أصيبعة : المصدر السابق . ص ٤٢٤.

(54) Helen Oakley: Op. Cit., p. 314
(55) Ibid, p. 314
(56) Ibid, p. 314

(٥٧) البيهقى : المصدر السابق . ص ٣٦٦.

(٥٨) الوهرانى : مناماته ومقاماته – القاهرة ، ١٩٦٨ . ص٥٣، ٥٤.

(٥٩) آدم متز : الحضارة الإسلامية . ج١، ص١٥٢.

(٦٠) الطبرى : المصدر السابق . ج١، ص ٤٨٤.

(٦١) محمد جمال الدين سرور : الحضارة الإسلامية – القاهرة ، ١٩٦٥ . ص ١٢٨.

(٦٢) التنوخى : نشوار المحاضرة . ج٨ ، ص٢٩.

(٦٣) الرشيد ابن الزبير: الذخائر والتحف – الكويت ، ١٩٥٩. ص ١٠٧.

(٦٤) ابن طباطبا : المصدر السابق . ص٢٢٦.

(٦٥) هو الوزير «أبو الحسن على بن محمد بن الفرات» الذى وزر للخليفة العباسى «المقتدر» ثلاث مرات .. الأولى: من ٢٩٦ – ٢٩٩هـ ، والثانية: من ٣٠٤ – ٣٠٦هـ ، والثالثة : من ٣١١ – ٣١٢هـ، وقيل : فى ربيع الأول ٣١٢هـ .

(٦٦) ابن الأثير : الكامل – بيروت ، ١٩٦٦. ج ٨ . ص١٥٤، ١٥٥.

(٦٧) ابن طباطبا : المصدر السابق . ص٢٦٦.

(٦٨) أبو هلال الصابى : تحفة الأمراء – القاهرة ، ١٩٥٨ . ص٧٣ .

(٦٩) عريب القرطبى : صلة تاريخ الطبرى – ليدن ، ١٨٩٧ . ص ٦١ ، ٦٢ .

(٧٠) الثعالبى : تحفة الوزراء – بغداد ، ١٩٨٨ . ص١٤٢.

(٧١) مسكويه : تجارب الأمم – القاهرة ، ١٩١٤ . ج١، ص ١٢٠.

(٧٢) مسكويه : المصدر السابق . ص ١٣٠.

(٧٣) الصابى: تحفة الأمراء . ص ٦٢، ١٤٠.

(٧٤) ابن تغرى بردى: النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة . ج٤، ص٦٦.

(٧٥) عريب القرطبى : المصدر السابق . ص ٣٠.

(٧٦) التنوخى : نشوار المحاضرة . ص ص٦٣ : ٦٤.

(٧٧) هو « أبو أحمد ؛ عبيد الله بن طاهر » ، ولى الشرطة ببغداد خلافةً عن أخيه « محمد بن عبيد الله بن طاهر » ، ثم استقل بها بعد موت أخيه سنة ٣٠٠ هـ (انظر ؛ الشابشتى : الديارات – بغداد ، ١٩٥١ . ص ٥٧) .

(٧٨) الصابى : تحفة الأمراء . ص ٣٩١.

(٧٩) أنور الرفاعى : الإسلام فى حضارته ونظمه – دمشق ، ١٩٧٣ . ص ٥٥٩، ٦٠٠.

(٨٠) ابن أبى أصيبعة : المصدر السابق . ص ٤٤٣.

(٨١) ابن خلدون : المصدر السابق . ص ٢١.

(٨٢) القلقشندى : صبح الأعشى . ج١٤، ص ٣٩٥.

(٨٣) المقريزى : الخطط – بولاق . ج٢، ص٣٦.

(٨٤) ناصرى خسرو : المصدر السابق . ص ٦٤.

(٨٥) سعيد عاشور : الحركة الصليبية – القاهرة ، ١٩٦٣. ج٤، ص٨٠٩.

(٨٦) ابن شداد : تاريخ صلاح الدين – القاهرة ، ١٣٢٧هـ . ص ٢٣٢.

(٨٧) ابن مماتى : قوانين الدواوين – القاهرة ، ١٩٤٣ . ص ١٣.

(٨٨) العمرى : التعريف بالمصطلح الشريف – القاهرة ، ١٣١٢ هـ . ص ١٩٨.

(٨٩) هو السلطان « الناصر محمد بن قلاوون » عاشر سلاطين المماليك البحرية . تولى الحكم ثلاث مرات : الأولى لمدة عام (٦٩٣– ٦٩٤هـ) ، والثانية لمدة ١٠ سنوات (٦٩٦–٧٠٨هـ) ، والثالثة لمدة ٣٢ عامًا (٧٠٩–٧٤١ هـ) .

(٩٠) العمرى : المصدر السابق . ص ١٩٨.

(٩١) العمرى : المصدر السابق . ص ١٩٩.

(٩٢) القلقشندى: المصدر السابق . ج١٤، ص ٣٩٧.

(٩٣) القلقشندى : المصدر السابق . ج٣، ص ٤٧٢.

(٩٤) خليل بن شاهين الظاهرى: زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك – باريس ، ١٨٩٤ . ص ١٢٤.

(٩٥) العمرى : المصدر السابق . ص ١٩٨.

(٩٦) القلقشندى : المصدر السابق . ج١٤، ص ٣٩٧.

(٩٧) العمرى : المصدر السابق . ص ١٩٩.

(٩٨) الظاهرى : المصدر السابق . ص ١١٧.

(٩٩) ابن خلدون : المصدر السابق . ص ١٢٣، ١٢٤.

الطاعة والخُلع والإصلاحات القانونية الحديثة

أميرة الأزهرى سنبل *

عـــنوان بحـــثى ** هو « الطاعة والخُلع والإصلاحات القانونية الحديثة » . وقد تضمنت المراجع التى قمت باستخدامها أحكام المحاكم فى مصر – والتى يرجع تاريخها إلى العصر العثمانى والقرنين التاسع عشر والعشرين – وقوانين الأحوال الشخصية ، والفتاوى ، والفقه .

وفيما يلى بيان بخلاصة نتائج البحث :

أولاً : لم يكن للإصلاحات القانونية – التى استحدثت فى القرنين التاسع عشر والعشرين بالضرورة – تأثير فى إصلاح أوضاع النساء .

ثانيـــا : عـــلى الرغم من أن أساس القوانين الخاصة بالجنس Gender فى مصر (وجميع القوانـــين المتعلقة بالأحوال الشخصية) هو الشريعة الإسلامية ، فإن التطبيق العملى لها – من واقـــع أحكـــام المحـــاكم قبل عصر الإصلاحات وبعده ابتداءً من سنة ١٨٨٠ – قد اختلف اخـــتلافًا جوهريًا يمكن معه القـــول : إن ما تطبقه المحاكم اليوم هو تطبيقات مستحدثة لنوع جديد أو « شريعة جديدة » تختلف عما كان مطبقًا قبل عصر الإصلاحات .

ثالـــثًا : بيـــنما ظلت الشريعة الإسلامية فى جميع مراحل تطورها التاريخى شديدة التحيز للرجل ؛ فإن التطبيقات الجديدة لها أو « الشريعة الجديدة » قد أضافت بدورها درجةً جديدةً

---

* أستاذة مشاركة بجامعة جورجتاون ، الولايات المتحدة .

** تمت كتابة هذا البحث ومناقشته باللغة الإنجليزية فى عام ١٩٩٦، وذلك قبل صدور قانون الخُلع مؤخرًا. ويـــبين هذا البحث مدى أهمية قانون الخُلع لإصلاح ومعالجة الحالة التى عاشت عليها المرأة منذ الاحتلال الإنجـــليزى ، واستغراب القوانين المصرية فى كثير من موادها ، وتغيير فلسفة هذه القوانين (ومنها بالطبع قـــانون الأحوال الشخصية) والتى خلقت هيمنة الدولة الحديثة ، ومنعت عن الزوجة الحقوق المكفولة لها كشخص ذى أهلية يُحاسَب بتصرفاته ، والتى كانت تكفلها لها المحاكم الشرعية قبل تحديث القوانين التى سلبتها هذه الحقوق .

من درجات التحيز ؛ ترتب عليها أن المرأة المسلمة وجدت نفسها – فى نضالها من أجل التحرر – تُوَحِّد جهودها مع زميلتها المرأة فى العالم الغربى بما جعل حركة التحرر هذه حركة عالمية .

ولما كانت الدول الحديثة تتشابه جميعًا فى جهودها الواعية لخلق إطار ثقافى من خلال المركزية والتحرك نحو المدنية ، فإن الدولة فى إطار محاولات الإصلاح لقوانين الجنس Gender قد استخدمت النظرة نفسها والأيديولوجية التى تعتبر جزءًا من المدنية الغربية .

أما فى مصر ؛ فقد تم إدخال الإصلاحات فى الوقت الذى كانت فيه المرأة فى الغرب تحارب من أجل التحرر فى مجتمعٍ ساده عصر التصنيع والرأسمالية والمدنية وظهور طبقة برجوازية جديدة تتميز بنظرة خاصة نحو العائلة . كانت هذه هى الفترة التى حدثت فيها الإصلاحات ؛ ليس فقط فى مصر ؛ بل أيضًا فى تونس وغيرها من الدول الإسلامية . وقد بدت فى ذلك الوقت كتغييرات راديكالية ، ولكننا اليوم نرى أن ما تم تحقيقه لم يكن إلا تمكينًا للدولة من أن تكون لها اليد العليا فى العلاقات الأسرية والنوع .

رابعًا : لَمَّا كان أحدٌ لا يتساءل اليوم عما إذا كان قانون الأحوال الشخصية الذى تطبقه الدولة هو فعلاً تطبيقًا لقواعد الشريعة التى لا تتغير عبر الزمان .. ظهرت هنا المشكلة الخاصة بمساواة المرأة بالرجل ، حيث أن إعطاء القوانين مظهرًا مقدسًا يجعل من المستحيل إمكان تغييرها !

ويتضح من قراءة قوانين الأحوال الشخصية والتغييرات المستحدثة بها ؛ أن الدولة مسئولة عن هذه القوانين ، ومثال على ذلك : الزواج العرفى . فحتى أغسطس ١٩٣١ ؛ كان يحق للزوج أن يطلب زوجته العُرفية إلى بيت الطاعة . وبعد تغيير هذا القانون سقط هذا الحق عن الزوج إلا فى حالات الزواج الرسمى .. هذا من جهة . ومن جهة أخرى ، فقدت الزوجة العرفية الحقوق التى كان يمكن أن تحصل عليها من زواجها العرفى ؛ إذ لم تعد المحاكم تعترف بهذا الزواج .

● ماهية الطاعة ، وكيفية ممارستها قبل إصلاحات القوانين والمحاكم وغيرها

إن المقارنة التى أقوم بها اليوم هى بين قانون الطاعة الحديث (رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، والمعدل عدة مرات فى السنوات : ١٩٢٩ ، ١٩٧٩ ، ١٩٨٥) للمسلمين ، وبين الفقرات من ١٤٠ إلى ١٥١ من قوانين الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس (والذى أصدره

المجلس الملّى سنة ١٩٣٨ ، وأقرته محكمة النقض سنة ١٩٧٣) .. هذا من جهة . ومن جهة أخـرى : الأحكام المأخوذة من سجلات المحاكم الشرعية فى مصر ؛ ابتداءً من العصر العثمانى فى القرن السادس عشر وحتى القرن العشرين .

ويعنينى أولاً أن أشير إلى أن كلمة « الطاعة » قد تغير معناها بعض الشىء .. ففى كتب الفقه التى تستند إلى القرآن والحديث ؛ نجد أن هناك اتفاقًا على أن الطاعة تعنى الطاعة للزوج OBEDIENCE ، وأنها مطلوبة من الزوجة حيث يعولها الزوج . كما نجد أن القضاة – سواء فى العصـر العـثمانى أو العصر الحديث – يأمرون الزوجة أن تذهب إلى المنـزل الذى أعده الـزوج لمعيشـتها ؛ أى أن تذهب لطاعته (حكم محكمة باب الشعرية الصادر فى ٩٥٥هـ/ ١٥٤٨م . و ٥٨٢ : ٢٩ – ١٣٦) . كمـا أن القضاة أيضًا كانوا يأمرون الأزواج بإعداد بيت شرعى مناسب يعيشون فيه مع زوجاتهم .

والأكـثر مـن هـذا ؛ أنه فى فترة الحكم العثمانى ، كان من الممكن أن تؤدى الطاعة إلى احتـباس الـزوجة فى منـزل الزوجية .. أى إعطاء الزوج الحق فى أن يطلب من زوجته ألا تغادر المنـزل بدون إذنه .. وعندما تخالف المرأة ذلك وترفض الطاعة ؛ فإنها تعتبر ناشزًا .

وعلى وجه العموم ؛ هناك اتفاق على حق الزوج فى أن يطلب زوجته للطاعة ، وكذلك حـق الـزوجة فى إنفاق زوجها عليها .. وإلى هنا تنتهى أوجه الاتفاق . أما أوجه الاختلاف فسأناقشها فيما يلى .

أوجه الاختلاف

(أ) الطاعة

إن قوانين الأحوال الشخصية الحديثة تعطى الزوج حقًا مطلقًا فى طلب زوجته للطاعة ، فى الوقـت نفسه الذى تجبر المرأة على تسليم نفسها ، وإلا أُجبرت (حتى عام ١٩٨٥) على ذلك بواسطة الشرطة ، حتى وإن كان الزوج يسىء معاملتها ويستخدم العنف المادى معها . والـرجال يطلـبون النسـاء لبيت الطاعة لأسباب كثيرة ، منها : عمل الزوجة ، أو زيارتها لصديقاتها ، أو رفضها الاستمرار فى الزواج .

والصورة – من خلال الوثائق العثمانية – تبدو مختلفة تمامًا ، إذ أن معظم حالات طلب الطاعـة كـانت مرتبطة بطلب الزوجة للنفقة . وفى كل الأحوال ؛ فإن الطاعة – أى طاعة الزوج من عدمها – كانت تُترَك لاختيار المرأة .. فإذا وفر الزوج سبل الإعاشة المادية للزوجة

واستمرت هى فى رفض طاعته ؛ تعتبر ناشزًا بحكم المحكمة ، مما يعنى إعطاء زوجها الحق فى عدم الإنفاق عليها . وفى هذه الحالات والظروف ؛ ينتظر من الزوج أن يطلق زوجته ؛ وإذا تقاعس فإن القاضى يقوم بالحكم بذلك ! لكن هذا لا يحدث اليوم .. فكثير من الزوجات يبقين مُعَلَّقات دون إنفاق عليهن ، فلا يستطعن الطلاق أو الزواج برجل آخر .

ومن المهم هنا أن نشير إلى أن الدستور المصرى حين يضمن حق المرأة المتزوجة فى العمل – سواء وافق زوجها أو رفض – فإن المفتى يفسر حق الاحتباس تفسيرًا مختلفًا ، وتتبع المحاكم رأيه وليس الدستور (فتوى الشيخ « جاد الحق على جاد الحق » ص ٣٠٦٩ ، المجلد ٨) فتعطى الزوج الحق فى عدم الإنفاق على زوجته إنْ كان لها عمل أو وظيفة . وقد تمت ترجمة ذلك بأن أصبح هناك تقليد اجتماعى يحتم على المرأة العاملة أن تنفق على منزل الزوجية ، على الرغم من أن ذلك كان التزامًا أساسيًا على الزوج الذى يتمتع بحق القوامة !

(ب) الطلاق والخُلع

ومن الاختلافات الأخرى ؛ تلك المتعلقة بالطلاق والخُلع ، إذ قد نُفذت أحكامها بطريقة مختلفة قبل الإصلاحات وبعدها ..

فقبل الإصلاحات ؛ كانت للنساء إمكانية كاملة لإنهاء زواجهن سواء بالطلاق أو الخلع، وبعدها انتهت هذه الإمكانية تمامًا . (ورأى الشخصى أن رفض حق الطلاق للمرأة هو المشكلة الرئيسة التى تواجه المرأة المسلمة اليوم) .

● أولاً : الطلاق

– ضرره :

بينما كان الطلاق – وما زال – يعتبر حق الزوج المطلق ، فإن المرأة يمكنها أن تتقدم للقاضى بطلب التطليق فى ظروف معينة تعرف بالضرر . وقد اختلفت معانى هذا الضرر من زمان لآخر .. ففى العصر الحديث تم تعريفه وتحديد أسبابه بصفة واضحة فى قوائم يمكن مراجعتها ، وعلى المرأة إثباتها أمام القاضى حتى يمكنها الحصول على حكم بالانفصال عن زوجها. وقد تم تحديد هذه الأسباب بواسطة مجالس حكومية ، وذلك بعد مناقشات ومحاولات.

الأمر المهم أن الضرر لم يُترك بدون ضوابط ، وأن الزوجة اليوم عليها إثبات أن زوجها غير كامل الأهلية ، أو مصاب بمرض الجذام ، أو به ضعف جنسى واضح لا يمكن علاجه إطلاقًا حتى تحصل على التطليق .

والجدير بالذكر أنه إذا استطاع الزوج أن يثبت أن زوجته كانت تعلم قبل الزواج بأىٍّ من هذه العيوب ، سقط حقها فى التطليق من خلال المحكمة . (قانون ١٩٢٠ ، المادة ٩ المبنية على مذهب « أبي حنيفة ») .

أمـــا المحاكم العثمانية ، فإن الصورة فى إطار أحكامها قد اختلفت تمامًا . فكثيرًا ما نرى الـــزوجة تذهب إلى القاضى مُطالِبةً بالانفصال عن زوجها على أساس الضرر الذى تقوم هى بالانفـــراد بـــتحديده وشرحه . وهنا يطلب القاضى تأييد رأيها بشهادة الشهود .. فإذا ثبت الضـــرر ؛ تحصـــل على الانفصال والطلاق .. وإذا لـــم يثبت ؛ يتم التفاوض فى الأمر بين الجانـــبين .. فإمـــا أن تختار الزوجة الخُلع ، أو يقوم الزوج بتقديم وعد بحسن معاملة زوجته . ومـــا تجدر ملاحظته هنا أن الضرر غير محدد فى قوائم ، بل متروك للزوجة تحديده . وحالات الضرر تتضمن الخوف من الأذى الجسمانى ، أو سوء معاملة عائلة الزوج ، أو انتقاص الموارد المادية ، أو كثرة الغياب عن المنـــزل ، أو عدم الرضاء الجنسى أو غيرها . [مصر ILAMAI (١٢١٦ – ١٢٦٧هـــ / ١٨٤٩ – ١٨٥٠م) ، ٢٣ : ٢٣٧ – ٦٣٥ ، ومنفـــلوط : سجلات أرقام (١٢٢٨ – ١٢٢٩هـ / ١٨١٢ – ١٨١٣م) ، ٥ : ٢٦ – ١٢٢ و ٢٤٤ – ٦٥١] .

وكان من بين المناظرات المهمة فى السنوات القليلة الماضية ؛ تلك المتعلقة بالزوجة الثانية .. فطـــبقًا لـــلمادة ١١ من قانون عام ١٩٢٠ فإنّ تَزَوُّج الرجل بزوجة ثانية يعتبر نوعًا من « الضـــرر الخاص » الذى يتيح للزوجة الأولى الحق فى طلب الطلاق من المحكمة . وفى هذه الحالـــة كان عليها أن تثبت أنه قد لحقها ضررٌ مادى أو اجتماعى أو نفسى بما يقلل من فرصة نجاحها فى إثبات ذلك ، وبالتالى حصولها على الطلاق. غير أن القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩م اعتـــبر فى وقـــته نقطـــة تحول لصالح المرأة ، إذ قرر أن مجرد زواج الزوج بزوجة ثانية يعتبر فى حد ذاته ضررًا ، ويعطى الحق للزوجة الأولى فى طلب الطلاق .

ومـــع الأســـف ، فإن هذا القانون قد حورب فى مجلس الشعب على الرغم من مساندة المفتى له ؛ فتم تغييره فى عام ١٩٨٠ . وقد وَصَف قانون ١٩٨٠ حصول الزوج على زوجة ثانيـــة بأنـــه حق الرجل المطلق الذى قررته الإرادة الإلهية التى لا تقبل المناقشة أو الجدل . وتأسيسًـــا على ذلك ؛ فإن التزوج بزوجة ثانية لا يعتبر فى حد ذاته ضررًا للأولى يحق لها على أساســـه طلب الطلاق .. فإن الضرر الذى يقع على المرأة لا بد أن يتواءم أصلاً مع الشريعة

ليكـــون ســـببًا فى طـــلب الطلاق ، ذلك أن الشريعة تتعلق بأفعال المُكَلَّفين أو الأفراد وليس بمشاعرهم .

– شروطه :

إن القوانـــين الحديثة التى تحكم قواعد الزواج والطلاق لا تعترف بحق إضافة أى شروط إلى عقـــد الزواج . وإذا حدث ذلك ؛ فإن المحكمة لا تأخذها فى الاعتبار ؛ حيث أن « العقد شـــرعى والشـــرط لاغ » ! هـــنا أيضًا نجد اختلافًا بين ما يقوله الفقهاء وما تطبقه القوانين . وتأسيسًا على ذلك ؛ نجد فتوى مفتى الديار المصرية – الشيخ « جاد الحق على جاد الحق » – توافق على حق المرأة فى اشتراط عدم زواج زوجها بامرأة أخرى على أساس الضرر الواضح ، فى حين لا تعترف بها القوانين الوضعية ولا الدولة . (الفتاوى الإسلامية : جزء ٨ ، ١٩٨٢ ، صفحة ٣٠٣٥) .

وعلى عكس ذلك ، فإن الوثائق العثمانية تثبت أن وضع الشروط فى عقد الزواج كان أمـــرًا دارجًا بدون اعتراض من الدولة ، وأن شرط عدم الزواج بأخرى كان واحدًا من أهم هـــذه الشـــروط . هذا .. فى حين كانت هناك شروط أخرى ؛ نذكر منها على سبيل المثال : شـــرط عـــدم سفر الزوجة وبُعدها عن المنـــزل لفترات كبيرة ، ودفع مبالغ محددة من المال للكسوة الشتوية والصيفية ، وعدم الضرب ، وعدم الاعتراض على زيارات الأم أو الأقارب ، أو الموافقـــة عـــلى بقاء ابن الزوجة من زواج سابق بالمنـــزل ، أو شراء عبد يخدم الزوجة ، أو شـــراء حُـــلى من الذهب أو الفضة . المهم هنا أن وضع الشروط فى عقد الزواج من كلا الطرفين كان أمرًا مشروعًا بهدف إنجاح الزواج . وفى حالة إخلال أحد الطرفين بشروط العقد؛ كـــان لـــلطرف الآخر الحق فى الطلاق . وهنا لم يكن من سلطة القاضى تقدير ما إذا كانت الشـــــروط تطابق أحكام الشريعة أم لا ، وإنما كان ينظر فيما إذا كان أحد الطرفين قد أَخَلَّ أو لم يُخِل بالشروط المدرجة – ابتداءً – فى عقد الزواج .

وفى كـــثير مـــن الأحيان ؛ كانت الزوجة – عند إخلال الزوج بشروط عقد الزواج – توافـــق عـــلى إعادة التفاوض معه لتغيير الشروط أو إضافة غيرها ؛ فإذا لم يُوافق الزوج كان من حقها الطلاق وحصولها على كامل حقوقها المالية .

مثال : (حكم محكمة جامع الحاكم رقم ٩٩٥ لسنة ١٥٨٧ ، ٥٥٢ : ٦٧ – ٢٧٦). وقد قضى بشأن عقد الزواج المؤرخ عام ١٥٨٧ بصحة شروط العقد ، والتى منها : عدم نقل الزوجة من الحارة ، أو ضربها ضربًا مبرحًا .. فإن أخل الزوج بها يعطى زوجته حق الطلاق .

وتجدر هنا الإشارة إلى فتوى أخرى للشيخ « جاد الحق على جاد الحق » بشأن الزوجة الثانية ، إذ حرّم عليها إدراج أى شروط فى عقد الزواج يُلْزَم على أساسها الزوج بتطليق زوجته الأولى (الفتاوى الإسلامية : جزء ٨ ، ١٩٨٢ ، صفحة ٣٠٣٥) . وعلى أى حال ؛ فإن الدولة لا تعترف بالشروط كما سبق القول .

وقد اختلفت الأمور قبل الإصلاحات ، حيث كان شرط تطليق الزوج لزوجته الأولى أمرًا دارجًا فى عقود الزواج . ومن أمثلة ذلك :

(أ) (حكم محكمة باب الشعرية بالقاهرة رقم ٩٦٢ لعام ١٥٥٥م ، ٥٨٥ : ١٧٩ - ٨٩٤) الذى قضى بتطليق الزوجة الثانية على أساس الخُلع ، والتى كانت قد اشترطت أصلاً فى عقد زواجها أنه « إذا حَلَّ شهر جمادى الأولى من السنة ولم يُطلق الزوج زوجته الأولى ، يصبح من حقها الطلاق » .. وقد ثبت ذلك .

(ب) (حكم محكمة باب الشعرية بالقاهرة رقم ٩٦٨ لعام ١٥٦١م ، ٥٨٨ : ٣٠٩ - ١٢٦٦) الذى قضى بتطليق الزوجة الثانية التى اشترطت أصلاً فى عقد زواجها أنه « إذا تزوج الزوج بزوجة ثانية بأى طريق شرعى - سواء بالأصالة عن نفسه ، أو من خلال وكيل .. أو كانت هناك زوجة ثانية فى عصمته ، أو تركها لمدة أكثر من عشرة أيام بدون نفقة - يحق لها الطلاق » .. وقد ثبت ذلك .

ثانيًا : الخُلع

كانت المرأة - إلى جانب الطلاق - تستطيع إنهاء الزواج من خلال الخُلع . ودفاتر المحاكم قبل الإصلاحات وبعدها ؛ تثبت أن الخُلع كان من أهم الوسائل التى كانت المرأة تحصل من خلالها على الانفصال .

والخُلع يمكن تعريفه بأنه « إنهاء للزواج عندما تصبح الحياة الزوجية لا تُطاق ولا يمكن إصلاحها » ، وقد طبق هذا التعريف قبل الإصلاحات وبعدها . وهنا ينتهى التطابق ويبدأ الاختلاف الذى يتركز فى تفسير الخُلع وتطبيقه .

وبعبارات مبسطة ، فإن القُضاة قبل الإصلاحات وبعدها كانوا يحاولون مصالحة الزوجين وإنقاذ الزواج . غير أن القضاة - بعد الإصلاحات - لوحظ أنهم يؤخرون الفصل فى القضايا، وفى معظم الأحوال يُعَيِّنون مُحَكِّمين من الطرفين فى محاولة لإنهاء الخلاف ، ولا يحكمون بتنفيذ

الخُلع إلا بعد انقضاء جميع المحاولات للإصلاح وثبوت خطأ الزوج ، وأن شكوى الزوجة تتفق مع أحكام الشريعة !

وعـــلى عكس ذلك ؛ فإن المحاكم العثمانية لم تلجأ (إلا فى النادر) لنظام المُحَكّمين .. فكان القاضى يحاول التوفيق بين الزوجين .. بل وكان ينجح فى معظم الأحوال ! إلا أنه (وهذا هـــو الحكم هنا) إذا لم يوفق فى الصلح بين الزوجين ؛ كان يفرض الخُلع على الزوج .. سواء وافق أو لم يوافق ، وسواء كانت شكوى الزوجة تتطابق مع أحكام الشريعة أم لا !

وباختصار شديد ؛ فإن المرأة لم تكن تجبر على البقاء مع زوجها إذا كان ذلك من رغبتها، وهـــذا مـــا لا يحدث اليوم .. فأحكام المحاكم – ابتداءً من القرن العشرين – تشير إلى رفض الخُلع إذا لم يقبله الزوج ، كما تشير إلى اتجاه القضاة إلى الإبقاء على الزواج حفاظًا – فى رأيهم – على النظام الاجتماعى ؛ مُفَضّلين إياه على رضاء الزوجة وسعادتها فى العيش مع زوجها !

نجد هنا أيضًا نقطة مهمة فيما يختص بالخُلع ، وهى التى تتعلق بحضانة الأطفال ونفقتهم . فقد اتفقت جميع القوانين نظريًا – قبل الإصلاحات وبعدها – على أن نفقة الطفل منفصلة عن نفقة الزوجة ، وأنه إذا تنازلت الزوجة عن نفقتها عوضًا عن الخُلع ؛ فإن نفقة الطفل لا تسقط . ولكن فى حالات كثيرة من الخُلع – قبل الإصلاحات وبعدها – نجد أن الزوجة كانت تتنازل عن حقها فى النفقة من أجل حضانة أطفالها ؛ كشرطٍ لإعطائها حق الخُلع والطلاق من خلاله .

وعـــلى الرغم من هذا ، نجد أن هناك فرقًا كبيرًا بين المرحلتين .. إذ حين اتفقت أحكام المحـــاكم – قبل الإصلاحات وبعدها – على رفض منح النفقة للزوجة إذا تنازلت عنها ، فقد اختـــلفت بالنســـبة لـــنفقة الحضـــانة .. حيـــث أن مصلحة الصغير كانت هى الأساس قبل الإصـــلاحات ؛ فكـــان يمكـــن للقاضى أن يجبر الزوج على دفع نفقة حضانة للصغير – حتى لـــو تـــنازلت عـــنها الزوجة مقابل الخُلع – إذا وجد أن فقرها لن يُمَكّنها من الإنفاق على صـــغيرها . أمـــا أحكـــام المحاكم الحديثة فلا تقبل ذلك .. وهنا لم تصبح مصلحة الصغير هى الأساس ، بل ما يتم الاتفاق عليه .

وفى حكـــم صـــدر من محكمة النقض ؛ قررت المحكمة أن نفقة الطفل هى مقابل العمل LABOR أو الخدمة المُقَدَّمة لرعاية الطفل ، دون أى اهتمام بغِنَى الأم أو فقرها . وعلى أساس ذلـــك ؛ فإذا قررت الزوجة أن تتنازل عن نفقة الطفل ؛ وَجَبَ على المحكمة أن تأخذ بذلك .

(القضـــية ٢٧٨١ ، لسنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ ، محكمة الجمالية الشرعية ، أكتوبر ١٩٣٤ ، المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية والشرعية ، مجلد ٦ ، سنة ١٩٣٩ ، ص ص ٣٣ : ٣٥) .

أمـــا النقطة الأخيرة التى تختص بالخُلع ؛ فتتعلق بكثرة الحالات التى حولت فيها المحاكم الحديـــثة الزوجة إلى بيت الطاعة ، حتى أصبح هذا هو الأساس .. والاستثناء هو إعطاء الخُلع للزوجات ، وذلك وفق موافقة أزواجهن على ذلك مهما كانت الشروط .

لقـــد أصبح المعمول به الآن هو قيام الأزواج الذين تذهب زوجاتهم إلى القضاة طالبات الخُلع ؛ برفع قضايا طاعة أمام المحكمة نفسها ؛ وإثبات تجهيزهم للمكان المناسب لسكن الزوجة بما يتلاءم مع الوضع الاجتماعى لها .. ومن ثَمَّ الحصول فورًا على أحكام بالطاعة .

وأخـــيرًا .. يجدر بى إنهاء هذه الورقة بتقديم عدة أمثلة لقضايا مختلفة توضح الاختلافات المتعلقة بالطاعة التى تحدثت عنها .. وفيما يلى هذه الأمثلة :

١ - القضـــية الأولى يـــرجع تاريخها إلى عام ١٩٤٥ بالإسكندرية ، وهى خاصة بامرأة ذهبت إلى القضاء ليحميها من مضايقات أحد الرجال لها وادعائه بأنها زوجته ..

الرجل من ناحيته رفع قضية طاعة ضدها ، وقدم شهادة زواج أقسمت المرأة أنها مزورة ، وأحضـــرت شـــهودًا بأنها لم تتزوج منه قط ، فما كان من الرجل إلا أن أحضر بدوره شهودًا ينفون ذلك ويؤكدون زواجه منها . وفى النهاية حكمت المحكمة بإلحاق السيدة ببيت الطاعة . ومـــا يعنيـــنا فى شىء من هذه القضية كون الزواج صحيحًا أو غير صحيح ؛ فالمهم هو إجبار المحكمـــة لـــلزوجة أن تعيـــش مع رجل لا تريد العيش معه ؛ قبل أن تحكم المحكمة فى القضية الأصلية التى رفعتها المرأة ضده .

٢ - القضية الثانية يرجع تاريخها إلى عام ١٧٦٧ م بباب الشعرية بالقاهرة ، وهى خاصة بطـــلب الزوج عودة زوجته إلى منـــزل الزوجية ورفض الزوجة لذلك . وقد اشتكى ابتداءً لأقربائها وطلب منهم التدخل ، ولكنها رفضت .. فذهب للمحكمة طالبًا إعادتها لطاعته على أســـاس تجهيـــزه لـــبيت شرعى لسكناهما بين عائلات محترمة . ولما طلب القاضى من الزوجة الذهاب إلى المنـــزل المناسب الذى جهزه الزوج ، حضر والدها إلى المحكمة طالبًا طلاق ابنته ورافضًا عودتها إلى منـــزل الزوجية . هنا قرر الزوج أن زوجته بتصرفها هذا تعتبر « أسيه » وناشزًا ، ولا تحق لها النفقة طالما هى خارج طاعته .

والنقطة المهمة الجديرة بالذكر هنا ؛ أن هذا النـــزاع لم يترتب عليه إرجاع الزوجة جبرًا إلى زوجها للعيش معه ، وإنما تم طلاقها على يدى القاضى .

٣ – القضية الثالثة يرجع تاريخها إلى عام ١٦٢٦ م بالباب العالى بالقاهرة (رقم ١٠٣٥ لعـــام ١٦٢٦م ، ١٠٧ : ١٦٩ – ٧٠١) وفيها طلبت المحكمة من إحدى النساء الامتثال بالطاعة لزوجها . وفى المحكمة أفادت المرأة أنها لا تعترف بالزواج ، حيث أجبرها والدها على ذلـــك على غير إرادتها برغم كونها غير قاصر وقت إجباره لها . هنا سأل القاضى الزوج عن صحة كلام الزوجة ، فاعترف الزوج بذلك .. وهنا قررت المحكمة – استنادًا إلى هذه الوقائع – إلغاء الزواج الباطل .

٤ – القضـــية الـــرابعة يرجع تاريخها إلى القرن الثامن عشر بالإسكندرية ، وقد قررت المحكمة فيها تأييد تطليق امرأة لنفسها لقيامها بعمل كان ممنوعًا عليها ؛ ومُتَّفَقًا فى عقد الزواج أن قيامهـــا به يعنى الطلاق . هذا الأمر الممنوع كان ذهابها إلى السوق . وقد قامت المرأة فعلاً بالذهاب إلى السوق وتركت المنـــزل ، حتى إذا طلبها زوجها لطاعته ؛ أحضرت شهودًا أقروا بما حدث .. فنجحت الزوجة فى تطليق نفسها .

٥ – القضـــية الخامســـة يرجع تاريخها إلى سنة ١٨٨١ م بالإسكندرية ، وقد قررت المحكمة فيها أيضًا تأييد تطليق امرأة لنفسها لقيامها بعملٍ كان مشروطًا عليها عدم عمله ؛ وهو الخـــروج بدون إذن .. ولكن المرأة لم تكتف بالخروج فقط ، بل قامت بالزواج من رجل آخر بعد انقضاء العِدَّة دون انتظار حكم من المحكمة بطلاقها من زوجها الأول .

.....

تأسيسًـــا عـــلى ما تقدم ، فإن النساء لم يَكُنَّ يُجْبَرْنَ على البقاء مع أزواجهن على غير إرادتهن ، إذ كان الطلاق والخُلع طريقًا شرعيًّا لكل النساء لإنهاء عقد زواجهن .

● الخاتمة

إن أراشيف المحاكم منذ الفترة العثمانية ؛ توضح أن الطاعة كانت أساسية لعقد الزواج فى مقـــابل قيـــام الزوج بواجباته ، وكان يتوقع من الزوجة أن تلتزم بما يطلبه منها .. ومثال ذلك : عدم خروجها من البيت إلا بإذنه ، أو عدم خروجها كليةً إذا طلب منها ذلك ووافقت على شرطه .

ظـــلت هذه الفكرة أساسًا لمفهوم الطاعة حتى اليوم ، غير أن هناك فارقًا جوهريًا يتمثل فى امـــتلاك الـــزوجة إمكانات غير محدودة للطلاق ؛ إذا قررت الخروج من الزواج .. فكل مـــا كان عليها أن تعمله هو أن تثبت للمحكمة أن زوجها قد أساء استعمال حقوقه ، أو أخلّ بقواعـــد الشـــريعة الخاصة بالمعاملة ، أو أنها تعانى ضررًا من الزواج ، أو أن زوجها قد أخل بشـــرط من شروط عقد الزواج .. وهنا تحصل أيضًا على كامل حقوقها المالية ، سواءً أكانت مؤخرًا أو شَبْكَة أو نفقة أو حتى تعويضًا عن المتعة فى بعض الأحيان .

إذًا ؛ فقد كان للزوجة أن تتنصل من الزواج حتى إذا لم يُخل الزوج بأى شرط أو يسىء معاملتها ، وذلك بطلب الخُلع من القاضى الذى كان يمنحه لها . ولم أرَ حالة واحدة فى المحاكم الشرعية منذ الفترة العثمانية لم يُحْكَم فيها بالطلاق للزوجة التى طلبته . وتأسيسًا على ذلك ؛ فـــإن الطاعة كانت تلتزم بها الزوجة طالما بقيت مع زوجها بمحض إرادتها ، حيث لم تكن هناك أى قوة تلزمها على ذلك .

الطاعة والقانون الحديث

فى العصر الحديث بدأ التغير والاختلاف ، فبينما تضمن قوانين الأحوال الشخصية حق الـــزوجة فى طلب الطلاق عند إثباتها الضرر وعدم إمكانها الاستمرار مع الزوج ، نجد أن هذا الحـــق ليس مطلقًا ! وقد قامت القوانين الحديثة بوضع شروط واشتراطات يتعين وجودها حتى تـــتمكن الـــزوجة مـــن الحصـــول عـــلى الطلاق .. فإذا لم يرغب الزوج فى تطليق زوجته أو اســـتخدامها للخُـــلع ؛ ظـــلت الـــزوجة على عصمته بدون طلاق . وقد أُعْطَى القاضى فى القوانين الحديثة سلطات جديدة ؛ مؤداها إجبار الزوجة على البقاء مع زوجها إذا لم يوافق عـــلى أســـباب الطـــلاق . ليس هذا فقط .. بل إن قوانين الدولة ذهبت إلى أبعد من هذا ، إذ أضـــافت أن لـــلزوج كـــامل الحقوق بالنسبة لزوجته شخصيًا وجسميًا وذهنيًا وجنسيًا . وأصبحت الدولة – من خلال السلطة القضائية – أداة يتم من خلالها تسليم الزوجة لزوجها .. فحتى فترة قريبة كان يتم التسليم فى إطار الطاعة بواسطة الشرطة .

بيت الطاعة إذًا هو استحداث لم يُعرف إلا فى ظل القوانين الحديثة ، ولم يُسمع عنه قبل السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر .

الاحتلال العثمانى لمصر

أسباب ونتائج

عماد بدر الدين أبو غازى*

لقد كانت سنتا ٩٢٢ و ٩٢٣ هـ (١٥١٦ و ١٥١٧م) سنتين من السنوات العصيبة فى التاريخ المصرى ..

سنتان شهدتا سقوط دولة المماليك الجراكسة ، وفقدان مصر لكيانها المستقل ودخولها عصرًا جديدًا من عصور التبعية لقوة خارجية صاعدة فى سماء المنطقة ، فأصبحت مصر ولاية فى دولة كبرى مركزها « إستنبول » على مضيق البُسْفُور. وبعد أن استمرت القاهرة لعدة قرون كمركز حضارى وسياسى أول فى المشرق العربى والإسلامى ، ذَوَتْ لتصبح مجرد عاصمة لولاية يديرها والٍ مبعوث من قِبَل السلطان العثمانى !

سنتان كانتا مليئتين بالحوادث والوقائع .. فقدت فيهما دولة المماليك اثنين من سلاطينها على يدى عدو خارجى ، وسقط فيهما آلاف القتلى من المماليك وأبناء الشعب ، وغادر مصر لسنوات عددٌ من أمهر صناعها وحرفييها ومبدعيها ، علاوة على عدد من شيوخها وفقهائها ومفكريها .. ليبدأ عصر ظلام وجمود طويل فى تاريخ مصر .

لقد كان وقع الكارثة فادحًا على وجدان المصريين ؛ فوصف « ابن إياس » الغزو العثمانى شعرًا فقال[1] :

اللهُ أكبرُ إنها لَمصيبةٌ	وقعت بمصرَ وماثلها مَثَلٌ يُرَى
ولقد وقفتُ على تواريخَ مَضَتْ	لم يذكروا فيها بأعجبَ ما جَرَى

وفى موضع آخر من تاريخه يقول : « ومن العجائب أن مصر صارت نيابةً بعد أن كان سلطان مصر أعظم السلاطين فى سائر البلاد قاطبة ، لأنه خادم الحرمين الشريفين ، وحاوى مُلك مصر الذى افتخر به فرعون اللعين حيث قال : « أليس لى مُلك مصر » ! وقد تباهى

* مدرس الوثائق بكلية الآداب – جامعة القاهرة .

بمُلك مصر على سائر ممالك الدنيا ، ولكن « ابن عثمان » انتهك حرمة مصر، وما خرج منها حتى غَنِمَ أموالها ، وقتل أبطالها ، ويَتَّمَ أطفالها ، وأَسَرَ رجالها ، وبدد أحوالها ، وأظهر أهوالها .. وأشيع أن « ابن عثمان » خرج من مصر وصُحْبَتُهُ ألف جمل محملة ما بين ذهب وفضة .. هذا خارجًا عما غَنِمَه من التحف والسلاح والصيني والنحاس المُكَفَّت والخيول والبغال والجمال وغير ذلك ، حتى نقل منها الرخام الفاخر ، وأخذ منها من كل شيء أحسنه ، ما لا فَرِحَ به آباؤه ولا أجداده من قبله أبدًا »[٢].

ويقدم بعض الرحالة الأوروبيين صورًا مماثلة لما أحدثه الغزو العثماني بمصر، وكيف أضحت هذه المملكة الضخمة مجرد ولاية فى الإمبراطورية العثمانية[٣] . وكيف نقل « سليم » أروع كنوز مصر – حتى قِطَع الرخام – ليستخدمها فى تجميل قصوره[٤] .

ويلخص شاعرٌ وفقيهٌ مصرى هو الشيخ « بدر الدين الزيتونى »[٥] انتصار العثمانيين واستيلاءهم على البلاد ، فيقول [٦]:

نبكى على مصرَ وسكانها ... قد خَرِبَتْ أركانُها العامرة
وأصبحت بالذلّ مقهورةً ... من بعد ما كانت هى القاهرة

وهذا شاعر آخر يصف الحوادث قائلاً [٧] :

كان فى مصرَ ملوكٌ ... أظهروا فيها العجايبْ
ذهبوا عنها وصارتْ ... دُورُهم فيها خرايبْ
وهى أضْحَتْ بعدَ عِزٍّ ... قريةً فى حُكم نايبْ

هذا .. وقد أثار الانتصار العثمانى على المماليك أذهان المعاصرين له ، فحاولوا تفسيره وفهم أسبابه . وقد وقفت معظم التفسيرات التى انتهوا إليها عند حدود اعتبار هذا الانتصار قضاءً من الله مُقَدَّرًا ، أو انتقامًا مُسَلَّطًا على الجراكسة جزاءً لظلمهم وجَوْرِهم فى حق الرعية .. بل وأغرق البعض فى التفسيرات الغيبية بإرجاع هذا النصر إلى وعد إلهى قديم !

ومثل هذه الأفكار واضحة تمامًا على صفحات « ابن إياس » و « ابن زنبل » و « الإشبيلى » و « ابن العماد الحنبلى » .. فكثيرًا ما يردد « ابن إياس » أن هزيمة المماليك

كانت « خذلانًا من الله تعالى لعسكر مصر حتى نفذ القضاء والقدر »[٨] ، أو أنها « أمرٌ قَدَرَهُ الله تعالى »[٩] ، أو أن انتصار العثمانيين « كان فى الكتاب مَسْطُورًا »[١٠] .. ومثل هذه العبارات تتردد فى مؤلفات « الإشبيلى »[١١] و « ابن زنبل »[١٢]، كما ردد شعراء العصر المعانى نفسها[١٣].

وفى مواضع أخرى من تاريخه ، يُرْجِع « ابن إياس » هزيمة المماليك أمام العثمانيين إلى الانتقام الإلهى منهم بسبب ما يرتكبونه من مظالم ؛ فيقول[١٤] : « ولم يقع قَطُّ لأحد من سلاطين مصر أنه وقع له مثل هذه الكاينة ومات تحت صنجقه فى يوم الحرب وانكسر على هذا الوجه أبدًا ! .. وكان السلطان والأمراء ما منهم أحدٌ ينظر فى مصالح المسلمين بعين العدل والإنصاف ، فرُدَّتْ عليهم أعمالهم ونياتهم ، وسلط الله تعالى عليهم ابنَ عثمان حتى جرى لهم ما جرى » . وهذا نفسه هو ما لَوَّحَ به « أبو السعود الجارحى » للأمراء لينهاهم عن ظلم الرعية قائلاً : « إن الله تعالى ما كسركم وسلط عليكم ابنَ عثمان إلا بدعاء الخَلْق عليكم فى البر والبحر »[١٥] . وأكد « الإشبيلى » المعنى نفسه فى تاريخه لغزو « سليم » للشام ومصر[١٦]. وقد ظلت أصداء هذه الفكرة تتردد فى كتابات المؤرخين والرحالة فى العصر العثمانى ، فنجدها عند « ابن العماد الحنبلى »[١٧] و « النابلسى »[١٨] .. كذلك ؛ فإن بعض الرحالة الأوروبيين أرجعوا هذه الهزيمة إلى انتقام السماء من « الغورى » و « طومان باى » لاضطهادهما للمسيحيين[١٩] .

ومن تفسيرات « ابن إياس » لانتصار العثمانيين ؛ قوله بأن هذا النصر إنما هو مصْدَاقٌ لوعد إلهى[٢٠]، وهى مقولة رددها فقهاء العثمانيين ومؤرخوهم إبان الغزو العثمانى لمصر[٢١] .

وإذا تركنا هذا النوع من التفسيرات الغيبية، فسوف نجد أن مؤرخى العصرين المملوكى والعثمانى قد أشاروا فى عديد من المواضع إلى الأسباب المباشرة للهزيمة فى معركتى « مرج دابق » و « السريدانية » وما تلاهما من معارك .. فأرجعوا هذه الهزيمة إلى الخيانة المُسْتَشْرِيَة فى صفوف المماليك[٢٢]، وإلى تفوق العثمانيين فى استخدام الأسلحة النارية والبارود [٢٣].

وقد أبرزت بعض الدراسات الحديثة هذين العنصرين باعتبارهما السببين الرئيسين لهزيمة المماليك أمام العثمانيين[٢٤]، لكن لا يمكن إرجاع الانتصار العثمانى إلى مجرد خيانة «خاير بك» و « جان بردى الغزالى » فحسب .. إذ بالرغم من فداحة نتائج هذه الخيانة (حيث أودت خيانة الأول بمعظم الجيش المملوكى فى مرج دابق ، وشلت خيانة الثانى مدفعية المصريين

فى الـــريدانية ، وتركـــتها غنيمة سهلة فى أيدى العثمانيين) .. بالرغم من هذه الخيانة ؛ فإنها قـــد تصـــلح كتفسير للهزيمة فى معركةً أو كسبب مباشر لها ، ولكنها لا تفسر سقوط دولة وزوالها من الوجود ، إذ الشيء نفسه يمكن أن يقال عن تفوق الأسلحة النارية العثمانية !

أما الدلالة الأساسية لموضوعىْ : الخيانة وقصور السلاح النارى للمماليك ؛ فتكمن فيما يؤكدانه من تفسخ الدولة المملوكية وانهيارها . فالخيانة التى وقعت وأدت إلى انتصار العثمانيين لم تكن مجرد مصادفة ، لكن وضع الانهيار الذى كان يعيش فيه المجتمع المصرى فى أواخر العصر المملـــوكى كـــان يحتم انحياز عناصر من الطبقة العليا المنهارة إلى جانب الغازى الجديد عندما شـــعروا بالـــنهاية المحتومة ، خاصةً وأن أصول هذه العناصر أجنبية وليست مصرية .. وتبديل الـــولاء بهـــذه السهولة نابع من طبيعة تكوين المماليك كطبقة حاكمة وافدة مكونة من أرِقّاء سابقين تم عِتْقُهم ، فلم تكن الخيانة قاصرة على ما فعله «خاير بك» و «جان بردى الغزالى» ، لكنها تمتد إلى استسلام أعداد كبيرة من كبار أمراء المماليك للعثمانيين ؛ فى الوقت الذى كان « طومـــان باى » لا يزال يقاتل فيه العثمانيين[٢٥]. بل إن أحد هؤلاء المستسلمين كان دوادار السلطان « طومان باى » نفسه عندما كان أميرًا ، وهو « يشبك الدوادار »[٢٦].. وقد كان من المقربين إلى « طومان باى » لدرجة أنه جعله أحد نُظّار وَقْفِه[٢٧].

ومـــا يـــرقى إلى مستوى الخيانة ، ذلك التقاعس عن القتال الذى استشرى فى صفوف الجيـــش المـــلوكى[٢٨] ، على الرغم من أن المبرر الوحيد لامتياز المماليك فى المجتمع المصرى فى هذه الفترة راجع إلى دورهم القتالى !

لقـــد كان الإسراع بتبديل الولاء واضحًا بين المماليك ؛ حتى فى بعض المظاهر الشكلية البسيطة مثل الزِّىّ .. فسرعان ما غَيَّرَ المماليك زِيَّهُمْ وارتدوا أزياء العثمانيين[٢٩] !

أمـــا الـــتفوق العـــثمانى فى استخدام الأسلحة النارية فلم يكن ناجمًا عن تخلف المماليك فى مـــتابعة تطـــورات العصـــر، بل إن المماليك قد عرفوا بالفعل استخدام البارود والأسلحة الـــنارية منذ فترة سابقة على استخدام العثمانيين لهذه الأسلحة .. والأدلة التاريخية على ذلك عديدة[٣٠]. بل إن هناك من يرى أن الأسلحة النارية استخدمت لأول مرة فى معركة المنصورة ســـنة ٦٤٧هـــ (١٢٤٩م)[٣١]، وأن اســـتخدام الأسلحة النارية تطور فيما بعد فى العصر المملـــوكى .. على الأقل منذ عهد السلطان « قايتباى »[٣٢]. ومع ذلك لم يلجأ المماليك إلى

استخدام الأسلحة النارية بشكل واسع على الرغم من محاولات بعض سلاطينهم - خاصةً السلطان « قانصوه الغورى » - لإدخالها[٣٣].. فقد كان العائق الأساسى الذى وقف فى وجه استخدام المماليك للبارود والأسلحة النارية لصيقَ الصلة بطبيعة النظام المملوكى ثقافيًا واجتماعيًا وعسكريًا ، وليس بمستوى التطور التكنولوجى فى المجتمع. فإذا كانت تقاليد الفروسية المحافظة لجيش المماليك قد حالت دون استخدامهم لمدفعية الميدان أو البنادق بشكل واسع فى معركتهم مع العثمانيين[٣٤]، فإن الأساس فى هذا الموقف هو ارتباط نظام الفروسية المملوكى بالإقطاع الحربى فى ذلك العصر، بصورة أصبح معها استخدام البارود والأسلحة النارية بشكل واسع يهدد مصالح القوى الاجتماعية المتصدرة للسُلَّم الاجتماعى ، إذ أن هذه القوى - المتمثلة فى أمراء المماليك - أصبحت جامدة وغير قابلة لتطوير نفسها .. واستخدام الأسلحة النارية يُقَوِّض نفوذ المماليك الاجتماعى ويهدم أسس سيادتهم وسيطرتهم ؛ ويفقدهم مبرر وجودهم كطبقة مُتَصَدِّرَة للهرم الاجتماعى فى البلاد .

إن مشكلة البارود والأسلحة النارية فى العصر المملوكى تقدم نموذجا للتقاليد عندما تصبح عائقًا أمام تطور المجتمع، وهى تؤكد فى نفس الوقت انتهاء الدور التاريخى لهذه الطبقة بصورتها التى كانت قائمة، ووصولها إلى لحظة العجز عن قيادة المجتمع المصرى .

ومن الجدير بالملاحظة أن الغزو العثمانى لمصر لم يحل هذه الإشكالية ؛ فالغزو لم يَقْضِ على طبقة المماليك ؛ وإن كان قد أدى إلى تراجع مكانتهم .. كما أن العثمانيين سمحوا للمماليك بإعادة تدعيم صفوفهم واستعانوا بهم فى حكم البلاد ، فلم يُؤَدِّ الحكم العثمانى إلى نقل مصر إلى العصر الحديث ، بل استمرت عقلية العصور الوسيطة هى المسيطرة . وعلى الرغم من التوسع النسبى الذى حدث فى استخدام المماليك للأسلحة النارية ، فإن مفاهيمهم لنظام الفروسية لم تتبدل كثيرًا .. إذ بعد قرابة ثلاثة قرون من هزيمتهم أمام العثمانيين ، ومع مَقْدِم الحملة الفرنسية إلى مصر (١٢١٣هـ / ١٧٩٨م) ؛ تقابلنا عند « الجبرتى » عبارات بالغة الدلالة على مدى جمود العقلية العسكرية للمماليك ؛ عندما تصوروا أن بإمكانهم أن يحطموا الفرنسيين بسنابك خيولهم ، وأن يحصدوا رءوسهم ببوارق سيوفهم .. فجاءت الهزيمة مرة أخرى بفضل تفوق المدفعية والأسلحة النارية للعدو[٣٥] !

لقد نشأ المماليك كمجموعات من الرقيق المقاتل المجلوب من خارج البلاد ، وذلك استجابةً لتحدى الخطر الصليبى فى المشرق ، وامتدادًا للنَّهْج الذى سار عليه الخلفاء العباسيون

منذ العصر العباسى الثانى .. ثم ترسخ وجود هذه المجموعات المقاتلة مع الغزو المغولى للمشرق الإسلامى ، فتحول المماليك إلى سادة للمجتمع ، وورثوا دولة أساتذتهم الأيوبيين بنُظُمها ورسومها. وكانت الملامح الإقطاعية قد اتضحت فى المجتمع الشرقى الإسلامى كله فى مواجهة الأخطار الخارجية الداهمة التى أحاطت بالعالم الإسلامى . ومع سيطرة المماليك ؛ استقرت هذه النظم الإقطاعية وأخذت صورتها المكتملة . وقد اكتسب المماليك – منذ النشأة الأولى لدولتهم – طبيعة عسكرية وإقطاعية ، فارتبط نفوذهم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى بالدور العسكرى الذى كانوا يقومون به .

لقد شيدوا دولة إقطاعية عسكرية نجحت فى أداء مهمة تاريخية محددة ؛ ألا وهى التصدى للأخطار الخارجية ، والتى كانت المبرر التاريخى لنشأة دولتهم . ومن العجيب أن تلك الدولة الإقطاعية – التى تسودها طبقة من الأرقاء المقاتلين – نجحت فى تَصَدُّر المجتمع كله ، وقيادته سياسيًا واجتماعيًا ؛ والسيطرة على ثروته الاقتصادية[٣٦].

ولما كان النظام العسكرى المملوكى يقوم بشكل أساسى على قواعد الفروسية التقليدية .. ولما كان إدخال السلاح النارى بشكل واسع إلى صفوف الجيش لابد وأن يؤدى إلى دفع أعداد كبيرة من أفراد الشعب إلى صفوف المقاتلين فى الجيش ؛ الأمر الذى كان سيترتب عليه حرمان المماليك من تميزهم الأساسى ومن مبرر سيادتهم الاجتماعية الذى يتمثل فى انفرادهم بأنهم الطبقة المقاتلة (حيث كان المماليك قد احتكروا القتال والأعمال العسكرية ، ولم يسمحوا للمصريين بالانخراط فى صفوف الجيش حتى صار الجيش المملوكى لا يضم أحدًا من خارج طبقة المماليك سوى بعض أبنائهم « أولاد الناس » وقليلاً من الأعراب ، وهؤلاء كانوا يندرجون فى الفرقة التى تعرف بأجناد الحلقة . بل والأدهى من ذلك ؛ أن حَمْل السلاح وركوب الخيل كانا مُحَرَّمَيْن على غير المماليك ، ولم يُستَثْنَ من ذلك سوى الأعراب ؛ فقد كانوا يُعتبرون – بشكل عام – من الخارجين على السلطة فى معظم فترات العصر المملوكى)[٣٧] .. من هنا ، فقد وقف المماليك ضد محاولات إدخال السلاح النارى إلى الجيش المصرى واعتبروه خروجًا على قواعد الفروسية التى سار عليها المسلمون الأوائل . وعلى هذا الأساس ؛ فقد تكرر رفضهم لكل المحاولات التى بدأها سلاطين الدولة خلال الربع الأول من القرن العاشر الهجرى[٣٨].

ومما تجدر الإشارة إليه هنا ؛ أنه عندما جَنَّدَ « محمد على » المصريين فى الجيش وتَرَقَّوا إلى رُتَب الضباط ، قامت بعد عشرات قليلة من السنين أول ثورة شعبية يشارك فيها الجيش بدور

أساسى .. تلك هى الثورة العُرابية التى سعت إلى تحقيق قدْرٍ عالٍ من المشاركة للمصريين فى إدارة البلاد .

ومن هنا يمكن اعتبار الخيانة وقصور المماليك فى استخدام الأسلحة النارية مؤشرَيْن على مدى تَرَدِّى الأوضاع فى مصر المملوكية ؛ قبل أن يكونا سببين للهزيمة أمام العثمانيين . فقد كانت عوامل الانهيار مستشرية فى كيان الدولة ، إذ كانت مصر المملوكية بحق دولةً مهزومةً قبل أن تبدأ المعركة مع العثمانيين . وعلى الرغم من خطورة هزيمة المماليك أمام العثمانيين وأهميتها .. وبالرغم من أن هذه الهزيمة حسمت مصير دولتهم فى مصر والشام وأزالتها من الوجود .. فإن هذه الهزيمة كانت « القَشَّةَ التى قصمت ظهر البعير » كما يقال .

لقد كانت عوامل الانهيار تنخر فى جسد الدولة منذ سنوات ، حيث كانت مصر – دولةً ونظامًا – فى أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر الهجريين (أى ما يوازى القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين) تعيش مرحلة أُفُول .. ففى الأفق كانت تتجمع ملامح النهاية : نهاية عصر ، وبداية عصر جديد .. ولم تَكُن دولة المماليك الجراكسة لتتحمل البقاء كثيرًا .. ولم يَكُنْ بديلٌ داخليٌّ فى مصر قد اختمر بعدُ بالقدر الكافى ؛ على الرغم من ظهور بوادر أولية لمثل هذا البديل[٣٩] ! ومن هنا .. كانت النهاية المحتومة على يدى طرف خارجى جديد .. تلك النهاية التى قطعت الطريق على إرهاصات التطور الداخلى للمجتمع .

لقد بلغ الانهيار مداه فى هذا العصر حتى لَنرى القصص الخرافية عن طالع القاهرة وقرب سقوطها تتردد فى كتب المؤرخين .. وهى قصص تشير إلى الشعور السائد بقرب النهاية ، وتَرَدِّى أوضاع البلاد[٤٠]. كما أن ملامح الانهيار تبدو واضحة من خلال ما كتبه الرحالة والمؤرخون عن مصر .. فالصورة التى يرسمها الرحالة الذين زاروا مصر فى أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر صورة قاتمة فى كثير من جوانبها وتنبئ بالانهيار القريب ، بخلاف الصورة التى قدمها الرحالة الذين زاروا مصر فى سنوات الازدهار[٤١]. وعناصر هذه الأزمة تتبدى جَلِيَّة فى كتابات المؤرخين منذ القرن التاسع الهجرى[٤٢].

أما هذه العناصر – كما رصدها المؤرخون المعاصرون لتلك الفترة – فهى عديدة ومتنوعة ومتشابكة فى الوقت نفسه .. إذ اختلطت المظاهر بالأسباب ، واختلطت الأسباب بالنتائج .. فدخل المجتمع المصرى فى حلقة متوالية من التردى والتدهور المستمر .

فعلى الصعيد الاقتصادى ؛ عاش المجتمع المملوكى لسنوات طوال فى ظل أزمة اقتصادية طاحنة[٣٤]. وقد مست هذه الأزمة الهياكل الاقتصادية الأساسية فى المجتمع، وهزت قواعد اقتصاد البلاد الذى كان يعتمد - بشكل أساسى - على الإنتاج الزراعى ، ثم على تجارة المرور[٤٤].

ولو تتبعنا مظاهر هذه الأزمة ؛ فسوف نجد المصادر التاريخية مليئة بأمثلة لها .. فالحديث عن ارتفاع أسعار السلع الأساسية أو نُدْرَتها فى الأسواق حديثٌ متكرر فى الحوليات التاريخية طوال القرن التاسع الهجرى وأوائل القرن العاشر .. ونادرًا ما تمر سنة من السنوات دون حديث هنا أو هناك عن ارتفاع فى سعر سلعة أساسية أو اختفاء سلعة أخرى[٤٥] ! فهذا كان انعكاسًا للنقص المستمر فى مساحة الأراضى المزروعة[٤٦] ، إذ كان الارتفاع المستمر فى أسعار السلع ؛ يساوى انخفاضًا مقابلاً فى القيمة الشرائية للعملة .. علاوةً على انخفاض قيمتها الفعلية بسبب انخفاض نسبة المعدن الثمين فيها .

وهكذا ارتبطت الأزمة الاقتصادية بأزمة مالية ؛ تراجع فيها دور الذهب فى النظام النقدى المملوكى[٤٨]، وسادت العملات الفضية ثم النحاسية .. بل وعرفت الأسواق المملوكية العملات الذهبية الأجنبية الأقوى التى بدأت تتغلغل إلى البلاد [٤٩].

ومما ساعد على تفاقم الأزمة الاقتصادية والمالية فى العصر المملوكى ووصولها إلى الذروة ، اكتشاف الرحالة البرتغالى « فاسكو داجاما Vasco da Gama » لطريق رأس الرجاء الصالح سنة ٩٠٤هـ (١٤٩٨/٩٧م) ..فكان هذا الكشف ضربةً أكملت على وضع مصر - الذى شغلته لعدة قرون - كمركز حيوى فى طريق مرور التجارة بين الشرق والغرب .. ففقدت بذلك مصدرًا من مصادر دخلها . وفى الوقت ذاته ؛ شَكَّلَ وصول السفن البرتغالية إلى مياه المحيط الهندى وبحر العرب عبئًا عسكريًّا جديدًا على مصر كانت له تكلفته الاقتصادية الباهظة[٥٠].

وتبدت هذه الأزمة بوضوح فى حالة الانهيار الذى أصاب المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية .. فالقاهرة - حسب وصف أحد الرحالة الأوروبيين الذين زاروها فى أوائل القرن العاشر الهجرى (السادس عشر الميلادى) - « لا تستحق السمعة التى تتردد عنها »[٥١]. أما الإسكندرية - فى نظر زائر أوروبى آخر لمصر - فهى « خرائب حالها يدعو إلى البكاء »[٥٢]. أما الفسطاط فيكاد ذكرها يختفى تمامًا منذ القرن العاشر[٥٣].

وقـــد تصدت الدولة لمعالجة الأزمة الاقتصادية ، لكنها اتبعت أساليب فاقمت من حدة هـــذه الأزمة بدلاً من أن تؤدى إلى حلها. فقد لجأت الدولة إلى فرض ضرائب جديدة ؛ أو إلى زيـــادة الضـــرائب المفروضة .. الأمر الذى أدى إلى اتساع ظاهرة هَجْر الفلاحين للأرض ، وبالتالى مزيد من النقص فى مساحة الأراضى المزروعة[٥٤]. والمصادر التاريخية مليئة بذكر أنواع الضرائب والمُكُوس والمَغارِم التى كانت الدولة تفرضها باستمرار فى محاولة لزيادة مواردها[٥٥].

أمـــا الأسلوب الثانى الذى لجأت إليه الدولة فكان احتكار تجارة بعض السلع ، أو قيام الدولـــة – مُمَثَّلَةً فى السلطان – بشراء سلعةٍ مَا من الأسواق بسعر أقل من سعرها ؛ ثم إعادة بيعهـــا بســـعر أعـــلى .. أو فرض سلع معينة من الذخيرة السلطانية على التجار بسعر محدد أو بعملة محددة . وقد امتد هذا الأسلوب إلى التجار الأجانب الذين كانت الدولة تتعامل معهم .. فـــأدت هـــذه السياسات فى الداخل إلى مزيد من رفع الأسعار .. وفى العلاقات التجارية الخارجية إلى اضطراب فى علاقات مصر التجارية[٥٦].

كذلك ؛ لجأ السلاطين إلى أسلوب مصادرة الإقطاعات والعقارات والأموال[٥٧] .. وهو أســـلوب زاد مـــن تعقيد الأزمة ، فقد أدت سياسة المصادرات إلى تعسف الموظفين فى جَمْع الأمـــوال بكـــل الطـــرق حـــتى يتمكنوا من الوفاء بما قد يطلبه منهم السلطان ؛ أو يعوضوا ما يصادره .. ومن ناحية أخرى ؛ أدى إلى زيادة واضحة فى الأراضى والعقارات الموقوفة ، فقد كانت مصادرة الأوقاف – أو فرض الضرائب عليها – أكثر صعوبة منها على غيرها من أراضٍ وعقـــارات ، حتى بلغت مساحة أراضى الأوقاف فى مصر عند دخول العثمانيين ما يقرب من نصـــف مساحة الأراضى الزراعية[٥٨]. وانعكس هذا بطبيعة الحال على قدرة الدولة على منح الإقطاعات ، ومن ثَمَّ فقد بدأ الانهيار يتسرب بسرعة إلى النظام العسكرى المملوكى .

ومـــن الأساليب التى لجئوا إليها كذلك لحل المشكلة الاقتصادية : غش العملة بتخفيض نســـبة المعـــدن الثمين فيها، أو إنقاص وزنها أو عيارها. وفى الوقت نفسه : إرغام الناس على الـــتعامل بهـــا بقيمة أعلى من قيمتها الحقيقية[٥٩] . وباستثناء بعض المحاولات القليلة للإصلاح الـــنقدى الجـــاد[٦٠] – والتى لم يُقَدَّر لها الاستمرار طويلاً – لا نجد إلا حلولاً تزيد المشاكل الاقتصادية تفاقمًا .

لقد كانت كل سياسات تلافى الأزمة فى حقيقتها سياسات منحازة ؛ تخدم مصالح القمم العليا لطبقة المماليك المسيطرة على المجتمع . وفى نفس الوقت ؛ تراجعت الدولة عن أداء كثير

من مهامها فى مجال الإنشاءات والأعمال الضرورية لخدمة الزراعة ، كشق الترع والقنوات ؛ وإقامة الجسور السلطانية .. الأمر الذى أدى إلى مزيد من الانهيار فى الوضع الاقتصادى[٦١].

وقد تفاعلت الأزمة الاقتصادية مع الأزمة السكانية التى عاشتها مصر فى القرنين التاسع والعاشر الهجريين، والمتمثلة فى نقص عدد السكان بسبب موجات القحط والمجاعات والأوبئة المتوالية[٦٢]. فقد أدى هذا النقص السكانى إلى مزيد من تَأَزُّم الأوضاع الاقتصادية بسبب نقص الأيدى العاملة اللازمة للزراعة ، وبالتالى بوار مساحات جديدة من الأراضى ، والعجز عن ضم محاصيل أراضٍ أخرى .. الأمر الذى ترتب عليه نقص المواد الغذائية وارتفاعٌ فى أسعارها . هذا بالإضافة إلى انهيار كثير من الصناعات والحرف[٦٣].

وفى الوقت نفسه ؛ كانت موجات الغلاء ونقص السلع الغذائية تؤدى إلى مجاعات جديدة تساعد على انتشار الأوبئة ... وهكذا تدور الدائرة ؛ ومعها ينهار اقتصاد البلاد وتضمحل مواردها وثرواتها !

إن ما عاشته مصر – منذ الوباء الكبير الذى حل بها فى منتصف القرن الثامن الهجرى (الرابع عشر الميلادى) – ما هو إلا شكل من أشكال الأزمات التقليدية التى عاشتها المجتمعات البشرية فى الشرق والغرب فى العصور الوسيطة .. لكن أبعاد هذه الأزمات وآثارها القريبة والبعيدة تفاوتت من مجتمع إلى آخر حسب استجابته لهذا التحدى الطبيعى[٦٤]. وقد كانت استجابة المجتمع المصرى فى العصر المملوكى لهذه الظواهر سلبيةً وعاجزةً ؛ نتيجةً لعوامل سياسية واقتصادية ، حددها « المقريزى » فى ثلاثة عناصر اعتبرها مسئولة عن المجاعات ، وهى : فساد الإدارة السياسية فى البلاد ، وارتفاع ريع الأراضى الزراعية مع ارتفاع تكلفة الزراعة ، بالإضافة إلى انهيار النظام النقدى وسيادة العملات الرديئة[٦٥].

ومن الجدير بالملاحظة أن سياسات الدولة لحل المشكلة الاقتصادية والمالية ؛ تواكبت مع زيادة إنفاق الفئات العليا فى المجتمع على الاستهلاك الترفى، وزيادة إنفاق الدولة على الأعباء العسكرية ، بصورة أصبحت معها التكلفة الاقتصادية والاجتماعية لتصرفات المماليك شديدة الوطأة على اقتصاد البلاد، حيث أصبح المجتمع المصرى قائمًا على تبديد فوائض إنتاجه بشكل مستمر[٦٦].

هذا .. وقد انعكست الأزمة الاقتصادية على الصعيد الاجتماعى فى صورة تزايد واضح فى حدة الفوارق الطبقية فى المجتمع . وقد لفتت هذه الظاهرة انتباه مؤرخى العصر ؛ فرصدوها

فى كـــتاباتهم [٦٧]. كذلك رصد الرحالة الذين زاروا مصر هذه الظاهرة .. ففى الوقت الذى يصفون فيه حياة المماليك بالبذخ الشديد ويصفون ثراء قصورهم ودورهم[٦٨]، فإنهم يصفون حياة العامة فى المدن والفلاحين فى الريف بالبؤس الشديد والفقر المُدْقِع[٦٩].

ولعل الوثائق الخاصة شاهدٌ أكيد على هذه الظاهرة ، فما فيها من وصف لقصور ودُور المماليك وكبار رجال الدولة وكبار رجال الدين ؛ يعكس مدى رفاهية الحياة التى كان هؤلاء يعيشون فيها، فى مقابل آلافٍ من السكان يعيشون بلا مأوى !

وعلى مستوى آخر ؛ شهد العصر المملوكى الجركسى تفككًا واضحًا داخل إطار الطبقة العليا فى المجتمع .. فقد انهار النظام الاجتماعى للمماليك الذى كان يعتمد على ولاء المماليك لأميرهـــم (فـــيما عُـــرف بعلاقة الأستاذية) ، وارتباط المملوك بزملائه (فيما عرف بعلاقة الخُشْدَاشـــيَّة)[٧٠]. لقد تحللت هذه العلاقات بسبب السياسات الجديدة التى اتُّبِعَت فى دولة الجراكسة فى شراء المماليك، فبدلاً من شراء المماليك أطفالاً صغارًا وتربيتهم فى الطباق ، لجأ السلاطين والأمراء إلى شراء مماليك من الشباب اليافع عُرِفوا باسم الجلبان ، وذلك فى محاولة لـــتعويض الأعـــداد التى فُقدت فى الفَناء الكبير . ومع انتشار هؤلاء الجلبان ؛ بدأت علاقات الولاء داخل المجتمع المملوكى تتفكك وتتهرأ [٧١].

كذلـــك ؛ كان لاتجاه السلطان « برقوق » إلى الإكثار من الجراكسة وتوليتهم المناصب الأساسية فى الدولة ؛ أثره البالغ فى طبع الدولة بطابع عنصرى[٧٢].

لقـــد كان من الطبيعى أن تؤثر هذه الأزمة الاجتماعية على الوضع السياسى، فتنعكس فى تفاقم وضع الانفصام بين الشعب المحكوم والطبقة العسكرية الأجنبية الحاكمة ، فتسود حالة مـــن عـــدم المبالاة بمصير الدولة – خاصة فى الريف [٧٣] – ولا يبدو الإحساس بوطأة الخطر العثمانى إلا عندما داست خيول « سليم » أرض مصر[٧٤].

ومـــن الجديـــر بالملاحظـــة أنـــه على الرغم من حدة الفوارق الطبقية ، والشعور العام بالســـخط ، وكـــراهية الشعب للمماليك .. فإن كل حركات المقاومة اتخذت طابعًا عَفَوِيًّا ، ومن ثَمَّ لم تَقُمْ أى حركة إيجابية لتغيير المجتمع .

لقـــد اتخـــذ التمرد والعصيان أشكالاً سلبية ؛ كرفض المجتمع والهرب منه ، أو تشكيل جماعـــات مـــن العُيّـــاق والشُطّار والفتيان .. وفى حالات أخرى كَوَّنَ الخارجون على المجتمع

عصـــابات تســـطو على الأسواق فيما عرف باسم « المناسر » ، وربما كانت أقوى حركات الـــتمرد والعصيان هى ثورات العرْبان الذين عاشوا على أطراف الوادى والدلتا ؛ ونجحوا فى الاحتفاظ لأنفسهم بوضع خاص طوال العصر المملوكى احتفظوا فيه بحقهم فى حمل السلاح . لكـــن هـــذه الثورات لم تكن وبالاً على الحُكّام من المماليك فقط ، بل كانت عواقبها تصيب الفلاحـــين المصريين كذلك ، الذين كانوا يعانون من العربان بمثل ما يعانون من حكام البلاد المماليك[٧٥] !

وعـــلى الصعيد السياسى كذلك ؛ شهدت البلاد حالة من عدم الاستقرار فى السلطة .. فداخـــل النخـــبة الحاكمة ؛ بلغت الصراعات على السلطة أشُدَّها لدرجة أن أربعة عشر من سلاطين دولة الجراكسة قُتلوا أو عُزلوا[٧٦] ، وبلغ من وُلُوا السلطنة فى السنوات الست الأولى مـــن القـــرن العاشر ستة سلاطين[٧٧] .. ولم تتجاوز فترات حكم كثير من سلاطين الجراكسة شهورًا قليلة ؛ بل إن بعضهم لم يُتَحْ له تولى السلطة إلا لساعات ! .. ولذا ؛ فقد كان استقرار « الغورى » فى السلطنة لستة عشر عامًا استثناءً فريدًا لم يتكرر كثيرًا فى تاريخ هذه الدولة[٧٨] .

ولم يقتصر الاضطراب والصراع بين المماليك على القمم العليا فى هذه الطبقة ؛ بل امتد ليصل إلى المماليك الصغار .

لقـــد عرف عصر الجراكسة عشرات من حالات التمرد التى يقوم بها المماليك – خاصة الجلبان – احتجاجًا على التأخير فى صرف جوامكهم ، أو على إنقاص هذه الجوامك . وكان لهـــذه الـــثورات والاضطرابات السياسية آثارها السلبية على الوضع الاقتصادى .. فإذا كان معظم هذه الثورات والإضرابات قد نَجَمَ عن سوء الأوضاع الاقتصادية ، فقد دفعت من ناحية أخـــرى بالوضـــع الاقتصادى إلى الهاوية ، إذ عندما تقع هذه الاضطرابات فى الريف ؛ كانت تـــؤدى إلى مزيد من هجر الفلاحين للأراضى .. أما إذا وقعت فى المدن ؛ فكانت أولى نتائجها إغلاق الأسواق وتخريبها[٧٩] .

وامـــتدت مظاهر الاضطراب والفساد إلى الإدارة الحكومية للبلاد.فأصبحت الوظائف تُوَلَّى بالرشوة أو تُشْتَرَى من السلطان ، وبالتالى أصبح من يلى الوظيفة هو من يقدر على الدفع لا مـــن يصـــلح لـــلقيام بمهامها . كما أصبح الهم الأول لموظفى الدولة هو استعادة ما دفعوه للســـلطان أو لكبار الأمراء حتى يصلوا إلى هذه الوظائف، ومن ثَمَّ فقد بالغوا فى فرض المَغارِم والرسوم على الأهالى حتى يعوضوا ما دفعوه، وذلك فى وقت كانت حالة غالبية الشعب تسير من سيئ إلى أسوأ ؛ ولا تحتمل فرض أى أعباء جديدة[٨٠] .

هـــذا .. وقـــد امتدت ظاهرة تولى الوظائف بالرشوة إلى القضاة ، فأصبح تولى منصب قاضى القضاة رَهْنًا بما يدفعه الساعى إلى الوظيفة من مال للسلطان[٨١] ، حتى أن « ابن إياس » يذكـــر واقعتين تولى فيهما القضاة وظائفهما بغير رِشًا دفعوها باعتبارهما من النوادر[٨٢] ! ولجأ القضاة إلى المتقاضين أو إلى تعيين أعداد كبيرة من النواب أكثر من الحاجة ؛ فى مقابل مبالغ من المال يدفعها هؤلاء النواب لهم، وذلك لاستعادة ما دفعوه للسلطان مقابل توليهم وظائفهم .. فدخل بذلك الفسادُ إلى القضاء[٨٣] .

وهكذا أصبح الراغب فى قضاء حاجة من حاجاته مُطالَبًا بأن يقدم لعمال الدولة وقضاتها مُقـــابلاً ماليًا أخذ فى التزايد مع اشـــتداد الأزمة[٨٤]. بل إن التجار والزائرين الأجانب كانوا مضطرين لدفع رِشًا لكبار رجال الدولة ليضمنوا معاملةً طيبة منهم[٨٥]. لكن أخطر ما فى الأمر هو امتداد ظاهرة الرشوة إلى تولى المناصب العسكرية، الأمر الذى زاد الجيش المملوكى ضعفًا على ضعف[٨٦].

لقد كان انهيار القوة العسكرية للجيش المملوكى فى العصر الجركسى أمرًا واضحًا للعيان وله أسبابه المتعددة ، فقد خرجت مصر من الوباء الكبير وقد فقدت قسمًا كبيرًا من سكانها .. ومـــن بين من فقدتهم قطاعات من الجيش المملوكى . وكانت الأزمة الاقتصادية الطاحنة عاملاً ثانيًـــا أضـــعف الجيـــش من ناحية ، وقَيَّد قدرة سلاطين المماليك فى تعويض من فقدوهم من مماليك . كما قيدت كثرةُ الأوقاف فى الأراضى الزراعية أيديهم فى منح الإقطاعات العسكرية . ثم كانت الحروب المتوالية فى مطلع القرن التاسع الهجرى ، فزادت الجيش إنهاكًا على إنهاكه . وأخـــيرًا .. كـــانت سياسة الاعتماد على الجلبان فى بناء الجيش ، وهى سياسة أدت إلى انهيار تقـــاليد وقواعد الفروسية المملوكية ؛ خاصةً بعد أن سمح السلاطين لمماليكهم بسُكْنَى المدينة ومغادرة الطباق [٨٧].

ولعـــل مـــا سجله « ابن إياس » من تدهور فى أوضاع أجناد الحلقة ؛ وضعف قدرتهم العســـكرية لدرجة عجز معظمهم عن شد وتر القوس، يدلنا على مدى ما وصل إليه أمر هذا الجيـــش من انهيار وضعف . وبعد ذلك يمكننا أن نتفهم بسهولة لماذا كان التقاعس عن القتال والهروب من الميدان سِمَتَيْن غالبتيْن فى جيش « الغورى » ، ثم فى جيش « طومان باى » عند مواجهتهما للعثمانيين .

هكذا ترسم المصادر التاريخية صورةً لدولة فى طريقها نحو النهاية والانهيار، وهو ما يتفق عليه كثير من الباحثين المُحْدَثين .. ولكن يبقى الخلاف حول تحديد نقطة البداية فى « متوالية » الانهيار ، والعنصر الذى كان له دورٌ أكبر من غيره فى انهيار الدولة المملوكية .

فالبعض يرى فى الوباء الكبير بداية الأزمة وأساسها. به بدأ الانهيار، وبعده توالت المجاعات والأوبئة، فقضت على البقية الباقية من قدرات الدولة على النهوض[٨٩] . ويبرز آخرون التحول فى طرق التجارة باعتباره أساسًا للأزمة[٩٠] . وهناك رأى ثالث يشير إلى أثر الحملات العسكرية المتوالية فى إنهاك الدولة المملوكية اقتصاديًا وعسكريًا[٩١] .

والعوامل الثلاثة السابقة مجتمعةً – فى رأى البعض – قادت البلاد إلى أزمة اقتصادية كانت – فى تفاعلها مع السياسات التى اتبعها سلاطين المماليك – الأساس وراء انهيار الدولة وتداعيها[٩٢]. وقد اكتملت مظاهر هذه الأزمة منذ عهد السلطان « قايتباى » (٨٧٢-٩٠١ هـ /١٤٦٨ -١٤٩٦م)[٩٣] .

وهناك من يرى أن هذه العوامل الطبيعية والخارجية اجتمعت وتوالت على دولة المماليك دون أن يكون لهذه الدولة يد فى ذلك ، فأدت فى النهاية إلى سقوطها .. إذ تضاءلت موارد الذهب فى بلاد النوبة ، واجتذب الأوروبيون ذهب السودان الغربى عبر المغرب الأقصى ، ثم جاء انتشار الأوبئة والمجاعات ، فغزوة « تيمور لنك » وما صحبها من إرهاق لميزانية مصر ، ثم – أخيرًا – جاءت الضربة القاضية بتحول طرق التجارة عن مصر إلى رأس الرجاء الصالح . وقد تواكب كل ذلك مع لحظة ضعف فى النظم الشرقية كلها ؛ عجزت فيها عن مواكبة التطور الذى حدث فى الغرب[٩٤].

وفى المقابل ؛ تُرَكِّز آراءٌ أخرى على العناصر الداخلية فى بنية النظام المملوكى نفسه ؛ وتُحَمِّلها مسئولية الأزمة بشكل أساسى .. فهناك من يرى أن أساس الأزمة لصيق الصلة بطبيعة النظام المملوكى ، حيث إنها نتيجة طبيعية لعسكرة المجتمع منذ نهاية العصر الفاطمى ؛ واصطدام الخصائص العسكرية والبدائية للأيوبيين والمماليك بالحياة المدنية للمجتمع المصرى .. تلك الحياة المدنية التى نجحت فى أن تحد من عيوب الحكم العسكرى وتعادله ؛ حتى بدأ عهد المماليك الجراكسة ، وتوالت الأزمات المالية الحادة وما صَحِبَها من انحلال النظم المملوكية ، وغلبة الطابع العسكرى على المناصب العامة .. فانعكست الآية حينئذ ، وأخذ هذا الحكم يعصف بالحياة المدنية وينخر فى عظام البلاد[٩٥].

ويـــربط رأىٌ آخر بين الأزمة وأسلوب الطبقات العليا بالمجتمع فى التعامل مع الموارد .. فسياســـة الاكتـــناز ثم الإنفـــاق التَّرَفى التى اتبعتها القُوَى المسيطرة على اقتصاديات البلاد ؛ أضاعت أى إمكانية لتطوير الإنتاج .. فعاشت مصر طوال العصرين الأيوبى والمملوكى فى ظل تـــناقض حاد فيما بين ازدهار التجارة الخارجية فى أغلب الأوقات ؛ وبين التدهور المُطَّرد على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى فى الداخل ؛ والركود فى تطوير القدرات الإنتاجية للمجتمع .. الأمر الذى أدى إلى انهيار الدولة المملوكية الثانية لمجرد تعرض تجارة المرور للانخفاض نتيجة كشف طريق رأس الرجاء الصالح[٩٦].

وأخـــيرًا .. فهـــناك من يُرجع هذه الأزمة فى الأساس إلى السياسات الخرقاء للسلاطين الجراكســـة ، حيث « أهملوا نظام التجنيد المملوكى، وأساءوا فهم الإقطاع الحربى ، فأفقروا العـــباد ، وخـــربوا البلاد ، واستحدثوا سياسة الاحتكار فى الزراعة والتجارة لتغطية نفقاتهم وحملاتهم الحربية »[٩٧].

لقـــد كـــانت أسباب الأزمة التى أدت إلى انهيار الدولة متداخلةً ومتشابكةً ؛ فلا يمكن إرجـــاع أزمة سقوط الدولة المملوكية إلى سبب واحد دون غيره .. فاجتماع هذه المشكلات فى فترة متقاربة وتوالدها من بعضها ، وضع المجتمع المصرى كله فى لحظة أزمة تاريخية .. فكان العصـــر عصر انهيار شامل للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية .. عصرًا مُنْبئًا بالنهاية المقبلة ، وقد اجتمعت فيه عناصر الانهيار . وفوق ذلك كله سلسلةٌ من الكوارث الطـــبيعية والأخطـــار الخارجية . وفى مواجهة كل هذه الأوضاع ؛ عجزت إمكانيات المجتمع الذاتيـــة عـــن الـــنهوض من الأزمة .. فقواعد الاقتصاد ومرتكزاته الأساسية مدمرة ، ونظام الإقطـــاع الحربى عاجز عن تطوير الاقتصاد فى مصر ، والسياسات التى تتبعها الطبقة الحاكمة الوافـــدة تـــبدد الفـــائض الاقتصادى كله . وفى المقابل كانت سياسة الاحتكار والمصادرات المســـتمرة للأمـــوال تعوق أى إمكانية لتحقيق التراكم الاقتصادى لدى الطبقات المحكومة ؛ إذ كـــان مَـــلْمَح العصر الأساسى هو تكثيف الاستغلال الواقع على القوى المنتجة إلى أقصى حدوده .

وقد تواكب هذا كله مع فقدان دولة المماليك لمبرر وجودها التاريخى بمعنًى مّا ، إذ فقدت طـــبقة المماليك تميزها الأساسى الكامن فى قدرتها العسكرية التى كانت سببًا فى قيام دولتهم . ومن ناحية أخرى ؛ لم يكن الخطر فى هذه المرة خطرًا وافدًا يهدد الكيان الحضارى للمنطقة مثل

الخطر الصليبى أو الخطر المغولى ، بل خطرًا نابعًا من ظهور كيان جديد فَتِىّ وقوى داخل الإطار الحضارى نفسه ، مُمَثِّلاً هذه المرة فى الدولة العثمانية التى نجحت فى القيام بدور الدولة العالمية الإسلامية حتى أصبحت مؤهلةً لتحل محل الخلافة العباسية الشكلية التى أحياها المماليك فى القاهرة .

ولقد استخدمت الدولة العثمانية أساليب الدولة المملوكية فى الرق العسكرى والإقطاع الحربى ولكن بصورة أكثر كفاءة ، فنجحت فى القضاء على دولة المماليك التى كانت تعانى من أعراض الانهيار ؛ حيث فقدت أى طاقة لتجاوز الأزمة .. فالطبقة العليا فى المجتمع عاجزة عن تطوير نفسها أو الخروج من أزمتها ؛ أو حتى مجرد الحفاظ على الحد الأدنى من القدرة على أداء مهامها. والطبقات المحكومة فاقدة للقدرة على الفعل الإيجابى من أجل تغيير الأوضاع .

لقد كانت اللحظة التى اصطدمت فيها الدولة العثمانية بدولة المماليك بحق « لحظةً استنفدت فيها منطقة المشرق العربى كل قدراتها على المقاومة الإيجابية بعد أكثر من أربعة قرون من المواجهات العسكرية العنيفة مع الغزوات الخارجية[٩٨] » .

ولم يكن الغزو العثمانى لمصر حَدَثًا مفاجئًا فى تاريخ المنطقة ، إذ منذ منتصف القرن التاسع الهجرى بدأت علاقات الود والصداقة بين الدولتين المملوكية والعثمانية تنقلب إلى علاقات عداء ؛ حتى انتهت بهذه الحرب التى قضت على دولة المماليك. وقد مرت العلاقات العثمانية المملوكية – ابتداءً من عهد « برقوق » (٧٨٤-٨٠١هـ /١٣٨٢-١٣٩٩م) – بفترات من التوتر والانفراج بلغت حد الصدام العسكرى فى عهد « قايتباى »[٩٩].

لقد تمثلت أهم الأسباب المباشرة لهذا الصدام فى تكرار إيواء المماليك للأمراء العثمانيين الفارين من حمامات الدم فى البلاط العثمانى[١٠٠] ، ثم صراع النفوذ على الإمارات الحدودية فى مناطق الأناضول الجنوبية الشرقية المتاخمة للشام ؛ كإمارات ذى القادر وبنى رمضان ، ودولتى الشاه : البيضاء والسوداء[١٠١]. وأخيرًا : الموقف الذى اتخذه « الغورى » من الصراع العثمانى الصفوى[١٠٢] .

ولكن هناك أسباب أخرى بعيدة لهذا الصدام، كالسعى إلى الهيمنة على منطقة المشرق الإسلامى سياسيًا ودينيًا وحضاريًا ، علاوة على اتجاه العثمانيين إلى تأمين طرق تجارتهم الآتية من الشرق عبر البلاد العربية ، وإلى الحصول على ما كانت دولة المماليك تحصل عليه من مُكُوس وعوائد إذا نجحوا فى التصدى للخطر البرتغالى[١٠٣].

وإذا كـــان العثمانيون قد فشلوا فى هزيمة الدولة المملوكية فى حربهما الأولى سنة ٨٩٠ هـــ/١٤٨٥م فى عهـــد « قايتباى » ، فإن الأمر قد اختلف هذه المرة لاختمار كل عوامل الانحـــلال فى دولـــة المماليك خلال ربع القرن الأخير من عمرها .. فسقطت الشام ومصر – ثم لحقت بهما الحجاز[١٠٤] – فى أيدى العثمانيين بعد معارك استمرت قرابة عشرة شهور[١٠٥].

ولكـــن يبقى التساؤل : هل نجح الغزو العثمانى لمصر فى إخراجها من أزمتها التاريخية ؟ وهـــل أحـــدث تغيـــيرًا جوهريًا فى أوضاع مصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ؟ وهل تم الانتقال المتعثر من العصور الوسيطة إلى العصر الحديث على أيدى العثمانيين ؟

حقًـــا .. لقـــد أدى « الســـلام العـــثمانى »[١٠٦] الذى فُرِضَ على المنطقة إلى نوع من الاستقرار والوحدة ؛ أزالا آثار فترة تحلل دولة المماليك وما صحبها من اضطراب وفوضى .. فنشطت التجارة الداخلية ، وانتعشت الزراعة ، وعادت الزيادة فى أعداد السكان مرة أخرى، وأصـــبحت مصـــر والشام توفران ثلث مجموع واردات الخزينة العثمانية ، وتوقفت سلسلة الأوبئة والمجاعات[١٠٧]. لكن هذا الازدهار لم يستمر طويلاً .. فقبل نهاية القرن العاشر الهجرى (السادس عشر الميلادى) ، عادت الأمور إلى ما كانت عليه قبل الغزو من تأزم واضطراب ، حيـــث أن انـــتماء الدولة العثمانية إلى العصور الوسيطة – بنظامها الاجتماعى والاقتصادى وبفكـــرها وحضـــارتها – كـــان يضع حدودًا لهذا الازدهار المؤقت ، وبالتالى لم يصحب هذا الازدهار أىُ تطوير جوهرى فى العلاقات السائدة فى الزراعة ، لا على مستوى أدوات الإنتاج فى الريف ، ولا على مستوى العلاقات الإنتاجية السائدة فى المجتمع !

وإذا كـــانت أراضى مصر لم تُوَزَّع فى بداية الحكم العثمانى إلى تيمارات وزعامات[١٠٨] مـــثل أراضـــى الدولة فى الروملى والأناضول [١٠٩] ، فإنها خضعت لنظام المقاطعات المملوكة لـــلدولة الـــتى يديرها موظفون تابعون لها[١١٠] . وسرعان ما تبلور نظام الالتزام كشكل آخر من أشكال الإقطاع الصريح ، فحل محل نظام المقاطعات بدءًا من عام ١٠٦٩هـــ/١٦٥٨م . وإذا كان نظام الالتزام يختلف فى كثير من ملامحه عن الإقطاع المملوكى ، فإن جوهر العلاقات داخله لا يختلف كثيرًا عنه فى النظام الإقطاعى[١١١].

كذلك ؛ فإن الانتعاش التجارى الذى ساد تجارة المرور عبر الدولة العثمانية ؛ لم ينعكس عـــلى نشـــاط الصناعات المحلية أو على التجارة الداخلية بالقدر نفسه[١١٢] . لذا ، فسرعان ما عادت الأزمة المالية إلى الظهور مرة أخرى ، واتجهت الدولة إلى اتباع الأساليب نفسها التى اتـــبعها الممـــاليك فى حلها، من تخفيضٍ لقيمة العملة ولنسبة المعدن الثمين فيها، وفرضٍ لمزيد

مـــن الضـــرائب . وبالطـــبع .. كان لمثل هذه السياسات الآثار السلبية نفسها على الوضع الاقتصادى فى مجمل الإمبراطورية العثمانية[١١٣].

ولقـــد ظل التكوين الاجتماعى السابق على العصر العثمانى فى مصر سائدًا ، فقد سمح العـــثمانيون لـــلمماليك بالبقاء ، وسمحوا لهم باتباع طرق التدريب نفسها ، وتجديد صفوفهم مـــن المصـــادر نفسها ، بل واستعانوا بهم فى حكم البلاد .. فعاد للمماليك نفوذهم وأصبحوا القوة السياسية الأولى فى البلاد ؛ حتى أصبح الوالى العثمانى مجرد ظل للسلطان العثمانى لا يملك فى معظم الأحوال الكثير من أمر البلاد[١١٤].

هـــذا ؛ وقـــد استجدت بعض الأمور على البلاد بما يشى بانقلاب الأوضاع رأسًا على عقـــب . أول هـــذه الأمور : أن طبقة المماليك – التى كانت فى السابق تجدد نفسها من أجل مواجهـــة الأخطار الخارجية – أصبحت تجدد نفسها لمساعدة حكم خارجى فى السيطرة على الـــبلاد . وثانيهـــا : أن جزءًا كبيرًا من الفائض الاقتصادى أصبح ينـــزح إلى الخارج بما زاد من ضعف اقتصاد مصر .

وإذا كـــان العصر المملوكى قد عُرِفَ بسَفَه فى الإنفاق ، فإن هذا الإنفاق – برغم أى شـــىء – كـــان فى غالبه يُنْفَق داخل مصر . أما فى ظل الحكم العثمانى – مثله مثل أى عصرٍ تعرضـــت فيـــه مصر لسيطرة خارجية منذ نهاية الدولة الحديثة – فإن جزءًا كبيرًا من الفائض الاقتصادى كان يُوَجَّه إلى مركز الدولة ويُنْفَق خارج مصر ، أو يُنْفَق كأجور للموظفين ورجال الحامية العثمانية[١١٥] .

ومـــا فاقم من حدة المشاكل الاقتصادية ؛ الاضطرابات السياسية التى شهدتها البلاد بعد ســـنوات قليـــلة من بداية الحكم العثمانى .. فقد تواكبت هذه الأمور مع تفاقم الأزمة المالية والاقتصادية فى الدولة العثمانية ، ودخول هذه الدولة عصر انهيار طويل بدأ منذ النصف الثانى من القرن العاشر الهجرى (السادس عشر الميلادى) واستمر حتى زوال الدولة العثمانية[١١٦] .

وفى هذا الوقت كان الغرب يتطور .. فى حين تجمد الشرق تحت الحكم العثمانى ، وذلك فى لحظـــة افتراق الطرق فى العالم بين العصور الوسيطة والعصر الحديث . فبقيت مصر لثلاثة قرون أخرى ترزح فى ظلمات العصور الوسيطة ؛ حتى بدأت نهضتها الحديثة مع عصر « محمد على » .

أمـــا عن الشعب المصرى ؛ فإنه لم يتقبل الحكم العثمانى بسهولة . لكن حركات المقاومة اتخذت فى معظم الأحوال الطابع السلبى الذى ساد فى العصر المملوكى ، وإنْ كانت بعض هذه الحركات قد نجحت فى الاستقلال الجزئى أو المؤقت عن الدولة العثمانية[١١٧].

الهوامش

(١) ابن إياس (محمد بن أحمد – ت ٩٢٨هـ) : بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، تحقيق : محمد مصطفى – القاهـرة : الهيـئة المصرية العامة للكتاب ، ط٢ ، ١٩٨٢-١٩٨٤ . جـ٥، ص٢٠. بيتان من قصيدة طويلة نظمها « ابن إياس » كمرثية تتضمن ما وقع بمصر من الحوادث أثناء الغزو العثمانى .

(٢) ابن إياس : المصدر السابق . جـ٥ ، ص ص ٢٠٦: ٢٠٧.

(3) Morisson (Anthoine) : Voyage en Egypte d;Anthoine Morisson 1697. Presentatin et notes de Georges Goyoh. Vol. 17em. L' Institut Français d' archeologie Orientale du Caire. Le Caire. 1976. p.101.p.121.

(4) Stochove. (Vincent) : Voyage en Egypte. Vicent Stochove. Gilles Fermanel. Robert Fauvel, 1631. Presentation et notes du Baudouin Van de Walle. vol. 5em. (Institut Français d'archeologie Orientale du Caire. Le Caire. 1975. p.20.21.

(٥) الشـيخ « بدر الدين محمد بن محمد الزيتونى العوفى » أحد نواب القضاة الشافعية . ولد فى ٦ من شعبان سنة ٨٣١هـ ، وتوفى فى ٢٥ من رجب سنة ٩٢٤هـ عن عمر يناهز أربعةً وتسعين عامًا . وكان شاعرًا وزَجّالاً وأديبًا إلى جانب اشتغاله بالقضاء . انظر :

– ابن إياس : المصدر السابق . جـ٥ ، ص ص ٢٦٤: ٢٦٦.

(٦) ابن إياس : المصدر السابق . جـ٥ ، ص ١٤٧.

(٧) ابن إياس : المصدر السابق . ج٥ ، ص٢١٠.

أبيـات مـن قصـيدة لـ « الناصرى محمد بن قانصوه بن صادق » ، وهو من شعراء القرن العاشر الهجـرى . وقـد أورد لـه « ابن إياس » عددًا من القصائد فى كتابه. وحول موقف شعراء هذا العصر فى مصر من الغزو العثمانى انظر :

– محمد سيد كيلانى : الأدب المصرى فى ظل الحكم العثمانى (٩٢٢-١٢٢٠هـ/ ١٥١٧- ١٨٠٥م) – القاهرة : دار فرجانى ، ١٩٦٥ . ص ص ١٧٢: ١٧٨.

(٨) ابن إياس : المصدر السابق . جـ٥ ، ص ٦٩ ، ١٥٥ ، ٢٢٨ .

(٩) ابن إياس : المصدر السابق . جـ٥، ص٧١ ، ٧٧ ، ١٤٧.

(١٠) ابن إياس : المصدر السابق . جـ٥ ، ص ٧٣ ، ٨٨ .

(١١) الإشبيلى (على بن محمد اللخمى – ت. ق.١٠هـ) : الدر المُصان فى سيرة المظفر سليم خان ، تحقيق : هانس إرنست – القاهرة : دار إحياء الكتب العربية ، ١٩٦٢.

(١٢) انظر :

- ابن زنبل (الشيخ أحمد الرمال المحلى - ت ٩٦٠هـ) : واقعة السلطان سليم مع السلطان الغورى - مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٦١٣١ تاريخ ، ق.٥ ب، ١٢ أ، ١٤ب.

- ـــــــــ : آخـــرة الممـــاليك ، تحقيق : عبد المنعم عامر - القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢. ص٢٥، ٢٨، ٥٩، ٦٢.

(١٣) ابن إياس : المصدر السابق . جـــ٥ ، ص ص ٩٦: ١٠٣ ، ٢١.

وقد أورد « ابن إياس » فى هذه المواضع قصائد للشيخ « بدر الدين الزيتونى » و لـــ « الناصرى محمد بن قانصوه بن صادق » تدور حول المعانى نفسها .

(١٤) ابن إياس : المصدر السابق . جـــ٥، ص ص ٧٢: ٧٣.

(١٥) ابن إياس : المصدر السابق . جـــ٥، ص ٨٦.

(١٦) الإشبيلى : المصدر السابق . ص٧.

(١٧) ابن العماد الحنبلى (أبو الفلاح عبد الحى بن العماد الحنبلى - ت. ق١٠ هـــ) : شذرات الذهب فى أخبار من ذهب - القاهرة : مكتبة القدسى ، ١٣٥١هـــ . جـــ٨، ص١١٤.

(١٨) النابلســـى (عبد الغنى بن إسماعيل - ت١١٤٣هـــ) :الحقيقة والمجاز فى الرحلة إلى بلاد الشام ومصر والحجـــاز ، تقديم وإعداد : أحمد عبد المجيد هريدى - القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ . ص ٣٠٥.

(19) Volkoff (O.V.) ; Voyageurs Russes en Égypte, L'Institut Français d'Archeologie Orientale du Caire, Le Caire, 1972, p.17, 34, 35.

كذلك ؛ اعتبر « حسين أفندى الروزنامجى » فى إجاباته على Esteve مدير المالية فى الحملة الفرنسية ؛ أن سبب هزيمة « الغورى » والمماليك هو أن الله - سبحانه وتعالى - أذاقهم الذل والخوف ، وأزالهم من كثرة ظلمهم بالعباد . انظر :

- محمـــد شـــفيق غـــربال : مصر عند مفترق الطرق ١٧٩٨-١٨٠١. المقالة الأولى : فى ترتيب الديار المصـــرية فى عهـــد الدولـــة العـــثمانية كما شرحه « حسين أفندى » أحد أفندية الروزنامة فى عهد الحمـــلة الفرنســـية (فى : مجلة كلية الآداب - الجامعة المصرية ، المجلد ٤ ، الجزء ١، مايو ١٩٣٦، ص ص ١: ٧٠) - القاهرة ، ١٩٣٦ . ص٦٣.

(٢٠) ابن إياس : المصدر السابق . جـــ٥، ص ١٠٢ ، ٢٠٧ .

(٢١) أحمـــد فـــؤاد متولى : الفتح العثمانى للشام ومصر ومقدماته من واقع الوثائق والمصادر التركية والعربية المعاصرة له - القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ . ص ص ١١٥: ١١٦.

(٢٢) انظر على سبيل المثال :

- ابن إياس : المصدر السابق . جـــ٥ ، ص ٦٩ ، ٧٦ ، ٨٢ ، ١٦٠.

– ابن زنبل : واقعة السلطان سليم ... ، ق . ٥ ب . وآخرة المماليك . ص٢٥ .

– ابن العماد الحنبلى : المصدر السابق . ج٨ ، ص ١١٤ ، ١٤٥ .

– الجبرتى (عبد الرحمن بن حسن) : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار – القاهرة : مطبعة الأنوار المحمدية ، ١٩٨٦ . ج١، ص٢٩ .

(٢٣) انظر على سبيل المثال :

– ابن إياس : المصدر السابق . ج٥، ص١٧١.

– ابن زنبل: واقعة السلطان سليم ... ، ق . ١٢أ ، و ق . ١٣ب : ١٤ أ . وآخرة المماليك . ص ٣١، ٥٣ ، ٥٥: ٥٦.

– ابن العماد الحنبلى : المصدر السابق . جـ ٨ ، ص ١٤٥.

(٢٤) انظر على سبيل المثال :

–إبراهيم عسلى طرخان : مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة ١٣٨٢–١٥١٧– القاهرة : مكتبة النهضة العربية ، ١٩٦٠. ص ص ٢٠٢: ٢٠٥.

–أندرسون (بيرى) : دولة الشرق الاستبدادية ، ترجمة : بديع عمر نظمى – بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٣ . ص ١٠٣.

– حسن عثمان : تاريخ مصر فى العهد العثمانى ١٥١٧–١٧٩٨ (فى : المجمل فى التاريخ المصرى ، ص ص ٢٣١: ٢٨٤)– القاهرة : مكتبة مصطفى البابى الحلبى ، ط ١ ، ١٩٤٢ . ص ص ٢٣٦: ٢٣٧، ٢٤٢.

– محمد فريد : تاريخ الدولة العلية العثمانية – القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٦ . ص٧٦.

- Artincy : Zul-kadr et Bab Zoueyleh (Bulletin de L'Institut Egyptien, deuxième série, No.6, Année 1885, pp.166-202) L'Institut Egyptien Le Caire, 1886, pp. 193-194.

- Combe . (E.) & Bainville, (J.), & Driavlt, (E), L'Égypte Ottomane, L'epedition Française en Égypte et le régme de Mohamed Aly 1517 - 1859, (Précis de l'histoire d'Égypte, vol. III) Institut Français d'archeologie orientale du Carie, Le Caire, 1933, p.12,13.

(٢٥) تضمنت الوثائق العثمانية قوائم بأمراء المماليك الذين استسلموا للعثمانيين ، كما أشار « ابن إياس » إلى هذه الظاهرة . انظر :

– ابن إياس : المصدر السابق . جـ٥ ، ص ١٥٥، ١٦٨: ١٧٠.

وحول الوثائق العثمانية انظر :

– أحمد فؤاد متولى : المرجع السابق . ص ص ١٩٦: ١٩٧ ، ٣٥٢: ٣٥٣ .

- Bacqué-Grammont. (J.L) : Documentes Ottomans sur quelques Mamlouks rallies ou capturés du debut du 1517 (Annales islamologiques, Tome XX, 1984, pp. 115-141)

Institut Français d'archeologie Orientale du Caire, Le Caire , 1984, pp. 115-117, 119, 124.

(26) Ibdm., P.117, 124-125.

(٢٧) وثيقة وقف « طومان باى » – وزارة الأوقاف ، ٨٨٢ ق . ص ٥٦٦، س١٣ و١٤.

(٢٨) انظر على سبيل المثال :

– ابن إياس : المصدر السابق . جـ٥ ، ص ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٠، ١٢٦ ، ١٣٤: ١٣٥.

(٢٩) ابن إياس : المصدر السابق . جـ٥ ، ص ٢٢٠. وقد أنشد « ابن إياس » فى هذا المعنى البيتين التاليين :

إمشى مع الدهرِ ما أمكنك يا غلـطان واخلع ثياب المواكب واتْبع السلطـانْ

فى لبـس سقمان أو طرطور أو قُفْطان وكُنْ مع القوم فى المَلْبُوسِ والأوطـانْ

(٣٠) عبد الرحمن زكى : « ابن إياس » واستخدام الأسلحة النارية فى ضوء ما كتبه فى كتاب «بدائع الزهور» (فى : ابـن إيـاس ؛ دراسات وبحوث – محاضرات ألقيت فى ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، فى الفترة من ١٦: ٢١ من ديسمبر ١٩٧٣. ص ص ٩٧: ١٣٦) – القاهـرة : المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بمشاركة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧. ص ص ١٠٨: ١١٠.

ولقـد استخدم المماليك فى رنوكهم رسومًا تدل على استخدامهم للأسلحة النارية مثل ذلك الرنك المعـروف بقـرون البارود ؛ والذى أثار خلافًا طويلاً بين الباحثين فى تفسيره ؛ إلى أن استقر الرأى على اعتباره رسمًا يشير إلى الوعاء الذى يحفظ فيه المقاتل البارود . وحول هذا الرنك انظر :

- Mayer (L.A.) : Une enigme du blazon musulman (Bulletin de l'institut d'Égypte, Tome XXI, Session 1938-1939, pp.141-143) L'Institut d'Egypte, Le Caire, 1939.

– أحمد عبد الرازق أحمد : الرنوك على عصر سلاطين المماليك (فى : المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢١، ١٩٧٤ . ص ص ٦٧: ١١٦) – القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٧٤. ص ٧٧.

(٣١) محمـود نـديم أحمد فهيم : الفن الحربى للجيش المصرى فى العصر المملوكى البحرى – القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٣. ص ١٧٦.

(٣٢) عبد الرحمن زكى : المرجع السابق . ص ص ١١٠: ١١٣.

(٣٣) عبد الرحمن زكى : المرجع السابق . ص ص ١١٤: ١٢٧.

(٣٤) أندرسون (ب.) : المرجع السابق . ص ١٠٣.

(٣٥) انظر :

– الجـبرتى : مظهـر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، تحقيق : حسن محمود جوهر وعمر الدسوقى – القاهرة : لجنة البيان العربى . ص٢٥ .

– ـــــــ : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار . جـ٣، ص ص ٤: ١١.

(٣٦) حول علاقة الإقطاع الشرقى بعسكرة المجتمع الإسلامى لصد خطر الغزوات الخارجية الصليبية والمغولية، وطبيعة دول الرقيق الإقطاعية العسكرية ؛ انظر :

- إبراهيم على طرخان : الإقطاع الإسلامى .. أصوله وتطوره ؛ دراسة مقارنة (فى : المجلة التاريخية المصرية ، المجلد السادس ، ١٩٥٧، ص ص ٤٧: ٧٦) – القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٥٨ . ص ص ٧٠: ٧٦.

- ـــــــــ : النظم الإقطاعية فى الشرق الأوسط فى العصور الوسطى– القاهرة : دار الكاتب العربى، ١٩٦٨ . ص ١١ ، ٣٣: ٣٤ ، ٦٣.

- تويـنبى (أرنولد) : مختصر دراسة التاريخ . ترجمة : فؤاد محمد شبل– القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦٦ . جـ١، ص ٢٩٢.

- حسنين ربيع : النظم المالية فى مصر زمن الأيوبيين – القاهرة : جامعة القاهرة ، ١٩٦٤. ص٢٥ وما بعدها .

- صبحى وحيدة : فى أصول المسألة المصرية – القاهرة : مكتبة مدبولى ، د.ت . ص ص ٧٨: ٨٠ ، ٨٣: ٨٤ .

- سعيد عبد الفتاح عاشور : الفلاح والإقطاع فى عصر الأيوبيين والمماليك (فى : الفلاح والأرض على مر العصور . ص ص ٢١١: ٢٢٤) – القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٧٤ . ص ٢٢٤ .

- قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى فى عصر سلاطين المماليك – القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ . ص ١٠ ، ١٥ ، ٢٠: ٢١.

- على إبراهيم حسن : تاريخ المماليك البحرية – القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط ٣ ، ١٩٦٧. ص ص ٢٣: ٢٧.

- أندرسون (ب.) : المرجع السابق . ص ١٠٠ .

- Frantz-Murphy (Gladys) : The Agrarian administration of Egypt from the Arabs to the Ottomans, Institut Français d'archeologie orientale, Le Caire, 1986, pp.111-112.

(٣٧) وقد لاحظ بعض الرحالة الأوروبيين ظاهرة تحريم حمل السلاح على المصريين وسجلوها فى رحلاتهم . وقد استمر هذا الوضع فى العصر العثمانى . انظر :

- على إبراهيم حسن : المرجع السابق . ص ٢٧.

- قاسم عبده قاسم : المرجع السابق . ص٢٠ ، ٢٩.

- حسين مؤنس : سفارة « بدرومارتير دانجلاريا » سفير الملكين الكاثوليكيين إلى السلطان « الغورى » ، ديسمبر ١٥٠١ – فبراير ١٥٠٢ (ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة ، مارس – أبريل ١٩٦٩، جـ١، ص ص ٤٢٩: ٤٨٣) – القاهرة : وزارة الثقافة ، ١٩٧٠م . ص ٤٧١.

- Ghistele (Joosvan) : Voyage in Egypte de Joos Van Ghistele 1482-1483, Traduction, introduction et notes de Renee Bauwens-Preaux, Vol 7em, L'Institut Français d'archeologie Orientale du Caire, Le Caire, 1976, p.35.
- Baumgarten, (Martin) : The Travels of Martin Baumgarten a Nobleman of Germany Through Egypt, Arabia, Palastine and Syria, S.D., p.454.
- Belon, (Pierre) : Voyage en Égypte de Pierre Belon du Mans 1547, Presentation et notes de Serge Sauneron, Vol. 1er. L'Institut Français d'archeologie Orientalie du Caire, Le Caire, 1970, p.551.

(٣٨) حول رفض المماليك لإدخال الأسلحة النارية انظر :

- عبد الرحمن زكى : المرجع السابق . ص ص ١١٤: ١١٦، ١١٨: ١٢١.

وبـــرغم أن الدولتين المملوكية والعثمانية اتفقتا فى كثير من الأسس التى قامتا عليها ، فإن نظام الرق العســـكرى فى الدولـــة العثمانية وعدم ارتباطه بالإقطاع الحربى ؛ سمح بتطوير السلاح النارى فى الجيش العثمانى دون الاصطدام بهذه المشاكل. فقد تشكل الجيش العثمانى من الفرسان الأحرار المستفيدين بانتظام مـــن الإقطـــاع الحـــربى ، إلى جـــانب قطاع واسع من المقاتلين الأرقاء الذين تشكلت منهم فرق المشاة (الإنكشارية) التى كانت تتكون أساسًا من الرماة بالسلاح النارى ، ولم يكن لهؤلاء حقوق إقطاعية ؛ بل كانوا مجرد رقيق للسلطان. انظر :

- جـــب (هـــــ.) و بـــوون (هـــ.) : المجتمع الإسلامى والغرب ، ترجمة : أحمد عبد الرحيم مصطفى – القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١. ج١، ص٧٧ .
- أندرسون (ب.) : المرجع السابق . ص ص ١٤: ١٦.
- حسن عثمان : المرجع السابق . ص ص ٢٣٦: ٢٣٧.

(٣٩) انظـــر ؛ عماد بدر الدين أبو غازى : تطور الحيازة الزراعية فى مصر فى عصر المماليك الجراكسة (فى : المجـــلة الـــتاريخية المصرية ، مج٣٩، ١٩٩٦، ص ص ٤٣: ٥٨) – القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٩٦ . ص ٥٨.

(٤٠) انظر على سبيل المثال :

- ابن إياس : المصدر السابق . جـــ٥، ص ص ٢٢٨: ٢٢٩ .
- المقريـــزى (تقـــى الدين أحمد بن على – ت ٨٤٥هـــ) : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار– القاهرة : طبعة دار التحرير المصورة عن طبعة بولاق الصادرة فى ١٢٧٠هـــ ، ١٩٦٧ – ١٩٦٨ . جـــ٢ ، ص ص ٦٢: ٦٤.
- الســـيوطى (جـــلال الدين) : حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة – القاهرة : المطبعة الشرفية ، ١٣٢٧هـــ . جـــ ٢، ص ١٧٤.

(٤١) إن مقارنة الصورة التى يقدمها الرحالة الأجانب الذين زاروا مصر فى القرن الأخير من حياة دولة المماليك – من أمثال Pedromartir Deangleria, Domenico Trevisan– بتلك التى قدمها الرحالة المسلمون الذين زاروها فى العصر الفاطمى والعصر الأيوبى وبدايات العصر المملوكى – أمثال « ناصر خسرو » و « ابن جبير » و « عبد اللطيف البغدادى » و « ابن بطوطة » – لتوضح مقدار الانهيار الذى أصاب حياة مصر فى ذلك العصر .

(٤٢) حول رصد مؤرخى القرن التاسع والعاشر للأوضاع وتقييم هذا الرصد ؛ انظر :

– محمد دويدار : الاقتصاد المصرى بين التخلف والتطوير– الإسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨. ص ص ٨: ٣١.

– قاسم عبده قاسم : المرجع السابق . ص ص ١٧٤: ١٧٧.

– سعيد عبد الفتاح عاشور : التدهور الاقتصادى فى دولة سلاطين المماليك فى ضوء كتابات ابن إياس (فى : ابن إياس ؛ دراسات وبحوث – محاضرات ألقيت فى ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية والمجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية فى الفترة من ١٦: ٢١ من ديسمبر ١٩٧٣، ص ص١٣: ٨٨) – القاهرة : المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بمشاركة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧. ص ص ٧٦: ٧٧.

(٤٣) تتميز الأزمة فى مجتمعات العصور الوسيطة «بنقص المنتجات والسلع كقيم استعمال وارتفاع أسعارها». انظر :

– محمد دويدار : المرجع السابق . ص٢٦.

(٤٤) حول الأسس التى قام عليها الاقتصاد المصرى فى العصر المملوكى ؛ انظر:

– سعيد عبد الفتاح عاشور : الفلاح والإقطاع . ص ٢١٢.

– أحمد صادق سعد : فى ضوء النمط الأسيوى للإنتاج : تاريخ مصر الاجتماعى والاقتصادى – بيروت : دار ابن خلدون، ١٩٧٩ . ص ص ٣٨٦: ٣٨٧.

– أحمد السيد دراج : إيضاحات جديدة عن التحول فى تجارة البحر الأحمر منذ مطلع القرن التاسع الهجرى(فى : المحاضرات العامة للجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، الموسم الثقافى ٦٧– ١٩٦٨، ص ص ١٨٥: ٢٢٠) – القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٦٨. ص ص ١٨٥: ١٨٦.

– صبحى لبيب : سياسة مصر التجارية فى عصرى الأيوبيين والمماليك (فى : المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٨–٢٩، ٨١–١٩٨٢ ، ص ص ١١٧: ١٤٦) – القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٨٣ . ص ص ١٢١: ١٣٦.

– على إبراهيم حسن : المرجع السابق . ص ص ٤٠٦: ٤١٠ ، ٤١٤: ٤٢٧.

–Frantz - Murphy, (G.), : Op. Cit., p.1.

(٤٥) حول ارتفاع أسعار السلع بشكل مستمر منذ سنة ٧٩٦ هـ ؛ انظر على سبيل المثال :

- المقريزى : إغاثة الأمة بكشف الغمة ، تحقيق : محمد مصطفى زيادة وجمال الدين الشيال – القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٤٠. ص ٤٢ ، ٧٦ .

- _____ : السلوك لمعرفة دول الملوك ، مجموعة محققين – القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٩٧٠– ١٩٧٣. ج٣، ق٣، ص ١١٣٢ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٧٠ ، ج٤، ق١، ص٥ ، ج٤، ق٢ ، ص٩٣٣.

- ابن تغرى بردى (جمال الدين أبى المحاسن يوسف – ت ٨٧٤هـ) : النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، مجموعة محققين – القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٢. ج١٣، ص٥٤، ج١٤، ص٩٧ ، ج١٥ ، ص ٤٣٥، ج١٦ ، ص١٣٦ ، ١٤٢ .

- السيوطى : المصدر السابق . ج٢، ص١٧٦ .

- ابن إياس : المصدر السابق . ج٣، ص ١١، ١٧، ٢٦، ٣٠، ٤٧، ٢١٣ ، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٧، ٢٨٧، ٣٧٥، ٣٩٥، ج٤ ، ص١٣٩، ٢٠٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٣، ٣٠٦، ٣٥٥، ج٥، ص١٤٤ .

ولم يقتصر الأمر على ارتفاع الأسعار واختفاء السلع من الأسواق فحسب ، بل أن تشحط الغلال واللحوم فى البيوت السلطانية والديوان المفرد ؛ حتى تكرر ذلك أكثر من مرة فى عصر « الغورى » . انظر :

- ابن إياس : المصدر السابق . ج٤، ص٢٢٣، ٣٠٦ ، ٣٥٩.

هذا .. ولا يعنى تكرار ذكر وقائع ارتفاع أسعار السلع ونقصها فى الأسواق أن الأمر سار فى تصاعد مستمر طوال القرن التاسع وأوائل القرن العاشر .. فالمصادر تذكر – فى بعض الأحيان – حالات من الرخاء وانخفاض فى الأسعار .. لكنّ السمة الغالبة طوال العصر الجركسى هى الارتفاع المتصاعد للأسعار ! ويجب أن نضع فى اعتبارنا هنا علاقات أسعار العملات بعضها ببعض ؛ وذلك حتى نستطيع أن نقدر الارتفاع الحقيقى فى الأسعار ونميز بينه وبين الارتفاع الظاهرى .

(٤٦) كان انخفاض مساحة الأراضى المزروعة يرجع إلى عدة أسباب ، منها : الأوبئة ، والقحط ، والمغالاة فى الجباية ... إلخ . ويذكر « ابن تغرى بردى » أن عدد القرى العامة فى مصر قد انخفض فى عصره إلى ألفى ومائة وسبع عشرة قرية ، بعد أن كان عددها فى العصر الفاطمى عشرة آلاف قرية أحصاها « المسبحى » (ت٤٢٠هـ) . انظر :

- ابن تغرى بردى : المصدر السابق . ج١٥، ص٤١.

وحول انخفاض مساحة الأراضى المزروعة وأسبابها ؛ انظر كذلك :

- أحمد صادق سعد : المرجع السابق . ص ص ٤٢٤: ٤٢٥.

- أحمد السيد دراج : مقال سبق ذكره . ص ص ٢١٩: ٢٢٠.

- قاسم عبده قاسم : المرجع السابق . ص ص ١٨٩: ١٩٠.

(٤٧) انظر :

- المقريزى : النقود القديمة الإسلامية (ضمن مجموعة من نشر أنستاس الكرملى) . ص ص ٦١: ٦٢ ، ٦٦: ٧٣.

- _____ : إغاثة الأمة بكشف الغمة . ص ٤٧.

- _____ : السلوك لمعرفة دول الملوك . ج٣ ، ق٣، ص ص ١١٣١: ١١٣٢ .

- ابن تغرى بردى: المصدر السابق . ج١٣، ص١٥١، ج١٦، ص٩٩، ١٠٢، ١١٥: ١١٦.

(٤٨) انظر :

- برودل (فرنان) : دراسات فى النقود والحضارات : من ذهب السودان إلى فضة أمريكا أو من ماسى البحر المتوسط ، ترجمة وتقديم : توفيق إسكندر (ضمن : بحوث فى التاريخ الاقتصادى ، ص ص ٩٩ : ١٠٠) – القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ،١٩٦١. ص ص ٨٤: ٨٩ . ومقدمة توفيق إسكندر ، ص ص (و : ز) .

- توفيق إسكندر : نظام المقايضة فى تجارة مصر الخارجية فى العصر الوسيط (فى : المجلة التاريخية المصرية، المجلد السادس، ١٩٥٧. ص ص ٣٧: ٤٦) – القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٥٨. ص ص ٤٣: ٤٤.

- رمزى زكى : التاريخ النقدى للتخلف : دراسة فى أثر نظام النقد الدولى على التكوين التاريخى للتخلف بدول العالم الثالث – الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، ١٩٨٧ . ص ص ١٩: ٣٠.

(٤٩) انظر :

- المقريزى : إغاثة الأمة . ص٤٧ وما بعدها .

- أحمد السيد دراج : مقال سبق ذكره . ص ص ٢١٢: ٢١٩.

- قاسم عبده قاسم : المرجع السابق . ص ص ٧٠: ٧٣.

- سيدة إسماعيل كاشف : دراسات فى النقود الإسلامية (فى : المجلة التاريخية المصرية، المجلد ١٢، ٦٤–١٩٦٥، ص ص ٥٩: ١١٠) – القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٦٦ . ص ص ٩٤ : ٩٥.

(٥٠) كانت السياسات التى يتبعها سلاطين المماليك مع التجار الأوروبيين – خاصة السياسات الاحتكارية لسلع « برسباى » – تؤدى بالتدريج إلى اضطراب أوضاع تجارة الترانزيت فى مصر ، إلى أن جاء كشف رأس الرجاء الصالح ليؤدى إلى انهيارها . انظر:

- نعيم زكى فهمى: طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى – القاهرة، ١٩٧٣. ص ص ٣٣٤: ٣٣٧.

- توفيق إسكندر: تجارة المقايضة . ص ص ٤٥: ٤٦.

– أحمد السيد دراج : مقال سبق ذكره . ص ص ١٨٥: ١٨٦.

– صبحى لبيب : المرجع السابق . ص ص ١٤٣ : ١٤٥.

– أحمد صادق سعد : المرجع السابق . ص ص ٤٢٨: ٤٣٢.

(51) Trevisan, (Domenico) : La Relation de L'Ambassade de Domenics Trevisan aupre du Soudan d'Égype, 1512, (Le Voyage D'Outremer) annoté par : Ch. Shefer, Ernest Leroux, Paris, 1884.

(٥٢) قال الإيطالى «بدرو مارتير دانجلاريا Pedro Martir Deangileria » – سفير ملكىْ إسبانيا «فرناندو» و « إيـــزابلا » إلى الســـلطان « الغورى » (والذى زار مصر فى ١٥٠١-١٥٠٢م /٩٠٨هـــ) – فى وصـــف الإسكندرية : « لقد طُفْتُ كثيرًا بنواحى مدينة الإسكندرية هذه ، وإنَّ تأمل خرائبها ليبعث على الـــبكاء ! وفى رأيى ، وبحسب ما تدل عليه بقايا عمرانها الماضى .. يمكن القول بأن الإسكندرية كان فيها فيما مضى مائة ألف دار وأكثر، أما اليوم فلا يكاد يبلغ عدد دورها أربعة آلاف ، ويعيش فى خرائبها البوم واليمام والحمام بدلاً من الناس ! » . انظر :

– حسين مؤنس : المرجع السابق . ص٤٥٢ ، ٤٥٤: ٤٥٥.

(٥٣) فولكـــف (أولج) : القاهرة مدينة ألف ليلة وليلة ٩٦٩-١٩٦٩، ترجمة : أحمد صليحة – القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٦ . ص٣٠.

(٥٤) انظر :

– سعيد عبد الفتاح عاشور :الفلاح والإقطاع . ص ٢٢٢.

– أحمد صادق سعد : المرجع السابق . ص ٤٢٥.

– قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك . ص١٨.

(٥٥) انظر على سبيل المثال :

– المقريزى : إغاثة الأمة . ص٤٤.

– ابن تغرى بردى : المصدر السابق . ج١٥، ص٧٢.

– ابن إياس : المصدر السابق . ج٥ ، ص ص ١٩: ٢٠.

(٥٦) انظر :

– نعيم زكى فهمى : المرجع السابق . ص ص ٣٣٤: ٣٣٧.

– أحمد صادق سعد : المرجع السابق . ص٤٥٢.

– أحمد دراج : مقال سبق ذكره . ص ص ١٨٥: ١٨٦ ، ٢١٢.

– توفيق إسكندر : المرجع السابق . ص ص ٤٤: ٤٥.

- Darrag (A.) : L'Égypte sous le régne de Barsbay, Institut Français de Damas, Damas. 1961,pp.253-261.

- Lapidus (I.M): The Grain economy of Mamluk of Egypt. (Journal of the economic and social history of the orient, vol. XII, Part I, pp.1-15) Brill, Leiden, 1969, pp. 12-13.

وحول هذه الأخبار فى المصادر ؛ انظر على سبيل المثال :

– المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك . ج٤، ق ٢ ، ص٥٩٥ ، ٨٦٩.

– ابن تغرى بردى : المصدر السابق . ج١٣، ص١٥١.

– ابن إياس : المصدر السابق . ج٣، ص٣٣١، ج٤ ، ص٢٤٤.

(٥٧) كـثرت المصادرات لأموال الأمراء وكبار رجال الدولة والتجار فى حياتهم أو عند وفاتهم ؛ إما بسبب الصـراعات السياسية، أو لسد العجز المتزايد فى موارد الدولة . والأمثلة على هذه المصادرات عديدة فى المصادر. انظر على سبيل المثال :

– ابـن تغرى بردى :المصدر السابق . ج١٣، ص٧٧ ،٨٥ ، ١٠٥ ، ١٤٤ ، ١٩٢، ج١٥، ص٦٨، ج١٦ ، ص٦٤.

– ابن إياس : المصدر السابق . ج٣، ص٢٤٨، ٣٣٢، ج٤، ص٦، ٨: ٩، ١٢، ١٣، ١٥٣، ٤٤٥ ، ج٥، ص ص ٩٠: ٩١.

وقد لاحظ بعض الرحالة الأوروبيين ظاهرة المصادرات المتكررة . انظر :

– حسين مؤنس : المرجع السابق . ص ص ٤٥٤: ٤٥٥.

(٥٨) حـول حجم الأوقاف فى الأراضى الزراعية فى مصر، وعلاقة اتساع الأوقاف بالرغبة فى تأمين الأملاك من المصادرة ؛ انظر :

– محمد عفيفى عبد الخالق عفيفى : الأوقاف ودورها فى الحياة الاقتصادية فى مصر ٩٢٣–١٠٦٩ هـ/ ١٥١٧–١٦٥٨م – رسـالة ماجسـتير غـير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥، ص ص ١٣: ١٤.

– محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية فى مصر ٦٤٨–٩٢٣هـ/١٢٥٠–١٥١٧م – القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٨٠. ص٧٢ وما بعدها.

- Cahen (C.) : Reflexions sur le waqf ancien (Les peuples muslmans dans médiévale, p.p.287-306) Institut Français de Damas. Damas, 1977.

- Rabie (H.) : Some financial aspects of the Waqf system in Medieval Egypt, (Egyptian historical review, Vol.18, 1971, pp.1-24) Egyptian historical society, Cairo, 1972, p.21.

(٥٩) انظر :

– المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك . ج٣ ، ق ٣، ص ص ١١٣٤: ١١٣٥، ج٤ ، ق ١، ص٣ .

– ابن إياس : المصدر السابق . جـ٥، ص٨٩.

(٦٠) حول محاولات « برسباى » و « جقمق » للإصلاح النقدى ؛ انظر :

- ابن تغرى بردى : المصدر السابق . جـ١٤، ص٢٨٣ ، ٥٣٢ .

- عبد اللطيف إبراهيم : وثيقة بيع : دراسة ونشر وتحقيق (فى : مجلة كلية الآداب . جامعة القاهرة . المجلد ١٩، العدد ٢، ديسمبر ١٩٥٧، ص ص ١٣٥ : ٢١٤) — القاهرة : جامعة القاهرة، ١٩٦١.

(٦١) انظر :

- قاسم عبده قاسم : النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك . ص١٨.

- أحمد صادق سعد : المرجع السابق . ص٤٢٥.

(٦٢) شهدت مصر منذ منتصف القرن الثامن الهجرى (الثالث عشر الميلادى) سلسلة متوالية من الأوبئة . أخذت الفترات الزمنية بينها تتقارب حتى سقوط دولة المماليك . انظر :

- المقريزى : إغاثة الأمة بكشف الغمة . ص ص ٢٤ : ٤٣.

- ابن تغرى بردى : المصدر السابق . ج١٣، ص١٧٨، ج١٤، ص٤١، ٧٧ ، ٣٣٧ ، ج١٥، ص٩١، ٩٢ ، ٣٥٩ ، ج١٦، ص ص ١٣٦ : ١٣٧.

- ابن إياس : المصدر السابق . ج٢، ص٢٦، ٢٨ : ٣٠، ١٢٢ : ١٢٤ ، ٢٨٦ : ٢٨٨، ج٤ ، ص ص ٦٣ : ٦٤، ٢٩٧، ٢٩٨ : ٣٠٥ .

- السيوطى : المصدر السابق . ج٢، ص ص ١٦٦ : ١٦٧.

انظر كذلك حول تعاقب الأوبئة فى العصر المملوكى الجركسى بالمقارنة مع تعاقبها فى العصر المملوكى البحرى :

- قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى . ص ص ١٥٩ : ١٦٨.

أما عن تأثير الأوبئة والمجاعات على عدد السكان ؛ فلا يوجد بالطبع إحصاء دقيق لأعداد السكان فى العصور الوسيطة .. لكن هناك تقديرات تعتمد على ما يرويه الرحالة والمؤرخون وفقًا لمشاهداتهم ودراستهم لبعض الظواهر الحضارية ومدى انتشارها ؛ كالحمامات والأسواق والمبانى ؛ والخروج منها بأعداد افتراضية للسكان .

ومن المؤكد — من خلال مراجعة ما أورده المؤرخون والرحالة . ومن خلال دراسة تلك الظواهر الحضارية — أن أعداد السكان قد انخفضت بشكل واضح بعد الفناء الكبير الذى اجتاح البلاد سنة (٧٤٨-٧٤٩هـ/١٣٤٧-١٣٤٨م) . ويقدر الباحثون نسبة الانخفاض فى سكان القاهرة وحدها بما يقرب من ٤٠% تقريبًا .. وقد تخربت حقًا بعد الوباء نسبة مقاربة من الحمامات والأسواق بالمدينة ، ولم تعد مصر إلى ما كانت عليه مرة أخرى حتى نهاية العصر المملوكى . وبالرغم من ارتفاع عدد السكان بعض الشىء فى القرن العاشر ، فإن تكرار الأوبئة كان يؤدى باستمرار إلى انخفاض معدلات الزيادة السكانية بما أثر سلبًا على النمو الاقتصادى للبلاد. انظر :

-Ramadan (F. Abdel Alim) : Mosque of the Mamluk Sultan Muayyad Sheikh brief study (Islamic Archaeological Studies, vol.II. 1980, p.p. 147-181) Egyptian organisation of antiquities, Cairo, 1982, pp.203-205.

- علي السيد علي محمود : الفناء الكبير والموت الأسود في القرن الرابع عشر الميلادي. دراسة مقارنة بين الشرق والغرب (في : المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٣٣، ١٩٨٦، ص ص١٤٩: ١٨٨)
- القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٨٦. ص ١٨٣.

وتذكر بعض المصادر التاريخية وكتب الرحالة أعدادًا تقريبية لمن ماتوا في هذه الأوبئة ، فيذكر « المقريزي » أن عدد من ماتوا في وباء سنة ٨٢٢هـ في أقل من شهر ونصف ٧٦٥٢ فردًا ويذكر « ابن تغري بردي » أنه في سنة ٨٣٣ هـ بلغ من ماتوا في يوم واحد بالقاهرة وظواهرها نحو عشرة آلاف إنسان . ويذكر بعض الرحالة الذين زاروا مصر في أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر أعدادًا مقاربة . انظر :

- المقريزي : السلوك لمعرفة دول الملوك . ج٣، ق٣، ص١٨٧.
- ابن تغري بردي: المصدر السابق . ج١٤، ص ص ٨٠: ٨١.
- حسين مؤنس : المرجع السابق . ص٤٥٤.

- Léon African (Jean) : Description de L'Afrique Tierce Partie du Monde, annotee parch schefer, Ernest Leroux, Paris, 1898. Pp. 503-507.

- Fabri, (Felix) : Voyage en Egypte de Felix Fabri 1483, Traduit par Gisele Hurseaux, Présenté et annoté par Jacques Masson, Vol.14em, L'Institut Français d'archeologie Orientale du Caire, Le Caire, 1975, p.572.

(٦٣) انظر :

- قاسم عبده قاسم: دراسات في تاريخ مصر . ص ص ١٨٩: ١٩٠.
- أحمد صادق سعد : المرجع السابق . ص٤٢٦.
- علي السيد علي محمود : المرجع السابق . ص ص ١٨١: ١٨٣.

(٦٤) انظر : علي السيد علي محمود: المرجع السابق . ص ١٧٠.

(٦٥) المقريزي : إغاثة الأمة بكشف الغمة . ص ص ٤٣: ٧٢.

وحول تقييم رؤية المقريزي انظر:

- محمد دويدار : المرجع السابق . ص ص ٢٩: ٣١.
- جمال الدين الشيال : مؤلفات المقريزي الصغيرة (في : دراسات عن المقريزي - مجموعة أبحاث الحلقة الدراسية عن المقريزي ، ١٩٦٦، ص ص ٢٣: ٣٨) - القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتأليف

والـــترجمة والنشـــر بمشاركة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، ١٩٧١. ص ص٢٩: ٣٠.

(٦٦) تذكـــر المصادر مظاهر عديدة لهذا البذخ فى الإنفاق بالرغم من شدة الأزمة الاقتصادية ، من ذلك على ســـبيل المثال : ما ذكره « ابن إياس » فى حوادث سنة ٩٢٠هـــ من قيام « الغورى » بنـــزهة فى مصر العـــتيقة والجيـــزة وبولاق ؛ أنفق فيها كاتب سره على الغذاء فى يوم واحد ما يفوق الألف دينار ! ومنها ما كان السلطان يقيمه من ولائم وأسمطة للأمراء ورجال الدولة ، وما كان الأمراء ينفقونه فى أعراسهم .. علاوةً على سَبْك العملة كحُليّ. انظر :

– ابن إياس : المصدر السابق . ج٤، ص٣٩٤ ، ٤٥٥ ، ج٥ ، ص٩.

– المقريزى : إغاثة الأمة بكشف الغمة . ص٧١.

(٦٧) من الملاحظ أن مؤرخى ذلك العصر قد أولوا عنايتهم لموضوع التقسيم الطبقى للمجتمع المصرى ، وربما يرجع اهتمامهم هذا إلى زيادة حدة الفوارق الطبقية بصورة لافتة للنظر . انظر :

– المقريزى : إغاثة الأمة بكشف الغمة . ص ص ٧٢: ٨٠.

– ابـــن خـــلدون (عبد الرحمن بن محمد – ت ٨٥٨هـــ) : المقدمة – القاهرة : المكتبة التجارية، د.ت. ص ص ١٨٣: ١٨٤.

(68) Fabri (F.) Op. cit., p.571.

- Trevisan (D.): op. cit., pp. 211-212.

(69) Fabri (F.) : op. cit., p.568.

- Trevisan (D.) : Op. cit., p.208.

- Baumgarten (M.), op. cit., p.441, 442.

(٧٠) علاقـــة « الأستاذية » هى العلاقة التى تربط الأمير (الأستاذ) بمماليكه الذين اشتراهم .. وهى علاقة ولاء كامل ، إذ كان إخلاصهم له وحده دون غيره . أما « الخشداشية » فهى علاقة للزمالة بين المماليك، وكانت من أقوى الروابط بينهم ؛ إذ تجمع المملوك بزملائه الذين تربى معهم . انظر :

– محمـــد مصـــطفى زيادة : بعض ملاحظات جديدة فى تاريخ دولة المماليك (فى : مجلة كلية الآداب – الجامعـــة المصرية، المجلد ٤، ج١، مايو ١٩٣٦، ص ص ٧١: ٨٨) – القاهرة : الجامعة المصرية ، ١٩٣٦. ص ص ٨١: ٨٢.

(٧١) انظر :

– قاسم عبده قاسم: دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى . ص٢٤.

– ســـعيد عبد الفتاح عاشور : العصر المماليكى فى مصر والشام – القاهرة : دار النهضة العربية، ط٢، ١٩٧٦. ص ١٨٠ وما بعدها .

(٧٢) انظر :

- حكـــيم أمين عبد السيد : قيام دولة المماليك الثانية – القاهرة : دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٧. ص ص ١١١: ١١٦.

- إبراهيم على طرخان : مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة . ص ص ٩: ١٠.

(٧٣) لقـــد كان رد فعل الفلاحين المصريين تجاه زحف « سليم » على البلاد ؛ هو الامتناع عن دفع الأموال للدولة خشيةَ أن يعودوا لدفعها مرة أخرى إذا استولى « سليم » على البلاد . انظر :

- ابن إياس : المصدر السابق . ج٥، ص١٣٣.

(٧٤) عندما دخلت الجيوش العثمانية إلى ريف مصر ؛ بدأ المصريون يشعرون بوطأة الغازى الجديد .. فنـــزح المـــئات مـــن أهل الريف إلى القاهرة . وعندما استقر الأمر للعثمانيين ؛ زادت ظاهرة هجر القرى هربًا من ظلم موظفى الإدارة العثمانية والفرسان (السباهية) الذين أقاموا بالريف وفرضوا على أهله المغارم . انظر :

- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : الريف المصرى فى القرن الثامن عشر – القاهرة : مكتبة مدبولى، ط ٢ ، ١٩٨٦. ص ص١٧: ١٩.

(٧٥) حول حركات التمرد والثورات فى العصر المملوكى ؛ انظر :

- إبراهيم على طرخان : مصر فى عصر دولة المماليك الجراكسة . ص ص ٢٤٩: ٢٧١.

- أحمد صادق سعد : المرجع السابق . ص ص ٤٧١: ٤٨٥.

(٧٦) لقـــد خُـــلِعَ مـــن الحكم كلٌّ من : « المنصور عبد العزيز بن برقوق » ويَشُكّ المؤرخون فى أنه قتل ، و « الناصـــر فـــرج بـــن برقوق » وقد قتل ، ثم الخليفة « المستعين » الذى تسلطن فى سنة ٨٢٤هـــ، و « المظفر أحمد بن المؤيد شيخ » ، و « محمد بن ططر » ، و « العزيز بن برسباى » ، و « المنصور عثمان ابـــن جقمـــق » ، و « المؤيد أحمد بن إينال» ، و « الظاهر يلباى » ، و « الظاهر تمربغا » ، و« الأشرف محمـــد بن قايتباى » وقد مات مقتولاً ، و « الظاهر قانصوه » ، و « الأشرف جانبلاط » . و « العادل طومان باى » وقد مات مقتولاً . هذا بخلاف من سعوا إلى السلطنة ولم يتمكنوا منها تمكنًا كاملاً ؛ وهما : « خير بك » سلطان ليلة ، و « قانصوه » خمسمائة . انظر :

- ابـــن تغرى بردى : المصدر السابق . ج١٣، ص ٤٧، ١٤٧، ٢٠٦، ج١٤، ص١٩٧، ج١٥، ص ٢٥٤، ج١٦، ص٣٨، ٣٦٧، ٣٨٧.

- ابن إياس : المصدر السابق . ج٣ ، ص ص ٤٠١: ٤٠٢ ، ٤٣٦: ٤٣٧ ، ٤٦٣ ، ٤٧٦: ٤٧٧.

(٧٧) بـــدأ القرن العاشر الهجرى و « الأشرف قايتباى » سلطانًا ، وتولى بعده ابنه « محمد » ، ثم « الظاهر قانصوه » ، ثم « الأشرف جانبلاط » ، فـــ « العادل طومان باى » ، فـــ « الأشرف قانصوه الغورى » .

(٧٨) فى سنة ٨٢٤ هـــ تولى العرش أربعة سلاطين ، وفى سنة ٨٧٢ كذلك . ولم تتجاوز مدة حكم كُلٍّ من: « المنصـــور عبد العزيز بن برقوق » والخليفة « المستعين » و « المظفر أحمد » و «الصالح محمد بن ططر»

و « العزيـــز بـــن برسباى » و « المنصور عثمان بن جقمق » و « المؤيد بن إينال » و « الظاهر يلباى » و « الظاهر تمربغا » و « الأشرف جانبلاط » و « العادل طومان باى » و « الأشرف طومان باى » سنة واحدة .

(٧٩) أوردت المصادر التاريخية كثيرًا من التفاصيل حول الصراعات داخل قمم طبقة المماليك ، كما أوردت أخـبارَ حـالات عديـدة لـتمرد المماليك وثوراتهم ضد السلاطين وانعكاسها على الحالة الاقتصادية . وعن الصراعات بين كبار الأمراء ؛ انظر على سبيل المثال :

- المقريزى : السلوك لمعرفة دول الملوك . ج٣، ق٣ ، ص ١٦٢ وما بعدها .

- ابن تغرى بردى : المصـدر السـابق . ج١٢، ص١٨٠، ١٧٤، ج١٣، ص ص ٥٨: ٥٩، ١٤٠، ج١٥، ص ٣٢٤، ج١٦، ص ٣١، ٣٦: ٣٨، ٧٩، ٨٧، ٣٨٧.

- ابن إياس : المصدر السابق . ج٣، ص ص ٣٤٣: ٣٤٥، ٣٥١: ٣٥٢ ، ٣٦٤: ٣٦٨.

وعن ثورات الجلبان ؛ انظر على سبيل المثال :

- المقـريـزى : السلوك لمعرفة دول الملوك . ج٣، ق٣، ص ١٣٦، ١٣٨، ج٤ ، ق٢، ص٣٩، ق٣، ص١٠٧٣، ١٠٩١ .

- ابن تغرى بردى : المصدر السابق . ج١٢، ص١٨٩، ج١٤، ص ص ٣٢٦: ٣٢٨، ٤٣٥، ج١٥ ، ص ٣٥٢، ج١٦، ص ص ٩٤: ٩٨، ١٠٠ ، ١٠٢، ١١٢، ١١٤، ١٣٢، ٢٧٦، ٢٩١، ٢٩٧.

- ابـن إياس : المصدر السابق . ج٣، ص١٤٧، ٢٠٢: ٢٠٣، ٢٣٣: ٢٣٥، ٢٤٥، ٢٥٣، ٣٦٣، ٣٧١، ج٤، ص ص ١٦: ١٧، ١٢٧، ١٧٧: ١٧٩.

(٨٠) حول ظاهرة الرشوة فى تولى الوظائف وآثارها السلبية انظر :

- المقريزى : إغاثة الأمة بكشف الغمة . ص ص ٤٣: ٤٥.

- أحمد عبد الرازق أحمد : البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك ؛ دراسة عن الرشوة - القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب . ص ص ٧١: ٩٤.

- أحمـد دراج : الحسبة وأثرها على الحياة الاقتصادية فى مصر المملوكية (فى : المجلة التاريخية المصرية ، المجـلد ١٤، ١٩٦٨، ص ص ١٠٩: ١٤٢) - القاهـرة : الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٦٨. ص ص ١٢٠: ١٢٤.

- Tayan (E.) : Histoire de L'Organisation Judiciare en Pays d'Islam, L'Université de Lyon, Paris, 1938, vol. 11, p.447.

(٨١) انظر ؛ أحمد عبد الرازق أحمد : المرجع السابق . ص ص ٩٧: ٢١٦.

(٨٢) يذكـر « ابـن إياس » واقعتين تم فيهما تعيين قضاة القضاة بدون دفع رشاوى، الأولى : عندما غضب « الغورى » على القضاة كلهم فعزل قضاة القضاة الأربعة فى يوم واحد وعين أربعة غيرهم دون أن يسعوا

إلى المنصـــب بأية مبالغ . والمرة الثانية : عندما تولى « طومان باى » السلطنة ؛ فعين القضاة دون مقابل فى محاولة منه لإصلاح الفساد . ويعتبر « ابن إياس » الواقعتين من النوادر. انظر :

– ابن إياس : المصدر السابق . ج٤، ص٣٥١، ج٥، ص١١٧.

(83) Tayan, (E.), Op. cit., vol.II, pp.402-405.

(٨٤) أحمد عبد الرازق أحمد : المرجع السابق . ص ص ١٣٢-١٣٦.

(85) Baumgarten, (M.), op.cit., p.438.

(٨٦) أحمد عبد الرازق أحمد : المرجع السابق . ص٤٣.

(٨٧) انظر :

– سعيد عبد الفتاح عاشور : المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك . ص٢٦.

– حكيم أمين عبد السيد : المرجع السابق . ص ص ١١٦: ١١٧.

– أحمد صادق سعد : المرجع السابق . ص ص ٤٦٩: ٤٧٠.

(٨٨) ابن إياس : المصدر السابق . ج٤، ص٣٥١.

(٨٩) انظر :

– فولكف (أ .) : المرجع السابق . ص ص ١١٨: ١١٩.

– محمـــد مصـــطفى زيادة : دراسات فى التاريخ الاقتصادى والاجتماعى (فى : التاريخ والآثار ، الحلقة الدراسية الأولى ، ص ص ١٥٥: ١٦٧) – القاهرة : المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، ١٩٦٢. ص ص ١٦٦: ١٦٧.

(٩٠) حسن عثمان : المرجع السابق . ص ٢٣٣.

(٩١) محمـــد أحمـــد دهمـــان : العـــراك بين المماليك والأتراك (فى : التـــاريخ والآثار – المرجع السابق . ص ص ١٨٥: ١٩١) ، ص ١٨٨ .

(٩٢) انظر :

– سعيد عبد الفتاح عاشور : التدهور الاقتصادى فى دولة سلاطين المماليك . ص ص ٦٥: ٦٦.

– قاسم عبده قاسم : دراسات فى تاريخ مصر الاجتماعى . ص ١٤٧ وما بعدها .

(٩٣) سعيد عبد الفتاح عاشور: التدهور الاقتصادى فى دولة سلاطين المماليك . ص٦٦.

(٩٤) انظر :

– كـــاهين (كـــلود) : تـــاريخ العرب والشعوب الإسلامية منذ ظهور الإسلام حتى بداية الإمبراطورية العـــثمانية ، تـــرجمة : بدر الدين القاسم – بيروت : دار الحقيقة ، ط ٣، ١٩٨٣. ص ص ٢٦٤: ٢٦٥.

- Cahen (C.) : Quelques most sur le declin commercial du monde musulman à la fin du Moyen Age (Les peuples muslmans dans l'histoire médievale, pp.359-366) . Institut Français de Damas, Damas, 1977, pp. 360-361.

(٩٥) صبحى وحيدة : المرجع السابق . ص ٨٣ ، ١١٣: ١٢٣.

(٩٦) أحمد صادق سعد : المرجع السابق . ص ٣٨٣ ، ٤٣٢: ٤٣٣.

(٩٧) نظـير حسان السعداوى : دولة البرين والبحرين (فى : المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ١٣، ١٩٦٧، ص ص ١٢٩: ١٦٨) – القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٦٧. ص ص ١٥٩: ١٦٠.

(٩٨) ليلى الصباغ : حول تاريخ بلاد الشام فى القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى (فى : التاريخ والآثـار ، الحلقة الدراسية الأولى، القاهرة ، ٤–٩ فبراير ١٩٦١، ص ص ١٩٣: ٢٠٣) – القاهرة : المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، ١٩٦٢ . ص١٩٧.

(٩٩) حول تطور العلاقات المملوكية العثمانية انظر :

– أحمد فؤاد متولى : المرجع السابق . ص ص ٣: ٤٧.

– محمد أحمد دهمان : المرجع السابق . ص ص ١٨٧: ١٨٩.

– محمد مصطفى زيادة : نهاية السلاطين المماليك فى مصر . ص ص ١٩٨: ٢١٣.

– حسن عثمان : المرجع السابق . ص ص٢٣٧: ٢٣٩.

– حسن أحمد محمود : البعثات الدبلوماسية لدولة سلاطين المماليك كما وصفها ابن إياس (فى: ابن إياس ؛ دراسات وبحوث . ص ص ٣٧: ٤٦ ، ٤٤: ٤٥) .

(١٠٠) جـرت العادة فى الدولة العثمانية أن يقوم السلطان الجديد بقتل جميع الذكور الذين يحتمل أن يكونوا منافسين له على العـرش ، وقد أصبح هذا التقليد شرعيًا منذ عصر « محمد الفاتح » (٨٥٥–٨٨٦هـ/ ١٤٥١–١٤٨١م) حيث أصدر قانونًا يلزم السلطان بقتل إخوته عقب توليه للعرش ! وقد حل محل هذا الـنظام فى أواخر القرن ١٦م نظام « أقفاص الأمراء » الذى كان يتم بمقتضاه تحديد إقامة ذكور الأسرة الحاكمة داخل مقصورات مغلقة سميت بالأقفاص . انظر :

– عـبد العزيـز محمد الشناوى : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها – القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ج ١ ، ١٩٨٠. ص ص ٣٤٧: ٣٥٢.

وحول إيواء المماليك للأمراء العثمانيين الفارين من هذه المذابح وانعكاس ذلك على العلاقات بين الدولتين انظر :

– أحمد فؤاد متولى : المرجع السابق . ص ص ٤٧: ٦٣ ، ٧٤: ٧٦.

– أحمـد السـيد دراج: جم سلطان والدبلوماسية الدولية (فى : المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الثامن ، ١٩٥٩، ص ص ٢٠١: ٢٤٢) – القاهـرة : الجمعيـة المصـرية للدراسات التاريخية ، ١٩٥٩. ص ص ٢٠١: ٢٤٢.

(١٠١) انظر :

– أحمد فؤاد متولى : المرجع السابق . ص ص ٦٣: ٧٠ ، ٧٦: ٧٧ .

– محمد مصطفى زيادة : نهاية السلاطين المماليك فى مصر. ص ص ٢٠٢: ٢٠٣ ، ٢١٢.

(١٠٢) انظر :

– أحمد فؤاد متولى : المرجع السابق . ص ص ٧٨: ٨٢.

- Rabi (H.) : Political relation between the safavids of persia and the mamluks of Egypt and Syria in the early sixteenth century (Egyptian historical review, vol.26, 1979, pp. 33-48) Egyptian historical society, Cairo, 1979, pp. 43-44.

وحول تطور العلاقات المملوكية الصفوية انظر :

- Ibdem, pp. 35-42.

(١٠٣) انظر :

– أحمد فؤاد متولى : المرجع السابق . ص ص ٨٣: ٨٤.

– عبد المنعم ماجد: طومان باى ... ، ص ص ١١٩: ١٢٠.

(١٠٤) انضمت الحجاز طواعيةً إلى الدولة العثمانية بمجرد سقوط الدولة المملوكية التى كان أشراف الحجاز يدينون لها بالولاء ، فقد أرسل شريف مكة مندوبه إلى « سليم » فى القاهرة ليعلن ولاء أشراف الحجاز لـ « سليم» .

(١٠٥) من ٢٥ من رجب ٩٢٢ هـ – وهو تاريخ موقعة مرج دابق – حتى ٥ من ربيع الثانى ٩٢٣ هـ .. وهو تاريخ آخر موقعة بين « طومان باى » و « سليم » .

(١٠٦) استخدم « أرنولد توينبى » مصطلح pax Ottomanica على غرار Pax Romana للدلالة على السلام الذى فرضته الدولة العثمانية بالقوة على منطقة شرق البحر المتوسط وجنوب شرق أوروبا وشمال إفريقيا . انظر :

– توينبى (أ.) : المرجع السابق . ج١، ص ص ٢٩٦: ٢٩٧.

(١٠٧) أندرسون (ب.) : المرجع السابق . ص ص ٢٣: ٢٥.

(١٠٨) التيمار : هو الإقطاع الصغير الذى يمنح للمقاتلين ، وتجمع على تيمارات. أما الزعامة فهى الإقطاعات الكبيرة ، وتجمع على زعامات . ويتحدد الفارق بينهما على أساس الريع الذى يغله الإقطاع . انظر :

– جب (هـ.) وبوون (هـ.) : المرجع السابق . ص ص ٧١: ٧٧.

(١٠٩) بعد أن اتسعت رقعة الدولة العثمانية فى أوروبا وآسيا الصغرى ، قُسِّمَتْ إلى إيالتين أو ولايتين رئيستين فى عهد « مراد الأول » (٧٦١-٧٩٢ هـ / ١٣٢٩-١٣٨٩م) : ولاية الأناضول فى آسيا الصغرى ، والروملى فى الأراضى الأوروبية للدولة . انظر :

– تيتشز (ف.) : الأناضول (فى : دائرة المعارف الإسلامية) . ج٤، ص ص ٥١٩: ٥٢٠.

(١١٠) حول نظام المقاطعات انظر :

– عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : المرجع السابق. ص ص ٨٩: ٩٢.

وحول أسلوب التعامل العثمانى مع أراضى مصر والشام انظر :

– أندرسون (ب.) : المرجع السابق . ص١٧.

(١١١) حول نظام الالتزام انظر :

– عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: المرجع السابق . ص ص ٩٢: ٩٤ .

(١١٢) أندرسون (ب.) : المرجع السابق . ص ص ٢٣: ٢٧.

(113) Gerber, (Haim) : The monetary system of the Ottoman Empire (journal of the economic and social history of the orient, vol.XXV, part III, pp. 308-323) Brill, Leiden, 1982, pp. 310-315.

(١١٤) انظر :

– عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : أضواء على تاريخ مصر فى النصف الثانى من القرن السابع عشر (تقديم تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق، ص ص ١: ٩) – القاهرة : المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ، ١٩٨٤. ص ص ٤: ٩. .

– توينبى (أ.) : المرجع السابق . ج١، ص ص ٢٩٢: ٢٩٣.

(١١٥) حول ما يحصل من الأموال فى مصر فى العصر العثمانى انظر :

– حسن عثمان : المرجع السابق . ص ص ٢٦٠: ٢٦٧.

– محمد شفيق غربال : المرجع السابق . ص ص ٤١: ٤٤، ٥٤: ٦٢.

(١١٦) لم يستقر الحكم العثمانى طويلاً فى مصر ، فبعد سنوات قليلة من الغزو العثمانى حاول الوالى العثمانى « أحمد باشا » – الملقب بالخائن – أن يستقل بمصر وضرب السِّكَّةَ باسمه ، وأمر بالدعاء له على المنابر (٩٣٠-٩٣١هـ/١٥٢٤م) وانتهت حركته بإعدامه وتعليق رأسه على باب زويلة . انظر :

– ابن زنبل : واقعة السلطان سليم ... ، ق ٥٨ب : ٦٢ب.

– عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: أضواء على تاريخ مصر فى النصف الثانى من القرن السابع عشر . ص ص ٣: ٤.

كذلك ؛ توالت ثورات واضطرابات جنود الحامية العثمانية وصراعاتهم فيما بينهم ؛ خاصةً تلك الاضطرابات التى بدأت سنة ٩٩٧هـ/١٥٨٩م واستمرت حتى ١٠١٧هـ/١٦٠٩م .. والتى قام بها جند السباهية فى الحامية العثمانية ضد الولاة العثمانيين الذين تعاقبوا على حكم البلاد فى هذه الفترة ، وذلك فى محاولة لفرض ضرائب على الفلاحين عرفت باسم « الطلبة » . وقد شارك الجراكسة المنضمون إلى الحامية فى هذه الاضطرابات مشاركة بارزة .

وأثارت هذه الاضطرابات انتباه مؤرخى العصر العثمانى ؛ فوضع العديد منهم مؤلفات مستقلة حول هـذه الوقـائع ؛ مـثل « محمد بن أبى السرور البكرى » فى مؤلفه « كشف الكربة فى رفع الطلبة » ، و « محمد البرلسى السعدى » فى مؤلفه « بلوغ الأرب برفع الطلب » . انظر :

- عـبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : دراسات فى مصادر تاريخ مصر فى العصر العثمانى(٢)، كشف الكربة فى رفع الطلبة ، تأليف محمد بن أبى السرور البكرى الصديقى . ص ص ٣٠٧: ٣٨٤.
- عـبد الرحـيم عبد الرحمن عبد الرحيم: دراسات فى مصادر تاريخ مصر فى العصر العثمانى(٣)، بلوغ الأرب برفع الطلب ، تأليف محمد البرلسى . ص ص ٢٨١: ٣٤٠.
- عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : أضواء على تاريخ مصر فى النصف الثانى من القرن السابع عشر. ص ص ٤: ٥ .
- عبد الكريم رافق : ثورات العساكر فى القاهرة فى الربع الأخير من القرن السادس عشر والعقد الأول من القرن السابع عشر ومغزاها . ص ص ٧٥٧: ٧٧١.

إضـافةً إلى مـا سبق ؛ فقد شهدت مصر منذ القرن الحادى عشر ظاهرة الصراعات بين المماليك ، ثم انقسامهم إلى طائفتين رئيستين هما : القاسمية والفقارية . وقد اشتعلت الحروب بين الطائفتين بصورة انعكست سلبيًا على الأوضاع الاقتصادية فى مصر . وحول هذه الوقائع انظر :

- الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار . ج١، ص ص ٣١: ٣٣.
- الخشـاب (إسماعيل بن سعد) : أخبار أهل القرن الثانى عشر ، تحقيق : عبد العزيز جمال الدين وعماد أبو غازى – القاهرة : العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٩٠. ص٣٥.
- الصـوالحى العوفى (إبراهيم بن أبى بكر – ت. ق ١٢ هـ) : تراجم الصواعق فى واقعة الصناجق ، تحقيـق : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم – القاهرة : المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية ، ١٩٨٦. ص ٤٣ وما بعدها.
- الشاذلى الفرا (على بن محمد – ت ١١٩٥هـ) : ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة القاهرة، تحقيق : عبد القادر أحمد طليمات (فى : المجلة التاريخية المصرية ، المجلد الرابع عشر، ١٩٦٨، ص ص ٣١٩: ٤٠٣) – القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٦٨. ص ٣٤٥ وما بعدها.

انظر كذلك :

- ريمون (أندريه) : فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية ، ترجمة : زهير الشايب – القاهرة : مؤسسة روز اليوسف ، ١٩٧٤. ص ص ٢٤٩: ٢٥٦.

وحول الأزمة المالية والاقتصادية وعصر الامبار العثمانى، انظر :

- أندرسون (ب.): المرجع السابق . ص ٢٨.
- توينبى : المرجع السابق . ج١، ص ص ٢٩٧: ٢٩٨.

– هرشـــلاغ (ز . ى.) : مدخـــل إلى التاريخ الاقتصادى الحديث للشرق الأوسط ، ترجمة : مصطفى الحسينى – بيروت : دار الحقيقة، ١٩٧٣ . ص٢٧.

- Gerber: OP.cit., pp. 313-315, pp. 318-321, p.323.

(١١٧) مـــنذ بداية الحكم العثمانى لمصر ؛ بدأت بوادر حركات التمرد ضد العثمانيين من المماليك والعرب والمصريين ، بصورة عكست رفض الحكم الجديد . وإن كانت هذه الحركات لم تصل إلى حد إنهاء الحكم العثمانى ؛ فإنها نجحت فى تحقيق استقلال شبه كامل فى عهد « على بك الكبير » (١١٧٩-١١٨٦هـــ/ ١٧٥٥-١٧٧٢م).. كمـــا نجـــح أحـــد شيوخ الهوارة فى الصعيد – وهو « همام بن يوسف الهوارى » (١١٧٩-١١٨٣هـــ/١٧٦٥-١٧٦٩م) – فى الســـيطرة الكاملة على الصعيد والاستهانة الكاملة بالحكم العثمانى . ومن ناحية أخرى ؛ توالت الحركات الشعبية ضد الحكم العثمانى فى القاهرة، وحركات العصيان وهجر القرى فى الريف . انظر:

– الخشاب :المرجع السابق . ص ص ٤٥: ٤٩.

– الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار . ج١، ص ٣٢٥ وما بعدها.

– ريمون (أ.) : المرجع السابق . ص ص ٢٦٨: ٢٩٧.

– حسن عثمان : المرجع السابق . ص ص ٢٨٠: ٢٨٣.

– عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : الريف المصرى فى القرن الثامن عشر . ص ص١٦٥: ١٦٨.

– صـــلاح أحمد هريدى : دور الصعيد فى مصر العثمانية (٩٢٣-١٢١٣هـــ / ١٥١٧-١٧٩٨م) – القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٤ . ص ص ٢٢٩: ٢٤٤.

وقائع القينلى (١٦٨٨ـ١٧٣٥م)

ملاحظات حول طرق الكتابة والنقل

مديحة دوس (*)

قمت بدراسة مخطوطة « مصطفى بن إبراهيم القينلى » منذ أكثر من عشرة أعوام للحصول على شهادة الدكتوراه ، وأعود إليها اليوم لتعميق بعض الجوانب التى وردَتْ بها ولم تَنَلْ حقها .

وقد كان الهدف من دراستى آنذاك هو تحليل لغة (الوقائع) ، حيث إنها تبدو قريبةً من العامية .

ومنذ الوهلة الأولى ؛ يمكن تَصَوُّر أن أى نص يقترب من اللغة المنطوقة ؛ أو يبتعد عن معيار الفصحى الصحيحة ؛ يمثل بالنسبة للباحث فى مجال اللغة العربية ثروة قيمة ، إذ إن هذا النص يقدم للدارس فرصة تتبع فترات اللغة المنطوقة ، أو بمعنى آخر : تتابع مراحل تطور اللهجة المنطوقة . ولكن سرعان ما يكتشف الباحث أن نص « القينلى » هذا – مثله مثل أى نص آخر – لا يعطى الصورة المطابقة لما كانت عليه هذه اللهجة فى مراحلها السابقة ، ولذا يصعب استقراء اللغة المُتَحَدَّث بها من خلال التراث المُدَوَّنْ .. فإذا كان من الممكن تعميم هذه الملاحظة بالنسبة لجميع اللغات ؛ فيبدو أنها تنطبق على نحوٍ أدق فيما يخص اللغة العربية ، حيث أدى وجود تعدد المستويات اللغوية إلى وجود فروق كبيرة بين اللغة المنطوقة والمكتوبة . ولا شك أن هذه الفجوة بين المنطوق والمكتوب – والتى يرجع تاريخها إلى أبعد العصور – قد جعلت من محاولة استقراء المنطوق من التراث المُدَوَّن مهمةً صعبةً ومحفوفةً بالمخاطر . فبدلاً من الاعتماد على هذه النصوص للتعرف على شكل العامية ، كان من الأفضل الاعتماد عليها لرصد مراحل اللغة المكتوبة بأسلوبياتها المختلفة عبر مستوياتها العديدة .

وعلى الرغم من أننى قد انتهيت من دراستى منذ عدة سنوات ؛ غير أنى ما زلتُ مهتمةً بالعناصر المُكَوِّنَة لهذا النص ، والتى تستحق البحث والدراسة .. وتشمل هذه العناصر

(*) أستاذ اللغويات بقسم اللغة الفرنسية ، كلية الآداب – جامعة القاهرة .

– بطبيعة الحال – جوانب تاريخية ولغوية .. فالنص – كما نعلم – نص تاريخى . أما دراستى فكـــانت منصـــبة على الجانب اللغوى ، ذلك أن (وقائع القينلى) مكتوبة بلغة خاصة سوف أتناول مناقشتها فى جزء لاحق ، ويكفى فى البداية القول بأن لغة الوقائع تقترب على نحو كبير من المنطوق ، وإن لم تكن بأى شكل من الأشكال صورة له .

هـــناك أســـئلة عديدة لم يتسع الوقت لدراستها، وهى أسئلة متعلقة بالجانب التاريخى، وســـوف أتـــناول فى هذا البحث أحد هذه الأسئلة الخاصة بـــ (وقائع القينلى) فى مقارنتها بغيرها من الكتابات التاريخية لهذه الفترة .

والقضية الأولى التى أود مناقشتها هى: إلى أى مدى تشترك (وقائع القينلى) مع غيرها من المؤلفات التاريخية فى عناصرها الشعبية ؟

أما القضية الثانية فخاصة بـــ (وقائع القينلى) وعلاقتها بكتاب (الدُّرَّة المُصانة) للأمير « أحمد الدمرداشى » .

وأعـــتقد أن هـــناك عيـــبًا لـــدى الباحث فى علم اللغويات ؛ يكمن فى اهتمامه المفرط بالجـــزئيات .. وهـــذا العيـــب يتحول إلى ميزة حين تتيح ملاحظة الجزئيات إضاءة نص بعينه ومقارنته بنصوص أخرى تقترب منه.

١ـ (وقائع القينلى) فى إطارها التاريخى

تـــروى (وقـــائع القينلى) أحداثًا دارت فى الفترة الممتدة من نهاية القرن السابع عشر الميـــلادى إلى الربع الأول من القرن الثامن عشر. وأبدأ بذكرٍ سريعٍ للأحداث الأساسية لهذه الفترة ، والعناصر الفاعلة فى مصر منذ بداية الحكم العثمانى.

فقـــد أعقب الفتح العثمانى لمصر فترة من الهدوء النسبى ، جاءت نتيجة انهزام المماليك وانســـحابهم إلى الصعيد. ومع نهاية القرن السادس عشر الميلادى ظهرت الاضطرابات ، كما بدأت إرهاصات أفول سلطة الباشوات بسبب عوامل إدارية واقتصادية . فمن الناحية الإدارية؛ تم استيعاب عناصر محلية داخل المؤسسات المختلفة ، مما ساهم فى إضعاف سلطة الباب العالى . أمـــا الأزمـــة الاقتصادية فقد اشتدت لدرجةٍ أدت إلى عجز الإدارة عن صرف أجور الجنود ومستحقاتهم .

وتشـــهد بدايـــات القرن السابع عشر استعادة المماليك للسلطة التى كانوا قد فقدوها. فنجد أمراءهم ينازعون الباشوات حكم مصر من ناحية، ويتنازعون تلك السلطة فيما بينهم – من ناحية أخرى – عبر صراعات داخلية اشتهروا بها .

فى هذه الفترة نفسها أخذت صراعاتٌ أخرى فى الاحتدام بين أطراف الفرق العسكرية . وفى هـــذا الصدد نذكر أن الفرق العسكرية – أو الأوجاقات – قد وصل عددها فى النصف الثانى من القرن السابع عشر إلى سبع فرق أو سبعة أوجاقات، أهمها :

(أ) فرقة « الإنكشارية » ، وكانت تسمى كذلك بـــ « المستحفظان » للدور المنسوب إليها فى حماية مدينة القاهرة .

(ب) فرقة « العزب » التى آلت إليها حماية القلعة وحدود المدينة .

والجديـــر بالذكـــر أن هـــذه الفِرَق – وبخاصة الفرقتين الأساسيتين السابق ذكرهما – قـــد تدخـــلت فى مسار مجتمع القاهرة الاقتصادى ، إذ تقاسمت مكاسب التجار وأرباب المهن مقابل حمايتهم. وكانت لكل فرقة حصتها الخاصة التى حددها نظام متفق عليه ، وعند اختلاف هـــذا الـــنظام فى تحديد المكاسب ؛ سادت الفوضى والاضطرابات مثلما حدث فى أثناء فتنة ١٧١١م الشـــهيرة ، والتى جاءت نتيجة ازدياد الامتيازات الاقتصادية للإنكشارية .. وهو ما أدى إلى خلق أزمة حادة أوشكت أن تفرز حربًا أهلية[1].

وكانت مصر فى تلك الفترة منقسمة إلى عصبتين عُرِفَتا باسم « القاسمية » و «الفقارية»، نســـبةً إلى « قاسم بيك » و « ذى الفقار بيك » .. وامتد هذا الانقسام العصبى ليشمل كبار الأمراء المماليك وأعضاء الفرق العسكرية ، فالإنكشارية يصطفون إلى جانب الفقارية ، فى حين يؤيـــد العـــزب القاسميـــة. وتشير السطور الأولى من « وقائع القينلى » إلى هذه الانقسامات والعصبيات :

« كـــانت أهل مصر من قديم الزمان فرقتين : عسكر ورعية .. راية بيضا وراية حمرا .. البيضا تبغـــى والحمرا كليبى .. رغبى وهـــلالى .. قلاوونى وبيبرسى .. إلى دولت آل عثمان – نصره الله تعالى – فقارى سعد ، قاسمى حرام .. فرقتين فى بعضهم، وعلى العرب وحدة .. الفقـــارى يهوى الجراقات .. والقاسمى يهوى العمارات. وكانت أهل مصر المحروسة يعرفون الفقـــارى والقاسمى فى المواكب – إما الموكب المحفل الشريف وإما موكب الباشا – بالمرازيق

المتشـــالة قدام السناجق والأغاوات واختيازية الأوجاقات : الفقارى مزراقة برمانة ، القاسمى مزراقة بجلبة ، أمر معروف بينهم » .

هناك نص آخر لمؤلف من الفترة نفسها وهو الأمير « أحمد الدمرداشى »[٢]، إذ يقول : « كـــانت أيامه دولة مصر فى فرقتين : سعد وحرام .. تبغى وكليبى (يزيدى وحسينى) رايته بيضا، واليزيدى رايته حمرا ، (...) وكنا نعرف سعد وحرام من المواكب .. رمانةْ سعد بجلبة مدَوَّرَة ، ومزراق نصف حرام بجِلْبَة من غير رمانة ، وما كان ظَهَرْ فقارى وقاسمى بمصر، عسكر وعربان وقرى ، إلا فى دولة آل عثمان » .

وقد مَثَّلَ البدو عنصرًا آخر من العناصر الفاعلة فى مصر العثمانية ، حيث كان لهم دور سياسى وإن كان ثانويًا ، فنجدهم مؤيدين لأحد الأمراء المماليك فى صراعه ضد أمير آخر ؛ إذ لم تـــربط بينهم أية روابط سياسية . وفى حين كان العلماء والتجار وأرباب المهن – إلى جانب أهل مصر – يشغلون حيز الخلفية ؛ فى مقابل العسكر والحكام فى مقدمة الساحة .. فتارةً هم ضحايا الحروب والابتزازات ، وتارةً نجدهم منحازين لطرف ضد الآخر .

٢ـ (وقائع القينلى) ضمن تراث مؤرخى عصره

تدخـــل (وقائع القينلى) فى إطارٍ أوسع ؛ تمثله مجموعة حوليات وتراجم تربط ما بينها علاقات تشابه وتقارب ، وهذه الكتابات للمؤلفين : « أحمد شلبى بن عبد الغنى » ، والشيخ « عـــلى بـــن محمد الشاذلى الفرا » ، والأمير « أحمد الدمرداشى » ، و « مصطفى بن الحاج إبراهيم القينلى » ، و « عبد الرحمن الجبرتى » . وهذه الحوليات والتراجم اخترتها على سبيل المثال لا الحصر .

وفـــيما يـــلى العناصر المشتركة بين كتابات هؤلاء المؤلفين التى تسمح لنا بمقارنة تلك النصوص :

(أ) تشـــمل هذه الحوليات والوقائع أحداثًا دارت فى نفس الفترة ، وإن لم تكن كلها تغطـــى الحقـــبة التاريخية نفسها .. فـــ « عبد الرحمن الجبرتى » مثلاً قد عاصر أحداثًا وقعت فى نهايـــة القـــرن الثامن عشر ، فى حين يروى كتابه (عجائب الآثار) أحداث الفترة الزمنية لـــ (وقائع القينلى) التى لم يعاصرها « الجبرتى » .

(ب) تشترك هذه المؤلفات فى وصفها لمجتمع القاهرة الذى انقسم إلى عصبيات الفقارية والقاسمية، ونجد أن بعض هذه الحوليات قد انحاز لإحدى العصبيات .

(ج) تمثل الصراعات القائمة بين العسكر وطبقة المماليك الحاكمة أهم ما ترويه الحوليات (وذلك باستثناء الجبرتى بالطبع ، إذ يتناول كتابه (عجائب الآثار) فترة زمنية أطول) .

هـــذا .. وقد قمت باختيار مقتطفات نَصِّـيَّة لأربعة من هذه المصادر من أجل مقارنتها، حتى وإن لم ترد جميع المقتطفات فى كلٍّ من المؤلفات الخمس .

– أول هذه النصوص يخص سبب انقسام فئة الحكام إلى قاسمية وفقارية .

– النص الثانى يتناول حادثة موت قائد مملوكى فى المعركة .

– والنص الثالث يقدم واقعةً معروفةً باسم « واقعة رطلين اللحم الضأن » .

– أما آخر هذه المقتطفات فيتكلم عن « ياسف اليهودى » ووظيفته بازرجان باشة .

واستندت هذه الدراسة – عند مقارنة النصوص السابقة – على عناصر محددة ؛ اتصل بعضها بملاحظة طول الأجزاء وأهمية تفاصيل الأحداث المروية، ووجود أو غياب أجزاء حوارية داخـــل هـــذه النصوص . وبعضها الآخر تعلق باستخدام النعوت والتأثيرات الدرامية ، وهى عناصر تنتمى إلى التراث الشفاهى . وبالإضافة إلى هذه العناصر سوف نعالج شكل وبنية اللغة المستخدمة .

وتعتـــبر كـــل العناصر السابق ذكرها من خصائص الأدب الملحمى الشفاهى أو الشعبى الـــذى يتســـم بالـــتكرار واستخدام التعبيرات النمطية والنعوت. وذلك أن استخدام الرواية للحوار يجعلها أقرب إلى شكل الحدوتة أو الحكاية المُتَخَيَّلَة ؛ أكثر من قربها من السرد التاريخى. ويحـــتوى هـــذا الأسلوب على قوة تواصل أكبر من تلك التى نجدها فى نصٍّ خالٍ من الحوار ، إذ يجعل هذا الأسلوب من القارئ والمتلقى مشاركين فى مجال الخطاب ، حيث يتجلى « الأنا » و « الآخـــر » .. عـــلى عكـــس عملية السرد ؛ حيث يهيمن عليها ضمير الغائب . غير أننا نتساءل إذا ما كان هناك سرد محايد تمامًا ؟!

ويهمـــنا تحديـــد مـــدى تقـــارب هـــذه العناصر فى هذه المقتطفات النَّصِّيَّة المتباينة .. فـــ « الجبرتى »، و « ابن عبد الغنى » ، و « الشاذلى الفرا » قد حصلوا ثلاثتهم على درجات

عـــلمية ، فى حـــين لم يحصـــل عليها « القينلى » و « الدمرداشى » على حد علمنا ، وهذا مـــا تكشفه نصوصهما . وسوف نعرض فيما يلى للمؤلِّفين السابق ذكرهم ، مع محاولة رصد عناصر المقارنة بينهم .

● عبد الرحمن الجبرتى

ينـــتمى « الجبرتى » إلى أسرة من الفقهاء ، وكان هو نفسه يقوم بالتدريس فى الأزهر . وقد استمد المعلومات الخاصة بالفترة التى سبقته من (وقائع) « القينلى » و « الدمرداشى »، وهـــى مصادر تُعرف باسم (وقائع) الأجناد أو العسكر . كما استرشد بكتابات « الشاذلى الفرا » و « ابن عبد الغنى » .

وقد أثارت قضية تحديد مصادره نقدًا شديدًا ، خاصةً أنه تبرأ من كتابات هؤلاء العسكر حين كتب :

« ولما عزمتُ على جمع ما كنتُ سَوَّدْتُهُ ، أردتُ أن أوصله بشيء قبله .. فلم أجد – بعد البحث والتفتيش – إلا بعض كراريس سَوَّدَها بعضُ العامة من الأجناد ركيكةَ الترتيب ، مختلةَ التهذيب والترتيب ، وقد اعتراها النقص من مواضع فى خلال بعض الوقائع »[٣].

وإن لم تكـــن هـــذه قضـــية تهمنا بالدرجة الأولى بقدر ما يهمنا فهم كيفية نقْل المعلومة أو الحدث التاريخى داخل النصوص التى نحن بصددها .

يصف « أيالون D.Ayalon » « الجبرتى » بأنه : « أهم مؤرخى العالم العربى والإسلامى ... إنه عملاق بين أقزام » .

فليكن . ألم يعتمد على هؤلاء الأقزام فى كتابه ؟

★ طول الأجزاء وأهمية تفاصيل الأحداث المَرْوِيَّة

يصـــف « أيالون » كتابة « الجبرتى » بالدقة والإيجاز فى السرد التاريخى . فهل نجد حقًّا عند « الجبرتى » هذا الإيجاز ؟

الجـــواب هو « لا » بالنسبة للنص الأول المشار إليه سابقًا ، إذ ينفرد كتاب (عجائب الآثـــار) بـــتقديم روايتين لشرح انقسام فئة العسكر إلى قاسمية وفقارية ، وذلك على خلاف النصوص الأخرى التى تكتفى برواية واحدة. يكتب « الجبرتى » :

« .. وفى أثناء الدولة العثمانية ونوابهم وأمرائهم المصرية ؛ ظهر فى عسكر مصر سُنَّة جاهلية وبدعةٌ شيطانية زرعت فيهم النفاق ، وأسست فيما بينهم الشّقاق ، ووافقوا فيها أهل الحرف اللئام فى قولهم : سعد وحرام ، وهو أن الجند بأجمعهم اقتسموا قسمين ، واحْتَزَبُوا بأسْرهم حزبين : فرقة يقال لها فقارية ، وأخرى تدعى قاسمية .. ولذلك أصلٌ مذكور ، وفى بعض سِيَر المتأخرين مسطور ، لا بأس بإيراده فى المسامرة ، تتميمًا للغرض فى مناسبه المذكورة » .

أما الرواية الأولى فتحكى أن السلطان « سليمًا » عندما استقر فى حكم الديار المصرية ، وتخلص من الجراكسة ، تساءل فى يوم من الأيام إذا ما تبقى أحدٌ من هذا الجنس. فأجابوه إنه يوجد رجل قديم يسمى « سودون » اعتزل العالم وعكف على الصلاة والعبادة . وقيل للسلطان أيضًا إنه كان لهذا الرجل ولدان يمتازان بالشهامة والبطولة ، ولا يضاهيهما أحد فى الفروسية والترامح، فزارهما السلطان ، وطلب منهما أن يقوما أمامه وأمام حشد كبير من أتباعه بالترامح حتى يشاهد الجميع بطولتهما. فامتثلا لأمر السلطان ، وأثبتا فروسيتهما وبطولتهما، فتحمس جمهور المشاهدين وساروا يشجعون الفارسيْن ، ثم انقسموا إلى فريقين : أحدهما يؤيد « قاسمًا » والآخر « زين الفقار » . هكذا نشأت الفُرقة ما بين القاسمية والفقارية ؛ وكأنها حدوتة مأخوذة من قصص ألف ليلة وليلة أو غيرها من القصص الشعبية !

ألم يعترف « الجبرتى » فى بداية النص أن الغاية من الرواية هى المسامرة ؟

أما الرواية الثانية فهى الواردة فى الحوليات الأخرى عن نشأة الخلاف بسبب منافسة الأميريْن المملوكيْن « قاسم » و « زين الفقار » فى إبراز الكرم والسخاء عند دعوة الآخر على العشاء . وكلتا الروايتان تتسمان بخصائص الملاحم .

★ وجود أجزاء حوارية أو غيابها

إذا أخذنا معيارًا آخر فى الاعتبار، نجد أن « الجبرتى » يستعمل الحوار كوسيلة لسرد الأحداث فى أجزاء من كتابه ، مثل هذا الجزء الذى يروى حادثة موت « عيواض بيك » – وهو من كبار أمراء المماليك – أثناء المعارك التى وقعت عام ١٧١١ . فبعد قتل « عيواض بيك » يأتى القائد « محمد بيك » ليقدم رأس القتيل إلى عدوه « أيوب بيك » ، فيكون حوار :

« .. وبينما القوم فى المعركة ؛ إذ ورد عليهم الخبر بموت « إيواظ بيك » ، فانكسرت نفوسهم ، وذهبوا فى طلبه ، فوجدوه مقتولاً مقطوع الرأس ، فحمله أتباعه ، ورجع القوم إلى منازلهم لما قطعوا رأس « إيواظ بيك » وذهبوا بها إلى « محمد بيك » . قال : هذه الرأس من ؟ قالوا : رأس قايدهم « إيواظ بيك » . فأخذها وذهب بها عند « أيوب بيك » و « رضوان » ، فقال « أيوب بيك » : هذه رأس من ؟ قال : رأس قايدهم . فبكى « أيوب بيك » وقال : حُرِّمَ علينا عيش مصر . قال « محمد بيك » : هذا رأس قايدهم وراحت عليهم . قال له « أيوب بيك » : أنت ربيت فين ؟ أما تعلم أن « إيواظ بيك » وراءه رجال وأولاد ومال ؟ وهذه الدعوة ليس للقاسمية فيها جناية ، والآن جرى الدم فيطلبون ثأرهم ويصرفون مالاً ولا يكون إلا ما يريده الله »[٤].

تقترب رواية « الجبرتى » – من حيث استخدامها الحوار فى السرد – من الروايات التى نقابلها عند مؤلفى وقائع العسكر (القينلى والدمرداشى) من ناحية ، ومن رواية « الشاذلى الفرا » من ناحية أخرى ، وقد اعتبرت هذه الوقائع من النصوص التى تتسم بسمات شعبية كما سيرد فيما بعد . فنجد عند كل من « القينلى » و « الدمرداشى » و « الشاذلى الفرا » هذا الميل نفسه إلى استخدام الحوار فى السرد ، وذلك على خلاف « ابن عبد الغنى » فى روايته لهذا الحدث نفسه . فنقرأ عند « القينلى » :

« ... وإذا بـ « محمد بيك » أخذ « ابن عبد القادر » وأتى إلى « أيوب بيك » ، أرمى الرأس قدامه وقال : عدوك مثل هذا ؟ .. وإذا به بكى وقال : الله . توًّا ما انقطع عيشنا من مصر وفارقنا عيالنا، ومتنا غُرَبَا . قال له « محمد بيك » : هذا قايدهم ومقدامهم ، دا الحين يرسلوا يطلبوا الصلح على مرادكم . أجابه : أنت تربيت فى الخلا لم لك علم بأحوال مصر ، هذا خلفه رجال ومال ، يطلبوا تاره منا . لو قبضتوا عليه وأتيتوا به للباشا كنا نصطلح به على مرادنا ، لكن – رحمه الله تعالى – هذا يومه . وَدُّوها للباشا » .

ونقرأ عند « الدمرداشى » :

« ... وأتى بها عند « محمد بيك » وقال : أدى رأس قايدهم عوض بيك . وإذا به أخذها ، وأتى بها عند « أيوب بيك » و « رضوان أغا » جالسين على مصطبة «زين الفقار» ، أرمى الرأس قدامهم وقال : أدى الرأس رأس مين ؟ أجابه دى رأس قايدهم عوض . قال: الله ، حرم علينا (شرب) ماء النيل بمصر، لو كان بالحياة ما مات ، كنا نرجع بلوغ مرادنا[٥] .

وعند « الشاذلى الفرا » :

« ... ثم إنهم أخذوا الرأس وتوجهوا بها إلى الأمير « أيوب بيك » ، فلما رآها وعاينها فلم يلتفت إليها وأعرض عنها ، فقالوا له : « هذه رأس الأمير إيواز بيك » ، فلم يصدق هذا المقـــال ، لأنه كان بطلاً من الأبطال ، فلما تحقق ذلك أزعجه وهاله ، وأيقن بالهلاك لا محاله ، وصـــار مـــن الهـــم والغم فى حالة العدم ، وتندم حيث لا ينفعه الندم، وقيل إنه أمر بغسلها مـــن التراب والدم ، ووبخ من قتله وذمه غاية الذم ، ثم إنه طَيَّبها ولفها فى منديل ، وأرسلها إلى الباشا « خليل » ، فأعلموه بما جرى وما كان ، فقال : كل مَن عليها فان . وفرح بذلك غاية الفرح »[٦].

إن اســـتخدام الوقـــائع لمقاطع حوارية قد فُسِّرَ على أن هذه الحوارات إشارة دالة على ســـيطرة صـــوت الفرد الواحد الذى يظهر فى فترات الأزمات ؛ ومنها أزمة شرعية السلطة . أستند هنا إلى تحليل « بنيامين ليلّوش Benjamin Lellouch » فى دراسته لكتاب (بدائع الزهور) لـــ « ابن إياس » ، ويتأكد هذا الرأى إذا ما اكتشفنا أن كثرة هذه الحوارات يعود إلى ضعف السلطة المركزية فى نهاية القرن السابع عشر ، وهو الزمن الذى دَوَّنَ فيه « القينلى » و « الدمرداشى » وقائعهما .

إن الحـــوار أحد وسائل القص، مما يترتب عليه تواصل حميم بين الراوى والمتلقى . فهذه الحوارات الشبيهة بمشاهد مسرحية مُشَخَّصَة تدفع بالأحداث إلى الأمام ، كما تضيف لها شحنة انفعاليـــة ، وكل ذلك يلج بنا إلى عالم الدراما . وفى هذا الصدد تقول دراسة « ديبورا تانان Deborah Tannen »[٧] عن وسائل السرد التى تتم عبر الحوار:

« إن تقديم الأفكار فى شكل حوار بدلاً من استخدام أسلوبٍ تقريرىّ يعتبر استراتيجية خطابية تعتمد على تقديم المعلومة بشكلٍ يضمن نجاح التواصل ، وكذلك المشاركة » .

وتســـتطرد قائلة : « إن تمثيل الرواية فى هيئة حوار لا يعنى بالضرورة أن النص الأصلى قـــد تضـــمن هذا الحوار . ولكن الحديث المتبادل بين الشخصيات يلقى ضوءًا بالتأكيد على مكـــوناتها ودوافعها الخاصة ، ويسمح للراوى من ناحية أخرى بتقييمها على نحوٍ ضمنىّ دون التعليق الموازى المباشر » .

● أحمد شلبى بن عبد الغنى

(أوضح الإشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشوات) ، كتاب من تأليف « أحمد شلبى بن عبد الغنى » الذى نعرف عنه القليل ، إذ لم يترجم لنفسه . وبرغم إعجاب « الجبرتى » به ؛ فإنه لم يترجم له كما لاحظ « عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم » .

ولد « أحمد شلبى بن عبد الغنى » قرب نهاية القرن السابع عشر من أبٍ كان شيخًا بالأزهر ؛ حيث درس هو كذلك . وكان معروفًا بسعة علمه ومعارفه . أما أسرته فكانت ميسورة الحال[٨]. وقد لاحظ « عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم » – وهو بصدد مقارنته بين كتابى « الجبرتى » و « ابن عبد الغنى » – أن الأخير كان وافيًا بالتفاصيل عن الحياة الاجتماعية والإدارية ؛ وإنْ كان أقل اهتمامًا بالتراجم من « الجبرتى »[٩] .

★ وجود أجزاء حوارية أو غيابها

عند مقارنة النصوص السابقة الخاصة بحادثة مقتل « عيواض بيك » المملوكى ، ظهر أن نص « ابن عبد الغنى » هو الأكثر إيجازًا ، كما أنه خالٍ من المقاطع الحوارية ، غير أن هاتين الخاصتين لن تتكررا فى بقية مؤلَّفه .

أما واقعة « ياسف اليهودى » الملتزم بدار الضرب ، فتروى قصته مع كبار موظفى الباب العالى الذين اتفق معهم على إقرار ضرائب جديدة على البن ومنتجات أخرى ، مما أثار غضب أهل مصر وتجارها ، وكذلك العسكر الذين تدخلوا لإيقاف تنفيذ الإجراءات وقاموا بقتل « ياسف » .

يتضمن مقطع « ابن عبد الغنى » تفاصيل لم ترد عند « الجبرتى » ، كما يتضمن هذا النص أجزاءً حوارية :

« ... وأُشهر النداء بالديوان وأن ينزل إلى القاهرة وينادى فى شوارعها . فنزل ونادى فى شوارع القاهرة ، فحصل للناس كرب شديد ، واجتمعت التجار وأعيان البلد وعلماؤها وتوجهوا إلى الصناجق والأمراء ، وقالوا : « هذه مَظْلَمَة يحصل منها فساد كبير » ، وسألوهم إبطال هذه المظلمة . فركب أصحاب الحل والربط ، وطلعوا إلى الباشا ، وقالوا له : « هذا الأمر يحصل منه تعطيل الأموال السلطانية ، وتخرب البلد . وهذا أمر لا يتم بمصرنا » . فرد عليهم جوابًا لا يرضيهم ، فلما سمعوا منه ذلك الجواب ، قاموا الكل قَوْمَةً واحدة ،

وسألوه أن يسلم لهم اليهودى ، فامتنع .. فأغلظوا عليه الجواب . وصمموا على أخذه إما كرمًا وإما كظمًا »[١٠].

أما المقطع الموافق لنفس هذه الواقعة فيرد عند « الجبرتى » خاليًا من الحوار :

« ... (وفى ثالث عشر رمضان من السنة)[١١] قامت العساكر على « ياسف » اليهودى وقتلوه وجَرُّوه من رِجله وطرحوه فى الرميلة ، وقامت الرعايا فجمعوا حطبًا وأحرقوه ، وذلك يوم الجمعة بعد الصلاة . وسبب ذلك أنه كان ملتزمًا بدار الضرب فى دولة « على باشا » المنفصل ، ثم طُلِبَ إلى إسلامبول وسُئِلَ عن أحوال مصر ، فأملى أمورًا ، والتزم بتحصيل الخزينة وزيادة عن المعتاد ، وحَسُنَ بمكره أحداث محدثات . ولما حضر مصر تلقته اليهود من بولاق وأطلعوه إلى الديوان ، وقُرِئَت الأوامر التى حضر بها ، ووافقه الباشا على إجرائها وتنفيذها ، وأُشهر النداء بذلك فى شوارع مصر ، فاغْتَمَّ الناس ، وتوجه التجار وأعيان البلد إلى الأمراء وراجعوهم فى ذلك ، فركب الأمراء والصناجق ، وطلعوا إلى القلعة وفاوضوا الباشا ، فجاوبهم بما لا يرضيهم ، فقاموا عليه قومة واحدة وسألوه أن يسلمهم اليهودى ، فامتنع من تسليمه ، فأغلظوا عليه وصمموا على أخذه منه ، فأمرهم بوضعه فى العرقانة ولا يشوشوا عليه حتى ينظروا فى أمره ، ففعلوا به كما أمرهم .. فقامت الجند على الباشا وطلبوا أن يسلمهم اليهودى المذكور ليقتلوه ، فامتنع .. فمضوا إلى السجن وأخرجوه وفعلوا به ما ذُكِرْ (وفى ذلك يقول الشيخ حسن البدرى الحجازى رحمه الله) .. »[١٢].

★ اللغة المستخدمة

فى فقرة موت « إيواظ بيك » – كما يسردها « ابن عبد الغنى » – نجد الصيغ الآتية ؛ وهى أقرب إلى اللهجة العامية :

– « ورجعت الفريقان » (حيث يتبع الفعل فى صيغة المؤنث فاعل مثنى) .

– « وتجندلت فيها الرجال » (حيث لفظ « تجندلت » ينتمى إلى مفردات العامية ومدلولها « خاف ») .

فعلى الرغم من أن « أحمد شلبى » يعتبر من المؤرخين العلماء ؛ فإن كتابته لا تخلو من بعض العناصر المميزة للأدب الشفاهى أو الشعبى .

● الشاذلى الفرا

إن (ذكـــر ما وقع بين عسكر المحروسة القاهرة سنة ١١٢٣هـ/١٧١١م) لا يتعدى الصـــفحات الـ٩٢ ، ذلك أنه لا يروى سوى الأحداث التى وقعت بالقاهرة فى هذه السنة ، وكـــان « الشاذلى » شاهدًا مباشرًا لها ، زامَنَها وعانى من أهوال معاركها مثله مثل باقى أهل المحروسة : « كانت ليلة مشئومة على أهل مصر ، حتى ظَنَنَّا أن الأرض تنخفس بنا » .

وبســـبب خطـــورة تلك الأحداث ، فقد وردت فى جميع النصوص التى ذكرناها، حيث دارت المعارك على مدى سبعين يومًا تاركةً وراءها الفزع والدمار.

ولكن من هو « الشاذلى الفرا » ؟

يحاول « أندريه ريمـــون Andre Raymond » فى مقال خصصه لتحليل كتاب (ذكر مـــا وقع بين عسكر المحروسة القاهرة سنة ١١٢٣) أن يجيب على هذا التساؤل . فهل كان « الشاذلى الفرا » شيخًا مُلمًّا بعلوم الفقه ؟ هذا هو افتراض « عبد القادر طليمات » الذى قام بتحقيق المخطوطة ، وقد اعتمد فى رأيه على ورود اسم « على الشاذلى الفرا » فى (عجائب الآثـــار) ، وهـــو اسم أطلق على رجل متصوف على الطريقة الشاذلية . أما الذى يهمنا فهو محاولة التعرف على ثقافة هذا المؤلف .

يمكـــن القـــول بدايةً إن ثقافته الأدبية كانت واسعة ، ويدل على ذلك كثرة استشهاده بالشـــعر فى وقائعه ، فنجده يستعين بالسجع فى كتابته النثرية . ولكن من ناحية أخرى فلغته وأسلوبه أقرب إلى كتابة العامة منها إلى كتابة الصفوة والفقهاء . يتبنى « أندريه ريمون » هذا الرأى فى مقاله المشار إليه سابقًا ، فيكتب :

« إن مؤلـــف الكتيب ليس ممثلاً نموذجيًا لثقافة الأزهر فى عصره إذا ما لاحظنا أسلوب كتابـــته ؛ وكـــثرة لجوئه إلى الأمثال الشعبية أكثر من رجوعه إلى الفكر الدينى » . ويستطرد قـــائلاً : « وعلى الرغم من أن لغته سليمة ولا يمكن مقارنتها بلغة وقائع العسكر، فإن المؤلف يـــبدو وكأنه أقرب إلى فئة شعبية عنه من فئة علماء الأزهر ، فربما كان ينتمى إلى فئة الحرفيين وتجار القاهرة »[١٣].

تـــؤدى ملاحظات « أندريه ريمون » هذه إلى الوقوف وهلةً أمام مفهوم ثقافة العصر ، وبـــالأخص ثقافة الأزهريين . وتأتى دراسات « نللى حنا » ببعض الإجابات فى هذا الصدد .

فنشـــاط الأزهريين لم يكن محدودًا فى إطار مؤسسة الأزهر ، بل كان يتعداها ، وكان للعلماء اتصالات بدوائر اجتماعية واسعة ، ولا شك أن لهذا أثره فى كتابة الأزهريين فى ذلك الحين .

ويمـــثل « عـــبد الرحمن الجبرتى » نموذجًا لذلك ، فكتاباته لم تكن منفصلة عن المصادر الشـــعبية كمـــا رأينا سابقًا بخصوص المصادر التى استوحى منها ، وهى لا شك مصادر كتابة شـــعبية .. فـــلم يمنعه انتماؤه إلى فئة العلماء من الرغبة فى المسامرة ؛ والإتيان بقصص أشبه بالأسطورة منها بالسرد التاريخى .

ويعـــد « يوسف الشربينى » مثالاً آخر لتغلغل الثقافة والموضوعات الشعبية فى كتابات عـــلماء الأزهـــر . كتب « الشربينى » (هز القحوف فى شرح قصيدة أبى شادوف) فى نهاية القرن السابع عشر وصفًا ساخرًا لحياة الفلاح بكل جوانبها ، ربما لأغراض التفكه والمسامرة، فـــتذرع بحجة شرح قصيدة شعبية من نوع الموال ليتعرض لنواحٍ عديدة من حياة الفلاحين فى عصره مقارنةً بحياة قاطنى المدينة – أى القاهرة – وكم هم أرقى وأكثر نظافة مقارنةً بأجلاف الريف ! إذن فموضوعات الثقافة الشعبية لم تكن غائبة عن كتابات الأزهريين .

وفيما يلى سوف أتعرض سريعًا لموضوع خصائص الأدب الملحمى الشفاهى أو الشعبى ، وأتســـاءل : هـــل لهـــذه العناصـــر وجود فى (ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة القاهرة سنة ١١٢٣) ؟

يمكـــن أولاً ملاحظـــة استخدام المؤلف للنعوت فى وصفه للشخصيات ، مثل استعماله المـــتكرر لكـــلمة « أسد » التى يلقب بها شخصية « إيواظ بيك » الملحمية : « .. وهذا من العجب العجاب ، أن الأسد تصيده الكلاب ! » .

كذلك نجد « الشاذلى » يلجأ إلى استخدام بعض المؤثرات الدرامية ، فهو يشير إلى القدر فى سرده للأحداث فى الفقرة التالية :

« ولم يعـــلم أن المَنِيَّةَ قد أذنت للرحيل ، ولم يبق من عمره إلا القليل .. ولم يعلم أنه أتاه الغم .. ولم يعلم ما جنى له الغيب ... » .

تختـــلف لغة « الشاذلى الفرا » عن تلك التى يستخدمها « القينلى » و « الدمرداشى » فى وقائعهمـــا ؛ فـــتعد لغة سليمة ، وإن لم تَخْلُ من بعض التركيبات القريبة من العامية مثل :

(ولم يقـدر أحـد يصل إليه) ، حيث يلحظ الدارس غياب حرف « أنْ » ليربط بين الفعل المساعد « يقدر » والفعل الرئيس .

ولا يخـلو الـنص من الإشارة إلى عناصر الفكر الغيبـى ، مثل هذه الفكرة المخصصة لشرح الانقسام المشهور بين القاسمية والفقارية :

« .. لقد كان هؤلاء الأمراء من العز فى غاية ، ومن التنعم والتنـزه والتفكه فى نهاية ، والتـلذذ بأنواع المآكل الفاخرة ، والملابس الباهرة ، والخيول المُسَوَّمَة ، والجوارى المُنَعَّمَة ، والمياه الجارية ، والجبائن ، والبساتين الحاوية لسائر الأزهار ، والفواكه والأثمار ، وكثرة الخدم والحشـم .. فـلم يراعوا هذا النعم ، وقالوا إن الأمير « إيواز بيك » لم (يكن) يعرف عدد مماليكـه ولا أسماءهم إلا المقرب عنده ، و (كانوا) يفوقون عساكر الدنيا ، وليس لهم نظير فى الملابس والرؤية ، شأنهم إطعام الطعام ، وبيوتهم مفتوحة للخاص والعام ، فصادفتهم العين ، ووقـع الخـلف بينهم وصاروا فرقتين ، غرفتهم الدنيا فأوقعتهم فى الذل والهوان / والمتاعب والخسران ... »[١٤].

ومن الجدير بالملاحظة أن كتابة « الشاذلى » – وهى نثرية – كثيرًا ما تكون مسجوعة ، ويمكـن اعتـبار هـذه السمة من سمات الأدب الشفهى ؛ إذ أن السجع يقصد سمع المتلقى . وأخيرًا ؛ يمكن رصد أجزاء حوارية كثيرة فى نص « الشاذلى الفرا » على غرار ما ذكرناه من قبل فيما يتعلق برواية موت « عيواض بيك » .

★ (وقائع) العسكر بين « القينلى » و « الدمرداشى »

تمـثل (وقائع) « القينلى » و « الدمرداشى » مجموعة واحدة من الحوليات التى لَقَّبَها المؤرخ « هولت P.M Holt »[١٥] بـ « مجموعة حوليات العسكريين أو الأجناد » ، موضحًا أنهـا جديـرة بالاهـتمام برغم أنها ترمى أساسًا إلى التسلية والمسامرة . على أنه من المرجح أن النظرة السلبية التى ارتبطت بتلك الوقائع ترجع إلى ما كتبه « الجبرتى » عنها فيما ذكرناه من قبل .

أما المعلومات القليلة التى نعرفها عن « الدمرداشى » فمستمدة من مؤلَّفه (الدرة المصانة فى أخبار الكنانة)، حيث عَرَّفنا باسمه دون اسم والده ، وأنه كان مملوكًا وشغل رتبة «كتخدا» فى فـرقة العـزب . ولابد أن نذكر أن كتاب (الدرة المصانة فى أخبار الكنانة) تمثله مجموعة

من المخطوطات المختلفة التى قام «عبد الرحيم عبد الرحمن» بجمع نسخها من المكتبات المختلفة التى كانت موزعة بينها . وهذا هو وضع (وقائع القينلى) نفسها كما سيرد ذكرها فيما يلى .

★ مقارنة بين (وقائع) العسكريين - الجنود - أو (وقائع القينلى) و (أخبار الكنانة) :

(أ) تجمع ما بين (وقائع القينلى) و (أخبار الكنانة) الخلفية التاريخية نفسها ؛ إذ يبدأ السرد فيهما بتعريف الانقسام الكبير الذى وقع بين أمراء المماليك إلى فرقتى القاسمية والفقارية. ويستمر التشابه فى أوجه مختلفة من المؤلّفيْن فيما يخص وجهة النظر المتبعة ، والتنظيم فى سرد الأحداث ، ويصل هذا التقارب إلى أدق التفاصيل أحيانًا .

(ب) يعتبر الأسلوب المؤلّف به فى كلٍّ من الحوليتيْن من أوجه التشابه بينهما . ويشار إلى هذا الأسلوب أو المستوى اللغوى بمصطلح « العربية الوسيطة Middle Arabic » ، وهو مصطلح يشمل مجموعة الكتابات التى لا يملك أصحابها المعرفة الكافية بالفصحى ، إذ يشرع مؤلف النص فى استخدام المستوى الكتابى للغة ، ولكن لا تسعفه إمكانياته اللغوية للوصول إلى المستوى المرغوب ، فتارةً يلجأ إلى أساليبَ وتركيباتٍ عامية ، وتارة يلجأ إلى الفصحى ولكن دون المستوى الصحيح أو المعيارى لها .

وبالإضافة إلى الجوانب السابق ذكرها ؛ هناك عنصران مُهِمّان يجعلان من المؤلّفيْن نَصَّيْن متشابهين إلى درجة كبيرة .

أول هذيـن العنصـرين يتمثل فى الإشارات التى تظهر فى كلا النصين ، والتى تفيد بأن الكـاتب أو المؤلـف كـان شـاهدًا ، رأى وسمـع مـا دَوَّنـه . وهذه الإشارات كثيرة عند « الدمرداشى » .. وقد أبرز ذلك « عبد الرحيم عبد الرحمن » فى تحقيقه لكتاب (الدرة المصـانة فى أخـبار الكنانة) ..[١٦] ، فأتى بمثل هذه العبارات : « كان العبد الحقير فى باب العزب ليلتها » ، و « العبد الحقير شايف » ، و « فسألت واحد جنبـى » .

والمـثير للاهـتمام أن إحدى تلك الإشارات تشير إلى الموقف نفسه فى النصين ، وهى اللحظة العصيبة لقتل قائد فرقة القاسمية « إسماعيل بن عيواض » ؛ إذ يكتب « الدمرداشى » فى هذا الإطار :

«..كان العبد الحقير ساعتها (واقف) فى الديوان مثل جرى من الناس، وإذ بى قلت تاريخ

بديـــوان قلعة الجبل إسماعلـــيين نالـــوا العطـــب

جركس محمد فى عصره التاريخ قد غلـــــب » .

ثم نجد عند « القينلى » العبارة نفسها فى الموقف ذاته :

« .. قال مؤلف هذه الوقائع وهو واقف بالديوان ساعتها :

بديـــوان قلعة الجبل إسماعلـــيين نالـــوا العطـــب

جركس محمد فى عصره التاريخ قد غلـــــب » .

وأود أن أذكر هنا أن (وقائع القينلى) موجودة فى عدة نسخ مثلها مثل كتاب (الدرة المصانة) ، وإن كانت الاختلافات بينهما تمثل فروقًا مهمة وليست فروقًا تفصيلية يمكن نسبتها إلى أخطـــاء أدخلها الناسخ أو غير ذلك . فالفقرة السابق ذكرها مثلاً لم ترد فى كل النسخ ، بل فى نسخة واحدة فقط ، وهى الموجودة فى مكتبة فيينا Vienna .

إذًا ، فالتشـــابه بـــين نسخة فيينا من (وقائع القينلى) أقرب لكتاب (الدرة المصانة) مـــن باقى النسخ المخطوطة نفسها ، وهذا أمر يثير الاستغراب إذا ما وافقنا على أن الحوليتين لمؤلفيْن مختلفيْن !

أمـــا العنصر الثانى الدال على التشابه الملفت بين النصين فيتمثل فى الفقرات التى تصف استقبال الباشا والإجراءات السابقة لطلوعه القلعة . وقد لاحظ « عبد الرحيم عبد الرحمن » أن كـــتاب (الدرة المصانة) يقدم « تسجيلاً مفصلاً لبروتوكول استقبال والى مصر »[١٧] . ومن أمثلة هذه الفقرات عنده :

« .. وإذا بساعى أتى من سكندرية ، عرف ان أحمد الباشا طلع البندر ، نزلت له الملاقية مثل لعادة ، لاقوه سلموا عليه ، وأتوا به إلى ثغر رشيد ، أقام الأيام المعلومة ، ونزلوا السفاين على بحر النيل المبارك لما وصلوا به تحت ناحية الوراق ، باتوا تلك الليلة . وعند الصباح عدت له السناجق ... وسلموا عليه ونزل عل السماط وأخذ منهم التقادم .. » [١٨]

ومن (وقائع القيلنى) هذه الفقرة الشبيهة من حيث المحتوى والشكل كذلك :

« .. طلع بـــندر الإسكندرية ، أتى ساعى خبر به ، نزلت له الأغـــاوات والجوايشـــية والملازمين لاقوه ، وإلى ثغر رشيد جابوه . أقام به الأيام المعلومة ، نزلوه فى السفاين على وجه

بحر النيل المبارك ، أرسوا به تحت ناحية الوراق . بات تلك الليلة إلى الصباح ، فطر وعدا ،نزل على السماط ، خلع قفاطين القدوم ، وأخذ التقادم ، وزار حضرة الإمام الشافعى ليلاً ، وعاد بسات فى الريدانية ، وعند الصباح دخل مصر فى موكب عظيم ، طلع إلى قلعة الجبل ، علموا شنك الإنكشارية مدافع من الأبراج ، أقام يتعاطا الأحكام » .

تتكرر هذه الفقرة – بتعديلات طفيفة فقط – فى كلا النصين . وفى كل مناسبة كان يتم عزل الباشا واستبداله بوالٍ آخر من إسطنبول . ومن الجدير بالذكر أن عدد تكرار تلك الفقرة عند « القينلى » وصل إلى ٢٥ مرة .

ومن وجهة النظر التاريخية ، كان حفل استقبال الباشا من المناسبات المهمة فى حياة القاهرة ، ويرجع هذا الاحتفال إلى أحد التقاليد الموروثة من عهد السلاطين المماليك كما ذكر ذلك « أندريه ريمون » فى كتابه (قاهرة الإنكشارية)[١٩] . ويعد التكرار – كما أوضحت الدراسات فى علم الفولكلور والأدب الشفهى[٢٠] – من ملامح هذا الأدب ومن خصائص التعبير الشفاهى ، إذ تعد الفقرة المكررة شكلاً من أشكال الترداد الكلامى أو الموسيقى الذى يسمح للراوى باستحضار خط الرواية ، سواء عن طريق الذاكرة ، أو فى قدرته على الارتجال والابتكار . فتعد الفقرة المكررة – وإن كانت نثرية وليست شعرية – بمثابة نمط استحضار إيقاعى يساعد الراوى أو الشاعر على التذكر والتفكير اللازمين للاسترسال واستمرار الرواية الطويلة .

والافتراض الذى أتبناه هنا هو أن هذه الفقرات المتكررة كانت لها وظيفة فى عملية الإلقاء ، إذا ما اعتبرنا أن هذه الوقائع (روايات « القينلى » و « الدمرداشى » على السواء) كانت تُرْوَى شفاهيًا ولها جمهور من المتلقين أو السامعين . وإذا كان كلٌ من النصين جزءاً من تقليد شفهى ؛ لأمكن التقدم خطوة أخرى والقول إن المؤلفيْن ما هما سوى نسختين أو صورتين شفاهيتين للرواية نفسها – أو لنقل السيرة .

وسوف أعود إلى شرح وجهة نظرى هذه بعد التعرض لتحليل كتاب « الدمرداشى » مُحَاوِلَةً الكشف عن ملامح الشفاهية فيه .

والآن .. فلنعد إلى العناصر المقارنة السالف ذكرها ؛ والتى تعد من خصائص الأدب الشعبى أو الملحمى الشفاهى . هل توجد بعض هذه العناصر عند « الدمرداشى » ؟

لاحظنا من قبل – فى الفقرة الخاصة برواية قتل « عيواض بيك » – تردد الأجزاء الحوارية ، وكذلك فى الفقرة التى تروى قصة « ياسف اليهودى » :

« .. وإذا بياسف اليهودى بازرجان باشا نظر أن كل مفعول جايز بمصر، أرسل للدولة الرومية يطلب خط شريف ، (...) دارت التنابية (...) وطلع الباشا ديوان الغورى ، ناوله (القابجى) الخط الشريف ، (...) قراه على سماع كل من كان حاضر. وإذا مضمونه " إن بيت آق بردى يعمل مدق قهوة ، وتبطل ساير المدقات وطواحين البن والقماش مما جميعه حرير (و) ملحم أو غزل كتان لا يباع . إذا لم يكون عليه ختام السلطان بمصر وإسكندرية والمحلة ودميـــاط وإنبابه ، ويكون متولى ياسف اليهودى ، وإن وجد بيد دلال شيء بلا ختم " . وإذا باختيارية المفترقة قالوا : المدقات التى بمصر وقف السلاطين السوالف بخمسة فضة وستة فضة الحانوت ، وقف على تلاوة قرآن ورمى خوص وريحان على (مدافنهم) .. كيف يبطل ذلك ؟ وإذا باختيارية العزب قالت : القماش (إلى الناس) فقر لم لهم مقدارة على غرامة ختم بسبب أن الخـــردة معهم ومع المتفرقة ، وجبجى باشة له فلوس على المدقات . وإذا بهم قالوا : هذا لا يمكن ونحن نعرف وَزَّةْ مين هذه .. »[٢١] .

هنا نلحظ المؤثرات الدرامية فى الفقرة نفسها التى أشرنا إليها سابقًا حول مقتل « عيواض بيك » . ومن اللافت للملاحظة : الفقرة التى تروى اللحظات السابقة مباشرةً لمقتل القائد ، وكأن القدر تدخل ليجعل من موته قضاءً لا مفر منه ليعجل من دفعه إلى المَنيَّة :

« .. ركـــب « عوض بيك » بجماعته وشال القواس المزراق .. قدامه انحاش فى سكفة البـــاب بقى نصفين ، فقالوا له : « إرجع .. اليوم كُسِر المزراق وإذا به قال : إن كان بموتى يصلح الحال اللهم اجعلها عَلَىَّ شهادة . جابوا مزراق خلافه ، سار لما طلع القصر بهذا العسكر والطوايف ، لم قدر « محمد بيك » يقف قدامه .. » .

إن اللـــغة المستخدمة فى كتاب (الدرة المصـــانة) هى الأقرب إلى ما نعرفه من الواقع اللـــغوى لتـــلك الفترة ، وهذا إذا قارنا هذا النص بـــ (وقائع القينلى) بنسخها المختلفة .. ويكفى أن نلحظ الفقرة السابقة كى نتأكد من ذلك ، إذ نجد حرف النفى « لم » يسبق الفعل الماضى ، فى معارضة واضحة لقاعدة الفصحى .

● مصطفى بن الحاج إبراهيم القينلى

تقتصر المعلومات التى وصلتنا عن « القينلى » على اسمه ، وعلى أنه كان تابعًا للمرحوم « حسن أغا عزبان » .. أى أنه كان مملوكًا كـ « الدمرداشى » ، وقريبًا من فرقة العزب . لم توجد أى ترجمة لحياته عند معاصريه ، وإذا كان « الجبرتى » قد ذكر الأجناد ضمن مصادره ، فإنه لم يذكر أيًا من « القينلى » أو « الدمرداشى » بالاسم .

★ وضع المخطوطات

تقع (وقائع القينلى) فى خمس نسخ يمكن تقسيمها إلى مجموعتين :

- المجموعة الأولى (أ) تشمل أربع نسخ :

(أ) نسخة قديمة ، لا تحمل ما يسمح بتحديد تاريخ تأليفها أو نسخها .

(ب) النسخة الثانية تمثل أحد كتب الخزانة التيمورية ، وتحمل تاريخ نسخها وهو عام ١٣٢٨ هجرية .

(ج) النسخة الثالثة ملك مكتبة « نور الدين بيك مصطفى » ، وقد نُقلت – كما يذكر الناسخ – عام ١٣٤٣ هجرية من نسخة مكتبة تيمور .

والفروق بين النسختين الحديثتين والنسخة القديمة لا تتعدى بعض الاختلافات الإملائية (كعثمان » و « إسماعيل » فى النسخة القديمة بدلاً من « عثمن » و « إسمعيل » فى النسخ الحديثة) ، وتتفق النسخ الثلاثة من حيث انتهاء النص . والجدير بالذكر أن النص غير كامل فى جميع النسخ المذكورة .

وتوجد النسخ الثلاثة السالف ذكرها فى دار الكتب المصرية .

(د) أما النسخة الرابعة من هذه المجموعة ، فهى مخطوطة من ذخيرة المكتبة الملكية بكوبنهاجن لا تحمل تاريخًا ، وتنتهى فى نفس الموضع الذى تنتهى فيه النسخ الأخرى .

هذا عن المجموعة الأولى .

أما المجموعة الثانية (ب) ، فتمثلها نسخة منفردة ، وهى مخطوطة من ذخيرة المكتبة الوطنية بفيينا . ويرجع تاريخ نسخ هذه المخطوطة إلى نهاية القرن الثامن عشر .

وأما السبب الذى يدعو إلى اعتبار هذه النسخة منفردة ومستقلة عن باقى النسخ ، فهو الاختلاف الجذرى فى السرد الروائى بين النسخ المنتمية للمجموعة الأولى (أ) وبين هذه النسخة . وتتمثل الاختلافات فى ترتيب الأحداث ، كما تظهر أيضًا فى تأريخها ، وكذلك فى صيغة النص ذاته .

وفيما يلى أقدم مقتطفين من النصين لتوضيح ما أقصده بالاختلاف .. أولهما : مقتطف من نسخة فيينا ، أما ثانيهما : فمقتطف من نسخة تيمور.

★ نسخة فيينا :

« ... طلع بالحج سنة إتنين بعد المايه ورجع سنة ثلاثة مبهدل منهوب ، وقُتل منه عسكر وطايفة ، وطلع له « درويش بك » لاقاه فى العقبة ، أتى صحبته إلى مصر القاهرة . والسبب أن « على باشا » عين « إبراهيم بك الصغير » ابن « الفقار بك » و « درويش بك » على عربان الدشيشة لشيل غلال الحرمين الشريفين . طلعوا السناجق خلف السلطان « قايتباى » الفجر البدرى ، رمحوا عليهم على غفلة ، ظنت العرب أنهم قوم ، حاربوهم ، قتل من الغزو والعرب ناس ، لما بان النور عرفوا أنهم سناجق ، ولوا الفرار ، نهبت العسكر بيوت العرب ، والسناجق ساقت الأجمال . فعند ذلك جمعت العرب بعضها ، وربطوا للحاج فى مضيق الشرفة. لما أقبل « إبراهيم بك أبو شنب » عليهم ، حاربوه ، حصل ما قد حصل فى الشرفة ، لما توجه « درويش بك » أتى به .. » .

★ نسخة تيمور :

« .. سافر « إبراهيم بيك » بالحاج سنة ثلاثة بعد المايه ، حج ورجع ، قاطعوا عليه العرب فى الشرفة ، قُتل منهم طائفة ومن أصحاب الإدراك ومن الحجاج ، ونهبوا فرقة من الحجاج . أرسل خبر « على باشا » بما قد حصل له ، أرسل « على باشا » « درويش بيك » لاقاهم فى العقبة ، دخلوا مصر بالسلامة وراحت على من راح . وقالوا أنها تصليطة من الفقارية لكون أن الدفترداية مع « مراد بيك » وأميرية الحاج من « أبو شنب إبراهيم بيك ». وهى بخلاف ذلك هو أن السبب أن « على باشا » عين عربان الدشيشة لشى غلال الحرمين الشريفين من السناجق « درويش بيك » و « ابن زين الفقار إبراهيم بيك » ، طلعوا الجبل خلف السلطان « قايتباى » على العرب ، على غفلة رمحوا عليهم صلاة الشافعى ، ظنوا العرب أنهم قوم رمحوا عليهم ، فزعوا على السناجق ، حاربوهم ساعة ، مات من الفريقين ناس

.. لما تحققت العرب أنهم سناجق ولوا الفرار. وإذا بالسناجق نهبت بيوتهم وجمالهم . وكانت ذلك الواقعة فى أوائل شهر محرم افتتاح سنة أربعة بعد المائة ، فعند ذلك جمعوا العرب بعضهم وربطوا فى طريق الحاج ، حصل ما قد حصل » .

من قراءة المقتطفين السالفين وتحليلهما ؛ يتضح أن الفروق بينهما لم تقتصر على بعض الاختلافات الإملائية فقط ؛ وإلا لكان من الممكن نسبتها إلى تصرف من جهة الناسخ .. ولكن – كما لاحظنا – فالاختلافات تكمن فى صيغة السرد وفى ترتيب الأحداث ، الأمر الذى يشى بأنها اختلافات جوهرية !

إن وجود نسخ متعددة ومختلفة لعمل واحد يمكن أن يشير إلى الأصل الشفهى لهذا العمل . فالنص الشفهى بطبيعة الحال لم يكن نصًّا مكتوبًا ، بل هو نص خُلِقَ ليكون شفاهيًّا . والأدب الشفهى ليس أدبًا محفوظًا يأتى به الشاعر ليلقيه من ذاكرته ، بل هو نصٌّ خَلْق .. به الأجزاء النمطية المترددة المحفوظة ، وبه الأجزاء التى يتخيلها الشاعر ويرتجلها .

إذًا فلا وجود فى الأدب الشفهى للنص الثابت الأحَدى ، بل القاعدة تكون للنص المستعدد ، المستغير . وفى كل مرة يؤدى فيها الشاعر إلقاءه لروايته ؛ تظهر القصيدة الملحمية أو الرواية بشكل جديد لم يسبق له أصل .

فكيف يكون هذا النص إذا ما دُوِّنَ أو كُتِبْ ؟

افتراضى إذًا هو أن النص القينلى كان فى الأصل نصًّا شفاهيًّا لم يكتبه المؤلف ، بل نقله من صورته الشفاهية إلى صورته المكتوبة . وهناك بعض الدلائل التى تؤكد فى رأيى هذا الافتراض . وأول هذه الدلائل هو غياب العنوان .. فنص «القينلى » لا يحمل عنوانًا ؛ بل يشار إليه . بـ (الوقائع) لظهور هذه الكلمة فى السطور الأولى للنص :

(هذا مجموع لطيف يشتمل على وقايع مصر القاهرة ...) .

الدليل الثانى أساسى ، إذ إنه يعتمد على اللغة المستخدمة فى النص . فصياغة نص الوقائع فى كثير من المواضع تشير إلى الأصل الشفهى لهذا النص ، وملامح الشفاهية غياب بعض الحروف ، مثل حروف الربط أو حروف العطف بين أجزاء الجمل . ونحن حين نتحدث لا نحتاج إلى جميع الأدوات أو الحروف المتاحة فى اللغة ، وذلك لأن سياق الحديث كفيل بتوضيح المعنى . أما الكتابة فتعتمد بشكل أساسى على كل وسائل التوضيح ، إذ إن السياق غائب عن المتلقى أو القارئ . ومن أمثلة هذا الأسلوب الشفهى مثل هذه العبارة :

« ... نحـــن كيـــف نملك الباب من القاسمية ؟ « أحمد بغدادلى » باش إضباشى وجلب « خليل كتخدا » الوقت [...] والبكجية طرفهم .. » .

والواضح من المعنى هنا هو : كيف نملك الباب إذا كان إلخ .. ولكن غاب حرف الربط لأن المعنى أوضحته النبرة الصوتية ، وهى بالطبع من عناصر الاتصال الشفهى .

أما بالنسبة لعناصر الأدب الشفهى أو الشعبى فنجدها ممثلة بكثرة فى الوقائع .

وأما نص « القينلى » فيتميز بكثرة استخدامه للنعوت .

وتُلازِم اسم « إسماعيل بيك بن عيواض » فى شبابه عبارة : « قالب سكر ، صغير السن، كبير المقدار » . وفى مواضع أخرى : « فاعل الخيرات » ، و « ضاحك السن » .

أما شخصية « إبراهيم بيك أبو شنب » فكثيرًا ما يشار إليه بعبارة « بوجهين » ؛ وذلك لمكره . وأخيرًا « القينلى » يلقب نفسه بلقب « المداح » ، وربما كانت هذه وظيفته فى أوجاق العزب الذى كان قريبًا منه .

ومثلما لاحظنا فى المقتطفات الأخرى ؛ لا تخلو (وقائع القينلى) من المؤثرات الدرامية ، والأجـــزاء الحوارية ، مثل ما يظهر فى هذا النص الذى سجل فيه « القينلى » تفاصيل الحادث المعروف باسم واقعة الرطلين اللحم :

« .. ونـــرجع إلى وقعة الرطلين اللحم الضانى من باب زويلة . سبب هذه الوقعة الذى أقامت خمسة وستين يوما ، هو أن أوضباشة البوابة « عثمان أوضباشة » له تبع ، أراد يأخد له رطـــلين لحم ضانى من جزار ضانى . أتى ساعة بدرى قبل سروح الأوضباشة ، يجد عبد أسود بيده قطعة لحم لم أحد يقدر يأخذها منه، وهو عبد جاويش من جاويشية الديوان فى سابع نوبة . دق فيهـــا تابع الأوضباشة، عصعص العبد . أرسل الجندى واحد البوابة . أتوه جماعة الخير ، دقوا فى العبد ، أخذوه لما وقفوه قدام الأوضباشة . قال : خذوه ، لما أرجع من السرحة أخلص من حقه . وإذا بمرسال أتى خبر سيد العبد فى منـــزله ، قريب من البوابة . أتى ماشى ، وقف قدام الأوضباشة ، قـــال له : أنت حبســـت عبدى لأى شىء ؟ قل أدبه أنا أدبه لك . قـــال ســـيد العـــبد : إن كان عاب أنا أخرج من حقه وأنت لم لك ولا فى عبدى . زاد الهرج، وقع السفه من الإثنين . قال الأوضباشة : شيلوه عند عبده ، لما أرجع أدب الإثنين . شالوه حبسوه عند عبده ، حطوا فى رجليهم القيد . وإذا بالسايس تابع الجاويش أتى بيت كتخدا الجاويشية

« سليمان » أغا باب الحزق قصاد جامع يوسف ، الحين عرف الإختيارية وهم جالسين بأجمعهم، أرسلوا إلى البوابة من كان حاضر من أنفار وطايفة كتخدا الجاويشية . أرادوا يهجموا أوضة الأوضباشة يأخذوا يولداشهم، منعهم الجوربجى العسس بالمعروف ، وطلع كسر القيود وسيبهم .. » إلى آخر رواية هذا الحدث .

معظم العناصر التى ذكرناها بالنسبة لـ « القينلى » رصدناها أيضًا عند «الدمرداشى »، فإذا كانت الوقائع تدوينًا لنص شفاهى فيمكن أن نفترض أن كتاب (الدرة المصانة) هو أيضًا تدوين لرواية شفاهية ، وربما كانت هناك سيرة تأخذ مادتها من أحداث العصر السياسية والعسكرية بشكل خاص ، وإلا فكيف لنا أن نشرح وجود كل أوجه التشابه بين مؤلفات « القينلى » و « الدمرداشى » من حيث المضمون والشكل كذلك ؟

يبقى سؤال أخير يخص جمهور المتلقين أو المستمعين لهذه السيرة ، ألا وهو : ممن كان يتشكل هذا الجمهور ؟

والإجابة : ربما من هؤلاء الأجناد الذين كانوا يجتمعون فى مقاهى المدينة المحيطة بالقلعة – كما يشير « رالف هاتوكس Ralph Hattox» فى رسالته عن المقاهى فى العصرين المملوكى والعثمانى[٢١].

خاتمة

حاولتُ فى هذا البحث إيجاد بعض العناصر المشتركة بين نصوص عادةً ما تعتبر مختلفة تمام الاختلاف . لقد صُنِّفَ المؤرخان « الجبرتى » و « ابن عبد الغنى » فى فئة المؤرخين العلماء ، فى حين ظل « الدمرداشى » و « القينلى » فى فئة مدرسة الأجناد ، وارتبطت بأعمالهما فكرة عدم الجدية . وعلى الرغم من الاختلافات الأساسية بين هذه المؤلفات ؛ يمكن للدارس ملاحظة بعض السمات المشتركة ؛ وبالذات فيما يخص الخصائص التى أشرنا إليها من استخدام الحوار فى السرد ، وفى غَلَبَة استخدام التركيبات العامية على أساليب الكتابة فى هذا العصر ، وفى شيوع معظم ملامح الأدب الشفاهى الشعبى ، سواء فى كتابات العلماء (كالجبرتى ، وابن عبد الغنى ، والشاذلى الفرا) ، أو فى أدبيات الأجناد ، وإن كانت بدرجات متفاوتة بين الفريقين ! فالكتابات الأخيرة جسدت بشكل كامل هذا اللون من الكتابة الشفاهية . كما أن توحد المضمون والشكل الكتابى عند المؤرخين الأجناد ، يجعلنا نفترض وجود سيرة أساسية تأخذ مادتها من أحداث العصر السياسية والعسكرية ؛ ومن ثَمَّ يفترض بأن جميع وقائع الأجناد كانت من أصل شفهى .

الهوامش

(١) ذكرت المصادر العربية والأوروبية – على حدٍّ سواء – ظاهرة ازدياد ثراء الإنكشارية واستغلالهم للفئات المختلفة . ونجد هذه الإشارة واضحة فى كتاب وصف مصر : « من البديهى ملاحظة أن هذه الفرقة سوف تمتلك فى يوم ما كل أملاك مصر . وبالفعل فهم معتادين على مص دماء الشعب » . انظر كتاب « أندريه ريمون » :

- André Raymond; Le Caire des Janissaires L'apogée de la ville ottomane sous "Abd al-Rahman Katkhuda, CNRS, 1995, p. 25.

(٢) الأمير أحمد الدمرداشى : كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة – القاهرة : المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية بالقاهرة ، ١٩٨٩ . ص٢ .

(٣) عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار . الجزء الأول ، ص ٦ .

(٤) _____ : المصدر نفسه . الجزء الأول ، ص ٤٢ .

(٥) الأمير أحمد الدمرداشى : مصدر سبق ذكره . ص ٩١.

(٦) الشيخ على بن محمد الشاذلى الفرا : ذكر ما وقع بين عسكر المحروسة القاهرة سنة ١١٢٣ هـ / ١٧١١م ، تحقيق : عبد القادر أحمد طليمات . ص ٣٧٣.

(7) Deborah Tannen. Talking voices Repetition, dialogue, and imagery in conversational discourse, Cambridge University Press, 1989, p. 110-125.

(8) Abd Al-Rahim Abd Al-Rahman Abd Al- Rahim, Yusuf al-Mallawani's Tuhfat Al Ahbab and Ahmad Shalabi ibn Abd al-Ghani's Awdah al-Isharat', Eighteenth Century Egypt. The Arabic Sources, Edited by Daniel Crecelius, 1990, Regina Books, Claremont Ca, p. 40-41.

(٩) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم : عبد الرحمن الجبرتى وأحمد جلبى بن عبد الغنى (فى كتاب : عبد الرحمن الجبرتى ؛ دراسات وبحوث) – القاهرة ، ١٩٧٤م .

(١٠) أحمد جلبى بن عبد الغنى : أوضح الإشارات فيمن ولى مصر القاهرة من الوزراء والباشوات ، تحقيق : فؤاد محمد الماوى ، ١٩٧٧ . ص ٢٢٣ .

(١١) سنة ثمان ومائة وألف ، ١١٠٨هـ / ١٦٩٦م .

(١٢) عبد الرحمن الجبرتى : مصدر سبق ذكره . الجزء الأول ، ص ٢٧ .

(13) The opuscule of Shaykh Ali al-Shadhili: A source for the history of the 1711 crisis in Cairo, Eighteenth Century Egypt. The Arabic Sources, Edited by Daniel Crecelius, 1990, Regina Books, Claremont Ca, p. 29.

(١٤) الشيخ على بن محمد الشاذلى الفرا : مصدر سبق ذكره . ص ٣٦٦ .

(15) P.M. Holt , The career of kucuk Muhammad 9 1676-94 , Bulletin of the London School of Oriental and African Studies , vol . 26 , 1963. p.270.

(١٦) الأمير أحمد الدمرداشى : مصدر سبق ذكره .

(١٧) _____ : المصدر نفسه . ص (غ) من المقدمة .

(١٨) _____ : المصدر نفسه . ص ٩.

(19) Andr Raymond , Le Caire des Janissaires .

(٢٠) انظر مثلاً المصادر الآتية :

- Paul Zumthor , La Lettre et la voix , De la littérature médiévale , 1987 , Seuil , Paris.

- Albert B. Lord , The singer of tales , 1981 (fourth printing) , Harvard University Press.

– والتر أونج : الشفاهية والكتابية ، ترجمة : الدكتور حسن البنا عز الدين ، مراجعة : محمد عصفور – الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، فبراير ١٩٩٤م .

(٢١) الدمرداشى : مصدر سبق ذكره . ص ٧٧.

(22) Ralph S. Hattox, Coffee-houses and urban society in the Mamluk and Ottoman lands in the fifteenth and sixteenth centuries, PH.D, Princeton University, 1982.

مراسلات الأمير « مراد بك »

كمصدر لدراسة تاريخ جرجا

ناصر أحمد إبراهيم(*)

بدأت صفحة جديدة من العلاقات المملوكية الفرنسية مع عقد معاهدة الصلح والتحالف بين الأمير « مراد بك » والقائد العام « كليبر » فى الخامس من أبريل ١٨٠٠م . ومنذ ذلك الحين تُسبودلت المراسلات بين الجانبين ، والتى تمثل موضوع هذه الورقة . وتهدف الدراسة إلى إبراز الأهمية التاريخية لهذه المراسلات ، وتحديد الجوانب المهمة التى تميزت بها عن المصادر الأدبية المعاصرة ، وإلى أى مدى يمكن اعتمادها كمصدر وثائقى يفيد فى تغطية جوانب من تاريخ الصعيد الذى يعد بحق من أكثر أقاليم مصر غموضًا ؛ بسبب قلة المصادر المعنية بتاريخه .

والحقيقة أن الدراسات السابقة حين تناولت علاقة « مراد بك » بالحملة الفرنسية ؛ كانت تفسح مساحة واسعة لحركة المقاومة التى شنها هذا الزعيم المملوكى على مدى العامين الأولين، فى مقابل اختزال الفترة التالية لمعاهدة الصلح ، لتقتصر على مجرد الإشارة إلى موقف القائد العام « مينو » من اتصالات « مراد بك » بمعسكر العثمانيين ، وامتعاضه من رسالة الصدر الأعظم التى نقلها إليه « عثمان بك البرديسى » – رسول « مراد بك » – والتى تعلقت بطلب عقد مفاوضات الجلاء .

وثمة دراسة حديثة اعتمدت ضمن مصادرها على مجموعة المراسلات ، بَيْدَ أنها ركزت على إبراز الجانب السياسى بها (عداء الأمير « مراد بك » للعثمانيين ونشاطه فى رصد المعلومات العسكرية عن القوات العثمانية والإنجليزية ، ونقلها للجانب الفرنسى)[١] . وفى تقديرنا أن هذه المعلومات – على درجة أهميتها – لا تمثل الجانب الأكثر أهمية فى هذه المجموعة ، وخاصة أن المصادر الفرنسية تقدم بشأنها مادة ثرية[٢] ، وأن إعادة قراءة المجموعة ، ورصد ما بها من إشارات مهمة ، مع مقارنتها – كلما أمكن – بالمعلومات الأخرى الواردة فى

(*) مدرس التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بكلية الآداب – جامعة القاهرة .

المصـــادر الأرشـــيفية والأدبية ، سوف يساعدنا على أن نكشف جوانب أخرى تتعلق بالنظام الإدارى لولاية جرجا ، والعلاقة التبادلية بين هذه الولاية وأقاليم الحكم الفرنسى ، إلى جانب الإلمام بطبيعة تنظيم حركة المراسلات ، وتبيان فاعليتها فى مجمل العلاقة بين الجانبين .

وقبل أن نتناول دراسة هذه الجوانب ، سوف نتوقف قليلاً عند دراسة المجموعة الأرشيفية لهذه المراسلات ؛ لنحاول التعرف على خصائصها .

المجموعة الأرشيفية للمراسلات

نـــودُّ فى البداية أن نشير إلى أن مراسلات « مراد بك » توجد ضمن مجموعة مميزة من وثائق الحملة الفرنسية التى تمتلكها المكتبة المركزية بجامعة القاهرة . والحقيقة أن تاريخ شرائها وضـــمها لهـــذه المكتبة غير معروف . وقد تمت فهرسة هذه المجموعة وهى ما تزال فى فرنسا ، ونشرت فى كتاب يحمل عنوان « Napléon 1er et son temps» (نابليون الأول وعصره). والجديـــر بالذكر أن هذه الفهرسة لم تكن مجرد كشاف وصفى ، ولكنها احتوت على تنظيم أرشـــيفى دقيق لمضامين هذه الوثائق ، بحيث قُسمَت على أساس موضوعات ، فجاءت مجموعة مراســـلات الأمـــير « مراد بك » مع الجنرال « دونزلوه »[٣] ضمن مجموعة الوثائق المتعلقة بصعيد مصر منذ مجيء الحملة وحتى خروجها .[٤]

وقد أشار مُعدّ هذا الكشاف إلى أن عدد هذه المكاتبات بلغ ٦٩ مراسلة ؛ اشتملت على ١٣٥ ورقـــة[٥] . والواقع أن عددًا منها قد فُقِدَ ؛ إذ إن الموجود بالحافظة الآن لا يمثل سوى ٤٣ رسالة فقط ، تشغل ٧٣ ورقة ، يُضاف إليها مجموعة أخرى مصورة عن الأصل المفقود ، وتشتمل على ٩ مراسلات فى ١٢ ورقة[٦] ليرتفع العدد الخاضع لهذه الدراسة إلى ٥٢ مراسلة فى ٨٥ ورقة ، ومن ثَمَّ يصل إجمالى المفقود إلى ١٧ مراسلة فى نحو ٥٠ ورقة .

ولعـــل البحث فى حوافظ وثائق الحملة الفرنسية الموجودة بأرشيف دار الوثائق القومية يمـــثل وسيلة ممكنة فى محاولة الحصول على مضمون بعض تلك المكاتبات المفقودة ، ذلك لأنه كان من المعتاد ترجمتها إلى الفرنسية ، شأن سائر العرائض العربية فى زمن الحملة . فمثلاً .. ثمة خطابان أمكن رصدهما فى بعض هذه الحوافظ ؛ أرسلهما « مراد بك » إلى الجانب الفرنسى . الأول : موجـــه إلى الجنرال « داماس Damas » قائد أركان الجيش الفرنسى[٧] . وإذا كان تـــاريخ كتابـــتها غـــير معروف ؛ فإن مضمون المراسلة يشير إلى أنها كتبت فى أعقاب مقتل

« كليبر » ، أى إنها أرسلت خلال الأسبوع الأخير من شهر يونيو ١٨٠٠م[٨] . أما المراسلة الثانية فكانت موجهة إلى « دونزلوه » بتاريخ ٣ من أغسطس ١٨٠٠م[٩] ، وعلى ذلك يرتفع عـــدد المراسلات الخاضعة للدراسة إلى ٥٨ مراسلة ، ليصبح المفقود – مقارنة بالرقم الإجمالى بالكشاف الفرنسى – خمس عشرة مراسلة .

ولما كانت مجموعة المراسلات لا تخص الأمير « مرادًا » وحده ؛ إذ تضم عدة مراسلات لـــبعض أمراء المماليك إلى الجنرال « دونزلوه »[١٠] ؛ فإنه من العبث الظن بأن المفقود قاصر عـــلى عددٍ من مكاتبات هذا الزعيم المملوكى فحسب . وربما يؤكد ذلك أننا لا نجد نموذجًا واحدًا من المراسلات التى بعث بها « دونزلوه » نفسه إلى بعض بكوات المماليك ، وهى رسائل مكـــتوبة باللغة العربية ، وأشار الكشاف الفرنسى إلى أنها كانت موجودة بين المجموعة[١١] ، الأمر الذى يظل يدعم الشواهد على ضياع عدد كبير من هذه المراسلات .

والجدير بالذكر أن الأرقام المسلسلة بها مجموعة المراسلات لا تعكس دلالةً عددية حقيقية لوجود هذا العدد من الخطابات، بل هو مجرد ترقيم لعدد الأوراق التى اشتملت عليها الحافظة. وليـــس أدل على ذلك من أن الأرقام فى تصاعدها لا تتفق مع تواريخ كتابتها، فمثلاً الرسالة رقم (١١٣) المؤرخة فى ٢١ من ذى الحجة ١٢١٤هـــ ، الموافق ١٥ من مايو ١٨٠٠م ، تعد أول رسالة تصلنا من هذه المجموعة . فى حين أن الرسالة السابقة عليها رقم (١١٢) نجدها تمثل آخـــر مكاتـــبة ؛ إذ يعـــود تاريخها إلى ٢٣ من ذى القعدة ١٢١٥هـــ ، الموافق ٧ من أبريل ١٨٠١م [١٢]. فى حين لا تمثل الورقتان الأولى والأخيرة من أوراق الحافظة – واللتان تحملان رقمى (٤٩) ، (١٢٨) – سوى رسالتين لـــ « مراد بك » بعثهما فى شهر يونيو ١٨٠٠م .

وإذا كـــانت الأرقـــام المسلســـلة – على هذا النحو – هى تنظيم عددى لأوراق تلك الحافظـــة ، فـــإن تساقط الأرقام بين عدد كبير من المراسلات بقدرٍ مَا يضيف دليلاً آخر على فقدان الحافظة لبعض أوراقها ، بقدر ما يشكل صعوبة فى بعض الأحيان لإيجاد رابط موضوعى بـــين عـــدد منها ، الأمر الذى يسمح بوجود ثغرات لا يمكن تغطيتها دون الاستعانة بمصادر أخـــرى ، وخاصـــةً فى ظـــل غياب وجود مراسلات أو أوراق خاصة للجنرال « دونزلوه » فى خـــلال فـــترة الســـــلام مع المماليك[١٣] ، فيما عدا ثلاث مراسلات وجدت بين أوراق الحافظـــة[١٤]، ولكنها لا تغنى كثيرًا بسبب غياب وجود مراسلات لـــ « مراد بك » فى هذه الفترة الحرجة ، وهى تلك المتعلقة بحركة انسحاب الفرنسيين من الصعيد للقاهرة إبان الاجتياح الأنجلو / عثمانى لمصر . كما لا يفوتنا أن الموت عاجل الزعيم المملوكى فى الفترة نفسها .

وكيفمـــا كـــان الأمر، فإن هذه الثغرات تدفعنا بالضرورة إلى الاستعانة ببعض المصادر الأدبيـــة المعاصرة ، كى تساعدنا على إيجاد فهم دقيق لبعض المعلومات التى تبدو غير واضحة فى المراسلات .

الخصائص الشكلية للمراسلات

تـــأتى هـــذه الخطابات على شكل « عرائض » ؛ إذ غالبًا ما تحمل مطلبًا ما ؛ سواء من جـــانب المـــاليك أو الفرنســـيين . وتبلغ أبعادها فى الغالب ٣٣ × ٢١ سنتيمترًا . وتختلف الهوامـــش الجانبية من رسالة إلى أخرى ، وذلك بحسب طول أو قصر الموضوع الذى تتناوله، ولكنها بصفة عامة تخلف على جميع الجوانب فراغات واسعة ، جعلت المترجم الخاص بالجنرال « دونزلوه » يستغلها فى ترجمة نصوص المراسلات. والملاحظ أن الكتابة جاءت – فى أغلبها – عموديـــة ، وأقصى ما يستوعب العمود بطول الصفحة ثمانية عشر سطرًا . على أن الصفحة قـــد تشـــتمل عـــلى عمودين متماثلين تفصل بينهما مسافة منتظمة . والتوازن الشكلى بين العمودين واضح ، وكأن ثمة خطًا وهميًا ينظم تتابع الأسطر دون الخروج عنها للعمود المقابل ، وعندئذ تضيق الفراغات على هوامش الورقة .

ويلاحظ أنه حين كانت المعلومات التى تتضمنها المراسلات تتعلق بالأخبار التى ترصدها عيون « مراد بك » عن معسكر الجيش العثمانى والإنجليزى أو تحركات السفن الإنجليزية بين موانئ البحر الأحمر ، فإن المراسلة غالبًا ما كانت تشغل ورقتين منفصلتين[١٥] ؛ لأن العادة أن تكـــتب المراسلات على وجه واحد . ومن البديهى أن تكون جميع أوراق المراسلات منفصلة كذلـــك ، وربمـــا يُعزى إلى ذلك السبب فى اضطراب ترتيبها ، وربما كذلك فى تشتت عدد مـــنها عـــن الحافظة الرئيسة رقم (١١٩) ، إذ وجدنا بين أوراق الحافظة رقم (٢٠٦) خمس مراسلات[١٦] .

وجاءت مادة وثائق هذه الحافظة من نوع الأوراق التى كانت مستعملة فى مصر آنذاك ، وهـــى الأوراق المصقولة[١٧] التى تتميز بالليونة ، وهى تميل إلى اللون الأصفر الداكن ، ويبرز الحـــبر الأسود الذى كتبت به سائر هذه الأوراق بوضوح وجلاء . على أن هذه النوعية من الورق المنتشر بين عدد ليس بالقليل بمجموعة وثائق الحملة بالمكتبة المركزية تشير إلى استخدام الإدارة الفرنسية فى الصعيد (وربما فى مناطق أخرى) للورق المصنوع فى مصر ، وهو يختلف كـــثيرًا عـــن الأوراق ذات العلامة المائية التى استخدمها الفرنسيون فى إصدار بعض أوامرهم اليومية [١٨] .

وكتبت مجموعة المراسلات باللغة العربية الدارجة التى يبدو من المهم لفت الانتباه إلى أهمية دراستها ؛ إذ تمثل مصدرًا بالغ الثراء لمعرفة لغة الخطاب وثقافة ممثلى السلطة فى نهاية القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر .

ولدى وصول المراسلات إلى الجنرال « دونزلوه » ، كان يدفعها مباشرةً إلى مترجمه الخاص الذى لم يكن يعرف الفرنسية ؛ إذ نجد جميع المراسلات تترجم إلى الإيطالية ، ليتم تحويلها بعد ذلك للغة الفرنسية[١٩] . ويبدو أن بعض اليونانيين ممن يعرفون اللغتين العربية والإيطالية على وجه الخصوص قد تم الاستعانة بهم فى أعمال الترجمة ، وكان ذلك سببًا فى توليهم مناصب كبيرة فى الجانبين : الفرنسى والمملوكى[٢٠] .

وفى حين تتوافر الترجمات الإيطالية – سواء على أغلب صفحات المراسلات أو فى أوراق منفصلة – لكل المجموعة تقريبًا ، نجد أن عددًا كبيرًا من أصول الترجمة الفرنسية قد فُقد كذلك ، ولعله بالطريقة نفسها – آنفة الذكر – يمكننا الحصول على نسخ الترجمة الفرنسية لتلك المراسلات من خلال البحث فى أرشيف الحملة . فعلى سبيل المثال : أمكننا رصد رسالة من « مراد بك » إلى الجنرال « دونزلوه » باللغة الفرنسية ، ومن مضمونها وتاريخ إصدارها تبين أنها ترجمة لنص الرسالة الأصلى رقم (١٠٩)[٢١] .

ولدينا ما يحملنا على الاعتقاد بأن استخدام اللغة العربية فى المراسلات لم يكن ظاهرةً مقصورةً على مراسلات المماليك ، بل شملت كذلك المراسلات الموجهة من الجانب الفرنسى إلى الأمراء المماليك ؛ إذ يوجد بين مجموعة المراسلات ثلاث رسائل موجهة إلى « مراد بك » باللغة العربية ، وهى عبارة عن مسودات ، وبها كثير من الشطب والتصحيح لكثير من الكلمات . والملاحظ عليها أن المترجم لم يلتزم شكل الخطاب المملوكى فحسب ، بل استخدم المفردات الشائعة فى المراسلات ككل[٢٢] .

وقبل أن نستعرض بالدراسة أهم المحاور التى اشتملت عليها مراسلات المماليك ، ينبغى بدايةً أن نتعرف على طبيعة حركة المراسلات ، باعتبارها مدخلاً ليس لمعرفة الأسلوب الذى تم من خلاله تنظيمها فحسب ، بقدر ما هو بقصد فهم الأساليب التى أدت إلى توفير مناخ من الثقة المتبادلة ، والتى كانت أساسًا فاعلاً فى تحقيق درجة ملحوظة من استقرار العلاقة المملوكية الفرنسية .

حركة المراسلات

لما كان تبادل المراسلات يمثل دائمًا وسيلة اتصال رئيسة لتحقيق التقارب والتفاعل فيما ينبغي اتخاذه من إجراءات بشأن العديد من الأمور البينية التي يتم طرحها في المستقبل ، فقد كان لابد من اتفاق الجانبين على متابعة كل طرف للآخر بما يستجد من أخبار .

وكان إدراك الفرنسيين لوجود اتصالات مباشرة بين « مراد بك » والمماليك المنضمين لمعسكر العثمانيين ببلاد الشام ، قد جعلهم يفكرون في الإفادة من ذلك بالشكل الذي يسمح لهم بمعرفة دقيقة عن نوايا أعدائهم وخططهم العسكرية ؛ ولأجل ذلك يسمح الجنرال «كليبر» لـ « مراد بك » ، عقب توقيع المعاهدة ، بالاستمرار في عمل الاستخبارات .[٢٣] وقد أدى ذلك – دون شك – إلى تنشيط حركة المراسلات بين جميع الجهات ، فصارت مكاتبات « حسن بك الجداوي » و « إبراهيم بك » ببلاد الشام تتوالى على جرجا[٢٤] ليدفع بها « مراد بك » إلى الجنرال « دونزلوه » الذي عينه الجنرال « كليبر » حاكمًا على ولاية أسيوط والمنيا (المتاخمة لحدود ولاية جرجا المملوكية) ، وكان قد كلفه بأن يكون ممثلاً له في إدارة العلاقات مع أمير الصعيد[٢٥] . وحتى يحسن القيام بهذه المهمة ؛ كان لابد أن يتعرف عن كثب بكل المتطلبات التي يعرضها هذا الأمير على القيادة العامة ، وهو ما أدرك أهميته « كليبر » ؛ فكتب إلى « دونزلوه » : « أرسلت إليك نسخة من الخطابات التي تسلمتها من « مراد بك » ، ونسخة من ردودي عليها ، وسوف يكون تصرفي في ذلك الأمر على هذا المنوال ؛ كي تحاط علمًا بمجرى الأمور »[٢٦] .

وتمخضت عن الأهمية الملحوظة لهذه الخطوة ؛ أن رأى « دونزلوه » ضرورة أن يتعرف على مضمون مراسلات « مراد بك » للقيادة العامة قبل وصولها للقاهرة ، إذ إن ذلك سوف يمكنه من إفادة القيادة المركزية بكل ما تستطلع الرأي فيه بشأن هذا الزعيم ، وكذا في طرح ملاحظاته وانطباعاته عن كل ما يسعى إلى طلبه منهم . ويكتب إلى « مراد بك » في هذا الأمر موضحًا له أن الهدف يتجه إلى تقديم نصائحه له ، وعرض وساطته على القيادة العامة كي تقدر أهمية متطلباته . كما يناشده بأن يكشف من حركة المراسلات بينهما ؛ كي يتابع الأخبار بشكل شبه يومي[٢٧] .

ويسرحب أمير جرجا بهذا الأسلوب ؛ مؤكّدًا لـ « دونزلوه » إنه جال بخاطره وكان ينتوى عرضه عليه ؛ لما له من أهمية في توطيد سبل التعاون بينهما : « وإنشا الله تعالى كامل

مطلوبـــنا يـــتم عـــلى يدكـــم وكامل ما يكون لكم من خدم أو خلافه ترسلوا تُعَرِّفُونا لم فيه تقصـــير »[٢٨] .

وعـــبر العديـــد من المراسلات التالية يتأكد التجاوب والالتزام[٢٩] ، ويثنى «مراد بك» كثيرًا على « دونزلوه » فى كل مرة يتم فيها إرفاق مراسلاته للقاهرة بمكاتبة منه[٣٠] ! كذلك تبين المراسلات أن « دونزلوه » درج على اتباع الأسلوب نفسه فى اتجاه المراسلات من القائد العام بالقاهرة إلى « مراد بك » بجرجا ، حيث كان يسارع بتحرير مكاتبة توضيحية بمضمون ما تريده القيادة المركزية[٣١] . وبهذه الطريقة أصبح ثمة إطار عام ينظم حركة البريد بين ولاية جرجا وأقاليم النفوذ الفرنسى .

ويـــؤدى اختفاء بعض خطابات « مراد بك » إلى « دونزلوه » إلى إثارة مشكلة حاملى المراسلات . وإذ يرفض الأول لوم الأخير زاعمًا بأن التقصير فى الأمر بين يدى موظفيه[٣٢] ؛ يـــتجه لتحميل مسئولية نقل المراسلات إلى أشخاص معينين جديرين بثقته ومؤتمنين لأسراره ، ويصبح من القواعد المتفق عليها بين الجانبين أن يذكر اسم حامل المراسلة .

وتكشـــف المراسلات عن أسماء أكبر الشخصيات المملوكية أمثال : مير اللواء « عثمان بيك البرديسى » ، والأمير « إبراهيم أغا » كتخدا « مراد بيك » ، والأمير « مصطفى سراج باشـــا » ، والأمير « سالم الطواشى » ، والأمير « حسن أغا » وغيرهم . ولابد أن يكون لمثل هـــذا العـــدد من حاملى الخطابات وجودٌ مماثل لدى « دونزلوه » . وفى وسعنا التأكد من أن « مـــراد بـــك » دفـــع بـــبعض أتباعه إلى مناطق الحكم الفرنسى ليتولوا مهام توصيل بعض مراســـلاتهم إليـــه[٣٣] ، وإن كان ذلك لا يعنى بالضرورة أن حاملى مراسلات « دونزلوه » أو القـــائد العام كان جميعهم من أتباع « مراد بك » ، إذ كان يقوم بهذه المهمة عدد آخر من الضباط الفرنسيين[٣٤] .

عـــلى أنـــه كـــان واضحًا أن تكليف « مراد بك » لعدد من خاصة أتباعه الأمراء أمر لـــه دلالـــته ، ليس لأجل ضمان وصول المراسلات فحسب ، ولكن كذلك لأنه كان معتادًا ألاَّ يُضَمِّنَ مكاتباته كل ما يرغب فى إبلاغه ، مكتفيًا بإحالة التفاصيل – وربما الأكثر أهمية – عـــلى حـــامل المراسلة ، أو على حد تعبيره : « الجواب الذى باللسان »[٣٥] . وذلك بطبيعة الحـــال كـــان بسبب الصراع المحموم على ترصد الأخبار والمعلومات عبر شبكة واسعة من الجواســـيس ، الأمـــر الذى يتطلب لتفادى تسربها أن يحملها مسئولون مُهَابون من الجميع ، وعارفون بمسالك الطرق المهمة والأكثر أمانًا .

وكانت سرعة الأداء فى نقل المراسلات هى التى تطلبت هذا التعدد فى الأشخاص المنوط بهـــم هذه المهمة . وقلما كان يتأخر أحد الجانبين فى الرد على الآخر ؛ إذ ينعكس ذلك سريعًا عـــلى صـــفحات المراسلات[٣٦] ، ذلك لأنها لم تكن مجرد بريد عادى ، فقد كان للهدف من توصـــيلها سريعًا ضرورة سياسية وأمنية ؛ حيث أن وصول مراسلة مهمة فى ميقاتها أو تأخرها كان لابد أن تكون له تأثيرات كبيرة فى توجيه كل منهـــما فى الاتجاهات المطلوبة لتأمين مسألة المصير ؛ حيث بات الجانبان فى خندق واحد ، ويواجهان تحديات مشتركة .

غير أن ذلك لا يعنى أن المكاتبات كانت ذات طبيعة سياسية فحسب ، إذ تميزت كذلك بتـــنوع الموضوعات والقضايا المتصلة بالنواحى الإدارية والمالية لمنطقة جنوب الصعيد ، والتى يمكـــن معالجتها على محورين ، الأول : يتعلق بمدى ما تمثله هذه المراسلات من أهمية فى دراسة بعـــض جوانـــب الإدارة المملوكية لولاية جرجا . والمحور الآخر : يركز الضوء على الممارسة الفعلية لصلاحيات الحكم المملوكى فى إدارة اقتصاد جرجا ، وما اتصل بذلك من علاقة تبادلية بين هذه الولاية وولاية أسيوط والمنيا التابعة للحكم الفرنسى .

● **أولاً : جوانب من الإدارة المملوكية لإقليم جرجا**

فى الحقيقـــة ؛ تمكنـــنا المراســـلات من تتبع جانبين مهمين فى تنظيم إدارة ولاية جرجا المملوكية . الأول : يتعلق بعملية توزيع الأمراء والكُشّاف على المقاطعات . وما صاحب ذلك من أزمة كبيرة بسبب تزايد أعدادهم بالنسبة لعدد المقاطعات المشتملة عليها الولاية . والجانب الآخر : يتصل بالضوابط التى وضعت لتنظيم حركة تنقلات المماليك بين ولاية جرجا والأقاليم المجاورة .

– « مراد بك » وأزمة توزيع كشافيات جرجا

المعروف أن إدارة القطر المصرى – قبل معاهدة كليبر / مراد – كانت مقسمة إلى ثمانى مديريات Arrondissement ، شكلت كل من قنا وجرجا وأسيوط أول وحدة إدارية فى هذا التقسيم[٣٧] . وعلى ذلك ؛ فإن منح « مراد بك » ولاية جرجا كان لابد أن يؤدى إلى إجراء عدة تغييرات إدارية ، وهى التغييرات التى أصدر بشأنها القائد العام « كليبر » أمرًا يوميًّا يجعل مـــن أسيوط والمنيا أول ولاية فى التقسيم الإدارى الجديد[٣٨] ، ومن ثم صار الامتداد الجغرافى لـــلولاية المملـــوكية – وفقًا لأول بنود معاهدة السلام – شاملاً إقليم جرجا ؛ بدءًا من ناحية

« بلصفورة »[٣٩] شمالاً وحتى أسوان جنوبًا . وبرغم أن المعاهدة أطلقت يده فى حكم الإقليم بالكيفيـــة الـــتى يرتضيها ، إلا إنها تضمنت ما يؤكد عدم استقلالية ولايته كوحدة متميزة ، إذ نجدها تلزمه بدفع خراج محدد يسدده للخزانة الفرنسية سنويًا وتحول بينه وبين إحداث أية تغـــييرات فى ملكية الحيازة أو فى إعادة توزيعها على الأهالى . وفى جملة واحدة : لم تدع له إلاَّ « سلطة الحكم والانتفاع بالدخل الناتج عن الضرائب »[٤٠] .

والواقـــع أن فكـــرة تركز إدارة المماليك فى النصف الجنوبى من الصعيد دون غيره من الأقاليم المصرية ، لم تكن نتاجًا لمفاوضات الصلح بين الجانبين فحسب، بل كان لها جذورها فى التصور الذى طرحه الجنرال « بونابرت » وهو بصدد صياغة البنود المحتملة لعقد اتفاقية صلح وسلم مع « مراد بك » ؛ حيث يحدد للأخير إقليم جرجا[٤١] .

ويباشر « مراد بك » إدارة ولايته الجديدة مع مطلع شهر مايو ١٨٠٠م[٤٢] . وبين مايو ويونيـــو يقطـــع شـــوطًا بعيـــدًا فى توزيـــع أتـــباعه الأمـــراء (الصناجق والكُشّاف) على الوحـــدات الإداريـــة (الكاشفيات) المشتمل عليها الإقليم . والمعروف أن ولاية جرجا كانت مقســـمة – حتى قبل مجىء الحملة – إلى أربع عشرة كاشفية[٤٣] ، ومن المؤكد أن هذا العدد اختزل إلى ما دون العشر كاشفيات بعد فصل إقليم أسيوط عن تلك الولاية .

ولعل الأعداد الغفيرة من الأمراء الصناجق والكُشّاف وأتباعهم قد اضطرت أمير الصعيد إلى تفتيت الكاشفيات القديمة ؛ بحيث يتم استيعاب جميع هؤلاء الأمراء ؛ كيما يحدث نوعًا من التوازن بينهم . ذلك أن توزيعهم الجغرافى على وحداتهم الإدارية والمالية كان هو المحدد لمستوى الدخـــول المحصـــلة من الضرائب المتنوعة المضافة للمال الميرى. ومع محاولات استقطاب عدد مـــلحوظ مـــن الأمـــراء المماليك وأتباعهم من بلاد الشام ، تتزايد الأعداد وتتعقد المسألة . وفى خـــلال أواخر يونيو ١٨٠٠م يتأكد لـــ « مراد بك » أن عدد النواحى والبلاد بإقليمه لن يكفى لتوزيع أتباعه عليها ، الأمر الذى يدفعه إلى الشكوى للجانب الفرنسى . وهنا تبرز أهميـــة « المراســـلات » فى إلقـــاء الضوء على المشكلة وتحديد أبعادها ، وتبيان مدى الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة فى سبيل إيجاد حل لها .

والحقيقـــة أن المراســـلات تســـجل الاقـــتراح المباشـــر الذى تقدم به « مراد بك » لـــ « دونـــزلوه » كجـــزء مـــن حل المشكلة ، وهو تأجيل دفع الميرى عن عام ١٢١٥: « وحضـــرتكم تتحملونا وتقبلوا عذرنا فى سنة تاريخه ، لأن حاصل لنا تعب من قبل المعايش ،

والأمـــر إلى الله تعـــالى وإلى حضرتكم السعيدة »[٤٤] . ويعزز طلبه بإرسال عدة نسخ نصية مـــن خطابه إلى بعض جنرالات الحملة[٤٥] . ولأنه كان معتادًا – كما ذكرنا آنفًا – ألاّ يدرج فى مراسلاته كل ما يود إرساله ولا يبين الأخبار الأكثر أهمية ، فإنه يكتفى بالإيماءة – فى رسالة أخرى – إلى أن حامل خطابه لديه رسالة شفهية : « ولم نعرف راحتنا من قبل المعايش وخلافه إلا من حضرتكم .. وباقى الكلام يعرفكم عنه الأمير « إبراهيم » كتخدانا .. »[٤٦] . وكان مضمون ما يحمله يتعلق بطلب بضع قرى تضم إلى الحدود الجغرافية لإقليم جرجا[٤٧] .

والملاحـــظ أن غياب وجود عدد من المراسلات الواقعة بين الرسالة رقم (٦٧) والرسالة رقـــم (٧٢) أدى إلى عـــدم تمكنـــنا من تتبع انعكاس استجابة القيادة الفرنسية لطلباته على صـــفحات تـــلك الخطابات . وعلى أية حال ؛ فالمفاوضات التى أجريت على مدى أربعة أيام كانت قد أسفرت عن إدخال تعديلات على الشروط المالية المتعلقة بالزعيم المملوكى ، والتى تم بمقتضاها التنازل له عن بضع قرى قليلة بسوهاج كانت تقع خارج نطاق ولايته ، فى مقابل رفـــع قـــيمة الخراج النقدى الذى يدفعه بنسبة ٦٠% [٤٨]!! وهى مبالغة لا يفسرها سوى اســـتغلال « ميـــنو » لشـــدة حاجـــة « مـــراد بك » لهذه القرى ، وكذا محاولته تعويض الخـــزانة الفرنســـية بعض ما فقدته من جراء تنازلها عن امتياز العوائد الضريبية لإقليم جرجا الخصيب[٤٩] .

ولم يكـــن لتؤدى فكرة تأجيل دفع الميرى عن عام ١٢١٥هـــ ، ولا كذلك إضافة بضع قـــرى قليلة من سوهاج (وهى محملة بأعباء ثقيلة من الضرائب) ، إلى إيجاد حل ناجح لهذه المشـــكلة ، وخاصةً أن أعداد هؤلاء الأمراء كانت تتزايد بمرور الوقت ؛ حيث لم يكن لأمير الصـــعيد أن يـــتوقف عـــن بـــذل محاولاته فى جذبهم واتّباعهم من معسكر القوات المشتركة (العثمانية والإنجليزية) ، ومن ثم استمرت المشكلة فى التعقد .

عـــلى أن المسألة لم تقف عند حد إيجاد عدد كاف من القرى والنواحى لتوزيعها عليهم فحســـب ، بـــل نجدهـــا تتخذ بُعدًا آخر ينعكس فى التنافس الشديد بينهم على نوعية البلاد وطبيعتها ، ومواقعها ، والعوائد المنتظرة من ورائها .. إذ تشير إحدى المراسلات إلى أن « أمير اللوا سليمان بيك » – أحد كبار الأمراء المماليك التابعين لـــ « مراد بك » – رفض حصته مـــن البلاد التى عهد إليه بإدارة كشوفيتها ، ويتوجه هذا الأمير مباشرة إلى « دونزلوه » كى يضـــغط عـــلى ســـيده « مراد بك » ليعيد توزيع الكشوفيات ! وسرعان ما تدخل الجنرال

« دونزلوه » سريعًا فى الأمر ، فكتب إلى « مراد بك » بأن يمنح هذا الأمير إحدى ثلاث : إما ناحية إسنا ، أو قنا ، وإما ناحية أخميم (والثلاثة من كبار النواحى بولاية جرجا) ، وهى مناطق سبق للزعيم المملوكى توزيعها على عدد كبير من البكوات والكُشّاف ، ومن ثَمَّ فإن إجراء أية تعديلات من شأنه أن يثير الكثير من المتاعب . ولهذا كتب إلى « دونزلوه » : « وإن يا محبنا المحلات المذكورة كل محل مشغول بالغز .. كل محل فيه غز وزيادة ، والمحلات الذى مذكوره لم يناسب اننا نأخذها من يد الذى فيهم لأن إذا أخذناهم يحصل منهم وجع رأس وخلل .. ولولا العذر لأجل خاطركم لم لنا تقصير فى أكثر من ذلك .. »[٥٠] . كما أشار إلى أنه – برغم ذلك – راعى أمره وزوده بناحية أخرى ، ولكنه رفضها . ولمزيد من الإقناع ؛ يكشف الضوء على أبعاد المشكلة ككل ؛ إذ يوضح لـ « دونزلوه » عجزه التام عن تحمل النفقات المعيشية لعدد يتراوح ما بين ٢٠ : ٣٠ كاشفًا « قاعدين من غير بلاد » ، وأن النواحى الثلاث الباقية تحت يده باتت كذلك غير كافية لتغطية نفقاته الشخصية ونفقات أتباعه[٥١] .

وكيفما كان الأمر ، فإن « مراد بك » لم يكن ليسمح بوقوع التصادم بينه وبين الجانب الفرنسى من ناحية ، وبينه وبين كبار أتباعه من الأمراء من ناحية أخرى . وهذا الحرص على التوازن بين الناحيتين جعله يقدم المبررات لـ « دونزلوه » ؛ كى يحظى بتأييده لعدم إجراء أدنى تعديل فى توزيع المقاطعات ، وهو أمر تتجاوز تأثيراته حدود الفرد ، ولذلك كان لابد من الثبات على التوزيع الذى تم ؛ حتى لا يمثل ذلك سابقة لبقية الأمراء ، ومن ثَمَّ يحول بينهم وبين توجيه أبصارهم للجانب الفرنسى فى كل أمر تنشب بشأنه مشكلةٌ مَا .

ومع مجىء أمير اللواء « محمد بيك الألفى » فى يناير ١٨٠١م يرافقه اثنا عشر أميرًا وكاشفًا بالإضافة إلى أتباعهم (٢٥ مملوكًا) ، لم يتردد « مراد بك » فى إعادة طرح مشكلته الإدارية والمالية ، من خلال لفت نظر المسئولين الفرنسيين إلى أنه وحده الذى يتكفل أعباء عملية اختزال أعداد المماليك المنضمين لجيش الصدر الأعظم ، والتى هى هدف مشترك للجانبين . والأمر يزداد أهمية ، بطبيعة الحال ، لأن أمير الصعيد نجح فى ضم « الألفى » لعسكرهم ، بعد أن كان من أشد أعدائهم ، وبذلك يسمح لنفسه أن يعيد على « دونزلوه » ما سبق أن ذكره قبل أربعة شهور : « ومعلومكم أن احنا لم عندنا إلا ثلاث بلاد .. وخلاف ذلك لم عندنا ولا قيرط واحد؛ لأن معلومكم أن مصاريفنا كتير ، ولم بيكفونا فى المصاريف والحمد لله سترتنا سترتكم وراحتنا على الله تعالى وعليكم .. والذى يقتضيه رأيكم يكون العمل به » . وأكد فى نهاية الخطاب أن استمرار الأزمة مع ما يعانيه من قصر ذات اليد ،

سوف يكون موضع اهتمام الأعداء الذين سيسارعون عندئذ باستخدام هذه الحالة للتشهير بأوضاعهم ، وأنه يخشى أن يؤدى عدم الاكتراث بمنح « الألفى » بلدًا أو ناحية أن يُعاود سيرته الأولى[٥٢] .

ومرة أخرى ؛ يؤدى فقدان عدد من المراسلات إلى وجود ثغرات لا يمكن تغطيتها أو الحفاظ على سياق الأحداث أو تحقيق التواصل فى تنامى المعلومات وارتباطها بعضها ببعض ؛ إلاّ من خلال الاستعانة بمصادر أخرى . والحقيقة أن مذكرات الجنرال « رينيه Reynier » – أحد أشهر جنرالات الحملة – ترصد الحوار الذى دار بين القائد العام « مينو » والأمير « عثمان بيك البرديسى » رسول « مراد بك » الذى كان يحمل تلك الرسالة التى نحن بصددها . ومن خلال هذا الحوار يتبين امتعاض الجنرال « مينو » من كل الأخبار التى نقلها إليه « البرديسى » ، حيث نجده يلوم « مراد بك » أنه لم يسلمه « الألفى » مُكبل اليدين والقدمين . كما يعلن لرسول « مراد بك » أنه غير راضٍ عن استمرار اتصالات «مراد بك» مع بكوات الشام ، والذين كان يجرى تسليحهم بعد وصولهم لجرجا[٥٣] .

وهكذا يتضح أنه فى مقابل تجاهل « مينو » لمشكلة « مراد بك » ، فإنه يُلقى بأسبابها على الأخير كيما يتوقف عن محاولاته فى لم شمل المماليك وتركيزهم فى ولايته بأقصى الصعيد . ويتأكد لأمير ولاية جرجا أن طلبه رُفض ، وذلك على الرغم من أنه لم يكن فيه ما يمثل بدعة جديدة ؛ فقد سبق لسلفه « كليبر » أن أقطع بعض أتباعه – أمثال « عثمان البرديسى » و « عثمان عسكر » و « حسين كاشف » – بعض قرى بالوجه البحرى والقبلى ، وذلك على شروط مماثلة للمعاهدة[٥٤] .

على أنه إذا كان الزعيم المملوكى لم يستطع التقدم بخطوات مهمة وحاسمة لهذه المشكلة من خلال التفاوض مع الفرنسيين ، فإن الحاجة المُلحَّة لدى إدارة الحملة إلى الاستفادة من الرصيد السابق للمماليك والعثمانيين من النفوذ والسلطة بين الأهالى ؛ سوف تدفعهم إلى الاستعانة بهم فى تسيير عمليات الجباية وتحقيق الأمن والاستقرار بالريف ، الأمر الذى يسمح بانفراجة محدودة لبعض أبعاد المشكلة .

وترصد المراسلات بعض الإشارات المهمة التى تؤكد هذا الاتجاه .. فالجنرال «دونزلوه» يقوم بتعيين الأمير « سليم » تابع « مراد بك » كاشفًا على أسيوط[٥٥] ، ويطلب فى مطلع أبريل ١٨٠١م إيفاد صنجق مملوكى للمنيا[٥٦] ، ويسمح باستقرار عائلات مملوكية فى أسيوط

ومنفلوط[٥٧] .. كما يرحب بكل الوافدين عليه من الغز المماليك الذين دفعتهم – كما سنرى بعد قليل – ظروف الأزمة .

وتجدر الإشارة إلى أن تعاون البكوات والكُشّاف وبعض القوات الأوجاقلية المشتتة بالريف مع الإدارة الفرنسية بالصعيد لم يكن نتاجًا لمعاهدة الصلح بقدر ما كان انعكاسًا لسياسة ثابتة لقادة الحملة منذ البداية ؛ إذ ترصد مراسلات «بونابرت» أمرًا يوميًا (بعد شهر ونصف من احتلال القاهرة) يفوض للجنرال « ديزيه » – وهو يطارد المماليك بالصعيد – أن يعرض الصلح على البكوات ؛ لقاء التزامهم بالاستقرار فى نواحيهم ، ودفع الميرى ، وتزويد الفرنسيين بالخيول[٥٨] .

وفى تقرير « الأوامر والعوايد » الصادر بشأن تنظيم ولايات الصعيد (فى عام ١٧٩٨)؛ نجد الإدارة الفرنسية تستعين بالقوات المحلية (مماليك وعثمانيين) الموجودة فى كل من إسنا وجرجا وأسيوط فى المهام الإدارية والأمنية نفسها[٥٩] . وتتمثل الظاهرة فى أولى مراسيم « كليبر » وهو بصدد تنظيم إدارة الولايات سالفة الذكر ، إذ نجده يدعمها ويوطدها انطلاقًا من أن هؤلاء الجند « هم أكثر دراية بالبلاد وبأهلها ، وأكثر معرفة بطرقها » ، وهى مقدرات من شأنها أن تساعد كثيرًا فى تحصيل الأموال الديوانية [٦٠] ، وهو ما أكدته بعد ذلك تقارير الضرائب التى تُسجل بها النفقات الإدارية التى يتحصلها هؤلاء الكشاف والصناجق والسرداية المماليك[٦١] .

وعلى ذلك ؛ فإن حرص « مراد بك » على دفع خيرة أتباعه المخلصين إلى مناطق الحكم الفرنسى ، إنما كان يمثل تدعيمًا لهذه الظاهرة التى تؤكد على أن الإدارة الفرنسية كانت على استعداد لاستيعاب أية أعداد من المماليك أو القوات الأوجاقلية فى نظامهم الإدارى والمالى . وبالقدر نفسه يرفضون أن يكون توسيع حدود ولاية جرجا هو الحل البديل باستمرار للمشكلة الإدارية والمالية التى يعانى منها أمير الصعيد . وبالنسبة للأخير ؛ يفترض بأن توزيع بعض أتباعه على أقاليم الصعيد المجاورة سوف لا يخلو من فائدة ؛ وخاصة إبان فترة انتقال السلطة – كما هو المأمول – عند جلاء الحملة ، وفى ذات الوقت يقدم المزيد من المصداقية فى تعاونه مع الإدارة الفرنسية .

- الإجازة المرادية وضبط حركة المماليك بين الولايتين

الملاحظ أنه من بين المحاور الهامة التى شغلت مساحة كبيرة فى هذه المراسلات، ما يتعلق بمسألة ضبط تنقلات الأمراء والمماليك أو أتباعهم بين الجانبين ، والتى جاءت نتيجة لتحقق « مراد بك » من الأخبار التى وصلته عن تكالب أعداد غفيرة من المماليك الغز على أسيوط ومنفلوط دون إذنه أو معرفته .

والحقيقة أن مبعث الخطورة لدى الزعيم المملوكى كان من جراء تخوّفه من انفلات زمام تحكّمه فى توجيه وحدة الصف المملوكى ، وهو أمر إذا لم تتم معالجته سريعًا ، فإنه سوف لا يؤثر على شرعية تمثيله لهذه القوة فحسب ، بل كذلك على المستقبل السياسى لها . لأجل ذلك سارع إلى كتابة رسالة مهمة إلى الجنرال « دونزلوه » يؤكد فيها على ضرورة عدم استيعاب أحد منهم : « والمراد منكم يا محبنا إذا كان أحدًا يحضر نواحيكم بالوجه البحرى إن كان كشاف أو مماليك أين كان من البر أو من البحر من غير جوابنا ، فإنكم ترجعوه وتدعوه يحضروا أو تحجزوه عندكم وترسلوا لنا خبر .. » . وحتى لا يكون وقع هذا التوجيه ثقيلاً أو أن يكون مردوده لدى قادة الحملة سلبيًا على علاقته بهم ، فإنه يبرر تشدده فى هذه المسألة بأنه حرصٌ منه على توفير الضمان الكافى لصون سلوكيات أتباعه « لأن احنا مرادنا ضبط الغز لأجل سترتنا مع الجمهور » . ومن ناحية أخرى يبدى له تخوفه من أن يكون مقصد هؤلاء الغز الفرار إلى معسكر الأعداء ببلاد الشام[٦٢] .

وتمخض عن تصدى الجانبين (مراد – دونزلوه) لهذه المشكلة ، تنظيم حركة تنقلات المماليك بين الإقليمين . وكان الأول قد اقترح بأن ضبط هذه التنقلات يمكن أن يتم من خلال ما أسماه « الإجازة » التى يمنحها بنفسه لهؤلاء المماليك ويمهرها بخاتمه المعروف لدى الفرنسيين. وينوه إلى أهمية دور ملتزمى الأدراك فى المتابعة والمراقبة – سواء المسئولين عن الأمن فى النيل ، أو نظرائهم فى الطرق البرية – بأنهم « لم يخلو أحد من الغز يبقوه من غير إجازة منا »[٦٣] ، وأن المماليك الهاربين والمستقرين بأسيوط أو بغيرها من مناطق النفوذ الفرنسى بالصعيد لا ينبغى منحهم إجازة من الإدارة الفرنسية « لأجل الضبط » ! والمقصد واضح .. فهو يلوح لـ « دونزلوه » بخطورة المسألة ، وبعدم تحمله مسئولية ما قد يصدر عنهم من سلوكيات مغايرة لما درجوا عليه ، أو تصرفات تثير حالة من الفوضى . وقد يفهم هذا فى إطار حرص « مراد بك » على إبداء مسئوليته عن مماليكه الآخرين[٦٤] .

ويحول « مراد بك » كذلك بين أتباعه ، وبين تبادلهم المراسلات الخاصة مع «دونزلوه» مباشرة ، وذلك لتحقيق المركزية فى السيطرة على جميع مماليكه حتى تظل جميع الخيوط فى يده ، ومن ثَمَّ يقطع الطريق عن كل راغب فى إيجاد ثغرة يشقها بين صفوف قواته[٦٥] .

والواقـــع أن ضبط شئون المماليك من خلال « مراد بك » كان – بلا مراء – الوسيلة الوحيـــدة التى تؤمن السلام وتبادل المصالح . والإجازة أو التذكرة المرادية هى المناط فى ضبط آليـــة التفاعل بين الجانبين ، ولا سيما فى ظل الضوابط التى يتبعها هذا الزعيم المملوكى . فهو لم يكن يكتفى بكتابة « الإجازة » التى كانت عبارة عن توصية تحمل اسم حاملها من أتباعه ، بل كان يحرص على تدعيمها بعمل مكاتبة تشمل نفس المضمون لـــ « دونزلوه » ؛ كى يحيطه عـــلمًا بحركة هذا الأمير أو ذاك . وإذا ما تعلق الأمر بضرورة اجتيازه ولايات الصعيد ؛ فإنه ينوه إليه بأن يكتب عدة مكاتبات إلى قادة الولايات ، حتى ييسروا إجراءات المرور خلالها دون أيـــة معوقات أو مضايقات . وقد يضطر إلى مخاطبة القيادة المركزية إذا كانت القاهرة مقصد أتباعه ؛ ليحصل لهم على « إجازة » مماثلة من القائد العام . ويتم كذلك إخطار « دونزلوه » بها ؛ ليدعم توصياته إلى قادة الأقاليم وإلى المسئولين بالدرك بهذه الإجازة[٦٦] .

وكـــان « مـــراد بك » يعى تمامًا أهمية إكساب « إجازته » طابع المصداقية حتى يضمن انضـــواء الجميـــع تحـــت لوائه . ولعل حرصه على استجلاء موقف الفرنسيين من إلزام جميع المـــاليك بدفع الجمرك كاملاً – بعد أن كان حاملو تذكرته أو إجازته معفيين من جزء مهم من الرسوم – يعد أحد الشواهد المهمة التى تثبت تحريه الصدق فى وعوده والتزاماته لأتباعه ؛ فهـــو ينأى بنفسه عن أن يفقد ثقة أحد منهم فى « تذكرته » حتى لا ينفضوا من حوله ويظلوا ملـــتفين حـــول عصـــبته . وفى مقابل ذلك يؤكد لـــ « دونزلوه » أنه لا يمنح « الإجازة » إلاَّ خلصاءه[٦٧] .

وكان هذا التخصيص – وبكل المزايا التى تحققها سياسة أمير الصعيد – عاملاً مهمًّا حفز الكـــثيرين إلى التكالب على الانضواء تحت طاعته ، وفى نفس الوقت هو تأكيد للفرنسيين بأن المنشقين عليه – أو بالأحرى الخارجين عن المسار الذى يحكم علاقته بهم – ليس لهم من سبيل إلا الإفادة من العلاقة التبادلية المتنامية بينهما ، الأمر الذى يُفترض معه أن « الإجازة المرادية » كانت بمثابة مرجعية هامة فى تأمين سائر معاملات الفرنسيين مع أتباع أمير ولاية جرجا ؛ وذلك انطلاقًا من مسئوليته المطلقة عن كل ما يصدر عنهم .

وبهـذه الطريقة أصبحت « الإجازة » من المعطيات الأساسية التى تسمح بإقامة جسور قوية للثقة . ولعـل الربط بين نجاح الأمير « محمد كاشف » بالتعـاقد مع الجنرال « فريان » – مساعد القائد العام « مينو » – على توريد كميات كبيرة من الغلال (وصل إجمالى تكلفتها ٧٦٥٠٠ بارة)[٦٨] ، وبين سلسلة التوصيات والإجازات التى حررها له من قبل سيده « مراد بـك »[٦٩] ؛ تكشـف أهميـة « الإجازة » كأداة مهمة فى الاتصالات المستمرة بين المماليك والفرنسيين .

على أن المعنى المهم لحرص « مراد بك » على إحاطة الجنرال « دونزلوه » بكل تحركات المماليك – بما فى ذلك تنقلاته هو شخصيًا[٧٠] – يظل شاهدًا على توسع الصلاحيات التى اكتسبها هذا الجنرال من جراء تكليف قيادة الحملة له بالمراقبة على ولاية جرجا .

وإذا كـانت تنقلات المماليك قد تمت فى ظل هذه الضوابط ، فإن الوضع المقابل لذلك لم يتضـمن أى ملاحظـات حـول تنقلات الفرنسيين بين الإقليمين ؛ لأنه لم يكن لأحد منهم أن يتجاوز حدود أسيوط إلا فى مهمات رسمية – يتبع خلالها « دونزلوه » الإجراءات نفسها التى يمارسها « مراد بك » ، إذ يتم إخبار الأخير باسم المسئول وصفته ومهمته ، والتوصيات التى يوجهها لـ « مراد بك »[٧١] ؛ لأجل تذليل الصعوبات التى قد تواجه هؤلاء المسئولين .

ويمـثل الجند الفرنسيون الذين استقروا فى إقليم جرجا استثناءً وحيدًا وشاذًا ؛ إذ إنهم كـانوا هـاربين من الجندية . وعبثًا حاول « دونزلوه » إعادتهم ، وقد خاطب « مراد بك » بشأنهم وكان الأخير يخشى أن يعتقد بأنه يعمل على جذب جنود فرنسيين بين صفوف قواته ، فكتب يؤكد له بأنه لم يحتجز أحـدًا منهم عن العودة ، وأن قرار عفو الإدارة العسكرية عنهم – وإن كان قد حفز بعضهم للعودة فإنهم ما لبثوا أن تراجعوا برغم أنه (أى مرادًا) أعد لهم عددًا من الكُشّاف المماليك ليؤمنوا سلامة وصولهم[٧٢] .

وتسـمح رسـالة « دونزلوه » إلى « مينو » ببعض التفاصيل عن أوضاع هؤلاء الجند فى جرجا ، فهم بعيدون عن جيش « مراد بك » ويرتدون ملابس الفلاحين ، ولا يأكلون مع المماليك ، ولا يركبون الخيل ، ولا يوجد معهم سلاح[٧٣] ! وهذا الوضع الشاذ أثار امتعاض القيـادة الفرنسـية ، وهـو ما انعكس جَلِيًا فى إصرار « دونزلوه » على إيجاد وسيلة أخرى لإجبارهم على العودة[٧٤] .

وعلى ذلك يتضح أن مسألة تسلل بعض الجنود كانت ظاهرة واضحة فى الجانبين الفرنسى والمملوكى . ولعل بروزها خلال الشهور الأولى التالية مباشرة لعقد الصلح (بين يوليو : ديسمبر ١٨٠٠م) يُشير إلى تماثل حالة التناقض الشديد التى عمت الجانبين ، وإن ظلت دوافع كل منهما متغايرة مع الآخر . ويفترض بأن الوضع المتأزم على الصعيدين كان هو الحافز على ولوج هؤلاء النفر من الجند ، كل فريق فى معسكر الآخر ؛ بحثًا عن إيجاد البديل الذى يحقق لهم الحياة الآمنة .

وهكذا يتبين أن المراسلات تبرز كمصدر مهم فى توضيح بعض ملامح الإدارة المملوكية فى إقليم جرجا ، والتى تشكلت وفقًا لنظامها التقليدى الذى يعتمد على شخصية الزعيم المملوكى كحاكم للولاية ، والذى يتم من خلاله توزيع الأمراء الصناجق والكشاف على الوحدات الإدارية « الكشوفات » المكون منها الإقليم .

على أن هذه الولاية لم تكن مستقلة تمامًا ؛ ذلك أن إلزام « مراد بك » بدفع الميرى للخزانة ، وقيام الجنرال « دونزلوه » حاكم ولاية أسيوط والمنيا بممارسة صلاحيات إدارية امتدت إلى داخل الولاية المملوكية نفسها ، بالإضافة إلى مدّ تطبيق التنظيم القضائى الجديد إلى جميع المحاكم الشرعية بجرجا[٧٥] .. كل ذلك كان يمثل شواهد هامة على بقاء ولاية جرجا داخل الحدود الإدارية التابعة للحملة ، وأن الأمر لم يَعْدُ – بالنسبة للمماليك – أكثر من توافر صلاحيات الحكم الذاتى . وهو وإن كان يمثل قدرًا محدودًا من السلطة ؛ فإنه لم يكن يمثل الهدف النهائى للمماليك ؛ وهذا لأنهم اعتبروا ذلك مرحلة ضرورية لإعادة توحيد صفوفهم[٧٦] بالشكل الذى يؤهلهم لخوض المعركة القادمة التى لا موطئ قدم بها للضعفاء أو المشتتة قواهم .

● ثانيًا : جوانب من إدارة اقتصاد جرجا

ترصد المراسلات بعض الإشارات المهمة المتعلقة ببعض الجوانب الاقتصادية لولاية جرجا ، والتى يمكن أن نميز بينها فيما يتعلق بطبيعة الدور الذى أدّاه « مراد بك » فى جباية الضرائب ، وكذلك دوره فى التغلب على المشكلات البينية ذات الطبيعة الاقتصادية بين ولايتى جرجا وأسيوط .

– « مراد بك » وجباية المال الميرى

لما كان الفرنسيون لم يتمكنوا من جباية التقاسيط المستحقة على الزراعات الشتوية – وهى أهم متحصلات المال الميرى على مستوى العام كله – وذلك بسبب تزاحم مجموعة من

الأحداث السياسية والعسكرية التى تتابعت بشكل سريع خلال شتاء عام ١٨٠٠م[٧٧] ، فإن توقيع المعاهدة مع « مراد بك » أتاح الفرصة لإعادة تنظيم إجراءات الجباية للمال الميرى ؛ إذ ألحق الجنرال « كليبر » بالمعاهدة تعليقًا يلزم « مراد بك » بأن يصادر كل الضرائب العينية والنقدية التى جمعها « درويش باشا »[٧٨] من الصعيد خلال شهرى فبراير ومارس ، ويرسلها مباشرة إلى القاهرة . كما كلفه بأن يساعد « المعلم يعقوب » فى تحصيل باقى التقاسيط التى لم تُجْبَ بعد .

على أن « كليبر » لم يترك الأمور تسير دون تحديد اختصاصات كل جانب .. فبينما يقوم « المعلم يعقوب » بكتابة قائمة بكل الغلال والأموال التى على كل قرية أو ناحية ، وتحديد الشون التى سوف تُخزن بكل منها ، نجد « مراد بك » يكلف باتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لإتمام تحصيلها من تلك القرى ، وتدبير وسائل وصولها كاملة للقاهرة ؛ حيث لم يُسمح له بتحصيل شىء من الحبوب أو الأموال الصالحة له أو لأتباعه فى جميع الأقاليم الواقعة بين الجيزة وأسيوط ، وإنما متحصلاته الضريبية – وفقًا للاتفاق – سوف تتركز داخل منطقة نفوذه بإقليم جرجا[٧٩] .

ويتوجه « مراد بك » فور توقيع المعاهدة فى ٥ من أبريل ١٨٠٠م للصعيد ، ويتمكن فى أقل من ثلاثة أسابيع من مصادرة كل ما جمعه « درويش باشا » ، ليصل للقاهرة فى الأول من مايو[٨٠]، وينشط فى مباشرة إجراءات الجباية من خلال أتباعه الكُشّاف والصناجق الذين انتشروا فى كل جهة يجمعون الحبوب والأموال ويرسلونها إلى شاطئ النيل ؛ حيث تقلها المراكب النيلية التى جمعها « مراد بك » من كل مكان ، لتشحن على متونها ،وترسل مباشرة لشون الغلال . ومع كل إنجاز لناحية أو لمجموعة من القرى ، أو حتى فى الحالات الخاصة بتحصيل خراج بعض الأراضى الخاصة بأحد أتباع الفرنسيين ، حرص « مراد بك » على كتابة رسالة لـ « دونزلوه » يعلمه فيها بإنجازه للأمر وبإجمالى ما تم جبايته[٨١] .

وهكذا أمكن للفرنسيين تحصيل المال الشتوى دون مصادمات مع الفلاحين ، وهى المصادمات التى كانت معتادة من قبل ، والتى كانت تكلفهم الكثير ؛ فلم تكن لقرية من القرى أن تدفع ما عليها من التقاسيط إلا فى حضور تجريدات عسكرية كبيرة[٨٢] ، ومن ثَمَّ صار الإعلان عن معاهدة السلام مع « مراد بك » أهم عامل لتحقيق درجة هامة من الاستقرار الاقتصادى بأقاليم الصعيد .. فقد كان وجود الأمراء الكشاف والصناجق – أتباع «مراد» –

مع كل تجريدة عسكرية فرنسية كفيلاً بكسب ثقة الممولين للضرائب من الفلاحين والملتزمين ، فيقبلون على دفع الخراج كاملاً وهم مطمئنون أن أحدهما لن يعود للمطالبة بها ثانية كما كان شائعًا من قبل .

ويحـــرص « مـــراد بـــك » على تأكيد التزامه التام لـــ « دونزلوه » بأنه لن تجرؤ قرية أو ناحية من النواحى على رفض دفع مستحقات المال الميرى « وإن شاء الله تعالى ما دام احنا وأنـــتم موجوديـــن هـــنا لم أحدا يقدر يقصر فى دفع المطلوب »[٨٣] . ولم يكن للإدارة المالية الفرنسية أن تتشكك فى مدى إمكانيات هذا الأمير فى تحقيق تلك المهام على النحو المطلوب ، وخاصة أن هيبته بين الأهالى كانت قد دفعت مشايخ قرى الصعيد إلى التكالب عليه ؛ ليقدموا له الكثير من الأموال على سبيل التحية بعد استقراره بجرجا[٨٤] .. ولعل هذا ما جعل الإدارة الماليـــة تســـتعين بالكُشّاف والصناجق المماليك من أتباع أمير الصعيد لتيسير عمليات الجباية وتحقيق الأمن والاستقرار بالريف ، وذلك عبر تعيينهم فى كشوفيات أقاليم النفوذ الفرنسى .

وتـــلقى المراسلات أضواءً أخرى على دور « مراد بك » فى عمليات مسح الأراضى ؛ فمـــع مجـــىء فيضان صيف ١٨٠٠م وانحسار مياهه وإتمام البذار ، تكلفه إدارة الحملة بتوفير الـــتدابير اللازمة لإتمام إجراءات مسح وقياس الأراضى التى رُوِيت وينتظر أن تغل بالحبوب ، حتى تتمكن الإدارة من تحديد قيمة الميرى على جميع القرى والنواحى .

والمعـــروف أن عمليات المسح والقياس كانت من أصعب المسئوليات التى تتطلب قوة عسكرية ترافق « المسّاحة » ؛ كيما يتحقق بها ضمان نزاهة إجراءات هذه العملية . وقد أبدى « مـــراد بك » اهتمامًا ملحوظًا بالأمر ، حتى لقد وَجَّه نحو نصف قواته (٢٠٠٠ مملوك)[٨٥] وزودهم بالخيول والجمال ، وكتب إلى « دونزلوه » يخبره بهذه الاستعدادات . ويطالبه بإرسال « المسّـــاحة » ممثـــلى الإدارة الماليـــة المكلفين برفع تقرير مفصل ودقيق يُحَدِّدون فيه إجمالى ما يتوجب تسديده للخزانة الفرنسية[٨٦] .

ولمـــا كان « مراد بك » ما زال مسئولاً عن جباية متحصلات أوقاف الدشيشة ، وكان بعضـــها يقـــع خارج حدود منطقة نفوذه – كناحية « أبوتيج » الواقعة بولاية أسيوط – فقد استلزم الأمر اتباع نفس الأسلوب ، إذ بينما يُرسل « مراد بك » من قِبَله « عاملاً ومَسّاحًا »؛ يلـــتزم « دونـــزلوه » بـــتوفير قوة يقودها سردار (فرنسى) يؤمن إجراءات مسحها ، حتى « لا يحصـــل تهـــاون أو إخلال فى القياس أو فى دفع الخراج » . كما نجد « مرادًا » يطالب « دونزلوه » بأن يرد عليه بمكاتبة أشبه بتقرير موجز عن حالة « طين الوقف » ؛ كى يطمئن إلى دقة الإجراءات والنتائج التى تصله[٨٧] .

ويكلف « مراد بك » أحد أتباعه من الكُشّاف خلال فترة الحصاد فى أوائل أغسطس ، بتحصيل خراج هذا الوقف . وسعيًا إلى تجنب أية معوقات - سواء من قِبَل المسئولين الماليين بالحملة ، أو من جهة الفلاحين المتخوفين دائمًا من الوقوع فى شرك المطالبة بالميرى مرتين - فإنه يطلب من « دونزلوه » تدبير « إجازة » لتابعه « سليم » كاشف أسيوط بتحصيل متخصصات هذه الناحية[٨٨] .

والواضح أن القيادة الفرنسية لم تشأ نزع نظارة أوقاف الدشيشة عن « مراد بك » بسبب طابع الخصوصية الدينية التى تميز هذه المؤسسة ، من حيث أن عائداتها موقوفة على أهالى الحرمين الشريفين ، ومن ثَمَّ فإن وضعها تحت السيطرة الفرنسية قد يثير العديد من المشكلات فى الوقت الذى تسعى فيه إلى إقامة علاقات تجارية مع أشراف الحجاز[٨٩] . ولأجل هذا نظرت بعين الاعتبار إلى ضرورة مساعدة « مراد » فى تحصيل متخصصاتها التى يرسلها عبر ميناء القصير .

وتستمر المراسلات فى توضيح أهم الخدمات التى كان « مراد بك » يقدمها للفرنسيين وهم بصدد جباية المال الميرى ، فخلال فترات الحصاد وجمع الضرائب العينية كانت تشتد الحاجة إلى المراكب لنقل الحبوب إلى شون الغلال بالقاهرة ؛ وبسبب قلة المراكب التى فى حوزة الفرنسيين - حيث كانوا قد فككوا عددًا كبيرًا منها لاستخدامه كخشب وقود وتدفئة[٩٠] - فقد اتجهوا إلى « مراد بك » يطلبون منه جمع كل المراكب التى بحوزته ، وخاصة أن جرجا كانت مشهورة بإنتاج العديد من المراكب[٩١] ؛ ولا سيما الكبيرة المخصصة لنقل الحبوب والبضائع . إذ تكشف المراسلات عن قيام « مراد بك » بتوجيه أتباعه إلى مختلف الجهات بإقليمه ، يرصدون ما بها من مراكب ويرسلونها مباشرة إلى أسيوط[٩٢] ليتولى الجنرال « دونزلوه » توزيعها على مختلف أقاليم مصر العليا .

ولعل التزام الجانب الفرنسى بدفع الأجور كاملة إلى أرباب المراكب ، هو ما جعل الأخيرين يتكالبون عليهم[٩٣] ! على أن حيوية ما تؤديه هذه المراكب من خدمات متنوعة جعلت « مراد بك » يطالب « دونزلوه » بضرورة إعادة المراكب إلى جرجا عندما تفرغ من حمولتها[٩٤] .

وهكذا .. أدى إعلان معاهدة الصلح والسلام فى كل قرى الصعيد إلى استقرار أوضاع الجباية ، والتى وضح من المراسلات أن « مراد بك » كان قد ساهم بنصيب وافر فى تحصيلها .

- تأمين حركة التجارة فى جنوبى الصعيد وتنظيمها

وترصد المراسلات بعض المعلومات المهمة المتصلة بعملية تأمين وتنظيم حركة التجارة بين ولاية جرجا وولاية أسيوط والمنيا ، والتى جاءت كنتيجة للمشكلات البينية التى فرضت نفسها على الجانبين .

والنموذج الأول من هذه المشكلات يتعلق بحادثة اعتداء عربان « ابن وافى » على قافلة تجارية كان يقودها « البشير » سلطان دنقلة ؛ حيث سبوا ١٣٢ نفسًا ، ونهبوا أموالهم وجمالهم ومواشيهم وسائر ما كانوا يحملونه من مختلف المتاجر الجنوبية [٩٥] .

ولما كانت قوافل الجنوب (قافلتا دارفور وسنار) تدر دخولاً هامة لـ « مراد بك » من جراء اعتيادهم على دفع رسوم جمركية فى جمرك إسنا قبل اجتيازهم لإقليم جرجا إلى أسيوط ، وذلك بالإضافة إلى ما يحملونه من سلع متنوعة (مثل الأخشاب التى تصنع منها المراكب ، والعبيد الذين يجرى ضمهم بين صفوف القوات المملوكية - وخاصةً فى ظل الحظر الذى فرضه الباب العالى على تجارة جلب الرقيق الأبيض - وتراب الذهب الذى يدخل فى صناعة النقود ويستخدم كسلعة نقدية .. إلخ)[٩٦] ، فقد كان من المتوقع أن لا يدخر أمير الصعيد جهدًا فى التصدى لهذه المشكلة ؛ ليس بهدف إعادة السبايا والمنهوبات فحسب ، ولكن ليحول دون تكرار مثل هذه الاعتداءات التى من شأنها أن تعطل تجارة القوافل .

ولما كانت التأثيرات السلبية لمثل هذا الاعتداء لن تقتصر على اقتصاد جرجا فحسب ، بل ستلحق بنفس القدر باقتصاد الجانب الفرنسى .. فقد آثر أمير الصعيد تجنب المواجهة المباشرة مع عربان « ابن وافى » ليخاطب « دونزلوه » فى شأنهم ، وخاصة أن تركزهم الرئيسى كان بولاية أسيوط . ولذلك وجَّه « البشير » كبير دنقلة إلى أسيوط ؛ ليطلع « دونزلوه » بكل تفاصيل الاعتداء[٩٧] .

ويبدى « دونزلوه » اهتمامًا ملحوظًا بالمشكلة ، ويراسل « محمود بن وافى » ويأمره بإعادة كل السبايا والمنهوبات وعدم تكرار مثل هذا الاعتداء الذى من شأنه أن ينهى أية علاقة تربط بين قبيلته بالفرنسيين . ويسارع الأخير باستدراك الأزمة ، ويتعهد لـ « دونزلوه » بإصلاح الأمر كله : « لا يخفى أن حضر جوابكم وما ذكرتموه صار فى علمنا بالحرف الواحد .. ولم فى خلاف ولا تقصير فى كامل ما ترسلوا لنا عليه .. وهذا الأمر لم نرضاه لأن حالنا

وحالكم واحد فى كامل الأمور جميعًا ..» . وطالب بإيفاد « البشير » سلطان دنقلة ليتسلم كل متعلقات قافلته بعد يومين فقط ، ليتمكن من حصرها عند كل من شارك فى هذا الاعتداء[٩٨] .

والواقع أن هذه الحادثة كانت قد أثارت قلق سلطان دارفور ، فأوفد مبعوثيه إلى أسيوط ليتفاوضوا مع المسئولين الفرنسيين على ضرورة ترتيبات أمنية للقوافل ومنع تكرار الاعتداء عليهم . وقد أحسن « دونزلوه » استقبالهم ، وأخبر « مينو » بأنه سيبعث بالهدايا لسلطانهم لأجل إعادة الثقة والصداقة وإحياء التجارة ، ويدعم « مينو » هذا الاتجاه بإصداره أمرًا يوميًّا بإعفاء قافلة كاملة قدمت فى سبتمبر ١٨٠٠م من دفع رسوم الجمرك بأسيوط[٩٩] .

وهكذا يؤدى التقاء مصالح كل من « مراد بك » والجانب الفرنسى إلى توافرهما على تأمين وحماية قافلتى دارفور وسنار ، الأمر الذى يعكس نوعًا من التفاعل بين الجانبين فى التعامل مع المشكلات التى كانت سياسة غض الطرف عنها تخلف تأثيرات سلبية على مختلف اقتصاديات البلاد[١٠٠] .

والنموذج الآخر من المشكلات التى تبرزها المراسلات يتعلق بمشكلة واجهت أتباع « مراد بك » فى جمرك أسيوط . وكان « كليبر » قد أنشأ هذا الجمرك فى يونيو ١٨٠٠م (أى بعد شهرين من توقيع المعاهدة) ، فصارت جميع البضائع والمؤن تخضع للتفتيش ويفرض عليها رسوم محددة[١٠١] . وقد مثل هذا الجمرك حاجزًا ماديًّا مهمًّا ، ظل يترجم الفاصل الحدودى القائم بين منطقة النفوذ المملوكى وأقاليم الحكم الفرنسى .

ولما كانت الرسوم التى حددها « كليبر » قد بالغ فيها بقصد تحويل تجارة البحر الأحمر إلى ميناء السويس[١٠٢] بدلاً من ميناء القصير الذى صارت رسومه الجمركية تُحصل لـ « مراد بك » ، فعلى ما يبدو رأت القيادة الفرنسية أن تمنح الأخير امتيازًا يخول له حق منح أتباعه ميزة تفضيلية فى الجمارك ، والتى تعنى تخفيض جزء من الرسوم المستحقة وإبداء حسن معاملتهم .

غير أن ادعاء الكثيرين من المماليك بأنهم « رعايا مراد بك » أحدث نوعًا من الفوضى ، اضطرت مسئولى الجمرك إلى فرض الرسوم كاملة على جميع الأوزان ، الأمر الذى دفع « مراد بك » إلى أن يكتب إلى « دونزلوه » يعلمه بحقيقة المسألة ليبرئ نفسه من الاتهام بالغش والتدليس : « واحنا لم نكتب إلى أحد أمر حمايات ، ولم نكتب إلا إلى أولادنا الأمراء

والصـــناجق والكُشّاف ، وسابق تاريخه عرفنا حضرتكم من قبل ذلك .. وأما خلاف أولادنا لم نعطى أحد تذكرة بأمر حمايات ، واحنا أمر الشرك والغش لم نرضاه .. »[١٠٣] .

وكان « مراد بك » قد سبق أن اقترح على « دونزلوه » ضبط المسألة من خلال كتابة « تذاكـــر » بمضـــمون الحمايـــة وباسم من يحملها ومشمولة بخاتمه ، لكنّ « وكيل البحر » بالجمرك رفض الأخذ بها ! ولأجل إعادة الأمور إلى سيرتها الأولى ، نجد « مراد بك » يستخدم – كعادتـــه فى كل الأمور المتوترة – لغة هادئة : « فإن كان فى تاريخه تمشوا تذكرتنا إلى حد أتباعنا فقط الأمرا الصناجق والكشاف ، طبعًا نعطى تذكرة ، وإن كان لم يمشوا تعلمونا لأجل ما يصير فى علمنا »[١٠٤] .

ويـــبدو أن امتياز التخفيض الجمركى لخاصة أتباعه قد أُبطل تمامًا[١٠٥] ، على أن ما كان يـــثير امتعاضه هو ما كان يمارسه المفتشون والمراقبون من إجراءات مشددة جعلته يفرد رسالة خاصـــة إلى « دونـــزلوه » يطـــلب منه أن يكتفى « وكيل البحر » بالجمرك بالاطلاع على قائمـــة السلع والمؤن المحملة التى كتبها « القبانى » دون حاجة إلى تفريغ المركب وإعادة وزن حمولتها[١٠٦] .

والواقـــع أن الخدمات العديدة التى كان يقدمها أمير الصعيد للجانب الفرنسى – والتى أكســـبته مصداقية كبيرة لديهم – جعلت القيادة الفرنسية تقرر منحه إعفاءً من دفع الرسوم الجمـــركية لشخصه ولأهل بيته عن وزن محدد فى كل عام[١٠٧] . والرسالة رقم (١٠٢) تأتى تعـــبيرًا عن امتنان « مراد بك » بهذا الامتياز : « والقايمة تعلق الجمرك المشروحة حكم القايمة من الغلال والأصناف عدد سنوى معلوم ، وكتر الله تعالى خيره ، واحنا عشمانين فى الجمهور بأكثر من ذلك »[١٠٨] .

ومن الواضح أن « مراد بك » كان على وعى تام بحجم الجهود التى يبذلها « دونزلوه » من أجل تذليل العقبات وتسوية المشكلات التى كانت تثار بين كل حين وآخر . ولذلك يثنى عليه فى رسالته بعبارات تفيض ودًّا واعتزازًا ، وخاصةً أنه تعهد له بأن يعفى كل متعلقاته التى تتجاوز حدود الوزن المسموح له بها من دفع الرسوم بجمرك أسيوط[١٠٩] .

خـاتـمـة

هكـذا يتبين أن مجموعة مراسلات « مراد بك » تشكل فى مجملها مصدرًا تاريخيًا مهمًا لدراسة شئون ولاية جرجا فى مطلع القرن التاسع عشر ، وبصفة خاصة الجانب الإدارى لهذا الإقلـيم الـذى أُدير وفقًا للنظام المملوكى التقليدى السائد قبل مجىء الحملة . على أنه كان واضـحًا أن هذه الولاية لم تكن مستقلة تمامًا ، وأنها ظلت مرتبطة بالنفوذ الفرنسى ، ومن ثَمَّ لم تكـن بمعـزل عن ولايات الصعيد المجاورة ، وخاصةً ولاية أسيوط والمنيا التى كان يحكمها الجنرال « دونزلوه » الذى تمتع بصلاحيات مراقبة واسعة جعلته مشرفًا عامًا على إدارة العلاقة المملوكية الفرنسية؛ ولذلك ربطته بـ « مراد بك » علاقة خاصة ، نزعم بأنها كانت أساسًا فى استقرار السلام وتوطيد العلاقة بين الجانبين .

والواقع أن هذا القدر المحدود من السلطة لم يكن هدفًا لـ « مراد بك » ، ولكنه قصد بـه إتاحة الفرصة لإعادة توحيد صفوف المماليك ، وخاصة فى هذه المنطقة التى لا تتميز بأنها بعيـدة عن معترك الصراعات والحروب فحسب ، بل لأنها كذلك من أغنى أقاليم الصعيد ، ومن ثَمَّ يتمكن من تحقيق عملية الاستقطاب الواسعة لكل المماليك الذين كانوا ببلاد الشام ، والذين كان يُجرى تسليحهم فور وصولهم جرجا ، الأمر الذى يبلور الفكرة السياسية العميقة عند هذا الزعيم المملوكى ، والتى تتجلى أهميتها على ضوء الأحداث التالية : فقد أدت وفاته المفاجـئة بالطـاعون وعدم وجود من يستكمل تجربته على النحو الذى خططه لها من قبل ، إلى عـدم تحقيـق الاتحاد بين الفرق المملوكية ، الأمر الذى عجل سريعًا بتشتتهم وانقسامهم وإبادة العديد منهم حتى لم تقم لهم قائمة[١١٠] .

وتمـثل المراسلات – على هذا النحو – مصدرًا مهمًا كذلك فى إعادة تقييم سيرة الأمير « مراد بك » ، وخاصة خلال فترة الحملة .. إذ تكشف هذه المجموعة عن جوانب مهمة من شخصـية هـذا الزعـيم المـملوكى ؛ فهى تثبت أنه كان صاحب رؤية سياسية فى مواجهة الـتحديات ، وأنه كان يمتلك اللغة الهادئة التى يحسن بها إدارة علاقته مع الآخر .. مع تميزه بالمـرونة السياسية التى تجعله يستوعب أى رفض لمطالبه من الجانب الفرنسى ؛ أو الاستجابة لمـا يوجـه إليه من أوامر أو تعليمات طالما أن هذا لا يعوقه عن السير قُدُمًا فى تحقيق أهدافه السياسية والعسكرية .

وعلى ذلك تبدو الصورة التى تطرحها الأدبيات المعاصرة (وخاصة لدى الجبرتى) مغايرة تمامًـا لهذه النتيجة ، الأمر الذى يفرض ضرورة إعادة النظر فيما رصدته تراجم تلك المصادر من معلومات ، وعدم الإفراط فى الثقة فى تقييمها على أنها حقائق لا يرتقى إليها الشك ، وذلك عـلى الأقـل فيما يتعلق بترجمة الأمير « مراد بك » ، إذ تبدو النظرة غير البريئة من المبالغة فى التحامل عليه واضحة ومؤكدة[١١١] .

الهوامش

(١) نبيل الطوخى : صعيد مصر فى عهد الحملة الفرنسية ١٧٩٨- ١٨٠١ - القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧ . ص ص ٢٣٣: ٢٣٥.

(٢) راجع على سبيل المثال :

- Reynier, G: state of Egypt after the battle of Heliopolis, translated from the French, London 1802, PP. 210-216.

- Reybaud, L: Histoire scientifique et militaire de L'expedition Française en Égypte, Paris 1830- 1836, t. VIII, pp. 107-111.

- Martin, P.: Histoire de L'expdition Française en Égypte (1798- 1801), Paris 1815, t. II, PP. 167-173.

(٣) الجنرال « دونزلوه Donzelot » : من أبرز القادة الفرنسيين فىالصعيد ، كان فى بادئ الأمر مساعد جنرال Adjudant général ، وعُهد إليه بقيادة كتيبة فى جيش الحملة ، ثم أصبح قائد لواء فى عام ١٧٩٩م . وخلال فترة مطاردة « مراد بك » كان حاكمًا على القصير ، وبعد عقد الصلح مع الأخير عُين حاكمًا على ولاية أسيوط والمنيا ، وأخيرًا ترقى إلى جنرال فرقة General de division فى عام ١٨٠٧م . انظر :

- Jean Bourguignon : souvenirs Historiques, Muse De L'orangerie, 1938, P. 96.

(٤) راجع على سبيل المثال :

- Napolon 1er et son Temps, sans date, PP. 70-74.

وقد تبين أن الكشاف الذى أعده الدكتور « أحمد عبد الرازق أحمد » لوثائق الحملة بالمكتبة المركزية لم يكن إلا ترجمة لبعض ما جاء بالكشاف الفرنسى . ومن الطريف أنه – أى أحمد عبد الرازق – يحمل دليل إدانته بخط يده ، ذلك أنه وقع باسمه بجانب كل فقرة أخذها من الكشاف . فقط قام بتقسيم الوثائق إلى تسع مجموعات ، تضم كل مجموعة عددًا من الحوافظ ، دون أن يوضح سبب هذا التقسيم . وقد نشر هذا الكشاف ضمن بحوث ندوة « عبد الرحمن الجبرتى » التى نشرت فى كتاب بالهيئة المصرية العامة للكتاب فى عام ١٩٧٦ ، ص ص ٥٩٧: ٦٢٠.

- Reynier, G: state of Egypt after the battle of Heliopolis, translated from the French, London 1802, PP. 210-216.

- Reybaud, L: Histoire scientifique et militaire de L'expedition Française en Égypte, Paris 1830- 1836, t. VIII, pp. 107-111.

- Martin, P.: Histoire de L'expédition Française en Égypte (1798- 1801), Paris 1815, t. II, PP. 167-173.

(5) Ibid, P. 74.

(٦) نـتوجه بالشـكر إلى الأستاذ « رمضان الخولى » الذى كان قد حظى بنسخة مصورة للمراسلات منذ فترة ، فأتاح للباحث الاطلاع عليها وتصويرها . وتبين أن بها تسع مراسلات ليست موجودة بين المجموعة الأصلية.

(7) Traduction de la lettre de Mourad bey au général Damas.

- أرشيف دار الوثائق القومية بالقاهرة : حوافظ الحملة الفرنسية ، حافظة رقم ٣٣، ملف ١٣، B6 - 60 وثيقة رقم 14867.

(٨) يؤكد ذلك تاريخ الرسالة التى بعث بها « مراد بك » إلى الجنرال « دونزلوه » ينعى فيها اغتيال صارى العسكر « كليبر » . وهى الرسالة رقم (٦٠) بتاريخ ١ من صفر ١٢١٥هـ/ ٢٤ من يونيو ١٨٠٠م.

(9) Traduction d'un lettre de Mourad bey au général Donzelot.

- أرشيف دار الوثائق القـومية بالقاهرة : حوافظ الحملة الفرنسية ، حافظة رقم ٢٥ ، ملف رقم ١٢، Le 3Aoute 1800. B6.49، وتاريخ ٣ من أغسطـس يحـمل تاريخ الرسـالة رقـم (٥٧) ، ولكن موضوعها مغاير للأولى .

(١٠) بـلغ عدد المراسلات التى بعث بها كبار الأمراء إلى الجنرال « دونزلوه » ٦ مراسلات ؛ فى مقابل ٤١ رسـالة من « مراد بك » ؛ و٣ مراسلات لـ « دونزلوه » ، وواحدة من « محمود بن وافى » شيخ قبيلة « ابن وافى » ، وواحدة أخيرة تمثل شكوى مرفوعة من أهالى طهطا للجنرال « دونزلوه » .

(11) Napoléon 1[er] et son Temps, P. 74.

(١٢) مات « مراد بك » بالطاعون فى ٤ من ذى الحجة ١٢١٥ هـ ، الموافق ١٨ من أبريل ١٨٠١م ، ومن ثم فالرسالة رقم (١١٢) قد كتبت قبل وفاته بأحد عشر يومًا . راجع :

- عـبد الـرحمن الجبرتى : مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس ، تحقيق : عبد الرازق عيسى وعماد هلال – القاهرة : العربى للنشر والتوزيع ، ١٩٩٨ . ج٢ ، ص ٤٧٦.

(١٣) أشـار الكشـاف الفرنسـى لمجموعة وثائق الحملة بالمكتبة المركزية إلى وجود سبع سجلات لمراسلات صـادرة من الجنرال « دونزلوه » ، سواء إلى الجنرال « ديزيه » أو إلى القائد العام للحملة أو مع « مراد بـك » ، وإنها تقع فى نحو ٤٥٠ ورقة . وعلى الرغم من أنها تغطى الفترة من ٧ من مايو ١٧٩٩م وحتى ٢٥ مـن مارس ١٨٠١م ، فإنها لا تشتمل على مراسلات مع « مراد بك » إلا خلال الفترة التى سبقت خضوعه للفرنسيين . ومن المؤسف أن هذه السجلات غير موجودة الآن بين مجموعة وثائق الحملة بالمكتبة المركزية . راجع :

- Napoléon 1[er] et son Temps, P. 68.

(١٤) هى المراسلات الواقعة تحت أرقام : (١١٦، ١١٧، ١١٨)

(١٥) انظر على سبيل المثال المراسلات الواقعة تحت أرقام : (٥٤) ، (٥٨) ، (٧٢) ، (٧٣) ، (١٠٤).

(١٦) وهى المراسلات المسلسلة بأرقام : (٧٥) ، (٧٦) ، (٧٩) ، (٨٠) ، (٨٢).

(17) Napoléon 1er et son Temps, P. 74.

(١٨) توجد نماذج عديدة بين مجموعة وثائق الحملة بالمكتبة المركزية بجامعة القاهرة لهذه النوعية من الورق ، والتى تتخذ فيه العلامة المائية شكل شعار الجمهورية الفرنسية ، والذى يرمز لفرنسا بفتاة تمسك بإحدى يديها صولجانًا وبالأخرى حزمة من العصى ومعها « بلطة » ، وأحيانًا تُحاط بإطار من نبات الغار.

(١٩) على سبيل المثال ؛ تحتفظ المراسلات المحفورة بخاتم « مراد بك » – وهى الواقعة تحت أرقام (٦٤) ، (٦٦) ؛ (٧٢) ، (٧٣) بترجمتين كاملتين للإيطالية والفرنسية . وقد جاءت الأصول المترجمة للإيطالية تحت أرقام (١٢٠) ، (١٢٢) ؛ (١٢٤) ، والفرنسية تحت أرقام (١١٩) ، (١٢١) ، (١٢٣).

(٢٠) يمثل كل من « برطلمين » و « حسين الزانطلى » نموذجين مهمين ، فكلاهما يونانى الأصل ، ويجيدان أربع لغات من بينها العربية والإيطالية ، وكلاهما نال حظوة لدى الفرنسيين والمماليك على حد سواء .. فبينما عمل الأول فى خدمة الفرنسيين وحظى برتبة جنرال ، وكان رسول « كليبر » إلى « مراد بك » فى التمهيد لعقد الصلح بين الجانبين ، كان « حسين الزانطلى » – الذى كان يعمل قبيل مجىء الحملة فى خدمة « مراد بك » كقائم على أمر المدافع – قد جعله الأخير ممثلاً له فى صياغة بنود المعاهدة ، ثم رفعه إلى رتبة سنجق ونصبه كتخداه لدى الإدارة الفرنسية بالقاهرة . راجع :

– نقولا الترك : ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية ، تحقيق : ياسين سويد ، – بيروت : دار الفارابى ، ١٩٩٠ . ص ص ١٣٣: ١٣٥.

(٢١) راجع نص المراسلة رقم (١٠٩) بتاريخ ١٨ من شعبان ١٢١٥هـ / ٤ من يناير ١٨٠١م بنص الترجمة :

- Traduction de la lettre écrite par Mourad au general Donzelot, le 4 Janvier 1801.

– أرشيف دار الوثائق : محافظ الحملة الفرنسية ، محفظة رقم ٤١ ، ملف ٢ ، B6. 61.

(٢٢) مراسلات « دونزلوه » إلى « مراد بك » ، أرقام (١١٦) ، (١١٧) ، (١١٨).

(٢٣) أشار « مراد بك » فى رسالته إلى « دونزلوه » إلى أنه أرسل أحد أتباعه إلى بلاد الشام بعلم القائد العام « كليبر » وهو ما زال بالقاهرة (أى خلال شهر أبريل) ليطالعه بالأخبار ، وأنه يوافيهم بكل ما يصله من هناك . راجع الرسالة رقم (٥٤) بتاريخ ١٤ من المحرم ١٢١٥هـ / ٧ من يونيو ١٨٠٠م .

(٢٤) مراسلة من « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (١٢٨) بتاريخ ٤ من صفر ١٢١٥هـ / ٢٧ من يونيو ١٨٠٠م . وكذلك راجع نصوص رسالتى « حسن بك الجداوى » . و « إبراهيم بك » اللتين أرسلهما « مراد بك » إلى « دونزلوه » ؛ رسالة رقم (٩٩) بتاريخ ٢٢ من رجب ١٢١٥هـ / ٩ من ديسمبر ١٨٠٠م ، ورسالة رقم (١٠٠) بتاريخ ٢ من شعبان ١٢١٥هـ / ١٩ من ديسمبر ١٨٠٠م .

(25)Le général Damas au général Donzelot au 17 Floreal, an VIII (4 Mai' 1800), en Napoléon 1er et son temps, P. 104.

(26)Le général en chef Kléber au général Donzelot, le 11 Prairial an viii (31 Mai, 1800) en Kleber en Égypte , 1798- 1800' 4 vols., [IFAO] 1995. t. 4. P. 940.

(٢٧) مراسلة من « مراد بك » إلى الجنرال « دونزلوه » ، رقم (٥٠) ، بتاريخ ١٠ من المحرم ١٢١٥هـ / ٣ من يونيو ١٨٠٠م . ويلاحظ أن « مراد بك » درج على أن يشير فى مراسلاته إلى مضمون خطابات « دونزلوه » إليه .

(٢٨) الرسالة السابقة نفسها .

(٢٩) مراسلات « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، أرقام (٦٠) ، (٦٤) ، (٨٩) ، (٩١) ، (١٠١) ، (١٠٢) ، (١٠٥) ، (١١٣) . وجميعها تشمل الفترة من يونيو ١٨٠٠إلى فبراير ١٨٠١م .

(٣٠) مراسلتا « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (٧٢) بتاريخ ٢٦ من صفر ١٢١٥هـ / ١٩ من يوليو ١٨٠٠م ؛ رقم (٩٨) بتاريخ ٢١ من رجب ١٢١٥هـ / ٨ من ديسمبر ١٨٠٠م .

(٣١) مراسلتا « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (١٠٢) بتاريخ ١٢ من شعبان ١٢١٥هـ/ ٢٩ من ديسمبر ١٨٠٠م ؛ ورقم (١٠٤) بتاريخ ٢٩ من شعبان ١٢١٥هـ / ١٥ من يناير ١٨٠١م .

(٣٢) مراسلة من « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (٥٤) بتاريخ ١٤ من محرم ١٢١٥هـ/ ٧ من يونيو ١٨٠٠م . ويلاحظ أن الجنرال « دونزلوه » بعد نحو أسبوعين يعود ليؤكد لـ « مراد بك » انتظام المراسلات . راجع المراسلة رقم (٥٨) بتاريخ ٢٨ من المحرم ١٢١٥هـ / ٢١ من يونيو ١٨٠٠م .

(٣٣) على سبيل المثال ؛ تتردد أسماء مثل « مراد الملازم » و « الأمير ذى الفقار كتخدا » اللذين فور تسليمهما خطابات الجانب الفرنسى لـ « مراد بك » يعودان أدراجهما إلى أسيوط أو القاهرة . راجع : مراسلات « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، أرقام (١٠٤) بتاريخ ٢٩ من شعبان ١٢١٥هـ / ١٥ من يناير ١٨٠١م ؛ ورقم (١٠٩) بتاريخ ١٨ من شعبان ١٢١٥هـ / ٤ من يناير ١٨٠١م؛ ورقم (١١٢) بتاريخ ٢٣ من ذى القعدة ١٢١٥هـ/٧ من أبريل١٨٠١م ؛ ومراسلة من « دونزلوه » إلى «مراد بك» تحت رقم (١١٧) بدون تاريخ .

(٣٤) مراسلة من « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (٩٣) بتاريخ ٢١ من جماد الآخر ١٢١٥هـ / ٩ من نوفمبر ١٨٠٠م . وكذلك راجع رسالة الجنرال « دونزلوه » إلى القائد العام « مينو » ، بتاريخ ٢٥ من ميسيدور ١١/٨ من يوليو ١٨٠٠م ؛ منشورة فى ملاحق دراسة « نبيل الطوخى » : المرجع السابق ، ملحق رقم ١٣ . ص ص ٣٧٩: ٣٨١.

(٣٥) مراسلة من « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (٩٣) بتاريخ ٢١ من جماد الآخر ١٢١٥هـ / ٩ من نوفمبر ١٨٠٠م . وقد كان شائعًا بين المماليك « المراسلات الشفهية » . كما ترددت فى مكاتبات «مراد بك» الإشارة إلى تلقيه أخبارًا عسكرية من بلاد الشام شفاهية المصدر كقوله : « وهذا ما عرفونا باللسان » .

– انظر على سبيل المثال: المراسلة رقم (٧٣) بتاريخ ٢٩ من صفر ١٢١٥هـ / ٢٢ من يوليو ١٨٠٠م.

(٣٦) مراسلة « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (١٠٨) بتاريخ ١٥ من شوال ١٢١٥هـ/ الأول من مارس ١٨٠١م ؛ ومراسلة « دونزلوه » إلى « مراد بك » ، رقم (١١٨) بدون تاريخ .

(37) Ordre du jour du général en chef kléber, le 28 fructidor an VII (14 Septembre 1799). En: kléber en Égypte, t. 3. PP. 50-51.

(٣٨) نبيل الطوخى : المرجع السابق . ص ٢٣٢ .

وقـد نشـر فى ملاحق دراسته نص القرار المؤرخ فى ١٧ من فلوريال عام ٨ (٧ من مايو ١٨٠٠م) ، ملحق رقم ١١ . ص ٣٧٠.

(٣٩) بلصفورة : تعد من القرى القديمة التى تتبع مركز سوهاج ، وما زالت باقية إلى الآن . انظر :

– محمد رمزى : القاموس الجغرافى للبلاد المصرية – القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب . ق٢، جـ٤. صـ١٢٥.

(40) Trait avec Mourad Bey, le 15 germinal an VIII (5 Avril 1800), en Kléber en Égypte, t. 4, PP. 803- 806.

(41) Napoléon Bonaparte: Correspondance de Napoléon 1er, publiée par ordre de l'empereur Napoléon III, 32 vols., Paris 1858- 70, t. 4, no 2921, P. 295.

(٤٢) الجبرتى : مظهر التقديس . ص ص ٣٩٧: ٣٩٨.

(٤٣) الأربع عشرة كاشفية هى : أسيوط – أبو تيج – طما – طهطا – أخميم – فرشوط – برديس – هو – بهجورة – قنا – قوص – إسنا – أبريم – ألواح – (الواحات) . انظر :

– ليلى عبداللطيف : الإدارة فى مصر فى العصر العثمانى – القاهرة ، ١٩٧٨ . ص ٣٨١ .

(٤٤) صورة جواب من مير اللوا « مراد بك » إلى « عبد الله مينو » سارى عسكر ، رقم (٦٧) بتاريخ ١٥ من صفر ١٢١٥هـ / ٨ من يوليو ١٨٠٠م .

(٤٥) أحمد حسين الصاوى : المعلم يعقوب بين الأسطورة والحقيقة – القاهرة : دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، سلسلة كتاب فكر ، العدد ٩ ، ١٩٨٦ . ص ٨٧ .

(٤٦) مراسلة من « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (٦٠) بتاريخ الأول من صفر ١٢١٥هـ / ٢٤ من يونيو ١٨٠٠م .

(٤٧) أوضحت رسالة الجنرال « دونزلوه » إلى القائد العام « مينو » هذا المضمون ، إذ جاء بها : « حاليًا – سيدى الجنرال – لديك الآن رده ، وأرجوك اتخاذ القرار فى طلباته بخصوص تأجيل المرى لهذا العام وزيادة بضعة قرى ..» . ونص الرسالة منشور فى ملاحق دراسة « نبيل الطوخى » : المرجع السابق ، ملحق رقم ١٣ . ص ص ٣٧٩: ٣٨٤.

(٤٨) هنرى لورنس : الحملة الفرنسية فى مصر ؛ بونابرت والإسلام ، ترجمة : بشير السباعى – القاهرة : سينا للنشر ، ١٩٩٥ . ص ص ٥٥٢: ٥٥٣ .

– نبيل الطوخى : المرجع السابق . ص ٢٦٥ .

(٤٩) من واقع تقرير رفعه مدير الحدود المالية المسيو « بوسيلج » للقائد العام عن أسماء القرى الموجودة بولاية جرجا والوحدة الضريبية العينية المفروضة على كل قرية ، تبين أن إجمالى ما تم تحصيله عن عام ١٢١٤هـ / ١٧٩٩ – ١٨٠٠م بلغ ٦/٢٤ ٣٠٤,٦٥٣ أردبًا ! راجع :

- Etat Des contribution en grains des villages de la province de Girgé .

ويوجد هذا التقرير بحوافظ الحملة بالمكتبة المركزية ، حافظة رقم ١٩٦ ، ملف g.VIII.

(٥٠) مراسلة من « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (٩٤) بتاريخ ٢٣ من جماد الأول ١٢١٥هـ / ١٣ من سبتمبر ١٨٠٠م .

(٥١) الرسالة السابقة نفسها .

(٥٢) مراسلتا « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (١٠٣) بتاريخ ٢٣ من شعبان ١٢١٥هـ/ ٩ من يناير ١٨٠١م ، ورقم (١٠٤) بتاريخ ٢٩ من شعبان ١٢١٥هـ / ١٥ من يناير ١٨٠١م .

(53) Reynier, G: op. Cit. PP. 212-213.

(٥٤) أحمد حسين الصاوى : المرجع السابق . ص ٢٤.

(٥٥) مراسلة من « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (٧٦) بتاريخ ١٥ من ربيع الأول ١٢١٥هـ/ ٨ من أغسطس ١٨٠٠م .

(٥٦) مراسلة من « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (١١٢) بتاريخ ٢٣ من ذى القعدة ١٢١٥هـ/ ٧ من أبريل ١٨٠١م.

(٥٧) ومن أمثال ذلك ؛ عائلات كل من الأمير « قاسم كاشف » ، والأمير « محمد كاشف » ، ومير اللواء « سليمان بك » . انظر :

- مراسلتى « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (٥١) بتاريخ ٢٠ من المحرم ١٢١٥هـ /١٣ من يونيو ١٨٠٠م ، و رقم (١١٣) بتاريخ ٢١ من ذى الحجة ١٢١٥هـ / مايو ١٨٠١م .

(58)Correspondance De Napoléon I^er^, t, 4, P. 463, no 3234, 18 Fructidor an VI (4 septembre 1798).

(٥٩) تقرير الأوامر والعوايد الخاصة بأقاليم إسنا وجرجا وأسيوط فى تحكيم قيمقامات وتوليتهم على حكم البلاد ، بتاريخ ١٥ جرمينال سنة ٧ ، الموافق ٧ من أبريل ١٧٩٩م ؛ فى محفظة رقم (206) الموجودة بمجموعة وثائق الحملة الفرنسية بالمكتبة المركزية .

(60)Ordre du jour du général en chef Kléber, 28 Fructidor an VIII (14 septembre 1799), en Kléber en Egypte, t. 3, PP. 50-52.

(61)Tableau des contributions de la province de Girgé en argent, an 7 .

- مجموعة وثائق الحملة بالمكتبة المركزية ، حافظة (196) ، ملف E.VIII

(٦٢) مراسلة من « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (٩٠) بتاريخ ٤ من جماد الأول ١٢١٥هـ / ٢٣ من أكتوبر ١٨٠٠م .

وكان العثمانيون والإنجليز بالفعل يبذلون جهودًا ملحوظة فى جذب المماليك ، فعرضوا عليهم الوعود نفسها التى مُنحت لـ « مراد بك » . كما أن الإنجليز استصدروا لهم فرمانات شريفة من السلطان العثمانى بالحماية والأمان . راجع :

- نقولا الترك : المصدر السابق . ص ص ١٤٥: ١٤٦.

(٦٣) الرسالة السابقة نفسها.

(٦٤) يمكن الاستدلال على مسئولية « مراد بك » عن مماليكه بالرجوع إلى نموذجين مهمين ، الأول : يتعلق بالأمير « أيوب كاشف » الذى سطا على محصول للقطن قبيل عقد المعاهدة ، وقيام « مراد بك » بالتحقيق معه وإبداء استعداده لدفع الثمن إذا اقتضى الأمر ذلك . والثانى : يخص الأمير « محمد الألفى » خلال فترة عدائه للفرنسيين وإعلان « مراد بك » مخاوفه « لكون أن المذكور معروف أنه مملوكنا » . راجع :

- مراسلتى « مراد بك » لـ « دونزلوه » ، رقم (٥٦) بتاريخ ١٨ من المحرم ١٢١٥هـ / ١١ من يونيو ١٨٠٠م ؛ ورقم (٨٠) بتاريخ ١٩ من ربيع الأول ١٢١٥هـ / ١٢ من أغسطس ١٨٠٠م .

(٦٥) مراسلة من « مراد بك » لـ « دونزلوه » ، رقم (٩٢) بتاريخ ٩ من جماد الآخر ١٢١٥هـ / ٢٨ من أكتوبر ١٨٠٠م .

(٦٦) راجع على سبيل المثال : المراسلة رقم (٥١) التى تقدم نموذجًا كاملاً وواضحًا لمضمون الإجازة.

(٦٧) مراسلة من « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (٨٠) بتاريخ ١٩ من ربيع الأول ١٢١٥هـ / ١٢ من أغسطس ١٨٠٠م .

(٦٨) مجموعة حوافظ الحملة الفرنسية بالمكتبة المركزية ، حافظة رقم (212) ، ملف بدون رقم .

(٦٩) مراسلة « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (٥١) بتاريخ ١٠ من المحرم ١٢١٥هـ / ٣ من يونيو ١٨٠٠م .

(٧٠) مراسلة « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (٧٦) بتاريخ ١٥ من ربيع الأول ١٢١٥هـ / ٨ من أغسطس ١٨٠٠م .

(٧١) مراسلة « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (٥٨) بتاريخ ٢٨ من المحرم ١٢١٥هـ / ٢١ من يونيو ١٨٠٠م .

(٧٢) مراسلة « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (٧٢) بتاريخ ٢٦ من صفر ١٢١٥هـ / ١٩ من يوليو ١٨٠٠م .

(٧٣) مراسلة « دونزلوه » إلى القائد العام « مينو » ، بتاريخ ١٠ فريمير سنة ٩ / الموافق للأول من ديسمبر ١٨٠٠م ، ونص الرسالة منشور فى ملاحق دراسة « نبيل الطوخى » : المرجع السابق ، ملحق رقم ٦ ، ص ص ٣٥٩: ٣٦١.

(٧٤) يبدو أن هذه الزمرة من الهاربين ظلوا قابعين بأقصى الصعيد ، ثم انضموا مع غيرهم ممن جرى إلحاقهم - فى أواخر عهد الحملة - بصفوف المماليك . ويذكر « الرافعى » - نقلاً عن مصدر فرنسى معاصر - أن حملتهم بلغت ٣٠٠ فرنسى . راجع :

- عبد الرحمن الرافعى : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم فى مصر - القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ط ٣ ، ١٩٥٨ . ج٢ ، ص ٢٥٦.

(٧٥) محمـــد فـــؤاد شكرى : « عبد الله جاك مينو » وخروج الفرنسيين من مصر – القاهرة : دار الكتاب العربى ، ١٩٥٢ . ص ٢٧٥ .

– هنرى لورنس : المرجع السابق . ص ٥٣٣.

(٧٦) ظـــل « مراد بك » مخلصًا لهذه الفكرة حتى الساعات الأخيرة من عمره وهو يصارع مرض الطاعون ، فقـــد كانت وصيته لمماليكه هى أن يتحدوا مع مماليك « إبراهيم بك » بالشام ، وأن يكونوا طوع أمره ليتمكنوا من المواجهة . انظر :

– نقولا الترك : المصدر السابق . ص ص ١٤٨: ١٤٩.

(٧٧) كـــان أهم هذه الأحداث هو توقيع معاهدة العريش فى ٢٨ من يناير ١٨٠٠م ، والتى بمقتضاها تركت جـــباية الأمـــوال الميرية للمسئولين العثمانيين ، ثم أعقب ذلك نقض المعاهدة فى ٢٠ من مارس ، وتصادم الجانبين فى معركة عين شمس التى أسفرت عن هزيمة العثمانيين .. وتلا ذلك اندلاع ثورة القاهرة الثانية التى اســـتمرت حـــتى ٢١ من أبريل . وعلى ذلك لم يجد الفرنسيون فرصة للعودة إلى جباية متحصلات المال الميرى إلا فى شهرى مايو ويونيو .

– راجـــع نصـــوص معاهدة العريش – وخاصة البنود رقم ١٥، ١٦، ١٨ التى تمنع الفرنسيين من جباية الضرائب – فى تقرير «كليبر» إلى حكومة الإدارة المنشور فى مذكراته :

- Kléber en Égypte, t. 4, PP. 544 - 546..

– والجبرتى : مظهر التقديس ، ج٢ . ص ص ٣٥٤: ٣٥٦.

(٧٨) « درويـــش باشـــا » هو المسئول الذى أرسله الصدر الأعظم بعد توقيع معاهدة العريش ليتولى حكم الصـــعيد ، وبعـــد مصادرة كل المتحصلات الميرية فر بأتباعه إلى الشام التى وصلها فى حالة سيئة بسبب المطاردة وقلة المياه والمؤن . انظر :

– رسالة « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (٥٨) بتاريخ ٢٨ من المحرم ١٢١٥هـــ / ٢١ من يونيو ١٨٠٠م .

(79)Note officielle de la part du général en chef Kléber, concernant la conduite à tenir par le trés illustre et honoré Mourad Bey, en conséquence de la convention du 15 germinal an viii (5 avril 1800), En Kléber en Égypte, t. 4, PP. 806-807.

(٨٠) الجبرتى : مظهر التقديس ، ج٢ . ص ص ٣٩٧: ٣٩٨.

(٨١) مراسلات من « مراد بك » لـــ « دونزلوه » ، رقم (٥٢) بتاريخ ١١ من المحرم ١٢١٥هـــ / ٥ من يونيـــو ١٨٠٠م ، ورقم (٥٤) بتاريخ ١٤ من المحرم ١٢١٥هـــ / ٧ من يونيو ١٨٠٠م ، ورقم (٧٦) بتاريخ ١٥ من ربيع الأول ١٢١٥هـــ / ٦ من يوليو ١٨٠٠م .

(٨٢) جـــاء فى تقريـــر « بوسيلج » مراقب المالية المصرية فى عهد الحملة أنه « لكى يتحصل الفرنسيون على الضـــريبة من كل قرية ، كان لابد من توجيه قوة من الجند تتفاوت بين ٨٠ و ١٠٠ جندى .. وأنه مع ذلك لا يمكنها أن تتحصل سوى على شىء يسير، وبعد معاناة مجهود مرهق». نص هذا التقرير منشور فى:

– إبراهيم زكى : الحالة المالية والتطور الحكومى والاجتماعى فى عهدى الحملة الفرنسوية و محمد على ، د.ت. ص ص ٩٢: ٩٦.

(٨٣) مراسلة « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (٥٤) بتاريخ ١٤ من المحرم ١٢١٥هـ / ٧ من يونيو ١٨٠٠م .

(٨٤) وقد أدهش هذا الأمر الجنرال « دونزلوه » حتى لقد ضمَّن هذه الحادثة خطابًا منه إلى القائد العام « كليبر » .انظر :

- Pieces diverses et correspondance relatives aux opération militaires et politiques de l'armée d'orient en Égypte, Paris IX (1801), P. 302.

(٨٥) كان عدد قوات المماليك خلال هذه الفترة متراوحًا بين ٣٥٠٠ و ٤٠٠٠ مملوك . راجع :

– عبدالرحمن الرافعى : المرجع السابق . ج٢ ، ص ٢٥٦.

(٨٦) مراسلة من « مراد بك » لـ « دونزلوه » ، رقم (٥٥) بتاريخ ١٨ من المحرم ١٢١٥هـ / ١١ من يونيو ١٨٠٠م .

(٨٧) مراسلة من « مراد بك » لـ « دونزلوه » ، رقم (٤٩) بتاريخ ١٠ من المحرم ١٢١٥هـ /٣ من يونيو ١٨٠٠م .

(٨٨) مراسلة من « مراد بك » لـ « دونزلوه » ، رقم (٧٦) بتاريخ ١٥ من ربيع الأول ١٢١٥هـ /٦ من أغسطس ١٨٠٠م .

(٨٩) حول سياسة الحملة تجاه الحجاز ؛ يمكن الرجوع إلى المراسلات المتبادلة بين شريف مكة وقادة الحملة ، والتى نشرها « محمد زكريا عنانى » تحت عنوان « مراسلات متبادلة بين الشريف غالب بن مساعد وبين بونابرت ورجال حملته على الشرق » – مجلة الدارة ، العدد ٤ ، العام الواحد والعشرون، ١٤١٦ هـ . ص ص ٥: ٢٩.

(٩٠) راجع تقرير المسيو « بوسيلج » ، والمنشور فى :

– إبراهيم زكى : المرجع السابق . ص ٩٦ .

(٩١) على الرغم من ندرة الأخشاب فى مصر ؛ فإن قوافل التجارة القادمة من « دنقلة » كانت تزود جرجا بالأخشاب المتينة التى ساعدت على رواج صناعة المراكب الكبيرة . راجع :

– إلهام ذهنى : مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين فى القرن الثامن عشر – القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، العدد (٥٢) . ص ص ١٧٨: ١٧٩.

(٩٢) مراسلتا « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (٨٠) بتاريخ ١٩ من ربيع الأول ١٢١٥هـ / ١٠ من يوليو ١٨٠٠م ؛ ورقم (٧٩) بتاريخ ٢٦ من ربيع الأول ١٢١٥هـ / ١٧ من يوليو ١٨٠٠م .

(٩٣) يشير « نبيل الطوخى » إلى أن وثائق محكمة أسيوط تشتمل على نماذج عديدة ؛ تثبت أن أرباب المراكب كانوا يتلقون أجورهم من الفرنسيين . راجع :

– نبيل الطوخى : المرجع السابق . ص ٢٧٨.

(٩٤) مراسلة من « مراد بك » لـ « دونزلوه » ، رقم (٧٩) بتاريخ ٢٦ من ربيع الأول ١٢١٥هـ /١٧ من يوليو ١٨٠٠م .

(٩٥) مراسلة من « مراد بك » لـ « دونزلوه » ، رقم (٧٥) بتاريخ ١٠ من ربيع الأول ١٢١٥هـ / الأول من أغسطس ١٨٠٠م .

(٩٦) حول مختلف السلع الإفريقية التى تحملها قافلتا دارفور وسنار انظر :

- جيرار : الحياة الاقتصادية فى مصر فى القرن الثامن عشر ، ج١ (فى : وصف مصر ، مج ٤ ، ترجمة : زهير الشايب) – القاهرة ، ١٩٧٨ . ص ص ٢٣٦: ٢٥٠.

(٩٧) مراسلة من « مراد بك » لـ « دونزلوه » ، رقم (٧٥) بتاريخ ١٠ من ربيع الأول ١٢١٥هـ / الأول من أغسطس ١٨٠٠م .

(٩٨) من اللطيف أننا وجدنا بين مجموعة المراسلات رسالة « ابن وافى » ، وهى مسلسلة تحت رقم (١١٥) وبدون تاريخ .

(٩٩) فاطمة الحمراوى : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى عهد الحملة الفرنسية – رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٨ . ص ص ٣٦٩: ٣٧٠.

(١٠٠) يكفى للدلالة على أهمية هذه التجارة أن قيمة وارداتها للسوق المصرية فى عام ١٧٩٦م بلغت : ٦٢,٣٣٩,٢٢٥ بارة ، وبلغت عائدات رسوم الجمارك ٥,٤٣٥,٣٦٢ ، وهو ما يمثل ٢٨% تقريبًا من إجمالى عائدات رسوم الجمارك فى جميع موانئ مصر . راجع :

- استيف : النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية – فى : وصف مصر ، مج ٥ . ص ٢١١ .

- عبدالرحيم عبدالرحمن : فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر العثمانى – القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، العدد (٣٨) ، ١٩٩٠ . ص ص ٢٤٢: ٢٤٣.

(101) Ordre du général en chef Kléber, le 23 prairal an 8 (12 Juin, 1800), En Kléber en Égypte, t-4, PP. 966-976.

(١٠٢) فاطمة الحمراوى : المرجع السابق . ص ٣٦٣.

(١٠٣) مراسلة « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (٨٠) بتاريخ ١٩ من ربيع الأول ١٢١٥هـ / ١٢ من أغسطس ١٨٠٠م .

(١٠٤) المراسلة السابقة نفسها .

(١٠٥) وهو ما يستنتج من خلال رسالة الجنرال « ليبانوز » – مدير جمرك أسيوط – إلى « مينو » ، حيث أكد للأخير أن جميع متعلقات المماليك تؤدى رسومًا جمركية . انظر :

- نبيل الطوخى : المرجع السابق . ص ص ٢٤٧: ٢٧٥.

(١٠٦) مراسلة « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رسالة بدون رقم بتاريخ ١٤ من جماد الأول ١٢١٥هـ / ٣ من أكتوبر ١٨٠٠م .

(١٠٧) نبيل الطوخى : المرجع السابق . ص ٢٧٥.

(١٠٨) مراسلة « مراد بك » إلى « دونزلوه » ، رقم (١٠٢) بتاريخ ١٢ من شعبان ١٢١٥هـ / ٢٩ من ديسمبر ١٨٠٠م .

(١٠٩) الرسالة السابقة نفسها .

(١١٠) راجع بشأن تصدى العثمانيين للمماليك والعمل على تصفية دورهم السياسى :

- الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار - القاهرة : مطبعة الأنوار المحمدية . ج ٣ ، ص ص ٢٨٥: ٢٨٩، ٢٩٥، ٢٩٦ ، ٣١٢: ٣١٦ ، ٣١٨، ٣٢١: ٣٢٣، ٣٢٦: ٣٢٩ ، ٣٣١: ٣٣٩، ٣٤١: ٣٤٢، ٣٥٣: ٣٥٦، ٣٦١: ٣٦٤، ٣٦٦: ٣٧٢ وما بعدها .

(١١١) انظر ترجمة « الجبرتى » لـ « مراد بك » فى : عجائب الآثار فى التراجم والأخبار . ج٣ . ص ص ٢٣٧: ٢٤٢.

الغرب والتنمية الإقليمية للشرق الأوسط

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية

أحمد الشربينى(*)

بتحول منطقة الشرق الأوسط إلى أحد أهم ميادين الحرب العالمية الثانية ، اتجهت إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية لإجراء تنمية إقليمية للمنطقة من خلال مركز تموين الشرق الأوسط . وهو مركز بدأ بريطانيًا فى أبريل ١٩٤٠م ، ثم تحول إلى منظمة بريطانية – أمريكية فى أوائل ١٩٤٢م عنيت بالبحث فى سبل حفز الإنتاج فى منطقة الشرق الأوسط حتى تتمكن من مواجهة احتياجاتها المتزايدة إبان الحرب ، لا سيما بعد أن تزايدت أعداد قوات الحلفاء على أراضيها، وتقطعت سبل الاتصال بينها وبين الأسواق العالمية عبر المتوسط بسقوط فرنسا فى أيدى الألمان .

وخوفًا من تزايد السخط والقلق السياسى فى الشرق الأوسط إبان الحرب بدرجة تهدد موقف الحلفاء فى أحد أهم جبهات المعارك والحرب ، فقد اهتم مركز تموين الشرق الأوسط منذ إنشائه بتكريس جهوده للنهوض باقتصاديات دول الشرق الأوسط، وذلك من خلال مواصلة تقديم الخدمات الاستشارية والتقنية المهمة ، لتحسين مستوى الإنتاج الزراعى والصناعى فى المنطقة ، إذ كانت تستورد سنويًا ما يقدر بخمسة ملايين طن من المواد الغذائية . وقد نجحت جهود المركز فى زيادة الإنتاج فى المنطقة بدرجة ساهمت فى اكتفائها ذاتيًا بعد أن اتسعت المساحة المزروعة بالحاصلات الغذائية على حساب بعض الحاصلات النقدية – كالقطن – التى أخذ تسويقها يتعثر فى ظل الحرب، وإدخال زراعة نوعيات جديدة من الحاصلات – كالبطاطس وفول الصويا – إلى كثير من دول الشرق الأوسط ، ووضع نظام لتجميعها وتوزيعها على أساس إقليمى ، والتوسع فى زراعة مساحات من الأراضى البور ، وذلك بالشروع فى تنفيذ عدد من مشروعات الرى فى سوريا ولبنان والعراق . هذا بالإضافة إلى اهتمام المركز برفع مستوى الإنتاج الصناعى فى الشرق الأوسط، مما أحدث تقدمًا صناعيًا فى بعض أقطار المنطقة كفلسطين ومصر وسوريا ولبنان وتركيا وإيران والعراق[1] .

(*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب – جامعة القاهرة .

وإذا كان المركز قد نجح فى تفريغ منطقة الشرق الأوسط من سخطها وإمكانية اضطرابها بعـــد أن تمكن من تحقيق الاكتفاء الذاتى لها، فإنه لم يضع حلولاً جذرية لمشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية التى احتدمت مع اندلاع الحـــرب فى كل دولها .. حتى الدول التى حققت أرباحًا - كمصر ، والعراق، وبلاد الشام – من وراء وجود القوات المتحالفة على أراضيها ، انهارت اقتصادياتها ، وساءت أوضاعها الاجتماعية مع توقف الحرب وتراجُع مشتريات قوات الحلفاء ، وحـــرمانها من مصدر مهم للتحويلات الأجنبية ، وتسرب الأرباح التى حققتها أثناء الحرب ، لا سيما أن معظم هذه الأرباح كانت مجمدة وغير قابلة للتحويل إلى عملة إسترلينية[٢]. وربما كان هذا وراء ذهاب أحد المسئولين البريطانيين إلى القول بأن اقتصاد الشرق الأوسط قد اعتل بدرجة كبيرة أثناء الحرب العالمية الثانية أكثر منه فى أى وقت مضى[٣] !

واعتلال اقتصاد الشرق الأوسط إبان الحرب يعود فى معظمه إلى ما ترتب عليها من إعاقة الإسترلينى THE BLOCKING STERLING ، ونقـــص الدولارات ، واشتداد حـــدة التمويل بشكل عام . لفساد النظام المصرفى ، وما صاحب ذلك من تضخم وارتفاع أسعار جعل حياة معظم فقراء الشرق الأوسط فى غاية الصعوبة[٤] .

وزاد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى الشرق الأوسط ، سوء توزيع الثروة بشـــكل واضح مع تركزها فى أيدى قلة ، وازدياد الفجوة بين الفقر المدقع والغنى المفرط[٥] ، وتـــزايد الضغط السكانى فى عدد من دول الشرق الأوسط على الموارد الاقتصادية ، لا سيما بعـــد أن ارتفعت معدلات المواليد وانخفضت معدلات الوفيات بتحسن مستويات الصحة[٦] . وقـــد تفـــاقمت المشكلة السكانية فى مصر بسبب تزايد السكان بدرجة فاقت بكثير الزيادة فى الأراضى الزراعية[٧] .

وقـــد أقـــلق ســـوءُ الأوضـــاع الاقتصادية والاجتماعية فى الشرق الأوسط البريطانيين والأمـــريكيين عـــلى حد سواء ، بعد أن أدركوا أن استمرار هذه الأوضاع ، وتزايد السخط والفقـــر والجهـــل والمـــرض ، سيوفر تربة خصبة لتنامى الأنشطة الهدامة، وتغلغل الشيوعية فى المنطقة بدرجة مخيفة .. الأمر الذى سيؤثر فى أمنها واستقرارها ، ويزيد من خطر التطورات الثورية بها[٨].

ولما كان أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط قد أصبح من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية والبريطانية فى أعقاب الحرب بعد أن تنامت مصالحهما الاقتصادية والاستراتيجية فيها، فقد اتفق البريطانيون والأمريكيون على ضرورة تعاونهما لمساعدة دول الشرق الأوسط حتى تتجاوز ظروفها الاقتصادية والاجتماعية الصعبة ، وتحقق الازدهار الاقتصادى لشعوبها وتحسين مستويات معيشتهم، باعتبار أن ذلك هو أفضل وسيلة للحفاظ على أمن المنطقة واستقرارها ، وتقليل مخاطر تغلغل الشيوعية والتطورات الثورية فيها[٩] .

واتفاق الإنجليز والأمريكان سويًّا على ضرورة التدخل لحل أزمة الشرق الأوسط الاقتصادية ؛ كان مردُّه إلى قناعتهم التامة بعجز حكومة أىٍّ منهما عن مواجهة هذه الأزمة بمفردها أو إعادة الأمور بالشرق الأوسط إلى ما كانت عليه قبل الحرب ، وخاصةً أن دول الشرق الأوسط كانت تنتظر عون الحلفاء لها بعد أن آزرَتْهم فى الحرب العالمية الثانية . وقد جاء ذلك متفقًا مع تطلع كلٍّ منهما – أى الأمريكان والإنجليز – إلى الاحتفاظ بسيطرته على منطقة الشرق الأوسط التى تحققت أثناء الحرب عن طريق مركز التموين سالف الذكر ، ولا سيما بعد أن بدا لهم أن احتفاظهم بنفوذهم ومصالحهم فى الشرق الأوسط عَقِبَ الحرب لن يكون بالأداة العسكرية ؛ بقَدْر ما سيكون بالسيطرة الاقتصادية .. الأمر الذى يقتضى من الغرب أن يبدأ فى خطة اقتصادية طويلة المدى لمنطقة الشرق الأوسط بحيث تؤثر على طول الخط فى هذه البقعة الحساسة من العالم وفقًا للسياسات والمخططات الغربية ، وتنفذها – تبعًا لذلك – من سيطرة الديكتاتوريات الشرقية .. ومن ثَمَّ تَحُول دون سعى أقطارها لطلب مساعدة من الاتحاد السوفيتى لإصلاح أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية !

وقد اعتبر المهتمون الغربيون بشئون منطقة الشرق الأوسط أن عدم امتلاك الغرب المقدرة والاستعداد للشروع فى تنمية المنطقة سيقوض النفوذ الغربى بها .. كما أن غض الطرف عن تنميتها سيعرضها للاضطراب والمخاطر المهلكة التى ستستلزم استعمال قوات عسكرية بدرجة كبيرة ، وذلك فى وقت كانت شعوبها تنتظر ما يقدمه الحلفاء لها فى وقت السلم بعدما وقفوا بجانبهم فى الحرب[١١] .

واهـــتمام الغرب بتنمية الشرق الأوسط دفع بريطانيا لأن تعلن مرارًا عن التزامها بتنمية وإعـــادة بناء اقتصاديات الشرق الأوسط بالتعاون مع الولايات المتحدة وشركائها . وقد بلغ تمسك بريطانيا بهذه الالتزامات حدًا دفع كبار مسئوليها إلى التصريح بأنه على الرغم من عدم امـــتلاك الحكومـــة الـــبريطانية ما يمكنها من إجراء تنمية بمستعمراتها فيما وراء البحار، فإنها لا تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدى أمام الشرق الأوسط الذى يعد بالغ الحيوية لها[١٢] .

لهـــذا جاء بحث مستقبل التنمية الاقتصادية للشرق الأوسط فى مقدمة الموضوعات التى طرحت نفسها على مائدة المفاوضات الأمريكية – البريطانية ، والتى عقدت بلندن وواشنطن فى المدة من ١٩٤٤– ١٩٤٧م ، حيث اتفق طرفاها على ضرورة التعاون لتمكين دول الشرق الأوســـط من تجاوز ظروفها الاقتصادية الصعبة التى تفاقمت بسبب الحرب ، ورفع مستويات شعوبها من أجل تعزيز مصالح وأهداف بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فى المنطقة[١٣].

ولما كان مركز تموين الشرق الأوسط قد نجح فى خلق وحدة اقتصادية شرق – أوسطية إبان الحرب مكنته من التغلب على مشكلات المنطقة ، فقد رأى البريطانيون والأمريكيون بأن تجرى التنمية الاقتصادية للشرق الأوسط على أساس إقليمى[١٤] .

ولضـــمان قيام التنمية الإقليمية للشرق الأوسط ونجاحها، اتجه البريطانيون والأمريكيون إلى الـــبحث فى تأســـيس منظمة اقتصادية إقليمية للشرق الأوسط تكون امتدادًا لمركز تموين الشـــرق الأوســـط الـــذى انشغلوا قبل أن تضع الحرب أوزارها ببحث مستقبله واستمراره مـــن عدمـــه فى أعقاب الحرب، وذلك فى المحادثات التى دارت بينهما حول مستقبل الشرق الأوسط فى أواخر الحرب العالمية الثانية .

وعلى الرغم من اتفاق البريطانيين والأمريكيين على الدور الذى أداه المركز للمنطقة إبان الحـــرب ، فإنهم انقسموا حول مستقبله إلى فريقين : أحدهما كان يرى باستمراره بعد الحرب لمســـاعدة حكومـــات المنطقة فى مواجهة المشكلات الاقتصادية الكثيرة التى ستظل فى أجزاء عديدة من الشرق الأوسط – وذلك على الرغم من تغير نوعية هذه المشكلات بتوقف الحرب وإلغـــاء العوائـــق التى ارتبطت بها أو تخفيفها – على أن تتعاون حكومات المنطقة وحكومات الـــدول المتحالفة مع المركز لإيجاد آلية للتعاون من خلاله بين جميع الأطراف، وتوفير الخبرات اللازمـــة لدراســـة مشكلات المنطقة الاقتصادية والاجتماعية بهدف تنميتها لإنقاذ شعوبها[١٥]. أما الاتجاه الثانى فكان يرى حل مركز تمويل الشرق الأوسط، وإنشاء مجلس اقتصادى للشرق

الأوسط MIDDLE EAST ECONOMIC COUNCIL يكون امتدادًا له كهيئة اقتصادية استشارية على أن تمثل فيها حكومات الشرق الأوسط التى يقع عليها عبء تمويله وبعض الحكومات التى لها مصالح أساسية فى المنطقة ، ولا سيما إنجلترا والولايات المتحدة ، ليقوم على توفير الخبرات الاقتصادية التى تحتاجها دول الشرق الأوسط[١٦] .

وعندما ألغى مركز تموين الشرق الأوسط دون الاتفاق على إنشاء المجلس الاقتصادى للشرق الأوسط ، أنشأت الحكومة البريطانية منظمة إقليمية مقرها القاهرة عرفت بمكتب الشرق الأوسط MIDDLE EAST OFFICE لتتولى تقديم كافة الاستشارات الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التنمية بدول المنطقة[١٧] .

ولما أدرك الإنجليز والأمريكان اهتمام الأمم المتحدة بإنشاء منظمة اقتصادية إقليمية للشرق الأوسط – لجنة اقتصادية للشرق الأوسط – بناءً على اقتراح قدمته مصر للجمعية العامة ، اتجهوا إلى تأسيس منظمة إقليمية عرفت بلجنة الشرق الأوسط الرسمية ، لتقوم على توفير المساعدات الممكنة لدول الشرق الأوسط حتى تتمكن من الشروع فى التنمية . وقد قامت هذه اللجنة بإعداد بحوث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الشرق الأوسط ، استهدفت الوقوف على أوضاع المنطقة ، وطبيعة التنمية الممكن إجراؤها ، والمشروعات الواجب تشجيعها ، وتكاليفها ، وزمن تنفيذها ، ومصادر تمويلها فى ضوء موارد المنطقة[١٨] .

وفى الوقت الذى حرص فيه البريطانيون والأمريكيون على وجود منظمة اقتصادية إقليمية شرق أوسطية تقوم على التنمية الإقليمية للشرق الأوسط ، علق البنك الدولى مشاركته فى هذه العملية على إقامة مشروعات إقليمية ، عندما طُرح مشروع تأسيس بنك للتنمية الإقليمية فى الشرق الأوسط ، وإقامة مشروعات للتنمية الإقليمية تتوافر مقومات نجاحها فى المنطقة .. كمصنع الأسمدة الكيميائية فى العراق ، والذى شُكِّلَتْ لجنة لدراسته ، وانتهت إلى توافر مقومات نجاحه هناك[١٩] .

واهتمام الإنجليز والأمريكيين بإجراء تنمية اقتصادية إقليمية فى الشرق الأوسط كان بهدف تحقيق الأمن والهدوء لمنطقة الشرق الأوسط التى تنامت مصالحهم البترولية والاستراتيجية فيها ، لا سيما بعد أن اتجه الاتحاد السوفيتى إلى استغلال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة لشعوب المنطقة فى إقناعهم بأن السيطرة الغربية ودبلوماسية الدولار تقف وراء سوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ، وأن الثورة هى الطريق الوحيد للتقدم[٢٠] . وعندما أدرك

الإنجليز والأمريكيون الخطر الروسى على منطقة الشرق الأوسط ، اتجهوا إلى العمل على تحصين المنطقة ضد الشيوعية والاتحاد السوفيتى .. ليس بمهاجمة الشيوعية ، بل بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان المنطقة حتى لا يتطلع أهلها إلى الاتحاد السوفيتى لعلاج أمراضهم الاقتصادية والاجتماعية[٢١] .

ومن هنا كان اهتمام الغرب بالتنمية الإقليمية للشرق الأوسط ، وخصوصًا فى المناطق التى استهدفها المد الشيوعى كلبنان ، ومصر ، وإيران ، واليونان .. حيث كان لتصنيع لبنان النسبى واختلاطها السكانى Mixed Population أثره فى تزايد النشاط الشيوعى بها .. كما كان لتساهل الحكومات المصرية مع الشيوعيين فى أعقاب الحرب العالمية الثانية أكبر الأثر فى ازدياد نشاطهم ، وامتداد خلاياهم إلى جهاز البوليس ، وربما الجيش . أما إيران فقد تغلغل النفوذ الشيوعى بها بدرجة ملحوظة من خلال الأرمن وحزب توده Tudeh ، فى حين كان للاضطرابات السياسية فى اليونان أثرها فى إعاقة الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى ، وفَتْح الباب على مصراعيه أمام الشيوعية[٢٢] .

كذلك .. استهدفت التنمية الإقليمية للشرق الأوسط احتواء كل ما ينجم عن تقسيم فلسطين وظهور الكيان الصهيونى، حتى أن إحدى المذكرات التى عرضت على الرئيس الأمريكى « ترومان Truman » فى أواخر الحرب العالمية الثانية، أكدت على أن الحل المطروح للمسألة الفلسطينية (التقسيم) سيؤدى إلى مزيد من التشاحن وإراقة الدماء والاضطرابات فى المنطقة ما لم يتزامن مع تقديم مبالغ كبيرة لدول المنطقة ، ووجود شكل من أشكال التنظيم الدولى لاستخدام المياه فيها يسمح بتنمية فلسطين والأقطار التى تجاورها [٢٣] ، لا سيما أن مشروع إقامة كيان صهيونى فى منطقة الشرق الأوسط – وعلى أرض فلسطين – كان يقوم فى جانب كبير منه على ضرورة تفريغ فلسطين من العرب باعتبارها أرضًا لا يمكن أن تستوعب شعبين ، وإعادة توطين هؤلاء العرب بدول الشرق الأوسط التى يجبرون على الانتقال إليها، وتجنب ما يمكن أن يترتب على استمرار تركزهم فى تجمعات سكانية كثيفة العدد فى المنطقة .. الأمر الذى سيتيح فرصًا كبيرة لنمو المقاومة بينهم ضد الكيان الصهيونى، وتشكيل ضغط دولى يطالب بعودتهم إلى ديارهم [٢٤] .

ولما تفجرت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إثر الإعلان عن قيام الدولة الإسرائيلية وهزيمة العرب على أرض فلسطين ٤٨/ ١٩٤٩ م ، واتجاه المنظمات الإرهابية الصهيونية إلى استخدام

العنف مع عرب فلسطين لإرغامهم على الرحيل عن أراضيهم إلى الدول المجاورة [٢٥] .. وضعت الولايات المتحدة وإنجلترا حل مشكلة اللاجئين العرب واستيعابهم فى الدول التى حلوا بها ضمن أولويات التنمية الإقليمية للشرق الأوسط ، لا سيما بعد أن تراجع الأمريكان – بناءً على رغبة اليهود – عن مساندتهم لقرار الأمم المتحدة الصادر فى ١١ من ديسمبر ١٩٤٨م ، والقاضى بضرورة عودة اللاجئين إلى ديارهم فى أقرب فرصة ، وتعويضهم عن أملاكهم .. وراحتا تعملان لإعادة توطينهم خارج فلسطين من خلال عملية مستقلة لتنمية الشرق الأوسط بصفة عامة . وعندئذ شكت القيادة الأمريكية فى إمكانية الحصول على الاعتمادات المالية اللازمة لمساعدتها من الكونجرس [٢٦] !

واهتمام الغرب بإجراء تنمية إقليمية للشرق الأوسط لحل مشكلة اللاجئين العرب لصالح الكيان الصهيونى ، حدا بلجنة الشرق الأوسط الرسمية والتى أسست لمتابعة التنمية الإقليمية له – إلى التأكيد على أن التنمية الاقتصادية للمنطقة – ولا سيما للدول المجاورة لفلسطين (العراق ، وسوريا ، ولبنان ، والأردن ، مصر) لا تعد من أفضل الحلول المبكرة لمشكلة اللاجئين فحسب،بل ومن أكثرها إلحاحًا عليها [٢٧] .

لهذا شددت الولايات المتحدة وإنجلترا على أهمية مشروعات التنمية الأردنية التى اعتبراها مطلبًا مُلحًّا لإعادة توطين اللاجئين ، وذلك على الرغم من صغر مساحة شرق الأردن وفقرها الشديد، وحاجة تنميتها إلى رءوس أموال ضخمة حتى تتلقى عوائد البترول ومناجم الفوسفات لتسهم فى استيعاب ما يتبقى من اللاجئين، خاصة بعد أن أمكن توطين ٤٠ ألفًا منهم على المنحدرات الأردنية [٢٨] .

كذلك ؛ أبدى البنك الدولى استعدادًا لتمويل مشروعات التنمية الإقليمية التى تسهم فى إعادة توطين اللاجئين فى مصر ، والعراق ، وسوريا التى أخذ الغرب يركز عليها لتوطين أعداد كبيرة منهم بأراضيها ، لا سيما فى المناطق الشمالية التى يصبح توطينهم بها لا يشكل خطرًا على الوجود الصهيونى فى الأرض الفلسطينية، حتى أن وزير الخارجية البريطانى – السيد «بيفن» – طالب الغرب بمواصلة الضغط على الحكومة السورية لتوطين ما يتراوح بين مائتى ألف (٢٠٠٠٠٠) و ثلاثمائة ألف (٣٠٠٠٠٠) لاجئ فلسطينى فى شمالى سوريا [٢٩] .. وهو مطلبٌ رأى مدير البنك الدولى أن نجاحه يحتاج لأن تصاحبه مشروعات تنموية أساسية

لـــدى تمويلها، بعد أن ثبت عجز الأونروا UNRWA – منظمة غوث اللاجئين – عن تحمل نفقاتها[٣٠].

أيضًـــا ، كـــان من بين أهداف التنمية الإقليمية للشرق الأوسط : تأسيس تجمع إقليمى اقتصـــادى شرق أوسطى يستوعب الكيان الصهيونى الذى يجب أن يدعمه الغرب حتى يحتل فى هـــذا الـــتجمع مركز القلب أوالقيادة ، فى حين تتحول الاقتصادات القطرية الأخرى إلى توابع له . وقد تجلى هذا فى طبيعة مشروعات التنمية الإقليمية للشرق الأوسط ، والتى جاءت لتجعل اقتصاديات الشرق الأوسط – لا سيما الاقتصاديات العربية منها – متخصصة فى إنتاج وتصـــدير المواد الزراعية والمواد الخام الصناعية بما فيها النفط .. فى حين كان هناك اتجاه قوى لـــتحويل فلسطين إلى قاعدة صناعية حديثة فى منطقة الشرق الأوسط ، وذلك حتى تصبح – عـــلى حـــد قـــول الأمريكان – قادرة على استيعاب أكبر عدد ممكن من اليهود ، خاصة أن ظروفها كانت مهيأة لأن تقوم بهذا الـــدور لوجود عدد كبير من الخبراء الفنيين والصناعيين بها – عـــلى حـــد قول « إرنست برجمان » الصهيونى الأمريكى – والذين بالإمكان زيادتهم من خلال الهجرة اليهودية إلى فلسطين[٣١].

ويـــبدو أن تحويل فلسطين إلى قاعدة اقتصادية شرق – أوسطية كان أحد ركائز سياسة الصـــهاينة تجاه فلسطين منذ أواخر القرن التاسع عشر ، إذ خططوا لإقامة صناعات يهودية فى فلسطين لتوفير القاعدة الاقتصادية الصلبة للكيان الاستيطانى اليهودى ، والذى كانوا قد بدأوا فى الإعـــداد لقيامه بعد أن تتوافر القاعدة السكانية اللازمة له ، ومن ثَمَّ يأتى – تبعًا لذلك – التنسيق بين الحركة الصهيونية والإمبريالية الغربية [٣٢] .

وحتى تتاح للكيان الصهيونى فرصة الانخراط فى التجمع الإقليمى الاقتصادى الشرق – أوســـطى ، رأى الغـــربيون المهتمون بشئون الشرق الأوسط ضرورة العمل لإحلال السلام بـــين إســـرائيل والـــدول العربية [٣٣] ، ومساعدة إسرائيل على تحطيم فكرة الوحدة العربية والتغـــلغل الاقتصادى فى المنطقة ، وذلك لتتحمل فى المستقبل عبء الحفاظ على نفوذ الغرب ومصالحه فى الشرق الأوسط [٣٤] .

وعـــلاوةً على ذلك ؛ كان الإنجليز والأمريكيون يرون فى قيامهم على التنمية الإقليمية للشـــرق الأوسط ضرورة أساسية لربط المنطقة بالغرب وضمان سيطرتهم الاقتصادية عليها ، وذلـــك من خلال العمل على إعادة هيكلة اقتصادياتها بالشكل الذى يحسم دمجها فى السوق

الـــرأسمالية العالمية بعد تحويلها إلى إحدى الوحدات المنتجة للحاصلات الزراعية والمواد الخام الأوليـــة والـــنفطية التى تحتاجها الصناعات الغربية .. هذا فى الوقت الذى تبقى فيه على فتح أسواقها للمنتجات السلعية الغربية . وذاك ما نوه إليه وزير الخارجية البريطانى عندما أكد على أهمية تنمية الشرق الأوسط لتسويق السلع الرأسمالية وإنتاج الحاصلات الغذائية[٣٥] . ولا سيما بعـــد أن أثبـــتت الدراســـات الغربية التى أجريت على المنطقة بهدف تحسين مستويات معيشة شـــعوبها إنها منطقة زراعية كبيرة [٣٦] ، وأن تنمية قطاع الزراعة ستحقق نتائج سريعة وجيدة ستسهم فى إعادة توطين اللاجئين العرب ، والوفاء بحاجات الشرق الأوسط من المواد الغذائية ، وحـــل أزمة الغذاء العالمية [٣٧] . ولا سيما الكمنولث البريطانى ، حتى أن الحكومة البريطانية رأت فى اكـــتمال مشـــروعات التنمية الزراعية فى الشرق الأوسط توفيرًا للمواد الغذائية بها وبمـــنطقة الإسترلينى، ومن ثَمَّ الحفاظ على حصيلتها من الدولارات التى كانت تتسرب منها نظير شراء المواد الغذائية من مناطق الدولار[٣٨] .

وقد برر الغرب تركيز خطة التنمية للشرق الأوسط على قطاع الزراعة، بأن الصناعات بمعظـــم دول الشـــرق الأوســـط كـــانت بدائية ، وأن الجهود المتاحة لا تساعد على تأسيس مشـــروعات صـــناعية ذات حجم اقتصادى ، ومن ثَمَّ فلا مفر من البدء فى التنمية الزراعية للشرق الأوسط قبل الشروع فى إجراء تنمية صناعية حقيقية فى المنطقة [٣٩] .

وحـــتى تحقـــق التـــنمية الإقليمية للشرق الأوسط أهداف الغرب، اهتمت لجنة الشرق الأوســـط الرسمية بإجراء دراسات على بلدانه لتحديد طبيعة التنمية الإقليمية فى المنطقة وفقًا لمواردهـــا . وقد ذهبت الدراسات إلى أن معظم بلدان الشرق الأوسط التى تتوفر لها مصادر للمياه (العراق ، سوريا ، مصر ، الســـودان ، الأردن ، لبنان ، إثيوبيا ، إيران ، أفغانستان ، باكستان) يمكن الشروع فى تعزيز تنميتها الزراعية .. وإن وجود مساحات ضخمة من الأرض غـــير المســـتغلة بها سيجعل فرص نجاح عملية التنمية بها قائمة إلى حد سيسهم فى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، وأزمة الغذاء العالمية، بعد الوفاء بحاجة المنطقة منها[٤٠] .

كذلك ؛ أثبتت الدراسات التى أجريت على شبه الجزيرة العربية أن معظم سكانها يعملون بالزراعة بطرق ما تزال بدائية .. وأن الارتقاء بمستويات المعيشة فى هذه المنطقة يحتاج إلى حد كبير إلى تنمية موارد طبيعية أخرى كالبترول ، والغاز الطبيعى ، واستخراج الذهب وغيرذلك، حـــتى يتســـنى تحقيق إيرادات يعاد استغلالها فى بناء السدود ، وحفر الآبار ، وتمويل المدارس

الزراعية ، والمزارع النموذجية ، وتحسين طرق النقل والمواصلات لتسهيل حركة نقل المنتجات إلى الأسواق وموانى التصدير ، بغية تصدير كميات كبيرة من البن اليمنى ، وتمر الحفوف .. وذلك لتحسين مستويات دخول الفلاحين والعمال والسماسرة بدلاً من تراكم معظم الثروات فى أيدى التجار والأغنياء والنبلاء[٤١] .

أما دويلات الخليج العربى – مسقط ، وعمان ، والساحل المهادن ، وقطر ، والكويت – فقد اختلف البريطانيون والأمريكيون حول تنميتها . فبينما كان البريطانيون يتمسكون بالإبقاء عليها فى حالة اقتصادية بدائية متخلفة كجزء من سياستهم المستمرة تجاه الشعوب التى تعيش على جانبى الطريق البحرى إلى الهند ، كان الأمريكيون يرون بضرورة تنمية القطاعات الزراعية والصناعية والتجارية فى كل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج ، لأن مزيدًا من التنمية يجعلها أكثر إنتاجًا وأكثر شراءً من الولايات المتحدة وأقطار العالم المختلفة[٤٢] .

ولما كانت الدراسات التى أجريت على دويلات الخليج العربى قد أثبتت أن فرص التنمية غير البترولية بها محدودة ، فقد ذهبت إلى أن تنمية مواردها البترولية ستقلل من مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ، وستزيد من إمكانياتها . هذا فى الوقت الذى ذهبت فيه الدراسات التى أجريت على المستعمرات الإيطالية السابقة فى شرقى إفريقيا وإثيوبيا إلى وجود صعوبات ضخمة تواجه الشروع فى تنميتها بسبب الفقر والفساد الإدارى[٤٣] .

وعلى أساس الدراسات التى أجرتها لجنة الشرق الأوسط على دوله ، وضعت خطة للتنمية الإقليمية فى المنطقة تنفذ فى المدة من ١٩٥٠ إلى ١٩٦٠م ، لتصل باقتصادياتها إلى درجة تساعد على زيادة مشاركتها فى التجارة الخارجية ، لا سيما مع الولايات المتحدة وإنجلترا ، وكذلك رفع مستويات المعيشة لشعوبها ، وحل مشكلة توطين اللاجئين العرب ، والمشاكل الأخرى التى تترتب على قيام الكيان الصهيونى[٤٤] .

وقد ركزت الخطة على تنمية الموارد الزراعية لمنطقة الشرق الأوسط ، ولا سيما بعد أن أثبتت الدراسات أنها منطقة زراعية كبيرة ، وما زالت بها مساحات ضخمة من الأرض البور التى تتوفر مقومات استغلالها بنجاح سريع . هذا ، بالإضافة إلى اهتمام الخطة بتسهيلات النقل (Transporation Facilities) ، وإمكانية تحقيق درجة من التصنيع مناسبة للمنطقة[٤٥] .

لهذا وُضعت عدة خطط لتنمية موارد المياه فى الشرق الأوسط ، كان تنفيذها يعنى تجنيب بعض دول المنطقة مخاطر الفيضانات وتقلباتها السنوية ، وتحويل مساحات هائلة من الأراضى

غـير المسـتغلة إلى مساحات زراعية ضخمة ؛ تتماشى ضخامتها فى بعض المناطق مع الزيادة السكانية ، وفى بعضها الآخر تفوقها بدرجة تجعلها قادرة على استيعاب أضعاف سكانها .

كذلـك ؛ كـان تنفيذ مشروعات الرى الواردة بخطة التنمية الإقليمية للشرق الأوسط يسـاعد على زيادة إنتاج المنطقة من المواد الغذائية ، حتى أن تنفيذ مشروعات الرى العراقية الـواردة بالخطة كان منتظرًا أن يؤدى إلى زيادة محصول الأرز بما يتراوح بين (٤٠,٠٠٠) و (٥٠,٠٠٠) طـن ، ومحصـول القمـح والشـعير بمـا يتراوح بين (٧٠٠,٠٠٠) و (٨٠٠,٠٠٠) طن .. هذا بالإضافة إلى زيادة إنتاج بذور الزيت والقطن .

كذلك ؛ كان منتظرًا أن يؤدى تنفيذ مشروعات الرى السورية إلى زيادة إنتاج الحبوب ، ولا سيما القمح بحوالى (٢٠٠,٠٠٠) طن . أيضًا علق على تنفيذ مشروعات الرى فى لبنان والأردن التوسـع فى زراعة حبوب بـذور الـزيت OIL SEEDS PULSES والخضـراوات والفواكه[٤٦] .

وقـد حظـى حوضا دجلة والفرات بعدة مشروعات للرى فى العراق وسوريا ، حيث وضعت عدة مشروعات فى العراق لإقامة بوابات للتحكم فى مياه نهرى دجلة والفرات ، وبناء الخزانات ، وشق القنوات ، منها بوابة الحبانية ، ومشروع خزان سد ديالى diyala ، ومشروع HIGH IRRIGATION SCHEME الذى طالب أحد مسئولى الخارجية البريطانية عن مشكلات الشـرق الأوسـط الاقتصادية – السيد « جرينهل » بتركيز الجهود عليه ، ومشروع وادى الثرثار ، ومشـروع قناة رى هـلال HILAL CANAL IRRIGATION RROJECT ، والتى كـانت الـتوقعات تشير إلى أن تنفيذها سيؤدى إلى استصلاح مساحات شاسعة من الأراضى بالعراق ستجعله واحدًا من أغنى أقطار الشرق الأوسط ، وقادرًا على استيعاب سكان يبلغون ضعفى أو ثلاثة أضعاف سكانه الحاليين[٤٧] .

وربمـا كـان هذا وراء ظهور اتجاه لإعادة توزيع السكان بين مناطق الشرق الأوسط ، وذلك بتحريك أعداد من المناطق المزدحمة سكانيًا إلى مناطق الخلخلة السكانية فى المنطقة ، حتى أن السيد « كليلاند CLELAND » اقترح تحريك عائلات مصرية إلى العراق ، وأجزاء أخرى مـن الشرق الأدنى كحل جزئى للمشكلة السكانية فى مصر ومواجهة نقص العمالة فى بعض مـناطق الشرق الأوسط ، مع الشروع فى تنفيذ خطط التنمية الإقليمية ، وتزايد الإقبال على العمل بالقطاع النفطى[٤٨] .

كذلك وضعت عدة مشروعات للتحكم فى مياه نهر الفرات بسوريا ، لا سيما فى أوقات الفيضـــان ، وتـــنمية الرى فى إقليم الجزيرة لاستصلاح مساحات من الأراضى غير المستغلة . وقد جاء فى مقدمة هذه المشـــروعات : مشروع رى حلب ALEPPO WATER PROJECT ، ومشروع الجاب GHAB PROJECT ، ومشروع إقامة سد «يوسف باشا» YUSEF PASHA DAM الـــذى كان منتظـــرًا أن يوفر المياه لرى ٣/٤ مليون أكر من الأرض . هذا فى الوقت الـــذى اهـــتم فيه البنك الدولى بالتوفيق بين العراقيين والســـوريين للعمل معًا للانتفاع بمياه الفرات[٤٩] .

ولما كانت الدراسات التى أجريت على إمكانية تنمية منطقة الشرق الأوسط قد أكدت عـــلى صـــغر مساحة لبنان والأردن نسبيًا ، وأن إمكانية تنميتها شبه محدودة .. فقد تضمنت الخطة الإقليمية لتنمية الشرق الأوسط عدة مشروعات لتنمية موارد المياه فيهما . ففى الوقت الذى تضمنت فيه الخطة تنفيذ مشروع الليطانى LITANI PROJECT فى لبنان ، والذى اعتزم البنك الدولى الدخول فى مفاوضات رسمية بشأن المشاركة فى تمويله مع الحكومة اللبنانية ، فقد أكـــدت عـــلى ضـــرورة تنمية وادى نهر الأردن للشروع فى إجراء تنمية زراعية فى الأردن وفلسطين ، بصرف النظر عن الجنس أو الدين[٥٠] .

ولســـوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى مصر والسودان وإثيوبيا ، اهتمت خطة التنمية الإقليمية للشرق الأوسط بإقامة عدة مشروعات على نهر النيل ، استهدفت التحكم فى فيضانه ، وتنظيم تقلباته الموسمية ، واستخدام مياهه فى توسيع الرقعة الزراعية . وقد تجلت هذه المشـــروعات فى مشـــروع سد بحيرة تانا ، ومشروع قناة جونجلى ، ومشروع بحيرة ألبرت ، ومشـــروع OWEN FALLES DAM ، ومشـــروع MAIN NILE PROFECT ، والذى كان منتظرًا أن يؤدى تنفيذه إلى زيادة المساحة الزراعية فى مصر وحدها بحوالى (١,٥) مليون أكر من الأراضى الزراعية[٥١] . وقد بلغ تمسك بريطانيا والولايات المتحدة بتنفيذ مشروعات على نهـــر الـــنيل حـــدًا دفعهـــا إلى العمل لتنفيذ مشروع بحيرة تانا ، الذى كان متوقعًا أن يفيد مصر والسودان وإثيوبيا عندما تصاعدت الخلافات حول هذه المشروعات بين دول حوض نهر النيل[٥٢] .

وفى الوقـــت الذى اهتمت فيه خطة التنمية الإقليمية للشرق الأوسط بمشروعات تنمية الموارد المائية فى المنطقة لزيادة المساحة الزراعية ، فقد اتجهت إلى العمل لتغليب القطاع الزراعى على غيره من القطاعات الاقتصادية فى باقى دول الشرق الأوسط باستثناء فلسطين ، حتى أن نجـــاح تجـــربة المـــزارع النموذجية التجريبية فى المملكة العربية السعودية جنوبى الرياض على يـــد خـــبراء أجانب ، دفع الغرب للضغط على الحكومة السعودية لتعميم التجربة فى مناطق أخرى[٥٣] .

وفى الوقت الذى ركزت فيه الخطة مشروعاتها على القطاع الزراعى ، كانت هناك رغبة لتحقيق درجة من التنمية الصناعية المناسبة فى المنطقة ، تساعد على خلق فرص عمل للأعداد المـــتزايدة مـــن سكانها ، وسد بعض احتياجاتها الأساسية فى أعقاب الحرب ، حتى لا تتعرض أسواقها إلى الغزو والغمر من جانب الدول المتنافسة الأخرى فى ظل عجز الصناعات الأوروبية – بمـــا فيهـــا البريطانية – عن استرداد مكانتها فى تمويل السوق الشرق أوسطية باحتياجاتها بعـــد الحـــرب . وعلى الرغم من هذا ؛ فإن الغرب كان يرى صعوبة فى فرض نموذج للتنمية الصناعية فى الشرق الأوسط اعتباطًا ، أو نَسْخ نماذج صناعية للأقطار الغربية عالية التصنيع ، ومن ثَمَّ فالأفضل أن تنمو الصناعة فى الشرق الأوسط وفق احتياجاته وإمكانياته[٥٤] .

ولهـــذا تضمنت خطة التنمية الإقليمية للشرق الأوسط عدة مشروعات صناعية محدودة ممـــا توفرت مقومات نجاحها فى المنطقة ، وقد جاء فى مقدمة هذه المشروعات تلك التى تعلقت بإنـــتاج الطاقة الكهربائية ، والأسمدة ، والمنسوجات .. لا سيما بعد أن روعى فى خطة التنمية الإقليمية للشرق الأوسط ، الاستفادة بمشروعات الرى فى تنمية المشروعات المختلفة فى دول المنطقة ، بما فيها الصناعات القائمة وتلك التى خُطِّطَ لها[٥٥] .

لهـــذا انـــتظمت خطة التنمية الإقليمية للشرق الأوسط عدة مشروعات لإنتاج الطاقة الكهـــربائية فى المنطقة ، منها مشروعات لتوليد الطاقة الكهربائية على نهرى دجلة والفرات ، وآخـــر فى مصـــر عـــلى نهـــر الـــنيل عرف بمشروع كهربة سد أسوان . كذلك تضمنت الخطـــة مشروعًا لإنتاج الكهرباء فى لبنان ، وآخر لإنتاجها فى فلسطين باستخدام مياه البحر المتوسط[٥٦] .

كذلـــك ؛ احتوت خطة التنمية الإقليمية للشرق الأوسط على عدة مشروعات لإنشاء مصـــانع الأسمـــدة الكيماوية بالمنطقة ، منها اثنان فى مصر وحدها لإنتاج الأسمدة النتروجينية

بأسوان والسويس ، وثالث فى لبنان لإنتاج السوبر فوسفات .. هذا إلى جانب مشروع لإنشاء مصنع الأسمدة الكيماوية فى العراق ، والذى رأت لجنة الشرق الأوسط الرسمية أن توفر مقومات نجاحه فى العراق - لتوافر الغاز الطبيعى والجبس - سيساعد على إنتاج أسمدة نتروجينية أرخص بكثير عنها فى أى مكان آخر من العالم ، وبالتالى حفز أقطار الشرق الأوسط على استخدامها بكميات كبيرة فى الزراعة[٥٧] .

وقد تحمست الحكومة البريطانية لمشروع الأسمدة العراقية ، حتى قامت شركة إنجليزية بعمل الدراسات الخاصة به لأهميته فى التنمية الاقتصادية فى منطقة الشرق الأوسط ، ولا سيما العراق ، كمصدر لإمداد بريطانيا باحتياجاتها الملحة من الكبريت[٥٨] .

أما صناعة المنسوجات فكانت بدائية ومحدودة فى معظم دول المنطقة ، باستثناء مصر التى شددت الخطة على ضرورة دعم صناعة المنسوجات بها لتوفير احتياجات المنطقة منها ، وإتاحة الفرصة أمام أعداد كبيرة من المصريين لتحسين مستويات معيشتهم ، بخلق فرص عمل تحد من نسبة البطالة[٥٩] .

وإذا كانت الخطة قد أخذت فى اعتبارها استحداث بعض الصناعات والنهوض بالقائم منها ، فإن المشروعات الصناعية التى استحدثتها لم تؤد إلى تنمية قطاع الصناعة الشرق أوسطى بما يحدث توازنًا بين القطاعات الاقتصادية المختلفة للمنطقة ، بقدر ما ساعدت على استمرار الاختلال بينها بعد أن جاءت فى معظمها لخدمة القطاع الزراعى بالدرجة الأولى ، وفى المناطق التى توافرت بها مقومات هذه الصناعات على وجه الخصوص . ولهذا استبعدت الخطة طرح مشروعات لتنمية الصناعة فى المناطق التى كانت الصناعة بها ما تزال بدائية (اليمن ، الكويت، قطر ، الساحل المهادن ، مسقط وعمان) خاصة بعد أن أثبتت الدراسات التى أجريت على المنطقة أن أى تطور صناعى فيها يحتاج إلى بعض الوقت[٦٠] .

وفى الوقت الذى ركزت فيه خطة التنمية الإقليمية للشرق الأوسط معظم مشروعاتها على القطاع الزراعى وبعض الصناعات التى تخدمه ، فقد اهتمت بتسهيلات النقل فى المنطقة لنقل مواردها الاقتصادية بتكلفة محدودة تمكنها من المنافسة فى السوق العالمية ، لا سيما بعد أن تدهورت شبكات الطرق بها ، وارتفعت تكاليف النقل عليها ، حتى إنها بلغت فى إثيوبيا - على سبيل المثال - درجة من التعقيد ، جعلت من الصعوبة بمكان نقل منتجاتها بتكلفة تُمَكِّنُها من

المنافسة فى السوق العالمية ما لم تحصل على منفذ بحرى من خلال توافقات إقليمية ، ومن ثَمَّ فقد أقدمت فرنسا على تأسيس ميناء حر فى جيبوتى لتفادى هذه المشكلة [٦١] .

كذلك ؛ اهتمت الخطة بإنشاء عدة مشروعات لتسهيل حركة النقل فى العراق وبلاد الشام عندما تضمنت خططًا لتجديد وزيادة خطوط السكك الحديدية فيهما ، وإنشاء عدد من الطرق والموانى والمطارات فى المنطقة .. منها مشروع تطوير ميناء العقبة ، وإنشاء ميناء جوى فى لبنان ، وآخر فى اليرموك بالأردن[٦٢] .

وهكذا تركزت معظم مشروعات التنمية الإقليمية للشرق الأوسط حول تنمية القطاع الزراعى وتسهيل نقل فائضه إلى الخارج ، وذلك بعد أن أكدت الدراسات التى أجراها الغرب على الشرق الأوسط لتحديد طبيعة تنميته أن تنمية القطاع الزراعى عملية سهلة وغير مكلفة مقارنةً بالقطاعات الاقتصادية الأخرى ، وإنها ستحقق نتائج سريعة ستُمَكِّن المنطقة من مواجهة مشكلاتها ، وتحولها إلى إحدى الوحدات المنتجة للمواد الغذائية التى ستسهم فى حل أزمة الغذاء العالمى .. هذا إضافة إلى المواد الخام التى تحتاجها المصانع الغربية .

وتركيز الخطة على تنمية القطاع الزراعى ، حتم عليها الاهتمام بقطاع النقل فى المنطقة لتسهيل نقل حاصلاتها ومواردها إلى الأسواق الخارجية ، وبأسعار تنافسية ، وتسهيل نقل السلع المصنعة والمستوردة إلى أسواقها المختلفة بعد أن أهملت الخطة قطاع الصناعة بدعوى أن التصنيع فى المنطقة يجب أن يأتى فى مرحلة لاحقة بعد التنمية الزراعية .

وبرغم صياغة الغرب لخطة التنمية الإقليمية للشرق الأوسط ، فإنه لم يَرَ الإسراع فى فرضها على حكومات المنطقة ، بقدر ما رأى ضرورة إقناعها بالشروع فى التنمية كخطوة تمهيدية يجب أن تأتى منها[٦٣] .

ويعزى اهتمام الغرب بإقناع حكومات الشرق الأوسط بالشروع فى التنمية لقناعته بعدم نجاحها ما لم تُنَفَّذْ بالتعاون مع أقطارها[٦٤] .. لأن نجاحها يتوقف على إجراء حكوماتها لبعض الإصلاحات التى تمس جوهر الأنظمة الاجتماعية للمنطقة ، والتى تحول دون استمرار تركز الثروات القومية فى أيدى طبقة صغيرة ، ورفع مستويات المعيشة عامةً ، وإحداث زيادة حقيقية فى الأجور ، وتحسين الخدمات الاجتماعية [٦٥] ، لا سيما بعد أن أصبح التوزيع العادل للأرباح والفوائد مطلبًا أساسيًا فى الشرق الأوسط [٦٦] .

ولما كان المسئولون الغربيون المهتمون بشئون الشرق الأوسط قد علقوا حل هذه المشكلات على المعالجة الشجاعة لنظام ملكية الأرض LAND TENUR والنقابات TRADE UNIONISM ، لذا فقد نصحوا حكوماتها بمواصلة الضغط على حكومات الشرق الأوسط لحملها على تشجيع النقابات بشكل فعال ، وإصلاح نظام ملكية الأرض لمصلحة جموع سكان الريف والحضر، وذلك من خلال إصلاح القوانين الحكومية لتملك الأراضى[٦٧].

وفى الوقت الذى اهتم فيه الغرب بتهيئة منطقة الشرق الأوسط للتنمية الاقتصادية بحَثَ حكوماتها على القيام بإصلاحات تمس جوهر المسألة الاقتصادية / الاجتماعية ، فقد اتجه لتقديم مساعدات لدول المنطقة تضمن له تنفيذها لخطط التنمية ، وتحويل المنطقة إلى وحدة إقليمية مرتبطة بالغرب . وقد توزعت هذه المساعدات ما بين مساعدات تقنية – فى شكل آلات أو ما يمكن أن يعرف بالسلع الرأسمالية CAPITAL GOODS – أو فى شكل خبرات ، سواء بإيفاد خبراء أجانب إلى المنطقة ، أو إعداد خبراء المنطقة فى الغرب . هذا بالإضافة إلى العمل لتوفير قنوات لتمويل عملية التنمية التى اقتنعوا بتحميل دول الشرق الأوسط كل تبعاتها ، وذلك فى وقت كانت تمر المنطقة بأزمة اقتصادية قلصت أرصدتها من العملات الصعبة[٦٨] .

لهذا تابع البريطانيون والأمريكيون بحث خطط إمداد دول الشرق الأوسط بالمعدات اللازمة للشروع فى التنمية[٦٩] ، وتأسيس قنوات واسعة – تقنية وثقافية – بكل الوسائل الممكنة لها ، لا سيما الذين يشجعون التنمية الاقتصادية والثقافية ، ويسعون لرفع مستوى المنطقة[٧٠] .

هذا فى الوقت الذى اهتم فيه الإنجليز والأمريكيون بتوفير الخبراء والمستشارين الأجانب لدول الشرق الأوسط ، لمساعدتها فى إجراء خطط التنمية وتنفيذها ، حتى أن الولايات المتحدة أيدت سياسة بريطانيا إزاء إمداد العراق وسوريا ولبنان بالخبراء الاقتصاديين ، وتابعت عمل لجنة تطوير الرى IRRIGATION DERELOPMENT COMMISSION فى العراق ، والتى شكلها خبير بريطانى (HAIGH) بناءً على طلب الحكومة العراقية لإجراء دراسات تحدد الوسائل المناسبة لاستخدام مياه نهرى دجلة والفرات وروافدهما فى العراق . كذلك تابعت الحكومة الأمريكية نشاط بيت الخبرة البريطانى « ألكسندر جب وشركاه ALEXANDER GIBB - AND PARTNERS » فى سوريا ولبنان لوضع خططهما الاقتصادية[٧١] . وقد أعد هذا البيت دراسة اقتصادية تحليلية عن أوضاعهما وكيفية إحراز تنمية بهما[٧٢] .

وحرْص الغرب على توفير الخبرات اللازمة لإنجاز خطط التنمية فى الشرق الأوسط ، دفع الحكومة البريطانية إلى تأسيس مكتب الشرق الأوسط البريطانى فى القاهرة بعد أن أخفقت محاولات تأسيس مجلس اقتصادى للشرق الأوسط ليحل محل مركز تموين الشرق الأوسط الذى ألغى فى أواخر ١٩٤٥م . وقد وفرت بريطانيا لهذا المكتب خبراء فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وجعلتهم على استعداد للاستجابة لرغبات دول المنطقة التى تتطلع لخدماتهم فى مجال التنمية . هذا فى الوقت الذى انتشر فيه عدد من الخبراء الزراعيين الأمريكيين والبلجيكيين والسويديين فى منطقة الشرق الأوسط ، ولا سيما فى المنطقة العربية[٧٣] .

ولضمان تعاون الخبراء البريطانيين والأمريكيين فى منطقة الشرق الأوسط لحل مشكلاتها الاقتصادية ، فقد بحث البريطانيون والأمريكيون إمكانية تأسيس منظمات أنجلو أمريكية فى المنطقة على غرار مكتب الشرق الأوسط البريطانى فى القاهرة ، يتولى أعضاؤها تقديم خدمات استشارية لدول المنطقة فى مجالات التنمية الاقتصادية[٧٤] . هذا إلى جانب بحث إمكانية عمل خبراء التنمية الأجانب فى الشرق الأوسط من خلال جامعة الدول العربية[٧٥] .

كذلك ؛ اهتمت إنجلترا والولايات المتحدة بتسهيل مهمة دول الشرق الأوسط لامتلاك المقدرات المالية التى تُمَكّنُها من تنفيذ مشروعاتها التنموية ، وتجاوز ظروفها المالية المعقدة فى أعقاب الحرب ، وضآلة أرصدتها من العملات الصعبة – الدولارية والإسترلينية – بسبب نقص الدولارات على المستوى العالمى فى أعقاب الحرب ، وعدم قدرة بريطانيا على توفير تحويلات دولارية للجنيهات الإسترلينية المحدودة التى كانت غير قابلة للتحويل . ويعزى هذا الارتباك المالى فى الشرق الأوسط إلى الاضطرابات المالية إبان الحرب العالمية الثانية ، وصعوبة الأوضاع فى أعقابها ، والتى كان حلها يتوقف على إعادة بناء الاقتصاد الأوروبى ، وتجاوز بريطانيا مشاكلها المالية ، وتحسن ميزان مدفوعاتها[٧٦] .

وزاد من الضائقة المالية للشرق الأوسط فى أعقاب الحرب : إساءة معظم دول المنطقة استغلال الأرباح التى حققتها إبان الحرب من وراء ارتفاع أسعار منتجاتها ، مع الإقبال المتزايد عليها من جانب قوات الحلفاء التى استقرت بالمنطقة – أو على مقربة منها – مع اندلاع الحرب[٧٧] .. وذلك فى الوقت الذى أصبح إنتاج النفط لا يسهم فى تحقيق الأرصدة الدولارية التى تسهم فى عملية التنمية بعد أن ارتبط تسويقه فى أعقاب الحرب بمدى انتعاش أوروبا الغربية اقتصاديًا ، ومدى طلب دول حلف شمال الأطلنطى – ممن ابتعدت فى استيراد احتياجاتها النفطية عن مناطق الدولار[٧٨] – لذلك الوقود النفطى .

ولـتجاوز الضائقة المالية للشرق الأوسط فى أعقاب الحرب ، والشروع فى تنفيذ الخطة الإقلـيمية للتنمية .. اتجه البريطانيون والأمريكيون إلى البحث عن مصادر لتمويلها. ولما كانوا قد اقتنعوا بقيام مشروعات التنمية فى معظمها على موارد المنطقة الهائلة ، ورءوس أموالها غير المستغلة ، فقد ظهر اتجاه بين الغربيين والمهتمين بشئون الشرق الأوسط دعا إلى العمل لتجميع رءوس الأمـوال المحـلية وتوجيهها لخدمة التنمية ، حتى أن اثنين منهم (السيد مريام والسيد جريـنهل) ذهـبا إلى ضرورة التدخل لتحديد الإنفاق الداخلى ، إما بفرض الضرائب ، وإما بالإقراض المحلى بدرجة تؤدى إلى سحب مبالغ نقدية من التداول ، والحد من التضخم[٧٩] .. فى الوقـت الذى يجب أن تتواصل فيه الجهود لحث شعوب الشرق الأوسط على الاستثمار ، والعمل على تعبئة الموارد المحلية بخلق جو من الثقة[٨٠].

كذلك ؛ اهتمت الولايات المتحدة وإنجلترا بحَثّ دول الشرق الأوسط على كسب مزيد من الدولارات لدفع عملية التنمية ، بالعمل على زيادة الصادرات – من البترول ، والتمور ، والقطن ، والصوف ، والبن ، والفوسفات – إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، واتخاذ إجراءات ماليـة وتقنية لتحسين نظام التحويلات الأجنبية ، ووقف تسرب العملات الصعبة التى تحققها دول المـنطقة إلى الخـارج ، والحـد مـن الـتحركات غـير المشـروعة للأموال بالسوق السوداء ، وتشجيع مصادر التمويل الدولية – كصندوق النقد الدولى INTERNATIONAL MONETARY FUND ، والبنك الدولى INTERNATIONAL BANK وبنك الصادر والوارد الأمريكى EXPORT-IMPORT BANK ، ورأس المال الأجنبى الخاص ولا سيما الأمريكى منه – على المشاركة فى مشروعات التنمية الإقليمية فى الشرق الأوسط[٨١].

ولمـا كـان إقدام مؤسسات الإقراض الدولية المشارِكة فى مشروعات التنمية بالشرق الأوسط يحتاج إلى توفير الضمانات والثقة ، فقد اتجه البريطانيون والأمريكيون إلى تقديم قروض نقديـة مباشرة لدول المنطقة ، جاءت بدون فوائد – للأردن – إذا وجهت لمشروعات تنموية تسـاعد فى إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين . كذلك .. شارك البريطانيون والأمريكيون فى القروض التى كان البنك الدولى يعتزم تقديمها لدول المنطقة ، ودعم طلبات تلك الدول لدى البنك للحصول على قروض لإعادة البناء والتنمية[٨٢] .

وحتى لا يتردد البنك الدولى وغيره من البنوك الغربية فى إقراض حكومات الشرق الأوسط بدعوى عدم توفر الضمانات ، فقد تدخل البريطانيون والأمريكيون لإزالة مخاوفهم وتشجيعهم على التوسع فى إقراض حكومات الشرق باتجاههما إلى البحث عن ضمانات من جانبيهما تُؤَمِّن للجهات المقرضة وأصحاب رءوس الأموال الأجانب استرداد أموالهم وديونهم نقدًا ، ومن ثَمَّ الإقدام على منح حكومات المنطقة قروضًا كبيرة تُمَكِّنُها من الشروع فى خطط التنمية الاقتصادية والاستمرار فيها[٨٣] . هذا فى الوقت الذى واصل فيه البريطانيون والأمريكيون حث حكومات المنطقة على قبول الاقتراض من الخارج بفوائد معقولة ، وتوفير ضمانات للاستثمارات الأجنبية تسمح لها بالعودة إلى بلدانها بسهولة .. لا سيما بعد أن أدرك البريطانيون والأمريكيون أن مشاركة رأس المال الأجنبى فى تنمية الشرق الأوسط ستظل لعشر سنوات قادمة محدودةً بسبب الاضطرابات والمشاكل السياسية فى المنطقة ، وعدم توافر مجالات استثمارية مغرية فيها للأموال الأجنبية ، باستثناء مجال النفط[٨٤] .

هكذا كان اقتناع إنجلترا والولايات المتحدة بأن الحفاظ على أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط يتوقف على حل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية وتحسين مستويات معيشة أهلها ، وراء انشغالهما بمستقبلها الاقتصادى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وبحثهما سبل مساعدة دولها للتغلب على مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ، والتى زادتها الحرب تعقيدًا بدرجة مهدت الطريق أمام الاتحاد السوفيتى لاستغلالها فى اختراق المنطقة ، وتهديد المصالح البريطانية – الأمريكية فيها .

ولما كان سعى الاتحاد السوفيتى لاختراق منطقة الشرق الأوسط وكسر سياسة الحصار التى بدأ الغرب فى فرضها عليه للحيلولة دون وصوله إلى المياه الدافئة ، قد تزامن مع استمرار دعم الغرب للمشروع الصهيونى فى المنطقة .. لذا ؛ فقد اهتم الغرب بإجراء تنمية شرق أوسطية ، رأى أن نجاحها يرتبط بتنفيذها على النمط الغربى ، وعلى أساس إقليمى .. لا سيما بعد أن نجح مركز تموين الشرق الأوسط فى خلق وحدة اقتصادية للمنطقة إبان الحرب مَكَّنَتْه من تحقيق الاكتفاء الذاتى لها ، ومواجهة المشكلات الاقتصادية التى نتجت عن الحرب .

وقد وُضعت خطة إقليمية للتنمية الاقتصادية فى الشرق الأوسط تمحورت حول القطاع الزراعى ، وذلك بعد أن أثبتت الدراسات التى أجريت على المنطقة لتحديد طبيعة تنميتها أنه

من أسهل القطاعات الاقتصادية تنميةً فى المنطقة ، وأسرعها تحقيقًا للأهداف المرجوة من وراء عملية التنمية الشرق أوسطية ، والتى تجلت فى ربط المنطقة بالغرب وضمان سيطرته الاقتصادية عليها ، والتى علقوا على استمرارها الاحتفاظ بمصالحهم الاستراتيجية والنفطية فيها .

كذلك ؛ استهدفت التنمية الإقليمية للمنطقة تحصينها ضد الشيوعية والمحاولات السوفيتية لاختراقها ، وأيضًا حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ، ثم خلق تجمع إقليمى اقتصادى شرق أوسطى يستوعب الكيان الصهيونى الذى يجب أن يتحول - بمساعدة الغرب - إلى قاعدة له تسيطر عليه اقتصاديًا وسياسيًا .

وحتى تضمن بريطانيا والولايات المتحدة تحقيق هذه الأهداف من وراء التنمية الإقليمية للشرق الأوسط ، فقد اتجهتا لتوفير الخبرات اللازمة لدول المنطقة ، ومساعدتها على امتلاك الإمكانات المالية التى تُمَكِّنها من الشروع فى خطط التنمية ومواصلة تنفيذها ، وذلك بتوفير الضمانات ، وخلق جو من الثقة فى المنطقة يشجع الجهات المقرضة والمستثمرة فى الغرب على الإسراع بالمشاركة فى مشروعات التنمية الشرق أوسطية .

الهوامش

(1) F.R.U.S., 1947, VolV, Memorandum prepared in the department of state, Washington, Undated, p. 559.

- B. Ryson, A. Thomas: seeds of Middle East During world war II, U.S.A , 1981., pp.162,164,166,170.

(2) F.R.U.S., 1947, VoI.V Memorandum of Conversation Director the office of Near East and African Affairs, Henderson, London, 9 sep, 1947, P. 504.

- Ibid, Memorandum prepared in the Department of state, Washington, Undated, P. 544.

(3) C.o. 732 / 87/ 10 Middle East Long term policy, undated, p.1.

(4) F.O. 141/ 1315, Minute sheet, from Johnson , 11th May 1948 , p.1.

- F .R. U. S.. 1947, VoI.V. Memorandum oF conversation Director the Office of Near East and African Afairs, Henderson, London , 9 sep . . 1947 , p . 504.

(5) F . O. 371/ 6804/, Meeting of Oct 23, 1947, Washington TalKs on Middle East and Eastern Mediterranean , p. 16.

(6) F . R . U. S., 1947 , VoI.V , Memorandum Prepared in the Department OF State, Washington , Undated, P . 545.

(7) Ibid , P. 544 , F. O 141/ 1222, Note by Financial Counseller, 29 th April, 1947 , P.4.

(8) F.R.U.S.,1947, VoIV, "Introductory paper on the Middle East Submitted Informally by the U.K Representatives, Washington, Undated P. 575; From Rogers to Jedda, 18 th Aug. 1948.

(9) F.R.U.S., 1947, VoI.V, Memorandum prepared in the Department of State, Washington, Undated, P. 545.

- Ibid Memorandum of conversation Director the Office of Near East and African Affairs, Henderson, London, 9 Sep., 1947, P.504.

- F.O. 371/61114, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediteranean 1947, Subversive activities in the Middle East, P.60.

(10) C.O. 732/87/10, Extract From Conclusions of Meeting of the War-cabinet held in the prime Minister's Rom., House of Commons, 14th July/943, P.2.

(11) C.O. 732 / 87/10, Middle East Long Term Policy, undated, PP. 1-2.

- F.O. 141/1378, Note to the chairman of the official committee on Economic Development (overseas) from the chairman the Middle East (official) committee, 10th Aug. 1949, p. 2.
- Ibid Middle East Development, Immdeiate objectives, undated, P. 4.
- Ibid, 141 / 1315, Summary Memorandum of Informal conversation relating to social and Economic Affairs with Middle East, Washington, Oct. 23-30, pp. 1-2.
- F.R.U.S., 1947, voIV' Memorandum prepared in the Department of State "British and American Position" Washington, Undated, P. 516.

(12) F.O. 141/1378, Note to the chairman of the official committee on Economic Development (overseas) from the chairman of the Middle East (official) committee, 10th Aug. 1949, P. 3.
- C.O, 732 / 87/ 10, Middle East Long Term Policy, undated, pp. 1-2.

(13) F.O. 141/1315, Summary Memorandum of Informal conversation Relating to social and Economic Affairs in the Middle East, Washington, Oct. 23-30, 1947, P.102.
- Ibid, From F.C to secretary of state, 6th April 948, p. 2.
- C.O. 732/88/26, Telegram from F.O. to Cairo, 29th April 1944, P. 4.

(14) C.O. 732/88/26, Telegram From F.O. to Cairo, 29th April, 1944, p 4.

(15) Ibid, p. 5.
- C.O. 732/87/10, Middle East Long Policy, Undated, p. 2.

(16) F.R.U.S., 1943, British proposals for conversation Between officials of the American and British Governments concerning the Near East, Washington Oct., 30, 1943, p. 4.
- C.O. 732/87/10, Extract From Conclusions of Meeting of the war - cabinet held in the prime Minister's Rom , House of commons, 14th July, 1943, pp. 1-2.

(17) F.R.U.S., 1947, voIV, Memorandum of conversation Director the office of Near East and African, Henderson, London, 9 Sep. 1947, P. 504.
- Ibid, Memorandum prepared in the department of State "the British and American position", Washington, Undated, p. 512.

(18) F.O. 141/1378, Note to the chairman of the official committee on Economic Development (overseas) from the chairman of the Middle East (official) committee, 10th Aug. 1949, P. 1.
- Ibid, Middle East Development, Immediate objectives, undated, P. 2.

- F.R.U.S. 1947, voIV, Memorandum prepared in the Development of state, Washington, undated, Pp. 559-560.

(19) F.O. 371/96956, Note of a meeting held at the F.O. on April 24th 1952, with Mr. Darsey Steven's of the International Bank, P. 1.

(20) F.O. 371/61114, Washington talks on Middle East and Eastern Mediterranean 1947, Subversive activities in the Middle East, Pp. 59.

(21) Ibid, p. 60.

- F.R.U.S., 1944, Draft Memorandum To president Truman, Washington, undated, p. 46.

(22) F.O. 371/61114, Washington talks on Middle East and Eastern Mediterranean 1947, Subversive activities in the Middle East, pp 50, 59.

- F.R.U.S., 1947, voIV, Memorandum in the Department of State, Washington, undated, P. 532.

(23) F.R.U.S., 1944, Draft Memorandum to president Truman, Washington, undated, p. 47.

- F.O. 371/68041, Meeting of Oct. 27, 1947, Washington talks on Middle East and Eastern Mediterranean, p. 13.

(٢٤) عـــبد المـــالك خلف التميمى : الاستيطان الأجنبى فى الوطن العربى ، فلسطين ، الخليج العربى، دراسة تاريخية مقارنة – الكويت : سلسلة عالم المعرفة (٧١) ، ١٩٨٣. ص ١٥٩ .

(٢٥) أحمد عبد الرحيم مصطفى : الولايات المتحدة والمشرق العربى – الكويت : سلسلة عالم المعرفة " ٤ "، ١٩٧٨. ص٨٤ .

(٢٦) المرجع السابق . ص ٨٥ .

- F.O. 141/ 1378, Middle East Development Immediate Objectives, P.7.

(27) Ibid, p. 1.

- Ibid, Note to the chairman of the official committee on Economic Development (overseas) from chairman of the Middle East (official) Committee, 10th Aug. 1949, p. 1.

(28) F.O. 141/1378, Middle East Development, Immediate objectives, p. 7.

- Ibid, 371/68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, Meeting of Oct, 27, 1947, P.13.

(29) F.R.U.S., 1949, Talks at Washington between the U.S. and the U.K. on political and Economic Subjects Concerning the Near east, Memorandum, conversation, by the secretary of state, Washington, April 4, 1949, p. 51.

(30) F.O. 371/9695, Note of Meeting held at the F.O., April 24th 1952; with Mr. Darsey Steven's of the International Bank, P. 2.

(٣١) رءوف عـــباس : التطلعات الأمريكية تجاه المنطقة العربية إبان الحرب العالمية الثانية (فى : المجلة التاريخية المصرية ، المجلد ٢٧ ، ١٩٨٠ ، ص ٣٢١ ، ٣٢٩) – القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات التاريخية .

(٣٢) عبد المالك خلف التميمى : المرجع السابق . ص ١٢٢ .

(33) F.O 141/1442/1077/1/516, Letter to F.O., 27th Feb. 1951.

(34) Ibid, 14111478, Relation with Israel, From J.M. Trout Beck, 25 th July 1949, pp. 2-3.

(35) F.R.U.S., 1949, Talks at Washington between the U.S and U.K on political and Economic subjects concerning the Near East, Memorandum of conversation, by the secretary of state, Washington, 4 th April, 1949, p. 51.

(36) Ibid, 1947, voI.V, Memorandum prepared in the Department of state, Washington, undated, p. 545.

(37) F.O. 141/1373, Note to the chairman of the official committee on Economic development (overseas) from the chairman of the Middle East (official) committee, 10 th Aug. 1949, p. 1.

(38) Ibid, Middle East Development, Immediate Objectives, undated, Pp. 7-8.

(39) F.O. 371/68041, Meeting of Oct. 28-1947, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, p. 15.

(40) F.O. 141/1378, Note to the chairman of the official committee on Economic Development (overseas) from the chairman of the Middle East (official) Committee, 10th Aug. 1949, p. 1,

- Ibid, Middle East Development, Immediate Objectives, p 1.

(41) F.R.U.S., 1947, voIv, Memorandum prepared in the Department of state, Washington, undated, p. 547.

(42) F.R.U.S., 1947, voIV, Memorrandum prepared in the Department of State, Washington, undated, p. 547.

- F.O., 371/61114, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean 1947, political and economic questions relating to Yeman, p. 45.

(43) F.O. 141/1378, Middle East Development, Immediate Objectives, p. 1.

(44) Ibid, pp. 2-3.

(45) Ibid, p. 9.

- F.R.U.S., 1947, voIV, Memorandum prepared in the department of state, Washington, Undated, p. 545.

(46)F.O. 141/1378, Middle East Development, Immediate objectives, p 5.

(47)F.O. 141/1378, 1754/17/4946. Middle East Development, Immediate objectives, Annex A1 ; Annex A2.

- F.O. 371/68041, Meeting of Oct. 23, 1947, p. 4.

- F.R.U.S., 1947, volv, Memorandum of conversation Director the office of Near East and African Affairs, Handerson, London, 9 Sep. 1947, p. 501.

(48)F.O. 141/1222, Note by Financial Counsellor, 29th April, 1947, p. 6.

- Ibid 371/68041, Meeting of Oct. 23, 1947, p. 5.

- Ibid, Meeting of Oct. 24, 1947, p. 9 .

(49)F.O. 371/96956, Note of a Meeting held at F.O. an April 24th 1952, with Mr. Darsey Stevens of the International Bank' pp. 2-3.

- F.R.U.S, 1947, volv, Memorandum 'prepared in the Department of state, Washington, undated, P. 547.

(50)F.O. 371/96956, Note of a Meeting held at F.O. an April 24th 1952, with Mr. Darsey Stevens of the International Bank' Pp. 2-3.

- F.R.U.S, 1947, vol.v, Memorandum prepared in the Department of state, Washington, undated, P. 546.

(51)F.R.U.S., 1947, volv, Memorandum prepared in the Department of state, Washington, undated, p. 546.

- F.O. 141/1378/754/17/4946, Middle East Development Immediate Objectives, Annex A1, A2.

(52)F.O. 371/68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, Meeting of Oct. 27, 1947, p.13.

- Ibid, Meeting of Oct. 24, 1947, p. 8 .

(53)F.O. 371/6804, Washington Talks on Middle East and Eastern Midetrranean p. 15.

(54)F.R.U.S., 1947, volv, Memorandum prepared in the Department of state, Washington, undated, Pp. 549, 545.

(55)Ibid, P. 546.

(56)Ibid, Pp. 546.

- F.O.141/1378, Middle East Development Immediate objectives, Annex A1, A2.

(57)F.O. 371/96956, Note of a Meeting Held at the F.O. an April 24th 1952, with Mr. Darsey Stevens of the International Bank, p. 1.

- Ibid 141/1378/754/17/4946, Middle East Development, Immediate objectives, Annex A1, A2 .

(58) F.O. 371/96956, Note of a Meeting Held at the F.O. an April 24th 1952, with Mr. Darsey Stevens of the International Bank, p. 1.

(59) Ibid, p. 1.

(60) F.R.U.S., 1947, vol.v, Memorandum prepared in the Department of state, Washington, undated, p. 547.

- F.O. 141/1378, Middle East Development Immediate objectives, Annex A1 , A2 .

(61) F.O. 371/68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Meditrranean, Meeting of Oct. 27, 1947, p. 14.

(62) Ibid. 141/1378, Middle East Development, Immediate objectives, Annex A1, Annex A2.

- Ibid, 371/96956, Note of a Meeting held at the F.O. on April 24th 1952, with Mr. Darsey Steven's of the International Bank, p. 3.

(63) F.O. 371/68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Meditrranean, Meeting of Oct. 27, 1947, p. 12.

(64) Ibid, 141/1222, Despatch From Ronald to F.O., 25 June 1947, p. 6.

(65) Ibid, 141.1378, Middle East Development, Immediate Objectives, P. 6.

(66) Ibid, 371/68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, Meeting of the official committee on Economic Development (overseas) from the chairman of the Middle East (official) committee, 10th Aug. 1949, p. 1.

(67) F.O. 141/1444, Egyptian Treaty Revision and out position in the Middle East 3 - 9 - 1945, pp. 3 - 4 .

(68) F.O. 141/1315, Summary Memorandum of Informal conversation Relating to Social and Economic Affairs in the Middle East, Washington, Oct. 23 - 30, 1947.

(69) F.R.U.S, 1947, vol.v, Memorandum prepared in the Department of state, Washington, undated, pp. 545, 551.

(70) F.O. 141/1315, Summary Memorandum of Informal Conversation Relating to Social and Economic Affairs in the Middle East, Washington, Oct. 23 - 30, 1947, p. 3.

(71) F.R.U.S, 1947, Vol.v, Memorandum of Conversation by Director of the office of Near East and African Affairs, Henderson, London,. Sep. 9-1949, p. 504.

(72) F.O. 371/68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, Meeting of Oct. 27, 1947, p. 11.

(73) F.R.U.S., 1947, vol.v, Memorandum prepared in the Department of state, Washington, undated, p. 537.

- F.O. 371/68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, Meeting of Oct. 24, 1947, p. 9.

- Ibid, Meeting of Oct. 27, 1947, p. 12.

(74)F.R.U.S., 1947, vol.v, Memorandum prepared in the Department of state, Washington, undated, p. 558.

(75)F.O. 371/68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Meditrranean, Meeting of Oct. 27, 1947, p. 12.

(76)F.R.U.S., 1947, vol.v, Memorandum prepared in the Department of state, Washington, undated, pp. 538-549.

(77)F.O. 371/68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Meditrranean, Meeting of Oct. 27, 1947, p. 17.

(٧٨) أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق . ص ٤٤ .

(79)F.O. 141/1378, Middle East Development, Immediate objectives, undated, p. 6.

(80)F.O. 371/68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Meditrranean, Meeting of Oct. 23, 1947,. Pp. 3-4.

(81)F.R.U.S., 1947, vol.v, Memorandum prepared in the Department of state, Washington, undated, p. 550.

- F.O., 141/1315, Summary Memorandum of Informal conversation Relation to Social and Economic Affairs in the Middle East, Washington, Oct. 23 - 30,1947, p 3 .

- F.O. 371/69041, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, Meeting of Oct. 27, 1947, p. 16.

(82)F.O. 141/1378, Note to the chairman of the official committee Economic Development (overseas) from the chairman of the Middle East (official) committee, 10th Aug. 1949, p. 2-3.

(83)Ibid, Middle East Development' Immediate Objectives, undated, p.7 .

(84)F.O. 371/68041, Washington Talks on Middle East and Eastern Mediterranean, Meeting of Oct. 23, 1947, p. 3.

- Ibid, 141/1315, Minute sheet, from Johnson, 11th May 1948, p. 8.

« عزيز فهمى » والقضايا الوطنية

١٩٠٩ ـ ١٩٥٢

إسماعيل محمد زين الدين(*)

بانتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) .. كان الوفد قد بدأ يفقد الكثير من نفوذه الجماهيرى لعقده معاهدة ١٩٣٦م .. تلك الاتفاقية التى دافع عنها « مكرم عبيد » دفاعًا شديد الحرارة باعتبارها – على حد قوله – « معاهدة الشرف والاستقلال » ! وزاد الطين بلة؛ استسلام الوفد المطلق لإنجلترا إبان الحرب العالمية الثانية بعدم إثارته للقضية الوطنية استغلالاً لظروف الحرب واستثمارًا لها ، وذلك عقب مجيئه إلى الحكم بطريقة مثيرة للشكوك فى الرابع من فبراير ١٩٤٢م .. كما كانت لحوادث المحسوبية والثراء السريع واستغلال النفوذ من قِبَل قادة الوفد وأقربائهم أثرها فى امتعاض الكثيرين من عناصره الوطنية ونفورها من هذا السلوك . وأهم من هذا كله أن أسلوب الوفد فى العمل الوطنى لم يكن قد تغير فى كثير أو قليل ، فأصر على المفاوضة السلمية دون طرح فكرة الكفاح المسلح كحل نهائى للقضية الوطنية

لذا لم يكن غريبًا – والحال كذلك – أن تنفض جماهيرٌ كثيرة عن الوفد ، وتبدأ رحلة خروجها منه وعن قيادته لتنضم إلى بعض التنظيمات التى ظهرت على الساحة السياسية آنذاك، وخصوصًا فى المدن .. حيث تجمع الطلبة والمثقفون والعمال بعد أن فقد الوفد قدرته على تعبئة هذه الجماهير وحشدها وتحريكها ، وصار يعتمد أساسًا على الإثارة الصحفية .

وهذا الموقف من جانب الوفد وقيادته بدأ يتغير نتيجةً لتأثر أجنحة داخله بالاتجاهات الاشتراكية والأفكار التقدمية التى سادت العالم عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية . وشيئًا فشيئًا تَشَكَّلَ جناح تقدمى داخل الوفد .. وكان من أقطاب هذا الجناح التقدمى «عزيز فهمى» و « محمد مندور » ، وهما من أصحاب أعنف الأقلام الموجَّهة ضد حكومات الأقلية ، والمدافعة عن الحريات بمفهومها الواسع ، والمهاجمة للسياسة البريطانية الجديدة التى كانت تهدف إلى ربط البلاد بعجلة الاستعمار ومطامعه الاستغلالية فى المنطقة . وقد بدءا يكتبان يوميًا فى « الوفد المصرى » .. أكثر الصحف الوفدية تقدمًا وثورية فى هذا الوقت .

(*) أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب – جامعة القاهرة .

وحيـــث إننا قد أفردنا دراسة خاصة من قبل حول «محمد مندور وتصوراته الاجتماعية والسياسية »، وكذلك دراسة أخرى حول « الطليعة الوفدية » . لذا ، فقد رأينا إفراد دراسة أخـــيرة لـــــ « عزيز فهمى » وموقفه من القضايا الوطنية ودفاعه عن الحريات ، وذلك حتى تكـــتمل صورة هذا التيار التقدمى المنساب داخل حزب الوفد قبل انتهاء تجربة مصر الليبرالية فى يوليو ١٩٥٢ .. سائرين على الدرب نفسه من الدراسات السابقة .

● النشأة والتكوين

ولد « عزيز فهمى » عام ١٩٠٩م بمدينة طنطا ، وهو الابن الوحيد لـــ « عبد السلام فهمى جمعة باشا » .. أحد كبار المُلاّك المصريين ، ورئيس مجلس النواب فى عهد حكومة الوفد الأخيرة ، وسكرتير عام الحزب لفترة قصيرة خلفًا لـــ « صبرى باشا أبو علم » (الذى كان قد توفى فى أبريل ١٩٤٧م) ، وأحد المجاهدين فى الحركة الوطنية دفاعًا عن الحرية والدستور منذ ثورة ١٩١٩[١] .

وقـــد تـــلقى « عزيـــز فهمى » علومه الابتدائية والثانوية بطنطا ، ثم انتقل إلى القاهرة للحصـــول عـــلى البكالوريا من مدرسة الجيزة الثانوية ، وبعد ذلك التحق بالجامعة المصرية ، حيث جمع بين دراسة الحقوق فى كلية الحقوق ، ودراسة الأدب بالانتساب إلى كلية الآداب ، تمامًـــا كما فعل صديقه ورفيقه على درب الكفاح الوطنى الدكتور « محمد مندور » .. فنال ليسانس الآداب عام ١٩٣٢م ، ثم الحقوق فى العام التالى ، وكانت رسالته التى قدمها إلى كلية الآداب فى المقارنة بين الشعر العربى فى العصرين الأموى والعباسى[٢] .

وقد ظهرت عليه علامات الوطنية منذ الفترة المبكرة من حياته المدرسية حين كان يصحبه والـــده فى استقبالات « سعد زغلول » ، إذ كان كثيرًا ما يهتف أمامه بالحرية ! كما ظهرت عليه ميوله نحو الحرية والأدب والشعر ، فأنشأ – وهو فى مدرســـة الجيزة الثانوية – مجلة أدبية كان ينشر فيها آراءه وأشعاره . وعندما وصل إلى المرحلة الجامعية نضج تفكيره فى الدفاع عن الحـــريات العامـــة ، حـــتى قاد حركة المعارضة الطلابية ضد سياسة الحكومة واعتدائها على اســـتقلال الجامعـــة بإخراج الدكتور « طه حسين » منها[٣] . كذلك ؛ تزعم حركة المعارضة فى الجامعة وتأليب الشباب ضد حكومة « إسماعيل صدقى » (١٩٣٠م) عندما قامت بالاعتداء على الحريات وإلغاء دستور ١٩٢٣م ، ثم إنشاء دستور جديد يتفق وسياسة الحكومة فى كبت الحريات[٤] .

ولقد كان « عزيز فهمى » طموحًا إلى الاستزادة من العلوم والآداب ، ولذلك فقد سافر إلى باريس فى عام ١٩٣٣م للحصول على الدكتوراه . وكان موضوع رسالته عن (الامتيازات الأجنبية فى مصر ومعاهدة مونترو) ، فكانت أول رسالة من مصرى عن هذه الامتيازات التى حصل بها على الدكتوراه فى القانون عام ١٩٣٨م . ثم التحق فى ذات الوقت بالسوربون للحصول على الدكتوراه فى الآداب ، وبعد ذلك عاد إلى مصر عام ١٩٤٢م ، بعد أن جمع بين دراسة القانون والآداب .

وعندما عاد إلى مصر ، عُيِّنَ – ولفترة قصيرة – وكيل نيابة بالمحاكم المختلطة ، ثم ضاق ذرعًا بالقيود الحكومية ، فاستقال من منصبه الذى كان يسيل له لعاب المئات من أبناء الوجاهة مُفَضِّلاً العمل الحر .. فاشتغل بالمحاماة والصحافة ؛ وكانت أولى مقالاته الصحفية التى تفيض وطنية ، تحت عنوان « أهدافنا »[٥] . ثم توالت مقالاته الوطنية – والتى لا تحصى لتعددها وتنوعها – وقد جمعت بين الأدب والشعر والقانون والخطابة والصحافة .. فنجدها تارة ضد الاستعمار ، وأخرى ضد الاستبداد والطغيان والفساد وكبت الحريات ، مما عرضه للرقابة المستمرة من قِبَل البوليس السياسى ، بالإضافة إلى الاعتقال والسجن مرارًا بتهمة العيب فى الذات الملكية ، أو التحريض على الإخلال بالنظام القائم على الاستبداد والقهر الطبقى وتأليب الطبقات .. وكذا لهجماته الضارية ضد سلطات الاحتلال وسياسته الجديدة التى كانت تهدف إلى ربط البلاد باتفاقيات خاصة للدفاع المشترك والأحلاف العسكرية[٦] . كما لمع اسمه كنائب حر عندما عارض تشريع المشبوهين السياسيين وتشريعات قتل الصحافة وتعديل قانون مجلس الدولة ، مما سنعرض له فى حينه[٧] .

وعندما قامت حكومة الوفد الأخيرة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦م وإعلان الكفاح المسلح ، كان « عزيز فهمى » من بين المجاهدين فى معارك القناة التى دارت بين الفدائيين وقوات الاحتلال ، حيث تمكن من دخول مدينة الإسماعيلية حين حاصرها الجنود البريطانيون غداة إلغاء المعاهدة لدفع الروح الثورية ضد قوات الاحتلال وتدعيم الحركة الفدائية ، وتوعية المواطنين فى مواجهة الفتنة التى كان يمكن أن تندلع بين المسيحيين والمسلمين ، حيث قام خطيبًا وواعظًا فى السويس لدرء الخلافات ورأب الصدع الذى كاد أن يحدث بين عنصرى الأمة ؛ فدعا إلى الوحدة الوطنية ومقاومة العدو[٨] ، وأنشد بين المقاتلين قصيدته الوطنية الرائعة لتحفيزهم على القتال وعدم التردد فى مقاومة هؤلاء المعتدين ، وكان مطلعها :

سلوا « دنكرك » هل ثبتوا بأرض وكيف اتخذوا النعام لهم ركابا[٩] .

● « عزيز فهمى » وقضايا الحريات

كيف كانت رسالة « عزيز فهمى » الوطنية ؟

لقـد كانت رسالته هى الدفاع عن الحرية بمفهومها الواسع ، وهى حرية المصريين جميعًا فى أن يتمـتعوا بحـرية التعبير وحرية إبداء الرأى وحرية ممارسة حقوقهم الانتخابية وحقوقهم فى الاجـتماع وفى الكلام ، كما كان لرسالته بُعْدٌ وطنى آخر ؛ وهو الحرية بمعناها الأوسع .. حرية وادى النيل من الاستعمار ومن فصل وحدته إلى أجزاء . ومن أجل ذلك تحمل الكثير من السجن والاعتقال والتحقيق معه مرارًا[١٠] .

وكـان من بين مواقف « عزيز فهمى » الوطنية دفاعًا عن الحريات ، مهاجمته للمرسوم الخـاص بمكافحـة الشـيوعية فى عهد حكومة « صدقى » سنة ١٩٤٦ ، وهو المرسوم رقم (١١٧) ، والذى تضمنت مواده – فيما تضمنت – نصًّا يفرض « العقاب على كل مصرى يقـيم فى المـملكة المصـرية يشترك أو ينضم – من غير ترخيص من الحكومة – إلى جمعيات أو هيئات أو أنظمة – من أى نوع كانت – ذات صفة دولية يكون مقرها فى الخارج » .

ففـى العاشـر من يوليو سنة ١٩٤٦م ، وقبل حملة « صدقى » للقبض على العناصر الوطـنية بيـوم واحـد ، نشرت الحكومة مشروع قانون جديد لمكافحة الشيوعية ، عصفت نصوصه بكل عناصر حق النقد السياسى ، وأصبح هذا المشروع قانونًا من قوانين الدولة وفقًا للمرسوم بقانون رقم (١١٧) لسنة ١٩٤٦م المشار إليه سابقًا، والذى أصدره «صدقى» بحجة مكافحة الشيوعية فى غيبة البرلمان ، مخالفًا بذلك الدستور الذى لا يجيز إصدار مراسيم بقوانين فـيما بـين أدوار الانعقاد فى غيبة البرلمان إلا إذا كان هناك ما يدعو إلى التعجيل بإصدارها ، وبشرط دعوة البرلمان إلى انعقاد غير عادى لعرض المرسوم عليه لإقراره أو رفضه[١١] .

هاجم « عزيز فهمى » هذا المرسوم ، مشيرًا إلى أنه لم يكن يقصد به مكافحة الشيوعية ، وإنما الأسلوب الثالث من أساليب الاستعمار . فتَحْتَ ستار مكافحة الشيوعية يحاولون القضاء عـلى كل معارضة ، وكبت كل صوت حر ، وإخماد كل حركة وطنية . وأوضح دليل على ذلـك أن تطـبيق هذا التشريع لم يقتصر على اليساريين وحدهم ، بل امتد إلى كافة العناصر الوطـنية الـتقدمية . وأضـاف « عزيـز فهمى » أن الهدف الأساسى لهذا التشريع الشاذ والتشـريعات الأخـرى المماثلة هو عزل مصر عن العالم الخارجى عزلة تامة ، وكبت صوتها فى الداخـل ، ليتسـنى حصـرها فى آخر الأمر فى نطاق الإمبراطورية البريطانية ، وإدماجها فى عداد مستعمراتها .. واصفًا إياه – أى هذا التشريع – بأنه اعتداء صارخ على أبسط حقوق الإنسان[١٢] !

وكـــان « إسمـــاعيل صدقى » قد قام فى السابع من مارس ١٩٤٦م بتشكيل وفد رسمى للـــتفاوض مـــع الإنجليز تحت رئاسته تَكَوَّنَ من السعديين والدستوريين . ولضمان نجاح تلك المفاوضـــات ، كـــلف « صدقى » وزارة الداخلية بأن تنظم بالمال جوًّا ملائمًا للمفاوضات ، فـــدارت المباحـــثات بـــين وكيل الداخلية وبعض الكُتّاب والصحفيين ؛ طالبًا منهم فى تلك المباحثات أن يؤيدوا شيئًا واحدًا وهو مبدأ التحالف مع الإنجليز، أو أن يتوقفوا – على الأقل – عـــن مهاجمـــته والتعرض له فى الصحف ، على أن يترك لهم حرية الرأى بعد ذلك فى مناقشة شروط التحالف وفقًا لما يريدون[١٣] !

وحيـــنما فشـــل « صدقى » وأعوانه فى تحقيق هذا الجو الملائم الذى رسمه لضمان نجاح مفاوضـــاته مـــع الجانب البريطانى ، قام فى العاشر من يوليو ١٩٤٦م بحملة اعتقالات واسعة شملت العديد من الكُتّاب والمفكرين والسياسيين والمثقفين والعمال والطلاب المعارضين لسياسة « صـــدقى » الـــتى كـــانت تقضى – وفقًا للمشروعين المصرى والإنجليزى – بتسليم البلاد للإنجليز ، وربطها بعجلة الاستعمار ومطامع السياسة البريطانية الجديدة فى الشرق الأوسط عن طـــريق الأحـــلاف العسكرية والدفاع المشترك .. فتم القبض على حوالى مائتين من العناصر الوطـــنية التقدمية المنتمية إلى كافة الاتجاهات السياسية والفكرية آنذاك ، ووُجِّهَت إليهم تهمة الشـــيوعية والدعوة إلى قلب نظام الحكم ، وتأليب الطبقات بعضها على بعض ، وذلك لكى يتمكن من إيجاد الجو والظروف الملائمة لعقد المعاهدة الجديدة[١٤] .

● « عزيز فهمى » وحكومة الأقليات

فى الثامن من أكتوبر ١٩٤٤م ؛ أقيلت وزارة الوفد وخلفتها وزارة « أحمد ماهر » التى ضمت العناصر اللاوفدية والمناوئة للوفد . وفى التاسع من أكتوبر عام ١٩٤٥م، كتب « عزيز فهمى » فى (الوفد المصرى) مقالاً يحمل عنوان : « ٩ أكتوبر .. ما قبله وما بعده » ؛ رد فيه على اتهام خصوم الوفد بأن سياسة حكومة الوفد نحو الإصلاح الداخلى كانت سياسة ارتجالية ، متســـائلاً عما صنعته الوزارة الحاضرة فى عام ؟ .. هل وفرت للمصريين غذاءهم وكساءهم ؟ وأجـــاب على ذلك بالنفى ، مشيرًا إلى أن المصريين فى الريف والصعيد قد لبسوا لباس الجوع وتعـــروا مـــن كل ثوب ، واضطر الفقراء إلى ملازمة دُورهم وأكواخهم حياءً من لقاء الناس فى أســـمال لا تكاد تستر عوراتهم . وذَكَّرَ المسئولين بأن مهمة هذه الوزارة التى أتت من أجلها كانت توفير الغذاء والكساء ، فما الذى شغلها عن ذلك ؟ [١٥] .

وحتى عندما كلف الملك « فاروق » « إسماعيل صدقى » بتشكيل وزارة جديدة خلفًا لوزارة « النقراشى » ؛ وأشار « صدقى » فى جوابه للملك حول تكليفه بتشكيل الوزارة إلى أن سياسته الداخلية تتجه نحو العمل على استتباب الأمن والنظام ونشر الطمأنينة فى البلاد والسعى الحثيث فى تحسين أحوال المعيشة فى الطبقات الفقيرة .. رد عليه « عزيز فهمى » – بعد أن تعرض للسياسة الخارجية – معبرًا عن رأى العناصر الوطنية بقوله : « إما أن يكون هذا وطننا وإما أن يكون وطنًا لأعوان الاحتلال ! فإن كانت الأولى فمن حقنا أن نقرر مصيره ومصيرنا ، وإن كانت الأخرى فلتشمر عن ساقيها فى الحرب بين الأمة والأقليات » . وهاجم « أبا السباع » جلاد الشعب « بطل العنابر وقاهر العمال ، بطل المنصورة والحصاينة والبدارى والبدرشين وبنى سويف وأخطاب » ومزيف إرادة الأمة بنسبة ٦٧% من مجموع الناخبين سنة ١٩٣١م . واختتم مقاله بقوله : « ليس هذا الوطن ملكًا لعصابة من العصابات ولا لأقلية من الأقليات .. إنه وطن آبائنا وأجدادنا ، وإنه لوطن أبنائنا وأحفادنا . إنه وطننا ، وسنحرر أبناءنا من الرق والاستعباد . وإنه لوادينا ، وسنذود عنه بأيدينا . إنها لأرضنا المقدسة ، وسنقرر مصيرها نحن »[١٦].

وعندما ألقى « صدقى » فى مجلس النواب بيانًا حول الحوادث التى وقعت عقب أحداث الخميس ٢١ من فبراير ١٩٤٦م ، وأنكر فيه قبول المطالب البريطانية الثلاثة التى قدمها التبليغ البريطانى ؛ والتى تضمنت منع المظاهرات ومعاقبة المسئولين ودفع التعويضات . نقول : عندما نفى « صدقى » ذلك ، ووصف موقفه مشايعوه بأنه موقف وطنى رائع ، رد « عزيز فهمى » على ذلك واصفًا موقفه هذا بأنه موقف المخادع ، مستندًا على تصريح مدير الممتلكات المستقلة فى مجلس اللوردات – لورد « أديسون » – بأن الحكومة المصرية قبلت الطلبات البريطانية . كما أكد مستر « أتلى » رئيس الوزراء البريطانى فى مجلس العموم ؛ موافقة « صدقى » على الرغبات الثلاث التى تقدم بها مستر « بوكر » ، ولكن فيما عدا ذلك عزا – أى « صدقى » – مسئولية الحوادث إلى اللوريات العسكرية البريطانية ؛ التى قيل إنها قتلت وألحقت إصابات ببعض أفراد الجمهور[١٧] .

وفيما يتعلق بقضية التعويضات عن الخسائر التى لحقت بالمصريين وطولبت بها الحكومة البريطانية ، فقد انتقد « عزيز فهمى » مسلك « إسماعيل صدقى » ، مشيرًا إلى أنه يتحدث عن التعويضات التى تطالبنا بها الحكومة البريطانية ثمنًا للأخشاب التى أتلفها المتظاهرون المعتدى عليهم دفاعًا عن أنفسهم ، ولكنه لا يطالب بتعويضٍ عن إزهاق أرواح الأبرياء من المصريين[١٨] !

وكان « عزيز فهمى » قد كتب فى ٢٩ من يناير ١٩٤٦م فى صحيفة (الوفد المصرى) – قبيل سقوط « النقراشى » بأيام – إن النظام الحاضر ولد ميتًا بشع الصورة ، ولكن العجيب أن لا يزال الميت حيًّا ، ولا يزال الأساة ينفخون فيه ؛ وإن كان الطب قد نفض يديه منه يوم ولد ويوم مات ! ثم يقول : « نحن نعلم حرص المسئولين (يشير إلى القصر) على بقاء النظام الحاضر مهما كلف ذلك البلاد » . وإذا كان « النقراشى » قد صرح بأن الملك أوصى بتضافر الأمة والوزراء لمواجهة الحالة المتمخضة عن الرد البريطانى ، فهو يعلق بأن الأمة فى واد والحكومة فى واد ، وإنها لا تجد مؤيدين لها إلا مئاتٍ لا يتعدون الآلاف ، وهم يعلمون أن الحكومة حرب على الأمة وعلى مطالبها فى تحقيق أهدافها العليا .

وعقب مذبحة كوبرى عباس الشهيرة ، وحوادث المظاهرات والمصادمات التى وقعت فى أعقابها بين الحركة الوطنية وقوات الأمن والشرطة واستمرت لعدة أيام ، ظهر أسلوب « عزيز فهمى » الجياش المناهض للسياسة البريطانية وحكومة « صدقى » التى تسعى نحو التسليم بالمطالب البريطانية : « إنه وطننا ، فاحصدوا أرواحنا حصدًا ، واحشرونا فى السجون حشرًا ، واستعينوا على خطف جثث الشهداء بالكلب (نمر) وبغيره من الكلاب ، وحَرِّمُوا علينا الاحتفال بالشهداء ، وأبيحوا دماءنا فما أهون الفداء ! لن ننزل عن شبر من الوطن المقدس ، ولسن نفرط فى ذرة من وادى النيل أو نفنى عن بكرة أبينا . إنه وطننا وسنحميه بسواعدنا ، وإنها أرضنا وسندافع عنها بأيدينا »[١٩] . كما انتقد سياسة « صدقى » لكبت الشعور الوطنى الفياض ، وقيامه بسن قوانين استثنائية واتخاذ تدابير صارمة ، واعتباره أن الدعوة إلى الجهاد دعوة سافرة إلى الإجرام ، وفى ذات الوقت يصف نفسه فى دائرته الانتخابية بأنه كان فى طليعة المجاهدين[٢٠] .

وكان هذا الأسلوب من النقد العنيف المثير شائعًا على أقلام المعارضة . وكان « عزيز فهمى » مع الدكتور « محمد مندور » من أصحاب أعنف الأقلام ضد الحكومة ، يكتبان يوميًّا فى (الوفد المصرى) أكثر الصحف الوفدية تقدمًا وثورية فى هذا الوقت .

على أن الظاهر من هذه العبارات أن الإثارة السياسية كانت توجه للحكومة دون أن تتخطاها إلى الدعائم السياسية للنظام كله الذى يقف الملك على قمته . وكان هذا هو الإطار الذى ترسمه قيادة الوفد لنشاط الحزب ، والمفروض أن تلتزم به أكثر التيارات تطرفًا بداخله . ويُظهر لنا هذا التيار المتطرف – أكثر من غيره – الإمكانات المتاحة للنشاط التقدمى داخل الحزب وحدوده ، باعتبار أنه أكثر التيارات استغلالاً واستنفادًا لهذه الإمكانات .

والواضـــح ان الوفد كانت ضرباته لا تصل إلى أسس النظام القائم ، ولا يركز هجومه إلا على « حكومة الأقليات » وروافدها فقط بغية إسقاطها[٢١] !

● « عزيز فهمى » وبرلمان الوفد الأخير

فى يوليو ١٩٤٩م ، جيء بـــ « حسين سرى » رئيسًا للوزراء فى وزارة ائتلافية اشترك فيهـــا كـــلٌ مـــن الوفديين والسعديين والأحرار الدستوريين بأربعة وزراء ، والحزب الوطنى بوزيـــرين .. كما اشترك فيها أربعة من المستقلين . وكان معروفًا منذ البداية أن هذه الوزارة قـــد تشـــكلت بهـــدف محدد ؛ وهو الإشراف على إجراء انتخابات مجلس النواب ، مع تهيئة الأوضـــاع السياســـية الداخلية لهذه المعركة الانتخابية ، تمهيدًا لتأليف وزارة جديدة تعبر عن الـــرأى الشـــعبى . وهو ما تضمنه الأمر الملكى لـــ « حسين سرى » بتأليف الوزارة وجواب الأخـــير على هذا الأمر[٢٢] ، فكانت وزارة « حسين سرى » بطبيعتها وزارة انتقالية ؛ تقوم بإجراء الانتخابات وتمهد لحكمٍ آخر .

وقـــد أجـــريت الانـــتخابات فى ٣ من يناير ١٩٥٠م ، وكانت نتيجتها حصول الوفد عـــلى ٢٢٨ مقعدًا من مجموع مقاعد مجلس النواب البالغة ٣١٩ مقعدًا ، وحصل السعديون عـــلى ٢٨ مقعدًا ، والأحرار الدستوريون على ٢٦ (وكان معظم هذه المقاعد فى المناطق التى يتمـــتع فيها أعضاء هذين الحزبين بعصبية عائلية أو مالية قوية) .. كما حصل الحزب الوطنى على ٦ مقاعد ، والحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) على مقعد واحد . كما نجح المستقلون فى الحصول على ٣٠ مقعدًا . وقد اعتبر الوفد أن هذه النتيجة تمثل فوزًا ساحقًا له[٢٣] .

وكـــان من بين الذين نجحوا فى هذه الانتخابات التى أجريت فى يناير ١٩٥٠م مُمَثِّلينَ لحزب الوفد : الدكتور « عزيز فهمى » ، الذى دخل البرلمان نائبًا عن دائرة الجمالية بالقاهرة ، فكانت صفحته فى دار النيابة أقوى صفحات حياته التى قضاها فى الكفاح الوطنى . فعلى الرغم مـــن انتخابه مرشحًا من الوفد ، فإنه لم يتقيد بسياسة الحكومة الوفدية ، وعارضها مرارًا فيما يستحق المعارضة من تصرفاتها ، وله فى ذلك مواقف وطنية رائعة . كما استمر يناضل من أجل الحـــرية بمفهومها الأوسع ، وقد ظهر ذلك بوضوح أثناء دفاعه عن « إحسان عبد القدوس » حـــين طلبـــته النيابة يومًا للتحقيق فى إحدى التهم التى كانت منتشرة فى عهد حكومة الوفد الأخيرة ، وهى قلب نظام الحكم وتحريض طبقة على أخرى . فبالرغم من أن « عزيز فهمى » كـــان وفديًـــا ، وحكومـــة الوفد هى التى تتهم « إحسان عبد القدوس » ، فإن ذلك لم يمنع

« عزيزًا » من الوقوف بجانبه والدفاع عنه ، وكان دفاعه من أجل الحرية : حرية القلم وحرية الصحافة . وفى سبيل ذلك اتهم حكومة الوفد والنيابة بما لم يستطع أحد أن يتهمهما به ؛ حتى نهاية الفترة التى قضتها حكومة الوفد فى الحكم للمرة الأخيرة[٢٤] .

وكـــان من بين مواقف « عزيز فهمى » الوطنية داخل البرلمان ؛ معارضته لنظام الاشتباه السياســـى الـــذى وضـــعه « فـــؤاد سراج الدين » ، والقانون المعدل لنظام مجلس الدولة ، وتشريعات الصحافة الجديدة . وسوف نعرض هذه المواقف بشىء من الإيجاز .

● قانون المشبوهين السياسيين

نـــص قانون المشبوهين السياسيين الذى وضعه « فؤاد سراج الدين » – وزير الداخلية آنذاك – وحاول تمريره فى البرلمان ، متبعًا فى ذلك شتى الوسائل والأساليب لحمل النواب على قبوله وإقراره دون معارضة بعـــد أن رفعه إلى مجلس الوزراء توطئةً لإصداره[٢٥] .. نص هذا القانون على أن يوضع تحت مراقبة البوليس فريقان ؛ الفريق الأول : وهم الذين سبق أن حُكِمَ عـــليهم مرتين فى قضايا خاصة بالمبادئ الهدامة. أما الفريق الثانى ، فهم الذين اشتهروا باعتناق هـــذه المـــبادئ والعمل على الترويج لها ، إذا وُجِدَت أسباب موضوعية تقنع القاضى بفرض الرقابة من قِبَل البوليس السياسى على مثل هؤلاء[٢٦] .

وقـــد قوبـــل هذا القانون بمعارضة جماعية عنيفة من كافة الصحف ، كما عارضته نقابة المحامين ، وأصدرت بيانًا أثبتت فيه أن هذا القانون يتعارض مع روح الدستور ونصوص مبادئ ميثاق حقوق الإنسان منذ أن أعلنتها الثورة الفرنسية فى عام ١٧٨٩م ، ثم مناداة هيئة الأمم المتحدة بالإعلان عنها فى عام ١٩٤٨م . كذلك عارضته سرًا نقابة الصحفيين .

وفى مجلس النواب ؛ تكونت جبهة من المعارضة الوفدية بزعامة « عزيز فهمى » ، الذى هـــاجم تحت قبة البرلمان هذا المشروع الذى كان يهدف إلى تخويل الجهات الشرطية سلطات واســـعة لمراقبة الوطنيين ، موضحًا ما يتصف به هذا المشروع من رجعية تهدم حريات الشعب وحقوقه الدستورية . ووَجَّه حديثه لقيادات الوفد قائلاً : « إن الأمن ليس فى حاجة إلى الظلام ليحميه . إن مسئوليتنا الأولى هى توطيد دعائم الحريات والحقوق الدستورية »[٢٧] .

وكـــان من الآثار المهمة لموقف المعارضة الوفدية داخل البرلمان ممثلةً فى « عزيز فهمى » بوجـــه خاص ، وتحت ضغط الحركة الوطنية ممثلةً فى كافة التيارات التقدمية : موافقة الحكومة

عـــلى إلغاء النص الخاص بالاشتهار ، وأصبح القانون بعد ذلك خاصًا بمراقبة كل من سبق أن حُكِمَ عليه مرتين فى قضايا شيوعية .

● تشريعات الصحافة

بالـــرغم مـــن أن المادة ١٥ من دستور ١٩٢٣م قد أقرت مبدأ حرية الصحافة ، فإنها أجازت للبرلمان أن يقيد حرية الصحافة بتشريعات يصدرها ، ومع هذا فقد استندت الحكومات المتعاقـــبة إلى نص المادتين ١٩٩ ، ٢٠٠ من قانون العقوبات لخنق الصحافة وإهدار حريتها .. فقـــد نظمت المادة ١٩٩ سلطة القضاء فى تعطيل الصحيفة قضائيًا ، وإذا ارتُكِبَت جريمة من جرائم النشر واستمرت الصحيفة أثناء التحقيق معها على نشر مادة من نوع ما يُجرى التحقيق من أجله أو من نوعٍ يشبهه ، تملك المحكمة فى هذه الحالة الحكم بتعطيل الصحيفة ثلاث مرات على الأكثر .. والتعطيل فى هذه الحالة هو نوع من الرقابة تفرضه الإدارة على الصحيفة بحظر الكتابة فى أية مادة يُجْرَى التحقيق فيها عن جريمة مزعومة لم يفصل فيها القضاء بعد[٢٨] !

أما المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات فتعرض عقوبة تكميلية فى الجرائم الصحفية ، وهى عقوبة تعطيل الصحيفة قضائيًا .. وهذا التعطيل قد يكون وجوبيًا ، وقد يكون جوازيًا . ومدة الـــتعطيل شـــهر بالنسبة للصحف اليومية ، وثلاثة شهور بالنسبة للصحف الأسبوعية ، وسنة بالنسبة للصحف أو المجلات التى تصدر مرة فى كل ما يزيد عن أسبوع[٢٩] .

وفـــيما يتعلق بموضوعنا ، فقد استهلت حكومة الوفد الأخيرة أعمالها بإلغاء الرقابة على الصـــحف وكافـــة المطـــبوعات ، ثم أتـــبعت ذلك بإلغاء الأحكام العرفية التى أعلنت عقب انـــدلاع الحـــرب العالمية الثانية ، ونتيجةً لهذا فقد ألغيت كافة القوانين الاستثنائية والمحاكم العسكرية[٣٠] .

وما إن ألغت الحكومة الأحكام العرفية فى مايو ١٩٥٠، حتى انطلقت الصحافة الشعبية، ونهضـــت الأحزاب والتنظيمات السياسية ، وبدأت الجماهير تنادى لتتجمع ، وطفت المشاكل السياســـية والاجتماعية على السطح ، وارتفعت الأصوات ضد الملك وبطانته والحاكمين .. تهاجم البوليس السياسى مصدر الإرهاب ، وتطالب بالمساواة وبالقُوت والحرية ، وتهاجم الملك والفساد والإسراف والغلاء وسوء توزيع الثروات بين أفراد المجتمع ، أرضًا كانت أم رءوس أموال[٣١] .

وكانت البلاد قد بدأت وقتئذ تضيق صدرًا بتصرفات الملك « فاروق » وفضائح أفراد الأسرة المالكة ، وخصوصًا والدته التى ضربت بالتقاليد الملكية والإسلامية عرض الحائط ، وبدأت تعب من مباهج الحياة وهى فى خريف حياتها ، وما كان من مباركتها لزواج ابنتها الصغرى (الأميرة فتحية) من « رياض غالى » – وهو مسيحى – ونزوحهم جميعًا إلى الخارج، حيث أساءت تصرفاتهم إلى سمعة البلاد [٣٢] !

وفى ظل هذا الجو من الحرية ، بدأت البلاد تتلمس طريق الصحافة .. تتنفس منه ، وتعتمد عليه فى الدفاع عن قضاياها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . ثم استدارت إلى الملك « فاروق » تندد بتصرفاته ومسلكه الخاص ، وهاجم رجال السراى والأسرة المالكة هجومًا عنيفًا .. بالتصريح حينًا ، وبالتلميح حينًا آخر . وكان هجوم هذه الصحف الشعبية من الحدة والعنف بحيث أفقدت الملك صوابه ، كما قام طلاب الجامعات والمدارس الثانوية بمظاهرات عدائية ، هتفوا فيها هتافات عدائية ضد الملك وأسرته ، كان من بينها : " أين الغذاء والكساء يا ملك النساء ؟ " [٣٣] .

لذا ، وتحت ضغط الملك ، بدأت حكومة الوفد تعمل على إصدار سلسلة من التشريعات تتمكن من خلالها من تقييد حرية الأفراد والرأى العام ، مثل قانون الجمعيات ، وقانون المشبوهين السياسيين الذى كان يطلق يد الإدارة فى تعقب العناصر السياسية النشيطة ، وقانون يحظر نشر أخبار القصر فى الصحف إلا بعد الموافقة المسبقة عليها من جهات الإدارة ، وذلك للحد من نشر فضائح الملك والعائلة المالكة .

وفى يوليو عام ١٩٥١ ؛ عادت الحكومة لممارسة الاعتداء على الحريات ، حيث أعدت – ونتيجةً للضغوط التى كانت تتعرض لها من جانب الملك والسراى – مجموعة من التشريعات التى تقيد بها حرية الصحافة على نحو دائم ومنتظم ، على أنها لم تستطع – أى الحكومة – أن تتقدم بمثل هذه المشروعات إلى البرلمان ، حيث قوبلت بمعارضة بعض أعضاء مجلس الوزراء ممن كانوا لا يزالون على عهد التقاليد الوفدية ، وخصوصًا فيما يتعلق بالمسألة الوطنية والحريات العامة ؛ كـ « محمد صلاح الدين » و « إبراهيم فرج » ، اللذيْن قالا أثناء اجتماع مجلس الوزراء لمناقشة هذه القضية المهمة : « إن موافقة البرلمان على هذه التشريعات أمر مستحيل ، وإن الوزارة يجب ألا تتحمل مسئوليتها فى ذلك » . فاقترح بعض الوزراء أن يُكَلَّفَ أحد نواب الوفد بتقديمها باسمه الشخصى ، ووافق مجلس الوزراء على هذه الطريقة

برغم معارضة البعض منهم ، لتخوُّفهم من انكشاف خيوط المؤامرة لدى الرأى العام وأعضاء البرلمان . وقد وقع الاختيار على المحامى « اسطفان باسيلى » النائب الوفدى لتقديمها إلى البرلمان ، فقدمها فى صيغة مشروعات بتعديلات وإضافات على قانون العقوبات ؛ بحيث تعطى مجلس الوزراء سلطة تعطيل الصحف إداريًا[٣٤] .

وقد أودع النائب « اسطفان باسيلى » سكرتارية مجلس النواب مشروعات قوانين ثلاثة، وضعها أحد رجال القانون بهدف إدخال تعديلات وإضافات على قانون العقوبات بصورة تعطى مجلس الوزراء سلطة تعطيل الصحف إداريًا ، طالبًا من المجلس نظرها وإقرارها على وجه السرعة[٣٥] .

ويقضى المشروع الأول بأنه فى حالة ارتكاب جريمة القذف فى حق موظف عام أو مُكلَّف بخدمة عامة ، أو السب أو الإهانة طعنًا فى عرض الأفراد ، أو خدشًا بسمعة العائلات بطريقة النشر فى إحدى الصحف ، مع استمرار الصحيفة فى النشر أثناء التحقيق أو بعد إحالة الدعوى إلى المحكمة .. تأمر المحكمة ، بناءً على طلب النيابة ، بتعطيل الصحيفة مرات لا تقل عن ثلاث ولا تزيد عن خمس عشرة مرة ، ويعاد هذا التعطيل كلما عادت الصحيفة إلى النشر .

أما الاقتراح الثانى ، فكان يقضى بتفسير بعض أحكام الدستور بحيث تعتبر الصحيفة خطرًا على النظام الاجتماعى إذا ثبت أنها دأبت بكيفية مُطَّرِدَة على نشر أخبار من شأنها إيقاع العداء بين طبقات المجتمع ، أو إغراء الأفراد بالقضاء على إحداها أو تشويه صورتها . ويجوز فى الحالات المذكورة لمجلس الوزراء إلغاء الصحيفة أو وقفها عن الاستمرار (التعديلات المقترحة فى المادتين ١٩٩ ، ٢٠٠ من أحكام قانون العقوبات الخاصة بالجرائم التى تقع بواسطة الصحف) .

ونصَّ الاقتراح الثالث والأخير على ضرورة نظر الجرائم الصحفية على وجه السرعة[٣٦].

وما إنْ قَدَّم « اسطفان باسيلى » هذه التشريعات لتقييد حرية الصحافة ، حتى ثار الرأى العام ضد هذه المشروعات ثورة عارمة ، وانبعثت أعنف صور المقاومة لها من التيار التقدمى داخل الهيئة الوفدية وشباب الطليعة بزعامة « عزيز فهمى » و « أحمد أبو الفتح » ، اللذيْن حملا لواء المعارضة واشتدا فى نقدهما للحكومة .. كما انتقلت المعارضة بدورها إلى اجتماعات الهيئة الوفدية والبرلمانية . وشنت الصحافة حملة ضارية عنيفة ضد مُقدِّم هذه الاقتراحات وضد الذين أوصوا بتقديمها ، واتهمته بالعمالة والعمل لحساب الملك والسراى . وسرى الهمس

بسين النواب والشيوخ بأن « اسطفان باسيلى » ليس إلا مخلب قط لبعض زعماء الوفد الذين يريدون ممالأة الملك ثمنًا لبقائهم فى الحكم[٣٧] .

وقد انعقدت الهيئة البرلمانية للوفد فى جمعية عمومية بالنادى السعدى ، وحضرها جميع الوزراء ، فيما عدا « فؤاد سراج الدين » لوجوده خارج البلاد . وفى هذا الاجتماع حدث نقاش حاد وعنيف بين « محمود سليمان غنام » والدكتور « عزيز فهمى » ، الذى أخذ زمام المبادرة ليقف على عادته خطيبًا ثائرًا ، مشيرًا على الأعضاء الذين حضروا الاجتماع بـ « ضرورة رفض هذه المشروعات ، حتى لو وافق عليها « النحاس باشا » من ناحية الشكل ، بالرغم مما يحمله لنا جميعًا من عاطفة الأبوة والزعامة ، وما نُكنُّهُ له من إخلاص وحب وتقدير » . وقد نَبَّه « عزيز فهمى » المجتمعين بأن إقرارهم لمثل هذه التشريعات المقترحة معناه أن يسجل التاريخ لبرلمان الشعب القائم أنه تولى بنفسه مَحْق الدستور والاعتداء على كل ما كفله من حريات[٣٨] . ثم انتقل إلى الحديث فى موضوع التشريعات المقترحة ، موضحًا أن التشريعات الثلاثة ليس أخطرها – كما يتبادر إلى الذهن – التشريع الخاص بوقاية النظام الاجتماعى ، مشيرًا بأن تقديم هذا التشريع بالذات على التشريعين الآخرين لا يمكن أن يوصف إلا بأنه مناورة سياسية تهدف إلى صرف النظر عن خطورة هذين التشريعيْن المتعلقيْن بالمادتين ١٩٩ ، ٢٠٠ من قانون العقوبات . ثم استمر فى حديثه قائلاً : « إن مُقَدِّم هذه التشريعات تَعَمَّدَ أن يجعل تشريعه الخاص بحماية النظام الاجتماعى شديد القسوة إلى أبعد الحدود ، ذرًّا للرماد فى العيون .. وذلك بهدف أن يكوّن محور النقاش الدائر بين الأعضاء منصبًّا كله حول هذا التشريع ، مما يترتب عليه الرفض التام من جانب الأعضاء لهذا الاقتراح .. بينما يتم على الجانب الآخر الموافقة على ما بقى من تلك التشريعات المقترحة . وبهذا يتحقق الهدف منها وهو القضاء على حرية الرأى » .

وعاد « عزيز فهمى » لتناول الموضوع مرة ثانية ، موضحًا للأعضاء أن التعديل المقترح على المادة ١٩٩ يتيح للحكومة الحق ، لو أرادت ذلك ، فى القيام بإلغاء كافة الصحف خلال أسبوع واحد دون أن تَلْقَى معارضة فى ذلك . وأضاف إن هناك ثلاث نقاط على جانب كبير من الخطورة فى التعديل المقترح على هذه المادة . وبعد أن تناول هذه النقاط بالشرح والتحليل ، ناشد النواب والشيوخ أن يَخْطوا خطوة مضادة فيؤيدوا التشريعات التى تَقَدَّمَ بها لإلغاء المادتين ١٩٣ ، ١٩٩ من قانون العقوبات ، باعتبارها الوسيلة الوحيدة لفك القيود والأغلال التى تطبق على الصحافة وتحط من شأنها ومن كرامة البلاد[٣٩] .

وقـــد انفض الاجتماع العاصف هذا على أن يُرْغِم المجتمعون « اسطفان باسيلى » على ســـحب تشريعاته ، أو يقررون فصله من الهيئة الوفدية . عندئذ تراجع « باسيلى » أمام هذه الضـــغوط مـــن جانب التيار التقدمى داخل الحزب ، والذى كان يمثله أصدق تمثيل « عزيز فهمى » ، وقرر سحب مشروعه المشار إليه .

وكان « عزيز فهمى » و « إبراهيم شكرى » قد تقدما إلى مجلس النواب بعدة اقتراحات تتعـــلق بـــبعض مـــواد قانون العقوبات ، وهى المواد ١٩٣، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠ . وطلب مقدماهـــا إحالـــتها على وجه السرعة إلى لجنة الشئون التشريعية التى شُكِّلَتْ بالمجلس لمناقشة مشـــروعات القوانين التى تَقَدَّمَ بها النائب « اسطفان باسيلى » وبحثها . وقد رأى مقدما هذه الاقتراحات إنها تتضمن تعديلات لمشروعات القوانين المقدمة من « باسيلى » ، مما يترتب عليه إتاحة الفرصة للنظر فى كليهما معًا .

ويقضى المشروع الذى تقدم به « عزيز فهمى » بإلغاء المادتين ١٩٣ ، ١٩٩ من قانون العقوبـــات . وقـــد شـــرح فى مذكرته الإيضاحية الأسباب التى توجب ذلك ، مشيرًا إلى أن « هـــاتين المـــادتين لا شبيهة لهما فى أى تشريع من التشريعات الجنائية ، وكليهما دخيل على قانون العقوبات » .

أما الاقتراح الثانى فكان ينصـــب على إلغاء المادة ٢٠٠ من قانون العقوبات، باعتبارها – كمـــا أوضـــحت المذكرة الإيضاحية – « لا تتفق مع المبدأ الأساسى الذى بنى عليه التأثيم فى قانون العقوبات ، وهو مبدأ مسئولية الفرد عن جريمته .. وبالتالى تخالف مبدءاً قانونيًّا مقررًا وهو مبدأ شخصية العقوبة »[٤٠] .

وإمعانًا فى إحراج الحكومة بعد أن سحب « باسيلى » اقتراحاته المقيِّدة لحرية الصحافة، أشار « عزيز فهمى » أثناء اجتماع لجنة الشئون التشريعية لمناقشة هذه الاقتراحات التى تَقَدَّمَ بها ، إلى أنه أشيع – إن صدقًا أو كذبًا – أن الحكومة وافقت موافقة ضمنية على بعض ما جاء فى مشـــروعات القوانـــين الـــتى سحبها « باسيلى » ، وأضاف بأن هذه الإشاعة قد تركت فى نفوس بعض النواب وفى الرأى العام أثرًا غير طبيعى . لذلك يكون من المستحسن أن يدلى أحـــد الوزراء بتصريح يُثْبَت فى محضر الجلسة ؛ يطمئن اللجنة التشريعية والنواب جميعًا إلى أن الحكومـــة لا تزمع إصدار مثل هذه التشريعات المقيِّدة للحريات ، على وجه الخصوص ، أثناء العطـــلة الـــبرلمانية فى صورة مراسيم بقوانين طبقًا للمادة ٤٢ من الدستور . الأمر الذى أثار

«عبد الفتاح حسن» الذى رد عليه بالقول : « إن هذه الحكومة ليست أقل حرصًا من أغلى غـــلاة المتحمسين لحرية الصحافة وتقديس رسالتها » ، وأكد أن الحكومة لن تقوم باستعمال المادة ٤١ من الدستور فيما يتعلق بهذه القضية على وجه الخصوص[٤١].

وقد أشارت « روزاليوسف » فى هذا الصدد إلى أن معركة تشريعات الصحافة – والتى اســتمرت أســبوعًا ، ثم انتهت بانتصار الجناح التقدمى داخل حزب الوفد – يجب ألا تكون الأخيرة ، وأنه ينبغى على هذا الجناح أن يثور لكل حادث رشوة أو استغلال ، وأن يفضح كل مســاومة أو مؤامــرة أو معاهدة ملوثة . وأضافت بأن معركة الصحافة لم تكن تمثل للشعب المصــرى أكثر من ظاهرة عابرة للمعركة الكبرى ضد الذين لا يتنفسون إلا بخنق الآخرين . وهى بالنسبة للوفد أيضًا يجب أن تكون كذلك . وأشادت بمواقف « عزيز فهمى » و « أحمد أبو الفتح » الوطنية ، والتى كان من ثمارها القضاء على هذه المؤامرة[٤٢] .

● مجلس الدولة

يعتــبر مجلس الدولة الذى أنشئ عام ١٩٤٦ الامتداد الطبيعى – مع تغير الظروف – لنشوء أول مجلس دولة فى التاريخ المصرى فى عصر « الخديو إسماعيل » (١٨٧٩) ؛ حيث بدأ تَنَــبُّه وعــى النخبة الحاكمة – تحت تأثير الاتجاهات الليبرالية الموجودة والانفتاح على الغرب الأوروبى – إلى ضرورة الإصلاح القضائى الذى يعتمد – ولو من الناحية النظرية – على مبدأ الفصــل بين السلطات ، بما يحد من سلطة القناصل ، وبالمثل من سلطة الخديو . وكان الفصل بــين القضاء والإدارة من الأسس المهمة للإصلاح فى المشروع الذى قدمه « نوبار » .. فإذا كــانت العدالة مصدرها الحكومة ، فإنها – على الرغم من ذلك – لا تتبع الحكومة : « المبدأ الواجب السير عليه هو التفريق التام بين القضاء والإدارة ، فيجب أن تكون العدالة صادرة من الحكومــة ، ولكــن لا يجوز أن تكون تابعة لها ، كما لا يجوز أن تكون تابعة للقنصليات » . لذلــك أصــدر « إسمــاعيل » دكريتو بتشكيل (مجلس شورى الحكومة) فى ٢٣ من أبريل ١٨٧٩م[٤٣] .

وعــندما أنشئ مجلس الدولة (١٩٤٦م) ؛ تقاسم بحق النصف مع هيئة قضايا الدولة ، وانــتقل مــنها إليــه أعضاء قسمى الرأى والتشريع فيها . وقبل العمل بقانون مجلس الدولة (١٩٤٦م) لم يكــن أحد يستطيع الالتجاء إلى المحاكم المدنية بطلب إلغاء القرارات الإدارية المجاوزة السلطة ، بل كل ما يستطاع هو مطالبة الإدارة بالتضمينات مما يقع من الضرر المترتب

على القرار الإدارى إذا وقع مخالفًا للقوانين واللوائح ، وفى الأسباب ذات المبادئ للقضية رقم ١ لسنة ١ قضائية - محكمة القضاء الإدارى - أنه « لم يكن لتلك المحاكم إلا أن تقضى بالتعويض على الحكومة ، دون أن تتعرض للقرار بالإلغاء أو التعديل أو الوقف أو التأويل ، مهما كان فيه من مخالفة للقوانين ، أو اللوائح ، فى الشكل أو فى الموضوع »[٤٤] .

وفى ديسمبر ١٩٥١م ، تقدمت الحكومة الوفدية إلى البرلمان بمشروع قانون خاص لتعديل قانون مجلس الدولة ؛ بهدف الانتقاص من سلطات المجلس واستقلاله .. حيث أباح هذا القانون الجديد لوزير العدل حق الإشراف الإدارى على المجلس ، ويسلب من رئيسه حق الحكم بوقف تنفيذ القرارات الحكومية لتكون من حق لجنة قضائية تُشَكَّل لهذا الغرض .

عندما حدث ذلك ، وقف « عزيز فهمى » - وفى جلستين متتاليتين تحت قبة البرلمان - كالصخرة العاتية ، يهاجم مشروع الحكومة بلا هوادة .. وراح يوضح للأعضاء الهدف من المشروع ، وهو الانتقاص من سلطات المجلس واختصاصاته . وكان الموضوع المطروح للمناقشة فقهيًا أكثر منه موضوعًا عامًا ، ومع ذلك فقد ظل « عزيز فهمى » يتكلم فى إحدى الجلستين زهاء خمس ساعات متتالية ، حتى لقد أشفق عليه الكثيرون من أعضاء المجلس من شدة ما بذله من جهد وعناء ، برغم ضآلة تكوينه الجسمانى[٤٥] !

وكان مما قاله « عزيز فهمى » مخاطبًا أعضاء المجلس : « نحن هنا قضاة نحرص على صيانة قوانين الدولة ، ويجب أن نكون غيورين على تنفيذها لأننا نتولى - باسم الشعب ونيابةً عن الأمة - الرقابة على السلطة التنفيذية ، والسهر على تنفيذ القوانين » .

ووجه انتقاده إلى الحكومة ، متسائلاً عن الأسباب والدوافع التى حَدَتْ بها إلى تقديم هذا المشروع ، وهل كان وليد إلغاء المعاهدة واتفاقيتى الحكم الثنائى فى السودان ، أم هل جَدَّ بعد حركة الكفاح المسلح ضد العدو فى المعركة التحريرية الكبرى ، وقد شمرت المعركة عن ساقيها ، وغَسلَتْ مَرَاجِلُها ولم يَبْقَ أمام الحكومة والبرلمان سوى واجب واحد هو تجنيد كل الجهود للانتصار فى المعركة ، دون الانصراف عن غيرها[٤٦] ؟!

وعاد ليوجه نقدًا أشد إلى الحكومة ومواقفها المتناقضة بقوله : « كنت أظن أن الحكومة ستعرض على المجلس فى جلسته هذه مشروع قانون يقضى بإباحة حمل السلاح ، أو مشروع قانون بفرض عقوبة صارمة على مَن يتعاون مع العدو ، تنفيذًا لتلك القرارات الوطنية التى اتخذها مجلس الوزراء أخيرًا .. ولكن شيئًا من هذا لم يحدث ، بل تقدمت الحكومة - بدلاً

مـــن ذلـــك – بمشروعها هذا ، فكان أول مشروع قانون عام تتقدم به إلى البرلمان بعد إلغاء المعاهدة ! » . وأضاف بأنه كان يرجو « أن نتسامى جميعًا – نوابًا وحكومة – إلى جلال هذا الموقف الخطير الذى نحن فيه لنكون جديرين بالنيابة عن الأمة ، وبقيادة الدَّفة فى هذه المرحلة الحاسمـــة من تاريخ البلاد .. ولكن الحكومة أَبَتْ إلا أن تجند جهودها التشريعية لتعديل قانون مجلس الدولة وأن تشغلنا بهذا التعديل ، دون أن تبين لنا بواعث هذا التعديل »[٤٧] .

وفى مقـــابل ذلك ، تقدم « عزيز فهمى » باقتراح يقضى بأن يقرر المجلس « عدم جواز الـــنظر فى تقريـــر لجـــنة الشئون التشريعية ، لأنه خاص بمشروع قانون لم يُقَدَّم وفق أحكام القانون » !

وفى أول مايو ١٩٥٢م ، انطفأت الشعلة المتوهجة ، وسكنت الحركة الدائبة ، وخمدت القوة الجبارة ، حيث تَرَبَّصَ القدر بـــ « عزيز فهمى » .. ففى صباح ذلك اليوم سافر « عزيز فهمـــى » إلى الفَشْن للمرافعة فى إحدى قضاياه الوطنية دفاعًا عن الحريات . وفى أثناء طريقه إلى المحكمـــة ارتطمـــت السيارة التى كان يستقلها بجذع شجرة وانقلبت فى الترعة المجاورة ، وعـــندئذ لفظ « عزيز فهمى » أنفاسه الأخيرة ليكون أول شهيد فى المعركة دفاعًا عن الحرية وحقوق الإنسان المصرى[٤٨] .

الهوامش

(١) لم يعتمد « عزيز فهمى » على ما وصل إليه والده من منصب أو جاه أو مال وفير ، بل مضى يشق طريقه فى الحياة بنفسه ، مما كلفه الكثير ، ودفع حياته ثمنًا لذلك .

(٢) عبد الرحمن الرافعى : شعراء الوطنية فى مصر – القاهرة ، ١٩٦٦ . ص ص ٣٥٤ : ٣٥٧ .

(٣) آخر ساعة (آخر لحظة) ، ٢ من مايو ١٩٥٢ .

(٤) المصرى ، ١٥ من مايو ١٩٥٢ . الصحافة تؤبن فقيدها وفقيد الوطن « عزيز فهمى » .

(٥) آخر ساعة (آخر لحظة) ، ٢ من مايو ١٩٥٢ . ص ٦ .

(٦) تحمل « عزيز فهمى » الكثير نتيجةً لمواقفه الوطنية ، والتى دفع ثمنها إما بالاعتقال أو التحقيق معه .

(٧) عندما طُرحت فكرة تأميم قناة السويس على بعض النواب ، أبدى « عزيز فهمى » ترحيبه بفكرة التأميم ، ولكنه قال إن التفكير فى تأميم القناة لا يجب أن يشغل الأذهان بحيث يحول الرأى العام عن الاستقلال الذى يمثل محور القضية الوطنية ، فى حين أن تأميم القناة هو مظهر من مظاهر الاستقلال . انظر :

– الاشتراكية ، ١٩٥١/٧/١٥ . ص ١٢ . نقلاً عن عزة وهبى : تجربة الديمقراطية الليبرالية فى مصر – القاهرة ، ١٩٨٥ .

(٨) المصرى ، ١٩٥٢/٥/٨ .

(٩) المصرى ، ١٩٥٢/٥/٥ . وانظر كذلك :

– الرافعى : شعراء الوطنية . الصفحات نفسها .

(١٠) المصرى ، ١٩٥٢/٥/١٥ .

(١١) محمد عصفور : فلنحطم الأغلال – القاهرة ، ١٩٥١ . ص ص ١٥٩ : ١٦١ .

(١٢) الجماهير ، العدد ١٥ ، ١٤ من يوليو ١٩٤٧ .

(١٣) صوت الأمة ، ٢٦ من نوفمبر ١٩٤٦ .

وقد بلغت المصاريف السرية بوزارة الداخلية خلال الفترة من أول مايو إلى ١٣ من نوفمبر ١٩٤٦م حوالى ٢٥٠ ألف جنيه . انظر :

– صوت الأمة ، ٢٢ من نوفمبر ١٩٤٦م .

(١٤) وقد أشار « محمد زكى عبد القادر » إلى أن بعض الصحف المأجورة قد تفننت فى تضخيم وإبراز الحادث وإعطائه صورة المؤامرة المحبوكة ، وأصدرته فى صدر صفحاتها . انظر :

– محمد زكى عبد القادر : أقدام على الطريق – القاهرة ، ١٩٦٧ . ص ٤٦٢ .

(١٥) الوفد المصرى ، العدد ٢٢٥٨ ، ٩ من أكتوبر ١٩٤٥ .

وقد فند المقال مزاعم خصوم الوفد بأن سياسته فى الحكم كانت ارتجالية ، مشيرًا إلى الإصلاحات التى تمت فى حكومة ٤ من فبراير ١٩٤٢م .

(١٦) الوفد المصرى ، العدد ٢٣٦٨، ١٦ من فبراير ١٩٤٦ .

وقد علق « عزيز فهمى » على سقوط « النقراشى » بقوله : « هوى الرجل الجبار ، وختم حياته السياسية بلقب السفاح ، ولا تزال أنيابه تقطر دمًا وفى يديه من أثر الدماء خضاب » . ثم تحدث عما قام به « النقراشى » من أعمال ؛ مشيرًا إلى أنه قد أُسدل الستار على مشهد ليرفع عن مشهد أفظع منه (يشير إلى تولى « صدقى » خلفًا له) .. ومصر هى الضحية فى كل حال !

(١٧) الوفد المصرى ، العدد ٢٣٧٩ ، أول مارس ١٩٤٦ .

(١٨) الوفد المصرى ، العدد ٢٣٧٩ ، أول مارس ١٩٤٦ .

(١٩) المصرى ، العدد ٣١٤٥ ، ١٣ من فبراير ١٩٤٦ . وانظر كذلك :

– طارق البشرى : الحركة السياسية فى مصر (١٩٤٥ – ١٩٥٢) – القاهرة ، ١٩٧٣ . ص ٩١ .

(٢٠) صوت الأمة ، العدد الرابع ، أول أغسطس ١٩٤٦ .

(٢١) طارق البشرى : المرجع السابق . ص ٣٢ .

(٢٢) يونان لبيب رزق : تاريخ الوزارات المصرية – القاهرة ، ١٩٧٥ . ص ٥٠٠ .

(٢٣) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية – القاهرة ، ١٩٥١ . جـ٣ ، صـ١٩١ . وانظر كذلك :

– طارق البشرى : المرجع السابق . ص ٢٩٨ .

(٢٤) روز اليوسف ، العدد ١٢٤٧ ، ٥ من مايو ١٩٥٢ .

وقد مازحه – ذات مرة – « إحسان عبد القدوس » بقوله : لماذا لا تترك الوفد ؟ فأجابه « عزيز » : « إنى لا أترك الشعب ... ومهما أخطأ رجال الوفد فلا يضيرنى خطؤهم ما دمت أقول رأيى فيهم ، وما دمت أحاول أن أحمى الشعب من هذه الأخطاء » .

(٢٥) روز اليوسف ، العدد ١١٤٧ ، ٢٥ من مايو ١٩٥٠ .

(٢٦) روز اليوسف ، العدد ١١٤٨ ، ٢٦ من مايو ١٩٥٠ .

ومما هو جدير بالملاحظة ، أن حكومة « إبراهيم عبد الهادى » قد حاولت أن تضع قانونًا للجمعيات وآخر شبيهًا بقانون المشبوهين السياسيين ، فثار رجال الوفد ثورة عنيفة ، واعتبروا مثل هذه القوانين بمثابة المسمار الأخير فى نعش الأمة ، وبمثابة مقصلة ترفع على رأس كل كاتب وكل صاحب رأى حر . فكان ذلك الموقف يمثل قمة النفاق السياسى والتناقض فى مواقف الوفد داخل السلطة وخارجها .

(٢٧) المصرى ، ١٩٥٢/٦/١٠ .

(٢٨) محمد عصفور : فلنحطم الأغلال . ص ١٣١ .

(٢٩) محمد عصفور : المرجع السابق . ص ١٣٣ .

(٣٠) مضابط مجلس النواب ، جلسة الاثنين ١٦ من يناير ١٩٥٠ . ص ٥ .

(٣١) طارق البشرى : المرجع السابق . ص ٣٤٣ .

(٣٢) روز اليوسف ، ١٤ من فبراير ١٩٧٧ ومذكرات « إبراهيم طلعت » بعنوان «أيام الوفد الأخيرة» .

(٣٣) روز اليوسف ، ١٤ من فبراير ١٩٧٧ ، ومذكرات « إبراهيم طلعت » بعنوان «أيام الوفد الأخيرة» .

(٣٤) إبراهيم طلعت : أيام الوفد الأخيرة ، مذكراته بمجلة روزاليوسف ، ١٩٧٧/٢/١٤ . ص ٢٤ وما بعدها .

وقد ذكر « إبراهيم طلعت » فى مذكراته ؛ أن « محمود سليمان غنام » – السكرتير العام المساعد لحزب الوفد آنذاك – كان صاحب فكرة تقديم هذه المشروعات . وهى رواية أكدها فيما بعد « اسطفان باسيلى » لـ « صلاح عيسى » فى لقاء شخصى بينهما عام ١٩٧٤م . انظر :

– صلاح عيسى : محاكمة سراج الدين.

(٣٥) وكانت المادة ١٥ من دستور ١٩٢٣م تنص على « عدم جواز مصادرة الصحف أو تعطيلها إداريًا ما لم يَكُنْ ذلك ضروريًا لوقاية النظام الاجتماعى » .. وهى عبارة لم يصدر بتحديد معناها تشريع معين .

(٣٦) مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٩٥١/٧/٢٨ .

(٣٧) إبراهيم طلعت : أيام الوفد الأخيرة ، مذكراته بمجلة روزاليوسف ، ١٤ من فبراير ١٩٧٧ .

(٣٨) إبراهيم طلعت : المرجع السابق .

(٣٩) روزاليوسف ، ١٤ من فبراير ١٩٧٧ .

(٤٠) مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٩٥١/٧/٣٠ . اقتراح بقانون مُقَدَّم من النائب « عزيز فهمى » بإلغاء المادتين ١٩٣ ، ١٩٩ من قانون العقوبات ، ومطالبة صاحبه بإحالته على وجه السرعة إلى لجنة الشئون التشريعية .

(٤١) المصرى ، العدد ٤٩١٤ ، ٣ من أغسطس ١٩٥١ . كذلك انظر :

– عبد الفتاح حسن : ذكريات سياسية – القاهرة ، ١٩٧٤ . ص ص ٣٩ : ٤١ .

وقد أشار « عبد الفتاح حسن » – الذى كان يتولى وزارة الداخلية بالإنابة خلال هذه الفترة – فى مذكراته تلك .. إلى وجود أكثر من وزير قد اقتنع بصواب إصدار تشريعات الصحافة التى تَقَدَّمَ بها « باسيلى » بالصورة التى بدت عليها . فلما قوبلت بتلك الموجة من السخط ؛ رأت الحكومة أن تعلن تخليها عن مؤازرة إصدار تشريعين من التشريعات الثلاثة .

(٤٢) روزاليوسف ، العدد ١٢٠٨ ، ٦ من أغسطس ١٩٥١ .

(٤٣) سيد عشماوى : القضاء والسياسة فى مصر – مجلة كلية الآداب ، مجلد ٥٨ ، عدد ٢٤ من أكتوبر ١٩٩٨ . ص ٣١٧ ، ٣١٨ .

(٤٤) سيد عشماوى : المرجع السابق . ص ٣١٩ ، ٣٢٠ .

(٤٥) المصرى ، ٢ من مايو ١٩٥٢ .

(٤٦) مضابط مجلس النواب ، الجلسة الرابعة ، ١٩٥١/١٢/١٧ . ص ص ٩ : ٢٢ .

(٤٧) مضابط مجلس النواب ، جلسة ١٩٥١/١٢/١٨ . ص ٣٩ وما بعدها .

وقد رجا « عزيز فهمى » أعضاء المجلس أن يقرروا عدم جواز نظر تقرير اللجنة المعروض عليهم . ولوزارة العدل – إذا شاءت – أن تسترد مشروعها وتعرضه على مجلس الدولة .

(٤٨) عقب إلقاء القبض على سائق السيارة التى استقلها « عزيز فهمى » ، قام رئيس نيابة الجيزة بالتحقيق معه .. فذكر أن والده كان مفتشًا لحسابات الخاصة الملكية وتوفى عام ١٩٤٦م ، وأنه يعرف «عزيز فهمى» تمام المعرفة . وقد تبين من التحقيق أنه قام بفتح باب السيارة ليتمكن من النجاة بنفسه ؛ مما تسبب عنه اندفاع المياه داخل السيارة ، الأمر الذى أدى إلى وفاة « عزيز فهمى » !

وهناك احتمال بأن الحادث قد وقع بتدبير من جانب السراى عن طريق الحرس الحديدى التابع للملك ، والقوى المعارضة لـ « عزيز فهمى » .. نظرًا لمواقفه الوطنية من تشريعات الصحافة وقانون المشبوهين ، والانتقاص من سلطات مجلس الدولة .. بالإضافة إلى انتقاداته الحادة للنظام السياسى القائم .

ومن الطريف والغريب والمريب معًا ، أن يكون محامى خصمه فى القضية التى استشهد من أجلها هو « اسطفان باسيلى » مقدّم مشروعات قوانين تشريعات الصحافة !

الشأن السودانى فى العلاقات المصرية البريطانية (١٩٣٧ ـ ١٩٤٢)

فى ضوء الوثائق البريطانية

سامى أبو النور*

كـــان السودان من أبرز القضايا التى فرضت نفسها على إشكالية العلاقات المصرية – البريطانية . تلك المكانة التى كانت ترجع فى جانب كبير منها إلى طبيعة علاقته الخاصة بمصر ، فكلاهما كان يمثل عمقًا استراتيجيًا للآخر وامتدادًا طبيعيًا له ، وهـــذا إلى جانب ما بينهما من روابط ومصالح مشتركة .

وإذا كـــانت اتفاقيـــة الحكم الثنائى للسودان فى ١٩ من يناير سنة ١٨٩٩ قد سمحت إنجلـــترا بمقتضـــاها لمصـــر بقـــدر مـــن المشاركة فى حكم السودان وإدارته ، فإن تداعيات الموقف الدولى بعد ذلك باندلاع الحرب العالمية الأولى وقيام إنجلترا بإعلان الحماية على مصر ذاتهـــا – الدولة الشريكة فى حكم السودان – فى ديسمبر ١٩١٤ ، كان يعنى عملاً انفراديًا لإنجلترا بكل مقومات السيادة على السودان .

وعـــلى الرغم من أن إنجلترا قد سعت إلى تكريس وضعها فى السودان ، منتهزةً فى ذلك تراجع المد الوطنى فى مصر وانحساره كأثر لإعلان الأحكام العرفية نظرًا لظروف الحرب ، فإنه مـــا إن وضـــعت الحـــرب أوزارها حتى بدأت الحركة الوطنية تستعيد قوتها ، وعادت مسألة السودان تطرح نفسها من جديد على العلاقات المصرية – البريطانية .

ولقـــد كان البَوْنُ شاسعًا بين الرؤية المصرية والرؤية البريطانية لوضع السودان . فعندما أثـــار الجـــانب البريطانى فى مفاوضات « عدلى – كيرزون » – والتى جرت عام ١٩٢١ – أن الوضع القائم فى السودان هو حكم ثنائى ، كان رد الجانب المصرى إنه مشترك فى الإدارة ، أما حق السيادة فهو لمصر وحدها . ثم قرر أن السودان أرض مصرية ولا نزاع فى أن لمصر حق السيادة عليها ، وأن اتفاقية ١٨٩٩ إنما وضعت لتقرير الاشتراك فى إدارته[١] .

---

* وكيل أول بهيئة الرقابة الإدارية .

على هذا النحو يتضح أنه كان هناك تناقض كامل بين وجهتى النظر المصرية والبريطانية . ولعـــل قيام بريطانيا بإصدار تصريح ٢٨ من فبراير سنة ١٩٢٢ من جانب واحد ، وما ترتب عـــلى هـــذا التصـــريح من تغيير وضع مصر من دولة محمية إلى دولة مستقلة ، والإبقاء على الســـودان كـــإحدى المسائل المتحفظ عليها .. كان يعكس اتجاه بريطانيا الأصيل للانفراد به والحيلولة دون المساس بالأوضاع القائمة هناك . ولسوف نرى أن ذلك الفكر كان يمثل الإطار الحركى للسياسة البريطانية فى المرحلة التالية بصدد التفاوض على السودان .

السودان فى إطار المفاوضات

على الرغم من تباين رؤى القوى السياسية فى مصر واختلاف مواقفها من تسوية المسألة المصـــرية ، فإن « السودان » ظل بمثابة القطب السياسى الثابت فى الإطار الحركى لكافة هذه القـــوى على اختلاف مشاربها . وتتأكد أهمية « السودان » وتأثيره على العلاقات المصرية – الـــبريطانية مـــن خلال استعراض كافة أطوار المفاوضات التى جرت بين الطرفين وحتى إبرام معاهدة ١٩٣٦ .

كانت مفاوضات « سعد زغلول – ماكدونالد » أولى جولات المفاوضات ، وقد جرت فى سبتمبر ١٩٢٤ ، حيث قدم « سعد زغلول » خلالها المطالب التى كان يراها كفيلة بتسوية العلاقـــات المصـــرية – الـــبريطانية ، ومن بينها ملكية مصر العامة للسودان .. لكنّ الجانب الـــبريطانى رفض الموافقة على المطالب المصرية . ثم إنه لم يكن على استعداد للموافقة على أى اقـــتراح يـــتعارض مع التعهدات التى تقدمها الحكومة البريطانية للسودانيين – على حد تعبير رئيس الوزراء البريطانى .

وعلى الجانب الآخر ؛ لم يكن « سعد زغلول » ليقبل أى قيد على حرية المباحثات ، بل واســـتحالة تفاوضه على أى أساس مقيد . ومن ثم فقد كان الفشل هو النتيجة الطبيعية لتلك الجولة[٢] .

أما مفاوضات « ثروت – تشمبرلين » – والتى بدأت فى ١٦ من أبريل سنة ١٩٢٧ – فيلاحظ أن الجانب البريطانى قد تقدم بمشروع لم يتضمن أية إشارة إلى موضوع السودان . هذا الإغفـــال المـــتعمد كـــان يعنى فى جانب منه إقرارًا للإجراءات التعسفية التى اتخذتها الحكومة الـــبريطانية على إثر مقتل السردار « لى ستاك » ، إلى جانب أنه أُريد من وراء ذلك التمهيد لفصل السودان نهائيًا عن مصر .

حقيقةً ؛ إن مفاوضات « محمد محمود – هندرسن » فى عام ١٩٢٩ قد تطرقت إلى قضية السودان من عدة جوانب ، أبرزها : تسوية دين السودان لمصر ، وعودة أورطة مصرية للسودان .. لكن مشروع المعاهدة لم يقيض له الخروج إلى حيز التنفيذ . وذلك كان راجعًا – فى تقديرى – إلى أن الجانب البريطانى كان يدرك تمامًا أن وزارة « محمد محمود » لن تتوافر لها إمكانية تحقيق مثل هذا الاتفاق ، باعتبارها فى التحليل الأخير وزارة من وزارات الأقلية التى اعتمدت فى بقائها فى السلطة على دعم القصر والإنجليز ، دون أن تحظى بأى قدر من تأييد البلاد .

ويختلف الأمر تمامًا فى مفاوضات « النحاس – هندرسن » ، والتى جرت فى يناير ١٩٣٠ .. إذ كانت حلقة متميزة من حلقات المفاوضات ، وذلك بالنظر إلى طبيعة المفاوض المصرى بوجه خاص .

ولقد نشأ الخلاف بين الطرفين المتفاوضين حول المادة الخاصة بالسودان، إذ انصرف جهد المفاوض البريطانى إلى محاولة الإبقاء على الأوضاع القائمة بالسودان ، على أن يباشر الحاكم العام سلطاته بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين . لكنّ الجانب المصرى رفض الدخول فى مفاوضات مستقلة خلال عام من التصديق على المعاهدة الحالية بشأن تطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ ، الأمر الذى رفضته الحكومة البريطانية ، كما رفضت أيضًا مناقشة عودة القوات المصرية إلى السودان ، ومن ثم فقد انتهت المفاوضات إلى الفشل ؛ شأنها فى ذلك شأن ما عداها[٣] .

وبصدد التمهيد لمفاوضات ١٩٣٦ ، راح المندوب السامى البريطانى فى القاهرة يطرح على حكومته بعض الاعتبارات التى يمكن أن تشكل أساسًا للسياسة البريطانية فيما يتصل بالسودان . وتتمثل هذه الاعتبارات فى الآتى :

(أ) طالما إنه من الأهمية بمكان – لتأمين المواصلات الإمبراطورية – أن تمارس قدرًا من السيطرة على مصر ، فإنه من الأهمية أيضًا أن تمارس قدرًا أكبر من النفوذ والسيطرة على السودان .

(ب) إن السودان – بصفة عامة – يقع تحت تأثير الإدارة البريطانية عملاً ، أكثر من وقوعه تحت تأثير الإدارة المصرية .. وأى تغيير فى هذا الشأن سوف يفضى إلى تدهور مكانة بريطانيا العظمى كقوة استعمارية فى الشرقين : الأدنى والأوسط .

(ج) إن فـــرض الوصـــاية على شعب عاجز عن حكم نفسه أو الدفاع عن بلاده فى مواجهة الاعـــتداءات الخارجية .. هذا الهدف يمكن تحقيقه ببساطة من خلال إدارة ذات كفاءة عالية ، والنتيجة المنطقية لذلك إحكام سيطرتنا على السودانيين أنفسهم[٤].

بيـــد أنه سرعان ما ظهر على الساحة عامل جديد كان من شأنه تهديد النفوذ البريطانى فى الســـودان بشكل مباشر ، ألا وهو النزاع الحبشى – الإيطالى . فالمندوب السامى البريطانى كـــان مدركًـــا تمامًا للآثار المترتبة على محاولة إيطاليا لاحتلال الحبشة ، وكان يرى بأن نجاح الإيطاليين فى ذلك سوف تكون له آثاره الوخيمة على مكانة بريطانيا فى مصر والسودان على الســـواء . ولم يكـــن « ستيوارت سايمز » – الحاكم العام للسودان – ليختلف فى رؤيته عن « لامبسون » ، بل وكان يرى بأن أعداد القوات البريطانية المتاحة حاليًا لا تكفى للدفاع عن مصـــر والسودان . وأنه من المهم – على حد تعبير « لامبسون » – أن نتجنب تلك المخاطر التى تحيط بالنفوذ البريطانى فى السودان ، لكى نتجنب مخاطر أكبر فى مصر[٥].

يُفهم من هذا أن الظروف السياسية التى خاض فيها المفاوض البريطانى المفاوضات فى عام ١٩٣٦ كانت مختلفة عما سواها . وبالنسبة للجانب المصرى فكانت الظروف جد ملائمة .. فمـــن جهة ؛ اختلف الموقف بالنسبة لتشكيل الوفد الذى أجرى مفاوضات ١٩٣٦ ، والذى غلبت عليه الصبغة القومية ، إذ تألف من رؤساء الأحزاب السياسية – عدا الحزب الوطنى – إلى جانب مجموعة من رؤساء الوزارات السابقين وكبار الساسة .

وقـــد كـــان من الطبيعى أن تنسحب آثار تلك المتغيرات على توفير مزيد من إمكانيات النجاح لجولة عام ١٩٣٦ ، خاصةً وأن الوفد المصرى الذى فاوض لمعاهدة ١٩٣٦ ، لم تحكمه الحساسيات والمخاوف التى حكمت وفد المفاوضات عام ١٩٣٠ .

مـــن ناحية أخرى ؛ فإن القصر – بتربصه التقليدى لوزارات الوفد السابقة ، واستغلاله لفشل المفاوضات لضرب هذه الوزارات – لم يكن مؤثرًا ، أو على الأقل كان وجوده شاحبًا للغاية . فالملك « فؤاد » كان يحتضر مع بداية المفاوضات ، ثم ما لبث أن لفظ أنفاسه الأخيرة – ولم تكن تلك المفاوضات قد قطعت سوى شوطًا يسيرًا – ليخلفه الملك الصغير الذى تولى سلطاته آنذاك مجلس وصاية لم يكن له موقف الملك « فؤاد » أو خطورته[٦] .

ولقد كان من الطبيعى أن تؤثر قدرة المفاوض المصرى فى ظل الظروف الجديدة على كل المسائل موضوع التفاوض على وجه العموم ، والمسألة السودانية على وجه الخصوص .

وبعبارة أخرى ؛ فإن المفاوض المصرى بدا أكثر صلابة وقوة عن ذى قبل وهو بصدد طرح قضايا التفاوض ، وانعكس ذلك بالفعل على بنود المعاهدة ذاتها ، إذ خَوَّلت المادة الحادية عشرة الحاكم العام سلطة تعيين الموظفين وترقيتهم فى السودان ، على أن يختار من البريطانيين والمصريين مَن يتولى الوظائف الجديدة التى لا يتوافر لها سودانيون أكفاء . كما فتحت الباب أمام هجرة المصريين إلى السودان ، وساوت بين البريطانيين والمصريين فى شئون التجارة والملكية . وعلى الرغم من أن الفقرة الثالثة من هذه المادة قد جاءت غامضة ، إذ جعلت القوات المصرية والبريطانية تحت تصرف الحاكم العام ، فإن الفقرة السادسة عشرة من محضر التفاوض الموقع من الطرفين فى ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٣٦ ، قد أشارت إلى الترتيبات الخاصة بعودة القوات المصرية للسودان ، وكذا قيام الحكومة المصرية – بمجرد نفاذ المعاهدة – بتعيين ضابط مصرى عظيم يستطيع الحاكم العام استشارته[٧] .

على هذا النحو ؛ فرضت المسألة السودانية نفسها على المفاوضات التى أفضت إلى إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، والتى كانت تمثل صفحة جديدة من العلاقات المصرية – البريطانية . وفى ضوء هذه المعاهدة كان على مصر أن تهيئ نفسها لمستوى جديد من العلاقة مع بريطانيا ، كانت المسألة السودانية من أبرز ركائزها .

القوات المصرية .. والعودة للسودان

كانت عودة القوات المصرية إلى السودان مرة أخرى بمثابة أول تطبيق عملى لبنود المعاهدة الخاصة بنظام الحكم فى السودان . وتجدر الإشارة إلى أن القوات المصرية فى السودان قد أجليت عنه بالكامل فى الثانى من ديسمبر ١٩٢٤ فى إطار المطالب البريطانية من مصر ؛ ردًا على حادث مصرع السردار « لى ستاك » .

وفى محاولة من بريطانيا لملأ الفراغ الناجم عن ذلك ، وإحكام قبضتها عسكريًا على السودان .. قامت بتشكيل ما عرف باسم « قوة دفاع السودان » ، على أن تتبع الحاكم العام للسودان مباشرة . ومن جانب آخر ؛ استطاعت بريطانيا أن تفرض على مصر تقديم معونة لهذه القوة قيمتها ٧٥٠ ألف جنيه سنويًا ، بزعم أن تلك المعونة سوف تكون رمزًا لاستمرار مصر فى الاشتراك فى الدفاع عن السودان .

لكن بعودة القوات المصرية للسودان ، راحت الحكومة المصرية تعيد النظر فى تلك الإعانة . وبالفعل .. بادرت الحكومة النحاسية بتقرير تخفيضها بمقدار الثلث فى ميزانية عام

١٩٣٨ / ١٩٣٩ لتصبح ٥٠٠ ألف جنيه ، على أن يتم تخفيض الثلث خلال كل عام من العامين التاليين لتتوقف بعد ذلك عن أداء تلك المعونة .

وفيما يتصل بالترتيبات العملية لعودة هذه القوات المصرية ، فلقد أوضح «النحاس باشا» للسفير البريطانى فى القاهرة بأنها سوف تُعامَل على قدم المساواة مع القوات البريطانية ، وسوف يتم إيفاد أحد كبار الضباط المصريين إلى السودان لمناقشة ترتيب هذه القوات وأوضاعها هناك مع الحاكم العام فى السودان[٨] .

وبالفعل ؛ أصدرت الحكومة النحاسية قرارًا فى ٣١ من مارس ١٩٣٧ بندب « إبراهيم باشا خيرى » – وكيل وزارة الحربية – كضابط عظيم إلى السودان ، وذلك لكى يقدم المشورة إلى الحاكم العام للسودان فى أمر القوات المصرية التى تقرر إرسالها إلى هناك[٩] .

وراحت الصحافة المصرية تتناول مسألة عودة القوات المصرية إلى السودان بالترحيب والاستحسان . وبينما كان « إبراهيم باشا خيرى » يجرى مفاوضاته فى السودان مع الحاكم العام ؛ أشيع أن الأخير يعارض عودة ما يزيد على نصف كتيبة من القوات المصرية ، وأنه يرفض تمامًا فكرة وجود أى قوات مصرية فى العاصمة السودانية « الخرطوم »[١٠] .

كان من الواضح أن الجانب البريطانى وقتذاك يسعى إلى تهميش الوجود العسكرى المصرى هناك وتقليصه ، خاصةً وأن المعاهدة قد جاءت خالية من أى تحديد لهذه القوات أو أماكن تمركزها .

وعلى كل حال ؛ ففى ٦ من نوفمبر سنة ١٩٣٧ جرت المباحثات بين « حمدى باشا سيف النصر » – وزير الحربية – والحاكم العام للسودان ، حيث تم الاتفاق بينهما على أساس أن يتم إرسال كتيبة قوامها ٦٠٠ جندى يتم تقسيمها إلى قسمين : أولهما يتمركز فى الخرطوم، والآخر فى بورسودان .. وذلك حتى يتم تحديد الأعداد النهائية لتلك القوات[١١] .

وفى ٢٧ من ديسمبر وصلت الكتيبة السابعة المصرية إلى الخرطوم ، حيث قام الحاكم العام باستقبال قائد الوحدة وضباطه ، وراح حشد كبير من السودانيين يهتفون للقوات المصرية . وبعد ظهر اليوم ذاته ؛ غادر قائد الكتيبة ورئيس عملياته ومعهما سَرِيَّتان من الخرطوم إلى بورسودان بالقطار ، فى حين ظلت باقى القوات بالخرطوم[١٢] .

من جانب آخر ؛ سعت بريطانيا إلى محاولة احتواء الوجود العسكرى المصرى فى السودان ، وطرحت من جانبها فكرة تعيين قائد عام بريطانى برتبة فريق يرأس كل القوات فى السودان ، بغض النظر عن جنسيتها - على حد تعبير القائم بالأعمال البريطانى فى مصر . وبعبارة أخرى ؛ يتم توحيد كافة القوات المتمركزة فى السودان - سواء المصرية أو البريطانية أو حتى السودانية - تحت قيادة موحدة . وطالما أن القائد العام سوف يكون بريطانيًا ، فإن الحاكم العام سوف يضمن أنه لن يكون هناك تعارض بينه وبين القائد المقترح تعيينه .

ويستكمل « كيللى » - القائم بالأعمال البريطانى فى مصر - تصوره للفكرة بقوله : « إنه فى كافة الأحوال يتعين ألا يكون هناك اتصال مباشر بين القوات المصرية فى السودان وبين القيادة العسكرية المصرية . وبرغم أن ذلك سوف يثير العديد من المشاكل السياسية والعسكرية ، فإنه يمكننا أن نخفف من حدتها بأن نوضح للمصريين بأن القوات البريطانية فى السودان لن يكون لها اتصال بقيادة القوات البريطانية فى مصر »[١٣] .

وعلى الرغم من أن الفكرة قد لاقت قبولاً فى دوائر لندن ، فإنها سعت إلى التخفيف من حدتها تَحَسُّبًا لما قد يثور من ورائها من مشاكل أو خلافات مع الجانب المصرى على نحو يهدد بالقضاء على الفكرة أصلاً . وبالفعل .. وافقت حكومة لندن على تعيين قائد عام بريطانى برتبة الفريق تمتد سلطاته لتشمل كافة القوات المتمركزة فى السودان بغض النظر عن جنسيتها ، على أن يستمر اتصال القوة المصرية هناك بقيادتها فى القاهرة خلافًا لما كانت تراه دوائر السفارة البريطانية فى مصر[١٤] .

القصر .. ومحاولات تكريس الوجود المصرى بالسودان

رأينا كيف سعت الحكومة النحاسية - بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ - إلى إعادة الوجود المصرى إلى السودان ، واتخذت فى سبيل ذلك العديد من الخطوات العملية ، والتى كان من أبرزها عودة القوات المصرية إلى السودان . بيد أن تلك المساعى من جانب الوفد قد توقفت بإقالة الوزارة النحاسية فى ٣٠ من ديسمبر ١٩٣٧ . حقيقةً إن تأكيد حقوق مصر فى السودان قد أصبح مجالاً حيويًا للتنافس بين الحكومات المصرية التى تعاقبت على الحكم بعد ذلك ، ولكن يمكن القول بأن كافة المحاولات التى قامت بها تلك الحكومات فى هذا المضمار إنما جرت عملاً بإيعاز من القصر وتأييده المطلق .

وواقع الحال أن هناك أسبابًا عدة قد هيأت القصر للقيام بهذا الدور . فمنها أولاً : تنامى قـــوة القصـــر كمؤسســـة سياسية كأثر لدعاية الشيخ « المراغى » و « على ماهر » للملك « فاروق » من خـــلال إظهار مناقبه ومظاهر تمسكه بالإســـلام ، مما قيض له رصيدًا جماهيريًا ضـــخمًا لم تفلح معه محاولات خصومه السياسيين فى النيل منه . ولقد بدت أولى مظاهر القوة للقصر فيما كان من نجاحه فى إقالة الوزارة النحاسية الرابعة فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٣٧ برغم التأييد البريطانى لها ، مما كان ينبئ عن أن ثمة تغييرًا قد طرأ على خريطة القوى السياسية فى مصر .

ومنها ثانيًا : أن تراجع قوة الوفد كحزب سياسى بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، وما ترتب عـــلى ذلـــك مـــن تقارب بينه وبين الإنجليز كأثر لإبرام المعاهدة ، كان محسوبًا بالسلب على رصـــيده كحـــزب سياسى ، إلى جانب أن الانقسامات الحادثة فى زعامته – والتى أفضت إلى انشقاق بعض قياداته البارزة بتاريخها الوطنى المعروف – قد أثرت ولا ريب على تماسك البنية السياسية للحزب الجماهيرى فى مواجهة القصر بشكل رئيسى .

ومـــن هذه الأسباب أخيرًا : تراجع التدخل البريطانى وتأثيره بشكل واضح فى السياسة المصرية إثر إبرام المعاهدة ، حيث تخلت بريطانيا عن سياسة « الإنذارات » ، وإن عولت بشدة عـــلى اســـتخدام « النصائح الملزمة » .. فلا نكاد نرصد أثرًا ملموسًا لتدخل بريطانى سافر إلا لإســـقاط وزارة « على ماهر » الثانية فى يونية سنة ١٩٤٠ ، أو لفرض الوفد على الحكم فى ٤ من فبراير سنة ١٩٤٢ .

يضـــاف إلى ذلك أن جوهر السياسة البريطانية تمثل فى محاولة الاحتفاظ بالتوازن والحيدة فى مواجهـــة الصراع الدائر بين القصر والوفد بشكل أساسى ، باعتبار أن التدخل لصالح أىٍّ مـــن طـــرفى الصراع سوف يُفَسَّر بأنه تدخل فى شئون البلاد الداخلية يناقض أحكام المعاهدة وأسسها .

هـــذا الموقـــف من الناحية العملية كان يخدم القصر دون الوفد . فالقصر لم يكن ليطمع فى تأييد الجانب البريطانى له فى مواجهة الوفد خصمه العتـــيد ، بقدر ما كان يعنيه حجب ذلك التأييد عن الوفد بشكل أساسى .

ولسوف نرى أن هذا التغير الذى طرأ على مكانة القصر السياسية فى الداخل ، كانت له آثاره الإيجابية وهو بصدد التعامل مع مسألة السودان .

وقـــد بـــدأت بالفعل أولى المساعى من جانب القصر عندما اتجهت النية إلى تتويج الملك « فـــاروق » وتنصيبه على العرش فى الخرطوم . وكان وراء هذا الاقتراح الأمير « محمد على توفيـــق » أحـــد الأوصـــياء على العرش . ويشير وزير خارجية بريطانيا فى برقيته إلى السفير البريطانى فى مصر ؛ إلى أن الاقتراح قد بدأ يجد قبولاً فى السودان[١٥] .

وعلى الرغم من وضوح أن إنجلترا كانت تعارض تمامًا مثل هذا الاتجاه لما قد يترتب عليه من تقوية ادعاءات ملك مصر فى السودان ، إلا إنها لم تشأ أن تفصح عن نواياها فى هذا الصدد أو تـــزج بنفســـها لـــتكون طرفًا فى الصراع الناشب وقتذاك بين القصر والوفد حول فكرة « التتويج الدينى » ، وتركت للحكومة النحاسية مهمة القضاء على الفكرة فى مهدها .

أمـــا أمْر تعيين الحاكم العام للسودان فقد كان مجالاً آخر للقصر بصدد محاولاته لتقوية وزيـــادة فاعلية اشتراك مصر فى إدارة السودان ، ومن ثَمَّ تكريس نفوذ القصر هناك . ذلك أن اتفاقيـــة ١٩ من يناير سنة ١٨٩٩ والخاصة بالحكم الثنائى للسودان ، قد فوضت لحاكم مصر سلطة إصدار مرسوم بتعيين الحاكم العام للسودان بناءً على ما تعرضه الحكومة البريطانية فى هذا الشأن .

وحـــدث أن أثار السفير البريطانى « سير مايلز لامبسون » مع الملك « فاروق » مسألة تقـــاعد الحـــاكم العام فى السودان فى أول يناير سنة ١٩٤٠ ، وطرح على الملك اسم « سير بـــرنارد بورديـــلون » لكى يتولى منصب الحاكم العام الجديد للسودان بعد تزكيته من جانب الحكومة البريطانية ، وذلك طبقًا لأحكام المادة الثالثة من اتفاقية الحكم الثنائى للسودان . وبعد أن قرأ « فاروق » السيرة الذاتية للمرشح وخبراته السابقة ، أبلغ السفير البريطانى بأنه سوف يصدر تعليماته فى هذا الشأن لرئيس الوزراء . وأوضح « لامبسون » للملك بأنه سوف يقابل رئيـــس الوزراء ويسلمه مذكرة رسمية فى هذا الشأن لكى تكون أساسًا للمرسوم الملكى الذى سوف يصدر بصدد هذا الأمر[١٦] .

وفى حديـــثه مع « لامبسون » ، أبلغه « فاروق » – بشكل شخصى وغير رسمى – بأن لديه اقتراحًا مهمًا لا يعلمه رئيس الوزراء ، وطلب منه – أى الملك «فاروق» – أن يكون هذا الاقتراح كما لو كان بمبادرة من الحكومة البريطانية . ومؤدى هذا الاقتراح أن الحكم الثنائى للسودان لن يكون أمرًا واقعًا طالما أنه لا يوجد وكيل مصرى للحاكم العام فى السودان . لكن « لامبســـون » رد عـــليه بأن هذا الاقتراح قديم ، وحرص على ألا يقدم للملك إجابة محددة

فى هـــذا الشأن . فكرر عليه « فاروق » بأن هذا الاقتراح شخصى وغير رسمى ، وإنه يعتقد أن الفكرة تجب دراستها وأن يكون هناك وقت كاف لذلك . ويعلق « لامبسون » على ذلك بأنه يعتقد أن الحكمة تقتضى الالتفات عن هذا الموضوع فى الوقت الحالى[١٧] .

كان من الواضح أن تنسيقًا تم بين الملك ورئيس وزرائه فى مسألة المرسوم الخاص بتعيين الحـــاكم العام الجديد ، فعندما آثار « لامبسون » المسألة مع رئيس الوزراء « على ماهر » ، ما كان من الأخير إلا أن أبدى اعتراضه ، وقرر باستحالة استصدار مرسوم تعيين الحاكم العام الجديـــد ، خاصـــةً وأن الحاكم العام الحالى لازالت أمامه فى منصبه فترة طويلة . وعلى الرغم من إلحاح « لامبسون » عليه بأن ذلك الأمر سوف يكون على سبيل الاستثناء ، إلا أن رئيس الوزراء أوضح له باستحالة إصدار المرسوم قبل شهر أكتوبر[١٨] .

عـــلى الجـــانب الآخـــر ؛ استمر السفير البريطانى فى الضغط على الملك « فاروق » ، ممـــا أســـفر عـــن قيام الأخير بإصدار المرسوم الملكى ، والقاضى بتعيين « سير برنارد هنرى بورديللون » حاكمًا عامًّا للسودان اعتبارًا من أول يناير سنة ١٩٤٠[١٩] .

إلا أنه – وعلى ضوء اندلاع الحرب العالمية الثانية – تراجعت بريطانيا عن هذا الترشيح، وقـــامت بترشـــيح الجنرال « هدلستون » لمنصب الحاكم العام فى السودان ، وصدر المرسوم الملكى بذلك فى أكتوبر ١٩٤٠[٢٠] .

الأزهر .. ومحاولات الهيمنة الدينية

كـــان اســـتخدام القصر للأزهر – كمؤسسة دينية – أداةً للتوغل فى شئون السودان وتوطيد ركائز المشاركة المصرية هناك ؛ من أعمال المهارة السياسية التى تحتسب للقصر بحق ! والواقع أن ذلك التوجه من جانب الأزهر لقبول هذا الدور لم يكن يمس هيبة المؤسسة الدينية أو مكانـــتها ، إذ وَقَـــرَ فى اعتقاد شيوخها أن نفوذ الأزهر فى السودان يجب ألا يكون موضعًا للـــنـــزاع مـــع الجـــانب البريطانى ، وأن مكانة الأزهر هناك لا يجب المساس بها . لكنّ تلك التوجهات الدينية للأزهر لم تكن تخلو من مغزى سياسى . وعلى وجه الإجمال يمكن القول بأن تصـــدى الأزهـــر لـــنواحى الدعوة والعقيدة فى السودان – برغم طابعه الدينى – كان يخدم توجهـــات القصـــر السياســـية هناك ، مما جاء متسقًا مع طبيعة العلاقات التى ربطت القصر بالأزهر !

فمنذ عهد « فؤاد » بدأ الاتجاه الإسلامى يمثل المجال الحيوى فى اهتمامات القصر ، أملاً فى تعضيد موقفه فى مواجهة خصومه السياسيين فى الداخل ، إلى جانب تهيئة مكانة متميزة له فى الأقطار الإسلامية . ولقد تبلور هذا الاهتمام من جانب القصر بالأزهر فى السعى لبسط هيمنته – أى القصر – على المعاهد الدينية بما فيها الأزهر ذاته ، والاستئثار بالسلطة المطلقة عليها .

وفى عهد « فاروق » ازدادت العلاقة توثقًا بين القصر والأزهر من خلال العمل على تأكيد الصبغة الدينية لحكم القصر . وظهر تأييد الأزهر المطلق للملك برعاية الشيخ «المراغى» على نحو جعله – أى الأزهر – طرفًا فى كافة الخصومات السياسية للقصر .

على هذا النحو يمكن القول بأن سياسة الأزهر فى السودان لم تكن فى جانب منها سوى انعكاسًا لأهداف القصر وسياسته هناك !

ولقد كان الأزهر على امتداد التاريخ مقصدًا لطلاب العلم السودانيين ، حتى أن رواقًا من أروقته قد خصص لهم .

ومنذ مطلع القرن ؛ وضعت « إدارة المعارف السودانية » من بين أهدافها هدفًا بخلق مؤسسات تعليمية دينية تؤدى فى النهاية إلى استغناء السودانيين عن الذهاب للأزهر ، أو على الأقل تحديد أعداد هؤلاء . كما شجعت حكومة السودان على تحويل جامع « أم درمان » إلى معهد علمى استعار كثيرًا من نظم الجامع الأزهر فى القاهرة[٢١].

وكان رأى مصر فى هذا الصدد ، أن محاولة إقامة هذا المعهد الدينى على غرار الأزهر لا ينبغى أن تكون سببًا للفصل بين أبنائه وبين الأزهر ؛ بقدر ما يجب أن تكون سببًا للربط بينه وبين الجامعة الأم . وجرت المحاولات من جانب مصر لتتبيع معهد أم درمان للأزهر . وقد رأى المصريون أن اختيار هذا الميدان لمعركة مع الجانب البريطانى سيضع الأخير فى موقف حرج للغاية على اعتبار أنه يتدخل بين أخوة مسلمين بكل ما يمكن أن يجر عليه ذلك .. ليس فى مصر وحدها ، وإنما قبل ذلك فى السودان[٢٢] .

وبدأت تلك السياسة تتخذ مفهومًا عمليًا من جانب الأزهر . ففى يوم ١٩ من أبريل سنة ١٩٣٨ ؛ اجتمع الشيخ « المراغى » شيخ الجامع الأزهر ، و « صموئيل بك عطية » وكيل حكومة السودان .. حيث عرض شيخ الأزهر مجموعة من الملفات والمراسلات لكى

يثبت أن اللجنة البرلمانية للمعاهد الدينية كانت قد اقترحت – فى عهد الوزارة النحاسية – فى مـــارس ١٩٣٧ مشروعًا بإنشاء معهد أزهرى بالسودان . وألمح شيخ الأزهر إلى أنه قد تلقى مطلبًا من وزارة المالية لتقرير التكلفة المالية المطلوبة لهذا الغرض . وأوضح أنه يرى بأن فكرة إنشـــاء معهد مصرى بالخرطوم قد تكون خاطئة ، لكنه ينبغى على الحكومة السودانية – على الجـــانب الآخـــر – ألا تعارض فى ضم معهد أم درمان للأزهر . وأكد على أن إقدام حكومة الســـودان على مثل هذا الإجراء سوف يُقابَل بالترحاب من جانب السودانيين ، خاصةً وأن معارضـــة المشروع لن تؤدى إلى إثارة حفيظة « الشريك المسلم » فى الحكم فحسب ؛ والذى يرى أن من واجبه أدبيًا تعليم السودانيين .. بل وسوف يثير سخط العالم الإسلامى كله . وأنه مـــن الخطـــأ بمكان أن تنتهج حكومة السودان سياسة مناوئة للسياسة الدينية للشريك الآخر فى الحكـــم ! ويعـــلق وكيل حكومة السودان على ذلك بأن الشيخ « المراغى » يسعى أساسًا لتأكيد سلطة الأزهر فى السودان[٢٣] .

وأثـــناء المقابـــلة ؛ ألمح الشيخ « المراغى » إلى قرب تقاعده فى المستقبل القريب . لكن « صموئيل بك عطية » علق بقوله : إنه من الخطأ تصديق ذلك نظرًا لطبيعة العلاقة الخاصة بين القصر والشيخ « المراغى »[٢٤] !

كـــان من الواضح أن دوائر الخرطوم لم تكن متحمسة لوجهة نظر الأزهر هذه . وعلى الرغم من ذلك فقد انتهز الشيخ « المراغى » فرصة زيارة « سير ستيوارت سايمز » – الحاكم العام للسودان – له فى نوفمبر ١٩٣٨ ليعاود الضغط فى هذا الاتجاه تارة أخرى ، حيث حاول الشـــيخ ترشيح أحد خلصائه من المشايخ السودانيين ممن تلقوا تعليمهم بالأزهر ليكون شيخًا لمعهد أم درمان ؛ باعتبار أن ذلك سوف يؤدى إلى تحقيق الأمل فى نقل تبعية المعهد للأزهر .. وبادر بالفعل بترشيح الشيخ « محمد نور الحسن » لهذا المنصب !

ولم تكـــن أهـــداف الشيخ « المراغى » لتغيب عن حاكم السودان العام الذى لم يُظهر اعتراضًا على الترشيح ، لكنه أشار إلى أن هذا الترشيح لن يلقى قبولاً من جانب السودانيين .

وراح الشيخ « المراغى » يتحدث بشكل مباشر عن المزايا التى سوف تعود على الحكومة السودانية من الموافقة على نقل تبعية معهد جامع أم درمان إلى الأزهر ، وما سوف يترتب على ذلـــك مـــن حـــل مشـــكلة ديـــنية صـــعبة تتمـــثل فى قرار الحكومة المصرية بإنشاء معهد مصرى فى الخرطوم تابع للأزهر ، خاصةً وأن هذا القرار سوف يقضى على معهد أم درمان ..

لكـــنّ الحاكم العام راح يراوغ شيخ الأزهر ، والذى لم تصل مساعيه فى هذا الصدد إلى نتائج محددة[٢٥] .

وتنبغى الإشارة إلى أن محاولات الأزهر لفرض الهيمنة الدينية على السودان لم تكن الخطر الوحيد الذى واجه السياسة البريطانية هناك ، بل إن النشاط التبشيرى الذى باشره القساوسة الإيطـــاليون فى مناطق الجنوب السودانى كان باعثًا أيضًا على قلق إنجلترا ، خوفًا من أن يكون هذا النشاط مقدمة لبسط النفوذ السياسى لإيطاليا وتمديد الوجود البريطانى هناك ، وخصوصًا أن الفاتيكان كانت تحت نفوذ « موسوليني » . ومن هنا اتجهت نية بريطانيا لإقصاء القساوسة الإيطـــاليين والقضـــاء على نفوذهم هناك ، وذلك من خلال التوسع فى إنشاء المدارس التابعة للحكومة السودانية ، واستبدال القساوسة الإيطاليين بآخرين بريطانيين فى المدارس التبشيرية ، دون أن تتغافل بريطانيا عن محاولات الأزهر لنشر نفوذه هناك[٢٦] .

أمـــا القضـــاء الشـــرعى فقد كان مجالاً آخر للخلاف بين الأزهر والسياسة البريطانية واتجاهاتهـــا فى الســـودان . وتنبغى الإشارة إلى أن بريطانيا كانت ترى فى هذا النظام القضائى دعمًا لنفوذ الأزهر الشريف فى السودان ، وتوطيدًا للوجود المصرى هناك . ومنذ عام ١٩٢٤ ألغيت كل المحاكم الشرعية فى جنوب السودان وكانت تبلغ نحو العشر ، فأصبح على المسلم الذى يريد الزواج والطلاق أو غير ذلك ، أن يذهب إلى المفتش الإنجليزى لكى تتم له المراسم والإجراءات[٢٧] !

ولقـــد كـــان السودانيون من خريجى الأزهر الشريف يتولون وظائف القضاء الشرعى فى مناطق الشمال . لكنّ السياسة البريطانية – وهى بصدد تقليم أظافر الأزهر – اتبعت نهجًا اســـتهدفت مـــن ورائـــه أن يتم توفير القضاة السودانيين للمحاكم الشرعية من خريجى كلية « جوردون » بالخرطوم . وفى سبيل ذلك اقترح الحاكم العام على شيخ الأزهر تطوير التعليم بالكلية ، وخصوصًا بالنسبة للغة العربية والشريعة .. وذلك من خلال استقدام ثلاثة من شيوخ الأزهـــر لهـــذا الغـــرض . وأوضـــح للشيخ أن هذا الاتجاه لم يكن موضع ترحيب من بعض الســـودانيين الذين كانوا يرون بأن خريجى معهد أم درمان أحق بالتعيين فى مناصب القضاء ، مما كان يتعارض ورأى شيخ الأزهر[٢٨] .

أما عن منصب قاضى القضاة فى السودان ، فكان بدوره مجالاً آخر للخلاف بين الأزهر والدوائـــر الـــبريطانية فى القاهرة والخرطوم . وتجدر الإشارة إلى أنه فى عهد وزارة « إسماعيل

صدقى » عام ١٩٣٢ عندما خلا منصب قاضى القضاة فى السودان ، فإن الحكومة السودانية لم تكـــن لترغب فى تعيين مصرى آخر بدلاً منه ، بزعم أن هناك من السودانيين مَن هو مؤهل لتولى هذا المنصب . وغدا من المتوقع نشوب أزمة فى السودان من جراء ذلك ، إذا ما تم تعيين مصـــرى فى هذا المنصب . لكن تمت تسوية الأزمة فى النهاية ، ونجحت مصر فى تعيين مصرى فى هـــذا المنصب خلفًا لقاضى القضاة السابق بعد أن وافقت الحكومة السودانية على ذلك ، على أن يشغل سودانى هذا المنصب فيما بعد[٢٩] .

وتنـــبغى الإشـــارة إلى أن تـــلك المسألة قد أثيرت مرة أخرى فى عهد الوزارة النحاسية الـــرابعة – وإن كـــانت بصورة مختلفة وبمبادرة بريطانية – عندما فاتح الحاكم العام للسودان السفير البريطانى فى القاهرة برغبته فى تمـــديد خدمة قاضى القضاة الحالى بالســـودان – الشيخ « محمد نعمان الجارم » – وخاصةً أنه قد أظهر من الكفاءة ما جعله يتميز برصيد شعبى طيب ، إلى جانب أنه موضع رضاء كافة الفِرَق المتنازعة هناك . يضاف إلى ذلك أن الشيخ « الجارم » نفسه كان راغبًا فى الاستمرار فى وظيفته . كما أوضح الحاكم العام لـــ « لامبسون » أن تمديد خدمـــة قاضى القضاة لن يثير أى معارضة فى السودان ، وأن الشيخ « الجارم » يَفْضُلُ اثنين من كبار السودانيين ممن يتنافسون على المنصب .

وكـــان أمر تمديد خدمة قاضى القضاة يتطلب موافقة الحكومة المصرية باعتبار أن الشيخ « الجـــارم » أحـــد موظفيها . فاقترح الحاكم العام على « لامبسون » أن يقوم بمفاتحة رئيس الوزراء بشكل غير رسمى والحصول على موافقته فى هذا الأمر . وبالفعل ؛ طلب « لامبسون » من السكرتير الشرقى أن يبحث الأمر مع رئيس الوزراء المصرى . وكان رأى الحكومة المصرية أنهـــا تختص بمسألة التعيين دون الحكومة السودانية ، وأن التعيين يكون بمقتضى مرسوم ملكى يصدر لذلك[٣٠] .

كـــان من الواضح أن الحكومة المصرية قد أرادت الانفراد بمسألة التعيين بهدف التأكيد عـــلى مكانـــتها فى السودان . وكادت الأزمة أن تتطور لكى تصل إلى حد الصدام ، بيد أن الحـــاكم العام سعى إلى احتوائها . وبالفعل .. أجرى اتصالات مباشرة مع الحكومة المصرية ، أســـفرت عن موافقة الأخيرة على مبدأ تمديد خدمة الشيخ « الجارم » ، على أن يتقدم بطلب بذلك المعنى لرئيس الوزراء المصرى . ولم يعترض الحاكم العام للسودان على ذلك[٣١] .

على هذا النحو راح القصر والقوى المؤيدة له تسعى لتأكيد الوجود المصرى فى السودان فى مواجهة السياسة البريطانية ، والتى استهدفت الحد من هذا الوجود وتقليصه . حقيقةً إن تلك المساعى لم تؤد إلى صدام مباشر مع الجانب البريطانى ، لكنها أظهرت بجلاء أثر الشأن السودانى على العلاقات المصرية – البريطانية . ولسوف نرى كيف تبلور الموقف المصرى من مجرد محاولات لطرح « مطالبه » على الجانب البريطانى ، إلى مرحلة التحرك « المؤثر والفعال » فى مواجهة السياسة البريطانية فى السودان .

زيارة « على ماهر » للسودان .. الغزو الدبلوماسى

لم تكن زيارة « على باشا ماهر » رئيس الوزراء المصرى للسودان عام ١٩٤٠ سوى انعكاسًا لتوجهات السياسة المصرية فى السودان بوجه عام ، ورغبات القصر بوجه خاص .. وذلك بالنظر لطبيعة العلاقات الخاصة التى ربطت بين القصر من جانب ؛ و « على ماهر » من جانب آخر . فلقد كان « على ماهر » حقًا « رجل القصر » .. إذ شغل منصب وكيل حزب الاتحاد – حزب القصر – فى يناير ١٩٢٥ ، إلى جانب اشتراكه فى الانقلابات الدستورية الثلاثة التى جرت فى عهد الملك « فؤاد » واستهدفت بالضرورة توطيد دعائم حكم القصر .

ولقد تأكد هذا الاتجاه من جانب الرجل عندما تولى رئاسة الديوان الملكى للمرة الأولى فى أول يولية سنة ١٩٣٥ ، وأضف لذلك أنه عندما تولى وزارته الأولى فى ٣٠ من يناير سنة ١٩٣٦ ، والتى عاصرت انتقال مصر من عهد « فؤاد » إلى ولى عهده « فاروق » ، صرف « على ماهر » جهوده للحفاظ على حقوق العرش . يضاف إلى ذلك أن ما أدخله من إصلاحات إدارية فى عهد وزارته الأولى قد جعله موضع تقدير وإعجاب من جانب دار المندوب السامى فى القاهرة والرأى العام فى البلاد على السواء .

وعندما انتقل « على ماهر » لرئاسة الديوان الملكى مرة أخرى فى أكتوبر سنة ١٩٣٧ ؛ خاض صراعًا ضاريًا ضد الحكومة النحاسية وهى بصدد محاولاتها لتقليم أظافر القصر . وعلى هذا النحو كان ولاء « على ماهر » للقصر مطلقًا لا شبهة فيه !

أما عن الظروف التى جرت فيها تلك الزيارة ؛ فيمكن القول بأنها جاءت إثر اندلاع الحرب العالمية الثانية ، حيث بات الوجود البريطانى فى السودان مهددًا كأثر للدعاية الألمانية والإيطالية هناك ، كما أن أعداد القوات البريطانية هناك لم تكن كافية للدفاع عنها[٣٢] .

وقد كان من الواضح أن الحملة الدعائية التى روج لها « على ماهر » – والتى صاحبت الإعلان عن الزيارة – قد أثارت قلق الجانب البريطانى بشكل واضح ، مما دعا وزير الخارجية البريطانى إلى استدعاء « حسن نشأت باشا » – سفير مصر لدى بلاط « سان جيمس » – لإبلاغه باحتجاجه إزاء قيام رئيس الوزراء المصرى باستغلال زيارته للسودان . وأشار إلى أنه من غير المرغوب فيه أن تؤدى هذه الزيارة إلى إثارة مسألة السودان ، وأنه يرجو ألا تكون مجالاً لبعض العناصر الأجنبية للصيد فى « الماء العكر » – إشارةً إلى الدعاية المحورية – خاصةً وأن الوقت غير مناسب لذلك على الإطلاق[٣٣] .

على الجانب الآخر ؛ راح « على ماهر » يسعى لتبديد مخاوف الجانب البريطانى من نتائج زيارته المرتقبة للسودان . وبادر « حسن نشأت » بإبلاغ وزير خارجية بريطانيا بأن رئيس الوزراء المصرى لن يصطحب معه فى الزيارة أيًا من أعضاء البرلمان أو رجال الصحافة ، وأنه يرغب فى أن يرافقه فى رحلته وزيرا الدفاع والأشغال العمومية . وحيث أن الدعوة – حتى ذلك الوقت – لم تكن قد وجهت لرئيس الوزراء بشكل رسمى ، وتحسبًا لتراجع بريطانيا .. انتهز « حسن نشأت » الفرصة لكى يطلب توجيه الدعوة بصفة رسمية لرئيس الوزراء لزيارة السودان[٣٤] .

على كل حال ؛ بدأ « على ماهر » زيارته للسودان فى فبراير سنة ١٩٤٠ ، وصحبه فى رحلته وزيرا الدفاع والأشغال ، وزاروا « العطبرة » و « الخرطوم » و « أم درمان » و « ود مدنى » و « سنار » والعديد من أقاليم السودان ، وطافوا بالمؤسسات المصرية فى الرى والتعليم والجيش[٣٥] .

أما عن الجانب البريطانى ؛ فلقد اعترته مخاوف حقيقية من تلك الزيارة ونتائجها المرتقبة .. إذ يشير « ستيوارت سايمز » – الحاكم العام للسودان – إلى أن « على ماهر » قد استهدف أثناء زيارته أن يترك انطباعًا بأن معاهدة ١٩٣٦ قد أضعفت مركز مصر فى السودان ، يحدوه الأمل فى ذلك إلى إلقاء اللوم على معارضيه السياسيين من الوفد ؛ وكذا أعضاء الجبهة المتحدة ممن وَقَّعُوا على المعاهدة . وبدا « على ماهر » راغبًا فى أن ينتهز تلك الزيارة لتحقيق مجد شخصى له باعتباره أول رئيس وزراء مصرى يقوم بهذه الزيارة .

ومن الناحية العملية ؛ سعى « على ماهر » لإنجاح الزيارة على كافة المستويات .. فلقد قابل المسئولين البريطانيين بترحاب بالغ . لكنه – من ناحية أخرى – راح يلعب على نغمة

الإخاء الإسلامى ، من خلال إثارة العديد من المسائل ذات الطابع الدينى ، مثل ذكر اسم الملك « فـــاروق » والدعـــاء له فى صلاة الجمعة ، ونقل تبعية المعهد الدينى بأم درمان إلى الأزهر ، وتعرضـــه لنشاط الإرساليات التبشيرية فى جنوب السودان . كما أشار إلى حق مصر فى تلبية المطالب السودانية وإمدادها بالعون من أجل بناء المدارس والمستشفيات[٣٦] .

كان من الواضح أن تنسيقًا قد جرى بين القصر و « على ماهر » فيما أثاره الأخير من مسائل أثناء زيارته ، والدليل على ذلك أن الشيخ « المراغى » قد سبق له أن أثار هذه المسائل بعينها مع « سير ستيوارت سايمز » – الحاكم العام للسودان – أثناء زيارته للقاهرة . هذا إلى جـــانب مســـألة النشـــاط التبشيرى فى الجنوب السودانى والإجراءات التعسفية التى اتُّخذت ضـــد المســـلمين .. وكذلـــك أمْر اللقب الذى يدعى به للملك « فاروق » فى صلاة الجمعة بمســـاجد الخـــرطوم[٣٧] . وهـــى فى جملتها موضوعات أثارت قلق ومخاوف الجانب البريطانى وقتذاك .

يضاف إلى ذلك أن « على ماهر » قد أثار أثناء الزيارة قضية غاية فى الأهمية ، ألا وهى عودة الموظفين المصريين إلى السودان ، والسماح للمصريين بالهجرة إلى السودان كوسيلة للحد من التزايد السكانى فى مصر . لكنّ الجانب البريطانى راح يبث العراقيل أمام المطالب المصرية ، وكـــان يســـاير فى ذلك الاتجاه العام للسياسة البريطانية فى السودان ؛ والتى استهدفت الحد من أى محاولات لتكريس الوجود المصرى هناك .

ولقد تبلور الموقف البريطانى من هذه القضية فيما يتضح من تقرير تفصيلى أرسله « سير ستيوارت سايمز » – الحاكم العام للسودان – إلى « سير مايلز لامبسون » – السفير البريطانى فى مصر – بعد انتهاء زيارة « على ماهر » للسودان ، كشف فيه عن أبعاد المشكلة . يقول :

« .. فعـــلى الصـــعيد الرسمى ؛ هناك اهتمام واضح من جانب المسئولين المصريين بأمر اختيار المصريين لتقلد الوظائف المختلفة فى السودان – إشارةً إلى ما أثاره « على ماهر » أثناء الـــزيارة – والأمر موضع شكوى هؤلاء المسئولين ، ذلك أن الفرص المتاحة تتمثل فى انتداب هؤلاء الموظفين من الحكومة المصرية إلى الحكومة السودانية للخدمة فيها لفترة محدودة ، دون أن يتم تعيينهم فى الحكومة السودانية ، وما يستتبع ذلك من عدم ترقيتهم إلى وظائف الإدارة العليا . ومن ثَمَّ ؛ فإنه من الطبيعى أن الموظفين المصريين من ذوى الكفاءة والخبرة الذين يمكن الاستعانة بهم للعمل بالحكومة السودانية ، يعملون بالفعل بالحكومة المصرية ولا يرغبون فى ترك

الخدمة لديها ، حيث مجال الترقى متاح أمامهم . بيد أن الشواهد قد برهنت على أن المصريين ممن يرغبون فى العمل بالوظائف الحساسة ذات الطابع السياسى ؛ فإنه – ومن وجهة نظرهم – تتحقق لهم فائدة مزدوجة ؛ تتمثل فى ضمان تعيين الشباب المصرى من خريجى الجامعات ، ومن جهـــة أخرى يمكن إحكام قبضة مصر على الإدارة فى السودان . ولقد عبر المصريون عن تلك الرغـــبة فى مناسبات عدة ، كان آخرها ما طرحوه من ضرورة تعيين مصرى فى وظيفة نائب الحاكم العام .

ولقد سبق أن أوضحتُ لوفد المفاوضات المصرى فى المعاهدة ، بأن الاقتراح الخاص بتعيين المصريين فورًا فى وظائف الإدارة العليا فى السودان أمر غير عملى ، إلى جانب أنه غير مرغوب فيه فى الوقت الحالى لاعتبارات عدة .

وفـــيما يتصـــل بالاقتراح الخاص بتولى المصريين لبعض المناصب ذات الطابع السياسى فى الســـودان – طـــبقًا لوجهة النظر البريطانية – فإنه كان يحمل الكثير من المحاذير والمخاطر المتوقعة من وراء ذلك »[٣٨] .

ومهمـــا يكن من أمر ؛ فإن السفير البريطانى أشار إلى أن أبرز النتائج التى تمخضت عنها هـــذه الزيارة هو ذلك الاقتراح الذى طرحه « على ماهر » بتشكيل كتيبتين سودانيتين لكى تنضما إلى الجيش المصرى ، وضم بعض الضباط السودانيين إلى قوات الحرس الملكى . بيد أن بعض المعوقات العملية والمالية تحول دون تنفيذ ذلك الاقتراح حاليًا[٣٩] .

عـــلى كل حال ؛ لقد بدا واضحًا أن زيارة « على ماهر » للسودان كانت مجالاً حيويًا للجانب المصرى لطرح مطالبه على أرض الواقع هناك . حقيقةً .. إن الجانب البريطانى قد أظهر مقاومـــة شـــديدة لأى محاولات لتغيير الأوضاع القائمة هناك ، فقد كانت الدوائر البريطانية بالقاهرة ترى أن الوقت لا يزال مبكرًا لزيادة حجم المشاركة المصرية فى إدارة السودان[٤٠] .

نَخْـــلُصُ مـــن هذا إلى أن سياسة القصر – وهى بصدد محاولة موازنة النفوذ البريطانى فى السودان – قد دأبت على تبنى العديد من القضايا التى كان من شأنها توطيد النفوذ المصرى هناك ، وبما يدعم مكانة القصر السياسية بشكل رئيسى . ولقد رأينا كيف تبنى الأزهر المسائل ذات الصبغة الدينية بصورة لم تَخْلُ فى مجملها من المغزى السياسى .

وإلى جـــانب ذلك ؛ فلقد راح القصر ذاته يثير – وبشكل مباشر – العديد من القضايا المتصلة بالوجود المصرى فى السودان . ولم تكن زيارة «على باشا ماهر» – بطابعها السياسى – للسودان سوى جولة جديدة من جولات القصر فى هذا الصدد . حقيقة .. إن الموقف البريطانى بدا ظاهر التشدد فى الاستجابة للمطالب المصرية بشكل عام ، وبدا راغبًا فى الحد من الوجود المصـــرى ومظاهره . بيد أنه يمكن القول بأن ثمة تغييرًا قد طرأ على موقف الجانب البريطانى ، والـــذى بدا مستعدًا لقبول اشتراك مصرى محدود فى إدارة السودان . وظهر ذلك من خلال ما طرحه « لامبسون » على حكومته من أن مكانة بريطانيا فى السودان لن تتأثر إذا ما سمحت بقدر محدود من الزيادة فى مشاركة مصر فى إدارة السودان . بل ويرى أن مثل هذه المشاركة يمكـــن أن تـــؤدى إلى زوال الكـــثير من المخاطر الحالية . وبصدد تعزيز وجهة نظره ؛ يشير « لامبسون » إلى أن عددًا قليلاً من المصريين يمكن أن يعيش لفترة معقولة فى السودان ، وأنهم يفضـــلون العمل ببلادهم عن العمل بالسودان . وينتهى « لامبسون » إلى أن تلك المشاركة فى السودان سوف تكون دلالة على حسن نوايا البريطانيين[٤١] .

هـــذا التغيير الحادث فى الموقف البريطانى يرجع فى جانب منه إلى زيارة « على ماهر » للسودان[٤٢]. كما يرجع أيضًا إلى محاولة استرضاء القوى السياسية فى مصر – بما فيها القصر– فى ظـــل ظـــروف انـــدلاع الحرب العالمية الثانية . يضاف إلى ذلك أن بريطانيا كانت ترغب فى تـــأمين السودان من الداخل ، خاصةً بعد أن أعلن الحاكم العام هناك الحرب على إيطاليا ، والتى باتت تهدد حدود السودان مع الحبشة[٤٣] .

ولا ريـــب فى أن السماح بعودة المشاركة المصرية فى إدارة السودان كان يمثل فى الواقع نجاحًا محسوبًا للسياسة المصرية فى مواجهة الوجود البريطانى هناك ، خاصةً وأن بريطانيا كانت – إثـــر حـــادث مصـــرع السردار « لى ستاك » سنة ١٩٢٤ – قد اعتزمت الانفراد بحكم الســـودان دون أى مشـــاركة مصـــرية . ولعل الإصرار البريطانى فى هذا المجال قد ظهر أثره فى كافـــة جـــولات المفاوضات التى جرت بين مصر وبريطانيا ؛ إذ كان السودان يمثل العقبة الكَنـــُود التى تحول دائمًا دون الوصول بالمفاوضات إلى تسوية العلاقات المصرية – البريطانية . وكـــان ذلك يرجع بشكل أساسى إلى التعنت البريطانى فى مواجهة المفاوض المصرى ، ورغبة دوائر لندن فى حجب مصر عن المشاركة بأى قدر فى إدارة السودان .

حقيقةً ..إن إبرام معاهدة ١٩٣٦ قد فتح المجال لمصر لعودة المشاركة فى حكم السودان ؛ لكـــنّ السياســـة البريطانية قد حالت دون هذه المشاركة بشكل عملى . ومن ثَمَّ راح القصر والقـــوى المؤيدة له تبذل السعى لاستعادة الوجود المصرى « المفقود » فى السودان . ويمكن القـــول بأن القصر نجح فى ذلك إلى حد كبير ؛ مستغلاً فى ذلك الظروف المواتية فى الداخل ، إلى جانب التغييرات التى طرأت على الموقف الدولى وظروف اندلاع الحرب العالمية الثانية .. ممـــا حـــدا بالجانب البريطانى إلى إعادة تقديراته للموقف ؛ والسماح لمصر بقدر من المشاركة فى حكم السودان .

التراجع البريطانى

رأينا كيف تبدلت مظاهر تحول الموقف البريطانى من الرفض المتشدد للمطالب المصرية ، إلى التفكير فى الســـماح باشتراك مصـــرى محدود فى إدارة الســـودان ، والدوافع التى أدت إلى طـــرح فكرة هذا التغيير . لكن ما لبث أن ظهرت فى الأفق السياسى عوامل جديدة كان من شأنها الحد من الرغبة فى التغيير ، بل والتراجع نهائيًا عن التفكير فيه .

ولقد تبنى « على ماهر » رئيس الوزراء – بتأييد من القصر – فكرة تجنيب مصر ويلات الحـــرب . هذا الموقف لم يكن يتفق بطبيعة الحال مع اتجاهات السياسة البريطانية ، وذلك على الرغم من محاولات « على ماهر » لإحراج الجانب البريطانى ؛ وإظهار مصر – إذا ما أعلنت الحـــرب – بمظهـــر إذعان الكاره . وهذا إلى جانب محاولته الضغط على الحكومة البريطانية مـــن خلال « حسن نشأت باشا » – سفير مصر فى لندن – بهدف إظهار عدم جدوى إعلان مصر الحرب .

ولكـــن مـــا إن أعلنت إيطاليا دخول الحرب فى ١٠ من يونية ١٩٤٠ ، حتى وصلت تعلـــيمات حكومة لندن للسفير البريطانى فى مصر لإبلاغها لرئيس الوزراء ؛ ومفادها أن مصر لا يمكـــنها الـــبقاء عـــلى الحياد إذا ما نشبت الحرب بين بريطانيا وإيطاليا . وراحت تفوض « لامبسون » فى اتخاذ الأسلوب المناسب لتوضيح وجهة نظرها ، فما كان من السفير البريطانى إلا أن عمد إلى ممارسة الضغوط على القصر بغية إقصاء « على ماهر » عن الحكم . ولقد أسفر الضـــغط الـــبريطانى بـــالفعل عن قيام « على ماهر » بتقديم استقالة وزارته فى ٢٣ من يونية ١٩٤٠[٤٤] .

مـــن جـــانب آخر ؛ كان القصر الملكى قد أصبح مجالاً حيويًا للنفوذ المحورى ، وباتت الشـــكوك تـــراود بريطانيا نحو الملك ، وأن « جلالته ليس محورى الهوى فحسب ، بل وعلى صلات وثيقة بقوى المحور » . وكان من الطبيعى أن ينعكس ذلك على صلات القصر بالسفارة البريطانية فى مصر . حقيقةً .. إن القصر فى هذا كله كان يسعى إلى محاولة إفساح المجال للنفوذ المحـــورى بهدف إيجاد نوع من التوازن مع الوجود البريطانى فى مصر . لكنَّ الجانب البريطانى لم يكن على استعداد لمسايرة الملك فى هذا الاتجاه ، وحسم الصراع معه من خلال حصار قصر عابدين والتهديد بعزل الملك عن عرش مصر مساء ٤ من فبراير سنة ١٩٤٢[٤٥] .

ولاشـــك فى أن هـــذا الصراع الذى دار بين القصر ودوائر السفارة البريطانية فى مصر قـــد انسحب أثره على مسألة السودان ، والتى تراجعت بشكل ملحوظ على خريطة الصراع بين الطرفين ، وإن كان لكل طرف دوافعه فى ذلك . فالقصر اعتبر أن تجنيب مصر الاشتراك فى الحرب قضية أساسية وضعها فى مقدمة اهتماماته ، حتى طغت على ما عداها من قضايا ، بما فيهـــا قضية السودان . واستهدف من وراء ذلك النيْل من مكانة بريطانيا فى البلاد ، وحجب المجهـــود الحربى المصرى عنها . أما الجانب البريطانى فقد استظهر نيات القصر مبكرًا ، ولعل تحرج الموقف العسكرى للحلفاء – نتيجةً لانتصارات المحور – قد جعل بريطانيا تنحى الوسائل الدبلوماسية جانبًا ، وتلجأ إلى سبل التهديد المقترن باستخدام القوة فى مواجهة القصر .

يضاف إلى ذلك ؛ أن كافة الوزارات التى تعاقبت على الحكم خلال سنوات الحرب منذ استقالة وزارة « على ماهر » الثانية فى ٢٣ من يونية ١٩٤٠ – بما فيها الوزارة النحاسية التى تولـــت الحكم فى ٤ من فبراير سنة ١٩٤٢ – قد انهمكت جميعها فى الصراع الداخلى الدائر بين القصر والسفارة البريطانية ، وكان ذلك يعنى بشكلٍ آخر انحسار الصراع بين الطرفين على الســـودان . بَيْـــدَ أنـــه ما إن وضعت الحرب أوزارها حتى راح الشأن السودانى يطرح نفسه من جديد – وبشكل أكثر إلحاحًا – على العلاقات المصرية البريطانية ؛ مستعيدًا تأثيره القوى عليها .

الهوامش

(١) الدكتور يونان لبيب رزق : السودان فى المفاوضات المصرية – البريطانية (١٩٣٠-١٩٣٦) . ص ص ٢٢ : ٢٣.

(٢) طارق البشرى : سعد زغلول يفاوض الاستعمار . ص ١٧٤.

(٣) الحكومة المصرية : القضية المصرية (١٨٨٢-١٩٥٤) . ص ٣٤١ وما بعدها.

(4) F.O . 407/220: No . 17, Lampson to Halifax, March, 12/ 1936, Tel . No . 254.

(5) F.O . 407/220: No . 142, Lampson to Eden, Jan, 25/ 1936, Tel . No . 100 secret.

(٦) الدكتور يونان لبيب رزق : المصدر السابق . ص ص٩٥ : ٩٦.

(٧) الحكومة المصرية : القضية المصرية (١٨٨٢-١٩٥٤) . ص ٤٦٨ وما بعدها.

(8) F.O . 407/220: No . 150' Kelly to Eden, Nov, 3/ 1936 Tel . No . 963.

(٩) الدكتور يونان لبيب رزق: قضية وحدة وادى النيل (١٩٣٦-١٩٤٦) . ص ص٧٣ : ٧٤.

(10) F.O . 407/221: No . 116, Kelly to Eden, Sept, 4, 1937, Tel . No . 1042.

(11) F.O . 407/221: No . 118, Lampson to Eden, Nov, 19/ 1937, Tel . No . 118

(12) F.O . 407/221: No . 76, Same to Same, Dec, 31/1937, Tel . No:758

(13) F.O . 407/220: No . 149, Kelly to Eden, Oct, 30/ 1936, 758, Tel . No . 977.

(14) F.O . 407/220: No . 162, Eden to Lampson, Nov, 27/ 1936, Tel . No . 702.

(15) F.O . 407/220: No . 28, Eden to Kelly, Oct, 15/ 1936, Tel . No . 964.

(16) F.O . 407/223: No . 25, Lampson to Halifax, May, 8/ 1939, Tel . No . 129, Saving.

(17) Ibid.

(18) F.O . 407/223: No . 53, Same to Same, May, 15/ 1939, Tel . No . 335.

(19) F.O . 407/223: No . 54, Same to Same, June, 7/ 1939, Tel . No . 360.

(20) F.O . 407/224: No . 139, Lampson to Eden, Oct, 19/ 1940, Tel . No . 968.

(٢١) الدكتور يونان لبيب رزق : المصدر السابق . ص ص ٤١ : ٤٢ .

(٢٢) _____ : المصدر السابق . ص٩٦.

(23) F.O. 407/222 (1): Enc in No . 86 (1), Sudan Agent to circil secretary, Khartum, April, 19/1938.

(24) Ibid.

(٢٥) الدكتور يونان لبيب رزق : المصدر السابق . ص ص ١٢٦ : ١٢٧ .

(26) F.O. 407/220: No . 147, Record of meeting held in the Foreign office to discuss Educational policy in the Sudan.

(٢٧) وفد السودان : مآسي الإنجليز فى السودان . ص ٢٦.

(28) F.O. 407/222 (II): No . 80' Bateman to Halifax, Nov . 8/1938, Tel . No . 1200, enc in No. 80.

(29) F.O. 407/221: No . 32' Lampson to Eden, May, 27/1937, Tel . No . 699.

(30) Ibid.

(31) Ibid.

(32) F.O. 407/223: No . 84' Lampson to Eden, Jan, 17/1939, Tel . No . 51 secret.

(33) F.O. 407/224: No . 3' Halifax to Lampson, Jan . 17/1940, Tel . No . 55.

(34) F.O. 407/224: No . 5' Same to Same, Jan, 24/1940, Tel . No . 81.

(٣٥) عبد الرحمن الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية ؛ ج٣ – القاهرة : الطبعة الأولى ، ١٩٥١ . ص٧٦.

(36) F.O. 407/224: No . 25' Halifax to Lampson, April, 13/1940, Tel . No . 379.

(37) F.O. 407/222 (II): No . 80' Same to Same, Nov, 8/1938, Tel . No . 1200 enc in No. 80.

(38) F.O. 407/224: No . 17' Lampson to Halifax, Mar, 12/1940, Tel . No . 254 secret.

(39) F.O. 407/224: No . 25' Same to Same, April, 13/1940, Tel . No . 379.

(40) F.O. 407/224: No . 17' Same to Same, Mar, 12/1940, Tel . No . 254 secret.

(41) Ibid.

(42) Ibid.

(43) F.O. 407/224: No . 43' Same to Same, June, 12/1940, Tel . No . 495.

(٤٤) دكتور سامى أبو النور : دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر (١٩٣٧-١٩٥٢) . ص٣٥٦ وما بعدها.

(٤٥) _____ : المصدر السابق . ص ٣٤٢ وما بعدها.

مدرسة الحقوق الخديوية (١٨٦٨ ـ ١٩٢٥م)

دراسة تاريخية

عبد المنعم إبراهيم الجميعى*

لم تنشـــأ مدرسة الحقوق دفعة واحدة ، بل مر إنشاؤها بثلاث مراحل ، وكان إنشاؤها تعديـــلاً لنظم مدارس أخرى سبقتها إلى الوجود . فعندما أراد « الخديوى إسماعيل » إصلاح القضاء فى مصر للحد من سيطرة الأجانب عليه ؛ فكر فى إنشاء مؤسسة علمية لإعداد الهيئات القضائية المدرَّبة التى يمكن الاعتماد عليها . ولهذا السبب أنشأ « الخديوى إسماعيل » مدرسة الإدارة والألســـن فى عـــام ١٨٦٨ [١] التى عرفت فى المصادر الفرنسية فى ذلك الوقت باسم مدرسة الحقـــوق École De Droit . وقد شملت الدراسة بها ناحيتين : أولاهما دراسة اللغات الشرقية والغربية ، والثانية دراسة القانون[٢] .

ورغبةً من « الخديوى إسماعيل » فى تطوير التعليم وتوسيع نطاقه على النمط الأوروبى ، استقـــدم لهذه الغاية الخبير الســـويسرى « إدوارد دور Edward Dor » وعينه مفتشًا عامًا للمدارس فى ٢٩ من مارس ١٨٧٣ . وقد اقترح ذلك الخبـــير بعض التعديلات فى المدارس الموجودة ، ومنها اقتراحه بتحويل مدرسة الإدارة إلى مدرسة الحقوق[٣] ، وإنشاء ثلاثة كراس فى القانون[٤] .

ونتـــيجةً لذلـــك ؛ تم فصل قسم الإدارة عن الألسن فى ديسمبر ١٨٨٢ ، وتغير اسمه بما يتناسب مع العلوم التى تُدَرَّس به ، فسمى مدرسة الحقوق اعتبارًا من يونيو ١٨٨٦[٥] .

وقـــد كـــلف « الخديوى إسماعيل » القانونى الفرنسى الشهير المسيو « فيكتور فيدال Victor Vidal »[٦] بتأسيس هذه المدرسة وتنظيمها، فتولى نظارتها مدة أربعة وعشرين عامًا[٧] قـــام خلالها بتحمل أعباء تدريس مادة القانون الرومانى ومقارنتها بالقانون الفرنسى وغيره من القوانـــين[٨] ، واســـتطاع بســـعة مداركه فى العلوم القانونية والإدارية أن يحوز ثقة الأساتذة والطلاب .

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية التربية – جامعة القاهرة ، فرع الفيوم .

وقد وضع « فيدال » للمدرسة لائحة قُسمَت بمقتضاها إلى قسمين : ابتدائى وعال . أما القسم الابتدائى فكان يشمل السنتين الأولى والثانية ، والغرض منه تخريج المترجمين والمحضرين وكُتّاب المحاكم والنيابة ، وكذلك لأقلام قضايا الحكومة والنظارات وسائر المصالح . ويشمل التعليم به اللغتين : العربية والفرنسية ، والترجمة ، والتاريخ ، والجغرافيا ، والخطين : العربى والإفرنكى ، ومسك الدفاتر ، وترتيب المحاكم ، ومبادئ المرافعات العملية ، والإجراءات القضائية .[٩] أما القسم العالى فمدته ثلاث سنوات دراسية ، والغرض منه إعداد الطلاب للوظائف التى تستدعى معرفة تامة بجميع فروع القوانين بالمحاكم أو النظارات وغيرها ، مثل وظائف أعضاء النيابة ، ورؤساء أقلام الكُتّاب ، وتخريج رجال حقوقيين تكون لديهم الكفاءة للجلوس على منصات القضاء[١٠] . ويشمل التعليم به مواد الشريعة الإسلامية (الأحوال الشخصية) ، والقانون المدنى ، وقوانين المرافعات والتجارة والعقوبات ، والقانون الرومانى ، والترجمة ، والتحرير ، والإنشاء ، والتاريخ ، واللغتين : الفرنسية والإيطالية[١١] .

وفى ٢٠ من يوليو ١٨٨٦ صدر قرار من نظارة المعارف بإعطاء دبلومات رسمية من الحكومة المصرية للناجحين فى امتحانات هذه المدرسة ، وأن تنشر أسماء الناجحين فى الجريدة الرسمية . كما صدر أمر عال فى التاسع من أغسطس من تلك السنة يعطى لناظر الحقانية الحق فى أن يلحق بأقلام النيابة العمومية مَن ينتخبه من الأشخاص المُعَيَّنين فى المحاكم الأهلية بناءً على شهادة مدرسة الحقوق[١٢] .

وفى العام الدراسى ١٨٨٨- ١٨٨٩ عُدِّلَ منهج الدراسة ، وأضيفت مادة القانون الإدارى إلى العلوم القانونية التى تدرس بالمدرسة[١٣] .

وقد بدأت هذه المدرسة فى أدوارها الأولى متواضعة كشأن كل وليد ناشئ ، فالتحق بها ثمانية عشر طالبًا اختارهم « فيدال » بنفسه ، ثم أضيف إليهم تلميذان من فرقة الأنجال فأصبحوا عشرين تلميذًا[١٤] . وخصص لهم فى بداية الأمر مكان فى العباسية ، ثم نقلوا بعد ذلك مع المدارس الأخرى إلى جناح بسراى درب الجماميز .

ولما كانت الدراسة فى هذه المدرسة باللغة الفرنسية ؛ فقد توافد على باريس بعض الطلاب المصريين من أبناء الأثرياء لدراسة القانون هناك على نفقتهم الخاصة ، وقد برز من هؤلاء : « حامد البقلى » ، و « أحمد صدقى » ، و « عبد العزيز كحيل » ، و « عبد الله فكرى » ، و « حسين رشدى » . كما أرسلت المدرسة بعض طلابها المتفوقين فى بعثات إلى فرنسا للدراسة ، مثل :

- بعثة ١٨٦٨

لم يتم اختيار أفراد هذه البعثة من طلبة المدرسة ، بل إن ما حدث هو أنه بعد أن انتهت الحكومة المصرية من المشاركة فى معرض باريس [١٥] ؛ أصدر « الخديوى إسماعيل » قرارًا ببقاء المشرفين على المعرض ليدرسوا الحقوق ؛ رغبةً منه فى إعداد الكوادر اللازمة لتحقيق مشروعه فى إصلاح القضاء فى مصر و الحد من سيطرة الأجانب عليه . وكان أعضاء هذه البعثة أربعة ؛ ضُمَّ إليهم عضو خامس . . وهم : « أحمد كامى بك » ، و « حسين فخرى بك » من موظفى ديوان الخارجية ، و « ميخائيل أفندى كحيل » باشكاتب مجلس تجارة مصر سابقًا ، و « أحمد أمين بك » الموظف بالحكومة ، و « عبد الله أفندى صادق » [١٦] .

- بعثة ١٨٧٠

وقـــد تكونت من الطلاب المتفوقين بالمدرسة وهم : « جرجس قدسى » ، و « إبراهيم صدقى » ، و « أحمد بليغ » .

- بعثة ١٨٧١

بعد أن أعادت الحكومة طلاب البعثة الأولى ، لم يتبق من أفراد البعثة الثانية سوى الطالب « إبراهـــيم صـــدقى » ؛ ثم انضم إليه أربعة من طلاب المدرسة [٧] وهم : « داود حلمى » ، و « حسين واصف » ، و « محمد منيب » ، و « لطفى كامل » ، ثم أضافت إليهم : « إبراهيم بك فؤاد » ، و « صالح بك ثابت » ، و « خليل بك ثابت » .

واستمرت بعثات المدرسة إلى فرنسا تتوالى فى عصر « إسماعيل » حتى بلغ عدد أفرادها ٤١ مبعوثًا .

وفى عصر الاحتلال البريطانى لمصر ؛ قلصت سلطات الاحتلال إرسال طلاب المدرسة إلى الخارج ، ثم توقفت البعثات تمامًا فى عام ١٨٨٨ [١٨] . وكرد فعل وطنى على ذلك ؛ قام أهالى الطـــلاب من الأعيان وكبار الموظفين بإرسال أبنائهم للدراسة فى فرنسا على نفقتهم الخاصة . واســـتمرت الحـــال عـــلى ذلك الوضع حتى تولى « سعد زغلول » نظارة المعارف ، وبدأت الحكومة تعيد النظر فى شأن البعثات ؛ وإن كان قد اقتصر إرسالها على إنجلترا .

ونظـرًا لنقص أعداد هيئة التدريس بالمدرسة ؛ فقد كانت المدرسة تحتفظ بأكفأ الطلاب الذين أتموا الدراسة بها ، وتمنحهم لقب « معيد » بأجرٍ قدره ٤٠٠ قرش[١٩] .

وظـلت المدرسـة تخـرج فى كل عام عددًا من الطلاب ؛ استطاعوا بحسن استعدادهم أن يـترقوا فى الوظائف القضائية[٢٠] ، وأن يؤدوا من خلالها خدمات جليلة للإدارة والقضاء فى مصـر ؛ لدرجـة أصبحت معها هذه المدرسة ركنًا من أركان النهضة القانونية والسياسية والاجتماعية فى مصر[٢١] .

وبعد أن خلف المسـيو « تستو Testout » المسـيو « فيدال » فى رئاسة المدرسة فى ديسمبر ١٨٩١ ؛ أدخل العديد من التغيرات فى نظامها ؛ ورتب التعليم فيها ترتيبًا جديدًا .. فألغى منها القسم الابتدائى لتصبح مدرسة الحقوق مدرسة عالية فقط .. يشترط فى من يرغب فى الالتحاق بها من الطلاب أن يكون حاصلاً على شهادة الدراسة الثانوية ، وأن يجتاز امتحان القـبول . وجعـلت مدة الدراسة بالمدرسة أربع سنوات بدلاً من خمس ، وحذف من منهج الدراسة كثير من المواد غير القانونية فلم يَبْقَ منها غير اللغتين : العربية والفرنسية ، والترجمة ، والمحاسـبة ، ومسـك الدفاتـر[٢٢] .. وزيدت مواد الدراسة القانونية . كما أضيف منذ عام ١٨٩٩ القانون الدولى الخاص ، والاقتصاد السياسى ، والتاريخ الاقتصادى [٢٣] .

وإلى جـانب ذلك ؛ فقد عمل « تستو » على أن يغرس فى أذهان الطلاب أهمية تثقيف أذهـانهم وتوسيع قرائحهم بدلاً من الاقتصار على تنمية الذاكرة ، واستطاع بذلك أن يُكَوِّنَ جيلاً من الحقوقيين تميز من بينهم رجال قانون لهم سمعتهم العالية . [٢٤]

وفى عهـده وضعت المدرسة نظامًا للمِنَح المجانية ، فأجازت منح المجانية لنسبة من الطلبة لا تـتجاوز ١٠% بشـرط أن يقدمـوا « مكتوبًا من أهليهم لناظر المدرسة بطلب إعفائهم مـن دفعها ، ويرفق بهذا المكتوب جميع الأوراق والمستندات المؤيِّدة حقيقة فقر العائلة »[٢٥] . كما أجازت إعطاء بعض الطلبة شديدى الفقر إعانات بواقع جنيهين فى الشهر[٢٦] .

وفى عهده أنشئت مكتبة للمدرسة فى عام ١٨٩٣ ، وقد جمعت عددًا كبيرًا من المصادر والمؤلفـات القانونيـة . وفى عهده أيضًا أصبح خريجو المدرسة يحصلون على دبلوم الليسانس فى الحقوق بعد أن كانوا يمنحون شهادة إتمام الدراسة[٢٧] . يضاف إلى ذلك أنه أنشئ بالمدرسة قسـم لـتخريج ضباط الشرطة ، وكانت الدراسة فيه مقصورة على قانون العقوبات وتحقيق الجـنايات [٢٨] . كمـا تم إنشاء قسم ليلى لتمكين الطلاب الذين تعوقهم أعمالهم عن متابعة الدراسة النهارية من الحصول على الليسانس .

وفى عهـــده أيضًا تمت معادلة الدبلومات القضائية الأجنبية بدبلوم الحقوق الذى تمنحه المدرسة ، واشترط على الراغب فى ذلك ؛ التقدم لامتحان تحريرى وشفوى فى مواد الشريعة الإسلامية ، وقانون المرافعات الأصلى ، وقانون العقوبات ، و القضاء الإدارى المصرى . ومن يستطيع اجتياز هذا الامتحان تُعْطَى له شهادة معادلة تتيح له العمل فى الوظائف الأميرية[٢٩] .

وقـــد ظلت الدراسة فى مدرسة الحقوق تحتل الصبغة الفرنسية البحتة ، فكانت المراجع الفرنسية وحدها هى محل دراسة الطلبة ، ثم يكملها لهم الأساتذة فيما يختص بالقوانين المصرية .

ورغبةً من الإنجليز فى إضعاف تأثير فرنسا السياسى على الطبقة المتعلمة فى مصر – خاصةً وأن المـــثقفين المصـــريين كانوا يعتبرون اللغة الفرنسية وسيلتهم الأولى فى الاتصال بالحضارة الأوروبية[٣٠] – فقد عملوا على إحلال الثقافة واللغة الإنجليزيتين محل الفرنسية .. ومن أجل ذلك رأت الإدارة الإنجليزية فى عام ١٨٩٩ إنشاء قسم تُدَرَّس فيه الحقوق بالإنجليزية ليكون منافسًـــا للقسم الفرنسى ، وذلك تحت ستار فتح الباب لمن يرغب من الطلاب الذين درسوا الـــلغة الإنجليزية فى التعليم الثانوى أن يدرســـوا الحقوق[٣١] . وقد خُصِّصَ لهذا القسم مبلغ فى الميـــزانية ، كما فرض على طلاب القسم الفرنسى تعلم اللغة الإنجليزية أيضًا . وظل هذا القســـم يـــنمو مـــنذ ذلك الوقت ويزداد عدد طلابه ؛ فى حين كان عدد الطلاب فى القسم الفرنســـى يتناقص عامًا بعد عام ، والدليل على ذلك أن عدد طلاب القسم الإنجليزى فى عام ١٨٩٩ كان لا يتجاوز ١٧ طالبًا لا يمثلون سوى ١٨% من طلبة المدرسة ، ثم ارتفع عددهم فى عام ١٩٠٣ إلى ٦٤ طالبًا بنسبة ٣٤% [٣٢] .

واســـتمرت الأمـــور عـــلى ذلك حتى أصبحت لغة الدراسة بالمدرسة هى الإنجليزية ، وتم إلغـــاء الســـنة الأولى بالقسم الفرنسى تمامًا فى عام ١٩١٥ ، ثم أعقب ذلك إلغاء السنين الأخرى تدريجيًا فى الأعوام التالية .

وقـــد بَرَّرَ المستشار القضائى الإنجليزى « ملكولم ماكليريث » ذلك فى تقريره عن سنة ١٨٩٩ ؛ فأوضح أهمية تعديل نظام التعليم بالمدرسة حتى يتمكن التلاميذ أن يدرسوا الحقوق باللغة التى يريدونها ، وحتى لا يُغْلَقَ الباب أمام الشبان المصريين الذين درسوا العلوم فى المدارس باللغة الإنجليزية فقط ! وادعى أن الشـــروح القانونية بالفرنسية لا تعود بكثير من الفائدة على طلـــبة الحقوق المصريين ، خاصةً وأن التجارب أثبتت مواضع النقص والقصور فيها ، مما أدى إلى تباعد القوانين المصرية عنها عامًا بعد عام !

وعلى الرغم من وجاهة بعض مبررات المستشار القضائى ؛ فإنه يصعب تجاهل أن هدف إنجلترا من هذا التعديل كان القضاء على النفوذ الثقافى الفرنسى فى مصر ، وزحزحته من مركز الصدارة فى أوساط المثقفين المصريين خشيةً من ميلهم تجاه فرنسا ، ورغبةً فى كسر حدة معاداة المصريين لهم . وإلى جانب ذلك ؛ فقد شجعت سلطات الاحتلال على تغيير مناهج الدراسة بما يتماشى مع أغراضها الاستعمارية ، وذلك عن طريق تقرير كتب جديدة يكتبها أساتذة إنجليز[٣٣] .. ككتاب « قانون الامتيازات الأجنبية فى الديار المصرية » للمستر « سكوت » الذى كان مستشارًا للحقانية* . ولما كان من شأن بعض فصول هذا الكتاب المساس بالدين والنَّيْل من الوطنية المصرية ، وجرح خواطر الوطنيين[٣٤] ، وإثارة الخلاف والفُرقة بين أبناء الأمة .. فقد اعترض المصريون عليه ، واضطرت اللجنة العلمية الإدارية إلى حذفه من قائمة الكتب التى تُدَرَّس بمدرسة الحقوق . ولم يعترض على ذلك سوى المستر « بويد كاربنتر » مفتش أول المعارف الإنجليزى[٣٥] .

كما شجعت سلطات الاحتلال على إحلال أساتذة إنجليز بدلاً من الفرنسيين فى المدرسة؛ وذلك حتى يمكنهم السيطرة على السياسة التعليمية بها ، ومن ثَمَّ توجيهها بما لا يتعارض مع السياسة البريطانية . فعينت أساتذة من الإنجليز بأجور أعلى من نظرائهم الفرنسيين [٣٦] تشجيعًا لهم !

وللإسراع فى نجلزة المدرسة[٣٧] ؛ فقد كانت سلطات الاحتلال تتدخل مباشرةً لدى الحكومة والخديو لتعيين هؤلاء الإنجليز ؛ إذ كتب اللورد « كرومر » – المعتمد البريطانى فى مصر – إلى « نوبار باشا » – رئيس النظار – فى أغسطس ١٨٩٤ ؛ يطلب منه تعيين ناظر إنجليزى للمدرسة بدلاً من ناظرها الفرنسى[٣٨] . ولعل ذلك أقوى دليل على اهتمام الإنجليز بتقليص نفوذ فرنسا الثقافى بالمدرسة ، وإحلال الثقافة الإنجليزية مكان الثقافة الفرنسية .

ومع ذلك .. فقد ظل الأستاذ « تستو » على رأس إدارة المدرسة حتى مارس ١٩٠٢ ، وخلفه الأستاذ « جرانمولان Grandmoulin » الذى استمر فى إدارة المدرسة حتى سبتمبر ١٩٠٦ ، وتعرض خلال فترة إدارته للعديد من مضايقات « دوجلاس دنلوب » مستشار المعارف الإنجليزى[٣٩] الذى حاول أن يسلبه سلطته ، كما حاول أن يستثير عواطف الطلاب ضده بوضعه فى مواقف حرجة أمامهم ، مما أدى إلى احتجاج طلابه عليه [٤٠] !

* Scoot: Law Affecting Foreigners in Egypt .

وقـــد خلف الأستاذ « جرانمولان » فى هذا المنصب المسيو « إدوار لامبير Lambert » الذى كان متعاطفًا مع القضية المصرية ، ومؤيدًا لمواقف « مصطفى كامل » الوطنية ، ومشجعًا لطلاب المدرسة على مقاومة الاحتلال الجاثم على صدر وطنهم .

وخلال فترة نظارة « لامبير » للمدرسة ؛ قام ببذل جهود واضحة فى سبيل رفع مستوى أســـاتذة المدرسة العلمى عن طريق تخصيصهم لتدريس فرع واحد من العلوم ، أو بتقليل عدد الدروس التى يُكَلَّفُون بها ، أو إثارة روح المنافسة بينهم وترقية النُّجَبَاء منهم . ونتيجةً لتدخل المستـــشار الإنجلـــيزى « دنلوب » المستمر فى شئون المدرسة ؛ عَبَّرَ له « لامبير » عن استيائه من توجيهاته .. مما دفع « دنلوب » إلى تضييق الخناق عليه ، والعمل على إحراجه ومضايقته أمـــام طلابه وأمام أساتذة المدرسة ، وإلى معاملته بغلظة وفظاظة ؛ لدرجة أنه ألغى عطلته بعد الترخيص بها ، وأمره بالبقاء فى المدرسة إلى أن تصدر له أوامر أخرى[٤١] . فاضطر « لامبير » فى نهايـــة الأمر إلى تقديم استقالته فى الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٠٧ ؛ رافضًا أن يكون آلة صماء لسياسة غير قويمة ، ومُكَدِّرَةً لصفاء العلاقات فى إدارة المدرسة[٤٢] .

وقـــد سافر « لامبير » إلى بلاده ومعه مشاعر طلابه ، وعمل فى كلية « ليون » بعد أن أعطى للمصريين مظاهر تقديره العاطفى ومحاسن دروسه المميزة[٤٣] .

وعـــلى الـــرغم مـــن أن مدرسة الحقوق كانت إحدى الخلايا النشطة للثقافة الفرنسية فى مصـــر – حيـــث كـــانت تُدَرِّس القوانين الفرنسية [٤٤] ، وكانت الإدارة والأساتذة من الفرنســـيين – فقد خلف المسيو « لامبير » فى إدارة المدرسة المستر « هيل Hill » الإنجليزى الذى كان حديث العهد بالحصول على ليسانس الحقوق فقط ، وهى الشهادة التى يحملها كل طالب يتخرج من المدرسة . . فكانت هذه أول مرة يتقلد فيها إنجليزى إدارة المدرسة [٤٥] التى تنـــتظم فيهـــا الدراسة على أصول القوانين الفرنسية ، مما أثار هياج الطلبة واعتراض جريدة « اللواء » على ذلك أيامًا عديدة ، خاصةً وأن ناظر المدرسة الجديد كان لا يعرف الكثير عن القانون المعمول به فى مصر ، والذى كان يساير القانون الفرنسى فى الكثير من نصوصه[٤٦] .

وعـــلى الـــرغم مـــن كـــل ذلك ؛ فقد استمر « هيل » فى منصبه .. الأمر الذى أدى إلى إحـــداث ضربة مؤلمة لنظام التعليم فى المدرسة ، وتحديًا كبيرًا للثقافة الفرنسية . وفى خلال ذلك استبدل « هيل » بأساتذة المدرسة الأكفاء من الفرنسيين ؛ شبابًا من الإنجليز كانوا يُعَيَّنُون بمجـــرد تخرجهم من الكلية الإنجليزية ويَقْدِمُونَ إلى مصر ، مما جعل تأثيرهم فى الطلاب ضعيفًا

وحصيلتهم القانونية ضئيلة .. الأمر الذى أدى إلى استخفاف الطلاب بهم وتذمرهم منهم . وقد أوضح « سعد زغلول » ذلك فى مذكراته ؛ فذكر أن السير « إلدون جورست » [٤٧] سأله عن مدى تأثير أساتذة مدرسة الحقوق على طلابها ، فقال إنه لا تأثير لهم فيهم لضعف أغلب أساتذة المدرسة من الإنجليز ، و « لامتلاء عقول التلامذة بعدم كفاءتهم » [٤٨] .. مما أفقد التعليم بالمدرسة حيويته ، وجعل أركانه مشيدة على أسس غير ملائمة لتطلعات المصريين وحاجات المؤسسات والمجالس القضائية[٤٩] .

وخلال تولى المستر « هيل » نظارة مدرسة الحقوق ؛ أصدرت نظارة المعارف قانونًا جديدًا للمدرسة[٥٠] ؛ تحددت بمقتضاه شروط قبول الطلاب بضرورة حصولهم على شهادة الدراسة الثانوية من القسم الأدبى ، على أن تحدد النظارة فى كل عام أعداد الطلبة اللازم قبولهم ، ويكون قبولهم على حسب ترتيبهم فى آخر امتحان لشهادة الدراسة الثانوية[٥١] . وتحددت مدة الدراسة فى المدرسة بأربع سنوات ، يقوم خلالها الطلاب بدراسة مواد الشريعة الإسلامية ، ونظام الحكومة والإدارة والقضاء ، ومقدمة عمومية لدراسة القوانين ، والقانون الرومانى ، والاقتصاد السياسى ، والتاريخ الاقتصادى ، والقانون الإدارى والمالى ، والقانون المدنى ، والمرافعات المدنية والتجارية ، والقانون الجنائى ، والقانون التجارى ، والقانون الدولى الخاص ، ومبادئ عمومية للقانون الدولى العام ، وتمرينات عملية فى قضايا أو مسائل قانونية يجوز خلالها إرسال بعض الطلاب المتقدمين فى دراستهم لحضور جلسات المحاكم ، وكتابة تقارير عن الجلسات يصححها المدرسون لهم كالموضوعات الإنشائية[٥٢] . أما عن امتحانات الطلاب ؛ فتقرر أن تكون على مرتين : الأولى فى النصف الأول من يناير ، وتكون تحريرية وشفوية فى جميع المواد ، ومن لا يحضرها لا يقبل دخوله امتحان آخر العام . والثانية تعقد فى نهاية العام .

وبعد امتحان السنة الرابعة يُعْطَى للمقبولين فى الامتحان شهادة الليسانس المصرية فى القوانين التى تُخَوِّل لصاحبها الحق فى تولى الوظائف القضائية والإدارية[٥٣] . وتم وضع لائحة لمكتبة المدرسة تم بها تنظيم محتويات المكتبة ، ومسئولية أمين المكتبة ، وترتيب الكتب وتسجيلها ، وقاعات الاطلاع ، ومدة الإعارات ، ولجان الجرد ... إلخ[٥٤] .

وقد ظل المستر « هيل » على رأس مدرسة الحقوق حتى عام ١٩١٣ ، ثم حل المستر « شلدن إيموس »[٥٥] الذى أخذ فى إعادة النظر فى المواد التى تدرس للطلاب بغرض زيادة التدريب العملى فى القوانين حتى يستطيع الخريجون القيام بأعمال المحاماة والقضاء[٥٦] . كما أدخل فى نظام التدريس وأساليبه إصلاحات كثيرة وروحًا جديدة[٥٧] .

واستمرت الحال على هذا المنوال حتى قامت الحرب العالمية الأولى ، فغادر معظم أساتذة المدرسة الإنجليز البلاد للمشاركة فى المجهود الحربى لبلادهم ، مما أتاح للمدرسين المصريين تولى أعباء التدريس بالمدرسة باللغة العربية ، وساعد على تعريب التعليم وإحلال اللغة العربية محل الإنجليزية كلغة للدراسة .

وقد خلف المستر « إيموس » فى إدارة المدرسة المستر « فردريك باكر » ابتداء من ٢٨ سبتمبر ١٩١٥ . وفى خلال ذلك وَلِىَ مناصب التدريس بالمدرسة من المصريين الدكاترة : « عبد الحميد بدوى » ، و « عبد الحميد أبو هيف » ، و « بهى الدين بركات » ، و « حسن نشأت » ، و « محمد كامل مرسى » . وقد قام هؤلاء الأساتذة وغيرهم بالتدريس باللغتين العربية والإنجليزية . ومنذ ذلك الحين ازداد النفوذ المصرى حتى صارت اللغة العربية لغة التدريس فى كثير من مواد الدراسة .

وفى السنوات التالية للحرب ؛ عُيِّنَ للتدريس بالمدرسة كثير من رجال القانون المصريين اختيروا من مناصب القضاء والمحاماة ، أو من وظائف حكومية أخرى لتولى مناصب التدريس . ومن هؤلاء نذكر الأساتذة : « أحمد أمين » ، و « مكرم عبيد » ، و « على زكى العرابى » ، و « مصطفى الصادق » ، و « عبد الفتاح السيد » ، و « عبد الرحمن فكرى » ، و « محمد صادق فهمى » ، و « عبد السلام ذهنى » . كما أوفدت المدرسة فى سنتى ١٩٢٠ و ١٩٢١ بعثتين من أوائل خريجيها إلى أوروبا للتخصص فى العلوم القانونية ، وذلك ليتولوا مناصب التدريس عند عودتهم .

وقد بذل هؤلاء الأساتذة جهودهم فى إخراج المؤلفات القانونية ذات الصبغة المصرية البحتة ، مما ساعد على تمصير دراسة القانون بالمدرسة[٥٨] . وكان من جَرّاء ذلك أن كثرت المؤلفات القانونية فى كل فروع القانون الخاص والعام ، وكذلك فى فروع الدراسة الاقتصادية.

وفى ٢٣ من ديسمبر ١٩٢٣ – عندما كان « على ماهر » ناظرًا للمدرسة – صدر قرار من « أحمد زكى أبو السعود » وزير المعارف هذا نصه :

« بعد الاطلاع على ما قرره مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة فى ٢٧ فبراير سنة ١٩١٧ بالموافقة مبدئيًا على اقتراح وزارة المعارف إنشاء جامعة أميرية . وبعد الاطلاع على القرار الوزارى الصادر فى ٢٠ مارس ١٩١٧ بتشكيل لجنة لإعداد مشروع نظام الجامعة . وبعد الاطلاع على التقرير الذى قدمته اللجنة المذكورة بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٢١ . ونظرًا لضرورة

المبادرة بإنشاء الجامعة الآن والتوفيق بين المناهج الحالية والمناهج الجديدة ، تُشكَّل لجنة لوضع نظام للدراسة المتوسطة لأقسام الجامعة الأربعة ؛ وهى : الآداب والعلوم والطب والحقوق » .

وفى ١١ مـــن مارس ١٩٢٥ ؛ صدر مرسوم بإنشاء الجامعة المصرية ، وإدماج مدرسة الحقوق بها على أن تعتبر كلية جامعية ، وإسناد إدارتها إلى المسيو « ليون ديجى »[٥٩] صاحب المكانة العلمية المرموقة ، والذى خدم نظارة المعارف المصرية أكثر من ثلث قرن[٦٠] . وكان من نتـــيجة ذلك بروز دور الدراسات القانونية والفقهية فى مصر ، وإمداد الوطن بالرجال الذين يصنعون له سلطاته الثلاث .

وبعد رحيل الأستاذ « ديجى » ، تم تمصير عمادة الكلية بإسناد هذه الوظيفة إلى الأستاذ « أحمـــد أمـــين بك » فى أول أبريل ١٩٢٦ ؛ وتلاه فى عمادة الكلية الدكتور « محمد كامل مرسى » وغيره من الأساتذة المصريين الأكفاء .

الهوامش

(١) عـين « رفاعـة الطهطـاوى » ناظرًا لقلم الترجمة فى هذه المدرسة ، وبدأ مع تلاميذه فى ترجمة القانون الفرنسى Code Napoléon. انظر :

– جمال الدين الشيال :التاريخ والمؤرخون فى مصر فى القرن التاسع عشر – القاهرة ، ١٩٥٨ . ص ٦٦.

(٢) أحمد عزت عبدالكريم : تاريخ التعليم فى مصر من نهاية حكم محمد على إلى أوائل حكم توفيق ؛ جـ٢ ، عصر إسماعيل والسنوات المتصلة به فى حكم توفيق – القاهرة : مطبعة النصر . ص ٥٤٦ .

(٣) للتفاصيل انظر :

– محمـد شفيق غربال : خبير سويسرى فى خدمة التعليم فى عهد إسماعيل – مقال بمجلة التربية الحديثة . أبريل ١٩٣٧ .

(٤) أحمد عزت عبدالكريم : المرجع السابق ، جـ٣ . ص ٢٤٢ .

والجديـر بالذكـر أن أول محاولة لدراسة القانون فى مصر يرجع عهدها إلى عصر « محمد على » ، حيث أوفد إلى باريس فى عام ١٨٢٨ بعثة من الطلاب لهذا الغرض . وبعد أن عادت هذه البعثة إلى مصر فى عام ١٨٣١ كانوا أول نواة لرجال الحقوق فى مصر .

(٥) فيليب بن يوسف جلاد : قاموس الإدارة والقضاء (١٨٩٠ – ١٨٩٤) ، المجلد الثانى – الإسكندرية : المطبعة التجارية ، ١٨٩١. ص ٤٣١.

(٦) عـالم فرنسـى ، تم اختياره فى بداية الأمر لتدريس العلوم الرياضية والكيمياء والفيزياء فى مدرسة أنجال « إسماعيل باشا » فى المنيل ، ثم عُيِّنَ بعد ذلك ناظرًا للمدرسة بناءً على اقتراح « على مبارك » . وقد أنعم عليه « الخديوى إسماعيل » بلقب البكوية وبالنيشان المجيدى ، ثم بلقب الباشوية .

– انظر :

– جورج يانج : تاريخ مصر فى عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل – طرابلس : دار الفرجانى ، د. ت . ص ٣٩٦ .

– فيليب جلاد: المصدر السابق ، المجلد الثانى من الجزء الثالث. ص ٨٠٦ .

(٧) من أكتوبر ١٨٦٨ إلى أغسطس ١٨٩١م .

(8)Donald Reid : Lawyers and Politics in the Arab World 1880-1960, P . 18 .

(٩) قرار نظارة المعارف العمومية الصادر فى ١٣ من يوليو ١٨٨٦ بشأن القانون الأساسى لمدرسة الحقوق . انظر : قاموس الإدارة والقضاء ، جـ٢ . ص ٤٣١ .

(١٠) إلياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عصر الخديوى إسماعيل ، المجلد الأول – القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٩٢٣ . ص ١٩٤.

(١١) دار الوثائق : ديوان المدارس ، دفاتر مدارس عربى دفتر ٤٦٦ .

– قاموس الإدارة والقضاء ، جـ٢ . ص ٤٣١ .

(١٢) أمـين سـامى : التعليم فى مصر فى سنتى ١٩١٤ و ١٩١٥ – القاهرة : مطبعة المعارف ، ١٩١٧ . ص ص ٥١: ٥٢ .

(١٣) كلية الحقوق : الكتاب المنوى لتاريخ الكلية – القاهرة ، ١٩٨٠ . ص ٢٢ .

(١٤) تـزايد عـدد طلاب هذه المدرسة بعد ذلك ببطء ، ففى العشر سنوات التى تلت افتتاح المدرسة وصل عدد الطلاب إلى ٣٥ طالبًا . انظر :

– أحمد عزت عبد الكريم : المرجع السابق ، جـ٣ . ص ٢٤٠ .

(١٥) شاركت مصر فى هذا المعرض بمجموعة من الآثار الفرعونية وغيرها ، وقد أشرف على الجناح المصرى هناك المسيو « ماريت » مدير المتحف المصرى وقتذاك . للتفاصيل انظر :

– إلياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديوى إسماعيل ، المجلد الأول – القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٩٢٣ . ص ص ٣٩٣: ٣٩٧ .

(١٦) أحمد عزت عبد الكريم : مرجع سابق ، جـ٢ . ص ص ٧١٧: ٧١٨ .

(١٧) دار الوثائق : مدارس عربى دفتر ٤٤٧ ، ص ٩٦ . تحت عنوان « إلى إدارة المدارس الملكية » .

(١٨) يعقوب أرتين : القول التام فى التعليم العام ، ترجمة : على بهجت – القاهرة : مطبعة بولاق ، ١٨٩٤ . ص ١٠٥ .

(١٩) يعقوب أرتين : المرجع السابق . ص ٢٤٢ .

(٢٠) يعقوب أرتين : المرجع السابق . ص ١٠٥ .

(٢١) أحمد عزت عبد الكريم : المرجع السابق . ص ٥٥١ .

(٢٢) فيليب جلاد : المرجع السابق . ص ٥٢٩ .

(٢٣) الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية ، جـ١ – القاهرة : مطبعة بولاق ، ١٩٣٧ . ص ٤١٥ .

(٢٤) عهدى : مذكرات « عباس حلمى الثانى » خديوى مصر الأخير (١٨٩٢– ١٩١٤) – القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٣ . ص ١٤٤ .

(٢٥) فيليب جلاد : المصدر السابق . ص ٥٢٨ .

(٢٦) فيليب جلاد : المصدر السابق .

– والجدير بالذكر أنه نظرًا لشدة إقبال الطلاب على المدرسة ؛ قامت نظارة المعارف بإلغاء المجانية والإعانة من المدرسة ، وأجبر جميع الطلبة على دفع الرسوم المقررة وقدرها خمسة عشر جنيهًا . انظر :

- Dunlop : Note 6 on the Progress 1906, P . 4 .

(٢٧) يعقوب أرتين : المرجع السابق . ص ١٠٥ .

(٢٨) كلية الحقوق : المرجع السابق . ص ص ٢٢: ٢٣ .

(٢٩) نظارة المعارف العمومية : لائحة امتحانات تعادل الدبلومات القضائية الأجنبية ، قرار وزارى بتاريخ ٨ من يوليو ١٨٩٧ (بشأن امتحانات تعادل الدبلومات القضائية الأجنبية) .

(٣٠) كانت اللغة الفرنسية فى أوساط الطبقتين : العليا والوسطى ، كما كانت تحتل مكان الصدارة فى برامج التعليم فى مصر . لذلك كانت إنجلترا تخشى ما ينتج عن ذلك من ميل المصريين تجاه فرنسا التى كانت تقاوم مركزها فى مصر ، انظر :

- Lloyd, Lord . Egypt Since Cromer, Vol.1, P. 166 London -1933 . .

(٣١) مذكرات سعد زغلول ، تحقيق : د. عبد العظيم رمضان ، جـ٢ - القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ . ص ٧٢٤ .

وانظر أيضًا :

- محمد أبو الإسعاد : سياسة التعليم فى مصر تحت الاحتلال البريطانى - القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٣ . ص ص ١٧٩: ١٩٠ .

(٣٢) أبو الإسعاد : المرجع السابق . ص ١٩٠ .

- وقد أكد ذلك « جورست » فى تقريره عن عام ١٩٠٨ ؛ فذكر أن عدد طلاب القسم الفرنسى ظل يتناقص لدرجة أن عدد الطلاب الذين قبلوا فيه عام ١٩٠٨ لم يزد عن ١١ طالبًا ، فى حين قُبِلَ فى القسم الإنجليزى ٧١ طالبًا ، وأن القسم الإنجليزى ازداد عدد طلابه من ٢٢١ إلى ٢٤٠ .

انظر :

- تقرير عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان ١٩٠٨ . القسم الأول مرفوع من السر «إلدون جورست» إلى السير «إدوارد جراى» - القاهرة ، فى ٢٧ من مارس ١٩٠٨، ص ٨١.

(٣٣) جرجس سلامة : أثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى فى (مصر ١٨٨٢- ١٩٢٢) - القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٦ . ص ص ٩: ١٠ .

(٣٤) مذكرات سعد زغلول ، جـ٣ ، ١٩٩٠ . ص ١٣٣٢ .

(٣٥) وافق « كاربنتر » على ما ورد فى محضر اجتماع اللجنة ، عدا ما جاء بالفقرة الثانية فى المادة الأولى ، وهى التى تختص بإلغاء تدريس هذا الكتاب . انظر :

- متحف التعليم : محاضر اللجنة الإدارية - مخطوط - جلسة الأربعاء ، ٨ من ديسمبر ١٩٠٨ .

(٣٦) متحف التعليم : محاضر جلسات مجلس المعارف الأعلى ، جلسة ٢٨ من مايو ١٩٠٥ .

مع العلم بأن الفرنسيين كانوا يصرون على أن كل منصب يشغله فرنسى إذا خلا ؛ لابد وأن يشغله فرنسى آخر . ولكن الإنجليز تجاهلوا ذلك !

(٣٧) استمرت حدة المنافسة بين اللغتين الفرنسية والإنجليزية فى مدرسة الحقوق حتى إتمام الاتفاق الودى فى عام ١٩٠٤ . انظر :

Chirol, V: the Egyptian Problem P. 228 .

(٣٨) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، جـ٢ - القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين ، ١٩٩٥ . ص ١٦٦ .

(٣٩) عمل مفتشًا عامًا بنظارة المعارف فى ٦ من فبراير ١٨٩٠ وحتى عام ١٨٩٧ ، حيث عُيِّنَ سكرتيرًا عموميًا للمعارف . و فى عام ١٩٠٦ رقى مستشارًا للنظارة ، وكثيرًا ما كان مجلس النظار يكلفه بمهام

وكيـــل النظارة . وفى عام ١٩٠٧ عين سكرتيرًا لمجلس المعارف الأعلى . ومنذ ذلك الوقت بدأ فى تنفيذ سياســة الاحــتلال التعلــيمية فى مصر ، وفى لجنة شئون التعليم بها ، حيث كان صاحب الكلمة العليا فى إدارة أمور نظارة المعارف . وللتفاصيل انظر :

– إميل فهمى شنودة : سعد زغلول ناظر المعارف – القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٧ . ص ص ٨٥: ٨٦ .

(٤٠) عهدى : مذكرات الخديوى عباس الثانى . ص ١٤٦ .

(٤١) عباس محمود العقاد : سعد زغلول ؛ سيرة وتحية – القاهرة : مطبعة حجازى ، ١٩٣٦ . ص ١١٦ .

(42) Reid: Op . Cit . P . 19 .

(٤٣) عهدى : مذكرات الخديوى عباس الثانى .

والجديــر بالذكــر أن المسيو « لامبير » كتب مقالاً فى جريدة « الطان » الباريسية فضح فيه تصرفات « دنلوب » ، ومحاولاته أن يجعل منه شريكًا فى الدسائس التى كان يدبرها ضد « سعد زغلول » ناظر المعارف . للتفاصيل انظر :

– جرجس سلامة : أثر الاحتلال البريطانى فى التعليم القومى . ص ٣٨٣ .

(٤٤) اعترف « جورست » فى تقريره بصعوبة تعلم القانون الفرنسى بلغة أخرى (انظر التقرير سابق الذكر . ص ٨١) . وإلى جانب ذلك ؛ فقد كانت اللغة الفرنسية معروفة فى الأوساط العالية والطبقة الوسطى .

(٤٥) تيــودور روزشــتين : تاريخ المسألة المصرية ، ترجمة : عبد الحميد العبادى ومحمد بدران – القاهرة ، ١٩٢٣ . ص ٢٩٨ .

(٤٦) دافــع « حســين رشــدى » – عضــو مجلس المعارف الأعلى – عن ضرورة استمرار اللغة الفرنسية للتدريس بمدرسة الحقوق بقوله : « إن الأدبيات القضائية لقوانيننا تنحصر فى مؤلفات باللغة الفرنسية " . أنظر :

– مجلس المعارف الأعلى ، جـ٢ ، جلسة ١٩٠٩/٤/٢٨ . ص ١٣ .

– ومن المعروف أن القضاء الأنجلوسكسونى يختلف أشد الاختلاف عن النظم القانونية اللاتينية التى يعتبر القانون الفرنسى أهم نموذج لها .

(٤٧) هو المعتمد البريطانى فى مصر .

(٤٨) مذكرات سعد زغلول ، جـ٢ . ص ٧١٥ .

(٤٩) إسمــاعيل ســرهنك : حقائق الأخبار عن دول البحار ، جـ٢ – القاهرة : المطبعة الأميرية ببولاق ، ١٨٩٦ . ص ٤٤٢ .

(٥٠) ظلت هذه المدرسة تابعة لنظارة المعارف حتى عام ١٩١٢ ، ثم ألحقت بنظارة الحقانية .. وظلت ملحقة بها حتى عام ١٩٢٣ عندما أعيدت إلى نظارة المعارف .

(٥١) انظر : قانون مدرسة الحقوق الخديوية الصادر فى ٢٣ من يوليو ١٩٠٨ . ص ٩ .

(٥٢) القانون نفسه . ص ص ١١: ١٣ .

(٥٣) القانون نفسه . ص ص ١٤: ١٥ .

(٥٤) نظـــارة المعـــارف العمومية : لائحة مكتبة مدرسة الحقـــوق الخديوية الصادر عليها قرار النظارة فى ٢٣ من يوليو ١٩٠٨ .

(٥٥) كان مستشارًا بمحكمة الاستئناف الأهلية .

(٥٦) تقريـــر عـــن الماليـــة والإدارة والحالة العمومية فى مصر ١٩١٣ ، مرفوع من الفيكونت « كتشنر » إلى السير « إدوارد جراى » ، ترجمة المقطم – القاهرة ، ١٩١٤ . ص ١١٠ .

(٥٧) انظر : الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية . ص ٤٢٢ .

(٥٨) الكتاب الذهبى للمحاكم الأهلية ، جـــ١ . ص ص ٤٢٤: ٤٢٥ .

(٥٩) هـــو عميـــد كلية بوردو بفرنسا . وقد تولى إدارة الكلية منذ ٢٩ من نوفمبر ١٩٢٥ حتى أول مارس ١٩٢٦ .

(٦٠) للتفاصيل انظر: مضابط مجلس النواب، مضبطة الجلسة الخامسة والخمسين فى ١٣ من سبتمبر ١٩٢٦ . ص ٩٤٩ .

تبعية النقد المصرى للاسترلينى
وأثرها فى الاقتصاد المصرى إبان النصف الأول من القرن العشرين

مرفت صبحى غالى*

تعد التبعية النقدية حجر الزاوية فى العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين دولة كبرى مسيطرة ، وأخرى صغرى تدور فى فلكها .. إذ تضمن هذه التبعية النقدية هيمنة الدولة الكبرى على اقتصاد الدولة التابعة ، وتسخيره لخدمة مصالحها وحدها ، دون أن تضع فى اعتبارها مصالح الدولة التابعة إلا بالقدر الذى لا يتعارض مع مصالحها الذاتية التى تحتل موضع الأولية دائمًا . وبذلك تتحول البلاد التابعة إلى « أطراف » متصلة « بالمركز » الذى يمثل الاقتصاد المحورى الذى يضخ الحياة فى اقتصاديات الأطراف ، أو يحجبها عنها متى شاء .

من هنا تأتى أهمية دراسة التبعية النقدية التى عانت منها مصر فى فترة من أدق فترات تاريخها المعاصر ، والتى أدت إلى وقوع النقد المصرى بين براثن التبعية للنقد الاسترلينى ، بما ترتب على ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد المصرى ، واتخاذ العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا طابع العلاقات غير المتكافئة على نحو ما سنرى .

مراحل ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى

منذ إنشاء البنك الأهلى حتى عام ١٩٣١

بدأت قاعدة الذهب الدولية عقب اختفاء الفضة من التداول فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر . ولما كانت بريطانيا حينذاك تمثل أقوى مركز اقتصادى على المستوى العالمى ، فقد احتفظ الجنيه الاسترلينى بأهمية كبيرة فى السوق العالمية ، حتى كادت قاعدة الصرف بالاسترلينى تحل محل قاعدة الذهب .

وفى ظل هذه الظروف ؛ أخذت بريطانيا تهتم بمسألة القطن المصرى ، والذى اشتدت الحاجة إليه فى مصانعها بعد أن قطعت صناعة النسيج بها شوطًا كبيرًا من التطور . وحتى تضمن

* مدرسة التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب – جامعة القاهرة .

تسهيل مهمة شرائه ؛ راحت تمهد لربط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى .. فصدر فى مصر دكريتو عام ١٨٨٥ أدى إلى اختفاء جميع العملات من التداول ما عدا الجنيه الاسترلينى الذهب ، والذى كان يزداد تداوله موسميًا لتمويل محصول القطن المصرى . وبذا بدأت المرحلة الأولى من مراحل الارتباط النقدى بين البلدين[١].

وبانشاء البنك الأهلى المصرى فى يونيه ١٨٩٨ ، ازداد الارتباط بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى بعد أن تمتع هذا البنك بحق امتياز إصدار الجنيه الورقى المصرى – البنكنوت – على أن يكون نصف غطائه ذهبًا يحتفظ به فى خزائن البنك ، والنصف الآخر سندات تحددها الحكومة المصرية بكامل حريتها . ومنذ ذلك الحين – وحتى الحرب العالمية الأولى – أصبح الجنيه المصرى يسير على قاعدة الذهب الدولية وقابلاً للتحويل بالذهب والعكس . ومع ذلك لم يُقْبِل المصريون على اقتنائه ، وفضلوا عليه الجنيهات الذهبية لاختزانها ، وبخاصة الجنيه الإنجليزى الذهب الذى كان يمثل غالبية الجنيهات المتداولة فى مصر[٢].

وعندما قامت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، ولما كانت مصر فى حاجة إلى النقود لمواجهة تمويل محصول القطن الذى بدأ موسمه وارتفعت أسعاره نظرًا لصعوبة الشحن وخطورة النقل ، فقد أخطرت بريطانيا مصر بعدم إمكانية تصدير الذهب إليها . وقد نجحت الحكومة فى الثانى من أغسطس ١٩١٤ فى إصدار دكريتو خديوى – تحت ضغط ظروف الحرب – يقضى بجعل أوراق النقد المصرى إلزامية مبرئة للذمة فى تسديد الديون وغير قابلة للاستبدال بالذهب ، وأعْفَى البنك الأهلى المصرى من النص الخاص باستبدال أوراق النقد المصرى – البنكنوت – بالذهب ، وسمح له بالاحتفاظ بغطاء النقد الذهبى فى خزائن بنك إنجلترا ، وخصص لصالحه لكى يتمكن من إصدار العملة المطلوبة .

وبرغم هذه الإجراءات ، فإن شرط نسبة الغطاء الذهبى للعملة ظل قائمًا حتى عام ١٩١٦ ، وظلت العملة المصرية تسير على قاعدة الذهب الدولية حتى ذلك التاريخ[٣] .

وفى سبتمبر ١٩١٦ ، أخطر بنك إنجلترا البنك الأهلى المصرى بأنه لن يتمكن فى المستقبل من تخصيص كميات أخرى من الذهب لصالحه كغطاء للبنكنوت ، وطلب منه أن تُسْتَبْدَل سندات خزانة بريطانية بهذا الذهب .

وفى ٣٠ من أكتوبر ١٩١٦ ؛ استطاع البنك الأهلى المصرى الحصول على موافقة وزارة المالية بتوجيه من المستشار المالى الإنجليزى بها ، « لورد إدوارد سيسيل Lord Edward

Cecil » ، باستبدال سندات خزانة بريطانية بغطاء النقد الذهبي الذى يمثل ٥٠% من الغطاء لأى إصدار جديد من البنكنوت . وقد صدر قرار بهذا الإجراء على أن يكون مؤقتًا ، وتم نشره فى الجريدة الرسمية[٤] .

وقد كان لقرار ٣٠ من أكتوبر ١٩١٦ أثر كبير على نظام مصر النقدى ، وعلى كافة أوجه الاقتصاد المصرى .. إذ استطاعت بريطانيا عن طريقه ربط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى ، وظل هذا الارتباط قائمًا حتى أغسطس ١٩٤٨ . وبهذا الارتباط فقدت مصر أهم ضمان من ضمانات إصدار العملة – الذهب . ومع أن الكتلة الاسترلينية تكونت فى عام ١٩٣١ ، إلا إن مصر منذ عام ١٩١٦ كانت مستوفية لشروط الانضمام إليها [٥].

وكان لارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى منذ عام ١٩١٦ آثار عديدة عليه ، منها: فقدان الجنيه المصرى استقلاله ، حيث أصبح التداول يتم وفق ما سمى بقاعدة الصرف بالاسترلينى بدلاً من قاعدة الذهب . وتأثره بالجنيه الاسترلينى صعودًا وهبوطًا[٦] . وتعرضه فى فترات متعاقبة لموجات من التضخم والانكماش تابعًا فى ذلك الجنيه الاسترلينى كما سيتضح فيما بعد . كما أدى أيضًا تثبيت سعر الصرف بين الجنيهين على أساس ٩٧,٥ قرشًا لكل جنيه استرلينى – حيث تولى البنك الأهلى عملية التحويل دون تقاضى أية مصاريف ؛ وإصدار بنكنوت فى مصر فى مقابل إيداع سندات بريطانية لصالحه فى لندن – إلى غياب الرقابة على النقد المصدر[٧] بشكل ساهم فى إحداث حالة التضخم التى انتابت البلاد إبان الحرب العالمية الأولى[*] ، لأن حرص بريطانيا على توفير مصدر للإنفاق على عملياتها الحربية فى مصر دون اللجوء لاحتياطى الذهب بلندن ، قد دفعها إلى إصدار عملات ورقية مصرية كثيرة ، مما أدى إلى تراكم أرصدة استرلينية لمصر لدى بريطانيا ، بلغت قيمتها فى عام ١٩١٩ حوالى ١٥١ مليون جنيه استرلينى ، ولكنها سرعان ما استهلكت واستفادت منها مصر ولم توجد مشاكل لها .

وقد ساعد استهلاك تلك الأرصدة على خفض حدة التضخم ؛ فمنذ عام ١٩٢٠ عادت الأسعار وتكاليف المعيشة إلى وضعها السابق على فترة الحرب[٨] . كما كان لارتباط العملتين تأثير كبير على الاقتصاد المصرى ككل ، إذ تأثر بهزات الاقتصاد البريطانى ، فتأثرت حركة التجارة المصرية من صادرات – خاصةً القطن – وواردات ، لأن غالبية المعاملات كانت تتم مع بريطانيا أو من خلالها . وفقدت مصر سوقها المالية ، إذ أصبحت سوقًا تابعة للسوق البريطانية ، وذلك عندما صارت وحدة التعامل بالجنيه الورقى الإلزامى بدلاً من الوحدة المعدنية الذهب[٩].

وقد استمرت تبعية الجنيه المصرى للجنيه الاسترلينى صعودًا وهبوطًا بعد الحرب .. فعندما خرج الجنيه الاسترلينى عن قاعدة الذهب فى عام ١٩١٩ ، وانخفضت قيمته بما يقرب من ٣٠% ؛ ترتب على ذلك انخفاض فى قيمة أذون الخزانة البريطانية بالنسبة للذهب ، وانخفضت قيمة الجنيه المصرى بالنسبة نفسها .. لأن معظم احتياطيات البنكنوت المصرى المصدر مغطى بهذه الأذون[١٠] . وأصبح الجنيه المصرى الورقى غير قابل للتحويل إلا للجنيهات الورقية الإنجليزية حتى عام ١٩٢٥ ، إذ إن الجنيه الاسترلينى فى تلك الفترة كان غير قابل للتحويل للذهب[١١] . وعندما عاد الجنيه الاسترلينى فى عام ١٩٢٥ إلى قاعدة الذهب وارتفعت قيمته تبعًا لذلك وأصبح مُقَوَّمًا بأكثر من قيمته ، وصار قابلاً للتحويل للعملات الأخرى .. تبعه الجنيه المصرى فارتفعت قيمته أيضًا ، وأصبح قابلاً للتحويل للعملات الأخرى لكنّ مصر لم تعد إلى قاعدة الذهب ولم تُلْغِ القرار المؤقت الذى صدر عام ١٩١٦ ، وظل الغطاء الذهب للبنكنوت سندات خزائن بريطانية .. وذلك للاستفادة من الأرباح التى كانت تعود على الحكومة المصرية من فوائد تلك السندات[١٢] .

وهذا النظام الذى اتبعته مصر عام ١٩٢٥ ، واتخاذها الإجراءات نفسها التى اتخذتها الحكومة البريطانية بالنسبة للجنيه الاسترلينى (تقويمه بأكثر من قيمته ، وقابلية تحويله إلى العملات الأخرى) لا يقضى بأن تكون العملة التى تتبعه مرتبطة بالذهب مباشرة ، بل تكون مرتبطة بعملة أخرى تسير على قاعدة الذهب .. وأن تحتفظ العملة التابعة باحتياطيات كبيرة على صورة سندات خزانة تصدرها دولة العملة المتبوعة . وهذا ما حدث فى حالة مصر ، حيث ارتبطت عملتها بالجنيه الاسترلينى الذى يسير على قاعدة الذهب ، ولها احتياطيات كبيرة من سندات خزانة بريطانية كغطاء للنقد المصرى[١٣] .

وإبان الكساد العالمى ؛ اضطرت بريطانيا فى ٢١ من سبتمبر ١٩٣١ إلى الخروج على قاعدة الذهب نهائيًا وتخفيض قيمة عملتها بحوالى ٣٠% نتيجة انخفاض احتياطييها الذهبى . ونظرًا للارتباط المستمر بين العملتين : البريطانية والمصرية[**] ، فقد انخفضت الأخيرة بالنسبة نفسها[١٤] . وقد كانت هناك آراء مفادها إنه كان من الممكن لمصر أن تخفض قيمة عملتها وفقًا لمتطلبات الاقتصاد المصرى وليس تبعًا لسياسة بريطانيا ومطالب الاقتصاد البريطانى ، وإنه يمكن ترجيح تلك الآراء لأن مصر لو قامت بتخفيض عملتها منذ بداية الكساد العالمى لخففت كثيرًا من المتاعب التى تعرض لها الاقتصاد المصرى ، ولكن تبعية مصر لبريطانيا هى التى أدت إلى اتباعها لقرار التخفيض البريطانى لعملتها دون مراعاة لظروف الاقتصاد المصرى[١٥] !

وعقب خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب وتخفيض عملتها عام ١٩٣١ ، تكونت فى العام نفسه « الكتلة الاسترلينية » التى ضمت - إلى جانب بريطانيا - مصر وكثيرًا من المستعمرات البريطانية : السودان ، الهند ، العراق ، أستراليا ، جنوب إفريقيا ، نيوزيلندا ، فلسطين ، الكويت ، حضرموت ، البحرين ، قبرص ، ودولاً أخرى تحت الانتداب أو الحماية البريطانية [١٦] . ومن الأسباب التى دعت هذه الدول - وبخاصة مصر - إلى الانضمام إلى هذه الكتلة وتخفيض عملتها ، تبعيتها الاقتصادية الشديدة للاقتصاد البريطانى .. فلكى يعيدوا النشاط إلى اقتصادهم ، كان عليهم الانضمام إلى بريطانيا التى بدأت تنتعش الصناعة بها عقب تخفيض عملتها . فكان هذا الإجراء بمثابة رد فعل من جانب هذه الدول للمحافظة على وضعها الاقتصادى .

والدليل على أن طبيعة البناء الاقتصادى لهذه الدول هو العنصر الأساسى فى انضمامها لهذه الكتلة ، أنها استمرت حتى بعد انتهاء الكساد العالمى برغم أن الكساد لم يكن السبب الرئيسى فى تكوينها . بالإضافة إلى كون بريطانيا هى العميل الأول فى التجارة الخارجية لهذه الدول التى ما كان عليها إلا الانضمام للكتلة وتخفيض عملاتها لترفع مستوى صادراتها الذى كان منخفضًا ، ولتحتفظ - كذلك - بالروابط التجارية مع بريطانيا وبلاد الاسترلينى الأخرى [١٧] .

وقد كان هناك نظام نقدى متبع بين دول الكتلة يختلف عن النظام المتبع بينها وبين الدول خارج الكتلة ؛ تَمَيَّزَ بحرية انتقال الأموال داخل دول الكتلة دون رقابة من أية جهة ، واحتفاظ دول الكتلة بجزء من نقدها مقومًا بالاسترلينى فى لندن لتسوية المعاملات التجارية فيما بينها وبين الدول الأخرى خارج الكتلة ، وتثبيت سعر الصرف بين الجنيه الاسترلينى وبين عملات دول الكتلة عن طريق إنشاء بريطانيا « لرصيد تثبيت الصرف » فى يونيه ١٩٣٢ ، وذلك لخشيتها من أن تسوء المعاملات التجارية بين دول الكتلة إذا ما تُرِكَتْ أسعار الصرف حرة . ولذا كان على مصر أن تتبع هذه النظم باعتبارها إحدى دول هذه الكتلة [١٨] .

ولم يَخْلُ انضمام مصر لكتلة الاسترلينى وتخفيض عملتها من عدة فوائد ، منها : ارتباط عملتها بعملة الاسترلينى التى يُقَوَّم على أساسها جانب كبير من المعاملات التجارية الدولية . وتجنيب النقد المصرى التقلبات العنيفة التى حدثت فى أوائل الثلاثينات من القرن العشرين ، والتى تَعَرَّضَ لها نقد الدول الأخرى التى ظلت على قاعدة الذهب ولم تخفض عملتها [١٩] .

واستفادة مصر من حرية شراء ما تحتاج إليه من عملات أجنبية من لندن بالاسترليني ، وبيع ما تريد بيعه مما تحصل عليه من عملات أجنبية بالاسترليني أيضًا . وبذا كانت لندن بمثابة مصرف لمصر تودع فيه احتياطياتها من العملات الأجنبية فى صورة سندات ؛ تأخذ عنها فوائد أو أرصدة سائلة تستخدم فى تسوية المعاملات التجارية الخارجية لها[٢٠] . أضف إلى ذلك ارتفاع أسعار القطن المصرى فى الداخل مقومًا بالجنيه المصرى – نتيجةً لتخفيض الجنيه – وزيادة الطلب عليه من بعض الدول مثل : فرنسا ، إيطاليا ، ألمانيا ، لأن أسعاره أصبحت ملائمة أكثر من أسعار القطن الأمريكى . كذلك .. عمل انتعاش صناعة النسيج فى بريطانيا – عقب تخفيض عملتها – على تزايد الطلب على القطن المصرى ، وأيضًا انخفاض قيمة دين مصر الخارجى نتيجةً لانخفاض الاسترليني ، إذ أصرت مصر على سداد قروضها بالاسترليني لأنها سبق أن عقدتها بالاسترليني[٢١] ، وكذلك انخفاض واردات مصر من الدول خارج الكتلة الاسترلينية[***] لأن أسعارها لم تتعرض للتغيير نتيجةً لتخفيض العملة ، ولذا حصلت منها على معظم وارداتها[٢٢].

كما كان لانضمام مصر إلى الكتلة الاسترلينية وتخفيض عملتها بعض الآثار السلبية على الاقتصاد المصرى . إذ نظرًا لاحتفاظ مصر بمعظم أرصدتها الخارجية على شكل سندات استرلينية ، فقد كانت أى تقلبات فى قيمة الاسترليني بالنسبة لعملات الدول الأجنبية الأخرى تؤثر على هذه الأرصدة ، وبالتالى فإن أى هزات كانت تصيب الاقتصاد البريطانى كانت تنتقل على التو للاقتصاد المصرى[٢٣] .

وبصفة عامة ؛ فقد كان أى تخفيض فى قيمة العملة يؤدى إلى زيادة الصادرات وقلة الواردات . ولم تستفد مصر من تخفيض عملتها بدرجة كبيرة ، إذ كان الجنيه المصرى منذ عام ١٩٢٥ مقومًا بأكثر من قيمته الحقيقية ؛ فلم يُؤَدِّ تخفيضه فى عام ١٩٣١ إلى أى تأثير عليه ! ولما كانت غالبية تجارة مصر الخارجية تتم مع بريطانيا ودول الكتلة الاسترلينية الأخرى ، فلم تتمكن مصر من زيادة صادراتها أو تقليل وارداتها إلى حد كبير ، لأن دول الكتلة سبق أن خفضت عملتها هى الأخرى ، فى الوقت الذى كان يتم فيه جزء ضئيل من تلك التجارة مع دول أخرى خارج الكتلة الاسترلينية . كما أن مصر لم تستفد أيضًا من زيادة صادراتها إلى الدول خارج الكتلة ؛ لأن علاقاتها التجارية معها كانت تمثل نسبة ضئيلة إذا ما قيست بعلاقاتها التجارية مع دول الكتلة[٢٤] ، الأمر الذى أدى إلى توثيق العلاقات التجارية وزيادة الارتباط الاقتصادى والتبعية للاقتصاد البريطانى[٢٥].

الضرورات العسكرية لبريطانيا فى الحرب العالمية الثانية وحتميات التمويل دون الاعتماد على المركز « لندن »

عـــندما اندلعت الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ ، قامت بريطانيا بوضع أعداد كـــبيرة من قواتها وقوات حلفائها فى مصر لحماية مصالحها فى منطقة الشرق الأوسط ، وذلك نظرًا لموقع مصر الاستراتيجى باعتبارها قاعدة عسكرية مُهِمَّة للدفاع عن الشرق الأوسط الذى يعتبر منطقة حيوية بالنسبة لبريطانيا ولطرق مواصلاتها الإمبراطورية .

وقد أظهر وجود تلك القوات الكبيرة العدد فى مصر حاجة بريطانيا للنقد المصرى لتلبية مطالب هذه القوات من المواد الغذائية – بمختلف أنواعها – والملابس وبعض المعدات . وأيضًا شراء كميات من البترول المستخدم كوقود لتشغيل الآلات ، ودفع إيجار الأماكن التى تقيم بها هـــذه القوات ، وأجور السكك الحديدية التى تستخدمها فى نقل الجنود والمهمات العسكرية والمواد التموينية ، وإنشاء الطرق ، وإقامة المطارات العسكرية وشراء المواد اللازمة لها .. ودفع أجـــور العمـــال المحليين الذين يعملون فى المعسكرات ، أو فى ورش الإصلاح ، أو فى تشغيل السكك الحديدية ، أو فى تفريغ حمولات السفن القادمة بمؤن للقوات . وكذلك تزويد الجنود بالنقد اللازم لإنفاقهم الشخصى ؛ وخاصةً المقيمين بالمدن المصرية[٢٦] . ومن الملاحظ أنه – فى كـــثير من الأحيان– كان تموين هذه القوات المقيمة فى مصر بالمواد الغذائية يتم على حساب الاحتياجات المدنية للشعب المصرى . ففى عام ١٩٤٣ – على سبيل المثال – عندما كان هناك نقـــص شديد فى الحبوب بمصر ، كانت بريطانيا تضغط على الحكومة المصرية لإمداد قواتها بما تحـــتاجه من الحبوب دون النظر لاحتياجات المواطنين المصريين ، لأنها كانت ترى أن هذا يعد ضرورة حربية لمواصلة القوات البريطانية لمجهودها الحربى[٢٧]!

وقـــد استطاعت بريطانيا – فى الحرب العالمية الثانية – تدبير احتياجاتها النقدية لتمويل قواتهـــا وقوات حلفائها الموجودة فى مصر، بالاستفادة من الارتباط بين الجنيه المصرى والجنيه الاســـترلينى ، والـــذى تم بينهما منذ عام ١٩١٦ عندما أُعْفِيَ البنك الأهلى من شرط نصف الغطاء الذهب واستبداله بسندات خزانة بريطانية . وقد يَسَّرَ هذا الارتباط إصدار نقد مصرى لصالح بريطانيا ، وتحقق ذلك عبر آلية التحويل بين العملتين بسعر صرف ثابت ٩٧,٥ للجنيه الاسترلينى مما ساعد على تراكم كثير من الأرصدة الاسترلينية لحساب مصر لدى بريطانيا .

ويعـــد حصول بريطانيا على النقد المصرى بحرية كاملة خلال الحرب العالمية الثانية بهذا الأسلوب الآلى ، أكبر فائدة تحققت لها من ارتباط العملتين[٢٨].

تكوين الأرصدة الاسترلينية

طلبت بريطانيا من البنك الأهلى المصرى خلال الحرب العالمية الثانية إصدار مبالغ ضخمة من العملة حسب احتياجاتها لتزويد قواتها وقوات حلفائها فى مصر بمطالبها من بضائع وخدمات ؛ وذلك فى مقابل إيداعها سندات على الخزانة البريطانية لصالحها فى بنك إنجلترا كوعود بالدفع . لكن – من الناحية العملية – لم تكن هناك رقابة من البنك الأهلى على إيداع تلك السندات فى لندن لظروف الحرب آنذاك ، واستمرت بريطانيا – طوال فترة الحرب – تتبع هذا الأسلوب .. فكلما احتاجت للنقد المصرى ؛ أودعت سندات وحصلت فى مقابلها على العملة المصرية . وبذلك تكَوَّن جزء من مكونات الأرصدة الاسترلينية لصالح مصر لدى بريطانيا فى نهاية فترة الحرب[٢٩] . وبذلك كانت مصر تقوم بتقديم بضائع وخدمات لبريطانيا فى مقابل وعود بالدفع – سندات على الخزانة البريطانية – لا تستطيع حتى إحضارها لمصر ؛ لأنها كانت مودعة لصالحها فى بنك إنجلترا لأسباب ستتضح فيما بعد . وقد مكنت هذه الطريقة الميسرة بريطانيا من الحصول على كل ما تحتاجه من النقد المصرى ، لقاءَ مجرد تقديم وعود بالدفع .. وذلك فى الوقت الذى كانت بريطانيا غير قادرة على أن تقدم لمصر بضائع أو نقدًا نظير ما حصلت عليه من سلع وخدمات[٣٠] !

وبصفة عامة ؛ تقضى العلاقات المالية بين الدول أنه إذا أرادت دولةٌ مّا الحصول على عملة دولة أخرى ، كان عليها أن تتبع إحدى هذه الطرق : إما أن تبيع ذهبًا لهذه الدولة الأخرى فى مقابل حصولها على نقدها ؛ أو تصدر إليها منتجات زراعية أو صناعية ، أو تبيع سندات وأسهمًا لشركات تلك الدولة الأخرى ، أو تعقد معها قروضًا محددة المدة وسعر الفائدة . ولكن من الملاحظ أن بريطانيا لم تتبع أيًا من هذه الأساليب فى التعامل للحصول على النقد المصرى ، إذ لم تعقد مع مصر قرضًا أو تَبِعْ لها ذهبًا أو سِلَعًا ، كما إنها لم تبع لها سندات أو أسهمًا ، بل قدمت لها وعودًا بالدفع فقط[٣١] . وبريطانيا باتباعها هذا الأسلوب للحصول على النقد المصرى لا تقل عن ألمانيا فى إجبارها للدول التى احتلتها على المساهمة المباشرة فى المجهود الحربى الألمانى ، وإن كانت بريطانيا قد فضلت مساهمة مصر بطريق غير مباشر فى المجهود الحربى البريطانى[٣٢] .

ونتيجةً لارتباط العملتين : المصرية والبريطانية ؛ فقد كان للبنك الأهلى الحرية الكاملة فى إصدار النقد المصرى الورقى ، وذلك بتوجيه من الحكومة البريطانية تلبيةً لمطالبها ومطالبه

أيضًا . وهكذا تمكنت بريطانيا من الحصول على النقد المصرى بطريقة مُيَسَّرَة دون أى تدخل من الحكومة المصرية فى الرقابة على النقد المُصَدَّر، وذلك طبقًا لقرار ١٩١٦/١٠/٣٠ الذى سمح للبنك الأهلى بالتساهل فى الغطاء الذهبى واستبداله بسندات على الخزانة البريطانية[٣٣] .

وقبل توضيح الإجراءات التى اتخذها مصر وفقًا للسياسات التى اتبعتها بريطانيا داخل الكتلة الاسترلينية – فى أثناء الحرب العالمية الثانية – والتى كانت سببًا فى تكوين جزء آخر من أرصدة مصر الاسترلينية .. تجدر الإشارة إلى وضع هذه الكتلة منذ تكوينها وحتى إعلان الحرب العالمية . فعندما تكونت الكتلة الاسترلينية فى عام ١٩٣١ – كما سبقت الإشارة – لم يكن لها وضع قانونى ، بل كانت تسير طبقًا للعرف ، واستمرت فى التطور بعد ذلك وفقًا لرغبة الأعضاء فى الاحتفاظ بجزء من احتياطاتهم النقدية فى لندن ، والحفاظ على استقرار سعر الصرف بين عملاتهم والجنيه الاسترلينى . كذلك .. الإبقاء على الروابط التجارية فيما بينهم من جانب ، وبينهم وبين بريطانيا من جانب آخر . فهذا ما كان عليه وضع الكتلة الاسترلينية قبيل قيام الحرب العالمية الثانية[٣٤].

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر ١٩٣٩ ، أدركت بريطانيا ما يمكن أن يحدث من تطورات اقتصادية كنتيجة للحرب ، فقامت بإنشاء نظام للرقابة على النقد بما – مراقبة الصرف – وألزمت دول الكتلة الاسترلينية بإنشاء نظم للرقابة فى بلادهم مماثلة لنظام الرقابة فى بريطانيا ؛ كشرط للبقاء فى عضوية الكتلة . فما كان من العديد من الأعضاء غير البريطانيين إلا أن خرجوا من عضوية تلك الكتلة وفصلوا عملاتهم عن الجنيه الاسترلينى ! .. ولم يستمر فى عضويتها – بإرادة خالصة أو غير خالصة – إلا الدول شديدة الارتباط أو الخضوع للاقتصاد البريطانى ، أو التى لها صلات سياسية أو عنصرية مع بريطانيا .

أما مصر ؛ فالبرغم من إنها لم تكن من دول الكومنولث البريطانى ، فإنها – نظرًا لارتباطها الاقتصادى الوثيق ببريطانيا – قد استمرت فى عضويتها بالكتلة . وقد طبقت الدول التى استمرت فى عضوية الكتلة نظمًا داخلية للرقابة على النقد فى بلادها مماثلة لنظام الرقابة الذى تستقل بريطانيا بوضعه . ونتيجةً لاتباع هذا النظام ، أصبح للكتلة الاسترلينية – منذ ذلك الحين – وضع قانونى وصفة رسمية مُلْزِمَة ، بعكس وضعها السابق على سبتمبر ١٩٣٩ حينما كانت مجرد توافق إرادى بين أعضائها قابل للتفكك فى أى وقت[٣٥] .

ويـــرجع الســـبب فى إقامة بريطانيا لنظام الرقابة على النقد إلى خشيتها من تدهور قيمة الجـــنيه الاسترلينى وتسرب رءوس الأموال إلى بلاد خارج الكتلة الاسترلينية ، وخاصةً بلاد الأعداء فى فترة الحرب . وقد سمح هذا النظام بحرية حركة رءوس الأموال داخل دول الكتلة ، وإخضاعها للرقابة إذا أرادت الخروج إلى خارجها ؛ سواء فى بريطانيا أو فى أى دولة من دول الكتلة . وقد أدى ذلك إلى حرية تداول النقود بين دول الكتلة ؛ ومنعها فى الوقت نفسه عن الـــدول الأخرى خارجها . وقد هدفت بريطانيا أيضًا من نظام الرقابة إلى الحفاظ على سلامة الكتلة الاسترلينية ككيان اقتصادى موحد ؛ وليس على الاستقرار الاقتصادى لكل دولة على حدة[٣٦] .

وكان هدف السياسة النقدية فى مصر – تحت التوجيه البريطانى – هو الحفاظ على سعر صـــرف ثـــابت للجنيه المصرى بالنسبة للجنيه الاسترلينى .. أهم عملة دولية بالنسبة لمصر فى ذلك الوقت . ولم تكن مصر فى حاجة إلى فرض رقابة على النقد فى فترة ما بين الحربين ، لأنها كـــانت مـــنذ عام ١٩٣١ عضوًا فى الكتلة الاسترلينية وتتمتع بثبات سعر الصرف . وعندما قامت الحرب العالمية الثانية وفرضت بريطانيا نظام الرقابة على النقد ، ألزمت مصر بفرض نظام رقابـــة مـــاثل .. فصـــدر فى مصر مرسوم بقانون يفرض الرقابة على النقد الأجنبى باستثناء الاســـترلينى ، وبدأ تطبيقه فعلاً فى ٢٨ من سبتمبر ١٩٣٩ . ومن الأهداف التى دعت مصر لتطـــبيق نظـــام للرقابة : ضمان الاستمرار فى عضوية الكتلة الاسترلينية ، والحفاظ على سعر صـــرف ثابت بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى ، وضمان تمويل محصول القطن المصرى .. وذلـــك لأن بريطانيا قررت ألا تسمح بخروج أية أموال خارج حدودها لأية دولة ما لم تطمئن إلى أن هذه الدولة تتبع نظام رقابة على النقد حتى لا تتسرب هذه الأموال إلى أعدائها الألمان . ولقـــد أبدت بريطانيا استعدادها أيضًا لبيع نقد أجنبى لمصر لتأكدها من أنه سوف يستخدم فى عمليات سلمية ولن يتسرب إلى الأعداء خارج منطقة الكتلة الاسترلينية[٣٧] .

ولم يهـــدف نظام الرقابة – بالطريقة التى نُفِّذَ بها فى مصر – إلى تحقيق أهداف اقتصادية مصرية خالصة ؛ بل إلى خدمة اقتصاد الكتلة الاسترلينية فى مجموعها حتى ولو تعارض ذلك مع مصلحة الاقتصاد المصرى ، وكذلك تحقيق أطماع بريطانيا فى كسب الحرب[٣٨] . وقد تحققت هذه الرقابة كنتيجة لارتباط العملتين : المصرية والبريطانية .

ولمـــا كـــان الجـــنيه الاسترلينى غير قابل للتحويل للعملات الأخرى واحتاجت بريطانيا للعملات الصعبة – وخاصة الدولار – إبان فترة الحرب .. فقد عُقِدَ منذ بداية الحرب داخل

الكتـــلة الاسترلينية اتفاق مجمع العملة الصعبة بين دول الكتلة . وقد تعهدت مصر – كباقى دول الكتلة – بتوريد كل ما تحصل عليه من عملات أجنبية نتيجة مبادلاتها التجارية إلى المجمع بلندن ؛ وذلك فى مقابل تعهد بريطانيا بوضع سندات استرلينية لحسابها فى بنك إنجلترا . وبهذه الطريقة تَكَوَّنَ لمصر عن طريق المجمع خلال فترة الحرب جزء من أرصدتها الاسترلينية . وكانت بريطانيا تقوم طبقًا لهذا الاتفاق بتوزيع العملات الأجنبية على دول الكتلة لمواجهة مطالبها .. هـــذا من الناحية النظرية . أما من الناحية الفعلية فقد كانت بريطانيا هى المسيطرة على جميع العملات الأجنبية المُوَرِّدَة للمجمع ، وبالتالى تقوم بتوزيعها وفقًا للاحتياجات الاقتصادية للكتلة الاســـترلينية ككل ، وليس حسب احتياجات كل دولة منها على حدة . وكانت بالطبع تضع احـــتياجاتها فى المقدمـــة .. لذلك اعتبرت هذه العملات عملات صعبة بالنسبة لهذه الدول . وكـــانت بريطانيا بهذه الطريقة تحد من حرية دول الكتلة فى عمليات الاستيراد والتصدير من خـــارج الكتلة[٣٩] . هذا من ناحية .. ومن ناحية أخرى فقد كانت تتحكم فيما تأخذه الدول مـــن عملات صعبة عبر مركز تموين الشرق الأوسط – والذى أنشئ فى عام ١٩٤١ – حيث كـــان يـــتحكم فى حركة التجارة الخارجية لمصر بالموافقة على تراخيص الاستيراد والتصدير الممـــنوحة طـــبقًا لما يراه ضروريًا من وجهة نظره . وبذلك لم تكن مصر حرة فى الحصة التى تخصص لها من العملات الصعبة .

وعندما أوشكت الحرب على الانتهاء وخشيت بريطانيا من أن تسحب مصر مبالغ كبيرة من العملات الصعبة من احتياطيات الكتلة وفقًا لاتفاق مجمع العملة الصعبة ، فقد قامت بعقد اتفـــاق معها فى ٣٠ من ديسمبر ١٩٤٤ بدأ تنفيذه فى أول يناير ١٩٤٥ ، خُصِّصَتْ بمقتضاه عن عام ١٩٤٥ حصة محددة من العملات الصعبة لا يجوز لمصر أن تتعداها ، ثم تلاه اتفاقات أخـــرى خصصـــت بمقتضاها حصص محددة من العملات الصعبة حتى انتهاء آخرها فى ١٥ من يوليو عام ١٩٤٧ [٤٠].

وعـــندما دخـــلت أمريكا الحرب فى نهاية عام ١٩٤١ ، ولكونها حليفة لبريطانيا خلال الحـــرب العالميـــة الـــثانية .. وُجِدَتْ قوات أمريكية بأعداد كبيرة تحملت مصر عبء توفير احـــتياجاتها مـــن النقد المصرى تلبيةً لمطالبها . ووفقًا لنظام النقد المصرى .. ولأن مصر عضو فى الكتلة الاسترلينية وتطبق شروط اتفاق مجمع العملة الصعبة ، فقد كانت بريطانيا تحصل على الـــدولارات الأمريكية المستحقة لمصر فى مقابل وضعها سندات على الخزانة البريطانية كغطاء للنقد الذى يقوم البنك الأهلى بإصداره وتقديمه للقوات الأمريكية الموجودة فى مصر . وبهذه

الطريقة تَكَوَّنَ جزء كبير من الأرصدة الاسترلينية لمصر بلندن كنتيجة للإنفاق الضخم للقوات الأمريكية فى مصر خلال فترة الحرب . أيضًا .. حصلت بريطانيا على كمية كبيرة من الدولارات الأمريكية كان يمكن لمصر أن تستفيد بها فى تنمية اقتصادها – لكون الدولار عملة مرتفعة القيمة الشرائية وقابلة للتحويل للعملات الأخرى – لو لم تكن عضوًا فى الكتلة الاسترلينية[٤١].

وقد وقع اختيار الحكومة المصرية على البنك الأهلى منذ الحرب العالمية الثانية ليقوم بتنفيذ الرقابة على النقد ، لما يتمتع به هذا البنك من مكانة بين البنوك الأخرى فى مصر ، ولأنه كان يقوم بالأعمال المصرفية الحكومية منذ إنشائه . لذا .. فقد قام البنك المذكور بتنفيذ الرقابة على النقد فى مصر طبقًا لنظم الرقابة المتبعة فى بريطانيا طوال فترة الحرب ، وكان يقوم بتغييرها كلما تغيرت تلك النظم فى بريطانيا . كما كان يقوم بتجميع العملات الصعبة من البنوك المعتمدة فى مصر ويرسلها إلى بنك إنجلترا تنفيذًا لاتفاقية مجمع العملة ، وتبليغ البنوك الأخرى بتعليمات الرقابة على النقد الواردة له من بريطانيا بطريقة سرية .

وبالرغم من تمتعه بالحرية الكاملة فى تنفيذ كل هذه الإجراءات دون أن تكون للحكومة المصرية أدنى رقابة عليه ، فقد كان لها (للحكومة) – فى بعض الأحيان – حق التصرف فى أحد نظم الرقابة ، كعدم مطالبة الأفراد فى مصر بتسليم كل أرصدتهم من العملات الأجنبية – فيما عدا الاسترلينى – كما هو مطبق فى بريطانيا .. إذ اكتفت بمطالبة مَن لهم أرصدة من عملات فى أمريكا بإبلاغ بيانها إلى وزارة المالية فقط . ويعد هذا الإجراء مخالفًا لما هو متبع فى بريطانيا .

وتنفيذًا لما جاء بالاتفاق المالى الذى عقد بين مصر وبريطانيا فى ٣٠ من ديسمبر ١٩٤٤، قررت الحكومة المصرية إحكام رقابتها على النقد الأجنبى بتكوين لجنة مركزية للرقابة على النقد ، مُثِّلَتْ فيها وزارة المالية مع البنك الأهلى ، بعد أن كانت أعمال الرقابة موكلة لهذا البنك وحده منذ إعلان الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٣٩ ، وكانت بالطبع – أى الرقابة – فى غير صالح الاقتصاد المصرى . وقد قامت هذه اللجنة منذ إنشائها بأعمال الرقابة على النقد وتوجيهها لمصلحة الاقتصاد المصرى[٤٢].

ومن المكاسب التى جنتها بريطانيا من خلال النظم النقدية التى اتبعتها الكتلة الاسترلينية أثناء فترة الحرب ؛ أنها جعلت الكتلة منطقة اقتصادية ضخمة يزداد ترابط أعضائها اقتصاديًا

كلما اشتدت ظروف الحرب حدة ، وكلما زاد الطلب على الدولار الأمريكى . وأصبح بنك إنجلترا هو بنك البنوك بالنسبة لهم (أى الذى يقوم بأعمال البنك المركزى وتدعيم مركز الجنيه الاسترلينى عن طريق تثبيت سعر الصرف بالنسبة لعملات الكتلة الأخرى) . وعلى سبيل المثال: عندما زادت مشتريات بريطانيا من مصر على مبيعاتها لها خلال فترة الحرب ؛ كان من المفروض أن ترتفع قيمة الجنيه المصرى على قيمة الجنيه الاسترلينى ، ولكن تثبيت سعر الصرف بين العملتين كان فى صالح بريطانيا ؛ حيث لم يتأثر سعر صرف الجنيه الاسترلينى بالنسبة للجنيه المصرى ، وأصبح الجنيه الاسترلينى هو العملة الموحدة لتسوية المعاملات التجارية والمالية لأعضاء الكتلة[٤٣] . كما حصلت بريطانيا على أكبر كمية من العملات الصعبة – خاصةً الدولارات – كنتيجة لاتفاق مجمع العملة الصعبة ، مع إنها أقل الدول توريدًا لها .. واستخدمتها كأداة لخدمة المجهود الحربى ، وتحققت حرية التداول بين دول الكتلة ، وأصبحت وكأنها دولة واحدة مركزها لندن وتدار بواسطتها ، وتعمل فى المقام الأول لصالح بريطانيا[٤٤].

مشكلة الأرصدة الاسترلينية وأثرها على الاقتصاد المصرى ، ومحاولات حلها

تجمعت لمصر طوال فترة الحرب العالمية الثانية أرصدة استرلينية كبيرة نتيجةً لوجود الجنيه المصرى على قاعدة الصرف بالاسترلينى وانضمام مصر إلى كتلة الاسترلينى . وقد ترتب على ذلك الوضع إصدار البنك الأهلى لعملة ورقية مصرية بكميات وفيرة لتغطية مصروفات القوات البريطانية وقوات الحلفاء الموجودة فى مصر ؛ فى مقابل إيداع سندات على الخزانة البريطانية لصالحه تتجمع لمصر فى بنك إنجلترا ، وحصول بريطانيا على جميع العملات الأجنبية التى تحصل عليها مصر – فيما عدا الاسترلينى – فى مقابل أرصدة استرلينية تتجمع لمصر لديها، وحصول بريطانيا على دولارات أمريكية نتيجةً لإنفاق القوات الأمريكية فى مصر ؛ فى مقابل سندات استرلينية تتجمع لمصر فى بريطانيا أيضًا . كذلك .. إيداعات الأفراد والبنوك والشركات المصرية فى بنوك إنجلترا . وقد بلغ مقدار تلك الأرصدة التى تجمعت لمصر فى بريطانيا فى نهاية الحرب العالمية الثانية ما يزيد على ٤٠٠ مليون جنيه استرلينى[٤٥] .

ولما كان الجنيه الاسترلينى – فى تلك الفترة – غير قابل للتحويل لعملات أخرى بسبب قيود الرقابة على النقد التى فرضتها بريطانيا على دول الكتلة ، وكذلك قلة الإنتاج المدنى فى بريطانيا ، والقيود التى فرضتها بريطانيا أيضًا على صادراتها ؛ إلى جانب صعوبات الشحن ووسائل النقل خلال فترة الحرب . لهذه الأسباب مجتمعةً لم تتمكن مصر من الاستفادة من هذه

الأرصـــــدة المتجمعة لها .. ومن هنا ظهرت ما سميت بـــ « مشكلة الأرصـــدة الاسترلينية » فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، والتى أصبحت إحدى شواغل العلاقات المصرية البريطانية لفترة طويلة بعد الحرب .

وكـــانت هـــذه الأرصدة التى تجمعت فى نهاية الحرب العالمية الثانية تختلف عن تلك التى تجمعـــت لمصـــر فى نهاية الحرب العالمية الأولى ، إذ إن الأرصدة الأخيرة سرعان ما استهلكت ولم تســـبب لمصـــر أية مشاكل ، فى حين كانت الأرصدة الاسترلينية التى تجمعت أثناء الحرب العالميـــة الـــثانية بمـــثابة ادخار إجبارى اضطرت إليه مصر ، وقد شكل ما يقرب من ٢٥% من إجمالى الدخل القومى المصرى فى تلك الفترة ، وتَمَثَّلَ فى سلع وخدمات ونقد قُدِّمَ لبريطانيا لصالح المجهود الحربى البريطانى ، بدلاً من توجيهه لرفع مستوى الدخل القومى للأفراد وتنمية موارد مصر الاقتصادية[٤٥] !

وقـــد كـــانت هناك آثار متعددة على الاقتصاد المصرى نتيجةً للعلاقات المالية بين مصر وبـــريطانيا فى فترة الحرب ؛ وتكوين أرصدة استرلينية لمصر فى بريطانيا .. من أبرزها إحداث تضخم هائل فى البلاد (والتضخم : هو اختلال التوازن بين العرض والطلب فى اقتصاد معين ، بمعـــنى أن تكون هناك زيادة فى الطلب على السلع والخدمات مع قلة المعروض منها) . فإذا ما طُبِّقَ هذا على الوضع الاقتصادى فى مصر إبان الحرب العالمية الثانية ، يتبين أنه لا يختلف عن هذا المفهوم ، حيث كانت هناك زيادة ملموسة فى الطلب مع نقص شديد فى العرض[٤٦] .

وهـــناك أسباب عديدة أدت إلى إحداث التضخم فى مصر ؛ منها : زيادة النقد المصدر بدرجـــة كـــبيرة لا تتمشى مع المعـــروض من السلع – سواء المحلية أو المستوردة – للبيع . إذ لم تستطع السلع المعروضة مسايرة الزيادة الضخمة فىالنقد ، حيث إن عوامل الإنتاج المحلية كـــانت محدودة الأثر والفائدة ، وكذلك القيود المفروضة على السلع المستوردة . ولما كانت القـــوة الشرائية للعملة تقاس بكمية النقد المتداول بالنسبة للسلع المعروضة للبيع ، فإن زيادة النقد فى مصر من ٢٨ مليون جنيه فى عام ١٩٣٩ إلى ١٤٨ مليون جنيه فى نهاية عام ١٩٤٥ – أى زيادته نحو خمس مرات على ما كان عليه فى بداية الحرب العالمية الثانية ، مع عدم زيادة المعروض من السلع للبيع بالنسبة نفسها – تسببت فى إحداث تضخم هائل فى مصر[٤٧] .

والجدول التالى يوضح كمية النقد المصدر خلال سنوات الحرب (٣٩-١٩٤٥) ، ومنه يتضح تطور الزيادة التى طرأت على النقد خلال تلك الفترة :

السنوات	النقد المصدر بملايين الجنيهات المصرية	السنوات	النقد المصدر بملايين الجنيهات المصرية
آخر ديسمبر		آخر ديسمبر	
١٩٣٩	٢٨	١٩٤٣	١٠١
١٩٤٠	٣٩	١٩٤٤	١٢٢
١٩٤١	٥٢	١٩٤٥	١٤٨
١٩٤٢	٧٩		

● المصدر : مضابط مجلس النواب ، مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الأول ، المجلد الأول (١٨ من يناير - ٥ من يونيو ١٩٤٥) ، الجلسة الثانية عشرة المنعقدة فى أيام ١٤ ، ١٥ ، ١٦ من مايو ١٩٤٥ تحت عنوان «التوازن الاقتصادى الاجتماعى والمشروعات التى تضمنتها الميزانية لتحقيق العدالة الاجتماعية» ، ص٥٨٣ .

- محمد على رفعت : مشاكل مصر الاقتصادية ووسائل معالجتها - القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ص٧١.

وفى مقابل ذلك ؛ قَلَّت السلع المعروضة بالأسواق المصرية نتيجةً للاستهلاك المتزايد والمستمر - طوال فترة الحرب - للجيوش البريطانية والمتحالفة الموجودة فى مصر والتى تربو على المليونين ، مما سَبَّبَ نقصًا كبيرًا فى كميات بعض السلع المخصصة للاستهلاك المحلى ، واختفاء بعض السلع الأخرى .. مع الأخذ فى الاعتبار أن استهلاك الجندى الأجنبى من السلع يفوق استهلاك الفرد العادى فى مصر ، فى الوقت الذى كانت السلع المعروضة من القلة بحيث لا تكفى الاستهلاك المدنى لأفراد الشعب والجيوش الأجنبية المقيمة بمصر . هذا إلى جانب تراكم الأرصدة الاسترلينية لمصر فى بريطانيا مع عدم إمكان الاستفادة منها - إلى حد كبير - فى شراء سلع لتزويد السوق المحلية بها ، وذلك نتيجةً لتوجيه معظم إنتاج المصانع المدنية فى بريطانيا للإنتاج الحربى ، مع فرض بريطانيا قيودًا على التصدير .. وذلك غير صعوبات الملاحة .. مما تسبب فى قلة السلع المستوردة ، وبالتالى قلة المعروض فى الأسواق المحلية بما أدى إلى إحداث تضخم فى مصر[٤٨] .

وكان للتضخم الذى حدث فى مصر نتائج متعددة ؛ منها: الارتفاع الشديد فى أسعار السلع ، وبالتالى ارتفاع نفقات المعيشة (أى التكاليف النقدية لما يستهلكه الفرد المتوسط من

سلع وخدمات فى وحدة زمنية : شهر أو سنة) . فمن الملاحظ أن الأرقام القياسية لأسعار الجملة قد ارتفعت من ١٢٢ فى عام ١٩٣٩ إلى ٣٣٣ فى عام ١٩٤٥ ، أى إنها زادت ثلاثة أمثال ما كانت عليه قبل الحرب باعتبار أن سنة ١٩٣٨=١٠٠ (سنة الأساس) .. كما أن نفقات المعيشة قد زادت بالنسبة نفسها أو أقل قليلاً ؛ إذ ارتفعت الأرقام القياسية لها من ١٠٨ فى عام ١٩٣٩ إلى ٢٩٣ عام ١٩٤٥ ، باعتبار أن سنة ١٩٣٨=١٠٠ (سنة الأساس) . وقد ترتب على هذا الارتفاع فى نفقات المعيشة انخفاض القوة الشرائية للجنيه المصرى بمقدار الثلث تقريبًا - حيث إن القوة الشرائية تساوى مقلوب الرقم القياسى لنفقات المعيشة - وتدهورت قيمة العملة إذا ما قُوِّمَتْ بالسلع والبضائع[٤٩].

والجدول التالى يوضح الأرقام القياسية لأسعار الجملة ونفقات المعيشة فى سنوات الحرب ، والزيادة التى طرأت على كلٍّ منهما فى تلك السنوات .. ومنه يتبين أن الارتفاع الذى طرأ على نفقات المعيشة - وخصوصًا بعد عام ١٩٤١ - جاء متمشيًا مع ارتفاع أسعار الجملة ؛ وإن اختلف من سنة لأخرى خلال تلك الفترة :

السنة	الأرقام القياسية لأسعار الجملة	الأرقام القياسية لنفقات المعيشة
آخر ديسمبر		
١٩٣٩	١٢٢	١٠٨
١٩٤٠	١٤٣	١٢٢
١٩٤١	١٨٢,٥	١٥٦
١٩٤٢	٢٥١	٢١٥
١٩٤٣	٢٩٢,٧	٢٥٧
١٩٤٤	٣٣٠,٣	٢٩٢
١٩٤٥	٣٣٣	٢٩٣

● المصدر :

- F.O . 371/45969/J.420: Economic Report for Nov . 19444, Dec., 1944, Jan.1945, Embassy at Cairo, pp.21,26, 33, 38, Issawi, Charles: op.cit., p.270

- مضابط مجلس النواب : مجموعة مضابط دور الانعقاد العادى الأول (٢٢من يناير- ٥ من يونيه ١٩٤٥) ، الجلسة الثانية عشرة المنعقدة فى أيام ١٤، ١٥، ١٦ من مايو ١٩٤٥ تحت عنوان : «التوازن الاقتصادى الاجتماعى والمشروعات التى تضمنتها الميزانية لتحقيق العدالة الاجتماعية» ، ١٩٤٦ . ص٢٨٧.

كذلـــك .. أدى التضخم إلى ارتفاع القوة الشرائية لدى فئة قليلة من الشعب المصرى نتـــيجةً لـــزيادة النقد المتداول والودائع فى البنوك مع قلة السلع المعروضة . وتعتبر تلك الفئة أعـــلى فئة فى السلم الاجتماعى ، وهى التى أُطلق عليها « أثرياء الحرب » لأنها التى استفادت من التضخم ؛ حيث زادتها الحرب ثراءً بشكل أدى إلى زيادة اختلال التركيب الاجتماعى بين فـــئات المجتمع المصرى ، إذ أصبحت فئة قليلة تمتلك معظم ثروات البلاد ، فى حين أن الكثرة لا تمتـــلك إلا قُوتَهـــا الضرورى وربما لا تمتلكه . فحرمت طبقة كبيرة من الشعب – لارتفاع أســـعار السلع – من القدرة على شراء بعض السلع ، وحُدَّ من شرائها للبعض الآخر .. وهى الفـــئات محـــدودة الدخـــل من موظفى الحكومة والعمال الصناعيين الذين عجزت مرتباتهم وأجورهـــم عن مسايرة الزيادة الكبيرة فى أسعار السلع ؛ باستثناء فئة قليلة من العمال كانت تعمل فى صناعات مميزة ، وزادت أجورهم بالقدر الذى يوازى الزيادة فى الأسعار .

أما بالنسبة للفلاحين الذين كانوا يمثلون ما يقرب من ٩٠% من مجموع السكان ، فقد كانوا من أكبر الفئات تضررًا من التضخم ، إذ حرموا من الحصول حتى على القوت الضرورى لســـد احـــتياجاتهم ، ولم تكـــن لهم نقابات تدافع عن حقوقهم وترفع المعاناة عنهم . فهلك الكثيرون منهم نتيجةً للفقر والحاجة ، خاصةً فى صعيد مصر . أى إن التضخم فى مصر قد جاء عـــلى حســـاب الموظفين والعمال والفلاحين ، فى حين كان الأثر الذى يمكن أن يعتبر إيجابيًا للتضـــخم هـــو أن الزيادة فى وسائل الدفع – من نقود وخلافه – لم تُضَفْ فى الجانب الدائن للميزانية ، مما أدى إلى انخفاضٍ فى قيمة الديون العقارية والديون قصيرة الأجل .. الأمر الذى ساعد العديد من صغار ومتوسطى المنتجين على التقليل من قيمة ما عليهم من ديون[٥٠] .

وللحـــد من آثار التضخم على الشعب المصـــرى ، قامت الحكومة من جانبها بعـــدة محـــاولات ؛ منها : تطبيق نظام البطاقات ، والتوزيع بالعدل لبعض السلع خلال فترة الحرب العالمية الثانية . وكان هدفها من هذا النظام هو الحد من تخزين السلع الضرورية التى يوجد بها نقص ، واستخدام أسلوب أمثل لتوزيعها على كافة فئات الشعب ، والحد من مضاربات التجار على تلك السلع . وحتى عام ١٩٤٢ كان الكيروسين هو السلعة التى طُبِّقَ عليها نظام التوزيع بالـــبطاقات ، ولكـــن بعد ذلك أضيفت سلع أخرى إليه مثل السكر والشاى وزيت الطعام والأقمشة الشعبية[٥١] . وكان الكيروسين هو الأساس فى احتساب نسبة توزيع كلٍّ من السكر والشاى . وبالنسبة لتوزيع زيت الطعام ، كانت تخصص كمية معينة تصرف لكل فرد شهريًا .

أمـــا بالنســـبة للأقمشـــة الشعبية فقد خصصت سبعة أمتار منها للفرد سنويًا ؛ تُوَزَّع مُوَحَّدَةً فى النوعية على مستوى القطر[٥٢].

وإلى جـــانب نظام البطاقات ، قامت الحكومة بتثبيت أسعار بعض السلع الضرورية عن طـــريق تســـعيرها . وكـــان هدفها من ذلك هو محاولة تمكين الغالبية ذات الدخل المحدود من الحصـــول على السلع الغذائية الضرورية بأسعار معتدلة ، نظرًا لارتفاع أسعارها بدرجة كبيرة نتيجةً للتضخم . فأصدرت الحكومة « قانون التسعير الجبرى » لبعض السلع، وأنشأت لتنفيذه لجـــنة مركزية بالقاهرة ولجانًا فرعية بالأقاليم مُثِّلَتْ فيها جميع الهيئات المعنية[٥٣] . ولكن هذا الـــنظام الـــذى اتبعته الحكومة لم يَأْتِ بالنتائج المرجوة منه على الوجه الأكمل ، حيث لم تكن الرقابة على تنفيذه كافية ، كما أن الإجراءات التموينية المتعددة والمتضاربة التى اتبعتها الحكومة أوجـــدت ما سمى بـــ « السوق السوداء »[٥٤] . وبذلك لم يستفد المصريون من ذوى الدخل المحدود – والذين اتخذت من أجلهم تلك الإجراءات – بقدر ما استفادت القوات المتحالفة فى مصر ، والتى تمكنت من الحصول على السلع المحلية بأسعار مخفضة[٥٥] .

كمـــا قـــامت الحكومـــة أيضًا بمنح إعانات غلاء لموظفى الحكومة والبنوك والشركات بمختـــلف أنواعها ، و حددت حدًّا أدنى لأجور العمال الزراعيين بهدف رفع المعاناة عن تلك الفـــئات التى عانت وتحملت الكثير من غلاء المعيشة . وكانت الإعانات التى تمنحها الحكومة تـــتزايد تدريجيًّـــا طوال سنوات الحرب وتتفاوت فى قيمتها وفقًا لتفاوت المرتبات ، إذ كانت تحتسب بنسبة أكبر لذوى المرتبات الصغيرة . ولكن بالرغم من منح الإعانات وتحديد الأجور ، فإن هذه الفئات ظلت تعانى من الغلاء الناجم عن الحرب والتضخم معاناة شديدة ، إذ كانت الـــزيادة الممنوحة لهم من الضآلة بحيث لا تتمشى مع الارتفاع الشديد فى الأسعار خلال تلك الفترة[٥٦] .

ومن الآثار الأخرى – بالإضافة إلى التضخم – التى ترتبت على العلاقات المالية بين مصر وبـــريطانيا وتكوين أرصدة استرلينية لمصر : حرمان مصر من فائض عملاتها الصعبة – خاصةً الدولارات – نتيجةً لاتفاق مجمع العملة الصعبة وتجميع أرصدة استرلينية لمصر لدى بريطانيا ، مما كان له تأثير ملحـــوظ على الاقتصاد المصـــرى ، وزيادة ارتباط مصـــر بكتلة الاسترلينى اقتصاديًا ، وحرمانها من مرونة الأسعار خارجها ، ومن الانتفاع بأموالها التى فرض عليها الحظر فى بـــريطانيا .. إذ اضـــطرت مصـــر إلى استيراد معظم احتياجاتها من السلع من بلاد الكتلة

الاســترلينية ، كما إنها حرمت من استيراد ما تحتاجه من سلع على نطاق واسع من أمريكا – لعدم توافر كميات كبيرة من الدولارات لديها – والتى كانت التجارة معها ميسرة – وخاصةً قــبل دخولها الحرب – لأنها لم تتأثر بالحرب كما تأثرت الدول الأخرى التى اشتركت فيها . وقــد عمــل هذا على زيادة الارتباط التجارى بين مصر ودول الكتلة الاسترلينية – وخاصة بــريطانيا – والحــد من علاقاتها التجارية مع الدول خارج الكتلة[٥٧] . وأيضًا استثمار بنك إنجلترا لأرصدة مصر الاسترلينية – والتى تجمعت لديه خلال سنوات الحرب – فى شراء أذون خزانة بريطانية وفقًا لاحتياجات السوق البريطانية . فكل زيادة فى إصدار العملة المصرية كانت تقابــلها زيادة فى الاستثمار فى أوراق مالية بريطانية ، وكأنه استثمار لمصر ليس لمصر سلطان عليه .. الأمر الذى كان له أثر على الاقتصاد المصرى فى عدم قدرته على تنمية هيكل الإنتاج بشــراء سلع إنتاجية تعمل على رفع المستوى الإنتاجى لمصر ، ومن ثَمَّ زيادة الحركة التجارية فيها[٥٨] !

وبالرغم من الآثار السلبية المشار إليها ، فقد كانت للعلاقات المالية وتجميع الأرصدة آثار إيجابية على الاقتصاد المصرى، من أهمها استفادة مصر من مشتريات الجيوش البريطانية وجيوش الحــلفاء الموجــودة فى مصر لبعض السلع المصرية التى أعاقت الحرب تصريفها فى الخارج . وقــد مَثَّلَ ذلك عونًا لمصر ؛ حيث استطاعت تصريف بعض هذه السلع التى كان من الممكن أن تــتكدس وتــتعرض للتلف ، مما تنتج عنه خسارة كبيرة لمصر . ومع هذا يجب أن يؤخذ فى الاعتــبار أن استهلاك تلك الجيوش لبعض السلع المصرية كان – فى بعض الأحيان – على حساب الاستهلاك المدنى للشعب المصرى كما سبق ذكره[٥٩] . وكذلك نمو بعض الصناعات المحلية .

ونتــيجةً للمشكلة التى ترتبت على تجميع أرصدة استرلينية لمصر فى نهاية الحرب العالمية الــثانية وعدم تمكنها من الاستفادة منها ، وأيضًا لانتهاء اتفاقيات العملة الصعبة المعقودة بين مصــر وبــريطانيا (وهــى اتفاقيات بدأ تنفيذها من يناير ١٩٤٥ وانتهت فى ١٥ من يوليو ١٩٤٧ ، وخُصِّصَتْ لمصر بموجبها عملات صعبة بلغت ٣١٦٩٠٥٠٠ جنيه)، وحتى تتمكن مصــر من الحصول على ما تحتاجه من عملات صعبة فى الفترة المتبقية من عام ١٩٤٧[٦٠] .. دخلت مصر وبريطانيا فى مفاوضات لمحاولة إيجاد حل لهذه المشكلة . كما حرصت بريطانيا فى ذلك الوقت على عقد اتفاقية مع مصر حول الأرصدة لأن هذا كان شرطًا أساسيًّا من شروط القــرض الذى عقدته مع أمريكا فى يونيه ١٩٤٦ ، والذى نص على ضرورة تسوية بريطانيا

لديوهـــا الخارجيـــة مع الدول الأخرى حتى تتمكن أمريكا من تسويق منتجاتها بشكل أوسع فى أسواق الكتلة الاسترلينية ، ولا تحتكر بريطانيا هذه الأسواق وفاءً لديونها [٦١] .

وفى أوائل يونيه عام ١٩٤٧ ؛ بدأت المفاوضات بين وفد مصرى ووفد بريطانى ، وعرض الوفد البريطانى على الوفد المصرى أثناءها رغبة الحكومة البريطانية فى تخفيض قيمة أرصدة مصر الاســـترلينية ؛ معـــللاً ذلـــك بضرورة مساهمة مصر فى المجهود الحربى البريطانى لقيام بريطانيا بالدفـــاع عـــنها فى الحـــرب وتحملها الكثير من الأعباء بسببها .. ولكن الوفد المصرى رفض العـــرض ، وأبـــدى إصـــرار الحكومة المصرية على عدم الموافقة على التخفيض ، لأن مصر قـــد ساهمت فى الحرب مع إنها لم تكن طرفًا فيها ، وأن الاقتصاد المصرى قد عانى من مشاكل كثيرة من جَرَّائها .. وخير دليل على ذلك : مشكلة الأرصدة التى تقوم حولها تلك المفاوضات. ولذا وافق الوفد البريطانى أخيرًا على عدم التخفيض[٦٢] . واستمر الوفدان فى دراسة الأساليب الممكنة لحل مشكلة الأرصدة .

وفى ٣٠ مـــن يونيه ١٩٤٧ ؛ وَقَّعَ الطرفان اتفاقية الأرصدة الاسترلينية المؤقتة عن المدة المتبقية من عام ١٩٤٧ ، على أن يبدأ العمل بموجبها ابتداءً من ١٥ من يوليو ١٩٤٧ وينتهى فى ٣١ مـــن ديسمبر من العام نفسه . وكان الغرض من هذه الاتفاقية هو وضع تدبير مؤقت لمشكلة الأرصدة ؛ ومحاولة وضع أساس مستقر للعلاقات الاقتصادية بين البلدين إلى أن تتمكن الحكومـــتان من دراسة الموضوع بمزيد من التعمق ، وذلك للتوصل إلى اتفاق أطول تعالج فيه كافة النقاط المعلقة بينهما ، والتى لم تُحَلّ فى الاتفاق المعقود[٦٣].

وكان لاتفاق ٣٠ من يونيه ١٩٤٧ نتائج متعددة ؛ أهمها : تقسيم الأرصدة الاسترلينية المســـتحقة لمصـــر لدى بريطانيا إلى قسمين : قسم جُمِّدَ – أى أوقف دفعه – وآخر لم يشمله التجميد ، ويشمل مستحقات الأفراد والاعتمادات المفتوحة فى لندن لصالح مُوَرِّدين فى بريطانيا أو فى دول أخـــرى . وكانت للأفراد والموردين الحرية فى التصرف فى تلك المستحقات داخل بـــلاد الكتـــلة الاسترلينية فقط . وقد وضعت الأموال التى لم تخضع للتجميد فى حساب سمى « الحســـاب رقـــم ١ » .. أما بالنسبة للقسم الذى شمله التجميد – وهو القسم الأكبر من الأرصـــدة – فيمثل مستحقات البنوك من أرصدة نقدية وحوالات وأسهم وسندات بريطانية كغطاء النقد المصرى ... إلخ ، وهذه المستحقات المُجَمَّدَة لا يتم التصرف فيها إلا طبقًا لما جاء بالاتفاق ؛ وقد أودعت فى حساب سمى « الحساب رقم٢ » . وقد وافقت الحكومة البريطانية

عـــلى أن تفرج عن مبلغ ثمانية ملايين من الجنيهات الاسترلينية يتم نقلها من الحساب رقم ٢ المجمـــد إلى الحســـاب رقم ١ ، وذلك لمواجهة مدفوعات مصر الخارجية – من تبادل تجارى وخلافه – عن الفترة من ١٥ من يوليو وحتى ٣١ من ديسمبر ١٩٤٧ .. على أن يخصم منه مـــا تصرف فيه الأفراد من مبالغ مستحقة لهم ، وما بقى لمصر من عملات صعبة نتيجة اتفاق مجمـــع العمـــلة الصعبة . وبذلك أصبح المبلغ المفرج عنه لمصر بعد هذه الخصومات غير محدد القـــيمة ، كما يخصم من أرصدة مصر الاسترلينية المجمدة ثمن ما اشترته الحكومة المصرية من بـــريطانيا مـــن أدوات ومعدات حربية لم تدفع قيمتها للحكومة البريطانية حتى ١٤ من يوليو ١٩٤٧ ، وأيضًا ثمن ما ستشتريه الحكومة المصرية من مخلفات الجيش البريطانى ، سواء قبل أو بعـــد ١٤ من يوليو ١٩٤٧ . كذلك .. وافقت الحكومة البريطانية على تخصيص مبلغ ١٢ مـــليون جنيه استرلينى لمصر كاحتياطى تشغيل ؛ يمكن لمصر أن تسحب عليه فى حالة تعرضها لأى عجز وقتى فى العملات الأجنبية[٦٤] .

والجدير بالذكر أن المبلغ المفرج عنه لمصر كان قابلاً للتحويل للعملات الأجنبية الأخرى وفقًا للاتفاق المالى الذى عقد بين بريطانيا وأمريكا ، ونتج عنه أن أصبح الجنيه الاسترلينى قابلاً للتحويل منذ ١٥ من يوليو ١٩٤٧ . لكنّ بريطانيا أوقفت تحويل الجنيه الاسترلينى إلى الدولار الأمـــريكى والكندى – أهم العملات فى ذلك الوقت وأكثرها ندرة – فى ٢٠ من أغسطس ١٩٤٧[*****] ، ولم تتمكن مصر من تحويل سوى ٤/٣ مليون جنيه استرلينى إلى عملات أخرى نتـــيجة وقـــف تحويـــل الجنيه الاسترلينى فى الفترة من ١٥ من يوليو وحتى ٢٠ من أغسطس ١٩٤٧ . وقـــد أثّرَ وقف تحويل الاسترلينى على مصر ؛ إذ تسبب فى صعوبة حصـــولها على ما تحتاجه من سلع إنتاجية واستهلاكية ضرورية لها من منطقة الدولار[٦٥] .

ونتـــيجةً للإجـــراء الذى اتخذته بريطانيا فى ٢٠ من أغسطس ١٩٤٧ من وقف تحويل الاسترلينى ، أجريت مفاوضات بينها وبين مصر حول كيفية حصول مصر على عملات صعبة – كـــالدولار – بعد هذا التاريخ .. ونتج عنها وضع بريطانيا مبلغ ستة ملايين دولار أمريكى تحـــت تصـــرف مصر ، ولكنّ هذا المبلغ لم يكن كافيًا لمواجهة احتياجات مصر حتى نهاية عام ١٩٤٧ . فمـــا كان على مصر إلا أن تعتمد على نفسها للحصول على العملات النادرة من طريق صادراتها المنظورة وغير المنظورة ، ومن طريق استيلائها على أرصدة الأفراد والشركات التى تعمل فى مصر من العملات الأجنبية ، وفقًا للقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ الذى أصدرته

مصـــر – والخـــاص بالرقابة على النقد – الذى أعطاها الحق فى ذلك الإجراء ، وذلك عقب خروجها من الكتلة الاسترلينية[٦٦] .

ومن النتائج التى ترتبت أيضًا على اتفاق ٣٠ من يونيه ١٩٤٧ : خروج مصر – ابتداءً من ١٥ يوليو ١٩٤٧ – من دائرة الكتلة الاسترلينية التى كانت عضوًا فيها منذ عام ١٩٣١، وذلـــك لأسباب فنية تتعلق بالمراقبة البريطانية على حق مصر فى استيفاء حاجتها من الأرصدة المجمعة لديها . ولما لم تكن هناك رقابة على الجنيه الاسترلينى داخل الكتلة الاسترلينية ، ورغبةً مـــن بريطانيا فى أن يتم إجراء رقابة من قِبَل مصر عليه ، فقد وافقت مصر على أن تخرج من الكتلة الاسترلينية بعد أن تبين لها أنها مقيدة بقيمة المبالغ المفرج عنها من الأرصدة الاسترلينية – سواءً أكانت داخل أو خارج الكتلة – وأنها سوف تتمكن فى حالة خروجها من سد الرقابة على تراخيص الاستيراد الخاصة بالسلع المستوردة من دول الكتلة .. للحد من استيراد السلع الكمالية ، والتركيز على استيراد السلع الضرورية .

ومـــنذ خـــروج مصـــر من الكتلة ؛ أصبح الجنيه الاسترلينى عملة صعبة بالنسبة لمصر كـــالدولار الأمريكى ، إذ أصبح الحصول عليه يتم وفقًا للإجراءات التى تتخذ للحصول على أيـــة عمـــلة صعبة أخرى . فلم تتمكن مصر بعد خروجها من الكتلة من الحصول على الجنيه الاســـترلينى – القـــابل للـــتداول داخل الكتلة – بنفس القدر الذى كانت تحصل عليه قبل خروجها ، وذلك نتيجةً لحرية التبادل التجارى مع بلاد الكتلة الاسترلينية . ولكن ليس معنى هذا توقف التبادل مع دول الكتلة ؛ إذ كان من مصلحة مصر الاستمرار فى التعامل معها حتى تتمكن من استنفاد جزء من أرصدتها الاسترلينية .

وفى ١٥ من يوليو ١٩٤٧ – عندما أُلْغِىَ مجمع العملة الصعبة الذى أنشئ عام ١٩٣٩ مـــع بدايـــة الحـــرب العالميـــة الثانية – أصبحت مصر غير ملتزمة بضرورة توريد حصيلتها من العملات الصعبة لبريطانيا . وبرغم خروج مصر من الكتلة الاسترلينية وتجميد الجزء الأكبر من أرصدتها ، استمر الارتباط بين العملة المصرية والعملة البريطانية قائمًا ، إذ ظل غطاء النقد المصرى فى غالبيته مكونًا من سندات بريطانية . كما تضمن اتفاق الأرصدة العمل على تسوية بعـــض المســـائل الفنية لتسهيل عملية التحويلات بين دول الكتلة ؛ وبين مصر التى خرجت منها[٦٧] .

وعقـــب توقيع الحكومة لاتفاقية الأرصدة فى ٣٠ من يونيه ١٩٤٧ ، رأت عدم عرضها على البرلمان ، إذ اعتبرتها عملاً حكوميًا يدخل فى اختصاص السلطة التنفيذية . وعندما قُدِّمَتْ

عـــدة استجوابات لرئيس الوزراء فى البرلمان حول ضرورة عرض الاتفاقية على البرلمان ؛ أصر رئيس الوزراء على رأيه ، وأوضح أن هذه الاتفاقية مؤقتة ولم تتضمن أى مساس بحقوق البلاد. وانفضت الدورة البرلمانية فى ١٠ من يوليو ١٩٤٧ دون أن ينظر البرلمان فى الاتفاقية[٦٨] .

وتعد وزارة « النقراشى » التى كانت فى الحكم عامى ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ – والتى تم عقد اتفـاقيتى الأرصدة الاسترلينية مع بريطانيا فى عهدها – من الوزارات الحزبية . وكانت تتكون مـــن تـــآلف حزبى : السعديين والأحرار الدستوريين برئاسة زعيم السعديين ، ولم يُمَثَّلْ حزب الوفد فى تلك الوزارة ، لأن الوفد كان يعارض دائمًا الاشتراك فى وزارة ائتلافية . لذا .. فقد مَثَّلَ الوفد أقوى جبهة للمعارضة فى ذلك الوقت . ولفشل هذه الوزارة – وزارة « النقراشى » – فى حـــل القضية المصرية مع الجانب البريطانى – خصوصًا بعد أن عرضتها على هيئة الأمم المـــتحدة ورفضـــت نظـــرها بدعـــوى أنهـــا قضـــية داخلية لا تدخل فى اختصاصها – فقد تعرضـــت لانتقادات شديدة من جانب المعارضة عند توقيع اتفاقية الأرصدة فى ٣٠ من يونية ١٩٤٧[٦٩]. وقـــد تمثـــلت معارضـــة الوفـــد للاتفاقيـــة فى عدة انتقادات وجهت لحكومة « النقراشـــى » ؛ جاءت فى بضع مقالات لأحد الوفديين المهتمين بالشئون الاقتصادية – وهو الأســـتاذ « محمد مندور » – نشرت فى صحيفة « صوت الأمة » لسان حال الوفد فى ذلك الوقت . أما بقية أحزاب المعارضة الأخرى فلم تُبْدِ اعتراضًا ذا شأن حول تلك الاتفاقية .

وقـــد ذهـــب حزب الوفد إلى فشل المفاوضات على الرغم من ادعاء الحكومة نجاحها ! فالاتفاقية – حسبما يرى – تعتبر حلاً مؤقتًا للمشكلة ، وأن تأجيلها من قِبَل بريطانيا يعد مادة ســـوف تســـتغل لمساومة مصر عند استئناف المفاوضات السياسية بينهما .. كما اتهم الجانبين بفـــرض نوع من الغموض على المفاوضات من خلال منع تسرب أية معلومات بشأن الاتفاقية قبل إبرامها خشية تعرضها للعقبات . كذلك .. البدء فى تنفيذ بنود الاتفاقية دون عرضها على الـــبرلمان وأخذ موافقته عليها ، وعدم استشارة الرأى العام أو مناقشة الموضوع فى الصحف . كمـــا وجـــه انتقادًا إلى موافقة مصر على مبدأ تجميد أرصدتها الاسترلينية – أى إيقاف دفعها لها نقودًا أو ثمنًا لبضائع أو على نحو آخر كخدمات أو أجور لسفن أسطولها التجارى أو أسهم كأسهم قناة السويس وأسهم الشركات التى تعمل فى مصر – واعترافها بهذا رسميًا لبريطانيا . وتســـاءل : كيف ستستطيع مصر الضغط على بريطانيا للعدول عن هذا التجميد بعد ذلك ؟ ومـــا هـــى الوسائل التى ستكون فى مقدرتها للضغط بها ؟ وماذا سيترتب على تجميد الأرصدة وخروج مصر من الكتلة الاسترلينية من خطر على المستهلك المصرى ، حيث إن جزءًا كبيرًا

من هذه الأرصدة يمثل الجزء الأكبر من غطاء العملة المصرية الذى سيصبح مجرد إيصالات على البنك الأهلى ، وبريطانيا قد رفضت دفع الأذون والسندات التى أودعتها لحساب البنك الأهلى مقابل حصولها على العملة المصرية ، وما استتبع ذلك من انخفاض فى قيمة العملة المصرية وارتفاع الأسعار ؟ وأيضًا : ماذا سيترتب من أضرار على تجارة مصر الخارجية التى ستكون بيد بريطانيا ، إذ إن موافقة مصر على الخروج من الكتلة الاسترلينية وتجميد الأرصدة سيؤدى إلى شل حركة التجارة المصرية الخارجية نظرًا لقلة الواردات وارتفاع الأسعار بما يتركه ذلك من آثار سلبية على الشعب المصرى .

وقد كان من المقبول أن تخرج مصر من الكتلة لو أن بريطانيا كانت قد سددت الأرصدة المجمدة أو اتفق على أسلوب سدادها ؛ لأن الرقابة التى ستطبق على الجنيه الاسترلينى فى مصر عقب خروجها من الكتلة سوف تؤدى إلى صعوبة الحصول على الاسترلينى القابل للتداول فى كافة دول الكتلة الاسترلينية ، مما سيؤدى إلى نقص تجارة مصر مع بعض دول الكتلة ، والتى تستأثر بجزء كبير من تجارة مصر الخارجية .

ونتيجةً لفرض الرقابة على الجنيه الاسترلينى ، ستتعرض التجارة الخارجية للقيود ، حيث ستخضع كافة عمليات التصدير والاستيراد لتراخيص ، أى إن التجارة المصرية الخارجية ستعود إلى ما كانت عليه فى فترة الحرب من رقابة مركز تموين الشرق الأوسط الذى كان يسيطر عليها فى ذلك الوقت،كما أن هناك خطرًا من تجميد الأرصدة على ميزاننا التجارى مع بريطانيا ، وهو ما حدث بالفعل عام ١٩٤٦ عندما سجل عجزًا قدره ١٤ مليون جنيه ، إذ بلغت صادراتنا إليها ما قيمته ١١ مليون جنيه ؛ فى حين بلغت وارداتنا منها ٢٥ مليون جنيه ، ولكننا تمكنا فى ذلك الوقت من تسديد العجز باستقطاعه من أرصدتنا المجمعة لدى بريطانيا ؛ ولكن بعد تجميد الأرصدة .. فلم نتمكن من تسديد أى عجز فى ميزاننا التجارى – وهو ما يتوقع فى السنوات المقبلة – لأن مصر عقب الحرب العالمية الثانية كانت فى حاجة ماسة لاستيراد الكثير من السلع الإنتاجية والرأسمالية التى حرمت منها لفترة طويلة أثناء الحرب[٧٠].

والجدير بالذكر أن حزب الوفد استند فى معارضته للاتفاقية إلى معارضة بعض الاقتصاديين المصريين لها ، وكذلك إلى ما نشرته بعض الصحف البريطانية Sunday Times والتى ذهبت إلى أن الاتفاقية جاءت فى صالح بريطانيا ، حيث إنها قد وُقِّعَتْ قبل ١٥ من يوليو – تاريخ تحويل الجنيه الاسترلينى للعملات الأخرى– لأن مصر لو لم تُوَقِّعْها لكان فى مقدرها أن

تسحب جزءًا كبيرًا من أرصدتها الاسترلينية المجمعة لدى بريطانيا سدادًا لالتزاماتها عن وارداتها من دول خارج الكتلة ، وهذا ما كان سيعرض الجنيه الاسترليني للحرج[٧١].

كما انتقدت صحيفة « صوت الأمة » أيضًا القرار المفاجئ الذى أعلنه وزير مالية بريطانيا « د. دالتون Dr. Dalton » والخاص بوقف تحويل الاسترليني إلى الدولار الأمريكى أو الكندى ، إذ اعتبرت هذا نقضًا لاتفاق ٣٠ من يونيه ١٩٤٧ من جانب واحد ، خاصةً وأن مصر لم تُستَشَرْ فى هذا الأمر ، ولم يكن لدى وزير ماليتها أو سفيرها فى بريطانيا علم بهذا القرار الذى سيؤثر بدوره ليس على مبلغ الثمانية ملايين جنيه المفرج عنه طبقًا للاتفاقية ، بل على كل ما ستحصل عليه مصر أيضًا من استرليني فى مقابل صادراتها لبريطانيا .. كما إنه سيؤدى إلى نقص وارداتها من أمريكا ، وبذلك يزداد الغلاء فى السوق المصرية نتيجةً لنقص الكثير من السلع فى الأسواق [٧٢].

أما عن موقف الحكومة من تلك الاتفاقية ، فقد اتضح من التصريحات التى أدلى بها وكيل وزارة المالية « محمد الدرويش » – والذى كان رئيسًا لوفد مصر فى المفاوضات التى تمت مع بريطانيا بخصوص الاتفاقية – لمندوبى الصحف ووكالات الأنباء فى اجتماع عقد معهم ؛ أن مصر قد حققت كل ما كانت تهدف إليه من هذه الاتفاقية ، وهو تنظيم أساس متين لتجارة مصر الخارجية فى الفترة المتبقية من عام ١٩٤٧ ، وكذلك تسوية بعض المسائل الفنية الناتجة فى الفترة المتبقية من عام ١٩٤٧ ، وكذلك تسوية بعض المسائل الفنية الناتجة عن رقابة مصر على الجنيه الاسترليني . كما صرح بأن مصر قد تمسكت بعدم الموافقة على تخفيض الأرصدة ، وأنه لم يكن فى مصلحة مصر عقد اتفاق نهائى لتسوية الأرصدة فى ذلك الوقت لأن الموقف الدولى كان ما يزال غامضًا ؛ ونظام مدفوعات بريطانيا لم يتضح بعد .. وأن خروج مصر من دائرة الكتلة الاسترلينية كان شرطًا ضروريًا لتنفيذ الاتفاقية ، وأنه كان فى مصلحة مصر الخروج فى ذلك الوقت ؛ حيث إن قانون الكتلة الاسترلينية كان يعطيها الحق فى إخراج أى عضو من الكتلة اعتبارًا من أول أغسطس ١٩٤٧ . كما أوضح أن مبلغ الثمانية ملايين جنيه استرليني المفرج عنه كان كافيًا لمدة الخمسة أشهر ونصف الباقية من عام ١٩٤٧ ، وأن مصر قد اتفقت على الإفراج عن ١٨ مليون جنيه فى العام ، وأن ما تحتاجه مصر فعلاً هو مبلغ عشرين مليونًا فى العام .. وبذا تستطيع مصر أن تدبر المبلغ المتبقى من حصيلة صادراتها المنظورة وغير المنظورة[٧٣].

أمـا عـن موقف الحكومة من القرار البريطانى الصادر فى ٢٠ من أغسطس ١٩٤٧ ، والذى قضى بوقف تحويل الجنيه الاسترلينى للدولار الأمريكى أو الكندى .. فيمكن أن يتضح من تصريح وكيل وزارة التجارة والصناعة « عبد الله أباظة » فى حديث له مع مندوب جريدة « السياسة »[٧٤].

ولمـا كـان اتفاق الأرصدة الذى عقد فى ٣٠ من يونية ١٩٤٧ مؤقتًا وينتهى العمل به فى ٣١ مـن ديسمبر ١٩٤٧ ، رأت الحكومتان المصرية والبريطانية إجراء مفاوضات بينهما فى بدايـة ديسمبر ١٩٤٧ للاتفاق على الإجراءات التى سوف تتخذ خلال عام ١٩٤٨ بعد العمـل بالاتفـاق السابق أو تعديله أو عقد اتفاق جديد . واستمرت المفاوضات طوال شهر ديسـمبر ١٩٤٧ ، وانـتهت بـتوقيع اتفاق الخامس من يناير ١٩٤٨ ، ويقضى بمد العمل بالاتفاق القديم – ٣٠ من يونيه ١٩٤٧ – مع إجراء بعض التعديلات عليه ، ويعمل به اعتبارًا من أوائل يناير ١٩٤٨ وحتى ٣١ من ديسمبر ١٩٤٨ ، أى لمدة عام .. على أن تستمر مصر خارج دائرة الكتلة الاسترلينية وتكون حرة فى الاحتفاظ بإيراداتها من العملات الصعبة . وأهم النـتائج الـتى أسفر عنها هذا الاتفاق : إفراج بريطانيا عن مبلغ واحد وعشرين مليون جنيه اسـترلينى من أرصدة مصر المجمدة لديها ، إلى جانب تخصيص مبلغ ١١ مليون جنيه استرلينى كاحتياطى تشغيل تسحب عليه مصر فى حالة إذا ما تعرضت لأى عجز وقتى فى وسائل الدفع للخارج ، علاوةً على الاحتياطى المتفق عليه فى الاتفاق السـابق والمقدر بـ ١٢ مليون جنيه اسـترلينى . وبذلك يكون مجموع ما خصص لمصر من مبالغ عام ١٩٤٨ هو ٣٢ مليون جنيه اسـترلينى تستخدم فى تسديد مدفوعاتها للخارج .. هذا إلى جانب ما تحصل عليه من عملات نتيجةً لصادراتها المنظورة وغير المنظورة .

ولمواجهة النقص فى العملات الصعبة الذى قد تتعرض له مصر ؛ وافقت بريطانيا على أن تـبيع لمصـر مبلغ ٦,٢٥ ملايين من الدولارات الأمريكية لمواجهة مدفوعاتها الخارجية . كما وافقـت أيضًا على بيع الذهب اللازم لتسديد الزيادة فى حصة مصر فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ؛ والبالغة قيمتها أربعة ملايين من الدولارات[٧٥] . وبعد هذا الاتفاق ، عقدت عدة اتفاقيات حول الأرصدة الاسترلينية بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، بعضـها قصـير الأجل والبعض الآخر طويل الأجل .. حتى تم عقد الاتفاق النهائى فى فبراير ١٩٥٩[٧٦].

وكما كان للمعارضة الوفدية موقف من اتفاقية الأرصدة الموقعة فى ٣٠ من يونيه١٩٤٧؛ كان لها أيضًا موقف من اتفاقية الأرصدة الموقعة فى ٥ من يناير ١٩٤٨ ، وتتمثل تلك المعارضة فى بعض الانتقادات التى وجهتها الصحيفة الناطقة بلسانها – صوت الأمة – وتركزت فى أن الاتفاق الجديد يحمل جميع مساوئ اتفاق ٣٠ من يونيه ١٩٤٧ من تجميد للأرصدة وانخفاض فى قيمة العملة المصرية ، بما له من آثار على غطاء العملة واختلال فى ميزان مصر التجارى وتقييد الاستيراد . هذا إلى جانب أنه يزيد عليها مساوئ أخرى ، إذ كان كل ما ستستطيع أن تحصل عليه مصر من الدولارات بمقتضى هذا الاتفاق – عن عام ١٩٤٨ – يبلغ ما قيمته ٦,٢٥ ملايين دولار ، فى حين كانت الاتفاقية السابقة – ٣٠ من يونيه ١٩٤٧ – تعطى مصر الحق فى تحويل ما قيمته ٨ ملايين جنيه استرلينى عن مدة خمسة شهور ونصف عام ١٩٤٧ ، وهذا غير مبلغ الـ ٤ ملايين جنيهات ذهبية الذى ستبيعه بريطانيا لمصر ، والذى لن تستفيد به مصر فى تدعيم غطاء عملتها ، بل إنها ستدفعه لمواجهة زيادة حصتها فى صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير الذى تحرص بريطانيا وأمريكا على إنجاحه . وهذا الإجراء فى مصلحة بريطانيا طالما أن العملة المصرية ما زالت مرتبطة بعملتها . وكأن اتفاق ٥ من يناير ١٩٤٨ قد تضمن بنودًا أكثر إجحافًا بمصر من اتفاق ٣٠ من يونيه ١٩٤٧ [٧٧]!

وكما وجه حزب الوفد انتقاداته إلى الاتفاق الجديد ؛ فقد وُجِّهَتْ إليه انتقادات أيضًا من جانب بعض الجماعات الماركسية فى مصر ، والتى ذهبت من خلال جريدة « الجماهير » إلى أن اتفاقية يناير ١٩٤٨ لم تحقق أية فوائد لمصر ، بل جاءت لصالح بريطانيا .. وأن سياسة التهاون التى تتبعها الحكومة مع المستعمر لن تُمَكِّنَ البلاد من استيفاء حقها من الأرصدة كاملا، وأنه لابد أن تغير الحكومة من سياستها وتهدد المستعمر بالاستيلاء على أسهم شركاته بمصر سدادًا للأرصدة المجمدة[٧٨].

هذا ؛ بينما رأت الحكومة أن اتفاقية ٣٠ من يونيه ١٩٤٧ قد جاءت محققةً للأهداف المصرية ، ورأت كذلك أن اتفاقية ٥ من يناير ١٩٤٨ جاءت فى مصلحة البلاد ، ولم تفرط الحكومة فى أى حق من حقوق الشعب . كما أصرت على عدم عرضها على البرلمان أو أخذ موافقته عليها ، واكتفت بإحاطة البرلمان – بمجلسيه – علمًا بمضمون اتفاقية ٥ من يناير ١٩٤٨ ، وبأنها قد بدأت فى اتخاذ الإجراءات اللازمة مع الحكومة البريطانية لتنفيذ الاتفاقية [٧٩].

وبعد خروج مصر من الكتلة الاسترلينية وعقد اتفاقيتى الأرصدة (٣٠من يونيه ١٩٤٧، و ٥ من يناير ١٩٤٨) كان من المنطقى أن تعمل الحكومة على فصل العملة المصرية عن الاسترلينى الذى أصبح الارتباط به مرهقًا لها . فأصدرت الحكومة المصرية قانونًا فى أغسطس ١٩٤٨ بتحديد غطاء النقود المصرية التى ستصدر منذ ذلك الحين ، وبموجبه تم استبدال سندات على الخزانة المصرية بسندات الخزانة البريطانية التى كانت تغطى نصف الغطاء الذهبى للعملة المصرية . أما النصف الآخر الذى كان يُغطَّى بأوراق مالية فقد أصبح يغطى بسندات حكومية مصرية أو أوراق مالية مصرية تضمنها الحكومة المصرية ، على أن يستمر غطاء الأموال التى تم إصدارها حتى تنفيذ القانون على ما كان عليه ؛ ويتمثل غالبيته فى سندات على الخزانة البريطانية .

وبذلك انتهى العمل بالقرار الذى صدر فى ٣٠ من أكتوبر ١٩١٦ ، والذى سمح للبنك الأهلى باستبدال سندات خزانة بريطانية بغطاء العملة الذهبى ، أدى إلى آلية التحويل بين العملتين .. مما يسر للسلطات البريطانية خلال الحربين العالميتين الحصول على النقد المصرى بسهولة فى مقابل احتفاظها لمصر بسندات بريطانية فى لندن ، أدت إلى مشكلة الأرصدة الاسترلينية التى عانت منها مصر كثيرًا . ونتيجةً لهذا القانون – ولو أنه لم يحدث أى تغيير بالنسبة للإصدار السابق عليه – فقد تم فصل العملة المصرية عن العملة البريطانية نهائيًا ؛ وبالتالى تحقق الاستقلال النقدى لمصر[٨٠].

★ ★ ★

بعد استعراض مراحل التبعية النقدية بين الجنيه المصرى والاسترلينى وأثرها على الاقتصاد المصرى ، يمكن ذكر التواريخ التالية كعلامات بارزة على طريق التبعية : أكتوبر ١٩١٦ ، سبتمبر ١٩٣١ ، سبتمبر ١٩٣٩ ، أغسطس ١٩٤٨.

فبالنسبة للتاريخ الأول – ١٩١٦/١٠/٣٠ – فإنه يعد أهم تاريخ بالنسبة للنقد المصرى؛ إذ نتج عنه فقد الجنيه المصرى لاستقلاله وارتباطه بالجنيه الاسترلينى ، وما جره هذا الارتباط على الاقتصاد المصرى من زيادة فى التبعية والتأثر بالاقتصاد البريطانى منذ ذلك التاريخ وحتى عام ١٩٤٨.

وبالنسبة للتاريخ الثانى – سبتمبر ١٩٣١ – فقد نتج عنه خروج مصر عن قاعدة الذهب نهائيًا واتباعها للجنيه الاسترليني ، ومن ثَمَّ انضمامها للكتلة الاسترلينية .

أما بالنسبة للتاريخ الثالث – سبتمبر ١٩٣٩ – فهو البداية الحقيقية للآثار التى ترتبت على الارتباط بين العملتين ؛ حيث نتج عن الإجراءات التى اتخذت نتيجة الارتباط ، ومراقبة النقد ، واتفاق مجمع العملة الصعبة ، تكوين أرصدة استرلينية لمصر كان من آثار تجميعها إحداث تضخم فى الاقتصاد المصرى ، وما جَرَّهُ من متاعب عانت منها مصر طوال سنوات الحرب العالمية الثانية . وبرغم أن مصر لم تعلن الحرب بصورة رسمية إلا فى نهايتها ، فإن الارتباط النقدى أثر على الاقتصاد المصرى كما لو كانت مصر قد أعلنت الحرب منذ بدايتها !

ومن الملاحظ أن مصر لم تبدأ محاولات حل مشكلة الأرصدة الاسترلينية التى تجمعت لها خلال الحرب إلا فى عام ١٩٤٧ ، وليس بعد انتهاء الحرب مباشرة .. لأن الجهود المصرية كلها تركزت فى تلك الفترة حول قضية الجلاء . وعندما ثبت لمصر عدم جدوى المفاوضات حول هذا الموضوع نتيجة مماطلات بريطانيا وعدم تعاطف مجلس الأمن مع القضية المصرية واعتبارها قضية ثنائية تُحَلّ بين البلدين : مصر وبريطانيا .. بدأت الحكومة فى إثارة مشاعر الشعب المصرى ضد بريطانيا والمطالبة بحقوقها لديها من أرصدة وخلافه .

والملاحظ أن الاتفاقيات التى عقدت لحل مشكلة الأرصدة الاسترلينية التى تجمعت لمصر – سواء أكانت اتفاقية يونية ١٩٤٧ أو يناير ١٩٤٨ – لم تأت إلا بحلول جزئية لمشكلة تلك الأرصدة .. وظهر من خلالها مدى تحكم بريطانيا ، إذ إنها هى التى حددت مقدار المبالغ المفرج عنها ، والتى تمثل قدرًا ضئيلاً مقارنةً بمجموع الأرصدة المجمدة . وكأن الاقتصاد المصرى لم يستفد من الأرصدة التى تجمعت له فى خلال فترة الحرب فى تنمية البناء الاقتصادى فى السنوات التى أعقبت الحرب ، والتى كان فى خلالها فى أمَسّ حاجة لاستيراد سلع إنتاجية للعمل على دفع عجلة الاقتصاد ! ومن الملاحظ أيضًا أن الوزارة التى كانت فى الحكم آنذاك – وزارة « النقراشى » – كانت تحرص على الحصول على بعض المكاسب من بريطانيا دون الدخول معها فى صدام . وكان هذا واضحًا فى اتفاقيتى الأرصدة .. مما عرضها للنقد اللاذع فى بعض الأحيان من المعارضة الوفدية ، لأن موقف الوفد حينما يكون خارج الحكم يختلف عنه

عـــندما يكـــون فى الحكم . فعندما يكون خارج الحكم يظهر نفسه على أنه المدافع والمتمسك بحقـــوق مصر كاملة مع بعض التشدد ، ولكنه عندما يكون فى الحكم يكون فى غالبية الأحيان أكـــثر مـــرونة فى معالجة الأمور ، إلى جانب أن معارضة الوفد المتشددة جاءت نتيجةً لموقفه من الحزب السعدى ، والذى كان جزءًا من الوفد وانشق عليه مُكَوِّنـــًا حزبًا فى عام ١٩٣٨!

ويعـــــد التاريخ الأخير – أغسطس ١٩٤٨ – أخطر تاريخ فى مســـار النظام النقدى فى مصـــر، إذ إنـــه بمقتضى القانون رقم ١١٩ الصادر فى أغسطس ١٩٤٨ ، فُصلت العملة المصرية نهائيًا عن العملة البريطانية ، وبدأ النظام النقدى فى مصر مرحلة جديدة نحو الاستقلال بعـــد أن عـــانى من الارتباط لســـنوات طويلة منذ عام ١٩١٦ . وقد ساهم هذا الاستقلال فى تخفيف حدة تبعية الاقتصاد المصرى للاقتصاد البريطانى إلى حد ما .

الهوامش

(١) جاد لبيب : البناء الاقتصادى والعلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر وإنجلترا – القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٥ . ص ص ٥٧: ٦٠.

(٢) محمـــد عـــلى رفعـــت : مشاكل مصر الاقتصادية ووسائل معالجتها – القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥١ . ص ص ١٩٤: ١٩٥ .

– محمـــد عبد العزيز عجمية وصبحى تادرس قريصة: النقود والبنوك والتجارة الخارجية – الإسكندرية : مطبعة الكرنك ، ١٩٧٠ . ص ص ١٩٤: ١٩٥ .

(3) Royal Institute of International Affairs: Op. Cit., p. 153.

- Harari, R.A.: Banking & Financial Business in Egypt, L'Egypte Contemporaine, Feb. 1936, p.137 .

(4) Royal Institute of International Affairs, Op . Cit., p.153 .

– محمد عبد العزيز عجمية : دراسات فى التطور الاقتصادى ، الطبعة الأولى – القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٣م ص ٢١٩.

(٥) مجلة غرفة القاهرة : السنة ١٢ ، عدد ٢ من فبراير ١٩٤٧ . ص ١٨٤ .

– جاد لبيب : المرجع السابق . ص١٧.

(٦) أمـــين مصـــطفى عفيفـــى عبد الله : تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، الطبعة الثالثة – القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٤ . ص٣٢٩.

- Crouchley A.E . : The Economic Development of Modern Egypt, Longman, Green & Co., London, 1930, p.214.

(٧) محمد عبد العزيز عجمية : دراسات فى التطور الاقتصادى . ص ٢١٩.

(*) فارتفعت أسعار معظم السلع الاستهلاكية فى مصر ، مما ترتب عليه ارتفاع نفقات المعيشة . والبيان التالى يحمل أرقامًا توضح تطور أسعار الجملة ونفقات المعيشة خلال السنوات ١٩١٤–١٩١٨.

«متوسط أغسطس وديسمبر ١٩١٣ = ١٠٠%»

السنوات	متوسط أسعار الجملة	متوسط نفقات المعيشة
١٩١٤	%٩٨	%١٠٠
١٩١٥	١٠٣	١٠٢
١٩١٦	١٢٨	١٢١
١٩١٧	١٧٦	١٥٤
١٩١٨	٢١١	١٨٩

● المصدر : أحمد الشربينى السيد : موقف الحكومة المصرية من التضخم إبان الحرب العالمية الأولى – بحث منشور فى مجلة « المؤرخ المصرى » ، عدد الأول من يناير ١٩٨٨ . ص ٣٠٨.

(8) Royal Institute of International Affairs : Op . Cit., pp . 154 -155 .

(٩) محمـــد فهمى لهيطة : تاريخ فؤاد الأول الاقتصادى ، مصر فى طريق التوجيه الكامل – القاهرة : مطبعة الشبكشى ، ١٩٤٥ . ص ص ١٠٥: ١٠٦.

(١٠) محمـــد رشدى : التطور الاقتصادى فى مصر ، الجزء الثانى – القاهرة : دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢ . ص ٥٨.

(١١) محمـــد دويـــدار : الاقتصـــاد المصرى بين التخلف والتطوير – الإسكندرية : دار الجامعات المصرية ، ١٩٧٨. ص ٢٤٢.

(١٢) محمد على رفعت : المرجع السابق . ص ١٩٩.

(١٣) محمد عبد العزيز عجمية وصبحى تادرس قريصة : المرجع السابق . ص ص ٢٧: ٢٨.

(**) ولمـــا كـــانت العملة المصرية مرتبطة بالعملة البريطانية ، فقد قامت الحكومة المصرية باستشارة خبير نقد بـــلجيكى فيما إذا كان من الصالح فصل عملتها وجعلها أساس التعامل الخارجى ، وتثبيت قيمتها بالنسبة لـــلذهب .. لكن الحكومة المصرية تعرضت لضغط من قِبَل الحكومة البريطانية لحرص الأخيرة على الإبقاء على تبعية العملة المصرية للعملة البريطانية . ومن ثم عقدت الحكومة المصرية اجتماعًا ضم خبراء مصريين مـــن رجـــال المال والبنوك وتجار القطن والمصدرين لاستشارتهم ، فأشاروا عليها بعدم فصل العملتين لأن معظم غطاء العملة المصرية سندات خزانة بريطانية ، وأنه من الناحية العملية ستنخفض قيمة الجنيه المصرى فيما لو انفصلت العملتان.

(14) National Bank of Egypt : The National Bank of Egypt 1898-1948, Cairo, 1949, p.55.

(١٥) جمـــال الديـــن محمد سعيد : التطور الاقتصادى فى مصر منذ الكساد العالمى الكبير ، الطبعة الأولى – القاهرة : مطبعة لجنة البيان العربى ، ١٩٥٥ . ص٢٤.

(١٦) زكـــى أحمد عطا : مشكلة الأرصدة الاسترلينية ، الطبعة الأولى – الإسكندرية : مكتبة الآداب للطباعة والنشر ، ١٩٤٧ . ص ص ١٤: ١٥.

(١٧) جاد لبيب : المرجع السابق . ص ٦٣ ، ٦٩: ٧٠ ، ١٣٦.

(١٨) زكى أحمد عطا : المرجع السابق . ص١٥.

(١٩) مجـــلة الوقائع المصرية : عدد ٣٣ بتاريخ ١٩٣٧/٤/١٩ ، « مضبطة الجلسة الرابعة عشرة من مجالس النواب ، بتاريخ أول مارس ١٩٣٧ » .

(٢٠) مصـــطفى الســـقاف : الرقابة على النقد الأجنبى فى مصر ، الطبعة الأولى – القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٤ . ص٩٠ .

(٢١) جمال الدين محمد سعيد : المرجع السابق . ص٢٤.

(***) حيث أصبحت أسعارها مرتفعة ؛ فى الوقت الذى زادت فيه الواردات من دول الكتلة الاسترلينية.

(٢٢) محمود متولى : الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها – القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤ . ص١٤٣.

(٢٣) جمال الدين محمد سعيد : المرجع السابق . ص ٦٤.

(٢٤) جاد لبيب : المرجع السابق . ص ص ١٣٢: ١٣٤ ، ١٤٢.

(٢٥) محمد دويدار : المرجع السابق . ص ١٤٤.

(٢٦) زكى أحمد عطا : المرجع السابق . ص ص ٢٥: ٢٦.

- Royal Institute of International Affairs : Op . Cit., p.158.

- EL Malakh, W. Ragai : The effect of the Second World War on the economic development of Egypt, A thesis submitted to Rutgers University, New York, the State University of New Jersey, May 1955, p.228.

(27) Evans, T.E . : The Killearn Dairies, 1934-1946, Sidgivick & Jackson, London, 1972, p.247 .

(٢٨) محمد على رفعت : المرجع السابق . ص ١٦٩ .

– محمد رشدى : المرجع السابق . ص٥٨.

- El Falaki, Mahmoud Saleh : Op . cit., p . 247.

(٢٩) زكى أحمد عطا : المرجع السابق . ص ص ٢٦: ٢٧.

(٣٠) جاد لبيب : المرجع السابق . ص ص ١٦٣: ١٦٤.

(٣١) زكى أحمد عطا: المرجع السابق . ص ص ٤٨: ٤٩ .

– محمد على رفعت : المرجع السابق . ص ص ٤١: ٤٢.

(٣٢) جاد لبيب : المرجع السابق . ص١٦٤.

(٣٣) مجلة غرفة القاهرة ، السنة ١٠ ، عدد ٧ من سبتمبر ١٩٤٥ . ص٧٥٦.

(٣٤) مصطفى السقاف : المرجع السابق . ص٩٢.

(٣٥) جاد لبيب : المرجع السابق . ص ٧٠، ١٥٣.

(٣٦) مصطفى السقاف : المرجع السابق . ص١٥٨ .

– جاد لبيب : المرجع السابق . ص ص ١٥٢: ١٥٣.

(٣٧) مصطفى السقاف : المرجع السابق . ص ص ٩٢: ٩٣ ، ١٥١: ١٥٢.

(٣٨) حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث ، الطبعة الأولى – القاهرة : دار إحياء الكتب العربية « عيسى البابى الحلبى وشركاه » ، ١٩٦٢ . ص ٣٠٣.

(٣٩) جاد لبيب : المرجع السابق . ص ص ١٦٧: ١٦٩ .

– محمد دويدار : المرجع السابق . ص ص ٢٤٦: ٢٤٧.

(٤٠) مصطفى السقاف : المرجع السابق . ص ٩٥.

(٤١) زكى أحمد عطا : المرجع السابق . ص ص ٣٨: ٤٠.

(٤٢) مصطفى السقاف : المرجع السابق . ص٩٤ .

– حسين خلاف : المرجع السابق . ص٣٠٣.

(٤٣) صالح ميخائيل : المرجع السابق . ص ص ٢٨: ٢٩ .

– صليب بطرس ساويرس (تعريب): نظم النقد الدولى ونظام النقد المصرى . المشروع البريطانى والمشروع الأمريكى واتفاقية بريتون وودز – القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٤٦. ص ص ١٨: ١٩.

(٤٤)جاد لبيب : المرجع السابق . ص ١٥٣ ، ١٦٨ ، ١٦٩.

- Hancock, W.K and Gowing, M.M.: British War Economy, His Majesty's Stationary Office, London, 1949, p. 110.

(****)وتتلخص مكونات الأرصدة الاسترلينية من العناصر الآتية :

- ٥ ملايين جنيه استرليني تقريبًا عبارة عن قيمة سندات الشركات البريطانية .
- ١٨٥ مليون جنيه استرليني تقريبًا عبارة عن المبالغ المسجلة فى الحسابات الجارية أو فى الأرصدة الدائنة.
- ٢٥٠ مليون جنيه استرليني عبارة عن قيمة سندات الدولة الإنجليزية وأذون الخزانة البريطانية . وهذا المبلغ الأخير يتضمن مبلغ ١٣٦ مليون جنيه استرليني الداخلة فى غطاء النقد المصدر ، من بينها نحو ١٢٨ مليونًا من أذون الخزانة البريطانية .
- وجدير بالذكر أن ملكية الأرصدة المصرية لدى إنجلترا توزعت بين جهات مختلفة : كان منها ما هو مملوك للبنك الأهلي المصرى وتقدر بحوالى ٧٧,٢% من مجموع الأرصدة ؛ أى ٣٤٠,٢ مليون جنيه استرليني تقريبًا . ومنها ما كان يمتلكه الأفراد وتقدر بنحو ١٢% من مجموع الأرصدة ؛ أى ما يقرب من ٥٢,٨ مليون جنيه استرليني . ومنها ما كانت تملكه شركات وبنوك مصرية أخرى وتقدر بحوالى ١٠% من مجموع الأرصدة ؛ أى حوالى ٤٤ مليون جنيه استرليني . وكميات أخرى كانت تمتلكها الحكومة المصرية وتقدر بحوالى ٠,٧% من مجموع الأرصدة ؛ أى ما يقرب من ٣ ملايين جنيه استرليني .. وهى المبالغ التى استحقت للحكومة المصرية نظير رسوم الموانى وأجور النقل البحرى والنقل بالسكك الحديدية وما شابه ذلك .

(يمكن الرجوع إلى ؛ زكى أحمد عطا : المرجع السابق . ص ص٣٢: ٣٤) .

(٤٥) محمد دويدار : المرجع السابق . ص ٢٤٧ .

- محمد عبد العزيز عجمية : المرجع السابق . ص ص ٢٥٤: ٢٥٦ .
- محمد رشدى : المرجع السابق . ص ٢٦١.

(٤٦) جاد لبيب : المرجع السابق . ص ١٥٥.

(٤٧) زكى أحمد عطا : المرجع السابق . ص ٥٧ .

- محمد على رفعت: المرجع السابق. ص ص٧١: ٧٢.صالح ميخائيل: المرجع السابق. ص ص ٢٥: ٢٦.

(٤٨) جاد لبيب : المرجع السابق . ص١٦٣ .

- زكى أحمد عطا : المرجع السابق . ص ص ٥٧: ٥٨.

(٤٩) زكى أحمد عطا : المرجع السابق . ص ص ٥٨: ٥٩ .

- محمد رشدى : المرجع السابق . ص١٦١ . تقرير عن الأرصدة الاسترلينية مقدم إلى رئيس وزراء الحكومة المصرية فى ١٩٤٦/٤/٣٠ من «بول فان زيلاند» ترجمة: صليب بطرس. ص ص ٤١: ٤٢.

(٥٠) الأهرام : عدد ٢١٨٣٠ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/٢٠ ، « البعثة التجارية البريطانية ، خطبة وزير المالية » . تقرير عن الأرصدة الاسترلينية مقدم إلى رئيس وزراء الحكومة المصرية فى ١٩٤٦/٤/٣٠ من « بول فان زيلاند » ، ترجمة : صليب بطرس . ص ص ٢٤: ٢٥ .

- جمال الدين محمد سعيد : المرجع السابق . ص ص ١٠٥: ١٠٦.

(51) El Malakh, W . Ragai : Op . Cit., p. 81 .

(52) F.O . 371/45969/ J . 420 : Economic Report for Dec., 1944, prepared by the Commercial Counsellor to His Majesty's Embassy at Cairo dated Feb., 1945, p. 28.

(٥٣) مضابط مجلس النواب : دور الانعقاد العادى الثالث ، مضبطة الجلسة ٣٢ إلى مضبطة الجلسة ٥٤ (١٣ من مارس – ٣٠ من أبريل ١٩٤٠) ، جلسة ٣٢ بتاريخ ١٣ من مارس ١٩٤٠ ، « مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء عن مشروع ميزانية الدولة ١٩٤٠–١٩٤١ » ، ص ١٠٤٤.

(٥٤) محمد على رفعت : المرجع السابق . ص٧٢.

(٥٥) نبيل عبد الحميد سيد أحمد : النشاط الاقتصادى للأجانب وأثره على المجتمع المصرى ١٩٢٢–١٩٥٢ – القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢ . ص٣٢٦.

(٥٦) راشـــد البراوى : حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر ، الطبعة الثانية – القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ . ص٩٦.

- F.O . 371/45969/ J . 420 : Economic Report for Nov . 1944, Prepared by the Commercial Counsellor to His Majesty's Embassy at Cairo, dated 31. 1.1945, p.24.

(٥٧) مصطفى السقاف : المرجع السابق . ص ٩٦، ٩٨.

(٥٨) فـــؤاد مرســـى : الـــتمويل المصرفى فى التنمية الاقتصادية – الإسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٨٠ . ص ص ٤٧: ٤٨.

(٥٩) الوقائع المصرية : عدد ٣٥ بتاريخ ١٤ من أبريل ١٩٤٠ . ومضبطة الجلسة الثانية والثلاثين بتاريخ ١٣ من مارس ١٩٤٠ ، مجلس النواب .

(٦٠) مضـــابط مجـــلس الـــنواب: المجلد الثانى من مضبطة الجلسة التاسعة عشرة إلى مضبطة الجلسة التاسعة والعشـــرين (١٠ مـــن مارس – ٢١ من مايو ١٩٤٧) ، ١٩٤٨ . ومضبطة الجلسة التاسعة والعشرين المنعقدة فى ١٢ من مايو ١٩٤٧ . ص ٢٠٥.

(٦١) صوت الأمة : السنة الأولى ، العدد ٢٩٥ بتاريخ ٦ من يوليو ١٩٤٧.

(٦٢) الأهرام : عدد ٢٢٣٠٦ بتاريخ ١٩٤٧/٧/٦ .

– صوت الأمة : السنة الأولى ، العدد ٢٩٣ بتاريخ ٤ من يوليه ١٩٤٧ .

– إسماعيل زين الدين: محمد مندور، فكره السياسى والاجتماعى – بحث منشور بمجلة «المؤرخ المصرى»، العدد الثانى يوليو ١٩٨٨ . ص ص ١٣٩: ١٤٠.

(٦٣) الأهرام : عدد ٢٢٣٠٢ بتاريخ ١٩٤٧/٧/١ . وعدد ٢٢٣٠٤ بتاريخ ١٩٤٧/٧/٣.

(٦٤) الأهرام : عدد ٢٢٣٠٣ بتاريخ ١٩٤٧/٧/٢ . وعدد ٢٢٣٠٤ بتاريخ ١٩٤٧/٧/٣.

(*****) ومن الأسباب التى دعت بريطانيا لهذا الموقف : قرب انتهاء القرض الأمريكى لبريطانيا – المعقود فى يونيه ١٩٤٦– والبالغ قدره ٣ مليارات و ٧٥ مليون دولار ، إذ لم يتبق منه لبريطانيا سوى ٤٠٠ مليون دولار فقـــط ، وذلـــك نتيجة لزيادة طلبها – بريطانيا – من الدولارات زيادة عظيمة ، خاصةً منذ اليوم الســـادس مـــن شهر أغسطس عام ١٩٤٧ عما كان عليه فى الشهور السابقة . وقد وافقت أمريكا على وقف تحويل الجنيه الاسترلينى من جانب بريطانيا لتخفيف وطأة صرف الدولارات التى تعانى منها بريطانيا. (يرجع إلى صوت الأمة : السنة الثانية ، العدد ٣٣٤ بتاريخ ١٩٤٧/٨/٢٢) .

(٦٥) الأهرام : عدد ٢٢٣٠٤ بتاريخ ١٩٤٧/٧/٣ . وعدد ٢٢٤٧٠ بتاريخ ١٩٤٨/١/١٤ .

– جاد لبيب: المرجع السابق . ص ٢٠٢.

(٦٦) مضابط مجلس النواب : المجلد الأول من مضبطة الجلسة الافتتاحية ، فى مضبطة الجلسة الخامسة عشرة (١٢ مـن نوفمبر ١٩٤٧ – ٩ من فبراير ١٩٤٨) ، ١٩٤٩ ، الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة فى ٢ من فبراير ١٩٤٨ . ص٦٦٠.

(٦٧) الأهـرام : عـدد ٢٢٣٠٣ بـتاريخ ١٩٤٧/٧/٢ . وعدد ٢٢٣٠٤ بتاريخ ١٩٤٧/٧/٣ . وعدد ٢٢٣٠٥ بتاريخ ١٩٤٧/٧/٤ . وعدد ٢٢٣٠٦ بتاريخ ١٩٤٧/٧/٦ .

– جاد لبيب : المرجع السابق . ص ص ٢٠١: ٢٠٤ .

– إسماعيل زين الدين : البحث السابق . ص ص ١٤٠: ١٤٢.

(٦٨) صـوت الأمـة : السـنة الأولى ، العدد ٢٩٧ بتاريخ ٨ من يوليو ١٩٤٧ . والعـدد ٢٩٩ بتاريخ ١٩٤٧/٧/١١.

(٦٩) يونـان لـبيب رزق (إشراف حسن يوسف) : تاريخ الوزارات المصرية ١٨٧٨–١٩٥٣ – القاهرة : مركـز الدراسـات السياسـية والاستراتيجية بالأهرام – وحدة الوثائق والبحوث التاريخية ، ١٩٧٥ . ص ص ٤٨٤: ٤٨٦.

(٧٠) صوت الأمة : السنة الأولى – العدد ٢٩٢ بتاريخ ١٩٤٧/٧/٢. والعدد ٢٩٥ بتاريخ ١٩٤٧/٧/٦ . والعدد ٢٩٦ بتاريخ ١٩٤٧/٧/٧.

(٧١) صوت الأمة : السنة الأولى ، العدد ٢٩٦ بتاريخ ١٩٤٧/٧/٧.

(٧٢) صوت الأمة : السنة الثانية ، العدد ٣٣٤ بتاريخ ١٩٤٧/٨/٢٢.

(٧٣) صوت الأمة : السنة الأولى ، العدد ٢٩٥ بتاريخ ١٩٤٧/٧/٦.

(٧٤) فقـد أشار – عبد الله أباظة – إلى أن هذا القرار لن يؤثر على الاقتصاد المصرى إلى حد كبير ، إذ إن مـا اعـتادت مصر أن تستورده من أمريكا يتركز فى الآلات الثقيلة التى تحتاجها المصانع الحديثة ، والتى تمكـنت بالفعل من فتح الاعتمادات الخاصة باستيرادها ، والتى ورد جزء كبير منها والباقى فى طريقه إلى مصر . وأيضًا استيراد السيارات . وقد تمكنت الشركات المستوردة من تدبير النقد اللازم لاستيرادها قبل إصدار قرار الإيقاف .

(يرجع إلى جريدة « السياسة الأسبوعية » ، عدد : ٥٣٥ بتاريخ ١٩٤٧/٨/٣١) .

(٧٥) الأهرام : عدد ٢٢٤٧٠ بتاريخ ١٩٤٨/١/١٤.

(٧٦) لمزيد من التفاصيل حول هذه الاتفاقات ، يمكن الرجوع إلى :

– محمد دويدار : المرجع السابق . ص ص ٢٥٢: ٢٥٣ .

(٧٧) صوت الأمة : السنة الثانية ، العدد ٤٥٤ بتاريخ ١٩٤٨/١/٩.

(٧٨) الجماهير : عدد ٣٨ بتاريخ ١٨ من يناير ١٩٤٨.

(٧٩) ملاحق مجلس الشيوخ – دور الانعقاد العادى الثالث والعشرين (١٩٤٧/١١/١٢ إلى ١٩٤٨/٧/٦)، ملحق رقم ١١١ جلسة ١٩٤٨/٣/٢٥ – « تقرير لجنة المالية – السياسة العامة المالية والاقتصادية » ، ص ص ٣٥٢: ٣٥٣.

(٨٠) مصطفى السقاف : المرجع السابق . ص ص ١٢٥:١٢٣ .

– جاد لبيب : المرجع السابق. ص ص٢٠: ٢٠٦.

خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب وآثاره على المجتمع المصرى

(١٩١٤-١٩٤٧)

يحيى محمد محمود*

كان لخروج بريطانيا عن قاعدة الذهب عدة مرات تأثيره على الفرد والمجتمع فى مصر . فقد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار ، وفقدان العملة لقيمتها ، كما أدى إلى مشكلة كبرى فى الثلاثينيات عصفت بالعديد من المؤسسات المالية العتيقة التى أنشئت فى القرن التاسع عشر مثل صندوق الدين . ولدراسة تأثير تلك الأحداث على الفرد والمجتمع فى مصر ؛ سنبدأ بعرض سريع لحالة مصر المالية منذ العصر العثمانى وحتى صدور أوراق النقد فى مصر على أساس قاعدة الذهب ، ثم ارتباطه بالاسترلينى ، ثم ندرس حالات خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب ، وكيف أدى ذلك لأزمة كبيرة بالنسبة للفرد والمجتمع فى مصر .. ثم ندرس وسائل الحكومة المصرية فى مقاومة تلك الأزمة .

النقود فى مصر

عرفت مصر العملات المعدنية طوال العصر العثمانى ، وظلت البلاد تتعامل بكافة أنواعها قبل وصول الحملة الفرنسية إلى مصر . وكانت العملة السائدة هى « البارة العثمانية » إلى جوار العديد من العملات الأجنبية[١] .

وعندما وصل « محمد على » إلى حكم البلاد ؛ كان الجنيه الاسترلينى هو العملة صاحبة السيادة[٢] . وبرغم أنه حاول إعادة تنظيم النقد سنة ١٨٣٤ وجعل الريال وحدة النقد المصرية[٣] ، وأخذ بنظام المعدنيين كقاعدة نقدية[٤] ، فإن الجنيه الاسترلينى ظل متداولاً إلى جانب مجموعة النقود المعدنية الأجنبية ، مثل الجنيه التركى والبنتو الفرنسى ، وتم تحديد سعر ثابت لهذه العملات .. ولم يحقق ذلك الإصلاح المالى النجاح الكافى لأنه لم تضرب كميات كافية من الريالات[٥] .

---

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد بكلية التربية – كفر الشيخ .

وقامت ثانى محاولة لتنظيم النقد سنة ١٨٨٥[٦] بعد الاحتلال البريطانى بثلاث سنوات – سنة ١٨٨٥ – حيث تم إصدار الجنيه الذهبى المصرى ووزنه ٨,٧٥ جرام[٧] من الذهب عيار ٧٥ فى الألف ، وكان له قوة إبراء غير محدودة ، إلى جوار بعض النقود المساعدة من الفضة والنيكل[٨] ، ولكن النتائج التى تحققت من هذا الإصلاح لم تكن إيجابية ، حيث لم يُسَك الجنيه الذهبى سوى مرة واحدة فى عام ١٨٨٩، وبقيت السيادة للجنيه الاسترلينى[٩] .

وقد كانت مشكلة تعدد العملات من المشكلات التى واجهت صندوق الدين (الخزانة المختصة بتجميع الضرائب لتسديد ديون البلاد) .. فكان يجمع عملات مختلفة لسداد ديون البلاد ، ومع ذلك اعترض صندوق الدين على إصدار النقود الورقية ، ولم يوافق على السماح للبنك الأهلى المصرى بإصدارها إلا بعد ضغط بريطانى وحكومى مصرى واسع[١٠] .

ظهور النقد المصرى وارتباطه بالجنيه الاسترلينى

ظهرت الأوراق المالية (البنكنوت) كبديل للعملات الذهبية فى التعامل النقدى ، وكانت لها قوة إبراء تعادل الجنيهات الذهبية .. حيث بدأ البنك الأهلى المصرى فى إصدارها كبديل للذهب وفقًا لقانون ٢٥ من يونية سنة ١٨٩٩[١١] ، والذى منح البنك الأهلى منذ تأسيسه حق إصدار النقد كجزء من نشاطه ؛ مشترطًا عليه إصدار تلك الأوراق بغطاء من الذهب يساوى نصف قيمتها على الأقل ، على أن يغطى النصف الآخر بسندات لا يتجاوز قيمتها سعرها اليومى . وكان القانون يشترط أيضًا إيداع تلك السندات والذهب فى خزانة البنك ، لتقديمها عند طلب حملة أوراق البنكنوت .

هكذا كان البنكنوت يصدر على أساس أنه معادل للذهب ، أو بعبارة أخرى : إن تلك العملات التى يصدرها البنك كانت مغطاة بقيمتها ذهبًا .

ومع بداية الحرب العالمية الأولى ؛ صدر أمر عالٍ فى ٢ من أغسطس سنة ١٩١٤ بإعطاء أوراق البنكنوت قوة إبراء تعادل الجنيهات الذهبية ، وسمح للبنك الأهلى بتأجيل دفع القيمة الذهبية لأوراق البنكنوت التى تقدم إليه[١٢] . وهكذا أصبح البنك فى هذا الوقت يصدر أوراقًا مالية ولا يلتزم بأن يدفع مقابلها بالذهب .

ومع استمرار الحرب ؛ تعذر نقل الذهب من إنجلترا إلى مصر . ونظرًا للحاجة لتمويل موسم القطن لسنة ١٩١٦ ، تساهلت وزارة المالية المصرية تحت الضغط البريطانى مع البنك

الأهلى المصرى ، وسمحت له مؤقتًا بأن يستبدل الذهب ببونات الخزانة البريطانية ذات الأجل القصير وبالقدر الذى يلزم من احتياطى الذهب ، ليعادل نصف الأوراق المصدرة طبقًا لقانون ذلك البنك[١٣] . ومنذ ذلك الحين لم تعد لأوراق البنكنوت المصرية قيمة تعادل قيمة الذهب الذى ساوته فيما مضى ، بل أصبحت تساوى مقدارًا مماثلاً من الجنيهات الاسترلينية التى باتت غطاء لتلك الأوراق .

وتدل تلك القرارات التى اتخذتها الحكومة على مدى التفاهم الذى ساد بينها وبين صندوق الدين ؛ إذ لم يُبد الصندوق أى اعتراض على تلك القرارات ، على عكس ما حدث حين بدأ البنك الأهلى فى إصدار أوراق البنكنوت سنة ١٨٩٨ لأول مرة ، وربما يعود هذا إلى اقتصار الصندوق على مديرين من الحلفاء اللذين بذلا جهودهما لمساعدة بلادهما فى الحرب اقتصاديًا ، بغض النظر عن مصالح حملة الأسهم .. وهذا ما برر إعراض سلطات الاحتلال عن حل صندوق الدين .

خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب ١٩١٩ وآثاره على الفرد والمجتمع

خرجت الحكومة البريطانية عن قاعدة الذهب لتعويض ما لحق بها من أضرار اقتصادية نتيجة الحرب العالمية الأولى . ولما كان الجنيه المصرى تابعًا للجنيه الاسترلينى ومرتبطًا به ؛ فقد انخفضت قيمته لكونه مغطى بسندات بريطانية .

وقد ظلت بريطانيا بعيدة عن قاعدة الذهب فى الفترة من ١٩١٩ إلى أن عادت إليه مرة أخرى سنة ١٩٢٥[١٤] ، وقد هبطت قيمة الجنيه الاسترلينى فى أثناء الحرب وبعد الحرب العالمية الأولى ، وتبعه الجنيه المصرى ، وتبع ذلك ارتفاع فى الأسعار ومزيد من التضخم . لكنه من ناحية ثانية كان بمثابة تخفيض فى ديون مصر قبل دائنيها الأجانب ؛ فقد ظلت مصر تسدد ديونها بالجنيه الاسترلينى طوال الفترة نفسها ، ولم يعترض صندوق الدين أو أىٌّ من حملة سندات الحكومة المصرية على ذلك ، وكان ذلك بمثابة تخفيض لالتزامات مصر المالية قبل الدائنين ، وهكذا استفادت البلاد من ذلك التخفيض لقيمة العملة ؛ حيث سددت ديونها بسعر أقل . أما ارتفاع الأسعار الذى ساد البلاد فلم يتأثر به الفرد كثيرًا ؛ نظرًا لحالة الرواج التى سادت البلاد لكثرة إنفاق جيوش الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى فى مصر .

خروج بريطانيا عن قاعدة الذهب ١٩٣١

ومـــع حـــلول الكســـاد العالمى الكبير . . وفى نطاق استيعاب الأزمة . . بدأت إنجلترا فى اتخاذ بعض الإجراءات الاقتصادية الجديدة ، ومنها الخروج على قاعدة الذهب مرة أخرى .

وبـــدأت مصـــر بـــالفعل منذ أكتوبر ١٩٣١ فى دفع فوائد الدين العام المصرى بالجنيه الاســـترلينى ، ولم تتبع فرنسا وإيطاليا النموذج البريطانى فى حل الأزمة ، مما أدى إلى انخفاض الجـــنيه الاسترلينى أمام الفرنك الفرنسى وما كان يعادله من الذهب . وقد مثل ذلك خسارة كبيرة لحاملى سندات الدين العام فى مصر الذين بدءوا فى الاعتراض على الدفع بهذه الطريقة ، وهو ما دفع صندوق الدين إلى إقامة دعوى أمام المحكمة المختلطة ، مطالبًا فيها بإلزام الحكومة المصـــرية بدفـــع فوائـــد الدين العام وأقساطه بالذهب حسبما اقتضت الأوامر العالية المنظمة لأعمال الصندوق ، ووفقًا لالتزامات الحكومة المصرية وتسويات دفع النقود[١٥] .

ومـــن جهة أخرى ، بدأ بعض حاملى سندات الدين فى إقامة دعاوى قضائية مماثلة أمام المحـــاكم المختـــلطة مطالبين بالدفع بالذهب أيضًا . وبدأت تظهر قضية الدفع بالذهب كقضية عامـــة ، لا كحالة خاصة بالدين العام المصرى .. إذ إن قضاة المحاكم المختلطة أنفسهم بدأوا يطالـــبون أيضًا بدفع رواتبهم بالجنيهات الذهبية . ولعل هذا ما يبرر حكم محكمة الاستئناف المختـــلطة الابتدائية بإلزام الحكومة المصرية بسداد فوائد الدين العام وأقساطه بالذهب وليس بالجنيه الاسترلينى[١٦] .

أثر الأزمة على الفرد

بـــدأت القضـــية تشـــغل الشرائح العليا من المجتمع المصرى ، إذ بدأت البنوك العقارية فى مطالـــبة مدينيها بدفع ديونهم بالذهب[١٧] ؛ وذلك بحجة أن رأس مال تلك البنوك مدفوع بالعملات الذهبية ، وكذلك جميع معاملاتها المالية . وحيث أن المتعاملين مع هذه البنوك كانوا مـــن كـــبار المـــلاك ، ومن الصفوة السياسية التى تملك القرار فى المجتمع المصرى .. وبما أن الاســـتجابة لمطالب صندوق الدين – ومن بعده البنك العقارى وسائر البنوك – سيؤدى إلى مضاعفة ديون هؤلاء الملاك ؛ فى الوقت الذى كانت فيه الأزمة العقارية الكبرى تطحن المجتمع المصرى آنذاك .. لذلك رأينا أن كل تلك القوى استأسدت فى الدفاع عن حق مصر فى سداد ديونها بالجنيه الاسترلينى وليس بالذهب .

ولم تكـــن تلك المشكلة مقصورة على مصر فحسب ، بل إن تركيا واجهتها فى توقيت سابق . ففى أثناء مؤتمر لوزان ١٩٢٣[١٨] ، طلب الوفد الفرنسى تسديد ديون الدولة العثمانية بـــالذهب ، وأصر الأتراك على الدفع بالفرنك الفرنسى بتأييد من الوفد البريطانى ، ولم يوافق الوفد الفرنسى على ذلك ، وتأجلت هذه المسألة لمدة عام . وفى باريس سنة ١٩٢٥ ؛ عقدت مفاوضـــات خاصـــة بنوع عملة التسديد استمرت ما يقرب من العام ، وأعلن ممثلو الحكومة الـــتركية خـــلال المفاوضات عجز بلادهم عن السداد بالذهب . وانتهت المفاوضات إلى حل وســـط ؛ قضى بأن تسدد سندات الدين الموحد العثمانى بنصف قيمتها بالذهب[١٩] . وهكذا انتهت المفاوضات بمكاسب حصل عليها الأتراك ، وخسارة الطرف الفرنسى .

وقـــد مثـــلت المفاوضـــات الســـابقة الخلفيةَ التى اعتمدت عليها فرنسا فى معالجة هذه الإشـــكالية مـــع الحكومة المصرية . . لذلك تجنبت المفاوضات السياسية المباشرة ولجأت إلى القضاء ، حيث أقام المدير الفرنسى لصندوق الدين دعوى أمام المحكمة المختلطة ؛ طالب فيها بإلزام الحكومة المصرية بتسديد الدين العام بالذهب .

وفى يـــناير سنة ١٩٣٣ ، جاء حكم المحكمة المختلطة مؤيدًا للطرف الفرنسى ، وملزمًا الحكومـــة المصـــرية بدفع فوائد دينها العام بالذهب[٢٠] ، مما أثار كبار الملاك والمهتمين بكافة الأمـــور المالية . وعلى الفور ؛ بدأ التصدى لذلك الحكم بكل الأشكال ؛ فاستأنفت الحكومة هـــذا الحكم ، وبدأت فى اتخاذ مجموعة من الإجراءات لحماية أموال الدولة فى المقام الأول ؛ وحمايـــة كـــبار المـــلاك فى المقام الثانى . وبدأ الهجوم على المحاكم المختلطة من قِبَل القانونيين المصريين ، بل وصل الأمر إلى الدعوى إلى حل تلك المحاكم وإلغائها مع صندوق الدين .

وكـــان الموقف القانونى للمحاكم المختلطة وصندوق الدين قويًا ، إذ استند على الأوامر العاليـــة المنظّمة للدين العام ، والتى نصت على سداد الدين وأقساطه بالذهب ، وهو ما أشار إليه صراحة الأمر العالى رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ .. إلى جانب أن هناك أحكامًا سابقة بخصوص هذا الموضوع . ففى سنة ١٩٣٠ ، حكمت محكمة الإسكندرية الابتدائية المختلطة بإلزام شركة بلجيكية – فى أعقاب هبوط سعر الفرنك البلجيكى – بسداد ديونها بالذهب[٢١].

وسائل الحكومة المصرية لحماية الفرد والمجتمع

وكـــان على الحكومة المصرية البحث عن مخرج لتلك الأزمة ، وبدا لها أن الحل يتحدد فى إصـــدار تشريعات جديدة من جهة ، وفى المفاوضات مع فرنسا لقبول التسديد بالاسترلينى من جهة أخرى .

وعلى الفور بدأت بالحل الأول ؛ وهو إصدار المرسوم الملكى فى ٢ من مايو سنة ١٩٣٥ الـــذى ألغى الدفع بالذهب فى كل العقود المالية فى مصر[٢٢] ، مما كان يعنى أن كل التعاملات المالية داخل الدولة أصبحت تتم بالنقد ، وهو ما كانت ترنو إليه الصفوة الحاكمة صاحبة أكبر المديونيات للبنوك العقارية .

وفى مجال الحل الثانى للخروج من الأزمة ؛ بدأت مصر فى التفاوض مع فرنسا وإيطاليا ، حيـــث مثـــلها ولمـــدة طويلة القانونى البارع الدكتور « عبد الحميد بدوى » الذى أدار دفة المفاوضات عن الجانب المصرى فى الفترة من ١٩٣٣ حتى ١٩٣٦ .

وفى ٢٦ من مايو سنة ١٩٣٣ ، بدأت المفاوضات فى لندن بمطالبة مندوبى فرنسا وإيطاليا مشـــاركة حملة الأسهم بحجة أنهم يخشون من انخفاض سعر الاسترلينى فى أعقاب انخفاض سعر الـــدولار الأمـــريكى ، لكنّ المفاوض المصرى رفض الطلب الفرنسى ، معللاً ذلك بأن حملة الأسهم لم يُسألوا عن رأيهم منذ سنة ١٨٨٠ ، ولا توجد حالة واحدة أُخذَ فيها رأيهم – منذ أن حلت دولهم محلهم فى المطالبة بحقوقهم – أن أصبح الدين المصرى تنظمه اتفاقات دولية[٢٣].

ولم يُـــبْدِ الإيطاليون اهتمامًا كبيرًا بتلك المسألة لقلة حملة السندات الإيطاليين ، مما جعل أطراف المفاوضات الفعلية مصريةً فرنسيةً بريطانيةً ، على حد تعبير المفاوض المصرى .

وتعقـــدت المفاوضـــات حين أعلن المفاوض البريطانى أن بلاده ستتشبث بأن يظل الدفع بالجنيه الاسترلينى[٢٤] ، وأخذت المفاوضات منحى آخر حين أصبحت تُشكل ضغطًا من فرنسا على الحكومة المصرية لإرغامها على الخروج من كتلة الاسترلينى[٢٥] . وبقيت بريطانيا تساند مصـــر فى موقفها للبقاء فى هذه الكتلة ؛ محاولةً الوصول إلى حل وسط فى تلك المفاوضات .. هذا فى الوقت الذى حاول فيه المفاوض المصرى إنهاء الأزمة برمتها دون إبطاء بالحصول على إقـــرار دولى بحـــق مصـــر فى سداد ديونها بالجنيه الاسترلينى . . كذلك رفض عرضًا بريطانيًا بتخصيص مصر لمبلغ ١٠٥ مليون جنيه مصرى على دفعات لمدة محدودة لشراء سندات الدين، معلنًا عدم تحمله مثل هذا التعهد[٢٦] . وهكذا انتهت المفاوضات دون التوصل إلى حل .

مـــن جهـــة أخرى ؛ واصل صندوق الدين اتخاذ إجراءات جديدة ضد الحكومة ؛ فبدأ فى حجـــز الزائد من ضرائب الأطيان عن المبالغ المخصصة لخدمة الدين[٢٧] ، بدلاً من إعادتها إلى وزارة المالية – كما كان يحدث من قبل – وذلك انتظارًا للفصل فى الدعوى المنظورة أمام

الاستئناف .. لكنّ الوزارة عدلت تعليماتها للمديريات بوقف إرسال كل الإيرادات ؛ باستثناء المبالغ المخصصة لخدمة الدين العام[٢٨] .

فى ظـــل هذا الإجراء ؛ لم يكن فى مقدور صندوق الدين عمل شيء – كما رأينا – فلم يقاض الحكومة عكس ما حدث من قبل ، وهو ما يعنى أفول نفوذ صندوق الدين ، ربما لإدراك مديـــريه مـــدى معارضـــة الصفوة الحاكمة المتضررة – إضافةً إلى الحكومة – لفكرة السداد بالذهب ، وعليه آثر أن ينحنى للعاصفة .

ولحسم مشكلة دفع الديون بالذهب ، تعالت الأصوات بالداخل مطالبةً بإلغاء الامتيازات الأجنـــبية وحـــل صندوق الدين ، والمحاكم المختلطة . . ففى مجلس الشيوخ ؛ طالب العضو « عبد الرحمن رضا » بإلغاء الامتيازات الأجنبية ، والمحاكم المختلطة .. مستندًا على ما حدث فى تـــركيا وســـوريا وإيـــران والعـــراق . وطالب الدكتور « مرسى محمود » بذلك المطلب فى الجلســـة نفسها ؛ وتصدى لهما بعض الأعضاء مثل « قليني فهمى باشا » ، ورئيس المجلس الـــذى اعـــترض عـــلى مناقشة الطلب من الأصل لمناقضته للمادة ١٤٣ من الدستور[٢٩] . ولم تقتصـــر تلك الدعوة على أعضاء البرلمان ؛ بل طالت رجال القضاء ، فدعا « عبد العزيز فهمى باشا » رئيس محكمة النقض والإبرام – فى الاحتفال بالعيد الخمسين للمحاكم الأهلية – إلى إلغاء المحاكم المختلطة ، مما دفع وزير فرنسا المفوض فى القاهرة إلى زيارة « عبد الفتاح يحيى باشا » رئيس الوزراء لبحث ذلك الأمر[٣٠] .

وفى مجـــلس النواب ؛ طالبت اللجنة المالية فى أثناء بحث مشروع ميزانية الدولة لسنـــة ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ ، بـــأن تستمر الحكومة على خطتها فى دفع فوائد الدين العام على أساس قاعدة النقد ، وأن تعمل على مفاوضة الدول بهدف إلغاء نظام صندوق الدين[٣١] .

نتـــيجةً للضغط المتزايد وتأييد المطالب السابقة من شريحة عريضة من المصريين ؛ بدأت الحكومة المصرية للمرة الثانية فى التباحث مع الحكومة البريطانية بشأن احتمالات صدور حكم محكمة الاستئناف المختلطة بتأييد الحكم الابتدائى السابق . وفى ٦ من ديسمبر سنة ١٩٣٤ ، اتفق المندوب السامى البريطانى مع الحكومة المصرية[٣٢] فى مطالبتها بموافقة الحكومات الثلاث : المصرية والفرنسية والبريطانية على مبدأ تسديد الديون بالجنيه الاسترليني قبل صدور الحكم ، فتـــنعدم قـــيمة الحكم إن صدر مخالفًا ذلك ، أو تحسم المشكلة بشكل قضائى فى حالة إقراره التسديد بالجنيه الاسترليني .

أما ثالث الاحتمالات ، فهـو أن يصدر الحكم بالدفع بالذهب ، وتعلن الحكومة المصرية – مدعومةً من الحكومة البريطانية – أنها لن تسدد إلا بالجنيه الاسترليني ، مع موافقة صندوق الدين[٣٣] .

كمـا نـاقش احتمالاً رابعًا بصدور الحكم بإلزام الحكومة الدفع بالذهب ، مع تمسك صندوق الدين بالحكم ، وما يمكن اتخاذه من إجراءات لحل صندوق الدين ، والتسديد بالجنيه الاسترليني .

ورأت فرنسـا – إزاء هذا الموقف المصرى المدعوم من بريطانيا – أن تسعى إلى تأجيل الفصـل فى هذه القضية لحين هدوء العاصفة ، وعادت لتعرض اقتراحها القديم بإصدار مصر لقانون يؤجل الحل لمدة ثلاث سنوات بموافقة الحكومات الثلاث (إنجلترا وفرنسا وإيطاليا)[٣٤] . وتفاديًا لرفض المحكمة المختلطة لذلك القانون المقترح ؛ اقترح المندوب السامى البريطانى إعداد مشروع قانون نهائى تصدره الحكومة المصرية ، يمكن للدول المعنية أن تصدق عليه . واستفسر المـندوب السامى البريطانى من الحكومة المصرية عن موقفها ، إذا ما كانت ترغب فى إخطار فرنسا وإيطاليا بالموافقة على القانون المقترح ، أم إنها ستطلب من محاميها أمام المحكمة المختلطة تأجيل النظر فى القضية ، وعما إذا كانت الحكومة المصرية ترغب فى إرسال خبرائها إلى باريس للتفاوض[٣٥] .

وجـاء رد الحكومة المصرية على المقترحات البريطانية بالرفض ، حيث أعلنت أن إجبار الحكومة الفرنسية على قبول تسوية الدين على أساس الدفع بالجنيه الاسترليني هو الحل الوحيد الـذى يرضى الحكومة المصرية[٣٦] ، وأعلنت رفضها التسوية المؤقتة للأزمة ؛ طالبةً أن تكون التسـوية على أساس دائم ! وأيدت رفضها بعرض تجارب كثير من الدول التى خَفَّضَتْ قيمة عملتها للتخفيف من التزاماتها قِبَل دائنيها ، وهو حق استخدمته فرنسا نفسها ، وتمنع مصر من استخدامه[٣٧] !

وفى ظل التصلب الفرنسى ؛ وصلت المفاوضات بين الطرفين إلى طريق مسدود ، مما دفع مصر وبريطانيا إلى الإعداد لإلغاء صندوق الدين لإزاحة الطرف الفرنسى ومطالبه .

وأعـدت الحكومـتان : المصرية والبريطانية مشروعًا بحل صندوق الدين بعد أن تأكدتا من أن أعضاء الصندوق لن يترددوا فى إلزام الحكومة المصرية بتسديد ديونها بالذهب إن أيدت محكمة الاستئناف المختلطة ذلك . واقترحت الحكومة البريطانية على الحكومة المصرية إصدار

مرسوم بإعفاء مديرى صندوق الدين من عملهم ، على أن يعهد بإدارته إلى المدير البريطانى للصندوق « روبرت كريج Robert Krig » وحده[٣٨] ليقوم بإدارته وفقًا لأحكام القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ ، مع مراعاة قرار مجلس الوزراء بشأن دفع الفوائد وأقساط استهلاك الدين المضمون والممتاز والموحد . ولعل الحكومة البريطانية أرادت باقتراحها هذا أن تضرب ثلاثة عصافير بحجر واحد ، الأول: التخلص من النفوذ الفرنسى المتمثل فى المدير الفرنسى للصندوق . وثانيها : إطلاق يدها وحدها فى الشئون المالية المصرية ، وذلك بتكريس سلطة الاحتلال . وثالثها : إظهار مدى التعاطف مع مطالب الحكومة المصرية . وهو ما يؤدى إلى تعميق العلاقات المصرية البريطانية .

واقترحت الحكومة البريطانية الطريقة التى يمكن للحكومة المصرية بها تنفيذ القانون المشار إليه ، إذا ما جاء حكم المحكمة عكس إرادتهما .. وذلك بإعلان بلاغ من مجلس الوزراء فى الصحف ينص على استمرار الوفاء بفوائد وأقساط استهلاك الدين المضمون والدين الممتاز والموحد والقروض العثمانية ، على أساس التسديد بالجنيه الاسترلينى[٣٩] . كما اقترحت الحكومة البريطانية إبلاغ مديرى صندوق الدين بنص البلاغ قبل إرساله إلى الصحف ، وكذا المرسوم الخاص برفع أيديهم عن إدارته[٤٠] .

وتضمن الاقتراح البريطانى استمرار « روبرت كريج » فى إدارة الصندوق ، على أن يتمتع « كريج » بذات المزايا والمرتبات ، واستخدام الموظفين أنفسهم .. كما تتعهد الحكومة المصرية بتعويضه عن أية أضرار تلحق به نتيجة لمقاضاته من قِبَل حملة الأسهم أمام المحاكم المختلطة أو غيرها[٤١] .

وعلى الرغم من إعداد الحكومتين البريطانية والمصرية لهذا السيناريو كاملاً لحل صندوق الدين ؛ فإن المحكمة المختلطة حسمت القضية فى فبراير سنة ١٩٣٦ بشكل أبقى على الصندوق لفترة أخرى[٤٢] ، إذ ألغت الحكم الابتدائى الصادر فى سنة ١٩٣٣ بقضائها بعدم اختصاص المحاكم المختلطة بنظر الدعوى .

ومن العجيب أن يصدر حكم كهذا ؛ لكن يبدو أن قضاة المحاكم المختلطة قد شعروا بخطورة الموقف ، وأن إصدارهم لحكم معارض للحكومة المصرية – المدعومة من بريطانيا – سيؤدى إلى إلغاء الصندوق ؛ بل والمحاكم المختلطة ذاتها .

وهكـــذا حسمت القضية بشكل حقق للحكومة المصرية نصرًا كاملاً فى مواجهة مديرى الصندوق للمرة الأولى ، إلا أنه فى ذات الوقت قد فتحت الباب على مصراعيه أمام الحكومة المصـــرية لحل الصندوق ، بعد أن أصبح لدى السياسيين المصريين مشروع قانون كامل يقضى بحل الصندوق بموافقة بريطانية .

نتائج الأزمة ، وتغير السياسة البريطانية تجاه بعض المؤسسات العتيقة

مـــنذ الحرب العالمية الأولى ؛ بدأت السياسة البريطانية تتغير تجاه صندوق الدين رغم أن بريطانيا كانت قد أبقت على الصندوق بعد احتلالها مصر .

وجـــاءت قضية الدفع بالذهب لتدفع بريطانيا – مرة أخرى – إلى إعادة تقييم سياستها تجاه صندوق الدين ، بل وتجاه حملة سندات الدين العام المصرى . وبدأت الخارجية البريطانية تحيل الأمر إلى خبراء وزارة الخزانة ، وهم المختصون بالمسائل المالية[٤٣] ، ورسم هؤلاء ملامح سياسة بلدهم تجاه الإدارة المالية المصرية .

وقـــد وضـــع هـــؤلاء الخبراء أسس تلك السياسة بعد استعراض ما مرت به مصر من تطـــورات منذ الاحتلال وحتى سنة ١٩٣٤ ، حيث وضعوا تصورهم لمستقبل الوضع فى مصر بعد عدة سنوات[٤٤] .

لقـــد رأى هـــؤلاء الخـــبراء أن صندوق الدين أصبح يشكل عبئًا على الإدارة المصرية ومعارضًـــا لمصالحها ؛ بل والمصالح البريطانية .. إذ أصبح هيئة بيروقراطية عالية التكاليف دون عائد ، ومن ثم لم يجدوا مبررًا للإبقاء عليه .

أمـــا فـــيما يتعلق بحملة السندات البريطانيين ؛ فوجد الخبراء أن مصالحهم غير مهددة ، إذ إن ٧٠% من فوائد الدين العـــام كانت تدفع فى مصر عن طريق البنك العقارى Credit Foncier[٤٥] ، ممـــا يـــدل عـــلى أن العدد الأكبر من حملة السندات قد أصبحوا مصريين ، أو مقيمين فى مصر .

أمـــا أهـــم حمـــلة الســـندات الـــبريطانيين فهم « أبناء روتشيلد M . N . Messr . Rothschild » الذين انضموا إلى الجانب الفرنسى فى المطالبة بتسديد مصر لديونها بالذهب ، وقاموا بتعيين محام لهم لمتابعة الدعوى أمام المحاكم المختلطة . كذلك . . ضغطوا على الخارجية الـــبريطانية لتغيير سياستها تجاه مصر ، ولكنّ الحكومة البريطانية كانت لها مصالحها فى مساندة

الحكومة المصرية كما رأينا .. لذا بدأت الضغط على « روتشيلد » ليقبل تسوية ديونه على أساس الجنيه الاسترليني[٤٦] .

وقد طرح خبراء وزارة الخزانة البريطانية العديد من الأفكار لمعالجة قضية الدفع بالذهب ، وهى الأفكار التى كانت أساسًا لمسألة تسديد مصر لدينها العام ، والأساس لحل صندوق الدين . فقد اقترح خبراء المالية البريطانية تقوية مركز مستشارهم المالى بمصر ليحل محل صندوق الدين فى تقديم المشورة المالية للحكومة المصرية[٤٧] (حسب تعبير هؤلاء الخبراء) .. أو بمعنى آخر : ليحل محل صندوق الدين فى الرقابة والهيمنة على إدارة المالية المصرية . وهى مقترحات لم يقدر لها أن ترى النور كما رأينا .

كذلك اقترح هؤلاء الخبراء أن تستبدل مصر بديونها ديونًا جديدة على أساس الاسترليني[٤٨] ، وطرحوا كذلك فكرة الاكتتاب فى قرض عام ، فيما عرف بعد ذلك باسم القرض الوطنى .

ولتفادى حدوث مواجهة بين الحكومة المصرية وصندوق الدين ، بذلت الحكومة البريطانية مجهودًا كبيرًا فى مفاوضة فرنسا للموافقة على تسديد مصر لدينها العام بالجنيه الاسترليني وليس بالذهب .

على الجانب الآخر ؛ تمسكت الحكومة الفرنسية بضرورة الدفع بالذهب ، وذلك لمساندة البنك العقارى Credit Foncier أكبر البنوك الفرنسية العاملة فى مصر ؛ والذى كان رأسماله بالذهب ، وكذلك السندات التى طرحها فى فرنسا لتمويل نشاطه كانت أيضًا بعملات من الذهب ، وكان تحول الحكومة المصرية – وبالتالى المدينين له من المصريين – إلى تسديد ديونها على أساس الجنيه الاسترليني يعرضه لخسارة لا تقل عن ٧ ملايين جنيه استرليني وفقًا لتقدير الخبراء البريطانيين[٤٩] .

وهكذا ساندت الحكومة الفرنسية مديرها بصندوق الدين فى دعواه ، حفاظًا على مصالح البنك الفرنسى الذى أقرض كبار الملاك جنيهات ذهبية ؛ ويود أن يتم التسديد بذات عملة الإقراض . وهنا بدأت المسألة تأخذ شكلاً سياسيًّا وقضائيًّا ، حيث فضلت فرنسا أن تستند إلى أحكام القضاء المضمونة وفقًا للنصوص القانونية ؛ ومن ثَمَّ جاء حكم محكمة الاستئناف المختلطة بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ليقضى على كافة الادعاءات الفرنسية ، بل وحسم الصراع الدبلوماسى بين الدولتين .

أمـــا بريطانيا التى كانت تسعى إلى إقرار حق مصر فى السداد على أساس الاسترلينى ، فكانت مستعدة فى ذات الوقت للتضحية بمصالح بعض البريطانيين فى سبيل الإبقاء على مصر داخل نطاق الاسترلينى ، وذلك لتدعيم الروابط الاقتصادية معها ولتكريس تبعيتها لبريطانيا .. تـــلك التبعية التى أكدت وأرست العلاقات البريطانية مع مصر ، كجزء من المخطط البريطانى العام واستعداداته فى مواجهة الخطر النازى .

ونتج عن قضية الدفع بالذهب أن ورثت بريطانيا وفرنسا الدول الأخرى ممن وقعت على امتياز إنشاء المحاكم المختلطة . وبهذا أضحى إصدار أى تشريع يمس الحقوق القانونية للأجانب يحـــتاج إلى موافقـــة كل من الدولتين فقط ، مما سهل فيما بعد مهمة الحكومة المصرية فى إلغاء صـــندوق الديـــن .. وهـــو ما تم بعد قليل بعد أن تحولت السياسة البريطانية عن تأييد بقاء الصـــندوق ، وأصبحت ترى أنه لا جدوى من وجوده ، خصوصًا بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ التى أصبحت الأساس فى العلاقات المصرية البريطانية .

وهكـــذا ســـاعد خـــروج بريطانيا عن قاعدة الذهب المجتمع المصرى على التخلص من صـــندوق الدين ، وهو المؤسسة العتيقة التى ظلت جاثمة على صدره منذ ١٨٧٦ وحتى ذلك التاريخ ، مما أدى إلى تحرر المجتمع من قيود تلك المؤسسة العتيقة ، وساعد المجتمع المصرى على القيام بتمصير ديونه بعد ذلك ، الأمر الذى عاد على جميع الأفراد بالنفع نظرًا لتخصيص المبالغ المخصصة لسداد أقساط الديون على القيام بالخدمات العامة والاجتماعية .

خاتـمة

إذا كـــان خـــروج بـــريطانيا عن قاعدة الذهب سنة ١٩١٩ لم يؤد إلى أزمة اقتصادية واجـــتماعية برغم ما أصاب البلاد من غلاء وتضخم – ويرجع ذلك إلى قيام ثورة ١٩١٩ ، وما أصاب العالم من أزمات اقتصادية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى التى تركت آثارها على البلاد – فإن ذلك لم يحدث سنة ١٩٣١ حين خرجت بريطانيا عن القاعدة نفسها . ونتج عن تـــلك الأزمـــة التى وقعت سنة ١٩٣٣ – فى أعقاب تدهور الجنيه الاسترلينى والجنيه المصرى معًا – أن أصبحت ديون البلاد أخف حملاً .

ومـــع المواجهـــة الـــتى حدثت مع صندوق الدين ؛ دافعت الطبقات العليا من المجتمع عن حقها فى سداد ديونها بالجنيه المصرى وليس بالذهب ، وساعدت تلك المواجهة على مزيد

مـــن الارتباط بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترليني ، لكنه كان ذا نتيجة إيجابية بشكل أكبر ؛ تمثـــلت فى إصدار تشريعات جديدة أدت فى النهاية إلى حل صندوق الدين وإلغاء الامتيازات الأجنبية ، وبالتالى تطوير الإدارة المالية للبلاد .

أما أكبر نتائج تلك الأزمة بالنسبة للفرد والمجتمع ، فقد تمثل فى التخلص من المؤسسات القديمة ، وتحرير المجتمع من تعبئة إيراداته لحساب الدائنين الأجانب ، مما ساعده على تخصيص جميع إيرادات البلاد لتمويل الخدمات العامة والاجتماعية التى يحتاجها الفرد والمجتمع .

أما الفلاح المصرى فقد تحمل الآثار الاقتصادية للأزمة كاملة ؛ دون أن يلقى أى دعم من الدولة .. إذ أدى كساد سوق القطن إلى سقوطه فريسة للدائنين ، ففقد الكثيرون أراضيهم ، ممـــا أدى إلى تفـــاقم المشكلة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر فى الأربعينيات والخمسينيات ؛ ليعجل بتفجير المجتمع المصرى فى الخمسينيات .

الهوامش

(١) هيـــلين ن. ريفلين : الاقتصاد والإدارة فى مصر فى مستهل القرن التاسع عشر ، ترجمة : أحمد عبد الرحيم مصطفى – القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٧ . ص١٧٧.

(٢) أحمـــد نظمـــى عبد الحميد : نظام النقد فى الخمسين سنة الأخيرة – القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع ، ١٩٦١ . أبحاث العيد الخمسينى ، ص ١١ .

(٣) رســـالة من « محمد على باشا » لـــ « بوغوص بك يوسفيان » مدير ديوان التجارة والأمور الإفرنجية ، وثيقة رقم ١٨١٢ ، ٢١ من رجب سنة ١٢٣٩ هـــ/ ١٨٢٣م ، ديوان التجارة والمبيعات ، دار الوثائق القومية .

(٤) د . حسين خلاف : التجديد فى الاقتصاد المصرى الحديث – القاهرة ، ١٩٦٣ . ص٢٩٢ .

(٥) د. حسين خلاف : المرجع السابق . ص ٢٩٤ .

(٦) د . عبد الحكيم الرفاعى : أصول الاقتصاد السياسى – القاهرة ١٩٤٧ . ، ص ٢٥٩ .

(٧) د. عبد الحكيم الرفاعى . المرجع السابق .

(٨) د . حسين خلاف : المرجع السابق . ص ٢٩٤ .

(٩) د . عزت عبد الحميد الجوهرى : النقود والبنوك – القاهرة ، ١٩٩٧ . ص ١٠٩ .

(١٠) د . يحـيى محمـــد محمود : الدين العام وأثره فى تطور المجتمع المصرى – القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين . ص ٢٢٩ .

(١١) دكريـــتو فى ٢٥ مـــن يونيـــة ســـنة ١٩٨٩ باعتماد نظام البنك الأهلى المصرى – مجموعة الأوامر والدكريتات الصادرة فى سنة ١٨٩٨ – القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٨٩٩ .

(١٢) أمر عال فى أغسطس من سنة ١٩١٤ ، الوقائع المصرية ، ٣ من أغسطس سنة ١٩١٤ .

(١٣) الوقائع المصرية ، ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩١٦ .

(14) Memorandum on Egyptian public debt, from F . O . to High Commissioner for Egypt, 28/9/1931, F . O . 141/731/1084 .

(١٥) رياسة لجنة قضايا الحكومة ، إفادة رقم ٢١٠٢ لرئيس مجلس الوزراء ، مضابط مجلس الوزراء ، ٥ من ديسمبر سنة ١٩٣١ ، دار الوثائق القومية .

(16) Memorandum on Egyptian public debt, from treasury chambers to F . O . 16/8/1932 . F . O . 141/701/192 .

(١٧) مذكـــرة عـــن مطالبة البنوك العقارية بدفع ديونها بالعملات الذهبية ، ٢٠ من مارس سنة ١٩٣٢ ، محافظ عابدين – محفظة ٤ – مجلس الوزراء – صندوق الدين – دار الوثائق القومية .

(١٨) بَحَـــثَ مؤتمر لوزان فى ديون الدولة العثمانية ، وقد قام بتقسيمها بين ١٤ دولة هى : تركيا واليونان وسوريا وصربيا والعراق وفلسطين وبلغاريا وألبانيا والحجاز واليمن وشرق الأردن وإيطاليا ونجد وعسير والموصـــل ومعان . وقد رفض بعض هذه الدول هذا الاتفاق مثل صربيا ، واشترط بعض الدول تسديد الدين بذات العملة التى تسدد بها تركيا .

(١٩) فى تقسيم الدين العثمانى القديم وكيف تم الاتفاق عليه انظر :

– المقطم عدد ٢٢ من يوليو سنة ١٩٢٧ ، رقم ١١٦٧٠ .

(20) Compte rendu des travaux de la commission de la dette publique D'Égypte pendant L'Année, 1933, p.81.

(٢١) د . حاتم زكى : تعليقات على الأحكام – مجلة القانون الاقتصادية ، السنة الأولى ، العدد الثالث ، مايو سنة ١٩٣١ .

(٢٢) مجموعة القوانين الصادرة فى سنة ١٩٣٥ – القاهرة : المطابع الأميرية ، ١٩٣٦ . ص ١٨٦.

(٢٣) رسالة من المفاوض المصرى فى لندن يوم ٢٦ من مايو سنة ١٩٣٣ – محافظ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، صندوق الدين ، دار الوثائق القومية .

(٢٤) المصدر السابق .

(٢٥) مذكرة عن الأخطار التى ينطوى عليها تأجيل مشكلة الديون سنة ١٩٣٤ – محافظ عابدين ، محفظة ٢ ، مجلس الوزراء ، صندوق الدين ، دار الوثائق القومية .

(٢٦) المصدر السابق .

(27) Compte rendu des travaux de la commission de la dette publique D'Égypte pendant L'Année, 1934, p. 36.

(28) Ibid, p . 50 .

(٢٩) مضابط مجلس الشيوخ ، الجلسة الخامسة ، ٢٢ من يناير سنة ١٩٣٤ . وقد حددت المادة ١٤٣ من الدستور مخصصات الدين العام وحقوق الأجانب ، ومنعت النواب من مناقشة أمور الدين العام إلا بشروط محددة .

(٣٠) مضابط مجلس الشيوخ، الجلسة السادسة، كلمة « عبد الفتاح يحيى باشا » ، ٢٩ من يناير سنة ١٩٣٤.

(٣١) مضابط مجلس النواب ، الجلسة ٥٣ ، ١٨ من يونية سنة ١٩٣٤ .

(٣٢) محادثات رئيس الوزراء مع المندوب السامى – محافظ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، صندوق الدين ، دار الوثائق القومية .

(٣٣) المصدر السابق .

(34) Memorandum relative to negotiation with the British Treasury, with the French Minister of Finance, 15/3/1934, F . O . 141/731/1084 .

(٣٥) رد الحكومة المصرية على مذكرة المندوب السامى البريطانى فى ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٣٤ – محافظ عابدين ، محفظة ٤ ، مجلس الوزراء ، صندوق الدين ، دار الوثائق القومية .

(٣٦) المصدر نفسه .

(٣٧) المصدر نفسه .

(٣٨) رد الحكومة البريطانية على المذكرة المرسلة من الحكومة المصرية فى ١٤ من يناير سنة ١٩٣٥ – محافظ عابدين ، رئاسة مجلس الوزراء ، صندوق الدين .

(39) Memorandum of Egyptian public debt, from treasury to F . O . 15/2/1934 . J . 291/45/16. F . O . 141/556/70 .

(40) Ibid .

(41) Ibid .

(42) Compte rendu des travaux de la commission de la dette publique D'Égypte pendant L' Année, 1936, p. 80.

(43) Compte rendu des travaux de la dette publique D'Égypte pendant L' Année, 1936, p.80.

(44) A Memorandum from Treasury chambers to F . O . written by John Simon, Weley and R . Owedutton, J . , 2364/69/16 . F . O . 141/701/192 .

(45) Memorandum from lord Tyrrell to High Commissioner for Egypt, 8/3/1933, F . O . 141/556/70 .

(46) Memorandum on the Egyptian public debt from the Treasury to F . O . 141/556/70.

(47) Memorandum on the Egyptian public debt from Mr . R. I. Cambell to lord Tyrrell .

(48) Ibid .

(49) A Memorandum from Mr . Waely to Petrson J . , 516/46/16 . F . O . 141/565/6 .

« سيزيف » ونشأة إسرائيل

ليلى عنان *

انـــتهت حـــرب طروادة ، وعاد كل الملوك المحاربين الإغريق إلى أوطانهم ، ماعدا ملك إيطاكـــه « عوليس » : طال غيابه فتأكدت أخبار موته ، وبعد سنين طويلة ، رفض المطالبون بعرشـــه الانـــتظار أكثر من ذلك ، وفرضوا على زوجه « بينيلوب » الجميلة ضرورة اختيار مـــن سيحل محله على العرش بعد الزواج منها . طلبت الملكة الوفية لزوجها الغائب مهلة حتى تنتهى من النسيج الذى كانت تعده لزوجها الراحل . أخذت تنسج أمام الجميع أثناء النهار ، فـــإذا ســـجى الـــليل أخذت تنقض غزلها . وهكذا ، نسجت أيضًا أسطورة « بينيلوب » ، ونسيجها الذى لا ينتهى ، لأنه لا يتقدم بسبب تدميرها له ليلاً .

يبدو أن هذه هى وظيفة المؤرخ الأبدية ، إذ كلما تم التوصل إلى حقيقة علمية ، جاء من بعـــده مَـــن دمرها لعرض حقيقة مغايرة . ولا ينتهى نسج الحقائق التاريخية على مرّ القرون . والمثل واضح لما يحدث « للمؤرخين الجدد » فى الغرب ، وفى فرنسا بالذات . فالعقليات تختلف مـــن جيـــل إلى جيـــل ، بســـبب العوامل التاريخية المستجدة ، السياسية منها والاجتماعية ، ومـــا تلاهما من توابع .. وما المؤرخ إلا إنسان تنطبق عليه قوانين الحياة العامة ، أيًا كان التوق إلى الحقيقـــة المطلقة ، أو الموضوعية المجردة . وهكذا ، عاش الفرنسيون لعقود طويلة ، مثلاً ، يهاجمون « نابليون الثالث » ، الذى حكم فرنسا بعد انقلاب شبه عسكرى ، منذ عام ١٨٥١ إلى عام ١٨٧٠ . وبما أن اليسار الجمهورى هو الذى تولى زمام الحكم من بعده ، وكان عدوه الـــلدود « نابـــليون الثالث » ، فقد دأب التاريخ الرسمى على التشهير به بالحق أو بالباطل ، لتؤكد الجمهورية الثالثة شرعية حكمها بعد حكم هذا الإمبراطور الظالم ، المدمر لفرنسا .

وانـــتهت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ واستقلت المستعمرات ، ودخل العالم الغربى مرحـــلة جديدة بعد أفول نجم الإمبراطوريات الكبرى ، مثل إنجلترا وفرنسا . ولم تستطع هذه البلدان مسايرة الحياة ، إلا بمساعدة دولة الولايات المتحدة ، التى بزغ نجمها بشراسة منذ ذلك الـــتاريخ . وبـــدأت الأجيال الجديدة تنظر إلى ما حولها ، بل وإلى نفسها ، من منظور مغاير ،

* أستاذ الحضارة الفرنسية بكلية الآداب – جامعة القاهرة .

جعلها – مثلاً – تعيد النظر فى كل ما كان يقوله مؤرخو سيرة بلدهم . فكان ما أسموه بتيار « تحطيم الأساطير » . حتى قال أحد كبار المؤرخين المعاصرين : إن وظيفة المؤرخ هى إعادة النظر الدائمة فى أساطير الماضى ، حتى يتجلى ما وراءها من حقائق . وكأن تاريخ ماضى فرنسا الرسمى ، « أساطير » عديدة ، نسجتها حكومة الجمهورية الثالثة لتؤكد شرعيتها .. علمتها للتلاميذ منذ نعومة أظافرهم ، فألقت بغشاوة على عقولهم ، لم يتخلصوا منها إلا بعد أن إنهارت هذه الجمهورية وما تمثله بعد الحرب العالمية الثانية ، أى بعد حوالى السبعين عامًا . وكان من بين ما « صحح » – مثلاً – النظرة إلى « نابليون الثالث » : اكتشف « المؤرخون الجدد » مزايا حكمه وفضله على الفرنسيين ، ولم تعد سيرته نقطة سوداء فى تاريخ فرنسا .

ويؤكد بعض المثقفين المصريين ، أن دولة إسرائيل كان هدفها توطين ضحايا النازية من اليهود . هذا ما كان يؤكده الإسرائيليون أنفسهم لكسب عطف الغرب ، والضغط عليه ، ليشعر بالذنب ويساعدهم . والوثائق تقول غير هذا ، كما نشرها لنا « هنرى لورنس » مؤخرًا .

بعد أن تأكد الوجود الصهيونى على الأرض الفلسطينية ، وزادت مساندة العالم للدولة اليهودية ، بدأ « المؤرخون الجدد » الإسرائيليون نشر « حقائق » ، عرفناها نحن العرب منذ وقوعها ، ولكن الغرب كان ينفيها دائمًا لأن الإسرائيليين كانوا ينفونها دائمًا . كانوا يؤكدون كذبها ، بل ويطلقون الأساطير لطمسها ، أساطير تمجدهم فى حربهم العلمية الدعائية ضد العرب . والعجب أن فرنسا التى أخذت تعيد النظر فى تاريخها هى ، لم تنشر أى دراسة لإعادة تقييم « الأساطير الإسرائيلية » إلا بحياء شديد ، يكاد أن يكون سريًا .. فى حين كانت الأضواء تسلط بشدة ويعلو التصفيق لكل ما يكتب من مذكرات أسرى النازيين وضحاياهم . ويعترف بعض المتخصصين فى دراسة القضية بما يحدث حاليًا فى إسرائيل ، وما يعيشه الفلسطينيون من عذاب وظلم فى وطنهم المغتصب . ولكن الماضى ، وجذور الدولة الإسرائيلية ، يبقى مهمشًا .. كأن أحداثه وقعت فى زمن حرب طروادة .

« المؤرخون الجدد » الإسرائيليون يعيدون النظر فى أكاذيب قصة نشأة إسرائيل ، والمؤرخون الفرنسيون لا يفعلون ذلك . وقد يكون السبب هو خوفهم من « قانون جيسو »، الذى أصبح كالسيف المسلط على رقاب كل من تجرأ وكذب ما يقوله اليهود أو يكتبونه .

مـــن هـــنا ، جاء عدم الاستغراب لعدم التنويه عن كتاب نفيس للأستاذ « هنرى لورنس » ، عنوانه : « عودة المنفيين : المعركة من أجل فلسطين ، من ١٨٦٩ إلى ١٩٩٧ »* .

كتاب كله وثائق، يقدم له المؤرخ فى تسع وعشرين صفحة ، وصفحاته من القطع الكبير، أحـــرفه دقيقـــة ، مما يجعل صفحاته المائتين بعد الألف تعادل ألفى صفحة من أى كتاب آخر مطبوع بطريقة عادية .

المقدمة مهمة ، بما سرد سريع لهذا التاريخ الطويل ؛ لأن « لورنس » لا يتدخل بعد ذلك فى كـــتابه إلا نـــادرًا . فـــتارة نراه يلخص فى بضعة أسطر أحداثًا تاريخية وقعت بين الوثيقة والأخرى ، وتارة أخرى يلخص وثائق ، لم ير أن أهميتها تستدعى النشر كاملة أو ترجمتها مثلما فعل مع الوثائق الأخرى .

هذه الوثائق الأخرى تتحدى أى تلخيص . لذا رأيت أن أقدم ما بدا لى مُهِمًّا من الناحية التاريخية ، وهى الجذور الأولى لفكرة إنشاء دولة خاصة باليهود الأوربيين .

« لورنـــس » يبدأ التأريخ الفعلى منذ عام ١٨٦٠ ؛ ومن هذا الكتاب ووثائقه ، يعرف من كان يجهل الأمر أن مشكلة اليهود الدائمة فى أوربا ، تأزمت مرة أخرى عندما اغتيل قيصر روســـيا « إسكندر الأول » عام ١٨٨١ ، فاجتاحت الإمبراطورية الروسية موجة جديدة من مذابـــح يهود البلد ، وذلك لمدة عامين . ولكن الاهتمام بشأن يهود أوربا كان قد بدأ بالفعل مـــنذ عـــام ١٨٦٠ ، عندما أنشأ يهود فرنسا أول « اتحاد عالمى لليهود » من أجل حمايتهم فى بـــلاد الإسلام ، وفى أوربا الأرثوذكسية ، وإعادة بناء الإنسان اليهودى المطحون فيهما ، و « تحضيره » بالعلم والعلوم .

أول مشـــروع عمـــلى كان فى عام ١٨٦٩ ، عندما أنشئت أول مدرسة زراعية بجوار « يافـــا » لتعليم « اليهود الأتقياء فى الأرض المقدسة » ، العاطلين بالوراثة . لم تكن المشكلة فى بـــلاد الإمبراطورية العثمانية ، حيث كانت حال اليهود لا تستدعى أى مساعدة ، فما من تهديد يخيفهم ولا يهددهم أى خطر ؛ إنما كان الهدف الحقيقى من إقامة هذا الاتحاد هو مساعدة يهود الإمبراطورية الروسية؛ وأثبتت الأحداث بعد ذلك صحة هذا التخوف ، فى عام ١٨٨٢ .

* Henry Laurens
La Retour de Exilés,La Lutte Pour La Palestine de 1869 à 1997 . Paris-Robert Laffont,1998

كان اليهود الشرقيون « الأتقياء » يختلفون اختلافًا جذريًا عن يهود أوربا الغربية ، الذين يتمستعون بكل حقوق المواطنة ، وأغلبهم من كبار رجال السياسة والمال . كذلك ، تبرأ جزء كبير منهم من ديانته وشعائرها ، فى حين اكتفى الآخرون بالمساعدات المالية لفقرائهم ، العاطلين لانقطاعهم عن كل ما يصرفهم عن العبادة على الأرض الفلسطينية .

المعروف أن هذه القلة كانت تعيش عالة على أغنياء أوربا وحسناتهم ، وكانت نظرة اليهود الإنجليز والألمان والفرنسيين ، نظرة ازدراء لهؤلاء الجهلة المتزمتين ، الذين لا ينتمون إلى « الحضارة » ، كما كانت تمارس فى أوربا الغربية فى نهاية القرن التاسع عشر . أما فى شرقى أوربا ، والأرثوذكسية منها بالذات – كما يقول المؤرخ – فكان العداء للسامية على أشده ، يعانى منه اليهود المضطهدون فينزحون فارين إلى الغرب ، إلى بولندا ، وألمانيا وفرنسا . أما إنجلترا ، فهى جزيرة تحميها البحار من غزو هؤلاء « الشحاذين » ، ويرفضهم كبار الساسة اليهود .

وبعد مذابح اليهود الروس فى عامى ١٨٨١ و ١٨٨٢ ، نشأت إذ ذاك حركات كثيرة لإيجاد حل للموقف ، كانت الصهيونية إحداها ، وهى التى أخذت تنادى بخلق « مركز روحانى » لليهود فى فلسطين . ولكن فرعًا من هذه الحركة صمم على خلق « وطن لليهود » وفهم ، « هرتزل » أن المشروع الاستيطانى لن ينجح إلا بمساندة القوى العظمى . وكانت التيارات اليهودية وتعدد أحزابها بين دينى وعلمانى واشتراكى ، تتطاحن فى هذه المرحلة من تاريخ قضية اليهود فى أوربا . حتى إن تبرعات الملياردير الفرنسى اليهودى « إدموند دى روتشيلد » كانت تحارب من جهات كثيرة ، ومن الصهيونية السياسية المنتصرة بالذات ، لأنها تساعد المهاجرين إلى فلسطين ، دون تفكير فى إنشاء « وطن » لهم ... أى إنشاء « دولة يهودية » .

ويقول « لورنس » فى مقدمة كتابه الوثائقى هذا : إن المهاجرين الأوائل كانوا أكثر تعصبًا من الأوربيين فى احتقارهم العنصرى للعرب ، أهل فلسطين ، حتى إنهم كانوا يأمرون المهاجرين الجدد من اليهود بعدم التعامل معهم ، أو حتى التحدث إلى جيرانهم العرب المسالمين . هذا المنطق لم يمنع اليهود المهاجرين المنتفعين بهبات « روتشيلد » المتدفقة ، والجاهلين بكل فنون الزراعة ، من استئجار فقراء الفلاحين من الفلسطينيين لفلاحة الأرض التى تمنح لليهود المعدمين سابقًا . فكانت المعاملة لا تختلف عن معاملة أى مستعمر مستوطن فى الإمبراطوريات الإنجليزية

والفرنسية والهولاندية إلخ ... وذلك منذ السنوات الأولى من القرن العشرين . وبدأ الشعار الخطير الذى تبناه الغرب بعد ما أعلنه الصهيونيون ، أن « فلسطين أرض بلا شعب تبحث عن شعب بلا أرض » .

الفلسطينيون بدأوا يشعرون بالخطر الصهيونى منذ عام ١٩٠٥ ، ولكن الصحافة الصهيونية المتوغلة فى كل أوربا الغربية والولايات المتحدة ، قدمت ردود أفعالهم وما يقولونه على أنها مثل من أمثلة العداء الأولى لليهود فى العالم وحربه ضد السامية ، متجاهلين تمامًا الحقيقة التاريخية . فمذابح اليهود لم تُقترف بصفة دورية إلا فى أوربا فقط ، وطردهم واضطهادهم لم يأت إلا من بلاد لا علاقة لها ، لا بالعرب ولا بالشرق .. بل على العكس ، كانت المنطقة العربية فى الدولة العثمانية وما قبلها ، هى المأوى الوحيد لليهود المطرودين المشردين على مرّ القرون . وقد قدم بالفعل البابا « يوحنا بولس الثانى » ، بابا الفاتيكان ، فى زيارته للقدس ، اعتذارًا عما تسببته الكنيسة من مآس لليهود فى ألفى عام مضت قبل الاعتراف بجرائم الغرب ضدهم .

والحق يقال ؛ إن « لورنس » منصف فى مقدمته ، وموضوعى كما يليق بأى أستاذ كبير ومؤرخ محترم ، ويعترف صراحةً بالفرق بين معاملة اليهود فى الشرق واضطهادهم فى الغرب . كذلك ، يؤكد مؤرخنا أنه لولا الامتيازات التى كانت تتمتع بها الدول الغربية فى الدولة العثمانية ، ومساندة الدول العظمى لها حينذاك ؛ لما كان للمشروع الصهيونى أى أمل فى التحقق والنجاح . ومن سخرية الأقدار أن يتجه الصهيونيون فى أول الأمر إلى ألمانيا لتساعدهم على تنفيذ مشروعهم . كان هذا قبل الحرب العالمية الأولى . لذا ، حولت الصهيونية ضغوطها بعد ذلك إلى الحكومة الإنجليزية ، عندما اندلعت الحرب . وهنا يبرز دور شخصية غايةً فى النشاط ، كان لها أكبر تأثير على مجرى الأحداث فيما بعد .. إنه « حاييم وايزمان » .

هذا اليهودى الإنجليزى الصهيونى (من أصل ليتوانى) ، كان يرى أن السيطرة على الأرض على رأس الأولويات ؛ كما حارب كثيرًا من أجل إنشاء جامعة عبرية بالقدس . وكان من أعز أصدقائه « سكوت » رئيس تحرير جريدة « مانشستر جارديان » ، ولهذا الصحفى البارز علاقات وطيدة بحزب الأحرار . نصح « سكوت » صديقه بطلب مقابلة « لويد جورج » ، وكان آنذاك من أهم شخصيات الحزب الحاكم . ولكن مشاغل « جورج » جعلته يرسل « وايزمان » إلى « السير هربرت صموئيل » ، الوزير اليهودى . وكان « وايزمان »

يجهـــل أن هذا الوزير قد انضم إلى الصهيونية ، ودافع عن أهدافها كثيرًا لدى أعضاء الوزارة الآخرين . حدث هذا فى عام ١٩١٥ .

ولا عجـــب إذا رأيـــنا هـــذا « الـــلورد صموئيل » وقد عينته إنجلترا فيما بعد حاكمًا لفلســـطين ، عـــندما تحقق أول أحلام الصهيونية ، وفرضت عصبة الأمم نظام الانتداب على الأرض الفلسطينية ، وسلمت البلد لإنجلترا ... والصهيونية .

أيًـــا كان ؛ فـــ « وايزمان » ، الحاصل على الجنسية الإنجليزية ، كان كيميائيًا ذا شهرة علمية محترمة جدًا . نراه يشترك فى المجهود الحربى لمساعدة إنجلترا ، ويخترع مادة متفجرة تجعل الوزيـــر « لويد جورج » يدين له شخصيًا بهذا المعروف . كما إنه يجعل « اللورد سايكس » يقتنع أيضًا أن لليهود شأنًا مؤثرًا على مصير العالم ، فيستجيب بعد ذلك لكل مطالبهم .

وهكذا تسببت مذابح اليهود الروس فى إنشاء الصهيونية .

وكـــان لليهود الروس الفضل فى التأثير المباشر على الحكام الإنجليز أثناء الحرب العالمية الأولى ... ما أبعد كل ذلك من ألمانيا وضحايا النازية ونهاية الحرب العالمية الثانية ، عندما أخذ الغرب يؤكد ضرورة إيجاد وطن للفارين من المحارق الهتلرية .

ويســـتمر « لورنس » فى عرض الوقائع ، ونشر الوثائق ، وتحطيم الأكاذيب ، وكشف المستور ، كأن لا أحد فى فرنسا عرفها من قبله ... سلطت الأضواء فى المؤلفات الأخرى على أحـــداث كـــانت أساسية لخدمة إسرائيل ، فى حين أن لجذورها أسباب غير النازية ، طمسها التاريخ الصهيونى بعد ذلك ، والغرب من ورائه .

كثيرًا ما ينسى التأريخ الجذور الحقيقية لأحداث هامة ، كما طغى مثلا الإسكندر بأمجاده وحروبه ونتائجها ، على اسم أبيه المجيد فى عصره ؛ فلولا فتوحات « فيليب المقدونى » الذى أخضـــع اليونـــان ، لما كان لـــ « الإسكندر الأكبر » هذه الشهرة . كما أن « صلاح الدين الأيـــوبى » أنسى بأمجاده اسم سلفه « نور الدين محمود » ، ودوره الذى مهد بجهوده المضنية لانتصارات الأيوبى . ويعاد الآن النظر فى « كريستوفر كولامبوس » ، بعد اكتشاف ما يثبت أن « الفايكـــنج » ، ملاحـــى الشمال ، ذهبوا إلى شمالى القارة الأمريكية قبله بأربعة قرون ، وأنشئوا بها مراكز للتجارة .

ويذكرنا هذا الكلام بأسطورة إغريقية أخرى، أسطورة « سيزيف » الذى أغضب الآلهة، فحكم عليه « زيوس » – كبيرهم – بتثبيت صخرة ضخمة على قمة جبل شاهق . ولكن الصخرة تنزلق إلى أسفل الجبل كلما أوصلها « سيزيف » إلى القمة . ولا يتوقف المسكين لحظة واحدة من الصعود ثم الهبوط . فالصخرة لا تستقر على قمة الجبل، و «سيزيف» لا يتوقف عن حملها صاعدًا المرة تلو الأخرى .. فلا الشقاء ينتهى .. ولا الصخرة تستقر فى مكانها .. ويستمر « سيزيف » فى كفاحه السرمدى .

ويستمر المؤرخ فى نشر معلومات ، لن يتورع آخر فى حملها مرة أخرى إلى قمة الجبل ، والقراء – فى كل مرة – يصلهم فتات المعرفة ، ولا تكتمل الصورة أبدًا . فكلما حُطِّمَتْ أسطورة ، نشأت أخرى ، قد تحطمها الأجيال اللاحقة ... فهذا قدر المؤرخ ، ورسالته النبيلة .

موقف الحزب الشيوعى الإسرائيلى من القضية الفلسطينية

دراسة تاريخية فى ضوء مشاريع الحزب لحل هذه القضية

١٩٦٤ – ١٩٦٧

وجيه عبد الصادق عتيق*

ما زالت القضية الفلسطينية هى لب الصراع العربى ، الإسرائيلى فى الشرق الأوسط ، كما أنها ما زالت القضية المحورية عند الباحثين المهتمين بتاريخ هذه المنطقة المعاصر .. إلا أن جُل الدراسات التى ظهرت حتى الآن ؛ إما أنها ركزت على علاقة أطراف الصراع المباشر بعضها وبعض ، وإما أنها بحثت فى علاقة القوى الخارجية بهذه الأطراف . ولم يهتم سوى نفر قليل من الباحثين بدراسة الفكر السياسى لقوى التأثير على الحكومات العربية والإسرائيلية عند اتخاذ القرار . كما لم يسبق – تقريبًا – لأىٍّ من الباحثين العرب دراسة موقف الأحزاب الإسرائيلية من قضايا الصراع العربى الإسرائيلى فى ضوء المشاريع السلمية التى طرحتها بعض هذه الأحزاب .

من ناحية أخرى ، تتسم الحياة السياسية فى إسرائيل بطبيعة تختلف إلى حد كبير عن الحياة السياسية لدول أخرى كثيرة ، فعلاوة على ارتفاع نسبة المشاركة السياسية بين السكان ، والعلاقة الوثيقة بينهم وبين أحزابهم ، تلعب الأحزاب الصغيرة مثلها مثل الكبيرة دورًا مؤثرًا فى هذه الحياة ، كما أنها تلعب دورًا بالغ التأثير فى توجيه سياسة الحكومة الإسرائيلية الداخلية والخارجية .

وبالنسبة للحزب الشيوعى الإسرائيلى ؛ فإنه تميز عن باقى الأحزاب الإسرائيلية – على كثرتها – بأن هيكله يتشكل من العرب واليهود ، وتمتع بشعبية واسعة بين السكان العرب داخل إسرائيل فى الفترة التى تدور فيها هذه الدراسة . كما تميز بمواقفه المعتدلة نسبيًا منذ تكوينه تجاه القضية الفلسطينية . وهو وإن كان من أحزاب الأقلية ؛ إلا أنه لعب فى ستينيات هذا القرن دورًا مؤثرًا فى الحياة السياسية الإسرائيلية .

* أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب – جامعة القاهرة .

وفى الحقيقـــة أنه من المفيد للمهتمين بالقضية الفلسطينية دراسة الفكر السياسى المتداول فى المجتمع الإسرائيلى حتى يمكن الوقوف على جوانب اعتدال أو تطرف هذا الفكر ، ومن ثَمَّ الـتعامل مع أصحابه فى الحاضر والمستقبل . ومن المفيد أيضًا التعرف على مدى تأثر الحزب الشـــيوعى الإسرائيلى بنتائج حرب ١٩٦٧ ؛ ومدى التحول الذى أصاب مواقفه من القضية الفلسطينية فى أعقاب تلك الحرب ، فى ضوء المقترحات التى قدمها لحل هذه القضية .

ولقـــد اتخذنـــا من عام ١٩٦٤ نقطة بداية لهذه الدراسة لأكثر من مبرر ، منها : ظهور تقارب بين الحزب الشيوعى الإسرائيلى والحكومة الإسرائيلية فى أعقاب تولى « ليفى أشكول » رئاسة مجلس الوزراء الإسرائيلى فى منتصف عام ١٩٦٣ ، الأمر الذى حدا بالحزب الشيوعى الإسرائيلى أن يتحدث بلسان الحكومة الإسرائيلية عندما طرح مشروعه لتخفيف حدة الصراع العربى الإسرائيلى فى أوائل عام ١٩٦٤على المسئولين فى ألمانيا الشرقية ، وذلك بعد أن استعاد هـــذا الحـــزب صلاته القوية بزعماء تلك الدولة ، والتى كان من مظهرها اختيار قادة الحزب لبرلين الشرقية لكى تنقل مشروعهم الأول للسلام إلى القاهرة . إلا أن اختلاف وجهات النظر بين زعماء الحزب حول سبل معالجة القضية الفلسطينية عام ١٩٦٥ ، أدت إلى وقوع انقسام شديد بين صفوفه .

أمـــا عـــام ١٩٦٧ فقد توقفنا عنده بسبب التغيير الواضح الذى أصاب موقف الحزب الشـــيوعى الإســـرائيلى من القضية الفلسطينية فى أعقاب حرب يونية ، وكذلك بسبب فشل مشروعه الثانى الذى عرضه على زعماء ألمانيا الشـــرقية ، والذى رفض « جمال عبد الناصر » قبوله فى ظل احتلال إسرائيل للأراضى العربية فى أعقاب تلك الحرب .

ولقـــد اتبعـــنا فى هذه الدراسة منهج التحليل التاريخى ، الذى يعتمد على رصد الحدث وتحـــليله ، ثم اســـتخلاص النتائج منه . كما اعتمدنا على مصادر وثائقية تنشر لأول مرة من المـــلفات الخاصـــة لـــ « أولبرشت » رئيس ألمانيا الشرقية سابقًا ، والمودعة بأرشيف حزب الوحدة الاشتراكية (الســـابق) تحت رقـــم NY 4182 فى مدينة برلين ، واعتمدنا أيضًا على مذكـــرات عدد من الشخصيات العامة التى لعبت دورًا مهمًا فى مجريات الأحداث خلال فترة الدراسة ، هذا بالإضافة إلى العديد من المراجع ذات العلاقة بالموضوع .

ويـــتوافر فى المكتبة العربية الآن عدد من المؤلفات التى تعرضت بشكل أو بآخر لموقف الحزب الشيوعى الإسرائيلى من القضية الفلسطينية ، نذكر منها كتاب « عبد الحميد متولى »

بعنوان : « نظام الحكم فى إسرائيل » ، وكتاب « أسعد مرزوق » بعنوان : « نظرة فى أحزاب إسرائيل » ، ثم كتاب « على الدين هلال » ، بعنوان : « تكوين إسرائيل » . كما يجدر التنويه إلى الدراسة القيمة التى قدمها الباحث « محمود سعيد عبد الظاهر » بعنوان : « تطور النظام الحزبى فى إسرائيل » لنيل درجة الدكتوراه بجامعة عين شمس عام ١٩٩١ .

إلا أن تلك المؤلفات تعرضت للحزب الشيوعى الإسرائيلى من الزاوية التى تخدم الإطار العام لموضوعاتها ، ولم تعالج بشكل واف موقف هذا الحزب من القضية الفلسطينية فى ضوء مشاريعه التى طرحها قبل حرب يونية وبعدها . كما أنها لم تتطرق من قريب أو بعيد لظاهرة تغير موقفه كثيرًا بعد حرب عام ١٩٦٧ ، عنه قبل تلك الحرب .

وكان البحث عن مصادر وثائقية من أبرز المشاكل التى تعرضت لها هذه الدراسة ، وخاصةً مشكلة صعوبة الحصول على مصادر مباشرة من الحزب الشيوعى الإسرائيلى . وللتغلب على هذه الصعوبة ؛ حصل الباحث على بعض أعداد صحيفة « الاتحاد » التى يصدرها ذلك الحزب عن طريق حزب التجمع بالقاهرة . ثم كانت هناك مشكلة عدم توافر المصادر أو المراجع الإسرائيلية فى مصر .. ومن أجل التغلب على هذه المشكلة ؛ استعان الباحث بالمراجع المترجمة إلى اللغات الأوروبية عن اللغة العبرية . وكانت هناك أخيرًا مشكلة عدم توافر المصادر الوثائقية المعاصرة فى دور الوثائق المصرية . مما دفع الباحث إلى السفر لمدينة برلين للحصول على الوثائق من أرشيف ألمانيا الشرقية (سابقًا) ، الذى أصبح منذ عام ١٩٩٤ – بما يحتويه من وثائق هامة تتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى – مفتوحًا أمام الباحثين . وحيث إن هذه الدراسة تعتمد على الأوراق الخاصة لـ « فالتر أولبرشت » رئيس دولة ألمانيا الشرقية (سابقًا) ، فقد سعت – فيما سعت إليه من أهداف – للكشف عن حقيقة موقف تلك الدولة من مشاريع تسوية القضية الفلسطينية التى قدمها الحزب الشيوعى الإسرائيلى .

وتحتوى هذه الدراسة – أولاً – على خلفية تاريخية موجزة حول نشأة الحزب الشيوعى الإسرائيلى ، وتطور مواقفه من الحركة الصهيونية وقيام إسرائيل . كما نتعرض فى هذه الخلفية الموجزة لمركز هذا الحزب داخل المجتمع الإسرائيلى ، حتى نتعرف على مدى تأثيره فى الحياة السياسية لهذا المجتمع خلال فترة الدراسة . ثم نتعرض بالدراسة – ثانيًا – لمشروع الحزب الشيوعى الإسرائيلى الذى كان يرمى لتخفيف حدة الصراع العربى الإسرائيلى ، والذى تقدم به لحكومة ألمانيا الشرقية عام ١٩٦٤ ، وذلك فى ضوء تحسن علاقة هذا الحزب بحكومة

إســـرائيل من جانب ، وتنامى علاقته بدول الكتلة الشرقية من جانب آخر . ثم نبحث أخيرًا فى المشروع الثانى لحل الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية ، الذى تقدم به الحزب أيضًا إلى حكومة ألمانيا الشرقية بصفة رسمية فى أعقاب حرب ٦٧ .

أولاً : الخلفية التاريخية

يعد الحزب الشيوعى الإسرائيلى من أقدم الأحزاب الإسرائيلية التى سبقت قيام الدولة ، وهـــناك إجمـــاع بـــين الباحثين على أن الشيوعية انتقلت إلى أرض فلسطين بعد حوالى عامين مـــن نجاح تلك الثورة فى روسيا ، عندما نجح عدد من الشيوعيين اليهود القادمين من أوروبا الشـــرقية فى تأســـيس أول تجمـــع شيوعى هناك ، عُرف عام ١٩١٩ باسم « حزب العمال الاشـــتراكى »[١] . وفى تلك الأثناء ؛ نشأ اتجاه جديد بين اليهود فى أوروبا وغيرها يدعو إلى الاندماج والذوبان فى الحركة الشيوعية العالمية ، كسبيل للتخلص من عقدة الشعور بالاضطهاد والعنصـــرية اللـــتين مارستهما أوروبا طويلاً ضدهم . وأصبح « كارل ماركس » – بفكره وجـــذوره اليهودية – المُلهم الأول لأصحاب هذا الاتجاه ، الذين دخلوا من ناحية فى خلاف عميـــق مع أقرانهم اليهود أصحاب المشروع الصهيونى الرامى للسيطرة على أرض فلسطين ، كما ظلوا من ناحية أخرى – حتى عام ١٩٤٧ – على جفاء مع القوى الاستعمارية ، وعلى رأسها بريطانيا وسلطاتها فى الأراضى الفلسطينية[٢] .

وشـــهد المؤتمر السادس الذى عقده حزب العمال الاشتراكى عام ١٩٢٤ فى فلسطين بعضًـــا مـــن ملامح ذلك الخلاف الذى نشب حول موقف الحزب من الحركة الوطنية العربية فى فلسطين ؛ إذ كان أعضاء الحزب من العـــرب الذين انضموا إليه بكثافة منذ عـــام ١٩٢٢ – ومعهـــم الكـــثير من الأعضاء اليهود – يرون أن هذه الحركة الوطنية هى جزء من الحركة العالميـــة المناهضة للاستعمار ، ومن ثَمَّ رفع هؤلاء شعار التقارب مع العرب . فى حين جاهرت أقلية من الأعضاء اليهود بتأييدها للصهيونية ، ودعت إلى التعاون التام مع سلطات الانتداب البريطانية فى فلسطين . وترتب على هذا الخلاف إبعاد دعاة التعاون مع الاستعمار البريطانى عن قيادة الحزب ، وتغيير اسمه ليعرف « بالحزب الشيوعى الفلسطينى »[٣] .

وعـــلى الرغم من هذا التطهير ؛ ظل الحزب يعانى من انقسام أعضائه من المثقفين العرب واليهـــود على أنفسهم على نحوٍ أدى إلى حدوث انشقاقات عميقة ، كان أبرزها تأسيس عدد مـــن أعضـــائه بقيادة « فؤاد ناصر » و « إيميل طلحة » لحزب شيوعى مُستقل عُرف باسم

« عصبة التحرر الوطنى » فى مدينة حيفا عام ١٩٤٣ . فى حين استمر عدد آخر من العرب واليهود يعملون تحت قيادة « صمويل ميكونيس » باسم «الحزب الشيوعى الفلسطينى» . وبالإضافة إلى صعوبة الجمع بين العرب واليهود ؛ ظل الحزب يعانى أيضًا من تناقضات داخلية يصعب حلها ، كان أهمها صعوبة التوفيق بين أعضائه اليهود المنتمين للشيوعية واليهود المؤيدين للصهيونية[٤] .

وفيما يبدو ؛ كان الانقسام بين العرب واليهود داخل الحزب أخف وطأة من الانقسام بين اليهود بعضهم وبعض ، بدليل عودة أعضاء عصبة التحرر الوطنى عام ١٩٤٨ للاندماج مرة أخرى فى الحزب ، وموافقة هؤلاء الأعضاء على تغيير اسم الحزب بعد قيام إسرائيل ليعرف باسم « الحزب الشيوعى الإسرائيلى » ، وكذلك قبولهم لقرار تقسيم فلسطين . فى حين أدى الانقسام الأيديولوجى بين اليهود داخل الحزب حول الصهيونية والشيوعية إلى مغادرة عدد من الشيوعيين المتشددين أرض فلسطين على فترات متقطعة ، والعودة للعيش فى الاتحاد السوفييتى[٥] .

وقد عملت قيادة الحزب منذ وقت مبكر على استقطاب العديد من العرب فى صفوفه ، وتولى « توفيق طوبى » – أحد المثقفين العرب – منصب سكرتير عام الحزب ، وعمل كثيرًا من خلال منصبه هذا على توسيع شعبية الحزب بين الأوساط العربية فى منطقة الجليل والمثلث ، الأمر الذى ترتب عليه تنامى أصوات المؤيدين العرب للحزب فى الانتخابات النيابية الإسرائيلية خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين[٦] .

وبصفة عامة ، يمكن القول إن الحزب الشيوعى فى عام ١٩٤٨ لم يعارض قيام دولة إسرائيل ، ولكنه ظل يعارض فكرة القومية اليهودية التى قامت عليها الحركة الصهيونية ، ورفض اعتبار أن الصراع العربى الإسرائيلى هو صراع بين قوميتين . كما رفض حتى عام ١٩٦٣ تقريبًا تشجيع الهجرات اليهودية إلى إسرائيل ، وإن لم يعارضها صراحة .. وخلال المرحلة التى عاصرت قيام إسرائيل ؛ كان الحزب يسير فى ركاب المواقف السوفياتية تجاه القضية الفلسطينية ، حيث تبنى تمامًا اقتراح « جروميكو » فى ١٤ من مايو ١٩٤٧ الداعى لإنشاء دولة ثنائية موحدة على أرض فلسطين ، كما تبنى بعد ذلك تأييد السوفييت لقرار التقسيم واعترافهم بدولة إسرائيل[٧] . كما سار على نهج الاتحاد السوفييتى فى معاداة العالم الرأسمالى الغربى طوال الفترة التى تدور فيها هذه الدراسة .

وفى الحقيقة ، كان الكثير من العرب قد انخرطوا فى الحزب الشيوعى الإسرائيلى لأسباب عدة ، يأتى فى مقدمتها :

أولاً : مواقفه من القضية الفلسطينية ، والتى عبرت عنها معارضته للحركة الصهيونية ، ومناداته – حتى حرب يونية ١٩٦٧ – بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ؛ وحقه فى إقامة دولة مستقلة له داخل الحدود التى حددتها الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ . كما أيد الحزب حق الفلسطينيين فى العودة إلى ديارهم ، أو تعويض من لا يرغب منهم فى العودة ، وشجب عدوان إسرائيل على مصر عام ١٩٥٦ .. كما شجب سياسة مصادرة الأراضى ، وأقام عدد من أعضائه علاقات مع عدد من زعماء منظمة التحرير الفلسطينية منذ قيامها فى عام ١٩٦٥[٨] .

ثانيًا : افتقار السكان العرب – الذين يمثلون حوالى ١١,٣% من سكان إسرائيل – لتنظيم سياسى خاص بهم . ومن ثَمَّ وجد هؤلاء السكان فى الحزب الشيوعى متنفسًا للتعبير من خلاله عن تطلعاتهم ، الأمر الذى جعل أحد الباحثين الفلسطينيين يصف هذا الحزب بأنه الحزب القومى للفلسطينيين داخل حدود إسرائيل[٩] .

ثالثًا : انتماء غالبية السكان العرب إلى الطبقة العاملة ، التى تعانى من: تسلط الإسرائيليين عليهم ، ومن تدنى مستويات معيشتهم بالمقارنة بمستويات الإسرائيليين حولهم . الأمر الذى ترتب عليه شعور هؤلاء السكان بالانتماء التلقائى للفكر الماركسى ، ومن ثَمَّ شعورهم بأن الحزب الشيوعى الإسرائيلى يعبر عن واقعهم الاجتماعى بشكل أفضل من الأحزاب الأخرى ذات النزعة الاشتراكية ، مثل حزبى المابام والماباى . ودافع الحزب من خلال جريدته (الاتحاد) ونشراته الأخرى عن حقوق هؤلاء السكان فى وجه السلطات الإسرائيلية ، وطالب بمساواتهم بالإسرائيليين ، ونبذ التمييز العنصرى .[١٠]

رابعًا : الشعور المشترك بين الحزب الشيوعى والسكان العرب بالاضطهاد السياسى . فقد انتقصت الحكومات الإسرائيلية من حقوق العرب السياسية والاجتماعية ، وفى الوقت نفسه تآمرت هذه الحكومات – ومعها الأحزاب الإسرائيلية الكبرى – على إبعاد الحزب الشيوعى عن الاشتراك فى الوزارات الإسرائيلية . كما تحالفت ضده لكى لا يشارك فى أعمال لجان الكنيست الهامة ، وأبعدته عن الانضمام لعضوية اتحاد العمال (الهستدروت) .[١١]

ومع كل ذلك ، ففى تقديرنا أن الحكومات الإسرائيلية كانت لا تعارض نشاط الحزب الشيوعى بين السكان العرب ، إذ وجدت هذه الحكومات فيه حائلاً دون انتشار نزعة القومية

العربية بين هؤلاء السكان ، لكونه حزبًا ماركسيًا معاديًا لفكرة القومية . وكثيرًا ما كان توجيه نشاطه يتم بشكل غير مباشر لخدمة المصالح الإسرائيلية داخل الأقلية العربية ، باعتباره الحزب الأكـــثر تأثيرًا بينهم ، والذى فاز بأكثر من نصف أصواته من بين ناخبيهم ، وبلغ أعضاؤه من العرب نحو الثلث طوال خمسينيات وستينيات هذا القرن[١٢] .

وطوال الفترة نفسها ؛ كان الحزب يفوز بحوالى نسبة ٤% من مجموع أصوات الناخبين فى انتخابات الكنيست ، كما كان يحصل على أربعة مقاعد فى المتوسط من مجموع مقاعد هذا الكنيســـت البالغ عددها مائة وعشرين مقعدًا . [١٣] وقد شهدت انتخابات مجلس الكنيست الخامس عام ١٩٦١ ذروة صعود الحزب الشيوعى الإسرائيلى فى الحياة السياسية الإسرائيلية ، إذ زادت أعـــداد الأصوات التى نالها فى تلك الانتخابات زيادة واضحة ، مكنته من أن يحتل خمسة مقاعد ، ليصبح بذلك قوة سياسية لا يستهان بها داخل ذلك المجلس[١٤] .

وفى الحقيقـــة أن صعود نجم الحزب الشيوعى داخل المجتمع الإسرائيلى فى بداية ستينيات هذا القرن ؛ ارتبط بظاهرة عالمية أخرى تمثلت فى انتشار الفكر اليسارى بين طلاب الجامعات وأوساط المثقفين فى ذلك المجتمع ، وكذلك فى العديد من بلدان أوروبا الغربية وأمريكا . [١٥] ولابد أن هذا الحزب قد استفاد كثيرًا من انتشار تلك الظاهرة ، ودعم قاعدته الجماهيرية على الساحة السياسية الإسرائيلية ، الأمر الذى أجبر الحكومات الإسرائيلية على النظر إليه بمزيد من الاهتمام ، والسعى للتقارب منه كلما تستدعى الحاجة .

وهناك ظاهرة أخرى ارتبطت بحركة أحزاب الأغلبية الإسرائيلية الحاكمة تجاه الأحزاب الصـــغيرة خلال فترات السكون وفترات النشاط الحربى ، إذ نجد أن فترات السكون شهدت تقـــارب الأحزاب الحاكمة من الأحزاب التقدمية ، فى حين أن فترات النشاط الحربى – سواء الإعـــداد لـــلحرب أو الدخول فيها – شهدت اقتراب وتحالف أحزاب الأغلبية الحاكمة من الأحزاب الإسرائيلية المتشددة . [١٦] وقد شهد عاما ١٩٦٥/٦٤ تقاربًا واضحًا بين الحكومة الإســـرائيلية والأحزاب التقدمية الصغيرة ، ومنها الحزب الشيوعى الإسرائيلى ، الذى سعت الحكومة الإسرائيلية آنذاك لاستخدامه كقناة اتصال مع القاهرة من خلال برلين الشرقية .

مـــن ناحيـــة أخرى ، بدأت حكومة ألمانيا الشرقية فى أواخر عام ١٩٦٢ تتجاوب مع محاولات الحزب الشيوعى الإسرائيلى الرامية لتقـــوية العلاقات بينهما ، وذلك بعد أن كانت هـــذه الحكومـــة ترفض الانفتاح على هذا الحزب قبل ذلك العـــام حتى لا تغضب العواصم

العـــربية . وقد جاء ذلك التجاوب فى ضوء المنظومة والأرضية المشتركة التى جمعت الأحزاب الشـــيوعية على الساحة الدولية خلال فترة منتصف ستينيات هذا القرن ، التى شهـــدت مدًّا ملحوظًا ، كما سبقت الإشارة ، للحركة الشيوعية العالمية . وفى تقديرنا أيضًا أن ألمانيا الشرقية كانت ترمى من وراء هذا التجاوب الانفتاح على المجتمع الإسرائيلى ، وخاصةً فى ظل انعدام تبادل الاعتراف الرسمى آنذاك بين برلين الشرقية وتل أبيب .

كمـــا كـــانت حكومة ألمانيا الشرقية ترمى من وراء هذا التجاوب إلى الحصـــول على معلومات من داخل إسرائيل حول أبعاد تعاون الحكومة الإسرائيلية مع حكومة ألمانيا الغربية فى مجـــالات الأســـلحة البيولوجية والنووية ، وذلك لكى تستـــخدمها فى مجالين ؛ الأول : مجال الدعايـــة ضد حكومة ألمانيا الغربية وإظهارها بمظهر الحكومة الإمبريالية أمام الدول العربية . والـــثانى : مجـــال التقرب من القيادة المصرية من خلال تقديم بعض تلك المعلومات التى تتعلق ببرامج التسليح الإسرائيلى إليها ، والظهور لدى هذه القيادة بمظهر الحريص على مصالحها ، والمدافـــع عـــنها أمام الحملة الإسرائيلية الشرسة التى كانت تستهدف وجود عدد من العلماء الألمان فى المصانع الحربية المصرية آنذاك . وذلك فى وقت كانت القاهرة فيه قد أصبحت محطة دوليـــة هامة ، وتطلعت برلين الشرقية لتوطيد علاقاتها بها .. ومن ثَمَّ جاءت زيارة رئيس ألمانيا الشرقية « أولبريشت » لمصر فى يناير ١٩٦٥.

ومن مظاهر تجاوب حكومة ألمانيا الشرقية مع الحزب الشيوعى الإسرائيلى ، استقبالها – ولأول مرة بشكل علنى – السكرتير العـــام « مائير فلنر » على رأس وفد من لجنته المركزية خـــلال النصـــف الثانى من يناير ١٩٦٣ فى برلين ، وإجراء محادثات مطولة معه حول أسس الـــتعاون بينهما على الساحة الدولية . وخلال هذه الزيارة ؛ نقل « مائير فلنر » إلى حكومة ألمانيا الشرقية معلومات تتعلق بدور ألمانيا الغربية فى تسليح إسرائيل بالأسلحة النووية ، إذ ذكر أن عددًا من العلماء الألمان الموفَدين من قِبَل حكومة ألمانيا الغربية ؛ يعملون فى مفاعل «ديمونة» فى صحراء النقب على تطوير الأسلحة النووية[١٧] .

كمـــا وعد « مائير فلنر » المسئولين فى الحزب الشيوعى الحاكم بألمانيا الشرقية (حزب الوحدة الاشتراكية Sozialistischen Einheits Partei) بمزيد من المعلومات فى المستقبل حـــول تســـليح إسرائيل . وفى المقابل قرر هؤلاء المسئولون دعم الحزب الشيوعى الإسرائيلى بمبـــلغ يعادل مليون دولار أمريكى لبناء مركز ثقافى له فى تل أبيب ، بالإضافة إلى مده بمطبعة حديثة كاملة لكى يستخدمها الحزب فى طبع منشوراته وبياناته الدعائية[١٨] .

وكـــانت حكومـــة ألمانيا الشرقية هى البادئة باستخدام الحزب الشيوعى الإسرائيلى كقـــناة اتصال بينها وبين الحكومات الإسرائيلية ، عندما طلبت من « مائير فلنر » فى تلك الزيارة أن يقنع المسئولين الإسرائيليين بوجهة نظرها فى مسألة تعويضات ضحايا النازية التى تطـــالب بها الحكومة الإسرائيلية . وقد تمثلت وجهة النظر تلك فى استعداد ألمانيا الشرقية لـــتعويض اليهـــود المقيمين على أراضيها فقط ، فى حين رفضت دفع أى تعويضات لليهود المقيمين خارج أراضيها[١٩] .

وفى الحقيقـــة أن ألمانيـــا الشرقية كانت تأمل من وراء استخدام « فلنر » فى نقل وجهة نظـــرها تـــلك للإسرائيليين أن تتوقف الحملة الإعلامية الإسرائيلية ضدها .. تلك الحملة التى كـــانت تـــتهم كبار المسئولين فيها بالعداء للسامية بسبب رفضهم دفع تعويضات للحكومة الإســـرائيلية ، فى وقت كان سلاح العداء للسامية قد أصبح هو السلاح النافذ فى يد إسرائيل ضد العالم غربًا وشرقًا ، وخاصةً ضد كل من يعارض دفع تعويضات لها ، وخصوصًا إذا كان مـــن الألمـــــان . وقد واكب هذه الحملة آنذاك حاجة إسرائيل المُلحَّة للأموال لبناء قدراتها العسكرية والصناعية .

ويمكـــن لـــنا القـــول فى ضوء الوثائق التى اطلعنا عليها ؛ أن العلاقة بين ألمانيا الشرقية والحزب الشيوعى الإسرائيلى قد ازدهرت كثيرًا منذ هذه الزيارة ، الأمر الذى جعل الحكومة الإسرائيلية تقرر عام ١٩٦٤ الاستفادة من هذه العلاقات ، وأن تستخدم قنوات الاتصال غير المعلنة التى فتحها هذا الحزب مع برلين الشرقية .

وفى يناير ١٩٦٤ ؛ كرر « مائير فلنر » زيارته إلى برلين الشرقية حاملاً معه هذه المرة إلى المســـئولين فى حكومة ألمانيا الشرقية مشروعًا يدعو لتخفيف حدة الصراع العربى الإسرائيلى ، وذلك تمهيدًا لطرح مشروع آخر لحل القضية الفلسطينية فى حالة نجاح المشروع الأول .

ثانيًا : مشروع الحزب الشيوعى الإسرائيلى لعام ١٩٦٤

كـــان المسئولون فى هذا الحزب يحدوهم الأمل فى أن يصبحوا قوة سياسية كبيرة داخل المجـــتمع الإســـرائيلى خلال تلك الفترة . وفى تقديرنا أنهم أرادوا الاستفادة من كل الظروف المحيطة بهم وبالمنطقة لتحقيق سبق سياسى إذا هم نجحوا فى التوسط لحل القضية الفلسطينية .

فمركزهم داخل المجتمع الإسرائيلى كان فى نمو متزايد ، وعلاقتهم بالحكومة الإسرائيلية كانت فى تقارب مستمر ، خاصةً بعد تولى « ليفى أشكول » الحكم فى منتصف عام ١٩٦٣ . من ناحية أخرى ؛ كانت صلاتهم بالمسئولين الألمان فى برلين الشرقية وعواصم الكتلة الشيوعية الأخرى قد تم تدعيمها كثيرًا منذ ذلك العام . كما كان « جمال عبد الناصر » على الجانب الآخر أقوى ما يكون داخل العالم العربى ، وكانت علاقته الودية بالولايات المتحدة الأمريكية فى عهد « كيندى » آخذة فى النمو ، وفى الوقت نفسه تربطه علاقة ودية بالكتلة الاشتراكية ؛ وخاصةً ألمانيا الشرقية والاتحاد السوفييتى . ومن هنا تصور المسئولون بالحزب الشيوعى الإسرائيلى أن هذا المناخ الجيد يتيح فرص النجاح أمام الحل الذى عزموا على طرحه للقضية الفلسطينية ، واضعين فى اعتبارهم أن « عبد الناصر » – من خلال مركزه القوى – فى مقدوره وحده أن يقنع الرأى العام العربى بقبول الحل المطروح لهذه القضية . وهذا يفسر لنا تحركهم فى ذلك الوقت لطرح مشروعهم المبدئى لتخفيف التوتر بين إسرائيل والدول العربية ، مستخدمين فى ذلك برلين الشرقية لكى تنقل لهم فحوى هذا المشروع إلى القاهرة ، فى وقت كانت أزمة تحويل مياه نهر الأردن قد بلغت ذروتها بين إسرائيل والعالم العربى . كما يتفق هذا التحرك مع ما ذهب إليه البعض من أن « عبد الناصر » كان فى طريقه فى ذلك الوقت لانتهاج سياسة واقعية تقبل بوجود إسرائيل .

وتؤكد لنا الوثائق على أن زيارة « فلنر » لبرلين الشرقية فى يناير ١٩٦٤ وطرحه لمشروعه فى ذلك العام ؛ إنما كان يهدف لتخفيف حدة التوتر بين إسرائيل والعالم العربى كخطوة أولى على طريق توسط هذا الحزب لحل القضية الفلسطينية حلاً نهائيًا . [٢٠] إلا أن هذه الزيارة عكست بدايات تبنى الحزب الشيوعى الإسرائيلى لبعض مواقف حكومة « ليفى أشكول » تجاه الصراع العربى الإسرائيلى بصفة عامة ؛ الأمر الذى يدعونا إلى الاعتقاد بأن هذه الحكومة كانت تقف من وراء تحدث هذا الحزب بلسانها خلال تلك الفترة . والدليل على ذلك أن الحزب الشيوعى الإسرائيلى طالب ألمانيا الشرقية – من خلال سكرتيره العام «فلنر» – بأن تسهل هجرة اليهود من الكتلة الشرقية إلى إسرائيل[٢١] .

ويعد هذا فى الواقع تحولاً لافتًا للنظر فى موقف هذا الحزب من مسألة الهجرة اليهودية ، كما يعبر عن تبنيه لوجهة نظر الحكومة الإسرائيلية لأول مرة من تلك المسألة . إلا أن « مائير فلنر » حمل معه أيضًا مشروعًا مكونًا من ثلاثة بنود ، قال « فلنر » عنه إنه حاز قبول حكومة « ليفى أشكول » ، التى امتدحها فلنر كثيرًا خلال تلك الزيارة ، وذكر أن التفاهم بين حزبه وهذه الحكومة هو الذى جعله يقدم هذا المشروع[٢٢] .

وبالطبع ؛ كان « فلنر » يدرك مدى اهتمام المسئولين فى ألمانيا الشرقية بالتعاون العسكرى بين ألمانيا الغربية وإسرائيل . ومن ثَمَّ راح – قبل أن يعرض مقترحاته لتخفيف حدة الصراع العربى الإسرائيلى – يقدم ما لديه من معلومات حول ذلك التعاون ، وذلك لكى يظهر تضامن حزبه مع ألمانيا الشرقية فى موقفها من ألمانيا الغربية . كما أن إدلاء « فلنر » بهذه المعلومات يعنى أيضًا أنه فى النهاية يبحث عن مصالحه الحزبية ؛ بغض النظر عن رغبة الحكومة الإسرائيلية فى بناء قوة عسكرية هجومية . ولكن علينا ألاَّ نتصور أن « فلنر » أفشى أسرار برامج التسليح الإسرائيلى كلها لألمانيا الشرقية ، إذ إنه قدم فى الحقيقة المعلومات التى تتعلق بنشاط العلماء الألمان الغربيين فقط ، وعلى رأسهم العالم الشهير « بيرجمان Bergmann » فى تطوير الأسلحة البيولوجية والنووية الإسرائيلية[٢٣] .

أما البنود الثلاثة للمشروع الذى عرضه « فلنر » فقد ركزت على معالجة القضايا المثارة آنذاك بين العرب وإسرائيل ، وهى تتلخص فيما يلى [٢٤] :

البند الأول : تعرض لقضية تحويل مياه نهر الأردن . حيث أبدى « فلنر » معارضته لتحويل مياه ذلك النهر من جانب واحد . وفى الوقت نفسه ؛ طالب فى مشروعه من المسئولين فى برلين الشرقية التدخل لإقناع العواصم العربية بالتوقيع على اتفاقية لتقسيم مياه ذلك النهر فى ضوء الخطط التى كان المبعوث الأمريكى « جونستون » قد وضعها منذ عام ١٩٥٣ لحل تلك المشكلة . وفى الحقيقة ؛ كان هذا الاقتراح يعكس رغبة الحكومة الإسرائيلية فى جر الدول العربية للاعتراف بها عن طريق توقيع مثل هذا الاتفاق ، الأمر الذى كانت هذه الدول ترفضه بشدة آنذاك .

البند الثانى : تعلق بقضية اللاجئين الفلسطينيين . وهنا عرض « فلنر » فى مشروعه استعداد حكومة « أشكول » (لأول مرة) تطبيق قرارات الأمم المتحدة الصادرة بشأن تلك القضية ، وخاصةً مسألة السماح لهؤلاء اللاجئين بالعودة إلى ديارهم ، أو دفع تعويضات مالية لمن لا يرغب منهم فى العودة . وهذا فى الواقع – من وجهة نظرنا – كان أهم ما أتى به « فلنر » من مقترحات ، إذ إنه يعكس تحولاً واضحًا فى سياسة حكومة « أشكول » من هذه القضية ؛ بعد أن كانت الحكومات الإسرائيلية السابقة ترفض بشدة تطبيق القرارات الدولية بشأنها . ولا نستبعد أن يكون الحزب الشيوعى الإسرائيلى قد لعب دورًا حيويًا فى إقناع حكومة « أشكول » بتبنى هذا الموقف الجديد من قضية اللاجئين ، وأن تظهر استعدادها لتحمل مسئولياتها تجاه تلك القضية .

وقد استقبل المسئولون فى برلين الشرقية ما نقله « فلنر » بخصوص مسألة اللاجئين بترحيب واضح ، واعتبروه بادرة طيبة من جانب حكومة « أشكول » تجاه الدول العربية ، ومن ثَمَّ اقترح « فالتر أولبريشت » نقل هذا الاقتراح إلى القاهرة[٢٥] .

البند الثالث : انصب على الاشتباكات السورية الإسرائيلية . حيث أعلن « فلنر » استعداد الحكومة الإسرائيلية للالتزام بوقف إطلاق النار ، واقترح فى هذا الخصوص فى مشروعه على المسئولين فى برلين الشرقية ، أن يتدخلوا لإقناع سوريا حتى تقبل بوضع قوات طوارئ دولية على الخطوط الإسرائيلية السورية المشتركة ، وذلك لمنع وقوع مثل هذه الاشتباكات فى المستقبل . ومن الواضح أن هذا البند الخاص بوضع قوات دولية قد جاء أيضًا بناءً على طلب حكومة « أشكول » ، وذلك نتيجةً لتخوفها من أن تتعرض لهجوم الدول العربية قبل أن تستعد عسكريًا لهزيمة هذه الدول . وكانت حكومة « أشكول » فى ذلك الوقت تخشى أن ينفذ الزعماء العرب قرار القمة العربية فى القاهرة الذى نص على التصدى لإسرائيل بالقوة إذا هى حاولت تحويل مياه نهر الأردن من جانب واحد .

وزعم « فلنر » فى معرض حديثه مع المسئولين فى ألمانيا الشرقية ؛ أن وقف الاشتباكات السورية الإسرائيلية ، وامتناع الدول العربية عن مهاجمة إسرائيل بسبب مشكلة مياه نهر الأردن ؛ سوف يدفع حكومة « أشكول » لتقديم تنازلات جوهرية من أجل إحلال السلام الشامل فى الشرق الأوسط ، كما زعم « فلنر » أن الرأى العام الإسرائيلى – بعد استقالة « بن جوريون » وتولى « ليفى أشكول » للوزارة – قد أصبح أكثر استعدادًا لقبول حل مناسب للمشكلة الفلسطينية . وذكر « فلنر » أيضًا أنه حصل – قبل أن يأتى إلى برلين الشرقية – على موافقة « أشكول » على تنفيذ قرار التقسيم الصادر من الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ ، والاعتراف بقيام دولة فلسطينية بجوار إسرائيل عندما تقبل الدول العربية البنود الثلاثة لمشروعه[٢٦] .

ويمكن لنا فى ضوء مقترحات « فلنر » سابقة الذكر ؛ أن نؤكد على أن الحزب الشيوعى الإسرائيلى قد بدأ يضطلع بدور فى حل الصراع العربى الإسرائيلى من خلال برلين الشرقية . ولكنه – فى الحقيقة – حرص على أن يلقى دوره هذا القبول لدى حكومة « أشكول » أكثر من اهتمامه بأن يلقى القبول من الدول العربية . فقد نجح الحزب فى إقناع حكومة « أشكول » بجدوى إبداء المرونة فى قضية اللاجئين الفلسطينيين ، إلا أنه تبنى

فى الوقت نفسه وجهات نظر هذه الحكومة فى قضايا : الهجرات اليهودية ، ومياه نهر الأردن ، والاشتباكات الحدودية السورية الإسرائيلية . الأمر الذى يدعونا للاعتقاد بأن دوره آنذاك كان لابد أن ينظر إليه بعين الشك من جانب العواصم العربية .

ومع ذلك ؛ اعتبر « فلنر » أن زيارته لبرلين الشرقية فى يناير ١٩٦٤ ناجحة بكل المقاييس ، فقد وعده المسئولون الألمان هناك بنقل مقترحاته إلى القاهرة ، كما وافقوا على تعيين ممثل دائم ومقيم للحزب الشيوعى الإسرائيلى فى برلين الشرقية ، تلخصت مهمة هذا الممثل فى تلقى أى إشارات إيجابية قد تصدر من القاهرة على مقترحات « فلنر »[٢٧] .

وفى الحقيقة أن أوراق « فالستر أولبريشت » الخاصة تكشف لنا أن أعضاء بارزين فى حكومته نصحوا بعدم إبلاغ القاهرة أو أى من العواصم العربية بمشروع الحزب الشيوعى الإسرائيلى . كما تكشف هذه الأوراق أن انقسامًا تجاه هذه المسألة قد حدث داخل هذه الحكومة . فقد كان هناك اتجاه داخلها يرى أن نقل مثل هذا المشروع إلى «جمال عبد الناصر» سوف يعكر كثيرًا من صفو العلاقات التى نمت مؤخرًا بين برلين الشرقية والقاهرة . كما كان هناك اتجاه ثان يرى أن تخفيف حدة الصراع العربى الإسرائيلى والشروع فى حل القضية الفلسطينية ؛ سوف يضر كثيرًا بالمكاسب السياسية التى حصلت عليها ألمانيا الشرقية من الدول العربية من خلال استثمارها لقضية الصراع العربى الإسرائيلى . ثم كان هناك اتجاه ثالث – يقف على رأسه « أولبريشت » يرى ضرورة إبلاغ القاهرة بمشروع الحزب الشيوعى الإسرائيلى ، وخاصةً أن القاهرة كانت تعلم بزيارة « مائير فلنر » ، كما كانت تصلها برلين الشرقية نفسها بعض من المعلومات العسكرية التى يدلى بها ذلك المسئول الإسرائيلى[٢٨] .

وبعد مناقشات مطولة داخل حكومة ألمانيا الشرقية حول مسألة إبلاغ القاهرة بمشروع الحزب الشيوعى الإسرائيلى من عدمه ، اقتنع « أولبريشت » بوجهة نظر من يدعو لعدم إبلاغ القاهرة بهذا المشروع . ومن ثم اتُخذ قرار بالإجماع داخل هذه الحكومة نص على عدم إبلاغ القاهرة بذلك المشروع[٢٩] .

ومن هنا يتبين لنا أن حكومة ألمانيا الشرقية كانت ترى فى مشاريع حل الصراع العربى الإسرائيلى خطرًا يجب إبعاده قبل أن يهدد مصالحها الخاصة فى المنطقة العربية . الأمر الذى يفسر لنا عدم معرفة القاهرة لأىٍّ من بنود ذلك المشروع الذى قضت عليه حكومة ألمانيا الشرقية فى مهده .

وفى تقديـــرنا أنـــه قد ترتب على وأد مشروع « مائير فلنر » فى برلين الشرقية تعرض زعامته لهزة عنيفة داخل أوساط الحزب الشيـــوعى الإسرائيلى ، مما أدى لوقوع انقسام كبير داخله ، ومعارضة العديد من قياداته لرغبة « فلنر » فى إبلاغ مشروعه هذا للقاهرة عن طريق رومانيـــا أو إحـــدى العواصم الشيوعية الأخرى ، التى حاول أن يقنع رفاقه فى الحزب بها . وقـــد اشـــتد الجـــدل والانقسام داخل الحزب حتى حدث الانشقاق الشهير فى منتصف عام ١٩٦٥ ؛ عـــندما عضد الأعضاء العرب – وعلى رأسهم « توفيق طوبى » موقف « فلنر » ، وعرفت هذه المجموعة منذ ذلك الوقت بالقائمة الشيوعية الجديدة (راكاح) . فى حين انشقت المجموعـــة التى تعارض سياسة « فلنر » الداخلية والخارجية ، والتفت حول « ميكونس » .. وعُرفت هذه المجموعة المنشقة باسم (ماكي)[٣٠] . وقد انضمت مجموعة (ماكي) هذه إلى حزب المابام ، ثم حزب العمل فى وقت لاحق .

كمـــا تـــرتب على وأد مشروع « فلنر » أن شنت جماعته حملة نقد شديدة ضد سياسة حكومة ألمانيا الشرقية فى الشرق الأوسط فى أعقاب زيارة « أولبريشت » للقاهرة فى أوائل عام ١٩٦٥ ، وخاصةً بعد أن انتهت هذه الزيارة دون أن يلمس أى من أعضاء (راكاح) صدًى لمشروع « فلنر » فى المحادثات التى جرت بين « عبد الناصر » و « أولبريشت » فى أثناء تلك الزيارة[٣١] .

وقد عبرت صحيفة « الاتحاد » الناطقة بلسان (راكاح) عن ذلك النقد فى مقالاتها التى شجبت فيها القيادة الألمانية الشرقية لعدم استجابتها لمشروع « فلنر » للسلام . ومن المدهش أن صـــحيفة « الاتحاد » امتنعت عن الخوض فى تفاصيل ذلك المشروع ، الأمر الذى يدعونا للاعـــتقاد بأن الاتحاد السوفييتى كان قد تدخل فى ذلك الوقت بالضغط على جماعة (راكاح) لوقف حملتها على ألمانيا الشرقية .

ثالثًا : مشروع القائمة الشيوعية الجديدة (راكاح) لعام ١٩٦٧

بعـــد انقطاع دام لمدة عامين تقريبًا ؛ عاد الحزب الشيوعى الإسرائيلى (جماعة راكاح) للاتصـــال مرة أخرى بحكومة ألمانيا الشرقية فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧ . وفى الحقيقة أن هذا الاتصـــال جاء أيضًا بمباركة من حكومة « أشكول » . وقد سعـــت مجموعة (راكاح) – من خلال هذا الاتصال الأخير – إلى تقديم مشروع جديد لحل الصراع العربى الإسرائيلى والقضـــية الفلســـطينية فى الوقت نفسه . وفيما يبدو أسرعت هذه المجموعة بالاتصال بحكومة

ألمانيا الشرقية لاستخدامها مرة أخرى كقناة اتصال مع القاهرة ؛ ظنًا منها أن نتائج تلك الحرب قد أفرزت معطيات جديدة تساعد بشكل أفضل على نجاح مشروعها الجديد ، معتقدةً أن « عبد الناصر » فى ظل هذه المعطيات الجديدة سوف يقبل ما كان يرفضه قبل الحرب .

وفى الواقع ؛ يندهش المرء لمعاودة مجموعة (راكاح) – وعلى رأسها « فلنر » – الاتصال مرة أخرى بألمانيا الشرقية بعد التجربة الفاشلة لعام ١٩٦٤ . وتزداد الدهشة عندما نعثر فى أوراق « أولبريشت » الخاصة على وثائق تفيد أن المسئولين فى برلين الشرقية زعموا لـ « فلنر » أن « عبد الناصر » أحيط علمًا بمشروع عام ١٩٦٤ . وأن « عبد الناصر » رفض ذلك المشروع جملةً وتفصيلاً .. إلا أننا من خلال تمحيص هذه الأوراق نؤكد أن هذا الزعم لا ينطبق بالمرة مع ما أكده قرار حكومة ألمانيا الشرقية بكتمان ذلك المشروع فى حينه . وفى الواقع ؛ كان « فلنر » يشعر بأن قادة ألمانيا الشرقية يكذبون عليه ، إلا أنه لم يتوقف كثيرًا عند هذه المسألة ، وانتقل فى لقائه بالمسئولين الألمان إلى مشروعه الجديد للسلام بين العرب وإسرائيل ، الذى جاء من أجله إلى برلين الشرقية فى النصف الأول من سبتمبر عام ١٩٦٧[٣٢] .

وطبقًا لوجهة نظر « فلنر » فقد أفرزت الحرب مناخًا جديدًا يمكن من خلاله توقيع معاهدة سلام بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها ، وكذلك بينها وبين الفلسطينيين . وقد تكوّن مشروع « فلنر » الجديد من أربعة بنود . بندان منها تعلقا بحل الصراع العربى الإسرائيلى ، وبندان خاصان بحل المشكلة الفلسطينية . ومن المثير للدهشة هنا أيضًا أن مضمون هذا المشروع تشابه كثيرًا مع ما تم تطبيقه من مشاريع على أرض الواقع فيما بعد ، وذلك على النحو التالى :

(أ) الصراع العربى الإسرائيلى

البند الأول : وقد تحدث مشروع « فلنر » فى هذا البند عن إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل والدول العربية بهدف توقيع معاهدة سلام تنص على تبادل الاعتراف الدولى ، والعودة لحدود ما قبل ٥ يونيو (بعد إجراء تعديل على الجبهتين : الأردنية والسورية لتوفير الحدود الآمنة لإسرائيل) . كما تحدث هذا البند عن ضرورة وقف حالة الحرب بين إسرائيل والدول العربية ، والتعهد بضمان حرية الملاحة فى المضايق وقناة السويس .

البنـــد الثانى : وقد أشار إلى وقف المقاطعة العربية الاقتصادية لإسرائيل ، وكذلك وقف الحملات الإعلامية بين الجانبين ، والعمل على تطبيع العلاقات وتبادل السفراء وحرية التجارة وانـــتقال المواطنين ، وإنشاء منظمة للتعاون الاقتصادى فى المنطقة بهدف الاستفادة من مصادر الميـــاه والكهرباء والمواد الخام . وزعم « فلنر » وهو يقدم مشروعه هذا للمسئولين فى برلين الشرقية ؛ أن إسرائيل على استعداد للانسحاب من الأراضى المحتلة بعد الحرب مقابل السلام مع الدول العربية[٣٣] .

(ب) المشكلة الفلسطينية

البند الأول : وقد تحدث عن استعداد إسرائيل للدخول فى مفاوضات مع الفلسطينيين من أجل تطبيق مبدأ تقرير المصير ، كما تحدث عن استعداد إسرائيل لدفع تعويضات للاجئين الراغبين فى عدم العودة لديارهم قبل حرب ١٩٤٨.

البند الثانى : وقد نص على استعداد إسرائيل للاعتراف بكيان فلسطينى (وليس دولة فلســـطينية) فى الأراضى التى كانت خاضعة للسلطات الأردنية والمصرية فى الضفة وغزة قبل نشوب حرب ١٩٦٧ ، بشرط موافقة الفلسطينيين على قبول نزع سلاح هذا الكيان . [٣٤]

وفى الواقع ، يؤكد لنا ذلك المشروع الأخير على أن القوى الإسرائيلية – بما فيها القوى الشـــيوعية – قد أصابها الكثير من التغيير فى مواقفها بعد حرب ١٩٦٧ . ويبدو أن الشعور بنشـــوة النصر بعد حرب ١٩٦٧ قد أصابت المجتمع الإسرائيلى كله بالتشدد . ويمكن لنا أن نحـــدد بعـــض ملامح ذلك التغيير الذى أصاب الحزب الشيوعى (راكاح) وزعيمه « فلنر » فى أعقـــاب هـــذه الحرب ، وذلك فى ضوء مشروعه وفى ضوء محادثاته مع المسئولين فى ألمانيا الشرقية فيما يلى :

١ – إصرار الحزب الشيوعى الإسرائيلى وزعيمه « فلنر » على مسألة الحدود الآمنة .

٢ – توقـــف الحديـــث عـــن قيام الدولة الفلسطينية على أساس قرار التقسيم الصادر مـــن الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ . كما تجاهل الحزب الشيوعى الإسرائيلى (راكاح) الإشارة إلى وضع القدس العربية .

٣ – تبنى مواقف الحكومة الإسرائيلية التى تمثلت فى الإصرار على إجراء المحادثات المباشرة مع الدول العربية دون تدخل من جانب القوى العظمى ، والمطالبة برفع المقاطعة الاقتصادية.

٤ – رفض الحزب الشيوعى الإسرائيلى التسليم بأن إسرائيل هى التى بدأت العدوان فى حرب يونيو ، كما أنه تحامل بشدة على إغلاق مصر لمضايق خليج العقبة قبل نشوب تلك الحرب .

وفى الحقيقة أن انتشار ظاهرة التشدد داخل المجتمع الإسرائيلى يعود إلى شعور ذلك المجتمع بأنه يملك ورقة احتلال الأراضى العربية فى يده ، فجعلته يصر على فرض إرادته على القوى العربية . ومن ثَمَّ أصبحت فكرة الحدود الآمنة حجر الزاوية فى السياسة الإسرائيلية العامة تجاه العرب .

وتكشف لنا محادثات « فلنر » الأخيرة مع المسئولين فى ألمانيا الشرقية عدم ثبات موقفه وموقف حزبه من الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية سوى فى أضيق الحدود ، حيث طالب بإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة البيولوجية والنووية ، كما ظل يطالب بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ، وتعويض من لا يرغب منهم فى العودة . وعارض عزم إسرائيل على ضم الأراضى العربية المحتلة .

على الجانب الآخر ؛ تمسك « جمال عبد الناصر » برفض التفاوض مع إسرائيل من موقع الهزيمة ، أو قبل إزالة آثار العدوان الإسرائيلى ، واعتبر أن الدخول فى مفاوضات مباشرة مع إسرائيل فى ظل احتلالها لأراضى الدول العربية بمثابة استسلام للإرادة الإسرائيلية . ومن ثَمَّ عمل على إعادة بناء القوات المسلحة المصرية قبل أن يلتفت لسماع أى مبادرات أو مشاريع للحلول السلمية ، سواء من جانب الحزب الشيوعى الإسرائيلى أو غيره من الجهات.

وتؤكد لنا أوراق « أولبريشت » الخاصة ؛ أن « عبد الناصر » أحيط هذه المرة علمًا بمشروع « فلنر » الأخير ، إلا أنه اعتذر لحكومة ألمانيا الشرقية عن عدم الخوض فى مثل هذه المشاريع قبل انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية المحتلة . كما أبلغ « عبد الناصر » قادة ألمانيا الشرقية تمسكه بقرارات مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى الخرطوم فى ٢٩ من أغسطس من ذلك العام[٣٥] . وكان « جمال عبد الناصر » قد أبلغ موقفه هذا إلى الاتحاد السوفييتى ، حتى فى أعقاب نكسة يونيو مباشرة عندما جاء « بادجورنى » رئيس الاتحاد السوفييتى للقاهرة فى ١٤ من يونيو ١٩٦٧ للتعرف من « عبد الناصر » عن مدى استعداده لتقديم تنازلات

سياسية . فكان رأى « عبد الناصر » أن الحديث حول التنازلات السياسية فى ظل احتلال إسرائيل للأراضى العربية هو مجرد جوائز لمكافأة العدوان ، وهو شيء يستحيل قبوله سياسيًا أو منطقيًا[٣٦] .

ومن إمعان النظر فى أسباب توجه الحزب الشيوعى الإسرائيلى بمشروعه سابق الذكر إلى برلين الشرقية دون موسكو ، يتأكد لنا أن الحزب هنا أيضًا تبنى سياسة حكومته التى كانت ترمى منذ حرب يونيو لإبعاد روسيا والقوى الدولية الكبرى عن المشاركة فى أى حلول سلمية للصراع العربى الإسرائيلى ، وذلك حتى لا تمارس هذه القوى ضغوطًا عليها ، أو تفرض عليها حلاً لهذا الصراع . إلا أن اختيار برلين الشرقية والتوجه إليها آنذاك كان لا يخلو من مغزى . فأغلب الظن أن الحزب الشيوعى الإسرائيلى تصور أن « جمال عبد الناصر » قد يقبل مشروعًا قادمًا من إحدى عواصم الكتلة الشيوعية ، فى حين أنه قد يرفض مثل هذا المشروع لو أتى من إحدى دول الغرب .

وعلى كل حال ؛ يتبين لنا من هذه الدراسة أن موقف الحزب الشيوعى الإسرائيلى من القضية الفلسطينية ، والصراع العربى الإسرائيلى كان يعكس إلى حد كبير مواقف الحكومة الإسرائيلية وخاصةً بعد حرب يونيو ١٩٦٧ . وبذلك يثبت لنا أن هذا الحزب كان يتحرك فى إطار سياسة توزيع الأدوار التى تتسم بها الحياة السياسية الحكومية والحزبية فى إسرائيل ، وأنه كان يتحدث بلسان حكومته ، ووضع نفسه فى خدمتها ، دون الالتزام بالأطر النظرية للأيديولوجية التى كانت يتشدق بها .

كما ثبت لنا من هذه الدراسة خرافة مقولة أن هناك قوى اعتدال وقوى تطرف داخل المجتمع الإسرائيلى ، حيث تبين أن الخلاف بينهما هو مجرد خلاف حول الشكل والطريقة التى يجب أن تدار بها السياسة الإسرائيلية الخارجية . وأن هؤلاء الذين يوصفون بالمعتدلين ؛ يتبنون مواقف الصقور عندما يوضعون موضع اختبار حقيقى . وقد تأكد هذا فى ضوء مبادرة « أشكول » التى أطلقها فى يناير ١٩٦٨ ، حيث جاءت متضمنة لمعظم بنود مشروع « فلنر » الأخير .

من ناحية أخرى ، ثبت لنا أن ألمانيا الشرقية لم تكن جادة فى إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى ، وذلك خوفًا على مكاسبها السياسية التى جنتها فى ظل احتدام هذا الصراع . ومن ثَمَّ امتنعت عن القيام بالوساطة التى طالبها بها الحزب الشيوعى عام ١٩٦٤ . وعندما قامت بهذا الدور فى سبتمبر ١٩٦٧ ؛ كانت تعلم أن مصر لن تقبل التفاوض مع إسرائيل قبل أن تستعيد بناء قدراتها العسكرية .

الهوامش

(١) محمـــد ســـعيد عبد الظاهر : تطور النظام الحزبى فى إسرائيل – رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس ، ١٩٩١ . ص ١٤١.

(٢) عبد الحميد متولى : نظام الحكم فى إسرائيل – القاهرة : معهد الدراسات العربية ، ١٩٦٣ . ص ١١٤.

(٣) محمد سعيد عبد الظاهر : المصدر السابق . ص ١٤٢.

(٤) أسعد رزوق : نظرة فى أحزاب إسرائيل – بيروت : مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، ١٩٦٦ . ص ٦٣ .

(٥) كمـــال الغالى : النظام السياسى الإسرائيلى – القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٩ . ص ١٢٨.

(٦) المصدر السابق .

(٧) رفعـــت السعيد : « الشيوعيون المصريون والقضية الفلسطينية » – القاهرة : مجلة قضايا فكرية ، العدد السادس ، ١٩٨٨ . ص ٢٢٧.

(٨) المصدر السابق . ص ٢٥٠.

– وانظـــر أيضًـــا ؛ ألكسندر فلورس : التأثيرات السياسية عبر الخط الأخضر ، الفلسطينيون عبر الخط الأخضر – كتاب الفكر ، العدد السادس . ص٢٧٠.

(٩) إميل ساحلية – مجلة قضايا فكرية ، العدد السادس ، القاهرة ، ١٩٨٨ . ص ٢٠٦.

(١٠) ماهـــر شـــريف : « الصـــراع العربى الإسرائيلى » – القاهرة : مجلة قضايا فكرية ، العدد السادس ، ١٩٨٨ . ص٢٠٢.

(١١) كمال الغالى : المصدر السابق . ص٨٧.

(١٢) كـــامل أبـــو جابـــر : نظام دولة إسرائيل – القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٧٣ . ص ١٤٢.

(١٣) كمال الغالى : المصدر السابق . ص٨٥.

(١٤) المصدر السابق .

(١٥) لمـــزيد من التفاصيل حول تأثر الحزب الشيوعى بظاهرة اليسار الجديد ، انظر ؛ السيد عليوة : اليسار الجديد فى إسرائيل – القاهرة : مجلة السياسة الدولية ، عدد ٢١ . يوليو ١٩٧٠، ص ص١٢٣: ١٣٠.

(١٦) لمـــزيد من التفاصيل انظر ؛ على الدين هلال : تكوين إسرائيل – القاهرة : دار الهلال ، بدون تاريخ . ص٣٤.

(17) SAPMO (Stiftung Archiv der Parteien unet Massen Organisationen der DDR im Bundesarchiv. NY 4182, No.1293 / 454.

– أرشـــيف الحـــزب والمنظمات الشعبية بألمانيا الديمقراطية ، الأوراق الخاصة لـــ « فالتر أولبريشت » . مذكـــرة بـــتاريخ ٧ من فبراير ١٩٦٣ ، من « فرنر Verner » عضواللجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكية بألمانيا الشرقية إلى « فالتر أولبريشت » . ص١، ٢.

(١٨) المصدر السابق . ص٣.

(١٩) المصدر السابق . ص٤.

(20) SAPMO Barch., NY4182, Nr . 1293 / 768.

– مذكرة بتاريخ ٢٢ من فبراير ١٩٦٤ ، من « فولـــف جـــانج كـــراوس Walfgang Krause » إلى « فالتر أولبريشت » ص ٨ .

(٢١) المصدر السابق .

(٢٢) المصدر السابق .

(٢٣) المصدر السابق . ص١٠.

(٢٤) المصدر السابق . ص١٤.

(٢٥) المصدر السابق . ص١٥.

(٢٦) المصدر السابق .

(٢٧) المصدر السابق . ص١٦.

(28) SAPMO Barch . NY 4182 , Nr . 1293 / 1039.

– مذكرة بتاريخ ١٥ من أبريل ١٩٦٤ من « هونيكر » نائب السكرتير العام لحزب الوحدة الاشتراكية الألمـــانى الحـــاكم فى ألمانيا الشرقية ؛ حول انقسام الحكومة تجاه مشروع « مائير فلنر » سكرتير عام الحزب الشيوعى الإسرائيلى . ص ص١٨: ٢٢.

(٢٩) المصدر السابق . ص٢٠.

(٣٠) السيد عليوة . ص ص١٢٣: ١٣٠.

(٣١) المصـــدر السابق . وبه تقرير واف عن مقالات مترجمة إلى اللغة الألمانية عن صحف الجناحين الشيوعيين (ماكى وراكاح) ، اللذين انتقدا بشدة معًا آنذاك سياسة ألمانيا الشرقية فى الشرق الأوسط .

(32) SAPMO Barch . NY 4182 , Nr.1293 / 3249.

– ترجمة باللغة الألمانية لمذكرة بتاريخ ١٥ من سبتمبر ١٩٦٧ ؛ تتضمن مشروع الحزب الشيوعى الإسرائيلى « مجموعة راكاح » للسلام بين العرب وإسرائيل ، والذى تقدم به « فلنر » للحكومة الألمانية الشرقية . ص ص٥٦: ٦٧.

(٣٣) المصدر السابق . ص٥٨.

(٣٤) المصدر السابق . ص٦٠.

(٣٥) المصدر السابق . وثيقة مرفقة ، بتاريخ ٣٠ من سبتمبر ١٩٦٧ ، من « فالتر أولبريشت » إلى اللجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكية الحاكم فى ألمانيا الشرقية .

– انظر هنا أيضًا ؛ منير الهور : مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧– ١٩٨٢ – عمان : دار الجيل ، ١٩٨٣ . ص٩٣.

(٣٦) محمد حسنين هيكل : ١٩٦٧ الانفجار – القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٩٠ . ص ٧٨٨.

– وانظر هنا أيضًا : مذكرات محمود رياض ؛ البحث عن السلام – القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥ . ص٢٣١ وما بعدها .

فى الأصول التاريخية للجلوبالية

عاصم الدسوقى*

من الملامح السياسية للجلوبالية (العالمية الجديدة) التى يمكن استخلاصها من ممارسات القوى الكبرى منذ مطلع تسعينيات هذا القرن ؛ العمل على تفكيك الكيانات السياسية الكبيرة ، وتفتيت القوميات الراسخة ، وتصفيف الجميع تحت مظلة الاقتصاد الرأسمالى .

والحال كذلك ؛ فإن الجلوبالية تعبر عن نظام عالمى جديد بدأت ملامحه تتخلق منذ المراحل الأخيرة لانهيار الاتحاد السوفيتى ؛ وإن لم تتحدد بعد بشكل قاطع . ويسعى أنصار العالمية الجديدة إلى وضع أساس نظرى لها مثلما حدث من قبل للرأسمالية ، والاشتراكية ، والقومية ، والعلمانية ، من باب إضفاء طابع عالمى دولى للتحول الجديد ؛ فلا يبدو غريبًا أو مختلفًا ، ومن ثَمَّ يقبله الجميع إما طوعًا وإما كرهًا ؛ حين لا يجد الرافضون طريقًا آخر .

على أن فكرة وجود نظام دولى تمسك بخيوطه القوى الكبرى وتنصاع له القوى الصغيرة فكرة قديمة تطلع إليها السياسيون منذ نشأت الدولة فى العصر الحديث كوسيلة للهيمنة ، وجالت فى أحلام المفكرين كوسيلة لتجنب القتال . غير أن انقسام المجتمع البشرى إلى قوميات متنافرة ، وعقائد دينية مختلفة ، ونظم سياسية متناقضة ، جعل من العالمية فكرة بعيدة المنال .. لأن كل كيان من تلك الكيانات يريد أن يطوى الآخر تحت جناحيه . ومن ثَمَّ فسوف يظل الصراع يحكم العلاقات برغم أن أنصار العالمية يتحدثون عن الحوار بين الحضارات .

والحقيقة أن فكرة وجود نظام دولى مرت بعدة مراحل ؛ اتخذت أسماء مختلفة بأطراف مختلفة ، وعكست مضمونًا واحدًا وهدفًا يتلخص فى التنسيق بين المصالح المشتركة ، وإقرار وسائل تحقيق هذا الهدف بما يشبه دور الوصاية على الآخرين .

وتعود فكرة وجود نظام دولى بهذا المعنى إلى مطلع القرن التاسع عشر عندما عقد مؤتمر فيينا فى ١٨١٥ لتسوية آثار الثورة الفرنسية وحروبها . وكانت الثورة الفرنسية التى قامت فى يولية ١٧٨٩ قد أعلنت الجمهورية ، ودخلت فى حروب دفاعية ضد الممالك المحيطة التى

* عميد سابق ، وأستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بكلية الآداب – جامعة حلوان .

خشـــيت على مصيرها من امتداد الثورة إليها ، وانتهى الأمر بانتصار الثورة وتثبيت دعائمها واكتساب مواقع جديدة ، كما نجحت الثورة فى إشاعة مبادئ التحرر من حكم الإمبراطوريات الشـــاملة آنـــذاك التى كانت تحكم شعوبًا مختلفة الأصول فى أوربا (إمبراطورية النمسا والمجر وكـــانت تســـيطر على أجزاء من البلقان وأجزاء من إيطاليا وألمانيا ، والإمبراطورية العثمانية وكانت تسيطر على أجزاء أخرى من البلقان) ، ومن هنا تميزت الفترة من ١٧٨٩ – ١٨١٤ بقلاقل حادة ، وحروب ومعارك مستمرة امتدت آثارها خارج القارة الأوربية .

فـــلما انهـــزم « نابليون » أمام تحالف الملكيات الأوربية فى ووترلو ١٨١٥ وتم نفيه إلى « سانت هيلانة » أسيرًا ، تفرغت القوى الأوربية المنتصرة لتسوية ما أفرزته الثورة الفرنسية ، ومن هنا كانت الدعوة إلى مؤتمر فى فيينا[١] .

كان « مترنيخ » (مستشار النمسا) أقوى شخصية فى المؤتمر[٢] ، وأشد الأعضاء تمسكًا بعودة الأمور فى أوربا إلى ما كانت عليه قبل حوادث الثورة الفرنسية .

ومـــن هنا لم يلتفت المؤتمر إلى الحركة القومية الساعية إلى التحرر من سيطرة حكومات الإمـــبراطوريات الشاملة ، وإنما جعل مبدأ « عودة الحقوق الشرعية لأصحابها » أساسًا لأية تسوية ، وكان هذا يعنى إعادة العروش لأصحابها ، وإعادة فرنسا إلى حدودها قبل الحروب ، والوقوف ضد الحركة القومية . وعلى ذلك وافق المؤتمر على وضع شعب النرويج تحت حكم السويد ، ووضع شعب بلجيكا تحت حكم هولندا ، ووضع شمال إيطاليا تحت حكم النمسا ، وضـــم بولندة إلى روسيا ، كما خضعت ولايات ألمانيا – برغم الاستقلال – إلى حكم النمسا أيضًا .

وبعـــد أن نجحـــت الدولة المنتصرة فى إعادة النظم القديمة فى سائر أنحاء أوربا مع بعض التوسعات ، عقدت فيما بينها تحالفًا هارمونيًا (European Concert) كان هدفه المحافظة على مقررات فيينا . وكان هذا يعنى القضاء على أى ثورة تقوم فى أى مكان ضد الحاكم الشرعى ، حـــتى ولو أدى الأمر إلى التدخل العسكرى . وكان ذلك واضحًا خلال الفترة من ١٨١٥ – ١٨٤٨ عندما اجتاحت الاضطرابات فرنسا وشبه جزيرة إيطاليا وبلجيكا والولايات الألمانية .

كـــان هذا هو النظام الدولى الذى عرفته أوربا لأول مرة ، وكان يعبر عن فكرة توازن القوى ، وهى سياسة فرضت نفسها فى ضوء تضخم مصالح القوى الكبرى الأوربية منذ أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر لكى تحتفظ كل منها بوضعها ؛ مع الحيلولة دون

تفـــوق إحداهـــا على الأخرى فى الوقت نفسه ، ولا يتأتى هذا إلا بالاحتفاظ بما انتهت إليه تسويات فيينا ، وبعبارة أخرى : الاحتفاظ بالإمبراطوريات فى مواجهة الحركات القومية .

ولما كان التحكم المطلق فى المستقبل – بالنسبة لحركة الشعوب – من الصعوبة بمكان ، إذ أنـــه يتوقف على ضمان تجمد حركة التاريخ عند نقطة معينة (وهذا ضرب من المحال) .. فقد تم اختراق سياسة التوازن الدولى فى القرن التاسع عشر نفسه من خلال حركتين كبيرتين ؛ وهما :

الأولى : حركة القـــومية التى تحققت فى إيطاليا وألمانيا ، وإعلان الوحـــدتين : الإيطالية (١٨٦٦) والألمانيـــة (١٨٧٠) ومـــا نتج عن ذلك من قيام دولتين كبيرتين جديدتين تنافستا فى مجـــال الصـــناعة والتوســـع ، وتـــزعمت إحداهما – وهى ألمانيا – سياسة أوربا على يد «بسمارك» . وكان هذا واضحًا فيما عرف بالمسألة الشرقية ، والحرب الروسية التركية حول البلقان ، ومؤتمر برلين ١٨٧٨ ، وانعقاد الحلف النمساوى – الألمانى ١٨٧٩ الذى انضمت إليه روسيا فى ١٨٨٢ .

الـــثانية : الحركة الاشتراكية التى دعت إلى وحدة الطبقة العاملة ضد النظم الرأسمالية القائمة ، وإعلان خرافة التوازن بين الصالح العام والصالح الخاص (جوهر النظام الرأسمالى) . وكـــانت أوربـــا – منذ الثورة الصناعية فى منتصف القرن الثامن عشر – قد خطت خطوات كـــبيرة فى التقدم الصناعى وزيادة الإنتاج .. فلما جاء منتصف القرن التاسع عشر – أى بعد قرن واحد تقريبًا من الثورة الصناعية – كانت الآثار الجانبية لهذا التقدم قد ظهرت فيما عرف بالمشـــكلة الاجتماعية ، حيث بدأت تفرض نفسها ، وتواجه القوى الحاكمة التى لم تجد سبيلاً لحـــل المشـــكلة ســـوى البحث عن وسائل أخرى لتوزيع الإنتاج الكبير بتوسيع قاعدة القوة الشرائية ، ومن هنا نبتت فكرة السوق الخارجية فى المناطق غير الصناعية .

وقد ترتب على هذا التطور تضارب فى المصالح ، ومن ثَمَّ تعددت مراكز القوة ، وبدأت سياسة المحاور الثنائية والثلاثية ، وهى السياسة التى ظلت سائدة حتى قيام الحرب العالمية الأولى (١٩١٤)[٣] . وفى ظل تلك التحالفات التى كان كل منها يسعى لتخويف الآخر أو تحييده ، وقعت حركة الاستعمار العالمى خارج القارة الأوربية ، بل إن « بسمارك » ألمانيا الجديدة دعا لمؤتمر فى برلين ١٨٨٤– ١٨٨٥ لتنظيم استعمار إفريقية .

على أن هذا التنسيق الأوربى لم ينجح فى القضاء على الخلافات الكامنة داخل المجموعات الأوربية ، وذلك لأن الأطماع كانت أكبر من الحدود المتفق عليها ، وحركة الأحداث كانت أسرع من أن تحكمها الاتفاقيات المرحلية . وهكذا سرعان ما ظهرت التناقضات بين الأطراف المتحالفة ، وتوارت الأخلاق جانبًا ، واختفت المجاملات التى كانت صفة اللقاءات بين الفرقاء، واستحكمت الأزمات بينها فى عدة مناطق : فى مراكش (١٩٠٦) حول توسع فرنسا هناك . وفى البوسنة – والهرسك (١٩٠٨) بسبب قيام النمسا بضمهما ، وكانت تديرهما فقط بمقتضى مؤتمر برلين ١٨٧٨ ، وفى طرابلس ليبيا بسبب احتلال إيطاليا لها (١٩١١) .

على أن المشكلة القومية فى البلقان هى التى فجرت الموقف ، وأشعلت نار الحرب العالمية الأولى ، إذ كانت الصرب تسعى لضم البوسنة والهرسك وإعلان صربيا الكبرى ، ومن هنا كان اغتيال ولى عهد النمسا بمعرفة أحد الطلاب الصربيين فى مدينة سراييفو .

كانت الحرب اختبارًا للتحالفات الثنائية والثلاثية ، وانتهى الأمر إلى انقسام التحالفات بين معسكرين كبيرين ، وهما :

دول الوسط : ويضم ألمانيا والنمسا ثم تركيا .

الحلفاء : ويضم إنجلترا وفرنسا وروسيا ثم إيطاليا (أبريل ١٩١٥) ، ووقفت الجبل الأسود والصرب ضد النمسا ، ودخلت اليابان مع الحلفاء بهدف بسط نفوذها على الصين .

وفى أثناء الحرب ؛ وقعت مجموعة من الحوادث كان لها تأثير فى نتائج الحرب وإقرار نظام دولى جديد ، وهذه الحوادث كما يلى :

– الثورة العربية (١٩١٦) بزعامة « الشريف حسين » أمير الحجاز ، وبتشجيع من بريطانيا لإسقاط الحكم التركى فى بلاد الشام . وكانت بريطانيا تستهدف تبديد الجهود التركية فى ميدان الحرب لصالح الحلفاء .

– اتفاقية سايكس – بيكو السرية بين إنجلترا وفرنسا (١٩١٦) لتقسيم المشرق العربى مناطق نفوذ بينهما فى حالة الانتصار فى الحرب (نظام الانتداب فيما بعد) .

– وعد بلفور (١٩١٧) بإنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين .

– الثورة البلشفية الشيوعية (أكتوبر ١٩١٧) ، وخروج روسيا من الحرب .

- مبادئ الرئيس الأمريكى « ولسن » الأربعة عشر التى أعلنها فى يناير ١٩١٨ كأساس لنظام دولى جديد بعد الحرب . ولم تكن هذه المبادئ معزولة عن مجريات الحرب ، أو عما جرى فى روسيا بعد سقوط القيصرية ، إذ دعا ولسن إلى الاعتراف بالقوميات السلافية فى البلقان (حق تقرير المصير) بعد هزيمة تركيا والنمسا ، وهما الدولتان المسيطرتان هناك ، وحتى تكون دولاً حاجزة أمام احتمالات التوسع الشيوعى فيها باعتبار زعامة روسيا للعالم السلافى . كما دعا إلى إنشاء دولة بولندة - وكانت مع روسيا طبقًا لمؤتمر فيينا ١٨١٥ - وغير ذلك من الأفكار التى تبلورت أمام « ولسن » من واقع شواهد المراحل الأخيرة من الحرب التى كانت تبشر بهزيمة مجموعة الوسط .

على أن أهم مبادئ « ولسن » فى إطار وضع نظام دولى جديد هو المبدأ الرابع عشر والأخير الخاص بضرورة إنشاء عصبة من الدول لتوفير الضمانات لتحقيق الاستقلال السياسى والسلامة الإقليمية دون حروب ، وهو التنظيم الذى عرف بعصبة الأمم . وبدأ الإعداد لتسويات نتائج الحرب فى باريس (فرساى) يناير ١٩١٩ .

ومن البداية ؛ كان من الواضح أن الذين انتصروا سوف يفرضون ما شاءوا من تسويات، بصرف النظر عن أى اعتبارات أخرى إلا القضاء المبرم على المهزومين حتى لا تقوم لهم قائمة أبدًا ، فاشترط على الدول التى تحضر المؤتمر أن تكون قد أعلنت الحرب على ألمانيا أو قطعت علاقاتها الدبلوماسية معها . وانفردت بالمؤتمر القوى الكبرى المنتصرة وهى : بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان والولايات المتحدة ، أما الدول المهزومة فلم تحضر المؤتمر إلا لتسمع الحكم عليها فقط . وقد حرمت روسيا من حضور المؤتمر ؛ مع أنها كانت من الحلفاء وخرجت من الحرب بعد نجاح البلاشفة فى الاستيلاء على الحكم ، فبدا أن حرمانها كأنه عقاب على النهج الجديد .

وقد أدى حرمان الدول المغلوبة والدول المحايدة وروسيا من الاشتراك فى أعمال المؤتمر إلى الانتقاص من صفته الدولية ، وجعله أداة عقاب وانتقام ، وهو الأسلوب نفسه الذى سيطر على المنظمة الدولية الجديدة فكان مصدرًا للمشكلات التى نشأت فيما بين الحربين (١٩١٨- ١٩٣٩)[٤] .

على أن أهم ما نتج عن تسويات الحرب هو بروز دول قومية جديدة كانت شعوبها تخضع بشكل أو بآخر لدول الوسط المنهزمة فى الحرب ؛ ولروسيا الحليفة القديمة قبل ثورة

أكتوبر . وهذه الدول هى : فنلندة ، بولندة ، يوغوسلافيا ، رومانيا ، تشيكوسلوفاكيا . وقد حاولت الدول القومية الجديدة تطبيق فكرة الاكتفاء الذاتى بالاستغناء عن الاستيراد وإقامة الحواجز الجمركية ، فازدادت الأزمة الاقتصادية عالميًا لأن الإنعاش القومى كان عقبة فى سبيل إنعاش التجارة الدولية (السوق الاستعمارية القديمة) . كما ظهرت نظم اقتصادية جديدة : الشيوعية فى روسيا ، والاشتراكية الوطنية فى إيطاليا وألمانيا (الفاشية والنازية) .

أما عصبة الأمم التى قصد بها أن تكون منظمة دولية تعمل على حل مشكلات العالم سلميًا فى إطار التعاون الدولى ، فقد حملت فى نظامها الأساسى بذرة فنائها ، إذ تكون مجلس العصبة من عنصرين فقط وهما : الأعضاء الدائمين الذين يمثلون الدول الخمس الكبرى (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان) ، وأعضاء غير دائمين ، وعددهم أربعة يختارهم مجلس العصبة بالتناوب .. زادوا إلى تسعة فيما بعد .

وعند التنفيذ لم تنضم الولايات المتحدة احتجاجًا على تسويات الحرب ومناقضتها لمبادئ « ولسن » ، فكانت أول ضربة وجهت إلى تلك المنظمة الوليدة من داخلها . كما أثبتت الحوادث التالية أن العصبة الدولية فى يد القوى الكبرى فعلاً بحيث تحمى مصالحها عندما تتعارض مع مصالح الدول الصغرى . وفيما يلى بعض الشواهد :

- عندما نشب النزاع بين بريطانيا والعراق حول النفط فى الموصل ؛ أنهت العصبة النزاع لصالح بريطانيا .

- عندما قام النزاع بين بولندة وليتوانيا (١٩٢٣) حول مدينة فلنا - وكانت فرنسا تؤيد بولندة - عجزت العصبة عن اتخاذ موقف ، وتركت الأمر لاتفاق منفرد بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا لتأييد استيلاء بولندة على فلنا .

- عندما حدث نزاع بين إيطاليا واليونان بسبب احتلال إيطاليا لجزيرة كورفو اليونانية ، توسطت فرنسا وبريطانيا لدى إيطاليا للجلاء عن الجزيرة .

- عندما احتلت اليابان منشوريا (١٩٣١) واحتجت الصين على التوسع اليابانى ، رفضت العصبة الاعتراف بحكومة منشوريا تحت رعاية اليابان ، فغضبت اليابان وانسحبت من العصبة .

- عـــندما احتـــلت إيطاليا الحبشة (١٩٣٥) وقفت العصبة عاجزة ، بل انسحبت إيطاليا منها بكل ازدراء ، وكذا ألمانيا بعد أن اجتاحت إقليم السوديت فى تشيكوسلوفاكيا .

ثم اندلعـــت الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩) ، وكانت أسباب اندلاعها تعود فى جانب كبير إلى تسويات الحرب الأولى ، وانفراد الدول الكبرى بأمور العالم من خلال المنظمة الدولية، دون اعتبار لمصالح الدول الأخرى ، واختلال التوازن بين الفرقاء الأساسيين .

وفى الحرب .. وفى ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية التى ظهرت فى القارة الأوربية على وجه الخصوص .. تغيرت مواقع التحالفات القديمة . فأمام خطر الفاشية والنازية ، تحالف الاتحاد السوفييتى ذو النظام الشيوعى مع أوربا الغربية والولايات المتحدة ذات النظام الرأسمالى. وكـــانت الفاشية / النازية ضد النظام الرأسمالى الاحتكارى أساسًا وترى أنه المسئول بالدرجة الأولى عـــن انبثاق الشيوعية نتيجة حدة سيادة رأس المال ، ومن ثَمَّ كانت النازية تمثل النظام الوسط الذى يجمع بين القطاع العام والخاص بدرجة ما تقترب من رأسمالية الدولة .

ومن ناحية أخرى ؛ كانت الحـــرب فى حد ذاتها برهانًا ساطعًا على فشل النظام الدولى - الممـــثل فى عصبة الأمم المتحدة - فى حل مشكلات العالم بالطرق السلمية ، حيث تأكد أن الســـلام يعـــنى ســـيطرة مصالح القوى الكبرى ذات الترسانات الحربية المدمرة ، وأن الدولة الصغرى التى تحاول امتلاك مقدراتها بنفسها عليها أن تدخل فى مواجهات مع الدول الكبرى ، وعـــندئذ توصم بأنها دولة غير محبة للسلام ، فأصبح السلام فى حقيقة الأمر هو الاستسلام .. استسلام الصغير لرغبات الكبير !

وفى المـــراحل الأخيرة من الحرب .. وبعدما تكشفت النتائج .. بدأ الإعداد لنظام دولى جديـــد يســـيطر عليه المنتصرون . وعلى هذا تم اجتماع طهران (ديسمبر ١٩٤٣) ، ويالتا (فبراير ١٩٤٥) ، وبوتسدام (يولية – أغسطس ١٩٤٥) بعد استسلام ألمانيا وقبل استسلام اليابان . وقد اقتصرت تلك الاجتماعات على الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا . ومن هذه الاجتماعات تولدت فكرة مجلس وزراء خارجية الحلفاء للقيام بمهمة وضع معاهدات السلام ، واقتصـــرت عضـــويته أيضًا على مندوبى الدول الثلاث دون فرنسا والصين (عقد الاجتماع الأول خلال المدة من ٩/١١ – ١٩٤٥/١٠/٣) .

وبدأت الدول الغربية المتحالفة فى العمل على إبعاد الاتحاد السوفييتى لئلا تكون له كلمة مساوية فى التسويات . وبدأت الولايات المتحدة تلوح بسلاح المعونات لإخضاع المعارضين ..

ففى أول اجتماع لمجلس وزراء الخارجية ؛ اعترض المندوب السوفييتى على إشراك فرنسا فى الاجتماعات ، فاتهمته إنجلترا وأمريكا بوضع العراقيل أمام المفاوضات ، وهنا أعلنت الولايات المتحدة استعدادها للنظر فى عقد قرض كبير (مليون دولار) للاتحاد السوفييتى الذى تراجع عن اعتراضه .

وفى الاجتماعات التالية ؛ حدث اختلاف حول سياسة توزيع المستعمرات الإيطالية ، ومصير تريستا ، وموقف الحلفاء تجاه حكومة « فرانكو » فى إسبانيا ، وحرية الانتخابات التى وعد بها الشعب الرومانى والبلغارى .

وفى مؤتمر السلام (٣٠ من يولية ١٩٤٦) عرضت التسويات التى وضعها مجلس وزراء خارجية الحلفاء بشأن إيطاليا وفنلندة والمجر ورومانيا وبلغاريا ، وكانت كلها بطبيعة الحال تسويات مفروضة قبلتها الدول الضعيفة صاغرة .

ومن ناحية أخرى ؛ استطاع الغرب بزعامة الولايات المتحدة فى المؤتمر أن يضمن تأييد خمسة عشر صوتًا ضد الدول السلافية الستة : الاتحاد السوفييتى ، وروسيا البيضاء ، وأوكرانيا، وبولندة ، وتشيكوسلوفاكيا ، ويوغوسلافيا . ومنذ ذلك الحين ظهر واضحًا الانقسام بين الكتلة السوفيتية والكتلة الغربية .

فى هذا الإطار ؛ بدأت أمريكا سياسة الثواب والعقاب لتقليص دائرة النفوذ السوفييتى ، فأرجأت القرض الذى كانت قد وعدت به تشيكوسلوفاكيا (٥٠ مليون دولار) ، فى حين منحت تركيا – التى طالما رفضت الإذعان للضغط السوفييتى – قرضًا قدره ٢٥ مليون دولار، وكوفئت النمسا لرفضها مسايرة الشيوعية بإعلانها دولة محررة وليست من الأعداء ، وحصلت إيطاليا على قرض أمريكى قدره ٥٠ مليون دولار .

ومثلما حدث مع نهاية الحرب العالمية الأولى ، حدث فى الحرب الثانية .. حيث أُعلنت منظمة الأمم المتحدة منظمة دولية لحفظ السلام بين الدول . ولكن هذه المنظمة – كسابقتها – تعبر عن مصالح القوى المنتصرة فى الحرب على دول المحور (النازية – الفاشية) . وتكونت الجمعية العامة للمنظمة من كل الدول التى أعلنت الحرب على المحور . أما مجلس الأمن – الذى يوازى مجلس العصبة – فقد تكون من دول دائمة خمسة تحتفظ بحق الاعتراض (الفيتو) وهى : الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفييتى ، وبريطانيا ، وفرنسا ، والصين ، وست دول متغيرة بالتناوب .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ؛ انهار التحالف الذى كان قائمًا بين الاتحاد السوفييتى والغرب الأوربى / الأمريكى ، وعاد التناقض بين مصالح كل منهما فى الظهور مرة أخرى ، وأصبحت أروقة الأمم المتحدة هى ميدان المعارك بينهما ، ومجال اختبار القوة . وقد عرفت هذه المرحلة بالحرب الباردة ؛ والتى امتدت بشكل أو بآخر حتى ١٩٨٥/ ١٩٩١.

وخلال الفترة من ١٩٤٥- ١٩٤٧ من تلك الحرب ؛ تحطم التحالف السوفييتى / الغربى ، وأخذ كل من الطرفين يعمل على تقوية دائرة نفوذه حسبما يستطيع منتهزًا صمت الآخر ، واعتمادًا على صعوبة إشعال نار حرب أخرى . وفى هذه الفترة حدث ما غيّر حسابات الكتلة الغربية فى إقامة توازن فى أوربا لصالحها . إذ كانت تعول على الدول القومية الجديدة التى نشأت فى البلقان اعتمادًا على مبادئ « ولسن » ، والتى كانت تخضع - كما سبقت الإشارة إلى كل من النمسا والدولة العثمانية . غير أن هذه الدول سرعان ما دارت فى فلك الاتحاد السوفييتى بعد أن حررها من الاحتلال النازى ، وكونت ما أصبح يعرف بأوربا الشرقية الشيوعية ، وهى : بولندة ، المجر ، تشيكوسلوفاكيا ، رومانيا ، بلغاريا ، يوغوسلافيا ، ألبانيا ، بالإضافة إلى ألمانيا الشرقية . كما نجح الاتحاد السوفييتى فى توسيع حدوده غربًا وضم بلادًا يسكنها ٢١ مليونًا لم يكونوا تابعين للسوفييت قبل ١٩٣٩ ، وحصل على أكبر قدر من التعويضات من ألمانيا لإصلاح ما أفسده عدوان « هتلر » على الأراضى الروسية ، وشرع فى تدعيم الشيوعية لمجابهة العالم الرأسمالى من خلال تنفيذ خطط خمسية للإنتاج .

أما الولايات المتحدة ؛ فقد عملت على استعادة الحالة الطبيعية بينها وبين أوربا بأسرع ما يمكن ، حيث تم تخفيف الوجود العسكرى الأمريكى هناك ، وعقدت معاهدات صلح مع الدول التى تحالفت مع ألمانيا (إيطاليا ورومانيا وبلغاريا والمجر) .

ومع ذلك بدأ التوتر بين المعسكرين يحدث فى مناطق معينة : فى إيران ؛ عندما تلكأت روسيا فى إجلاء قواتها من هناك . وعلى حدود تركيا ؛ لرغبة الاتحاد السوفييتى فى إيجاد منافذ للسيطرة على المضايق . وفى شمال اليونان ؛ بسبب محاولات إقامة حكومة شيوعية وإسقاط الملكية التى تدعمها بريطانيا . وفى تريستا بين يوغوسلافيا الشيوعية وإيطاليا . وفى ألمانيا ذاتها .

وخلال الفترة من ١٩٤٧- ١٩٤٩ بدأت الولايات المتحدة سياسة جديدة قوامها احتواء كل أوربا واستعادة شرقيها من دائرة النفوذ السوفييتى ، ومن هنا كان إعلان مبدأ « ترومان » ومشروع « مارشال » . وكان السبب المباشر فى هذه السياسة الجديدة يأس

بـــريطانيا مـــن اســـتمرار دعمها للحكومة الملكية فى اليونان ضد القوى الشيوعية ، واعتبار الولايـــات المتحدة أن سقوط الملكية فى اليونان وتحولها للشيوعية هو نذير بسريان العدوى إلى بلدان حوض البحر المتوسط . وعلى هذا .. وفى مارس ١٩٤٧ .. أعلن « ترومان » أن على الولايـــات المـــتحدة أن تتجه لمساعدة الشعوب الحرة التى تكافح الخضوع للأقليات المزودة بالسلاح أو الضغوط الخارجية ، والإشارة هنا للأحزاب الشيوعية فى اليونان وفى غيرها .

وبعـــد أشهر قليلة من العام نفسه ، أُعلن مشروع « مارشال » الذى يتلخص فى تقديم الولايـــات المـــتحدة مساعدات اقتصادية لأوربا الغربية قبل أن تنهار وتستولى فيها الأحزاب الشـــيوعية على الحكم ، وكذلك إلى دول أوربا الشرقية لكى تحيد عن الشيوعية . وهنا أعلن الاتحـــاد الســـوفييتى استياءه من هذا التوجه ؛ واعتبره نوعًا من الاستعمار الجديد (استعمار الدولار الأمريكى) ، ورفض حضور المؤتمر الذى دعت إليه بريطانيا وفرنسا لدراسة المشروع فى باريس ، وأمر حكومات أوربا الشرقية بعدم الحضور ، حتى أن تشيكوسلوفاكيا عدلت عن قـــبول المشـــروع تحت ضغط السوفييت ؛ وكانت قد أعلنت قبولها سابقًا . كما أعلن الاتحاد السوفييتى فى خريف ١٩٤٧ عن تأسيس الكومنفورم، وهى منظمة جديدة تجديدًا للكومنترن .

وحـــتى تســـتعيد الكتـــلة الغـــربية بزعامة الولايات المتحدة الميزان لصالحها تمامًا أعلن « ترومان » برنامج النقطة الرابعة (٢٠ من يناير ١٩٤٩) من أربعة محاور لتأييد سلام العالم .. الأول : الـــتأييد المطـــلق للأمـــم المتحدة . والثانى : كسب الشعوب بالعمل على الإصلاح الاقتصـــادى العالمى . والثالث : تقوية الشعوب التى تعادى الكتلة الشيوعية . والرابع : تقديم المعونـــات لتحســـين أحوال مختلف الأقطار . يضاف إلى ذلك تأسيس حلف شمال الأطلنطى (ناتو) ، ومجموعة أحلاف جنوب شرق آسيا وحلف بغداد – الحلف المركزى إلخ .. وفى هذا الإطار تكون حلف وارسو ومنظمة الكوميكون كدفاعات وحصون فى الحرب الباردة .

وفى بدايـــة عـــام ١٩٥٠ ؛ انتقلت الحرب الباردة إلى الشرق الأقصى . وفى نهاية العام شملت الشرق الأوسط ، ومنذ عام ١٩٦٠ شملت بقية القارات ؛ حيث ظهرت أزمة الكونغو وكوبا والهند الصينية . ومن المعروف أن كل الحروب التى شهدها العالم منذ أواخر الأربعينيات تدخـــل فى نطـــاق الحرب الباردة ، وعرفت باسم الحروب الإقليمية ؛ حيث كانت تقوم بين دولـــتين مـــتجاورتين للنزاع على الحدود ، أو كانت تقوم داخل الدولة الواحدة بين القوى المتصـــارعة عـــلى الحكم (حرب أهلية) يستند كل فريق من المتصارعين إلى إحدى الكتلتين .

وكـــان يكفى فى هذا الخصوص معرفة القوة الدولية الكبرى المؤيدة للتعرف على طبيعة القوى المتصارعة .

كانت الحرب الباردة إذًا استمرارًا للصراع بين الكتلتين ، ومواجهة غير مباشرة بينهما ، إذ كان كل من المعسكرين يعمل على الاحتفاظ بمعسكره بعيدًا عن متناول الآخر ، وفى الوقت نفسه يعمل كل منهما على توسيع نطاق معسكره باقتطاع مناطق من رصيد الآخر .

وكانت البداية عندما نجح الاتحاد السوفييتى فى اقتطاع أوربا الشرقية من حساب المعسكر الغـــربى بإقامة حكومات شيوعية خلال ثلاث سنوات (١٩٤٥ – ١٩٤٨) . وكان الغرب قد أقام هذه المجموعة من حساب دول الوسط فى تسويات الحرب العالمية الأولى – كما سبقت الإشارة – لتقوم بدور الحزام الحاجز أمام التوسع السوفييتى .

ومـــن ناحيـــة أخـــرى ؛ وجدت الثورات الوطنية التى قامت بعد الحرب العالمية الثانية فى الاتحاد السوفيتى نصيرًا وحليفًا تلقائيًا دون ترتيب . والسبب فى هذا أن تلك الثورات قامت فى بـــلاد كانت تخضع للقوى الاستعمارية ، وهى قوى رأسمالية بطبيعة الحال ، وبالتالى فالثورة على هذه القوى من أجل الاستقلال كانت تعنى فى الوقت نفسه الثورة على الطريق الرأسمالى فى التـــنمية . ومن هنا وجدت تلك الثورات فى الاتحاد السوفييتى الأمل والمستقبل . ولعل عام ١٩٦٠ يعد علامة بارزة فى عدد الدول الجديدة التى دخلت عضوية الأمم المتحدة من إفريقية على طريق الاشتراكية . وأمام هذا التطور تبلور شعار « الطريق اللارأسمالى نحو الاشتراكية » .

وأمام اتساع دائرة النظم غير الرأسمالية فى العالم مع اتساع دائرة حركة التحرر الوطنى ، بـــدأ المعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة فى الإصرار على سياسة الاحتواء ؛ وقامت على محورين أساسيين :

(أ) تدبـــير الانقلابـــات العســـكرية المضادة فى دول العالم الثالث التى لم تأخذ بنظام الاقتصاد الحر.

(ب) احتضـــان العناصـــر المضادة للنظم الشيوعية فى بلدان أوربا الشرقية وفى الاتحاد السوفييتى نفسه تحت شعار حقوق الإنسان وحرية الاختيار .

وفى هـــذا الســـياق نفهم احتضان الغرب / الأمريكى للمنشقين السوفييت وهم صفوة العـــلماء من اليهود أساسًا ، والضغط على الاتحاد السوفيتى للسماح بهجرة اليهود السوفييت

إلى إسـرائيل ، واحتضان منظمة التضامن العمالية فى بولندة .. بل إننى أزعم أن اختيار البابا « بول الثانى » للفاتيكان – وهو من بولندة – كان جزءاً من سياسات الحرب الباردة .

ومن الواضح أن الولايات المتحدة ركزت فى الصراع مع المعسكر السوفييتى على تخريبه مـن الداخـل بدلاً من ملاحقته فى العالم الثالث . ومن هنا وجدت فى نهج « جورباتشوف » (الجلازنوسـت والبروسـترويكا) ضالتها المنشودة . ففى أقل من خمس سنوات من رئاسته للاتحاد السوفييتى ؛ بدأ السوفييت يتخلون تدريجيًّا عن الاشتراكية ويفسحون الطريق للاقتصاد الحـر طلـبًا لـلمعونات الغـربية . كما بدأ التخلى عن صيغة الاتحاد التى تضم جمهوريات من عرقيات وأديان مختلفة ، ورفع يد المساعدة والمساندة عن أوربا الشرقية ، وترك دول العالم الـثالث فى إطـار سياسـة توازن المصالح ؛ وليس فى إطار سيادة الأيديولوجيات كما كان فى السابق .

وعـند هـذا المـنعطف من حركة التاريخ ؛ اشتعلت حرب الخليج الثانية (العراق – الكويت) ووقف الاتحاد السوفييتى على الحياد ؛ إذ انشغل بمواجهة مصيره ومصير معسكره ، بـل إنه دخل تحت اللواء الأمريكى فى الحرب باسم مناصرة الشرعية . وبعد انتهاء الحرب ؛ نشـر « فرانسيس فوكوياما » الأمريكى – الياباني الأصل – كتابه (نهاية التاريخ) ١٩٩٢ (وأصله محاضرة ألقاها فى شيكاغو عام ١٩٨٨/ ١٩٨٩) ، ليقول إن الشيوعية سقطت وإن الليبرالية نجحت ، وإن الولايات المتحدة تنفرد بقيادة العالم تحت اسم النظام العالمى الجديد .

والحـق أن تحييـد الزاوية الحادة المناوئة فى السياسة الدولية ؛ أو احتواءها ، أو كسرها لصـالح القوى الكبرى .. هو المنهج البرجماتى الذى نجحت بمقتضاه الولايات المتحدة فى إنهاء الحرب الباردة لصالحها وانفرادها بالقيادة (سيف المعز وذهبه) .

والخلاصة أنه منذ عام ١٨١٥ نشأ النظام الدولى تتزعمه القوى الكبرى .. والهدف : هو الحفـاظ عـلى تفوقها ومصالحها .. والوسيلة : تأديب الخارجين الذين يمثلون الزوايا الحادة المعاكسة لتيار مصالح القوى الكبرى . وطوال ما يقرب من قرنين من الزمان ؛ لم يحدث تغيير فى استراتيجية هذا النظام ، وإنما تغيرت الوسائل ، وتغيرت مواقع الدول التى تتصف بالعظمى أو الكـبرى ، وتغـيرت المعارك . ففى القرن التاسع عشر – وحتى الحرب العالمية الأولى – كانت معركة النظام الدولى ضد الحركة القومية . وفى القرن العشرين كانت المعركة ضد النظم الاشتراكية ، ثم لفترة محدودة ضد النازية بالتحالف مع السوفييت حتى سقطت فى ١٩٤٥ ،

ثم ضد الشيوعية حتى ١٩٩٠- ١٩٩١ ، والآن ضد ظهور قوى إقليمية فى أى منطقة من مناطق العالم (العراق) ، ودعم الصراعات الطائفية والعرقية مرة أخرى فى العالم للاحتفاظ بحق التحكيم فيما ينشأ من خلافات ، وكذلك دعم الصراعات حول مشكلات الحدود .. وما أكثرها فى العالم !

لقد انتهى النظام الدولى الذى كان يقوم على التوازن بين أنظمة عظمى ومتفوقة ، وكُسرت الزوايا الحادة ، ودُفنت القوى الإقليمية ، وبدأ عصر التفوق الواحد تمثله الولايات المتحدة كنظام سياسى ، أو التفوق الاقتصادى الواحد الذى يُعرف بالليبرالية الجديدة .

الهوامش

(١) كانت القوى الأوروبية الكبرى آنذاك هى : روسيا وبروسيا والنمسا وإنجلترا .

(٢) بالمناسبة أعد « هنرى كيسنجر » – وزير خارجية الرئيس الأمريكى « نيكسون » – أطروحته للدكتوراه فى العلوم السياسية عن « مترنيخ » .

(٣) قامت التحالفات التالية :

- التحالف النمسوى الألمانى ١٨٧٩ وانضمت إليه روسيا ١٨٨٢ .
- التحالف الثلاثى بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا ١٨٨٢ .
- الحلف الروسى الفرنسى ١٨٩٣ .
- الحلف الإنجليزى اليابانى ١٩٠٢ .
- الوفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا ١٩٠٤ .
- الوفاق الإنجليزى الروسى ١٩٠٧ .

(٤) انضمت روسيا وألمانيا للمنظمة فيما بعد (١٩٢٦) .

ذاكرة الأمة والعولمة*

مجدى عبد الحافظ**

أضحى موضوع العولمة فى الفترة الأخيرة من أكثر الموضوعات التى حازت على معالجات شـــتى واهتمامات من كافة الهيئات الرسمية والشعبية بمصر وخارجها . والحق أن هذا الاهتمام الكبير ربما يكون غير مبالغ فيه – على الإطلاق – نظرًا لأهمية الموضوع وارتباطه إلى حد كبير بحيـــاة الـــناس المعيشية ، بل وبمستقبل حياتهم داخل عالم ما يزال قيد التشكل . ولم ينته بعد إلى شكل أخير .

من هنا يأتى اهتمام المجتمعات الوطنية والمحلية باختبار بعض المفاهيم والأفكار على محك « العولمـــة » ، ربما لكشف قدرة هذه المفاهيم وصلابتها أمام مصطلح العولمة الجارف . ولعل وضـــع مفهوم « ذاكرة الأمة » على طاولة البحث أمام العولمة يدخل فى هذا السياق . وهو مفهوم يحمل أبعادًا تاريخية ، والحديث عنه يستدعى حالات من الشجون والنوستالجى ، خاصةً فى ظل المناخ السائد الذى نعيشه اليوم ، حيث تقول المعاينة المحايدة ، إننا نتراجع فى هذا الزمن الحضارى قياسًا على ما حققه الغرب والدول الكبرى فى العالم ، فى الوقت الذى تُملى علينا فيه سياســـات وأنمـــاط ، تـــبغى تأطيرنا داخل سياقات محددة سلفًا لا نستطيع التملص منها بقوة القانون الدولى ، ومن ثَمَّ تصبح « ذاكرة الأمة » كما يتصور البعض هى طوق النجاة ، خاصةً إذا عملنا على تنشيط تلك الذاكرة ، فتنهض كأداة فاعلة لحمايتنا من اجتياح العولمة وتوابعها فى كل مجالات حياتنا .

ولهـــذا التصور الأخير خطورته ، خاصةً عندما يتبنى المصادرة على المطلوب ، فيعتبر أن العولمـــة شـــر الشرور على الإطلاق ، وأن ما تحمله ذاكرة الأمة من حصيلة التراث هو الخير الأقصى على الإطلاق نفسه !

---

* أهدى هذا المقال إلى الصديق العزيز الأستاذ الدكتور « رءوف عباس » ، صاحب الفضل الأول فى إنجازه . وقد أُلقى كبحث بمتحف « طه حسين » « رامتان » وبحضوره .

** أستاذ مساعد الفلسفة الحديثة بكلية الآداب – جامعة حلوان .

لقـــد عالجـــنا هـــذا الموضوع مرارًا ، وفى مواضع أخرى[1] ، حيث حصرنا الإشكالية فى محاولات البعض التعامل مع العولمة فى شكل تداعياتها الحالية التى ارتبطت بشكل لا ينفصل عن الهيمنة ، ومن ثَمَّ بات من الصعب التمييز بينهما ، فى ظل عالم يسير بخطى متسارعة لا تتيح للإنســـان الوقـــت الكافى للتأمل ، ليستطيع وضع اليد على الحدود الفاصلة بين « العولمة » كـــتطور تـــاريخى موضوعى لابد من الاحتفاء به والتعامل معه ، بل واستغلال قدراته الهائلة والاستفادة منها .. وبين « الهيمنة » كانعكاس لموازين القوى السياسية الحالية فى العالم ، وهى الـــتى استطاعت أن تركب موجة « العولمة » وتسخرها لحسابها الخاص ، بل وتبتز العالم باسم استحالة التصدى للعولمة .

فك الاشتباك إذًا بين مصطلحى « العولمة » و « الهيمنة » خطوة أساسية أولى لابد منها ، حـــتى لا نقع ضحية الخلط الشائع والغامض والسطحى ، حين نتعامل مع المصطلحين وكأنهما يعبران عن حقيقة واحدة .

هذا الفهم يضع أمامنا وجهًا آخر « للعولمة » كتطور تاريخى موضوعى يتمثل فيما توفره هـــذه العولمـــة للإنســـانية من تقدم ورخاء ، إذ ستعنى بهذا المعنى : الإنترنت ، والسماوات المفتوحة ، وشحذ الهمم فى اتجاه الشعور بالتهديد الذى يحيق بكوكب الأرض ، ومن ثَمَّ الدفع نحـــو الحفـــاظ على البيئة ، وصيانة حقوق الإنسان ، وإسقاط الفواصل والحدود بين الزمان والمكان بالثورة العلمية فى مجال الاتصالات والتكنولوجيا فى حقول الحياة المختلفة ، والذاكرة غـــير العادية للحاسوب الآلى . ولقد لعبت "العولمة" بهذا المعنى أدوارًا غاية فى الأهمية ، خاصةً فى مجـــال ذاكرتـــنا الوطـــنية ، وما تزال تلعب الأدوار نفسها : فهى التى أنقذت آثار النوبة وأبـــو سمبل ، وهى التى اهتمت من قبل بدراسة تراثنا الحضارى الفرعونى فى المدارس والمعاهد المختلفة ، وهى أيضًا التى تكثف البحث العلمى وتُمَوِّله من أجل دراسة تاريخنا الفرعونى بشكل أعمـــق ، كما تشارك فى بعثات الكشف عن آثارنا ، ولا غرو فقد فك « شامبليون » طلاسم هـــذه الحضـــارة ورموزهـــا فى السياق نفسه . وهى التى تساهم الآن فى إعادة الحياة لمكتبة الإســـكندرية الـــتاريخية فى ظل حملة عالمية ما كان لها أن تتم خارج إطار العولمة ، وهى الحملة نفســـها الـــتى أحبطت مشروع هضبة الأهرام ، وحافظت على أهم أثر يجسد هذه الذاكرة الوطنية فى بلادنا ، فقد كان الضغط الدولى عاملاً حاسمًا فى التراجع عن هذا المشروع المشبوه .

مع هذا فلابد من الاعتراف بأن هويات الأمم – على عكس ما هو شائع – مصدر ثراء وإغناء للعولمة ، بل وعلى العولمة أن تحافظ على تلك الهويات ، وعلى صيانة التنوع فيما بينها ، باعتبار أن هذا عنصر لتقدم الحضارة الحديثة . ولعل أزمة الحداثة الحالية فى الغرب يقع جزء كبير منها – فى رأينا – إلى عدم إنصات الحضارة الحديثة – بكل الاهتمام الواجب – للنقد الذى وجهته لها الثقافات المحلية المختلفة فى جميع أنحاء العالم ، خاصةً فيما اتصل بالنزعة العرقية المركزية الأوربية Euro Centrisme .. هذا إلى جانب الاهتمام بالعقل الذى تحول إلى عقل أداتى على حساب الجناح الآخر من جناحى الحداثة ؛ ألا وهو الذات الإنسانية التى تراجعت لأقصى حد ، وخسرت الحداثة بذلك قيمتها الكبرى ، وأهم ميزاتها . وربما أدى توارى الذات الإنسانية عن الحداثة اليوم فى الغرب إلى أن تبدو « الهيمنة » بمثل هذه القسوة ؛ وتسخّر العولمة إلى الحد الذى جعل الناس يخلطون بينهما ويتصورون بأنهما يعبران عن المدلول نفسه .

إلا أن السؤال الذى يطرح نفسه الآن : هل بالفعل تستطيع "ذكراة الأمة" أن تتصدى لمحاولات الهيمنة تلك بحيث تصبح أداةً فاعلةً فى هذا الصراع غير المتكافئ ؟

ذاكرة الأمة

فى الحقيقة ؛ تلعب الذاكرة – من الناحية المعرفية – دورًا أساسيًا فى مساعدة الإنسان على أن يعيش حياة طبيعية من الناحية النفسية والعصبية ، إذ يقول « جان كلود كاريير C . J Carriére . »سألت يومًا ما عالم الأعصاب « أوليفر ساك Oliver Sacks » ما هو الإنسان العادى فى نظره ؟ سؤال ليست له أهمية كبرى ، ولكن بصفته كعالم أعصاب كانت له وجهة من النظر . تردد .. ثم أجابنى بأن إنسانًا عاديًا – ربما – هو القادر على أن يحكى قصته الخاصة به . يعرف من أين أتى (حيث لديه أصل ، وماض ، وذاكرة مرتبة) ، ويعرف أين هو (هويته) ، ويعتقد معرفة إلى أين مآله (لديه مشروعات ، والموت فى آخرها) . إن موقعه محدد إذًا فى حركة حكاية .. إنه قصة ، ويستطيع أن يحيكها لنفسه)[٢] .

ذاكرة الأمة بالمعنى السابق هى حاصل جمع الذاكرات الخاصة بشكل لا يجعلها تتنافر فيما بينها أو تتناقض ، وإلا ستكون عنصرًا سلبيًا إذا لم تستطع التعامل مع الاختلافات المحتملة برحابة صدر وتسامح كاملين ، باعتبار أن هذا التنوع المحتمل فى الذاكرة العامة هو عنصر إثراء لها ، وإغناء لتجاربها الخاصة .

إلا أن هناك تساؤلاً آخر حول مفهوم الذاكرة فى التراث العربى ، ماذا تعنى الذاكرة فى تراثنا القديم ؟

الذاكرة فى التراث العربى

عند البحث عن مفهوم الذاكرة فى مصادرنا القديمة ؛ سنفاجأ لخلو هذه المصادر من هذا المفهوم ، ففى (التعريفات) لـ « الجرجانى »[٣] لا يذكر مصطلح الذاكرة ، وكذلك (المصطلح الفلسفى عند العرب) لـ « عبد الأمير الأعسم »[٤] ، و « الفارابى » فى حدوده ورسومه[٥] فهو أيضًا لا يذكر البته مصطلح الذاكرة . وإذا وجدنا المصطلح فإننا سنجده فى سياقات تبعده عن معناه الحديث ، ففى (النجاة) نجد أن الذاكرة تعنى « **القوة الحافظة ، تحفظ ما تدركه القوة الوهمية من المعانى غير المحسوسة الموجودة فى المحسوسات الجزئية** »[٦] .

وفى المعاجم اللغوية لن نعثر على تعريف لذلك المفهوم برغم ذكر هذه المعاجم لمصطلحات مثل : « الذكرُ » و « الذكر » و « المذاكير » و « الذكور » و « الذكارة » و « التذكرة » و « الاستذكار »[٧] !

القاموس العربى الوحيد الذى يتعرض للذاكرة هو « المعجم العربى الحديث – لاروس » وهو قاموس حديث للغاية – كما نعرف – فيقول : « **إنها قوة نفسية تحفظ الأشياء فى الذهن وتحضرها للعقل عند الاقتضاء** »[٨] .

خلاصة القول أن مصطلح "الذاكرة " بمعناه الحديث لم تعرفه الأدبيات والكتب العربية القديمة ، ولم يظهر فى تراثنا العربى كما رأينا ولا فى ذاكرته . نقول هذا دون أن يعنى ذلك أى انتقاص من قدر الثقافة العربية الإسلامية التى نعرف جميعًا ما وصلت إليه من مكانة عالمية وعلمية ، إلا أن ارتباط هذه الثقافة بسياقها التاريخى والحضارى لم يجعلها تهتم بمفهوم الذاكرة . ولعل عدم الاهتمام بالمصطلح يعود إلى أنه فى البدايات الأولى للبعثة النبوية اتسمت الذاكرة بسوء السمعة ، فكانت العودة إليها تعنى العودة للعصر ما قبل الإسلامى وممارساته التى نبذوها وتابوا عنها ، بل ووضعوها فى زاوية النسيان ، وخارج إطار وعيهم الجديد المعاش الذى اكتسبوه بدينهم الجديد . التأكيد على الذاكرة فى هذه الآونة إذًا لن يعنى إلا العودة لهذا العصر المنبوذ الذى أطلقوا عليه « العصر الجاهلى » لتأكيد التمايز والاختلاف الكلى بين حاضرهم الجديد وبين أيامهم الأولى التى يود الجميع أن تسقط من الوعى ، بل ومن الذاكرة .

إذًا ، فعـــدم الاهتمام بالذاكرة – وبهذا المعنى – هو إجراء نفسى حمائى لتحقيق التوازن النفسى للفرد فى ظل الأوضاع والظروف الجديدة ، وهو فى الوقت نفسه إجراء يحفظ النسيج المجـــتمعى الجديـــد الـــذى تشكل على أسس دينية ، وليست عرقية .. بل وتناست أحقادها وحروبها ونزاعاتها المستمرة فى الماضى .

الأمة فى التراث العربى

مـــا قلناه عن « الذاكرة » يكاد ينطبق على مصطلح « الأمة » ، فهو أيضًا غائب عن « الفـــارابى » فى حـــدوده ورسومه ، وعن (المصطلح الفلسفى عند العرب) ، وعن كتاب (الـــتعريفات) لـــــ « الجـــرجانى » . وحتى عندما ننتقل إلى القواميس العربية فلن نجد هذا المصطلح بمعناه الحديث ، إذ نجد المصباح المنير يعبِّر عن : الأَمَّة : بالفتح – الشجة ، والإمَة – بالكسر : النعمة ، والأُمَّة – بالضم : العامة .. والجمع فيها جميعًا أمم لا غير[٩] .

وعـــند انتقالنا للمعجم العربى الحديث سنجد أنه قد اكتسب بعض المعانى الحديثة للأمة والتى استقاها من أفكار الحداثة إذ يقول : « الأمة : هى الوالدة ، والجماعة تؤلف بينها رابطـــة معينة ، والفئة ، والجيل من الناس ، والرجل الجامع لخصال الخير ، واتباع مصـــالح تجمعهم جامعة الرأى والمعتقد ، والجنس من كل حى ، والحين والمدة . وفى القانون : جماعة من الناس يعيشون فى وطن واحد وتجمعهم رغبة فى الحياة المشتركة وأمـــانى مشـــتركة وعناصر أخرى منها اللغة والدين والعرق . وتعنى أيضًا السنة والطـــريقة ، كما تعنى الدين ، وتعنى القامة والمظهر»[١٠] . وكما نرى ؛ حاول الكاتب أن يقرن المصطلح ببعض الأفكار الجديدة التى اكتسبناها حديثًا عن الأمة .

تـــلك الأفكار التى نقلها « رفاعة الطهطاوى » (١٨٠١–١٨٧٣) عن الفرنسية ، فلم يقـــف عند تعريف الوطن وتحديده فحسب ، بل ذهب لأبعد من ذلك عندما دعا الإنسان إلى « أن يـــؤدى الحقوق التى للوطن عليه . فإذا لم يعرف أحد من أبناء الوطن بحقوق وطـــنه ؛ ضـــاعت حقوق المدنية التى يستحقها على وطنه »[١١] ، وهو بهذا ربط بين الواجبات التى فرضتها الحداثة ؛ وبين المنتمين إلى أوطانها عندما وجد أنه « إذا كان الإنسان يكـــلف بنفع وطنه ؛ فلا يعد تكليف الحكومة له بجهاد الأعـــداء أو إعانة الحكومة على مصارفها من التعدى على حقوقه ، فإن هذا من واجباته لوطنه ... »[١٢] .

هـذه الـرؤية الجديـدة التى أضافها « الطهطاوى » لتراثه العربى ؛ نجدها أيضًا لدى « فرنسـيس مراش » (١٨٣٦-١٨٧٣) عندما نجده يستلهم المفاهيم الحداثية للقرن الثامن عشر ؛ فيدافع عن وحدة الدولة متعددة القومية ، وحماية الاستقلال الوطنى من التدخل الأجنبى عـندما فكـر فى العرب كأمة ، ونبذ التناقضات الطائفية والقبلية والملية التى تقود إلى ضمور الرابطة الوطنية ، والتى اعتبرها « مراش » الأساس الأول للتمدن »[١٣] .

كمـا أننا نجد هذا التصور الحديث للأمة نفسها عند الشيخ « حسن المرصفى » الذى يـرى أن « الأمـة جملة من الناس تجمعهم جامعة ، وهى بحسب الاستقراء اللسان والمكـان والديـن »[١٤] ، فـيرى أنه باللسان تتحقق وحدة النطق حيث « يتم الائتناس ولا تكون نفرة ووحشة ؛ بخلاف أهل الألسنة المختلفة .. »[١٥] . ومن حيث المكان يرى أنها « جمـلة مـن الـناس تتخذ قطعة أرض محددة بحدود أربعة تعرفها من علم تخطيط الأرض ؛ وتسميها اسمًا يميزها عن غيرها كمصر والحجاز ... »[١٦] حيث تعيش وتعمر الأرض وتورثها للأجيال التى ستأتى فيما بعد .

نستخلص مما سبق أن مفهوم الأمة أيضًا كمصطلح حديث لم يكن معروفًا فى تراثنا العربى الإسلامى القديم ، فهو جديد علينا ولم يُعرف إلا حديثًا وبعد اطلاع مفكرينا على أفكار الحداثة الغربية .

وسـوف نكرر ما سبق وقلناه عن غياب مصطلح الذاكرة عن تراثنا القديم ، إذ سنقول إن عـدم وجود المصطلح أيضًا لا يقلل من شأن التراث العربى ، حيث أن التأكيد على بعض المصـطلحات يعنى بالدرجة الأولى أننا نفتقد المدلول فى الواقع الفعلى الذى نعيشه ، إذ كان العرب فى عصرهم القديم سادة ، وما كانوا يبحثون على الإطلاق عن تأكيد للذات أو تأكيد لـلهوية أو تأكيد على الأمة ، لأن الأمة متحققة فعليًا فى ذاكرتهم على مستوى الواقع الفعلى على الأرض .

والخلاصة أن مصطلحا « الذاكرة » و « الأمة » مصطلحان حديثان ، وهما وليدا أفكار الحداثـة التى انتقلت إلينا عبر الترجمات الغربية التى عكفنا عليها فى نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين .

ذاكرة الأمة داخل سياق الحداثة

من هنا يحمل تعبير « ذاكرة الأمة » سياقًا حداثيًا مختلفًا عما أريد به من أن يكون متراسًا يعيق حركة التحديث والأفكار داخل المجتمع ، فتتمثل ذاكرة الأمة إذًا – وبهذا المعنى – فى متاحفها ومعارضها .. فى مكتباتها ووثائقها .. فى أفلامها السينمائية ، وفى آثارها : الفرعونية والقبطية والإسلامية ، وفى أشكال شوارعها ومبانيها .. فى طرق تربية أبنائها داخل الأسرة ، وفى مناهج تعليمها فى المدارس والجامعات .. فى لغتها الرسمية ، ولغاتها ولهجاتها المحلية .. فى دياناتها وطقوسها العبادية المختلفة .. فى أغانيها وموسيقاها .. فى أساطيرها وفيما رسخ فى ذاكرتها من قصص وحكايات .. فى مخيلتها الجماعية وفانتزماتها .. فى فنونها الشعبية ، وفى ملابسها وألعابها وطرق معيشتها فى المأكل والمشرب ... إلخ .

ربط « ذاكرة الأمة » بأفكار الحداثة يقودنا إلى التعرض للمصطلحين فى سياقهما الحداثى لكى نتعرف عليهما بشكل أكثر دقة وعمقًا :

الأمة : تعنى الأمة Nation أو Natio باللاتينية « ميلاد » ، و « شعب » ، و «عرق ». وفى المعنى الواسع تعنى طائفة إنسانية موسعة تضم أفرادًا يتشاركون فى الأغلب فى تاريخ ، ولغة ، ومؤسسات ، وأرض[١٧] ، أى هى مجموع الأفراد الذين يشكلون وحدة روحية مؤسسة على عادات وتاريخ مشترك ، حتى ولو لم يشكلوا دولة ، ومن هنا تميل Nationalisme قومية إلى صنمية القومية ، وهى عمومًا المولّد للتميزات الوطنية ، فى حين تأخذ Nationalité قومية طابعًا قانونيًا يحوزه الأفراد باعتبارهم ينتمون لدولة ما، ويعطى الحق فى بعض الحقوق[١٨].

وفى الفلسفة السياسية ؛ تبدأ سيادة الأمة كجسم سياسى يعبر عن إرادة عامة ذات سيادة سواء فيما يتصل بأعضائها أو فيما يتصل بالأمم الأخرى . ولا يستطيع الإنسان – باعتباره « حيوانًا سياسيًا » حسب تعريف « أرسطو » – أن يعيش بعيدًا عن أقرانه . وإطار الطائفة السياسية الداخلى يتحدد – حسبما يرى « أرسطو » – فى توسطها كالمدنية ، فالقدرة على اكتفائها الذاتى هو الذى يشكل العنصر الحاسم الذى يؤخذ فى الاعتبار . كما تعتبر الأمة شكلاً جديدًا للطائفة السياسية ، بقامتها وتعقدها ، إذ تتخطى بشكل كبير إطار المدنية القديمة. ويعتبر المبرر لوجود أمة ما ، هو تحددها كطائفة طبيعية ، يندرج بداخلها كل فرد من خلال واقعة ميلاده ذاتها ، وهو ما يضيف إشكالاً معاصرًا يتحدد فى : أين يبدأ تاريخ دولة ما وأين

ينتهى ؟ بالإضافة إلى أن تحديدًا كهذا يهتم بميراث المستقبل ، وبالقدر نفسه يجعل من الأمة حقيقة تتعارض مع الأفراد[١٩] . وعلى العكس ؛ يمكن اعتبار أن أساس أمة ما يكمن فى إرادة العيش المشترك ، وبدايةً من مبادئ مشتركة . وهنا تتحدد الأمة ، ليس باعتبارها طائفة طبيعية، ولكن كنتيجة لعقد ، كجمعية تأتى نتيجة لإرادة أعضائها ، ويجمع فيما بينهم الصالح العام . إلا أن هذا الصالح العام يعتبر نسبيًا ، لأنه لن يكون كذلك بالنسبة للأمم الأخرى ، فمهما اتسع نطاق الطائفة السياسية أو الأمة ، تظل طائفة محدودة فى نظر الإنسانية[٢٠] .

الذاكرة [٢١]

تعنى الذاكرة Mémoire مَلَكَة التذكر لمجمل الوظائف النفسية ، والتى عن طريقها نستطيع تَمَثُّل الماضى كماض ، وهى مشتقة من الكلمة اللاتينية Memoria أى يتذكر ، ويشير المعنى العادى للذاكرة إلى أنها ملكة الكائن الحى على الاحتفاظ ببصمات أو آثار ماضية ليحيل إليها . وفى البيولوجيا : هى الوظيفة العامة للجهاز العصبى ، إذ هى القدرة التى تحوزها الكائنات الحية فى حفظ آثار الماضى أو تعديل سلوكها توظيفًا لخبرتها . وتعتمد هذه المَلَكَة على التعلم والتدريب . والذاكرة فى علم النفس هى مجمل الوظائف التى يحفظ وينظم بها الإنسان ذكرياته ويتعرف عليها ويرتبها فى الماضى .

ويميز « برجسون » نوعين من الذاكرة ؛ الأول : ذاكرة العادة mémoire habitude وهى مجمل الآليات المحركة المكتسبة بالتكرار ، ولها جهاز محرك فى الجهاز العصبى يسمح بتنظيم الفعل من خلال تكرار الموقف . والثانى : ذاكرة بحتة mémoire pure أو « ذاكرة التذكر »، وهى ذاكرة أصلية تحفظ الماضى كما هو ، كما أنها تستطيع استعادته إراديًا فى شكل ذكريات محددة ودقيقة .

ولابد من القول بأن الآثار التاريخية والأشياء والماكينات لا يمكن أن تحوز ذاكرة حقيقة من تلك الموقوفة على الكائنات الحية ، وعلى وجه الخصوص : الإنسان .. فهو الوحيد من بين الكائنات القادر على الإيماء للماضى كما هو ، إذ تبدو الذاكرة كمَلَكَة وكعمارة معقدة من الوظائف التى لا تبدو منفصلة إلا فى بعض الحالات المرضية .

ويميز « جان دلاى Jean Delay » فى « تحللات الذاكرة » بين ثلاثة أنواع من الذاكرة ، الأولى : هى الذاكرة الحركية Sensorie - Motorice ، وهى ميكانيكية محضة ،

مدارة عن طريق قانون وحيد هو العادة (فهى التى تقود على وجه الخصوص سلوكنا البشرى). والثانية : يسميها الذاكرة Autistique (الخاصة بى أنا) ، وهى تضمن الاحتفاظ الحميم والاستعادة الغريزية لذكرياتنا فى نمط عاطفى ؛ وحسب منطق اللاوعى . والذاكرة الثالثة : يسميها الاجتماعية ، وهى تعيد بناء ذكرياتنا داخل نمط منطقى وعقلانى مفروض من قبل عملية التنشئة الاجتماعية للفكر . ثم الذاكرة المكتملة ، وهى الوحدة التراتبية لهذه الوظائف الثلاث – حسبما يرى « دلاى » .. فالعلاقة مع الآخر كمتكلم – حقيقيةً أو متخيلة – تأتى من أفكارنا .

وتعتبر الذاكرة قدرة على استدعاء الماضى وتحريكه بحرية ؛ سلوكًا ذا مغزى وانتقائيًا يلزم المسئولية الاجتماعية للذات . ذكرياتنا بهذا المعنى ليست محفوظة كالأشياء المادية داخل خزانة .. بل إنها محددة ، ومنظمة ، ومؤرخة تبعًا لوظيفة الإطارات العائلية أو الاجتماعية المندرجة فيها . فالذكرى فكرة ، فى حين أن استدعاءها كما هى – أو بخلع الفانتازيا عليها – هو عمل الوظيفة المتخيلة (وهى مَلَكَة أن تقدم الأشياء نفسها فى غيابها) .

والجدير بالذكر أن النسيان يعتبر وظيفة إيجابية ، بل ويُعد جوهريًا للذاكرة ، وليس عملية تحديد أو تراجعًا كما يمكن أن يُعتقد ... لذا فليست هناك ذاكرة كاملة Mémoire intégrale ، فمن لا يستطيع النسيان « سيرى كل شىء يتحلل فى لا نهائية من النقاط المتحركة ، وسينتهى بفقد ذاته فى خضم الصيرورة » كما يقول « نيتشة » . كما أن الماضى الحقيقى أو الموضوعى ، أو ما يمكن أن يسمى بالذاكرة الأصلية ، لن يكون قابلاً للإدراك .. فليست هناك ذاكرة تستطيع الاحتفاظ بالماضى كما كان دون تشويه أو تزوير ، ثم تستدعيه بكل تفاصيله وحبكته .

كما أن الذاكرات الجماعية mémoires collectives –كما تطلعنا أعمال المؤرخين – هى إعادة بناءات عاطفية تتسم بالجزئية ؛ والتحيز وبقدر واسع من الأسطورية . إنها ذاكرات شعبوية ، هشة ، وتثير الإشكاليات السياسية بين الأمم ، وتنكأ الجروح القديمة .. ومع ذلك فعليها تتأسس هوية كل طائفة . ومن هنا يقول الكاتب التشيكى « ميلان كونديرا Milan Kundera » : « إن صراع الإنسان ضد السلطة هو صراع الذاكرة ضد النسيان » ، وهو ما يبين أن واجب الذاكرة يرتبط بحقوق الشعوب فى أن تمتلك بحرية ذواتها ، وهو أيضًا تعبير ضرورى وأساسى للوعى الإنسانى .

من هنا نجد أنفسنا نعود مرة أخرى للتأكيد على مفاهيم الحداثة التى ينتمى إليها مصطلح « ذاكرة الأمة » ، ولن نستفيض فى تقديم قيم الحداثة المعروفة ، ولكن سنقتصر على ثلاث قيم منها ، تمثل فى حالتنا السابقة أهم العناصر التى يستند إليها المصطلح :

(١) العقلية النقدية

إذا افترضنا أن الذاكرة من الممكن أن تخلع – على أحداثها – فانتازمات ، وتشوه ما تحفظه وتزوره بأحداث لم تقع فى الواقع – كما أسلفنا – فإن العقلية النقدية هى الفاصل عندما نتعامل مع ذاكرة الأمة ، حيث نكون فى أمَسّ الحاجة إلى الموضوعية لتتصدى للفانتازمات والأساطير والأحداث التى لم تقع إلا فى رءوس متذكريها ، فالعقلية النقدية هى التى تجعل من الإنسان راشدًا فى تعامله مع تاريخه .. حلو هذا التاريخ ومره .

(٢) العلمانية

وتقى العلمانية أذهاننا من التفرقة بين عناصر ذاكرة الأمة ، ولمنع الانتقائية منها ، إذ كل ما يشكل ذاكرة الأمة سواء ، أيًا كان من عناصر فرعونية أو قبطية أو إسلامية ، لأنه بدون هذا لن نستطيع على الإطلاق أن نفرق .. وسوف تكون الذاكرة ذاكرة انتقائية ، تتذكر فقط ما هو إسلامى ، أو ما هو قبطى ، أو ما هو فرعونى .. فى حين لابد وأن نتذكر تاريخنا فى شموله وكليته .

(٣) العقلانية (الترشيد)

إن الحفاظ على ذاكرة الأمة وعدم تبديدها يتطلب التخطيط وإعمال العقل والتنظيم ، وهذا كله يرتبط بالعقلانية والترشيد .

ومع هذا نقول : إنه لابد وألا تصبح الذاكرة عبئًا على الإبداع ، ومعوقًا فى طريقنا نحو التقدم والازدهار .. ومن هنا فلابد من تجاوز الذاكرة من أجل تحقيق الذات .

الهوامش

(١) انظـــر : صراع الحضارات أم حوار الثقافات ؟ أوراق ومداخلات المؤتمر الدولى حول الموضوع ، الذى نظمـــته منظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية بالقاهرة ، ١٠-١٢ مارس ١٩٩٧ ، مطبوعات التضامن ١٧٣ . ص ص ٢٦٣: ٢٧٧ . وأيضًا : الهوية : مفهوم فى طور التشكل . من أبحاث مؤتمر العولمة وقضايا الهوية الثقافية الذى عقده المجلس الأعلى للثقافة بالقاهرة ، فى الفترة من ١٢: ١٦ ابريل ١٩٩٨ . وأيضًا: مستقبل الفكر الفلسفى فى القرن المقبل ، من أبحاث المؤتمر الدولى الفلسفى الأول لجامعة حلوان ، والذى نظمه قسم الفلسفة بالقاهرة فى مارس ١٩٩٧ .

(2) Jean - Claude Carriére, Le cercle des menteurs contes philosophiques du monde entier, Plon, Paris, 1998 .

(٣) العلامـــة عـــلى بـــن محمد السيد الشريف الجرجانى : كتاب التعريفات ، تحقيق د . عبد المنعم الحفنى – القاهرة : دار الرشاد ، ١٩٩١ .

(٤) د . عبد الأمير الأعسم : المصطلح الفلسفى عند العرب – القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٨٩ .

(٥) د . جعفر آل ياسين : الفارابى فى حدوده ورسومه – بيروت : عالم الكتب ، طـــ١ ، ١٩٨٥ .

(٦) النجاة ١٦٣ . نقلا عن د . مراد وهبة : المعجم الفلسفى ، طـــ٣ ، صـــ ٢٠١ .

(٧) أنظـــر ؛ مجـــد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادى : القاموس المحيط – بيروت : دار الجيل ، جـــ٢ . ص ص ٣٦: ٣٧ . وأنظـــر ايضا : أحمد بن على المقرى الفيومى : المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى – بيروت : المكتبة العلمية ، جـــ١ ، بدون تاريخ . ص ٢٠٩ .

(٨) المعجم العربى الحديث – لاروس ، الناشر مكتبة لاروس ، باريس ، ١٩٧٣ . ص٥٥٢ .

(٩) المصباح المنير – مرجع سابق . ص ٢٣ .

(١٠) المعجم العربى الحديث – لاروس ، مرجع سابق . ص١٦٥ .

(١١) رفاعـــة رافـــع الطهطاوى : المرشد الأمين للبنات والبنين ، نقلا عن د . عزت قرنى : العدالة والحرية فى فجر النهضة العربية الحديثة – الكويت : عالم المعرفة ، ١٩٧٩ . ص٨٣ .

(١٢) المرجع السابق . الموضع نفسه .

(١٣) جمال باروت : حركة التنوير العربية فى القرن التاسع عشر ، قضايا وحوارات النهضة العربية «١٧» – دمشق : منشورات وزارة الثقافة فى سوريا ، ١٩٩٤ . ص ص ٧١: ٧٢ .

(١٤) الشيخ حسن المرصفى ، رسالة الكلم الثمان ، المطبعة الشرقية ، ١٢٩٨هـــ ، ص٢ .

(١٥) المرجع السابق . الموضع نفسه .

(١٦) المرجع السابق . ص٢ .

(17) Pratique de la philosophie, Hatier, Paris, 1996, En collaboration, p . 241 .

(18) Sylvain Auroux- Yvonne Weil, Nouveau Vocabulaire des études philosophique, Hachette, Paris, 1979, p . 149 .

(19) Ibid .

(20) Pratique de la philosophie, op . cit . Pp . 241-242 .

(٢١) راجع د . مراد وهبة ، مرجع سابق . ص ٢٠١: ٢٠٢ ، وأيضًا :

- Pratique de la philosophie, op . cit . , pp . 224-226 .

- Sylvain Auroux- Yvonne Weil, op . cit . , p . 138 . وايضًا

« شرف »

رواية من جيل الستينيات

جابر عصفور*

١ ـ مفارقة شرف

يعـــزف « صنع الله إبراهيم » فى روايته الأخيرة « شرف » (الصادرة عن دار الهلال بالقاهـــرة) عـــلى أوتار الكتابة الخشنة المثلمة التى أتقن العزف عليها . أعنى الكتابة العارية مـــن الزخرف ، الحريصة فى اقتصارها على التقاط تفاصيل الحياة اليومية فى تداولاتها المعتادة ، بعيـــدة كل البعد عن بلاغة التشبيه والاستعارة التوضيحية ، حريصة كل الحرص على دقائق الجزيئات المرئية والمسموعة والمشمومة والملموسة التى تتولى تجسيد الأفق الكنائى للوازم المشهد الحســـية ، منسوجة من المتناصات التى تعيد تركيب عناصر الواقع فى علاقات لغوية لا تكف عـــن إنتاج المفارقة والسخرية ، ولا تتردد فى صدمة القارئ بما تنطقه من ألوان المسكوت عنه فى الخطاب اليومى .. فهى كتابة اللغة التى لا تعرف المحرمات الاجتماعية أو النفاق البرجوازى، وتدلـــف إلى موضـــوعها مباشرة من أقصر طريق ، وبأكبر قدر ممكن من الإشارة إلى تفاصيل الموضـــوع وعلاقاته . ولذلك كانت هذه الكتابة ، ولا تزال ، فى حالة صدام دائم مع الرقابة المباشـــرة وغير المباشرة ، سواء من حيث تعريتها ما يحرص الجميع على إخفائه ، أو من حيث النفاذ إلى قرارة الرغبات المحبوسة فى الوعى الذى لا يملك سوى أحلام اليقظة أو أحلام النوم سبيلاً إلى التعبير عن حضوره المقموع .

هـــذا الحضـــور المقمـــوع هو ما يصل السياق السردى الذى تتحرك فيه « شرف » بالســـياقات السردية التى تجسّدت بها روايات « صنع الله إبراهيم » السابقة ، حيث السجن الذى تدور فيه أحداث « شرف » عنصر تكوينى ثابت فى كتابة « صنع الله إبراهيم » ، ابتداءً مـــن « تلك الرائحة » (١٩٦٦) التى تعرضت للمصادرة فور نشرها ولم ينشر نصها الكامل إلا بعـــد عشرين سنة ، مرورًا ببقية الروايات التى لا تفارق الدوائر نفسها من القمع والحصار

* أستاذ الأدب العربى بكلية الآداب – جامعة القاهرة . أمين عام المجلس الأعلى للثقافة .

والإحباط الكائن إزاء السطوة القامعة لتجليات القوة العاتية التى تسحق ضحاياها بآلياتها الجهنمية الباردة ، فتحيل الحياة الإنسانية إلى نوع من المحاكمة العبثية للفرد « اللجنة » (١٩٨١) والاغتيال الجماعى المنظم للأمة « بيروت » (١٩٨٤) والاستسلام الحتمى الذى يَتشَيَّأ معه الإنسان ، بعد أن استنفد كل أساليب المقاومة « ذات » (١٩٩٢) ولم يعد يملك حتى التفاؤل الغارب مع « نجمة أغسطس » (١٩٧٤) التى سرعان ما تحولت إلى كابوس هائل ، يزداد اتساعًا وامتدادًا كلما اقتربنا من نهاية ذلك القرن الذى يوصف بأنه أعظم عصور التاريخ ، سواء من حيث ضخامة وقائعه وعددها ، أو من حيث الآفاق التى تنتظره ، منطوية ، فى كتابة « صنع الله إبراهيم » ، على معنى النذير والوعيد ، أو معنى النهاية المأساوية لأبناء العالم الثالث ، أولئك المحصورين بين مطرقة تحالفات النظام العالمى الجديد بشركاته متعددة الجنسية ؛ وسندان الأنظمة والمؤسسات والأجهزة المحلية التى تمارس القمع نفسه ، وتؤدى إلى النهاية القاتمة نفسها ، بأحط أشكال القهر وأكثرها عنفًا وتخلفًا .

وما يصل بين قطبى المطرقة والسندان ، فى كتابة « صنع الله إبراهيم » ، هو المفارقة التى يتجسّد بها المدار المغلق لإنسان العالم الثالث المستجير من الرمضاء بالنار ، الهارب من السقوط فريسةً للآخر الأجنبى ليقع فريسة للأنا المحلى ، وذلك على نحو تنقلب به محاولات الانتهاك الخارجى إلى آليات انتهاك داخلى ، ويتحول القمع العالمى الذى ينطق لغة « الخواجة » إلى قمع محلى ينطق لغة أولاد البلد ، أولئك الذين تتحقق بهم وفيهم آليات الانتهاك نفسه ، ومن ثَمَّ نتائجه التى تنقل رمزية فعل الانتهاك من المفرد إلى الجمع ، ومن مواطن إلى وطن ، ومن خارج إلى داخل ، ومن فاعل نقيض إلى فاعل شبيه ، وذلك فى تجاوب أوجه القمع الذى يبقى على ثنائية الضحية والجلاد فى تناظر مستوياتها ، خصوصًا المستوى الذى يحيل الضحايا إلى جلادين ، يعيدون إنتاج القمع نفسه فى علاقة واحدهم بشبيهه الذى يحيله إلى نقيض . ولذلك تنتقل رمزية الانتهاك فى العلاقة القمعية التى يوقع بها الفاعل فعله على مفعوله فى رواية « صنع الله » الأخيرة ، وبواسطة التمثيل الكنائى بالمفرد الذى يغدو إشارة إلى الجمع ، من مدلول الفعل الجنسى الذى يقع على جسد مواطن فرد إلى مدلولات أوسع وأكثر تشابكًا وتعقدًا ، فى إشاراتها التى تبين عن ما يقع على جسد وطن يشبه غيره من الأوطان ، سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا ، فى زمان هذا القرن الذى يقترب من نهايته ، ونهاية تلك الألفية التى تقترب من نقطة انغلاق دائرتها على ضحاياها ، فى العالم الثالث ، من الأفراد والجماعات الذين تسلبهم قوى متعددة ، متوازية أو متحالفة ، أى معنى لكلمة : « شرف » .

وربمـــا كان الفارق بين تسمية الرواية الأخيرة « شرف » التى تومئ إلى معنى القيمة ؛ والـــرواية الســـابقة « ذات » التى تومئ إلى معنى الكائن ، من منظور هذا السياق الدلالى ، أن تســـمية « شـــرف » تضع القارئ على أعتاب المفارقة الأكثر حدة وشمولاً وتعقيدًا منذ اللحظة الأولى التى تصافح فيها عينا القارئ عنوان الرواية الذى يتحول إلى سؤال مفتوح عن معـــنى قيمة الشرف الأساسية وحدودها واحتمالات استمرارها ، فى عالم « أشرف عبد العزيز ســـليمان » (أو شـــرف كما ألفت الأم أن تنادى حبة عينها) الذى هو عالمنا الذى نعيشه ، الآن ، ونـــراه حولـــنا ، فى الرواية التى تلح على تعيين الزمان والمكان إلحاحًا له دلالاته التى يتداخل فيها العام والخاص ، فى الازدحام المقصود الذى نلقى فيه ، لأول مرة ، شرف المولود سنة ١٩٧٤ متجولاً ما بين شوارع وسط مدينة القاهرة وشارع « طلعت حرب » على وجه الـــتحديد (رمز الصناعة الوطنية وتحرير الاقتصاد الوطنى من التبعية الأجنبية) عابرًا الميدان ، فى اتجاه يعطى فيه ظهره بطبيعة الحال ، فيما يقول السرد الروائى ، لتمثال « طلعت حرب » الـــذى تســـتبدل علامات السرد بحضوره حضور السلع الأجنبية المستوردة التى يتطلع إليها « أشـــرف عـــبد العزيـــز سليمان » ، فى مسيرته القصيرة التى بدأت من البحث عن حذاء « كوتشى » وانتهت بالوقوع فى شراك « جون » الذى تفتتح به الرواية ملحمة سجن شرف الفرد الذى يغدو دلالة على الجمع .

وأنـــا لا أســـتخدم كلمة « ملحمة » على سبيل المبالغة لوصف رواية تستحق الحماسة لإنجازها المتميز ، ولكن على سبيل الإشارة إلى طبيعة المفارقة الكلية التى تنبنى عليها فى شمولها الأكـــثر تركيـــبًا من أغلب روايات « صنع الله إبراهيم » السابقة . صحيح أن الرواية تلجأ إلى بعض الحيل التقنية التى سبق أن استخدم « صنع الله » ما يشبهها فى رواياته من قبل ، مثل صـــيغة المسرحية الداخلية التى كتبها الدكتور « رمزى بطرس نصيف » ، والتى تذكر بالحيلة الســـردية المشابهة فى رواية « بيروت » ، أو المقتبسات الإخبارية المستخدمة فى « ذات » . ولكـــن السرد المسرحى الذى يؤديه عرض العرائس فى « شرف » يتحول إلى الوجه الآخر المكمل لأوراق الدكتور « رمزى بطرس نصيف » ومقتبساته الإخبارية ذات البعد التسجيلى الـــذى تكـــتمل به الدلالة الملحمية لسقوط دول العالم الثالث فى براثن العالم الأول بشركاته متعددة الجنسية ، ومن ثم ضياع قيمة الشرف فى علاقات الاستغلال العالمى التى تفرضها الدول الغـــنية عـــلى الدول الفقيرة ، فى موازاة ضياع القيمة نفسها فى تحولات التاريخ الوطنى لمصر (الـــتى هى بعض العالم الثالث) ما بين دعاة التبعية والاستقلال ، أو ما بين اللصوص الكبار

والصـــغار الذيـــن ينتسبون إلى تيارات الصراع الممثلة كلها تقريبًا داخل السجن الذى يضم « شـــرف » و « الدكـــتور رمزى » ، وذلك على نحوٍ تتجاوب فيه الدلالات التى تصل بين قصاصات « الدكتور رمزى » ومذكرة دفاعه ، وعرض العرائس الذى أعده وأخرجه بمناسبة ذكـــرى انتصار حرب أكتوبر من ناحية ، وتصل ذلك كله بواقع المسجونين الذين يستعيدون تيارات الواقع ونماذجه المتنوعة خارج السجن من ناحية أخرى .

ولذلك يكتسب السجن فى رواية « شرف » حضورًا رمزيًّا متعدد الأبعاد ، إلى جانب حضـــوره الواقعـــى الـــذى يلح السرد على إبراز تفاصيله الحسية فيما يشبه الإيلام المتعمد والســـخرية المرة ، ابتداءً من عتبة البوابة الضخمة التى تعلوها لافتة تعلن عن رسالة مؤسسة السجن بكلمتين مقتضبتين – « التأديب والإصلاح » – تعبران عن الغرض الخفى من « تدفق المنح الأمريكية الموجهة للغرض نفسه » على مستوى الأوطان المشابهة . ويعنى ذلك أن سجن « شرف » أداة قمع ومرآة مجتمع مقموع وساحة صراعه المعلن والمستور فى آن . يبدو أشبه بمقـــبرة جماعية تئد أحلام ورغبات الكائن الذى يفقد إنسانيته مع شرفه ، كلما ازداد انحدارًا فى غيـــاهب ذلـــك السجن الذى يصل المواطن بالوطن ، والوطن بالأوطان المشابهة ، فى فعل الانـــتهاك الذى قاوم « شرف » بوادره قبل دخوله إلى بؤرة الانتهاك الفعلية . أما شخصيات السجن التى نراها بعينى «أشرف عبد العزيز سليمان» ، فى موازاة عينى الراوى المحايد ظاهريًّا، اليقـــظ الســـاخر إلى أبعد حد ، فهى نماذج متنوعة ، متوازية ومتعارضة ، تتحول فى علاقات المفارقة المتجاوبة إلى تمثيلات كنائية ، فى السرد الذى يكتسب صفاته الملحمية بتعدد الوظائف التى يقوم بها فى بناء تركيبى متصاعد الدلالة .

ويتشـــكل هـــذا البـــناء المتصاعد على نحو أشبه بالدائرة الصغرى التى تبدأ من تعارض صراعى محدود ، تمثله علاقة « شرف / جون » التى سرعان ما تغدو بعض دائرة أوسع تتحول إلى دائرة أكثر اتساعًا .. تتحول ، بدورها ، إلى دائرة كبرى تشمل العالم كله ، وذلك فى نوع مـــن الانـــتقال مـــتدرج المستويات فى مخاتلته التى تراكم الوقائع والوثائق ، وتتنوع بالنماذج والشخصـــيات فى السجن الذى يغدو وطنًا ، فتتحول دلالة التعارض الاستهلالى إلى دلالات أشمـــل ، فى مســـيرة « أشرف » الذى يتعرى تدريجيا من الشرف ، فى موازاة مسيرة أشباهه ونقائضه ، بواسطة السرد الذى يضع التعارض الاستهلالى ضمن علاقات أوسع ، ترد المواطن المنتهك على وطنه الذى يغدو مثله فى العلاقة بشركات العالم الأول الذى ينتمى إليه «جون» ، ذلـــك الـــذى انقاد إليه « شرف » بعد أن أعطى ظهره لتمثال « طلعت حرب » العلامة – النقيض .

ومـــن هـــذا المنظور ، تبدو علاقة التوازى الدالة ، بنائيًا ، ما بين « أشرف عبد العزيز سليمان » والدكتور « رمزى بطرس نصيف » . كلاهما يختلف عن الآخر فى المستوى التعليمى والطبقى والوظيفى والديانة وعلاقات المثاقفة . ولكن كليهما وجه للآخر وشبيه به إلى الدرجة الـــتى تدنى بحضورهما إلى حال من الاتحاد ؛ الذى يجعل من كل طرف مرآة نظيره ، فى الدلالة المـــتجاوبة لفعل الانتهاك أو « السَخمطة » بلغة الرواية التى تكرر تسمية فعلها المحور وتبرزه على مستويات متعددة ، لتؤكد دلالاته المنسربة فى الأبعاد المتباينة للمفارقة الكلية التى يتحول بهـــا الشرف إلى نقيضه على مستويات عديدة . وليست مغايرة الديانة أو المكانة الاجتماعية أو المـــثاقفة مـــا بين « شرف » و« الدكتور رمزى » سوى دال الفصل الخارجى الذى يؤكد مدلول الوصل العلائقى على مستوى الدلالة والعناصر التكوينية للشخصية ، فكلاهما يلجأ إلى « الخواجة » فرارًا من سوء أحوال "البلد" . وكلاهما يفقد الحبيبة . وكلاهما ينتهى إلى نقيض مـــا بدأ منه . وكلاهما يقع العقاب عليه من الشبيه المحلى وليس النقيض الأجنبى . وفى ذلك ما يؤكد تناظر البعد العلائقى للدلالة المتجاوبة التى يتحول بها الاثنان إلى ضحية لفعل الانتهاك نفسه .

ويلفتنا هذا النوع من الائتلاف الذى ينطوى على الاختلاف إلى التشابه الذى يصل بنية المفارقـــة فى روايـــة « شـــرف » ورواية « اللجنة » على وجه الخصوص ، على المستوى الـــتجريدى أو حـــتى الدلالى لتقابل طرفى البنية ، ومن زاوية المتصل السياقى لمتواليات المصير المحـــتوم نفســـه الذى يصل شخصية « شرف » بأقرانها من الشخصيات التى تواجه ، وحيدة بـــلا حماية ، وفيما يشبه الحتم ، تجليات الحضور العاتى للقوة التى لا ينجو أحد من براثنها ، والتى تحيل آلياتها المراوغة الضحية إلى جلاد ، يوقع بنفسه على نفسه القمع الذى بدأ مسيرته بمحاولة مقاومته أو الفرار منه .

هكـــذا ، يشبه « أشرف عبد العزيز سليمان » نظيره الذى ظل يقاوم تحقيق « اللجنة » الـــتى تنتهكه حتى بالمعنى الجنسى للجسد ، ولكنه يتحول شيئًا فشيئًا ، بواسطة آليات مراوغة وتداعيات محاتلة ، حتمية النتائج ، إلى فاعل للفعل الذى قيل له إنه حكم اللجنة على أمثاله ، فتنـــتهى الـــرواية بالسطر الذى يرفع فيه ذراعه المصابة إلى فمه ، ويبدأ فى أكل نفسه ، فاعلا بنفســـه فى نفســـه الحكم الذى كان عليه مقاومته . وتلك هى النتيجة المشابهة لما ينتهى إليه « شرف » الذى يبدأ الفصل الأول من روايته بمقاومة الاعتداء على جسده ، ودفاع عن قيمة شـــرفه الذاتـــى بما يفضى به إلى القتل غير المتعمد ، فيدخل السجن ليمر بمسيرة من التحول

الموازى ، بواسطة آليات قمع ينقلب به إلى نقيض ما بدأ به ، شأنه شأن « الدكتور رمزى بطرس نصيف » الذى ينتهى نهاية موازية ، لكن بعد أن يتيح له وعيه المغاير إدراك حتمية المصير الذى يصله بأشباهه ونظائره حتى على مستوى الاختلاف ، فيتحول إلى ما يشبه النذير الذى يتوجه إلينا بالرسالة الأخيرة التى تقول : « أعرف أنى أقف على حافة هوة قد تطيح بى شخصيًا . لكنى أرى بلدى وإفريقيا كلها بل أغلب الشعوب السيئة الحظ تقف فعلاً على حافة هاوية حقيقية ... وأعرف أنى لن أتمكن من تغيير شىء ، فالأمر أخطر من أن يقوم به شخص واحد أو حتى جماعة أو حزب واحد . ومع ذلك لا أستطيع أن أتجاهل ما يحدث » .

هذه الرسالة الأخيرة تأتى إلينا على لسان شبيه « شرف » ومرآته فى بناء أكثر تركيبًا من البناء البسيط الذى قامت عليه المفارقة فى رواية « اللجنة » . وإذا كانت « شرف » تبدأ بـ « أشرف عبد العزيز » وتنتهى به ، على نحو ما تبدأ وتنتهى « اللجنة » ببطلها « الكافكاوى » ، الوحيد والمتوحد ، فإن مسيرة « شرف » تنبنى على نحو يكتسب ملامحه الملحمية من تعدد وظائف السرد وتباين مستوياته بتعدد وظائف الشخصيات وتنوع نماذجها من ناحية ، وتعدد الوثائق والمتناصات التسجيلية من ناحية ثانية ، وتباين طرائق الحكى الذى يرواح بين الضمائر مراوحة السرد نفسه .. بين التضمين والإشارة والاقتباس ؛ وإدخال نوع أدبى مغاير من ناحية أخيرة .

وأتصور أن الموازاة التى تقيمها علاقات البناء السردى ما بين حضور « أشرف عبد العزيز سليمان » و « الدكتور رمزى بطرس نصيف » علامة أولى على تنوع العناصر التكوينية التى تجعل من العلاقة بين رواية « شرف » وأغلب روايات « صنع الله إبراهيم » السابقة أقرب إلى العلاقة بين أحادية الإيقاع وتركيبيته فى صياغة المفارقة التى ظلت وحيدة البعد فى أغلب الروايات السابقة . أما « شرف » فإنها تجمع من تعدد المكونات والمستويات والأبعاد ما يجعل منها ، بحق ، إنجازًا متميزًا فى كتابة « صنع الله إبراهيم » التى أفادت هذه المرة ، إلى حد أبعد ، من مرونة الشكل الروائى الذى يقبل التنوع ومغايرة الخواص بحكم طبيعته الحوارية ، فحققت إنجازًا متميزًا لروائى يعرف الإمكانات اللا محدودة للشكل الروائى الذى سعى به إلى تجسيد وتكثيف ما يراه ، وما يحرص على أن يجعلنا نراه ، فى تنافر وتعقد ، مفارقة المشهد الذى ينقلنا من وسط مدينة القاهرة إلى وسط العالم كله .

٢ ـ ثنائيات شرف

تـــنطوى المفارقـــة على مراوغة دلالية ينقلب بها المعنى إلى غير المراد من ظاهره ، فتومئ إلى تعارضـــات ضـــدية فى أســـاس بنيتها التى تؤكد الثنائية من منظور المعنى الذى يتحول إلى نقيضـــه ، أو منظور الطرفين اللذين يؤدى اختلال العلاقة بينهما إلى حدة المباينة التى يتولد بها إحساس القارئ بالمباغتة .

والعلاقة بين المفارقة والسخرية وثيقة إلى أبعد حد من هذا المنظور ، فالسخرية هى الوجه الآخر من المفارقة فى البنية الثنائية نفسها ، من حيث هى توصيل لرسالتين بشفرة واحدة ، ومن حيـــث هـــى إدراك مغايـــر لتناقضات العالم الذى لا يمكن إدراكه إلا بشفرة مزدوجة الدلالة مـــن العلامات — الأضداد التى لا تفارق التهكم ، خصوصًا حين يغدو التهكم وسيلة حضور ومقاومة ومعرفة فى آن ، وحين تغدو المفارقة كالسخرية استراتيجية خطاب هامشى مقموع ، يواجه الوعى بما يوقظه من خدر الأدلجة اليومية التى يتنفسها صباح مساء .

هكـــذا ، تلفت المفارقة الانتباه فى رواية « **شرف** » إلى ثنائيات متعددة ينبنى بها القص فى حركـــته السردية التى تحيل الدال إلى نقيضه ، أو تجمع بين الدال ونقيضه ، أو تضع الدال فى مواجهة ما يوازيه ويضيف إليه فى تتابع السرد ، وذلك على نحو يدفع القارئ إلى وضع كل شـــىء موضع المساءلة ، ومراجعة كل ما سبق أن قرأه فى الرواية نفسها ، من منظور ناتج عن إدراكه اللوازم الدلالية للعلاقات المفاجئة التى يبرزها تجاوب مستويات المفارقة . والبداية هى كلمة « **شرف** » التى تنقلب إلى نقيضها ، وينتهى الدفاع عن مدلولها إلى التخلى عن دلالتها ، ويـــومئ دالها إلى مدلولات متعددة ، على مستويات متباينة تباين العناصر المتعارضة والمتوازية التى تتشكل من علاقاتها ببنية السرد الروائى .

ولذلك تفتتح الصفحات الأولى من الرواية بالتعارض الثنائى للعلامات التى تسقط الزمان عـــلى المكـــان ، فتضىء أوائل المفارقة الاستهلالة التى يتركب منها مشهد وسط المدينة الذى يـــتحول إلى مجاز مرسل ؛ علاقته البعضية فى دلالته على ما هو أشمل منه ، لكن بعد أن يلفتنا إلى ما فى حيزه الفضائى المحدود من تعارضات : الوطنى/ الأجنبى ، المحلى/ المستورد ، الكلمات العـــربية/ الكـــلمات الأجنبية ، ومـــن ثم الأنـــا / الآخر ، وهى التعارضات التى تباعدت بـــ « أشرف عبد العزيز سليمان » عن تمثال « طلعت حرب » (رمز الصناعة الوطنية وعلامة الاستقلال الاقتصادى) ودَنَتْ به من « جون » الأسترالى الذى حسبه « أشرف » أمريكيًا ،

فَدَنَتْ به من مصيره الذى يرهص به السطر الثالث من الرواية ، مباشرة ، فى تدافع الأسطر التى تقود من « كوتشى » إلى « جون » ، بواسطة تتابع علامات السرد الذى يجاور ما بين أسماء الماركات الأجنبية المستوردة ، فى واجهات محلات وسط المدينة ، والمفردات الأجنبية التى تصل بين « البانجو » و « سلفستر ستالونى » كما تصل بين « الأيتمز » و « الأوبشنز » التى تتضمنها حياة « أشرف » المتصعلك فى شوارع القاهرة ، شأنه شأن أمثاله الذين لم تجتذبهم الجماعات الأصولية بعد ، من الشباب الذين يعرفون اللغة الإنجليزية أكثر حتى من العربية ، فيما يقول الراوى الذى يتظاهر بالحياد .

وتؤدى حزم العلامات المتشكلة من ثنائيات متعارضة دورها الموازى للجمل الساخرة التى تستهل المفارقة ، وتضعنا على أعتابها ، فى فاعلية الاستباق الذى تصنعه العلامات والتعليقات التى تحايلنا عبر الصفحات الأولى من الرواية ، على امتداد شارع «طلعت حرب» الذى سار فيه « أشرف عبد العزيز سليمان » إلى أن التقى بـ « جون » ، ذلك الذى قابلنا اسمه فى السطر الرابع من الرواية قبل أن نراه ، والذى أرهصت علامات دالة بما سوف يؤديه من دور استهلالى فى حركة السرد ، ابتداءً من لحظة لقائه الأولى بـ « أشرف » « أسفل لوحة كبير تملأها وفرة من اللحم ؛ لا لـ « ليلى علوى » وإنما لشوارزنيجر » . وتلك هى اللحظة التى تولّدت عنها انتقالة العين إلى حضور « جون » الذى كان « ككل الأجانب الشقر فى مصر » غير معتاد أن يرفض له طلب ، فكان بمثابة الحقيقة الموازية لعلامة المجاز المرسل فى لوحة « شوارزنيجر » بصدره العريض وشعره الأشقر وقميص الأحلام الذى يرتديه ، قصير الكمين؛ أسود اللون ، والسلسلة الذهبية المدلاة من عنقه .. السلسلة التى التفت على عنق « أشرف » كالقيد ، بعد أن ذهب مع « جون » إلى منزل يحرس بابه « بواب من التسعينيات ، يجمع بين مهنتى الحراسة والقوادة » فيما يقول الراوى الذى يحيل البواب إلى علامة أخرى تستبق محاولة اغتصاب « أشرف » الذى أفضى به دفاعه عن نفسه إلى باب آخر للسجن الذى تتحول الكلمتان المكتوبتان ، أعلى بوابته الضخمة ، إلى علامة أخرى يراها الراوى دالة على « تدفق المنح الأمريكية » ، فيردنا إلى العلامات التى أحاطت بلقاء « شرف / جون » ، لكن من المنظور الذى يفضى إلى البدائل السردية التى تستكمل محاولة « جون » بوسائط متنوعة ، تتدرج عبر مستويات متباينة ، تنقل المفارقة الاستهلالية من دائرتها الصغرى إلى دوائرها الكبرى .

ولا تفـــارق هـــذه الوسائط تتابع السرد فى تشكلاته الثنائية التى تجمع ما بين السخرية اللفظية وسخرية الموقف بما يرفد علاقات المفارقة ويتجسد بتضافرها ، وذلك ابتداء من غرفة الحبس الاحتياطى فى قسم الشرطة الذى ضَمَّ العلامات الأولى لتجليات القمع المباشر فى عنفه العارى ، مرورًا بغرفة التحقيق الابتدائى التى أكّدت تصاعد المفارقة ، وانتهاءً برحلة الزنازين الأربع فى السجن الذى تبدّلت آلياته القمعية بـــ « أشرف عبد العزيز سليمان » كما تبدلت قـــيمة الشـــرف فى مسيرته الملحمية ، عبر طقوس من التحولات المتتابعة فى المدارات المغلقة للزنازين والعنابر المقبضة المكتظة بالمتناقضات .

وتلفت علامات هذه الأماكن الانتباه بثنائياتها الدالة ، من منظور حركة المسجونين التى تســـقط إشـــارات الزمان على حدود المكان ، فتتجاوب ثنائيات الفضاء المكتوم للسجن مع ثنائيات نماذجه البشرية من المقموعين والقامعين ، جنبًا إلى جنب الثنائية الملازمة التى تنبنى على مفارقـــة المقموعين الذين ينقلبون إلى قامعين ، سواء على مستوى تعدى فعل القمع إلى مفعول خارجـــه ، أو مستوى اللزوم الذاتى الذى يوقع به المقموع فعل القمع على نفسه وليس على نظيره ، وذلك كله داخل المدار المغلق لتعارضات التراتب التى يضمها السجن الذى ينقسم ، بـــدوره ، إلى زنـــازين « ميرى » و « ملكى » ، تؤكد لوزام ثنائيتها امتداد السخرية المتصلة بانقســـام الســـجناء إلى طبقات وطوائف ومراتب .. توازى علاقات حضورها داخل السجن علاقـــات الغيـــاب خارجـــه ، فتومئ إلى تشابك السياقات الخارجية التى أسلمت « أشرف عبد العزيز سليمان » إلى الدرك الأسفل من جحيم التحولات التى يتبدد بها الشرف أو ينقلب إلى نقيضه .

وكما تتجسد حركة السرد فى الرواية بتفاعل علاقات غياب وحضور هذه السياقات ، وتنطق ما يدل عليها فى تتابع الوظائف السردية التى تضيف إلى مستويات المفارقة ، عبر طقوس التحول فى الزنازين الأربع ، فإن هذه الحركة لا تكف عن توليد السخرية بوسائل متعددة ، تـــزيد من إبراز التعارضات التى يتسع مداها لتشمل كل ما فى السجن من ثنائيات . وتنعكس هذه الثنائيات التى تؤديها دوال الرواية على تركيب بنائها ، فى الحركة المتتابعة لآليات السرد الذى يتركب من عناصر تبدأ من المفارقة وتفضى إليها ، فتؤكد الحضور الدال لثنائيات التقنية.

وأول ما يلفت الانتباه من هذه الثنائيات ؛ ثنائية ضمير السرد فى تتابع الفصول ، ما بين أقســـام الـــرواية الثلاثة التى يدور أولها وآخرها حول « شرف » بوصفه الشخصية المحورية ،

ويـــدور ثانيهـــا وأوسطها حول الدكتور « رمزى بطرس نصيف » الذى يؤدى دورًا موازيًا لأدوار « شرف » فى علاقة التوازى التى تحيل ثلاثية الأقسام الظاهرية إلى ثنائية تكوينية .

ولذلـــك تـــتجاوب شخصـــيتا « شرف » و « رمزى » تجاوب النظائر المتضايفة التى يتكشف فيها كل طرف بقرينه الذى يتكامل معه فى الدلالة الكلية ، ولكن بما يبقى بؤرة السرد مســـلطة عـــلى الطرف الأول ، الذى هو البداية والنهاية فى مستويات المفارقة التى يغدو بها « رمزى بطرس » رمزًا لدال الشرف نفسه وكاشفًا عن مدلوله ، كما لو كان يؤدى دور مرآة نرى فيها البطل المركزى من منظور علاقات ووظائف تكتمل بها دلالات حضوره .

وليـــس مـــن المصـــادفة ، والأمـــر كذلك ، أن تحدد الرواية نسبة العلاقة بين فصول الشخصـــيتين بما يدل به الكم – فى عدد الصفحات – على الكيف – فى الحضور الوظيفى – فتـــنفرد فصـــول « شرف » بما يعادل ثلثى العدد الإجمالى للصفحات (خمسة عشر فصلاً من مجموع تسعة عشر) مقابل الثلث الموزع على أربعة فصول ، تضم أوراق الدكتور « رمزى » وعرض العرائس الذى كتبه وأخرجه بمناسبة ذكرى الانتصار العظيم فى حرب ١٩٧٣ .

ولكـــن بقدر ما تضيف هذه الثنائية إلى مفارقة الشرف الأساسية فى الرواية ، وتنقلها من دائـــرتها الفردية إلى دائرتها الجمعية ، فإن كل طرف من أطراف الثنائية نفسها يتشكل بها فى تركيـــبه الخـــاص ، فيغدو ثنائى الأطراف ، كما لو كان ينسخ العلاقة التى يكتسب بها ومنها صـــفتى : الفاعـــلية والمفعولية . وآية ذلك ما نراه على مستوى ضمائر السرد فى خمسة عشر فصـــلاً خاصـــة بـــ « شرف » (فى ثلاثمائة وسبع عشرة صفحة) مقابل خمسة فصول خاصة بـــأوراق الدكـــتور « رمزى » وعرضه المسرحى (فى مائتين وثمانى عشرة صفحة) ، حيث نلاحـــظ ثـــنائية السرد فى الفصول الخاصة بـــ « أشرف » أولاً ، من منظور انقسامها ما بين ضميرى المتكلم والغائب اللذين يتناوبان الحضور والأداء ، ابتداءً من الفصل الأول الذى ينبنى على ضمير الغائب ، وانتهاءً بالفصل الأخير الذى يقوم على ضمير المتكلم .

الضمير الأول يتكرر دالاً من أول الفصل فى الفصول الفردية من القسم الأول ، معاودًا ظهـــوره فى الفصول الزوجية من القسم الأخير ، لينطق صوت الراوى العارف بكل شىء ، السارد المحايد فى الظاهر ، والمراقب اليقظ الذى يتقن الوصف قدر إتقانه السخرية . وكما يتيح هـــذا الضمير للقارئ أن يراقب الأحداث من خارجها على مسافة تتيح له التأمل النقدى فى وعـــى الشخصيات ، متجليًا فى استجاباتها الشرطية إلى الوقائع والأحداث التى تحفزها ، فإنه

يتيح للراوى أن يراوغ القارئ ، أو يخايله من وراء قناع الحياد ، بواسطة التعليقات التى تؤكد حضـــور المروى عليه بالقدر الذى تؤكد حضور الراوى ، ومن ثَمَّ تفتح الطريق أمام السخرية الـــتى تكشف أقنعة الراوى التى يختفى وراءها المؤلف المضمّن . ماكرًا فى وصله بين العلامات الكاشفة فى تجاورها أو تناسبًا ، سواء فى حركة السرد الذى يشير إلى العالم خارجه إشارة الدال إلى مدلوله ، أو حركة السرد الذى يصف نفسه فى إيماءة الدال إلى ذاته ، جنبًا إلى جنب مخاتلة التعـــليقات الـــتى تؤكـــد معنى بعينه من المعانى ، أو تصل علامة بواقعة ذات دلالة خاصة ، أو تســـتبق الأحداث لترهص بها قبل حدوثها ، أو تخفف من وطأة القمع على النفس بالتهكم الذى ينتزع البسمة المُرَّة .

أمـــا ضـــمير المتكـــلم الذى نستمع إليه ابتداء من الفصل الثانى ، متكررًا عبر الفصول المزودجة من القسم الأول والفردية من القسم الأخير ، فيدخلنا إلى وعى « أشرف عبد العزيز سليمان » الذى لا يعرف إلا ما يقع له وما يستطيع رؤيته أو إدراكه فى حدود تكوينه الخاص ، بعيدًا عن مخايلة الحياد التى ينطوى عليها خطاب ضمير الغائب فى الفصول الموازية ، وبعيدًا عن ســـخرية الـــراوى الخارجى الذى يخلى المشهد من تعليقاته الساخرة ، كى يتركنا فى حضرة الأحـــداث والنماذج البشرية التى يصطدم بها « أشرف عبد العزيز سليمان » ، أو يستجيب إليها بما ينطقه خطابه المباشر الذى يحيله إلى راوٍ مواز للراوى الخارجى . وكما يتحول القارئ إلى مـــروى عليه فى خطاب الراوى الخارجى ، حيث يدل تباين التعليق على التعدد الإمكانى للمروى عليه ، فإن القارئ يظل محافظًا على الوضع نفسه فى حالة الراوى الداخلى ، على نحوٍ يتصل مباشرة باختلاف منطوقات الخطاب الذاتى فى إشاراتها التأويلية المباشرة أو غير المباشرة إلى الشخصيات والأحداث والمشاهد .

ولكـــن تناوب ضميرى المتكلم والغائب الأداء فى القسمين الأول والأخير من الرواية ، عـــلى مستوى حركة البطل التى تتموج فى دوائر كبرى ، يحقق البعد الأول فحسب من تعدد الزاويا التى لا تكتمل إلا بعلاقة البطل بنظيره فى الثنائية التى تتجلى فى القسم الثانى . وإذا كان أول فصل من هذا القسم يتكون من مقتبسات ينقلها « الدكتور رمزى » عن دوريات وكتب، مقابل الفصل الثانى الذى هو مسودة لمذكرة دفاع ، فإن العلاقة بين الفصلين شبيهة فى تعارضها الثنائى بالعلاقة بين ضميرى المتكلم والغائب فى بقية أقسام الرواية . أعنى أنها علاقة توازٍ دال فى تركيب عناصر البناء ، تتكشف به الوقائع تسجيليًّا .. أولا : بواسطة قصاصات المعلومات

المقتبسة عن مصادر موثقة ، حيث النسبة متعمدة إلى المصدر الخارجي . وتتكشف الوقائع نفسها فى بعد موازٍ ، ثانيًا ، من حيث أثرها على شخصية « الدكتور رمزى » الذى سعى إلى الحفاظ على شرفه الخاص مثل « أشرف » ، بطريقته الخاصة وفى إطار عالمه الثقافى المتميز بالطبع ، فانتهى إلى السجن نفسه ، وظل محتفظًا بقدرته على المواجهة ، بواسطة وعيه الذى أتاح له مدى أرحب وأوسع من المقاومة بالمعرفة التى رأى فيها قوة ، والتى ترجم شعوره بها بواسطة شذرات سردية ، أقرب إلى فقرات سيرة ذاتية يؤديها ضمير المتكلم الذى يقابل ضمير الغائب فى قصاصات المعلومات ، ويوازيه فى الوقت نفسه .

وإذا كانت القصاصات الأولى المقتبسة تتجاوب مع القصاصات الثانية الشخصية تجاوبَ الذاتى والموضوعى ، فى الدلالة التى تضع الدائرة الصغرى لتعارض « أشرف / جون » ضمن دائرة القضية الكبرى لتعارض الأوطان الفقيرة ومصالح الشركات متعددة الجنسية ، فإن هذا التعارض الأخير لا يكتمل إلا بدائرة تتوسط ما بين طرفيه . هى دائرة « الأرشيف » الوطنى القومى الذى يرد المواطن على الوطن ، بواسطة عرض العرائس الذى يحيل كل عروسة إلى قناع ، يؤدى دراميًّا عنصرًا من عناصر المعلومات التى ضمها الأرشيف فيما يشبه مسرح الجريدة ، حيث تنطق كل الأطراف الفاعلة فى مفارقة الشرف التى انتقلت من أضيق دوائرها الخاصة إلى كبرى دوائرها العامة ، واصلةً إلى ذروة مسرحية تشير ، بدورها ، إلى ثنائية أخرى، تقنية ، تجمع ما بين الأداء السردى والأداء المسرحى ؛ فى نوع متميز من أنواع القص الذى يستغل الإمكانات اللامحدودة لحوارية الشكل الروائى .

ومرة أخيرة ، يتركب الأداء المسرحى لعرض العرائس من ثنائياته الخاصة التى تجمع ما بين المشابهة والمخالفة .. التوازى والتعارض .. ولكن على نحو تتجاوب به هذه الثنائيات مع ثنائيات النماذج التى يحتويها السجن ، حيث الإشارة غير المباشرة إلى الدوائر المتسعة التى تتكشف مفارقة تعارضاتها على نحو مباشر مع القصاصات المقتبسة ، ثم شذرات السيرة الذاتية، فى سياق من التصاعد الذى يصل إلى ذروته فى العرض المسرحى الذى يرد النتائج إلى أسبابها فى تشابكها المعقد . وعندئذ ، تعود الرواية إلى مسارها السردى ، بعد أن اكتملت دوائره التى تدفعنا إلى معاودة النظر فى كل شئ قرأناه ، ومن ثَمَّ مساءلة عالمها بوصفه عالمنا الذى نعيش فيه على مستويات متعددة مفارقة « شرف » .

٣ ـ رواية السجن

روايـــة « شرف » واحدة من روايات السجن التى فرضت حضورها ، تدريجيًا ، فى ربع القـــرن الأخـــير بأقلام كتاب من أمثال « عبد الرحمن منيف » (شرق المتوسط) و « شريف حـــتاتة » (العـــين ذات الجفـــن المعدنى) و « إسماعيل فهد إسماعيل » (المستنقعات الضوئية) و « ياســـين رفاعية » (الرجال الخطرون) و « نبيل سليمان » (السجن) و « صلاح حافظ » (القطـــار) و « رفعت السعيد » (البصقة) و « شاكر خصباك » (الحقد الأسود) و « فيصل حـــورانى » (المحاصـــرون) وغيرهـــم . وهى روايات وجدت طريقها إلى القارئ العربى خلال الهوامش المحدودة من الحرية المتاحة فى الأقطار العربية ، شأنها شأن كتابة السجن المصاحبة التى أخذت شكل مذكرات أو يوميات أو رسائل أو شهادات ، تجمع ما بين ممثلى اتجاهات متباينة تـــباين « فـــتحى عـــبد الفتاح » (شيوعيون وناصريون) و « إلهام سيف النصر » (فى معتقل أبـــو زعـــبل) و « طاهر عبد الحكيم » (الأقدام العارية) و « مصطفى طيبة » (رسائل سجين سياســـى إلى حبيبـــته) و « نوال السعداوى » (مذكراتى فى سجن النساء) و « أحمد رائف » (الـــبوابة الســـوداء) و « فتحى فضل » (الزنزانة) ... إلخ . وما يصل بين هذه النماذج هو أنهـــا شكل من أشكال المقاومة بالكتابة التى هى تسجيل للقمع واحتجاج عليه ، وذلك على نحو يمتزج معه التسجيل الذاتى بالتوثيق الموضوعى ، ويكتسب السرد ملامح نوعية ؛ يتحول بها السارد الضحية إلى شاهد على جلاديه ، وتتحول الكتابة إلى فعل جذرى من أفعال الإدانة .

وبقـــدر تحول السجن إلى موضوع متكرر فى هذه الكتابات ، وإلى فضاء سردى يوازى فضاء الواقع الخارجى الذى تنغلق عليه قضبان القمع ، تكتسب رواية السجن خصائصها التى لا تخـــلو مـــن وظـــائف التسجيل والتوثيق التى تتجلى بها الحقيقة البشعة للقمع الذى تقاومه الكتابة بوسائلها الإبداعية .

وأولى هـــذه الوسائل : الكشف المباشر عن عناصر تجربة السجن وعلاقاتها بواسطة سرد معـــلوماتى ، يواجـــه قمع التجربة بنوع من المعرفة التى تتحول إلى قوة مضادة . ويعنى ذلك تصـــاعد الوظيفـــة الإشـــارية فى مكونـــات الســـرد الروائى الذى تنحو دواله نحو الإشارة إلى مدلـــولات مباشـــرة ، فى واقع بعينه لزمن بعينه ، تسعى الكتابة إلى تعرية آلياته القمعية . وذلـــك تصاعد يجاور بين تقنيات التسجيل فى المستوى المهيمن على السرد وأساليب الكناية فى الـــبلاغة ، من حيث هى أساليب يراد بها لازم معناها مع جواز إرادة معناها ، وتنتقل فيها

الدلالة إلى القارئ من الواقعة الفعلية إلى المعنى أو المغزى الذى يراد توصيله أو تأكيده فى وعى القارئ .

وحتى عندما تتحول المستويات اللغوية للسرد الروائى عن الوظيفة الإشارية ؛ إلى غيرها من الوظائف التى تحيل العناصر الكنائية للسرد إلى عناصر استعارية ، ومن ثَمَّ تنتقل بحركة الدلالة من الملزوم إلى اللازم ، فى تشكلات الأحداث التى تغدو موازيات مجازية ، أو تشكلات الشخصيات التى تغدو معادلات رمزية ، فإن الوظيفة الإشارية تظل كامنة ، فاعلة ، تدفع إلى الصدارة خصائص دلالية أشبه بخصائص الاستعارة المجردة . وهى الاستعارة التى تتضمن ما يلائم المستعار له ، أو يذكّر به على نحوٍ يؤكد حضوره .. فالتجريد للاستعارة إبراز لصفات اللازم قبل الملزوم ، أو تجسيد لمصاحبات المشبّه قبل المشبه به ، لأنه علاقة دلالية تستبقى المعنى فى أفق الطرف المشار إليه ، وتلازم المقصد التسجيلى للكتابة التى تواجه الواقع بما يحدث فيه ، كأنها درع «برسيوس » الصقيلة التى أسهمت فى القضاء على « الميدوزا » ، عندما عكست كالمرآة وجهها البشع الذى يمسخ حجرًا كل من يتطلع إليه .

وحفاظ هذا النوع من الكتابة على خصائصه التسجيلية هو الوجه الآخر من إلحاحه على ضمير المتكلم ، بوصفه الضمير الأساسى الذى يهيمن على السرد ، ويتيح للمؤلف المضمّن أن يستخفى وراء قناع الراوى ، بالقدر الذى يتيح للقارئ أن يراقب استجابة الوعى المقموع إلى آليات القمع التى يتم سردها ، تخييليًّا ، وتسجيليًّا ، بما يهدف إلى تحقيق ما يشبه الاتحاد الشعورى بين القارئ والمؤلف المضمن أو الراوى ، فى معاناة التجليات الميدوزية للقمع . وحتى عندما يستبدل الروائى بضمير المتكلم ضمير الغائب ، ليتباعد عن الدفق المباشر للانفعالات ، كى يتيح للقارئ نوعًا من الرؤية المحايدة أو شبه المحايدة ، فإن ضمير الغائب يؤدى دوره كما لو كان ضمير متكلم غير مباشر ، فيسمح بحضور الراوى العارف بكل شىء لكن الذى ينطق من منظور المؤلف المضمن الذى يتقنع بقناع بطله الأساسى ، ليكشف عن أوجه القمع التى يريد إدانتها بالكشف عن آلياتها التى تطحن البطل المروى عنه .

وتستلزم عملية الكشف هذه استخدام تقنيات متباينة من التناص ، تصل رواية السجن بالرواية التاريخية المحدثة فى بعد من أبعادها . أعنى البعد الذى يصل بين روايات من مثل « ليون الإفريقى » لـ «أمين معلوف » ورواية مثل « شرف » ، فالثانية تشارك الأولى فى تقنيات الإشارة والتضمين والاقتباس ، لكنها لا تنقل عن مصادر قديمة ، ولا تدل على أزمنة

ماضـــية يمكـــن أن تومئ إلى أزمنة حاضرة ، وإنما تنقل عن مصادر معاصرة تمامًا ، وتدل على وقـــائع فعلية تشير إليها ، إما على سبيل الاسترجاع لوقائع عاناها المؤلف الفعلى الذى يختفى وراء أقـــنعة السرد ، أو على سبيل الإشارة إلى شهادات آخرين ، شفاهية أو مكتوبة ، قاموا بتســـجيل وقائع اعتقالهم وآليات تعذيبهم . وإذا كانت علاقات الإشارة والتضمين والاقتباس فى رواية « **ليون الإفريقى** » تضع القارئ فى تماس حميم مع لوازم الزمن التاريخى المشار إليه ، فى العوالم المتحولة التى تَنَقَّل بينها « حسن بن محمد الوزان » مؤلف كتاب « **وصف إفريقيا** » أو « ليـــون دو مديتشى الإفريقى » ، فإن رواية « **شرف** » تبدأ من علاقات تقنية موازية ، لكـــنها تضـــيف إلى السرد التخييلى السرد الإخبارى ، مازجةً بين التسجيل والقص بما ينقل عمـــلية إيقـــاع التصـــديق إلى مستويات أكثر تعقيدًا ، تتناسب والأدوار المتعددة التى يؤديها « السجن » فى سياقـــات التسعينيات التـــى تتحرك فيها مفارقة « **شرف** » .

وتـــلعب « الإشـــارة » دورها الدال فى هذه المستويات ، من حيث الوصل بين السرد الروائى والعالم الفعلى الذى تشير إليه الرواية ، بواسطة علامات دالة تلفتنا إلى ما نراه ونسمع عـــنه فى العـــالم الفعلى الذى يفضى إلى السجن ، أو العالم الفعلى الذى ينغلق عليه السجن . أمـــا الاقتـــباس فهو النقل المباشر عن مصادر بعينها فى سرد تسجيلى ، يؤدى وظيفة التوثيق المعـــلوماتى الذى ينص على مصادره أو يشير إليها إشارة البحث إلى مراجعه ، وذلك لأهمية ما تتضمنه هذه المصادر من أخبار ومعلومات ، تنقل مفارقة « **شرف** » من بعدها الفردى إلى بعدهـــا الجمعـــى ، ومن أفقها المحلى إلى أفقها العالمى . ويؤدى التضمين بعض دوره البلاغى ، عـــندما ينقل عن شهادات سابقة ، تعين على استكمال تفاصيل الإجراءات أو الوقائع الفعلية لسجن التسعينيات .

وتحـــرص روايـــة « **شرف** » عـــلى تقديم هذا السجن تقديمًا مزدوجًا بواسطة التخييل والتســـجيل . الأول يشير إلى الكيفية التى يصوغ بها الكاتب العالم الخيالى للسجن ، من حيث هو فضاء روائى ، بأقصى درجة من مشاكلة الواقع التى تعتمد على وسائل الإشارة والتضمين التى يوقع بها التخييل التصديق فى القارئ . والثانى يشير إلى الكيفية التى يعيد بها الكاتب إنتاج المعـــلومات والوقائع والوثائق التى طالعها فى كتابات سابقة ، والتى يدمجها فى السرد بوصفها عناصر الأفق الكنائى للتخييل ، أو يخصها بسياق مواز من توثيق معلوماتى ، يوازى التخييل ، ويعمـــل عـــلى تأكيد دلالاته المتسعة ، بواسطة شبكة علائقية مناظرة من سلاسل المعلومات الكاشفة .

وليســـت تقنية « الإشارة » و « التضمين » و « الاقتباس » بهذا المعنى سوى مستويات متعددة لعملية التناص التى يومئ بها السرد المزدوج إلى العالم الفعلى الذى تستجيب «شرف» إلى علاقاتــه التى تسعى إلى إعادة إنتاجها إبداعيًا ، معتمدة على التوثيق الذى يستند إلى مواد مــن نصــوص سردية لشهادات عن السجن ، ومعلومات قانونية ، وخبرة عيانية ، وكتابات سياســية واقتصادية واجتماعية ، ينص عليها الكاتب فى خاتمة روايته ، مؤكدًا إفادته منها فى وصل الخاص بالعام فى الدوائر المتنوعة لأساليب التناص فى الرواية .

وإذا كانت « شرف » تتعامل مع قسمها الأول والأخير بإدماج عناصر الواقع فى تخييل الســرد الروائى ، بواسطة الإشارة والتضمين .. فإنها تتعامل مع قسمها الثانى بوساطة سلاسل الإســناد الــتى تصل بين المقتبسات المتناصة . فى الحالة الأولى ، تؤكد الإشارة دلالة الزمان والمكــان الــتى يحــرص الــنص على تعيينها ، ويدمج التضمين بعض المعلومات التى وردت فى مذكــرات الســجن السابقة ، لكنه يضعها فى سياق جديد ، يتجسد به المنظور العلائقى للتخييل الذى يهدف إلى إيقاع تصديق بعينه لواقعية أحداثه .

هكذا ، يصل التضمين رواية « شرف » بشهادات المسجونين السابقين ، ابتداءً من أقدم هــذه الشــهادات ، وانــتهاءً بشهادة « فتحى فضل » « الزنزانة » . والأخيرة (١٩٩٣) من أحدث الشهادات التى تتحدث عن سجن التسعينيات ، وتصف إجراءاته فى سرد توثيقى ، قوامــه معــلومات تصلح لأن تغدو مادة قابلة للتضمين الجزئى ، مادة لا تجاوز كيفية إدخال « الشــاى » بواســطة « خرطوم من الكاوتش » إلى المحتجزين فى قسم الشرطة ، أو تصف الطريقة التى يستجوب بها « البيه الضابط » المتهم بمعاونة المخبرين ، أو تشير إلى تقسيم عنابر السجن إلى "ميرى" و "ملكى" ، أو الإتاوة التى يفرضها الحراس على المسجونين .. إلخ . وهى مــادة خــام قيمتها فى أنها معلومات ملقاة فى عنابر السجون المصرية المعاصرة ، يمكن إعادة إنتاجها بما يخرج بها عن سياق سردها الأصلى ، البسيط ، ويدخلها فى سياق جديد يمنحها معان ووظائف مغايرة فى تفاعل العلاقات السردية .

وكمــا يحــدث فى عمليات الإدماج التى تنطوى عليها رواية السجن ، حيث لا يكف التســجيل السردى أو التوثيق الإخبارى عن الإفادة من كل المصادر المتاحة ، فإن الهدف من إعــادة إنــتاج المدمج من المتناصات فىالسرد لا يفارق العلاقات السياقية الجديدة التى هى ، وحدها ، مصدر القيمة الروائية وعلامة الإنجاز الإبداعى . وذلك ما تتميز به ، بجدارة ، رواية

« شـــرف » الـــتى استخدمت كل المعلومات الممكنة المتاحة ، فى بناء عالمها الفريد بمستوياته المـــتعددة مـــن المفارقة الشاملة ، غير مقتصرة على المستوى الجزئى للإشارة أو التضمين ، بل جاوزتـــه إلى مســـتوى أشمل من الاقتباس الذى تتسلسل أسانيده ، فى مسار خاص من السرد الإخبارى الموازى للسرد التخييلى . ويحدث ذلك ، تحديدًا ، عندما تدمج الرواية قضية بطلها الفـــردى فى ســـياق أكبر من القضايا الجمعية ، فتنقل المتناصات المدمجة من مستوى خاص إلى مستوى عام ، موظّفةً الدور المعرفى الذى يؤديه « الدكتور رمزى » فى إضاءة علاقات السرد الـــتى تـــأخذ فى الاتســـاع بقضية « شرف » . وتتيح للوعى إمكان النظر إلى قضية فى ضوء معـــلومات جديـــدة ، تعكـــس امتداد علاقات التعارض والتشابه التى ينطوى عليها السجن فى إشاراته إلى ما يقع خارجه .

ولذلك يأتى الجزء الثانى بالتحول الذى اكتمل التمهيد له فى القسم الأول ، وننتقل من ســـرد الـــتخييل إلى سرد التوثيق ، ونستبدل بوسائل الإشارة والتضمين وسائل الاقتباس التى تـــتركب بهـــا سلاســـل من الإسناد الإخبارى ، فيظهر الدور الإكمالى الذى تقوم به أوراق « رمزى بطرس نصيف » فى الحركة العامة لتتابع السرد ، خصوصًا حين تتكشف الأوراق عن « قصاصـــات » من صحف ومجلات ، وسطور منقولة بخط اليد عن كتب يتم تحديد مؤلفيها ومـــترجميها ، فضـــلاً عن بيانات خطية تتناول شركات الأدوية العالمية العاملة فى مصر ، مع تعـــليقات عـــلى وقائع أو معلومات تكشف عن المدى المذهل لامتداد أذرع أخطبوط مصالح الشركات متعددة الجنسية ؟؟ تلك الأذرع التى تبدأ من وسط المدينة فى القاهرة ، ولا يعرف أحـــد أيـــن تنتهى سطوتها المبسوطة على القارات . وتختتم هذه القصاصات سلاسل معلوماتها الدالـــة بتضـــمين أدبى من « أرض البشر » لـــ « أنطوان سانت اكسوبرى » يقول فيه : « يـــا رفيقى الحاضر هنا ... لقد بنيت سلامك بكثرة ما سددت بالملاط ... جميع منافذ النور . لقد تقوقعت فى طمأنينتك البرجوازية ، فى رتابتك ... كفلت نفسك ما يكفيها من عناء لكى تنسى وضعك كإنسان » .

وهـــو تضمين يكشف عن معنى أساسى من معانى الإسناد الخبرى فى توجهه إلى القارئ المستكن فى تقوقعه . وكما يهدف هذا التضمين إلى إيقاظ القارئ ، وتفتيت الملاط الذى سدَّ به مـــنافذ النور ، فإنه يدفع إلى استرجاع دلالات سلاسل الإسناد فى تتابعها المقصود ، وتأملها من منظور « المسودة » التى صاغها « الدكتور رمزى » دفاعًا عن نفسه ، والتى تنبنى بمجموعة أخرى من المقتبسات ، تتصاعد دلالاتها فيما يشبه تصاعد دلالات الإسناد الخبرى . والنتيجة

هى لحظة الكشف التى ينتهى إليها « الدكتور رمزى » ، عندما يدرك القيمة الفعلية للإنسان فى بلده ، مصر ، متعجبًا من شعب « يدمر نفسه » ، أو يتفرج بلا مبالاة على الدمار الذى يلحقه به الآخرون .

والمسافة بين هذا « التفرج » اللامبالى والتفرج الذى قصد إليه عرض العرائس الذى أعده « الدكتور رمزى » هى المسافة بين أضداد الوعى التجريبى والوعى الممكن ، إذا استخدمنا مصطلحات ناقد مثل « لوسيان جولدمان » . الوعى الأول هو وعى الضحية الذى يسد على نفسه منافذ نور المعرفة . والوعى الثانى هو الوعى الذى تتمرد به الضحية على آليات قمعها ، عندما تعى هذا القمع وتدرك علاقاته الممتدة فى القرية الكونية التى تعيش فيها . وتلك هى بعض الغاية التى يهدف إليها عرض العرائس ، ويضيف بها إلى عملية الإدماج ما يتيح « مسرحة » المعلومات التى تكمل كل ما سبقها ، على مستوى آخر من تجاوب العلاقات السردية ، وذلك من منظور الكشف عن فاعلى « السخمطة » الذين يستبدلون بانتهاك الفرد الفقير انتهاك الأمة- الأمم ، الفقيرة أو المخدوعة ، فى الدوائر التى يشير إليها العرض المسرحى . وليس مصادفة أن يبدأ هذا العرض من مدينة بور سعيد التى كانت رمز النضال الوطنى ؛ فأصبحت ساحة الاستيراد التى فقدت الكثير من معانيها الأولى . ولم يبق لها من ذكرياتها القديمة ، مثل تمثال « طلعت حرب » فى الصفحة الثانية من الرواية ، سوى استمرار الأهالى فى التشهير بالتماثيل التى يحرقونها فى النهاية . أعنى تماثيل أشباه « أللنبى » (رمز الاحتلال البريطانى القديم لمصر) الذى لم يعد جيل « شرف » يذكر من معنى تماثيله سوى دلالة شاحبة ، باهتة ، سرعان ما ينساها الجميع ، وهم يتوجهون إلى البحر ليغتسلوا من أثر الحريق ، ويعودوا إلى ما كانوا عليه بعد أن « فَشُّوا » غلّهم من العالم الذى ينتهكهم صباح مساء .

ثلاث رؤى للتاريخ فى الرواية العربية المعاصرة

سيد البحراوى*

حينما يختار الكاتب الروائى – مثل غيره من المبدعين – التعامل مع لحظة تاريخية معينة ، سواءً كانت فى التاريخ البعيد أو القريب ، فإنه ينطلق من هم معاصر ، من رؤية ما فى قضية ما تشغل مجتمعه أو طبقته أو جماعته ، أو تشغله هو ويريد أن يشغلهم معه بها . وبهذا المعنى فإن التاريخ ليس محايدًا فى الرواية ، وإنما يأتى لكى يلعب دورًا محددًا مع – أو ضد – قيم معينة وقوى اجتماعية بعينها . وبهذا المعنى أيضًا لا يمكننا أن نحافظ على موضوعية مطلقة للتاريخ فى داخل الرواية . حتى تلك الرواية المسماة بالرواية التاريخية[1] .

لدينا مثالان بارزان للرواية التاريخية فى الأدب العربى الحديث : روايات « جرجى زيدان » ، وروايات « نجيب محفوظ » . إن كلا العملين ينطبق عليه تمامًا مفهوم الرواية التاريخية كاستعادة كاملة لحدث تاريخى بذاته ، ولشخوص بعينهم فى مكان معين وفى زمان معين . ولو أننا تأملنا عمل كل من الكاتبين فى كل عنصر من العناصر المكونة لفنه الروائى ؛ لوجدنا أنه يختار أحداثًا تاريخية دون الأخرى وأشخاصًا دون غيرهم وأماكن دون غيرها وأزمانًا دون غيرها .

يختار « جرجى زيدان » أحداثًا من التاريخ العربى الإسلامى ؛ ولكن فى أزمان الفتن والقلاقل ، وأشخاصًا يدبرون فيما بينهم الدسائس ، وبالطبع تحدث فى عواصم الخلافة الإسلامية . وهذا لا يتعارض – إطلاقًا– مع موضوعية « زيدان » الكبيرة التى تصل إلى حد اعتماده الكامله – فى الفصول الخاصة بالتاريخ – على كتب تاريخ معروفة وعلى روايات شعبية أحيانًا لفصول التاريخ ؛ وغالبًا لفصول الغرام . [ذلك أن « زيدان » كان يقسم روايته – كما هو معروف – إلى فصول خاصة بالتاريخ ، وأخرى خاصة بالأحداث الغرامية والدسائسية لإتمام الحبكة القصصية] .

---

* أستاذ الأدب العربى الحديث بكلية الآداب – جامعة القاهرة .

إن عمل « جرجى زيدان » حين يلجأ إلى التاريخ العربى فإنما يقع فى الإطار العام للفكر العـــربى فى مرحلـــته ، أى مرحـــلة النهضة التى تعتمد الإحياء شعارًا لها على كافة المستويات الـــثقافية على الأقل . غير أن كونه مسيحيًّا لا يمكن أن يبتعد عن التأثير فى اختياراته لتحديد مفهوم الإحياء ، وما الذى يستحق الإحياء ، وما الذى ينبغى تجاهله من تراثنا . وهذا التباس أو ازدواج هام لدى « زيدان » ، ربما يحتاج إلى دراسة مستقلة .

وحين يأتى « نجيب محفوظ » فى الأربعينيات ليكتب رواياته من خلال التاريخ الفرعونى ، مخـــتارًا مـــراحل الانتصار والازدهار فيه ، فإنه كان يحقق – ربما دون وعى – شعار مرحلته الليبرالية : إن مصر جزء من حوض البحر الأبيض المتوسط ، وإن تاريخها لا يقف عند حدود التاريخ الإسلامى ، وإنما لها تراث ممتد قبل ذلك يمثله الفراعنة ، وإن هذا التاريخ تاريخ زاهر ومـــلىء بالانتصارات والمجد ، مثل التاريخ الإسلامى . ومعنى ذلك – ضمنًا – أن العودة إلى هذا التاريخ – إلى الأمام ، أى بتبنى مقولة إن مصر جزء من حضارة البحر المتوسط – يمكن أن يحقق لها الانتصار والمجد مرة أخرى .

★ ★ ★

فإذا كانت الرواية التاريخية خاضعة لهذا القانون ، وهى الرواية التى يكون كل اعتمادها عـــلى الـــتاريخ .. فإن الرواية غير التاريخية (أى الرواية المعتادة) أكثر خضوعًا له لأنها تلجأ إلى التاريخ أحيانًا وبهدف محدد ، سواء من داخل الرواية أو من خارجها . غير أن هذا القانون لا يـــلغى نقيضـــه . أقصـــد أن سيطرة الموقف التاريخى الذى ينطلق منه الروائى على التاريخ المحكى ، لا تعنى نفى إمكانية وقوع هذا الموقف التاريخى تحت سيطرة التاريخ المحكى . فالروائى حيـــنما يعـــود إلى حدث أو لحظة تاريخية معينة ؛ قد ينتهى بتبنى رؤية هذه اللحظة أو قيمها ، سواء على المستوى الإيديولوجى أو الفنى . لذلك فإن علينا أن نميز بوضوح بين سيطرة التاريخ – كموضـــوع – على الرواية أو عدمها ، وسيطرة القيم التى يمثلها هذا التاريخ كحل لأزمة اللحظة المعاصرة أو عدمها على المستويين الفكرى والجمالى ، أى رؤية المؤلف وتشكيله الفنى معًا .

عـــلى هذا الأساس ؛ يبدو لى أنه يمكننا دراسة الرواية العربية المعاصرة – بصفة عامة – عـــلى أساس تصنيف ثلاثى لعلاقتها أو موقفها من التاريخ[٢] . فثمة روايات يحتويها التاريخ ، وأخـــرى تحـــتوى التاريخ ، وثالثة تقيم معه نوعًا من الجدل . فى النوع الأول يحتوى التاريخ

الـــرواية ، وأقصد رؤيتها ، بحيث تتبنى هذه الرؤية المنظور الفكرى والسياسى الذى يقدمه لها التاريخ المحكى فى الرواية . وهنا يحدث اندماج بين التاريخ ورؤية الروائى ، فتفقد هذه الأخيرة – إلى حـــد كـــبير – معاصـــرتها ، وبمعنى آخر تفقد تاريخيتها ، أى إدراكها الحقيقى للواقع وللتاريخ . ويمكننا أن ندرج فى هذا النوع روايات كتاب مثل « على الجارم » و « محمد فريد أبى حديد » و « سعيد العريان » ، وروايات مثل « يحدث فى مصر الآن » لـــ « محمد يوسف القعيـــد » ؛ ومـــثل بعـــض أعمـــال « الغيطـــانى » ، بالإضافة إلى الرواية التاريخية المعروفة عـــند « زيدان » و « نجيب محفوظ » . فى النوع الثانى تحتوى الرؤية المعاصرة التاريخ تمامًا ، وتحوـــله إلى لحظة معاصرة وبلغة معاصرة ، فيفقد موضوعيته ، أى يفقد تاريخيته ، ويتحول إلى مجـــرد شـــاهد أو دليل يستدل به المؤلف على صحة رؤيته المعاصرة ؛ بصرف النظر عن مدى صـــدقها مـــع الواقع المعاصر أو الماضى . والمثال البارز على هذا النوع رواية « المسعدى » « حدث أبو هريرة » وبعض روايات « رشيد بوجدره » وغيرها .

أما النوع الثالث فيحترم فيه الروائى الوجود الموضوعى للتاريخ ، قديمًا كان أو حديثًا ، فيعطيه حق الوجود فى روايته ، كما أنه لا يستسلم له وإنما ينظر إليه من مسافة تسمح بتوضيح الـــرؤية المعاصـــرة ووجودها الموضوعى هى الأخرى . وهنا يحتفظ الروائى لكل من التاريخ والـــرؤية المعاصرة بموضوعيته ، ويقيم بينهما جدلاً وصراعًا ، ويبرز ذلك بأشكال فنية مختلفة سنشـــير إليهـــا فيما بعد . ويندرج من هذا النوع كثير من الروايات العربية المعاصرة ؛ بدءًا من بعض روايات « نجيب محفوظ » الواقعية وروايات « الطاهر وطار » – وخاصة « اللاز » و « عـــرس بغـــل » و « الحـــوات والقصر » – ومرورًا بروايات « غانب طعمه فرمان » و « إبراهيم أصلان » و « صنع الله إبراهيم » ، و « إميل حبيبى » و « عبد الرحمن منيف » و « حيدر حيدر » و « علاء الديب » وغيرهم ، وانتهاء بآخر أجيال الرواية العربية المعاصرة كما تظهر فى عمل « زغلول الشيطى » مثلاً .

وقبل أن أتوقف – تفصيلاً – عند نماذج من كل صنف من هذه الأصناف ، أود أن أشير إلى ملاحظـــتين أساسيتين تتعلقان بهذا التصنيف . الأولى : خاصة بمدى شموليته للرواية العربية ودقـــته فى تصـــنيفها . وهنا أقول إن طريقتى التصنيف المعتادتين فى المنطق – أى الاستنباطية والاستقرائية – ليستا ناجعتين فى انفصالهما كل منهما عن الأخرى ، ذلك أن العلاقة بين الواقع والمـــثال أو الممارســـة والتنظير ينبغى أن يحكمها قانون الجدل ، وهو يعنى ضرورة الذهاب – المجـــىء بين الطرفين طوال الوقت . فهى علاقة تسير فى الاتجاهين فى الوقت نفسه ، ولا تصعد

فى اتجاه واحد دائمًا ، أى لا تصعد من الواقع إلى التصنيف فحسب ولا نفعل العكس . ولقد أقمنا هذا التصنيف بناء على معرفة عامة بنصوص الرواية العربية ، ومن بينها النصوص المذكورة ، وهى معرفة متجادلة – دون شك – مع فهم فلسفى للعلاقة بين الذات والموضوع أو الأنا والآخر ، وبين الحاضر والماضى . فهم يقول إن هذه العلاقة – كما شهدتها مراحلنا التاريخية والأدبية – قد سارت فى أحد مجارٍ ثلاثة : الانفصال أو الاندماج أو التجادل . ويبقى نجاح هذا المصنف الأولى بكل تأكيد رهينًا بقدرته على أن يكون أمينًا مع النصوص كتمثيل لوعى راهن وليس مفروضًا عليها أو مزيفًا لها .

الملاحظة الثانية تتعلق بموقف هذا التصنيف من القيمة الفنية للأعمال . إن الغاية الأساسية هنا هى رصد أنماط رؤية الكاتب للتاريخ . غير أن هذا الرصد يشى بالضرورة بحكم قيمة من قِبَل الباحث لابد من الاعتراف به . غير أن حكم القيمة هذا لا يعتمد على التصنيف الثلاثى فى حد ذاته ، وإن كان فيه بعض عناصر التقويم ، وإنما يعتمد أساسًا على القدرة الفنية (بما فى ذلك الرؤية العميقة) للكاتب فى تجسيد التجربة وتحويلها إلى حياة كما قال «لوكاتش». بمعنى أن موقفًا ما من التاريخ قد لا يكون هو الموقف الصحيح نظريًا ، ولكنه فى العمل الفنى يصبح الموقف الصحيح ، بفعل قدرة الكاتب على تحويله إلى تجربة حقيقية من ناحية ، ومدى اتساق هذا الموقف مع اللحظة التاريخية التى كتب فيها العمل الفنى . فبعض المواقف الرجعية قد تكون فى لحظة ما هى التقدمية الوحيدة الممكنة . كما أن بعض المواقف التى تبدو تقدمية تكون فى لحظة ما شديدة الرجعية ، وهنا تبرز أمامنا أهمية الاعتماد على التشكيل ، وصولاً إلى « محتوى الشكل » كمحدد منضبط وكاشف لرؤية الكاتب . فإذا أخذنا واحدًا من أعمال « جمال الغيطانى » وهى رواية « رسالة فى الصبابة والوجد » ؛ وجدنا أن الرواية تأخذ شكل رسالة طويلة يبعث بها الراوى إلى صديق له يحكى فيها رحلة إلى (طشقند) لزيارة المعالم الأثرية . وفى هذه الرحلة يلتقى الراوى بواحدة من المترجمات فيعشقها ويسعى سعيًا دءوبًا طوال الرحلة (القصيرة) لكى يوصلها هذا العشق حتى تستجيب له وتكون بين يديه ، وحين يحدث ذلك – فى نهاية الرواية – يحجم الراوى عن الاكتمال معلنًا :

« لم أسع إلى المنتهى ، قد يبدو غريبًا هذا ، ستسألنى ، ألم ترغبها؟ أقول لك إن ما شب عندى حريق، ومن أمسكت النار بثيابه، كيف يهدأ ؟ لكنى بقدر ما رغبت، بقدر ما أحجمت، فانصهار كينونتنا لن يقدر له الدوام . ولم أكن أسعى إلى اتحاد عابر ، فى ظرف ذاك . لو نلتها ونالتنى ، ربما انتهى صومى ، وربما وضع الحد لاستمرار اقترابها منى . لم أقصد الوصول

إلى المحـــط الأخير »[٣] . وتنتهى الرواية باستمرار سعى الراوى للعودة إلى الفتاة بعد أن افترقا فراقًا أبديًا لا شواهد على انتهائه .

إن القصـــة إذًا قصـــة حـــب عابـــر كالذى يحدث فى الرحلات . ولاشك أن الكاتب قد استطاع أن يقدم من خلاله رحلة إلى روح الإنسان المعاصر الذى يعانى الشتات والتمزق ، ويجـــد مخرجه من هذا الشتات فى الحلم المثالى ، الذى لا يتحقق ، بل ويرفض هو تحقيقه ، لأنه حلم مثالى . الفتاة هنا – برغم بشريتها – إلا أنها نموذج للمثل (الصوفى) الأعلى الذى يسعى المتصـــوف للاتحاد به دون طائل . هو مثال روحى يرفض الجسدية أو المادية ليظل حائمًا حول محبوبه كهدف نهائى . وإذا أضفنا إلى هذا الإدراك مجموعة أخرى من العناصر الدالة فى تشكيل الرواية ذاته ، أدركنا أن رسالة الكاتب ليست فى الصبابة لامرأة والوجد بها ، وإنما هى صبابة للماضى وحنين إليه يتخذ شكل الوجد الدائم الذى لا يتحقق لأنه لا يمكن أن يتحقق ، لا يمكن أن نعود إلى الماضى حتى وإن أردنا .

يؤكـــد هـــذا الـــتوجه الواضـــح فى الرواية تقديس الراوى للآثار المزارة فى طشقند ، لا باعتبارها قطعًا فنية جميلة ، وإنما باعتبارها شاهدًا على مجد ماض ، هو فى الحقيقة مجد أجداد الفـــتاة المعشوقة ، بحيث يجوز لنا القول إن عشقه لم يكن متوجهًا لها بقدر ما كان متوجهًا إلى ماضيها ، وما كانت إلا وسيلة لتحقيق ذلك . يضاف إلى ذلك الاستعانة بمجموعة من التقنيات التراثية ، مثل النصوص الصوفية المذكورة بنصها أو متفرقة فى نص الرواية المطبوعة بطابع اللغة الصوفية ، مع الإطار العام لشكل الرسائل الإخوانية والرحلة .. كل هذا يجعلنا نرى فى الماضى حاضرًا وفى الحاضر نفسه بحثًا عن الماضى الجميل المفقود .

إن هذا البحث عن الماضى الذى برز واضحًا فى أعمال « الغيطانى » السابقة ، وإن بدأ على المستوى الشكلى دون الرؤية ، ثم انتقل إلى الرؤية بوضوح ، فى التجليات ، هو أمر يمكن أن نجـــده منتشرًا عند زملاء « الغيطانى » من كتاب الستينيات ، ولاشك أن هزيمة ١٩٦٧ كـــانت عنصرًا أساسيًا فى دفع هؤلاء الكتاب وغيرهم إلى البحث عن هذا الماضى ؛ إما لمعرفة أسباب الهزيمة أو للعودة إليه كمهرب منها ، كما يحدث عادة فى أوقات الأزمات الحادة . غير أن الكاتب يقدم فى هذه الرواية مبررات أوضح وأقوى لهذا الحنين إلى الماضى ، وذلك فى ثلاثة فصـــول أو فقرات هامة فى الرواية بعنوان (تفصيل ، حكاية دالة ، رجعى إلى ما انقطع)[٤] ويذكر فيها أيام سجنه ، « وما جرى لنا فيها ، وما قاسيناه من وحشة وعزلة ، وإرغام قسرى

لـــنفض أختامـــنا » ، وما بعد السجن « أيام إدراكى بأن ما يجرى مهول ، وأن التدهور يتم بأســـرع ممـــا نتصور ، وأن التغير إلى الأردأ والأسوأ يلقى مساندة من قوى تفوقنا بكثير » . ثم يذكر مرضه بالجلطة فى عام (ألف وتسعمائة وثمانية وسبعين) الذى جاء نتيجة لرحلة طويلة مـــن المعانـــاة يصـــفها بقوله « والله يا أخى لم أتقاعس قط ، إذ شاء حظى واختيارى أن ألزم الصـــفوف الأماميـــة ، عند الأقاصى ، وعندما بدأت كان الواقع كله ميدانًا لى ، حتى حلت سنوات العقد السابع فتدنت الأحوال ، وتقهقرت الأمانى ، وتقلصت الساحة حتى ضاقت .. فأصـــبحتُ ذاتى ، صار همى أن أقيم المراصد والقلاع على عجل ، حتى يبقى الجوهر سليمًا ، والـــنواة بمـــنأى » . والإشارة هنا واضحة للتراجع عن « الواقع » والعودة إلى جوهر الذات ونواتها .. ويصبح الماضى إذًا ملاذها الآمن المعذب فى ذات الوقت .

★ ★ ★

وإذا كـــان « جمال الغيطانى » يجعل التاريخ الماضى يستوعب الحاضر ، وترتد الرؤية إلى الماضى تحن إليه وتسعى للالتحام به ، فإن « المسعدى » يفعل العكس فى روايته الهامة « حدث أبو هريرة قال » التى نشرت فصول منها مبكرًا ثم صدرت كاملة عام ١٩٧٣[٥] . فى هذه الـــرواية ليس الحاضر موجودًا وجودًا موضوعيًّا خارجيًّا ، ولكن رؤية الكاتب التى تمثل لحظته الـــتاريخية من منظور معين (وجودى فى الغالب) تفرض نفسها بقوة على الوجود الموضوعى القوى للماضى (زمن « أبى هريرة » أو أزمانه المتعددة) ، بحيث تكاد تلغيه تمامًا لصالح الرؤية المعاصرة للكاتب ذاته . هذا – بالطبع – رغم المتعة الحقيقية التى يقدمها لنا الكاتب فى وصفه لحـــركة « أبى هريـــرة » المتوحدة مع الطبيعة ، والخارقة للعادة لحد الاقتراب من الأسطورة المتحققة بالفعل .

لقد أبدع « المسعدى » دون شك – فى اختياره لـــ « أبى هريرة » كنموذج لشخصية تصـــلح لأن تخرج من السياق التاريخى وتتفلت منه ومن قيوده الدينية والاجتماعية الصارمة ، غير أن الوصول بها إلى حد هذا النموذج الوجودى المعاصر هو أمر – رغم جماله – يقضى على موضوعية « أبى هريرة » وعصره ليفرض عليه حلمًا مثاليًّا كان من الممكن أن يكون أقرب إلى الشخصـــية لـــو اكـــتفى الكاتب – وما هذا بالقليل – بالأبعاد الصوفية لـــ « أبى هريرة » والمتمثـــلة فى الرحلة رباعية المراحل « وهى مرحلة الحس ومرحلة الحيرة فى الناس ، ومرحلة الحيرة فى الله ، ومرحلة العشق والفناء »[٦] . ولاشك أن فى التراث ذاته – تراث «أبى هريرة»

وغـــيره من المتصوفة – ما يسمح بهذه الرحلة ، سماحًا عميقًا لم يكن يفقد العمل أهميته (وإن كان فى هذه الحالة سيكون عملاً آخر) . ولكن رؤية الكاتب الوجودية هى التى حتمت هذا التوجه المناقض للحقيقة التاريخية .

غـــير أن الأخطر من ذلك هو أن هذه الرؤية لا تناقض التاريخ فحسب ، وإنما هى أيضًا تفسر اللحظة الحاضرة لأنها تتجاهل الواقع ذاته . يقول « عبد الكبير الخطيبى » : « ربما كان العالم الخيالى الذى أبدعه المسعدى ، نوعًا من التشخيص للمغرب ، وربما كان يقصد إلى التعبير عن قلق جيل ، هو جيله بالذات » .

مهمـــا يكـــن ، فإن العلاقات بين العنصر التاريخى والعنصر الخيالى ، هى علاقات غائمة غارقـــة فى ضباب رمزى تتأبى على كل مقاربة منهجية .. ذلك أن مختلف العناصر المكونة لعالم « المسعدى » الخيالى ، لا تتعرض على معادل مباشرة فى الحياة الاجتماعية[٧] .

ويبدو لى أن اللجوء إلى عالم « أبى هريرة » وتحويره على هذا النحو لم يكن – فى الجذر الـــبعيد – إلا نوعًا من الهروب من اللحظة الاجتماعية الراهنة ، ولكنه ليس هروبًا إلى الماضى كما فعل « الغيطانى » ، وإنما هروب إلى مثال (أوروبى) مسخرًا الماضى أيضًا لخدمته . فهل كان ذلك دورًا تقدميًا لعبته الرومانسية العربية كما يقول « الخطيبى » ؟

يتصل هذا القول بما يقوله « توفيق بكار » عن شكل الرواية الذى يعتمد على معطيات تراثية ، مثل الحديث والرواية والخبر ، بالإضافة إلى الشخصيات ، وخاصة « أبى هريرة » .. يقول « بكار » : « أراد « المسعدى » أن يعبر عن تشبثه بشخصيته الحضارية فى وقت اشتد فيه مع المد الاستعمارى زحف الثقافة الغربية . وهكذا يصبح نص « المسعدى » بحكم شكله طـــرفًا فى جدلية عميقة بين ثقافتين بل بين عالمين : شرق وغرب »[٨] ويختم « بكار » مقالته مفسرًا : « أشكال السرد واللغة فى هذا النص عمومًا عربية قديمة ، ودلالات الشعور والفكر فى الجمـــلة غربية حديثة . ومن ثَمَّ فالعلاقة بين هذه وتلك تظل محكومة بنفس الجدلية . ولكن الجدليـــة ذاتهـــا تحـــتاج كى تفهم بدورها إلى تفسير . ما وظيفة الشكل فى علاقته بالمضمون؟ تعلـــيمية تيسر على الذهن العربى أن يستسيغ باسم وحدة الإنسان معانى ثقافة أخرى؟ أم تقية تحجب بقدسية الشكل طبيعة الفلسفة فى بيئة متدينة ؟ »[٩]

تلك قضية سنحاول مناقشتها فى نهاية هذه الدراسة .

★ ★ ★

يـــندرج كثير من النصوص الروائية العربية المعاصرة – التى يعرفها الباحث – فى إطار الموقـــف الجدلى من التاريخ بمعانيه المتعددة سواء ، كان ماضيًا قديمًا أو حديثًا . إن الكاتب فى هـــذه الروايات يحتفظ دائمًا بمسافة بينه وبين الموضوعى . فهو لا يسجل كما أنه لا يجعل ذاته تطغى على الموضوعى ، فيظل التاريخ قائمًا بذاته كما أن رؤية الكاتب قائمة شاهدة مستقلة . ويتم هذا فى تلك الرواية بأشكال متعددة ، ربما يكون أهمها لغة المفارقة التى تسود فى كثير من الروايات ؛ مثلما هى الحال فى (متشائل) إميل حبيبى و (اللجنة) لصنع الله إبراهيم ، حيث تحمـــل اللغة – طوال الوقت– مجموعة من الأصوات وليس صوتًا واحدًا أحاديًا . هناك دائمًا الصوت ونقيضه أو الصوت مع مجموعة أخرى من الأصوات . وثمة وسيلة أخرى هامة لتحقيق تعـــدد الأصوات ، الذى يضمن وصول الموضوعى والذاتى معًا فى علاقة جدلية ، وتلك هى الـــرواية عبر أكثر من راوٍ أو أكثر من منظور ، وربما كانت رواية « نجيب محفوظ » ميرامار وروايـــة « خمســـة أصوات » لغائب طعمه فرمان ورواية « حيدر حيدر » « وليمة لأعشاب الـــبحر » ورواية « أحمد زغلول الشيطى » « ورود سامة لصقر » من أبرز الروايات فى هذا الاتجاه ، وسوف نتوقف عند الروايتين الأخيرتين ببعض التفصيل لنوضح أهمية هذا الشكل .

فى رواية « وليمة لأعشاب البحر »[١٠] اربعة أصوات أساسية بارزة فى منطق الرواية ، رغـــم أن الـــراوى واحـــد لا يتغير . هناك « مهدى جواد » و « مهيار الباهلى » و « آسيا الأخضـــر » و « فلة بو عناب » . وعبر كل ثنائى من هذه الشخصيات الأربعة يظهر الماضى جـــليًا بصـــورة مستقلة من ناحية ، وفى مرآة الحاضر ، الذى يبدو نتاجًا طبيعيًا لهذا الماضى . مـــن ناحية أخرى يظهر ماضى العراق (القريب) وحزبه الشيوعى الذى ناضل معه « مهدى » و « مهيار » فى جوانب تسجيلية واضحة ، ثم فى أثر هذا الماضى على حياة الشخصيتين الحالية فى مديـــنة عنابة (بونة) بالجزائر . وهذا الحاضر يكشف هو ذاته ، عبر شخصيتى « آسيا » و « فلة » عن ماضى الجزائر القريب وما حدث فيه من صراعات عنيفة أدت إلى استشهاد أبى « آســـيا » وزوج « فـــلة » ، ثم ضياع « فلة » المناضلة القديمة وتمزق « آسيا » (مناضلة المستقبل) . ويتم هذا الحوار بين الأزمنة عبر تقطع سردى حاد ودائم ، وعبر علاقات صراع وتآلف بين الشخصيات الأربعة – وغيرها – تكشف عن أعماق هذه الشخصيات ، ليس من مـــنظور ســـيكولوجى ضـــيق ، وإنمـــا من منظور تاريخى قادر على أن يرى الأبعاد التاريخية الاجتماعية لهذه الشخصيات ، بحيث لا تقتصر العلاقة بالتاريخ على الأزمنة المباشرة ؛ وإنما تمتد إلى أعماق الشخصيات والأحداث والتأملات والصراعات ، وبحيث تتحول التقنيات الحداثية

الـــتى يســـتخدمها « حيدر حيدر » إلى عنصر أساسى فى بناء العمل كبنية دالة وليس كزينة أو حـــلية أو غرام بالحداثة مقصود بذاته . وبمعنى آخر : تتحول الحداثة هنا إلى حداثة عربية للذات العربية وواقعها ، وليست حداثة أوربية تنتقل منها الأشكال والتقنيات .

ومن المنظور نفسه تنطلق رواية « ورود سامة لصقر » لـــ «أحمد زغلول الشيطى»[١١] ، ولكـــنها تصل به إلى درجة عالية من التوظيف الفنى الكاشف عن رؤية سياسية عميقة . ففى هـــذه الرواية لدينا خمسة أصوات تقدم حدثًا واحدًا هو موت « صقر عبد الواحد » . هناك صوت الراوى الغائب الذى يقدم الحدث بحياد ظاهر فى الفقرتين الأولى والأخيرة من الرواية ، ولكن حياده ليس كاملاً ، إذ نشعر أنه قريب من صوت « يحيى » الذى يقدم الحدث وتاريخه من منظور صديقه الميت « صقر » ، والذى يعرف تفصيلات حياته ويمتلك الوعى الذى يجعله قـــادرًا عـــلى أن يربط موته بتاريخ الوطن المعاصر كله . ورغم اختلاف منظور « يحيى » عن منظور « صقر » إلا أننا مع صوت « صقر » نتابع بعمق التاريخ السيكولوجى لنفسه وعلاقته كـــنموذج للـــبرجوازى الصغير حامل الوعى الشقى الذى يتطلع إلى التخلص من أعباء حياته القاسية بالارتباط بإحدى بنات الطبقة البرجوازية الكبيرة ، ولكنها لا تستطيع أن تحبه حقًا قدر مـــا أحبت فيه الرجولة واللغز المسلىّ ، وهذا ما يتضح فى حديثها (ناهد بدر) فى الفقرة قبل الأخـــيرة مـــن الرواية . أما صوت « تحية » أخت « صقر » ، فإنه استكمال واضح لصوتى « صقر » أخيها الذى تحبه إلى حد يشى بعشق المحارم من ناحية ، و « يحيى » الذى تحبه دون أن تعلن ذلك ، والذى تفقده فى نهاية الرواية ، حيث إنه – بعد موت « صقر » – قد حصل على عقد عمل وسافر إلى قطر .

ومـــن خلال الأصوات الخمسة يبقى القارئ حائرًا ما إذا كان « صقر » قد مات ميتة طـــبيعية أم أنـــه قـــد انـــتحر أم أنـــه قد مات مسمومًا بورود أهديت إليه . وعبر الأحلام والـــتداعيات ، وخاصـــة فى فقـــرة « صقر » ، والتفسيرات الاجتماعية فى صوت « يحيى » (القريب من الراوى / الكاتب) يتغلب الإحساس بأن « صقرًا » قد مات مسمومًا بورود سامة ولكنها ليست حقيقية ، وإنما هى سموم دست فى الورد كرموز للحياة المعاصرة التى تآمر فيها الحكام والمسيطرون على قتل الفقراء بسموم مدسوسة وخفية . وهذا ما يستطيع شكل الرواية أساسًا أن يقدمه عبر التمايز الواضح فى طريقة كل شخصية فى حكى منظورها ، حيث الفقراء يكشفون عبر التداعى وتيار الوعى وتقاطع الأزمنة ، هذا الجذر ، بينما الأغنياء (ناهد) لا يرون

الأشـــياء إلا بسيطة وعادية ومتسلسلة تسلسلاً تقليديًا ، بما يخدم رؤيتهم ومصالحهم . وهكذا يبدو التاريخ موضوعيًا ومتعددًا معًا ، حسب منظور الشخصية كما يكشفه شكل الكتابة .

ورغـــم اخـــتلاف الشكل تقترب رواية «عرس بغل » لـــ « الطاهر وطار » من هذه الـــزاوية الحداثية فى وسائل بنائها ؛ وإن كانت تعالج ذات الهموم – إلى حد ما – مع الإيغال بأصولها إلى أزمان أبعد كثيرًا فى الماضى ، وذلك عبر الشخصية الرئيسية التى تجمع العديد من تناقضـــاتنا المعاصرة (الدين والجنس والسياسة) . أما فى روايته اللاز ، فإن « الطاهر وطار » يـــنحو منحى آخر لا يعود إلى الماضى البعيد ، وإنما الماضى القريب من الحاضر ماضى/حاضر الثورة الجزائرية وصراعاتها ونضالاتها ، ومن خلال هذا الزمن المزدوج يكشف « وطار » عن تناقضـــات الـــذات/ الواقع فى الجزائر ، تلك التناقضات التى تؤدى إلى الانتصار ، ولكن مع إفـــراغ لجوانـــب أساسية أدت إلى هذا الانتصار . وهذه القضية هى التى سيطرت أيضًا على أعمـــال « وطـــار » « العشق والموت فى الزمن الحرائى » و « الزلزال » . أما فى « الحوات والقصـــر » فإنه يعالج القضية نفسها ولكن بمنظور مختلف وبشكل مختلف . فهو يلجأ فى هذه الـــرواية إلى عرض اليجورى لقضية السلطة ، مفهومها وعلاقاتها بالمحكومين . ولهذا يلجأ إلى شـــكل الحكاية الشعبية الحية ، وهذا الشكل – مع القضية ذاتها – يكادان يكونان الملمحين الوحيدين اللذين يشيران إلى الحاضر ، أما الأحداث فإنها تشير إلى زمن آخر ، قد يكون ماضيًا وقـــد يكـــون حاضرًا ، فهو زمن فولكلورى خيالى كما هى الحال دائمًا فى الحكاية الشعبية ، بحيـــث يبدو – فى هذه الرواية – نوع من غياب الحاضر النسبى يقلل من تحقق المنظور الجدلى السائد فى بقية أعمال « وطار » .

وعـــن حالـــة قريـــبة من حالات « الطاهر وطار » و « حيدر حيدر » يكتب « علاء الديب » رواية قصيرة بعنوان « زهر الليمون »[١٢] وفيها تكون اللحظة الحاضرة هى الأساس ولكـــن مـــن خلالها يستعيد الكاتب زمننا المعاصر كله عبر شخصية «عبد الخالق المسيرى » الشيوعى القديم الذى توقفت حياته عند دائرة محدودة بعد خروجه من السجن محبطًا مغلولاً . ورغـــم رداءة الزمن ، ورغم إحباط الشخصية الأساسية الكامل ، فإن امتلاك الكاتب لرؤية شمولية تجعل الماضى والحاضر حاضرين موضوعيًا بصرف النظر عن منظور الشخصية . بل إن الشخصية نفسها تكشف عما بداخلها من حياة – بطريق غير مباشر – عبر استمرار تمسكها بأسطورة زهر الليمون ورائحته التى يبحث عنها دائمًا ؛ حتى وإن كان عبر شخصية لا يرضى عنها تمامًا ، وترمز إلى المستقبل ، هى شخصية ابن أخيه الثائر الجديد « طارق المسيرى » .

الحالة نفسها نجدها واضحة فى روايات « عبد الرحمن منيف » « قصة حب مجوسية » ، « شرق المتوسط » ، « الأشجار واغتيال مرزوق « ، « ومدن الملح » .. وفى هذه الروايات حضور واضح للواقع الخارجى على نحو جدلى مع مشكلات الذات المهانة والمحبطة ، هذا فيما عـدا « قصـة حب مجوسية » التى يغيب عنها الواقع حضورًا ، وإن لم يغب مصدرًا للإحباط الذاتـى . ولكن فى روايته الكبيرة « مدن الملح » ينتقل « منيف » إلى منهج آخر فى الكتابة لا نـتجاوز الحقيقة أبدًا إذا وصفناه بالملحمية الناتجة عن تلاحم الموضوعى بالوجودى الإنسانى فى نسـيج فـريد فى الرواية العربية المعاصرة . فى هذه الروايات سنجد زمنًا خياليًا واضحًا ، ولكـنه معـادل تمامًا لزمن واقعى يمتد من الماضى إلى الحاضر مصورًا حركة البشر فى منطقة خليجية (السعودية) خارجيًا وداخليًا عبر معاناة الانتقال من مجتمع البداوة إلى مجتمع البترول وما جره ذلك من ويلات نفسية واجتماعية تتمثل بوضوح فى اسم الخماسية « مدن الملح » .

إن هـذه الأعمال جميعًا وغيرها من نصوص الرواية العربية المعاصرة تنجح إلى حد كبير فى تحقيـق العلاقة الجدلية بين الذات والموضوع (التاريخ) بدرجات مختلفة ، مما يشير إلى نوع مـن الوعى الصحيح والصحيح الذى ينتشر لدى الروائيين المعاصرين بواقعهم المعاصر . فهم لم يعودوا يغربون هذا الواقع فى إطار محاكاة للنموذج الكلاسيكى الماضى ، ولا فى إطار تعبيرية ذاتيـة تهدر موضوعية التاريخ ، وإنما أصبحت الذات المعاصرة تسعى لإدراك حدودها وطبيعة علاقـتها بالواقع الخارجى . غير أن المشكلة الأساسية فى هذه الروايات تظل – فى نظرى – كامـنة فى طـبيعة الواقع الخارجى التاريخى ذاته ، من حيث حدوده من ناحية ، وفى الكيفية التشكيلية التى تعالج هذا الواقع ، والتى تحدد روائية هذه النصوص .

إن الواقـع التاريخى فى تلك الأعمال المعاصرة يظل – فى الغالب – محكومًا بحدود رؤية الكـاتب ، أى حـدود تجوالها ، بحيث أن ما تلتقطه عيون الكتاب لا يخرج كثيرًا عن نطاق تجربـتهم الحياتيـة المباشرة ، أو لنقل همومهم التى تنحصر فى معظم الأحيان فى إطار الشريحة الطـبقية التى ينتمون إليها ، وإن كان بعضهم يحاول أن يخرج بوعيه من إطارها . ولاشك أن عدم نجاح المثقفين العرب – ومن بينهم الروائيين – فى تحقيق الخروج الفعلى من طبقاتهم حتى عـلى مسـتوى الوعى والإدراك ، هو أمر مردود إلى الفشل الذى منيت به حركات التحرر الوطـنية فى الوطن العربى ، كما نشهده فى أيامنا هذه ومنذ هزيمة ١٩٦٧ .. حيث يمكننا أن نلاحـظ – كمـا أشرنا من قبل – تقليص دور المثقفين فى الحياة الاجتماعية (والاقتصادية) بوسائل مختلفة ، سواء كانت قمعًا مباشرًا أو تشتيتًا بالهجرة أو الإعارة أو المناصب الصغيرة ..

إلخ . وترتب على هذا نوع من التراجع الإجبارى سواء إلى الماضى أو إلى غرف الذات المغلقة كمـــا سبق أن رأينا فى بعض الروايات . ويمكننا أن نجد فى روايات أخرى – لم نعالجها هنا – نوعًا من التراجع إلى علاقة الانبهار بالغرب التى كانت سائدة فى بدايات القرن وحتى منتصفه . وهـــذه الـــتراجعات على مستوى الوعى تتبدى فى الأعمال الفنية بصفة أساسية على مستوى التشكيلات . وهنا نعود إلى القضية التى أشار إليها « توفيق بكار » من قبل .

فى بعـــض الروايات التى ذكرناها كان اللجوء إلى تقنيات تراثية محاولة للفكاك من أزمة الرواية العربية الحديثة منذ نشأتها ، والتى تمثلت فى كونها جاءت تقليدًا للرواية الأوربية . وفى بعـــض الأعمال الأخرى وجدنا استمرارًا من قِبَل الكتاب لاستخدام تقنيات الرواية الأوربية حـــتى الجديدة منها ، مثل تيار الوعى وتقطيع الزمن .. إلخ . وفى البعض الثالث وجدنا محاولة للاســـتفادة مـــن أشكال القص الشعبى الحى والمعاصر ، أو محاكاة لنمط حياة البشر كنموذج لآليـــات القـــص . ومـــن الواضح أن استخدام تقنية معينة لم يكن هو المعيار فى نجاح الرواية فى تقديم تجربتها الحية أو فى التعامل مع الواقع التاريخى ومع وجدان المتلقى ، ولكن الذى حكم هذه المسائل ، وهى مرتبطة ، كان هو وعى الكاتب – أو لنقل رؤيته – التى حكمت استخدام هذه التقنيات ، أى اختارها (بوعى أو بدون وعى) ووظفتها وشكلت منها نسقًا (نسميه هنا الشـــكل) فأدخلتها فى سياق التجربة الفنية كاملة ، أو تركتها مجرد تقنية تزيينية منعزلة عن مجمل التجربة .

إن هـــذا لا يعنى أن الشكل لا يحمل مضمونًا[١٣] ، بل إننا نزعم أن الشكل هو حامل المضمون الحقيقى للعمل الفنى ، لأننا لا نحصل على هذا المضمون الكامل للعمل إلا من خلال تحليل الشكل الذى (احتوى) هذا المضمون . غير أن الشكل ليس هو التقنيات ، وما التقنيات إلا وســـائل تنـــتظم وتنســـق فى إطـــار عام ، فى نظام ، فى بنية ، يمكنها أن تستخدم مجموعة من التقنيات التى قد تبدو – منفصلة خارج العمل – متعارضة ولا تلتقى . كما أن تقنية ما قد تستخدم – فى عمل ما – لأداء وظيفة معينة ، وقد تستخدم فى أداء وظيفة مغايرة تمامًا فى عمل آخـــر . والأمثلة التى قدمناها لتعامل كل من « جمال الغيطانى » و « المسعدى » و « الطاهر وطار » مع تقنيات القص التراثى من ناحية ، وتعامل « حيدر حيدر » و « زغلول الشيطى » والحداثيين مع تقنيات الرواية الجديدة من ناحية أخرى يوضح ما نقصد إليه .

وهنا نعود إلى ما بدأنا به هذه الدراسة .

إن تعامل الروائى مع التاريخ ، مثل تعامله مع أدوات فنه ، إنما هو محكوم فى الحقيقة برؤيته ووعيه العميق ، المنطلق من إحساسه بزمنه (تاريخه) وما يفرضه عليه هذا التاريخ متصارعًا مع ما يراه هو ضروريًا أن يفرضه هو على التاريخ ، من أجل تحقيق رؤيته ، وعيه الممكن ، أو حلمه لنفسه أو لجماعته فى المستقبل . ومن هذا الأساس تأتى علاقة الشكل بالرؤية بالتاريخ . فكل تقنية تحمل تاريخها بما أنها إنتاج ظرف تاريخى اجتماعى معين ، وإذا استطاع الكاتب أن يسيطر على هذه التقنيات ويحول تاريخها (محتواها الاجتماعى) ليلائم رؤيته عبر وضعها فى نسق (شكل) يحمل محتواه (رؤيته) الخاصة ، فإنه ينجح فى تحقيق العلاقة الجدلية مع التقنيات ، باعتبارها تاريخًا سابقًا عليه ، بشرط ألا يفسر هذه التقنيات ويزيف تاريخها . أما إذا لم ينجح فإنه يستسلم للتقنيات تفرض عليه تاريخها أو محتواها ، فتغيب رؤيته وإبداعيته الخاصة ، أو يضطر الكاتب لعدم وعيه بتاريخية التقنية إلى ابتسارها وقسرها على حمل محتوى لا تستطيع حمله ، وفى هذه الحالة فإنها تفقد فنيتها (التى لا تتحقق إلا بالتلاؤم بين شكل الشكل ومحتواه) .

وإذا كان من الواضح أن الموقف الجدلى من التاريخ لا ينفصل عن الموقف الجدلى من التقنيات ، فلذلك يمكننا القول عن الموقف الذى يقمع فيه التاريخ الحاضر (المؤلف) بما فيه تاريخ التقنيات وعن الموقف الذى يُقمع فيه التاريخ بفعل رؤية الكاتب ، سواء كان التاريخ الزمنى أو تاريخ التقنية .

ثلاثة مواقف من التقنيات والتشكيل ، تمثل ثلاث رؤى للتاريخ فى الرواية العربية المعاصرة .

الهوامش

(١)حول مفهوم الرواية التاريخية راجع :

- جورج لوكاتش : الرواية التاريخية ، ترجمة : د . صالح جواد الكاظم.الجمهورية العراقية : منشورات وزارة الثقافة والفنون ، ١٩٧٨ : صفحات ٤٦ ، ٤٨ ، وخاصة ص ص٦٢: ٦٣ ؛ حيث يقول عن « سكوت » :

« وبهذا الأسلوب القائم على التصوير الإنسانى – التاريخى يجعل « سكوت » التاريخ حيًا .. وهذا أمر حيوى لخلق رواية تاريخية حقيقية ، أى رواية تقرب الماضى إلينا وتسمح لنا بأن نعيش وجوده الفعلى

والحقيقـــى . وبدون علاقة بالحاضر محسوسة ، فإن تصوير التاريخ مستحيل . لكن هذه العلاقة ، فى حالة الفـــن التاريخى العظيم حقًا ، لا تتألف من التلميح إلى أحداث معاصرة .. بل من جلب الماضى إلى الحياة بوصـــفه الـــتاريخ الســـابق للحاضـــر ، أى من إعطاء حياة شاعرية لتلك القوى التاريخية ، الاجتماعية والإنسانية ، التى جعلت حياتنا الحالية ، فى مجرى ارتقاء طويل ، على ما هى عليه وكما نعيشها » .

(٢) لعلـــه من المفيد أن نشير هنا إلى أننا نتوسع فى استخدام مصطلح « التاريخ » ، فلا يقتصر على الماضى البعيد كما هو الشائع ، وإنما يمتد حتى التاريخ المعاصر . وعلى كل حال فإن كل لحظة هى تاريخية بمعنيين : فهـــى – مـــن ناحية – لحظة فى الزمن تمر وتنقضى ، ومن ثَمَّ فهى – من ناحية أخرى – ماض ، وخاصة بالنســـبة للكتابة .. فالكاتب حين يكتب عن أى زمن ، فهو يكتب عن زمن مَرَّ وانقضى ، حتى ولو كان مستقبليًا ، لأن هذا المستقبلى هو تصور طاف بذهن الكاتب ، فهو مستقبل متخيل ماضٍ إن صح التعبير .

(٣) جمال الغيطانى : « رسالة فى الصبابة والوجد » – القاهرة : دار الهلال ، ١٩٨٧ . ص١٢٥ .

(٤) جمال الغيطانى : مصدر سابق . ص ص ٢٩: ٣٥ .

(٥) نشـــرت تسعة أحاديث من الرواية فيما بين سنتى ١٩٣٩ و ١٩٥٤ ، ثم نشرت كاملة فى الدار التونسية للنشر سنة ١٩٧٣ . راجع بشأن هذه القضية :

– مصـــطفى فاســـى : البطل فى القصة التونسية حتى الاستقلال – الجزائر : المؤسسة الوطنية للكتاب . ١٩٨٥ . ص ٤٤٢ .

(٦) مصطفى فاسى : مرجع سابق . ص ٤٤٨ .

(٧) عبد الكبير الخطيبى : فى الكتابة والتجربة ، ترجمة : محمد برادة – بيروت: دار العودة ، طـــ١ : ١٩٨٠. ص٨٧ .

(٨) توفيق بكار : من أعماق التراث إلى أقصى المعاصرة : نموذجان تونسيان . بحث نشر فى كتاب « دراسات فى القصة العربية » وقائع ندوة مكناس – بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية ، ١٩٨٦. ص١٦٩.

(٩) توفيق بكار : البحث السابق . ص ١٧٤: ١٧٥ .

(١٠) حيدر حيدر : وليمة لأعشاب البحر – قبرص ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ .

(١١) أحمـــد زغلول الشيطى : ورود سامة لصقر . نشرت فى مجلة أدب ونقد – القاهرة ، العدد ٥٤ ، فبراير ١٩٩٠ .

(١٢) عـــلاء الديـــب : زهر الليمون – القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة مختارات فصول ، ١٩٨٧ .

(١٣) راجـــع حول قضية « محتوى الشكل » كتابنا « محتوى الشكل فى الرواية العربية » ، النصوص المصرية الأولى – القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٦ ، الفصل الأول .

STUDIES IN HISTORY AND ARAB CULTURE

In Honour of

RAOUF ABBAS HAMED

Edited By

OBADA KOHELA

STUDIES
IN HISTORY
AND ARAB CULTURE

- Notes on Modernism in the Arab World: With Reference to the Role Historians Play in Egypt. Peter Gran
- Cairo at the Turn of the Century. Nelly Hanna
- Commerce and Coalitions in Contemporary Egypt. Fred H. Lawson
- Women in Changing Circumstances. Afaf Lutfi al Sayyid Marsot

Notes on Modernism in the Arab World with Reference to the Role Historians play in Egypt

Peter Gran*

The term modernism is an important concept in thought. Many schools, from the left, the right and the center, fight to control it. The one that succeeds in controlling it has a basis for commenting on whether politics and culture are progressive, reactionary, adequate and inadequate, etc. A school of thought which is excluded from this discourse has much more difficulty in articulating criticism. For a long time, the liberal modernization school has been the victor in Egypt. Marxist and civilization school writers of the right have been less effective, especially Marxists.

The liberal modernization theory had basically two possible ways of developing the idea of modernism in its own terms. One way to proceed would be to take Europe as a universal measure of modernity and to characterize Egypt in terms of how close it came or did not come to Europe. A second way to proceed would be to decide on basis of academic scholarship what was the general form of a country, such as Egypt, and on that basis what norms and forms of modernity would follow. The first approach left the state as the sole link to the outside world and to modernity; the second appreciably widened the number of arbiters and contributors to such a discussion. It is not surprising that the state encouraged the first and there has not been any impetus to examine modern Egypt as a country among the countries of the world. It suffices simply to complain about this or that feature of the country as not being up to European standards as a way of maintaining the paradigm.

What has the victory of a eurocentric liberalism meant for the idea of modernity? Basically, it meant that the idea of modernity focused on science and technology, to the exclusion of many other issues; this was

* Professor, Temple University. USA.

all the more limited, given that the focus on science is form a limited vantage point, that of present day European science. The only thing important in science is that which is new. Science and presentism are not historically interchangeable ideas. But, liberalism has made them so. There is today a politics of not valorizing historical periods in which science and technology appeared to be in balance with the needs of society, and of valorizing the present and praising in particular foreign technology. The achievements of local scientists and farmers in making the agriculture work is discarded.

One does not need to have any specific perspective to accept the possibility that our science and technology today may or may not be serving us well at this point compared to how they served mankind in previous epochs and therefore they may or may not be as central to the concept of modernity as they may have been to premodern times. Such matters have to be researched and not simply assumed.

The one area in technology where the idea of progress seems indisputable by any standard is in the area of weapons of mass destruction. This has been an area of obsession for many governments. That continuous achievement is registered here is probably not accidental. But for the theorist of modernity in a liberal mold, can one base a theory of modernity on weapons which may extinguish the species. Are we more modern as we possess weapons which may end our collective existence?

Liberal social theory faces similar problems of internal contradiction. The promise of the modern nation state was to create the new citizen who would have new opportunities under rule by law. New opportunities would arise which had not been possible earlier. The historical fact is that few of the world's peoples managed to benefit from the world of nation states or citizenship. To benefit one needs an income and a job. The vast majority of the world lives on the margin of such a world. This meant that they would perpetually be discontent and might on some occasion be stirred by communism.

It is under such conditions that the various ruling classes and dominant intellectual communities of the world found they faced a crisis,

a deeper one than even the one alluded to in relation to science and technology. The state serves no useful social purpose for most of the people called on to obey it. One suspects that this crisis explains the attraction of the current variants of liberal thought such as globalism and postmodernism. These versions of liberalism permit the ruler to announce two things. First, he is not responsible for what is going on because the country is part of the world economy and he can't control it. Second that history has ended so there is no point having expectations of government programs or change any longer.

Postmodernism is a solution for liberalism but not an ideal one. After all, it is an ideology which undermines ideas like the state or the society. Further, it emphasizes to a very extreme degree the idea of the individual. Each person is his/her own historian. Who seems to function in this intellectual terrain? Mainly, one finds that it is the religious fanatics and others who manage to talk about fundamental or primordial allegiances. Reason is suspect; we are who we are before the cunning of reason. The political outcome of this option by liberalism would seem to be sooner or later rule by fundamentalism as the state can not appeal to people by reason and can not work toward any greater social good. Given people's real, i.e., primordial, nature, which appears after one has torn away facades, is there a need for secular education? Not according to postmodernism! What remains is religion.

Of course, neither the state nor even many of the postmodernists want to live with the logical implications of their ideas. What they might well prefer is to see something much more moderate than what is implied. No doubt, they would like to see a renewed concern with freedom, civil society and human rights but what appears, given the absence of a theoretical space for social commitment, is a freedom in practice for its opposite-for drug dealers and money changers. Who else has the means to participate in civil society to any great extent? This applies to countries around the world, and it is no doubt a weakness of the postmodernist option for the liberal.

Of course, some would think the matter is no longer open for discussion. We live in the postmodern world and that's a fact. If you ask why, a typical response would be that we live in a knowledge revolution made possible by the computer. While this may true, it should be noted that the growth of knowledge is not today changing basic ideas about anything. All there is is more knowledge. People use search programs and increase their bibliographies but they continue to write books which say more or less the same things as before. It is perhaps correct to say that knowledge today is a commodity. It is bought and sold. Does this mean that we now live in a postmodern world? Let us consider the world of the 19th century. At that point, there were few schools. Individuals paid others to teach them. Knowledge then too was a commodity.

Another conundrum for liberalism is the shift to worldwide accessible knowledge through the computer, which seems to be correlated with a crisis in education and schooling in every country. We are witnessing a worldwide creation of morons. The neo-liberal hope of disconnecting education from country, from values, and from a community in which one grows up is not working efficiently. In a crisis situation, nobody can concentrate on education, consequently the new generation is extremely undereducated. It doesn't know what to tie its education to, what to get educated to be or why.

The real struggle then continues to be about modernism and the direction of our history in each country. When did the modern state begin, what has it done? In thinking about the Egyptian experience, one returns to 'Abd Allah Al-Nadim in preference to Husayn Al-Marsafi. . Al-Nadim was aware of the modern world and attacked what he took to be the retreat from the creation of a modern Islamic participation in it. One respects the vigor of his sarcasm and his intellectualism and wonders why he is not more useful today. Why the preoccupation with a way of life and ritual, why not criticism and rethinking like Al-Nadim? Al-Marsafi does not question or situate ideas in Egypt, he simply claims that there are Arabic equivalents to European political words. He doesn't tell us why those European words in particular, nor does he tell us why they have no Arabic words. Why did he not go further and take the

Arabic words such as sulh, maslahah and hisba, etc. and have them play a role in modern bourgeois thought? Is English distributive justice necessarily more modern than sulh? Are all forms of modernity containable in the same system? I ask this against the background of the Lockerby Airplane case

I will conclude these notes by referring to gaps in knowledge which prejudice the development of an understanding of Egyptian modernity. I will limit the discussion to three main points, chosen to highlight the issue of modernity in relation to different levels of society. The first point has to do sufism. Sufism is a dominant intellectual terrain in Egypt on a mass level. Throughout modern history, sufism has been condemned more than it has been studied, especially by the elite. The restatement of the divinity and uniqueness of Allah in Muhammad 'Abduh's (Essay on Unity)is simply one of several utterances by reformers of the late nineteenth century and then beyond of their displeasure with Egyptian sufism. Clearly something happened to the religious philosophical culture in the second half of the nineteenth century that made the shaykhs no longer able tolerate sufis. I am guessing that what happened was that the sufi world expanded as more and more peasants entered it and it embraced a wider range of practices than it had before. That Sufism had been more limited and more disciplined up through the time of Muhammad 'Ali , then by the time of Cromer, it was clearly more open. Practices, which had been excluded by sufis and which they associated with saint worship now entered. One can understand Muhammad 'Abduh's perspective but one can also be curious about the struggles of the unknown millions to enter into the world of national culture and to do so on their own terms via sufi Islam. Around the world there was a great deal of anarchism in this period; is this the Egyptian variation?

Much of the attention of a writer like Haykal, Al-Nadim or 'Abduh was on the Egyptian Delta. What we know about the late nineteenth century is that in the Delta, the differentiation between wealth and poverty was sharpening with the seasonal laborers from Upper Egypt, the tarahil, emerging on the scene at the bottom. A generation later with the rise of the Muslim Brothers, top down discipline in cultural expression

appears to be introduced again. How and why this should have been the case remains unknown. There was a mass struggle at self-expression; later it was partly crushed.

This subject of mass struggle to be part of the culture, i.e., the attempt from below at cultural integration has reappeared again in recent years and is a contemporary theme. Many have noted how since the 1970's the Egyptian media and political elite have started to use the popular colloquial language. This is the language spoken by the majority; the reasons appear to be economic and political. Once again culturai integration is progressing, this time around language. How far can integration progress in a class-divided society?

The struggle of the masses to be included in national culture is not the only part of the subject of modernity in Egypt which deserves more study. There is also the matter of the role of the middle classes, of how in the middle of the nineteenth century they found it expedient to deny their intellectual roots in nineteenth century Egypt and to insist that their ideas came from Golden Ages or from Europe.

Khedive Isma'il encouraged Egyptian archeology and its myths. Writers such as Ibrahim Al-Muwalihi in (Hadith Ibn Hisham) gave us a picture of how a great leap forward had taken place. If a figure from a previous generation were to appear, he would be totally ridiculous. Others make the same point through a neglect of their own roots such as Al-Marsafi. Faris Shidyak in (Al Jasus ala al-Qamus)gives the impression of no longer needing the 18th century dictionary of al-Zabidi, (Taj al-'Arus). Writers of importance before the middle of the nineteenth century such as Hasan Al-'Attar are passed over. In(Khitat Tawfiqiya) 'Ali Mubarak is dealing with much material which is close to him in time. He treats the subject of Egypt however as so much real estate and topography. When he gives accounts of the prominent personalities and events in different towns, there is an amazing sense of distance created.

At this point, liberal modernism has arrived. Reformers realize that the more prestige Europe has the more prestige they have and that the reverse is true as well, i.e., the more Egypt appears rooted in its past

intellectual achievements, the less significance will be attached to the reformers. Our reliance on the writings of these reformers as our main sources has led not only to a distortion of the record of history but to a very skewed image of where modern culture comes from in Egypt. One can state this with some certainty because of the archival work in recent years, which has given us a far better picture. This has been in no small measure thanks to the work of Ra'uf 'Abbas Hamed, his colleagues and students in social history.

A third area in which the idea of modernity remains to be studied has to do with political deception. In most countries, while a considerable amount of deference is given by scholars to the ruling class, it is also noted that its description of the political system is in some senses a myth. For example, democracy is a myth. The idea of democracy covers over major issues of race, class and gender in the case of England or the United States. And, while the common assumption is that myths play a role in thought and they are useful, it is also acknowledged that myths clearly cover over oppression. If one transfers this way of raising questions to Egypt what is one to make of the oft-asserted claim that Egypt is highly centralized, that all power is in Cairo. If this is the case, why then the huge police force for the provinces? Is it possible that the actual distribution of power in Egypt in modern times is disguised by the prevailing official myth as it is elsewhere?

Conclusion. The left, the right and the center all struggle for control of the concept of modernity. In the case of Egypt, the struggle of the right and the center has been so far the more effective. The left is less interested in lower class radicalism than it is about scientific socialism. Egyptian marxism, with a few exceptions, is silent about the lower classes before the 1940's. By way of contrast, lower class radicalism frightened the right so they brought in Neo-Hanbalism and the Muslim Brothers approach to control it. When it comes to the praxis of the middle classes in the construction of modernity, Marxism like liberalism tends to emphasize the twentieth century, with the 'Urabi Revolt as background. The middle class thereby elects to take itself out of the nineteenth century. The idea of the middle strata having its own interests

and pursuing them is not a theme in liberalism or marxism until the Nasir period. By way of contrast the right has long been conscious of it. The right sees Egyptian history as a deviation from Islam to nationalism beginning in the nineteenth century and is much more attuned to the idea of class interests of the middle class. Finally, the idea that the ruling class might have an interest in a myth of the hegemony is also not something the left has considered. In general, leftist thought reinforces liberal centralist thought in accepting the myth as fact.. It emphasizes the danger of the external enemy and supports the idea of a strong central state and again by way of comparison to the right.. Yet, when one compares Egypt to strong centralized states like Japan and this has been done, there is little they share. Cairo is much more like Rome or even more specifically, like Mexico City, a meeting place of North and South, a place of refuge of the South in the North, than it is like Tokyo.. Why the lack of development of marxist thought about modernity? Liberalism is in crisis! Islamism is groping around in the dark afraid of the lower classes!

*An earlier version of this paper was accepted by Mr. Mahmud Amin Al-'Alim for publication in (Qadhaya fikriyah).

CAIRO AT THE TURN OF THE CENTURY

Nelly Hanna*

The objective of the present paper is to propose an approach in the study of the modernization the city by examining the developments that took place in Cairo in the half century from the last two to three decades of the 19th and the first two in the 20th century. Although it concentrates on Cairo, the approach with some modifications could probably be applied to other Arab cities that experienced similar transformations in the course of the 19th century. A new type of urban structure emerged. It was characterized by the establishment of a new system of large, open streets, streets with trees on either side, quite different from the system that had previously existed, the hara or closed alleys, two to three meters wide, often closed with a gate. Likewise new types of public buildings appeared, which were not known before. Instead of the madrasa, the sabil-kuttab, public buildings of the19th century included the post office, the museum, the tourist office and the bank.

The emergence of this new type of urban structure has been interpreted in different ways. One of them is the analysis of change in terms of the westernization of Arab cities, and of bringing them up to the level of contemporary European cities in transport, communications, and culture. This interpretation emphasizes the west as being the main force behind change and does not consider indigenous forces to have played a significant role in history. Its perspective tends to be from the optic of European observers and is usually based on European rather than indigenous sources. The comments of European travellers are often quoted.

One consequence of this approach is that it concentrates on the Europeanized part of the city. This is considered to be a separate city, easily distinguishable from the original structure that had existed before.

* **Chairman of the Department of Arabic Studies. AUC.**

Thus we find such descriptions as the European city versus the traditional city, or the colonial city versus the native city being applied to a city like Cairo. T

change, as being inhabited by a dynamic European population, whereas the indigenous or native city plays no role in the transformations that took place. In fact, little consideration is given to the non-European parts of the city, or of their role in the over-all transformations that took place.

Serious consideration is only given to certain quarters in the city, notably those that were built along modern or European lines, or those that were the residence of the wealthier strata of the population. The central down town area and the new quarters like Garden city are usually mentioned in studies, because the down-town area was endowed with important public buildings and became the center of an active economic life. Moreover, Garden City became the residence of the ruling classes, who built large mansions with big gardens. However, these quarters were relatively limited in terms of the populations who inhabited them, and did not, in 1900, occupy a very large area compared to the rest of the city. The quarters inhabited by more modest classes have attracted less interest, even though they cover large parts of the city. In other words, we discern a concern with the upper layers of society and insufficient interest with the majority of the inhabitants. This can be better illustrated by considering the examples of the quarter of Shubra. At the beginning of the 19th century, Muhammad 'Ali had brought attention to this village at a short distance from Cairo by building his palace there and going occasionally himself to stay there. The road he constructed between the capital and his palace was soon built up by members of his entourage and of the ruling class, Their large dwellings started to adorn the two sides of this road. We know little about the later development of Shubra except that at the end of the century it experienced a tremendous growth in population, no longer made up of members of the ruling class, but of a migrant and working class population and a middle class.

This approach moreover lays emphasis on the cultural or civilizational dimension, but does not sufficiently consider economic or material conditions that could bring about transformations. Change is seen in

terms of a model from another culture to be followed rather than in terms of other aspects within this same culture that may have been behind these changes. Thus the construction of wide streets may have been an imitation of the wide avenues Haussman built in Paris, but such patterns may not have survived Khedive Ismail's lifetime had there not been new kinds of transport that required wide streets (the car was introduced in 1903). The type of urban structure in Khedive Ismail's new quarters survived because extensive growth of the city made wider streets more of a necessity. Likewise, the khedive's urban projects in developing large new areas to the west of Cairo may not have outlived him if conditions had not been appropriate. In other words, it stresses the implementation of outside models without giving sufficient consideration to internal forces. We therefore need to redress the balance.

Another approach interprets the changes occurring in the 19th century in terms of the modernization paradigm.[1] The emphasis in such studies is on the emergence of modern structures and amenities in the city, as for instance the transport system, lighting of streets, sewage and sanitation. The work by Hilmi Ahmad Shalabi is particularly noteworthy since he is the first, perhaps the only, scholar to have used the rich archival sources to investigate urban history in the 19th century. This paradigm, however, also poses a problem in that it emphasizes the positivist approach to change. It does not distinguish between those classes that benefited from modern facilities and amenities and those that did not. It tends to talk in terms of a kind of progress touching all levels of society, whereas in reality, benefits were unequally distributed. Finally in many studies, modernization is considered to be synonymous with westernization, that is, the adaptation of western forms, and therefore poses the same type of methodological problems.

Another approach has been developed by art historians. They have, to a certain extent, dominated the field of urban history. Their contributions have been significant in terms of public construction, building standards, developments in the system of roads and so on. They have emphasized the builders of these public structures. A number of recent studies have examined the development of Cairo from the perspective of the

individual policies of rulers. For obvious reasons, Khedive Ismail's role is prominent in these works.[2] Such works fill an important blank about a period that has still not been well studied.

The present study proposes a historical approach to urban studies that aims to pay more attention to the historical context and to explore the social forces that may have come into play in the process of change that was taking place. This implies more emphasis on society and economy rather than on rulers and on states only; it also implies more emphasis on the majority of the inhabitants rather than on elites only.

Class and Economy:

The interpretation that I propose attempts to explain the history of the city at the turn of the century by considering three additional factors. Firstly through class and economy as factors that can explain the transformations that took place; secondly, through population growth and, thirdly, through the role of the state. These three factors represent distinct, sometimes contradictory sets of interests. The first are the interests of the elites linked to the new economy, the second are those of the state which was closely linked to these elites, and the third, those of a growing population, poor for a large part, which was to a certain extent marginalized from the "modernization" policies in the city.

For our purposes, we can divide the urban population of Cairo into three categories. The first were those who were involved in the emerging capitalist economy. This group included European ban, as well as merchants involved in trading with Europe. It also included landowners of different nationalities whose interests were linked with the capitalist economy. These people were relatively few in number but they controlled much wealth. The second group included a much larger number of people involved in a traditional economy, as traders, artisans and shopkeepers as well as the middle-ranking administrators and professionals. They represented different levels of wealth, but could on the whole be considered a middle strata. A third group, consisted of many newcomers to the city. The last decade or two of the 19th century peasants experienced extensive dispossession of their lands, because of

the increase in taxation and because of the growing number of large estates. They confronted this situation in different ways, some of them working as day labourers in these estates, others took up an additional craft, while others still migrated to the city.[3]We may also include in this third category those artisans and craftsmen in Cairo who were losing their source of livelihood as a result of the emerging economic conditions. For different reasons people in this category did not quite fit into the second group. Yet they could to a certain extent provide cheap labour either in construction, as servants and domestics, or in some types of unskilled jobs such as porters or shoe-shiners.

Rather than characterizing the different quarters of the city only in terms of their ethnic cultural composition, we can consider the urban geography in terms of classes and of the materials interests of the inhabitants. There were in fact very few parts of the city where the European population was in the majority, even in the Europeanized quarters, the down town area from al-Azbakiyya to al-Isma'iliyya, where streets were wide and straight and where modern buildings were constructed. These quarters were, in fact, populated for the most part by Egyptians, except for certain small pockets where Europeans were more numerous. Even though these were the quarters where Europeans preferred to reside, they did not constitute except a small portion of the population. Instead, the distinctions between one part of the town from another can be linked to economic criteria.

The new quarters of the city could be associated with emerging capitalist economy. This economy did not touch all parts of the city, but touched certain limited parts of it, which we can call the core area. The core area was a privileged part of the city, not because of its being a European part of the city but because it represented the interests of a class of people who were involved with a growing new economy, linked to European capitalism. For this economy to flourish, certain of its needs had to be fulfilled, in terms of the facilities and the institutions necessary for it to function efficiently; the interests of those linked to it had to be protected. We can call this quarter the core area. Thus, this definition does not refer to a specific part of the city so much as it refers to the

functions of this part. As a matter of fact, the core area was not a fixed place, but moved at different times. Together with the old economic center of Cairo at Bayn al-Qasrayn and Khan Khalili, in the old part of the city, a new center emerged to the west of the city. This was the quarter of al-Muski which was developed in the 1890s and came to acquire new features related to the emergence of a capitalist economy. The Muski, an integral part of the old city, began to attract new inhabitants, including many Europeans, who were to be associated with the core, another indication that the dichotomy new city, old city is not always relevant. The core area did not remain in a single place. From the Muski it moved to Azbakiyya and `Ataba, and from there to the central down town area, the Isma`iliyya quarter located to the west of Azbakiyya.

Nor can we say that the core area consisted of the modern part of the city which was developed in the second half of the 19th century. Large areas of land were developed, especially in the area called al-Isma'iliyya. Some contained large land plots where large residential mansions were constructed, as in Garden City. But in many other parts, the development consisted of small plots for modest housing, like in al-Nasiriyya and Bab al-Luq, which were built up by members of a middle class and which were quite distinct from the palatial constructions of Garden City. Other new quarters developed on the same pattern of streets and buildings as the core area, like Shubra and al-Wayli, likewise did not bear a resemblance to it in terms of its main functions. In fact many of the "modern" parts of the city remained peripheral to what was taking place in the core. A clear differentiation in terms of wealth and privilege characterized the emerging structure.

Those who participated in this economy included Europeans, who with the backing of the Capitulations of which they made ample use, played an important role as merchants, investors, financiers. Egyptians participated in this economy in different capacities, as landlords, for instance, who exported cotton, or as traders on a smaller or larger scale.

The core area was characterized by the existence of certain functions and institutions. The spread of a capitalist economy created new needs. A greater efficiency and rapidity in communications was required both in terms of transport, of streets, and of post and telegraph. The area of Azbakiyya and 'Ataba was endowed with a Post and Telegraph Office to ensure efficiency of communications. Also in the vicinity stood the building of the Mixed Courts, an essential part of the economy, since it guaranteed non-Egyptians legal security and allowed them to pursue their business interests free of worry. Because of the links of this economy with European interests, the emergence of tourist companies, like Thomas Cook, and hotels, like the famous Shepheard, accompanied this development.

The core area thus became associated with modernity, and with the implications that this terms carries, efficiency, cleanliness and with rapid change. With it came a certain type of culture, manifested in institutions like the Opera and the Museum; or like the Azbakiyya Gardens where an orchestra played European music to its audience.

These various amenities came to distinguish it more and more from the other quarters of the city. But those who participated in the core and in its functions did not represent a significant portion of the rapidly growing population of Cairo. A second category of the city included the traditional city, with its old quarter like al-Jamaliyya, Khan al-Khalili, Tulun, Qusun and others. The elites had moved out of the old city in the latter part of the century, leaving aside a population of artisans, craftsmen and tradesmen. This category also included the new parts of the city which was inhabited by a middle strata population. A quarter like Bab al-Luq, for instance, had been made up of small parcels of land, quite distinct from those in Garden City where the wealthy lived. The residences were therefore not large or luxurious. As the top layer of city gradually moved out of the old city into the new quarters, the infrastructure (street cleaning and rubbish removal for instance) became less efficient. Although the inhabitants of these areas had their own traditional ways of dealing with many of their problems, the temptation to share some of the privileges of the core areas must have pushed some

of them to look for better conditions in the new parts of the city. Lastly were the peripheral areas inhabited by the urban poor, amongst whom were the many newcomers to the city, who were numerous but about whom little has been written.

Population growth:

It is well-known that the population of Cairo grew tremendously towards the end of the century. At the time of the Description de l'Egypte, the population of Cairo was estimated by Jomard to be 263,000. Half a century later, at the time of the population census of Muhammad 'Ali, it was still at about 257,000. By the time of the census of18we have a figure of 374,848; the population reached 570,062 in 1897; 654,476 in 1907 and 790,939 in 1917.

These figures show a tremendous growth of the population of Cairo. This increase, to a certain extent, corresponded to the growth of the population of Egypt in the course of the same period. However, the census of 1907 shows another very significant trend, that about a third of the population of Cairo was not born in that city, but were migrants from other parts of the country. Of a population of 654,476 persons, only 410,833 were born in Cairo. More than one third, 243,643 (37%) were born elsewhere. Although this figure includes foreigners, the majority were in fact migrants from other parts of Egypt. This trend is likely to have started earlier than 1907, but unfortunately the data of the earlier population census contains no mention of this category of persons.

A number of contradictions were thus created by these conditions. At the time that the core area was developing its facilities and its wealth, a significant migration of persons leaving their places of origin to come to Cairo, and therefore most likely to be deprived and poor, were pouring into the city. Moreover, at a time when large areas of land between Azbakiyya and the Nile, were being developed, these new quarters remained, for the most part, relatively sparsely inhabited. Although there was an influx of new inhabitants, in considerable numbers, they were not to participate in these developments. As a matter of fact, a new kind of imbalance was created. Some quarters of the city became much more

crowded and densely populated than others, whereas others maintained the same levels of population, and others still remained were sparsely populated. The population of Misr al-Qadima remained more or less stable between 1897 (31,849) and 1917 (34,968); that of Wayli and Matariyya, within the same period, jumped from 36,751 to 78,500; and that of Shubra from 32,779 to 80,544.[4]

The result of these contradictions were complex. On the one hand, the density of population of certain quarters became astonishing. The census of 1917 shows that the quarters of Misr al-Qadima had 2731 inhabitants per square kilometer, and 'Abdin 4234 per square kilometer as compared to 59,185 in Bab al-Sha'riyya, more than ten times more densely populated. These figures provide indications as to which quarters attracted newcomers. Quite naturally, many of them settled near the railway station of Bab al-Hadid close to their point of arrival.

On the other hand, we can observe is the growing polarization between rich and poor. The newly developed quarters like Garden City had big dwellings or palaces with large gardens. On the other side of the spectrum, by the last decade of the century, persons who lived in precarious dwellings, referred to as 'ishash, built of non-durable materials, was dramatically increasing. Their number has been estimated in 1891 as 120,000 persons, that is about a quarter of the population of the city.[5] Needless to say, the benefits of modernity, in terms of urban facilities, public amenities, efficient transport and so on, were not reaching an important portion of the population.

Furthermore, these conditions may well have been one of the factors behind certain social problems. We have evidence of a growing crime level. This could be due to numerous factors, such as the oppression by European colonizers who dominated the political and judicial system in order to further economic interests; the widespread dispossession of peasants from their land; social problems in an urban context. The growing polarization, both of the level of wealth and of the available urban resources, was also a factor that could cause disorders. Crime at the turn of the century was high enough for the authorities to become

concerned with the issue of law and order. Writers expressed their concern as well on this matter, particularly with juvenile crime. The 1923 issue of L'Egypte Contemporaine contained two articles on the protection of juveniles and on juvenile crime, an indication of the level of concern that this matter was arousing.[6]

The State:

We can define the role of the state in the urban situation in two ways. Firstly, the state drew borders to mark off different parts of the city, what it called the European city was clearly defined, likewise what it called in indigenous city was separated from it. Specific laws and regulations were established for the two parts. Secondly, the state was present in a limited to a part of the city, the core and the residential areas dependent on it. The state was much less present (especially after 1876) in the rest of the city. It was much less concerned with what went on there than it was with what went on in the core area. This concern was translated into a legislation which protected the interests of the core area and its inhabitants. This protection was both one of security, law and order, and of the threat of spread of the growing number of poor inhabitants of the city, with their poverty and dirt, into the clean and orderly core. For example, it tried to ensure that traffic was orderly and efficient, but only in relation to some parts of the town. The price of a horse or donkey ride from one part of the modern city to another was clearly set, with rules and regulations concerning the way that donkey owners had to conduct themselves. The places where vehicles could park were also set by law: Place du café de la bourse, Hotel d'Orient, Place Bab al-Hadid Abbasiyya, Bab al-Hadid station, Place Musky, Place d l'Opera and so on.[7]

Thus a legislation was developed in order to stop encroachments into the core area. This included tearing down the 'ishash which encroached into it, either as a result of the expansion of the core area into new land, or the expansion of the peripheral area towards the center. A regulation issued in 1893 to this effect is quite significant. It indicates that all the precarious buildings whether 'ishsha or hush, torn down could not be

rebuilt without the specific permission of the Ministry of Public Works[8]. Such forms of exclusion were not limited to buildings only, but could also touch on people. Rules were established in 1891 by the Ministry of Public Works, regarding the access to the Garden of Azbakiyya, situated in one of the choice locations of Cairo. Amongst these was the establishment of an entrance fee to this public garden. This would automatically exclude large sectors of the population from access. More indicative was a clear statement that those who entered the garden had to be "appropriately" dressed another way of limiting access to certain social classes.[9]

Likewise, the numerous laws and regulations concerning begging and beggars served the same purpose. Begging was criminalized and beggars could be arrested. However, it was their presence in a specific part of the town that mattered rather than the act of begging. In his article on juveniles vagrants, Ahmad Sami Effendi mentions that in 1919, the police authorities arrested 450 vagrants, both boys and girls, in al-Azbakiyya alone,[10] although few of them were actually judged in court. The issue here is the definition of what crime constituted, and consequently, of who was a criminal. A figure like this seems to be a clear indication of the objectives of the legislation and of its implementation. This was the way that the presence in the core area of certain socially deprived groups was regulated and restricted. The facilities and amenities that were developed in the core area were not intended for use by all of the population of the city, especially at a time of intensive migration from the countryside.

Another body of laws and regulations that were issued in the 1890s had to do with public establishments, like coffee houses, restaurants, pubs, clubs and so on. Strict laws were issued as to where they could be opened, emphasizing that no such establishments were allowed in "residential areas;" who had the right to open them and who did not; who could use them and the opening and closure times. There were obviously many objectives for these regulation. Not least amongst them was that the police had easy access to such establishments, and that owners had to report to the authorities. But they could certainly also be used to restrict

access to certain quarters. By regulating the type of activity that could be carried out in residential areas, the authorities could safeguard the core area from encroachments. This time, the encroachments were not so much from the poor or deprived populations of the periphery as from the populations from the old city moving in to take advantage of the facilities and the prosperity of the core. With the departure from the old city of most persons of wealth, infrastructures suffered. It is to be expected that the livelihood of many people was consequently affected and that they might want to move their families or their small businesses to those parts of the city with better infrastructures and more prosperous clients.[11]

Significantly enough, the regulations issues on matters such as traffic, on vagrancy, on commercial establishments in residential areas, only applied to certain parts of the city and not to others. The presence of the state was in fact largely concentrated on a small sector of the city to the exclusion of the other parts. How the rest of the city functioned, what urban laws and regulations applied, and the way they were implemented, in the light of these developments is a matter which needs to be pursued further.

The type of friction this situation created was complex and multi-faceted. One level included the European versus the indigenous population, with the Mixed Courts consolidating the legal position of Europeans; but there was also the level of crowded versus sparsely inhabited quarters; quarters with facilities and resources and others with fewer or no resources. To what extent the administration could control these opposing forces, or the extent to which access could be restricted to some areas in the face of growing populations is a matter than requires further study. Certainly, matters did not ultimately function in the orderly way that the regulations had set up. One could take as an example the quarter of Shubra. It was first developed by Muhammad 'Ali when he built his palace there. Later, in the 1890s, it was expanded by private developers. Plots of land were sold for people to build homes. At that point in time, it may have developed in the same direction as many of the new quarters which emerged in the quarter of al-Isma'iliyya. But there were other economic forces were at play. Its vicinity to the railway station where new immigrants arrived, the establishment of a cigarette

factory in one of the palaces there, Chicolani, were the manifestation of potent forces which brought into this quarter numerous modest and poor inhabitants. Ultimately, it became one of the most densely populated quarters of Cairo.

Likewise, one could ask for how long were the strict rules regarding access to the Azbakiyya Garden observed, that is, for how long could the core area inhabitants keep the rest of the population at bay, even with the support of the state. In his entry on"Gininat al-Azbakiyya," Ahmad

Qamus al- Adat wal-Taqalid mentions the attractions of this garden, twelve feddan expanse where the military band that played music twice a week in the afternoon. Yet his emphasis is on its being a place for prostitution, where people came to consume alcohol and **hashish**. (12)

Conclusion:

This approach aims at developing framework for the study of change in the city. It proposes a dynamic rather than a static view of the change that occurred at the turn of the 20th century by looking at the different forces at play and attempting to define their role in the development of the city. It tries to avoid analyzing the developments by simply looking at the top layer of society or the political decision-makers, notably the state, the rulers, the administration or the building companies which were behind the development of certain quarters. It attempts to bring into the picture the peripheries, the anonymous populations who inhabited the larger part of the city, the areas that the state was less concerned with, and of the populations that inhabited them. The different sectors of the city and of the population must be studied together because they made up one whole, or because they were part of the same totality. The meeting between the different sectors was sometimes confrontational. At other times, there were different levels of accommodation. The history of the city during this period can be studied in the framework of these meetings. To study these multiple forces in terms of "modernization" or "progress" tends to simplify and to blur a much more complex reality.

Notes

(1) Hilmi Ahmad Shalabi, Fusul fi Tarikh Tahdith al-Mudun 1820-1914, Cairo, 1988, p. 97 ff. ; Fatma 'Alam al-Din 'Abdul-Wahid, Tatawwur al-Naql wal Muwasalat al-Dakhilyya fi Misr fi `ahd al-Ihtilal al-Britani 1882-1914, Cairo, 1989, p. 89-118.

(2) Muhammad Husam al-Din Isma'il, Madinat al-Qahira min wilaya Muhammad `Ali ila Isma`il, 1805-1879, Cairo, 1997; 'Arafa 'Abdu 'Ali, Al-Qahira fi 'asr Isma'il, Cairo, 1997; Doris Behrens-Abouseif, Azbakiyya and its Environs from Azbak to Isma'il, 1476 1879, Institut français d'archeologie orientale, Cairo, 1985.

(3) `Ali Barakat, Tatawwur al-Milkiyya al-Zira'iyya fi Misr, 1813-1914, Dar al-Thaqafa al-Jadida, Cairo, 1977,p. 273-74.

(4) Andre Raymond, Le Caire, Fayard, Paris, 1993, p. 316-329.

(5) Jean-Luc Arnaud, Le Caire, mise en place d'une ville moderne, 1867-1907, Paris, 1998, p. 317.

(6) Dr. Paul-Valentin, "Une etape nouvelle dans l'organisation scientifique de la protection de l'enfance," L'Egypte Contemporaine, vol. 24, 1923, p. 10-41; Ahmad Sami Effendi, "Juvenile Vagrants and Delinquents," same volume p. 250-272.

(7) Philippe Gelat Bey, Repertoire General Annote de la Legislation et de l'Administration Egyptiennes, 1840-1908, vol. 4, Alexandria, 1910, p.722-723.

(8) Al-Qararat wal-Mashurat al-Sadira fi sana 1893, p. 552.

(9) Al-Qararat wal-Manshurat al-Sadira sana 1891, p. 69.

(10) Ahmad Sami Effendi, p. 268.

(11) Philippe Gelat, Repertoire de la Legislation et de l'Administration Egyptiennes, periode 1888-1892, Alexandria, 1893, p. 607-614.

(12) Ahmad Amin, Qamus al-'Adat wal-Taqalid wal-Ta'abir al-Misriyya, Maktabat al-Nahda al-Misriyya, 2nd ed., Cairo, 1953, p. 143-145.

Commerce and Coalitions in Contemporary Egypt

Fred H. Lawson *

Ronald Rogowski's Commerce and Coalitions provides both a plausible set of concepts to use in explaining the shape of internal cleavages in the contemporary Arab world and a passing application of these ideas to trends in Egypt during the 1970s. Unfortunately, not only is Rogowski's sketch of recent Egyptian politics wildly inaccurate, but a more sustained explication of his argument turns out to expect patterns of domestic alliances and conflicts that bear almost no resemblance to the country's actual political history. Nevertheless, by modifying his porposed framework so as to differentiate the factors of land and capital according to scale (i.e.by distinguishing between large and small landholders and between grand capitalists and the petite bourgeoisie) , one can fromulate a much more compelling-- if somewhat less parsimonious-- explanation for contemporary developments in Egyptian politics, while maintaining a commitment to rigorous, theory- driven research..

Commerce and Coalitions in Egypt

According to Rogowski, Egypt can best be characterized as a country that is well- endowed with labor and poorly- endowed with land. World Bank estimates show Egypt to have had a lower land/ labor ratio than either Iraq and Turkey or the world as a whole as of 1960[1]. At the same time, what Rogowski calls the displacement of the "traditional structures of village, family, and clientage that had kept labor underemployed" by modern political-economic institutions precluded Egypt from being rich in land and labor simultaneously.[2] Furthermore, Egypt can best be categorized as capital poor throughout the 1970s, despite major steps taken by the government to promote the development of a large- scale, heavy industrial sector within the local economy.

* **Associate prefessor, Mills College Oakland, CA.**

Rogowski expects this peculiar mix of factor endowments to have a direct impact on the country's domestic politics. In particular, Egypt can be expected to exhibit a comparatively low potential for urban- rural conflict, with both agriculturalists and capitalists favoring protectionist economic policies and labor advocating freee trade. As the level of international trade rises, Egypt should see the emergence of a militant labor movement in both the cities and the countryside, along with the growth of a "defensive coalition of capital and land" whose members look to the state for protection against outside competition.[3]

Whenever trade contracts, Egypt can be expected to experience a resurgence of class- related conflict, "With labor this time on the defensive".[4] Workers, who prosper during periods of expanding international commerce, find it increasingly difficult to maintain their position in society and must contend with serious political challenges from capitalists and landholders. Rogowski sees this kind of situation as having provided the social origins of Asian fascism, particularly that of 1930s Japan.[5]

Militant Islamist movements are held to be quite unlikely to succeed in countries that are well- endowed with labor. As Rogowski notes, "if this analysis is correct, densely populated Egypt faces little serious danger from Islamic fundamentalism."[6] Egypt's vast pool of laborers tended to be strengthened politically by the general expansion of international trade that took place during the decades after the Second World War. Urban and rural workers joined forces with the military under the leadership of president Gamal,Abd al- Nasir to tame the country's powerful large estate-holders and nascent industrial Bourgeoisie through a combination of wholesale land reform in the countryside and expanding social welfare programs in the cities. Such policies reinforced labor's already-dominant position in Egyptian society, making it virtually impossible for a rural- based Islamist movement to overthrow the regime of Anwar al- Sadat.

Commerce and Coalitions in Egypt revisited

Rogowski would not hesitate to admit that the sketch he offers of politics in Egypt during the 1970s exhibits little acquaintance with the

specialist literature on Arab politics. The primary advantages of the theoretical framework he proposes lie in its general conceptual coherence and its ability to illuminate fundamental trends in a wide range of countries , with the particulars of whose histories the analyst has best only passing familiarity.

Nevertheless, Rogowski posits that "one important test of a theory is its empirical accuracy : its ability to explain persuasively and, in the ideal case, to predict events. To do that has been the chief aim of the preceding chapters.[7] It is therefore legitimate to formulate a test of the conceptual argument elaborated in Commerce and Coalitions that more accurately reflects current scholarship on Egyptian affairs. The first step in carrying out such an experiment consists of charting the aggregate levels of commerrce moving into and out of the country during the years from 1970 to 1980. The second is to determine whether or not Egypt's domestic political dynamics worked anything like the way Rogowski's model predicts.

Trends in Egyptian foreign trade .

Egypt experienced a dramatic increase in the value of its international commerce in the early 1970s[8] Between 1971 and 1975, the value Egyptian trade jumped almost 200 per cent. The middle years of the decade saw a marked diminution in the growth rate: Egypt's trade increased in value by only 59 per cent from 1976 to 1978. Finally, in the years between 1978 and 1980, the value of Egyptian trade dropped six per cent. Each of these phases merits separate consideration.

1970 - 75

Rogowski's three-factor model expects the steady expansion of trade that took place during the early 1970s to have generally consolidated the position of labor within Egypt's "developmental coalition." [9] In his view, growing trade in an economy characterized by a low ratio of land to labor will lead "labor [to] pursue free trade and expanded political power (including, in some circumstances,a workers' revolution); landowners, capitalists and capital-intensive industrialists will unite to support protection, imperialism, and a politics of continued exclusion.[10]

The rise in foreign commerce should have put workers in a position to fend off almost any challenge to their domestic predominance. At the same time. labor should have gradually moderated the collection of protectionist policies associated with the Nasirist era. A turn away from Arab socialism world have enhanced workers' capacity to withstand efforts to undermine the socialist order on the part of larger landholders, merchants and industrialists, Or both.

These predictions are partially borne out by the empirical evidence. Industrial workers by and large acquiesced in, rather than opposed, the government's initial attempts to reform the public sector[11]. Steps designed to attract greater foreign investment into local economy, to break up the network of state- owned holding companies that dominated manufacturing and commerce and to resurrect indigenous private capital all elicited only token opposition on the part of the official trade union federation and its representatives in the National Assembly during 1973-74.In fact, as john Waterbury remarks, "public sector management [in these year] has not acted as a lobby in its own defense . Rather individual managers have sought to make their own deals with foreign investors or have left the public sector entirely.[12] Consquently, the more profitable and more efficient of the country's public sector enterprises served as a bridge linking the Nasirist political- economic order and the infitah of the early 1970s.

On the other hand, those workers who opposed the state's program of economic liberalization organized a series of industrial actions in the fall of 1974. Anti-governmment protests erupted in Alexandria, al-Mahallah al- Kubra, Shubra and Hilwan during August and September. That November, employees at the state- run iron and steel complex at Hilwan carried out a second and politically more significant strike. After making unsuccessful attempts to negotiate with the authorities, the workers "assembled at the train station of Bab al- Luq to march to the [people's] Assembly to present their demands. They clashed with the police as the manifestation spread into the commercial sector, where store windows were smashed and cars overturned. Sixty-eight of the workers arrested were imprisoned to await trial.[13] In an effort to prevent the unrest from

spreading, state officials ordered the detention of a number of influential trade union leaders , members of three communist organizations and sympathizers of several "secret leftist organizations". These arrests precipitated widespread rioting in Cairo on 1 January 1975.[14] Three months later, textile workers staged a violent strike at the spinning and weaving complex at al- Mahallah al- Kubra.

But it was not labor that found itself positioned to take the best political advantage of the expansion of Egyptian trade as the decade began. Instead, forces rooted in the countryside steadily gained strength as a result of policies implemented by the, Abd al Nasir and al Sadat regimes throughout the 1960s and 1970s. Middle- sized landholders and landless rural laborers benfited directly from the agrarian reform law promulgated by the Egyptain government in September 1952. This measure redistributed holdings of agricultural land larger than 200 faddans to farm laborers in packets of two or three faddans per family. A network of agricultural co-operatives was subsequently established to provide financial and technical assistance to smaller- scale cultivators.[15] The following twelve years saw the enactment of seven additional agrarian reform laws. As a result of these measures, 735,307 faddans were distributed to 303.624 families in the period between september 1952 and June 1966.[16]

More important, the state- sponsored agrarian reforms of the 1950s and 1960s left property relations in the Egyptian countryside largely intact. Samir Radwan and Eddy Lee conclude that "the post-reform system was still based on the private ownership of land and the redistribution of land remained highly unequal: the top 5.6 per cent of landowning households still owned 53.4 per cent of the total cultivated area after the 1952 reform. The vast majority of the landowning population(94,4per cent)owned only 46.6 per cent of total cultivated land and owned an average of 1 feddan per owner; in contrast,20 per cent of the total area was in ownership units of more than 50 feddans and another 14 per cent was in units of between 20 and 50 feddans. Thus, the range in the size of ownership units still remained enormous in spite of the elimination of the top of the landowning pyramid through the 1952

reform.[17] In addition, richer farmers quickly seized control of the state-sponsored agricultural co-operatives, transforming them from bases of support for smaller landholders into instruments whereby their own influence over local affairs could be perpetuated.[18] The substantial amount of public resources devoted to agriculture during the Arab socialist era of the 1960s has prompted Yahya Sadowski to observe that "in Nasser's day,the government put almost as much into agriculture as it took out of that sector.[19]

Landholders profited even more handsomely under the aegis of the al-Sadat regime. Government policies that encouraged greater mechanization and the spread of cash crops laid the foundation for the re-emergence of an influential agrarian bourgeosie in the Egyptian countryside during the early 1970s.[20] The activities of this class effectively reduced agricultural wages compared to those in other sectors of the economy and severely limied the growth of farm employment as the decade passed.[21] Changes in the regulations governing tenancy contracts, adopted by the parliament in 1975,further augmented the power of larger landholders.[22] Poorer farmers reacted to these measures by convening public meetings to demand that the government mainatian its support for "peasant- worker representation, land reform, grwoth of the public sector, worker-management councils, profit- sharing, free education, and the like".[23]

Opposition to infitah on the part of poorer forces in the countryside did little to alter government economic policy, however, primarily because the re-emergence of a landed bourgeoisie took place with the active co- operation of Egypt's central administration. Throughout the 1970s, state officials sold unproductive farm land to agronomists, university graduates, military officers and war veterans at heavily subsidized prices, with the understanding that these lands would become private property after they were brought back into production with government assistance. Wealthy entrepreneurs made use of this program to gain ownership of large tracts of reclaimed agricultural land.[24]. The new owners then planted their estates in cash crops for export, taking advantage of a wide range of tax and commercial incentives offered by the regime.

As foreign trade contracted at mide- decade, Rogowski expects the political position of Egypt's labor movement to have deteriorated. It became increasingly costly for workers to manipulate commerce as means of securing their political- economic interests. Consequently, Commerce and Coalitions predicts an outbreak of "intense class conflict" in the country beginning in the mid- 1970s. Instead of being "precipitated by a newly aggressive working class", the confrontation should have been initiated by those who controlled land and capital. (25)

But the downturn in trade in fact boosted rather than undermined workers'political influence and activism. A respected activist defeated the regime- sponsored incumbent in the 1976 election for the presidency of the trade union federation, while candidates belonging to the leftist Nationl Progeressive Union Party (NPUP) won a majority of posts in the federation's local elections. (26) The federation adopted a resolution at the end of the year demanding that the government maintain price subsidies on staples . When state officials ignored the petition and announced significant cuts in the subsidies, workers in Hilwan walked out in protest. This industrial action sparked the massive riots that broke out in the larger cities on 18-19 January 1977. (27)

Rioters in the capital targeted shops selling the most expensive and desirable imported consumer goods. In al- Mansurah, they plundered the governor s mansion; at al- Minya a textile plant was sacked; in Qina, the main government warehouse was burned. Equally disruptive demonstrations occurred in Hilwan, Damanhur, Aswan and al- Suways, with industrial laborers leading the rioting in each of these cities. (28) Labor leaders in Cairo then announced their intention to organize a national workers' party. At the end of the year, NPUP members from Cairo, Qina and Isna were arrested for distributing anti Sadat pamphlets among factory workers in Hilwan. (29)

In addition to precipitating urban- based class conflict, the contraction of Egyptian commerce that took place at mid- decade fanned smoldering urban- rural tensions. Fighting broke out between small farmers and

larger landholders in the delta town of Biyala in early January 1977; unrest also remained endemic around Dishna in Qina province, where a substantial rural rebellion had been suppressed in April 1976.[30] In late June, security forces arrested 243 people from the area around Lake Manzala in the delta and seized 200 automatic rifles, 25 machine guns and 50,000 rounds of ammunition. [31] A month later, further arrests were made and weapons seized both around Lake Manzala and in Qina province. [32]

Escalating urban- rural conflict soon overlapped with the rise of a militant Islamist movement. The great majority of participants and supporters of this movement grew up in "villages or small towns and were recent comers to big cities when they joined the [militant] organizations".[33] One of two groups that fought most actively against the al- Sadat regime during the mid- 1970s drew its adherents not only from the smaller towns of Lower Egypt but also from the cities of Cairo and Alexandria; the other attracted virtually all of its members from the Upper Egyptian countryside. The most notable successor to these groups, Known as al-Jihad,also drew adherents primarily from the towns and villages of Upper Egypt. Even the members of al- Jihad who hailed from greater Cairo came overwhelmingly from the northern suburbs, most of whose inhabitants consisted of recent migrants from the countryside. [34]

Differences in their members' geographical origins represented virtually the only characteristic that distinguished militant Islamist groups from redical leftist organizations in these years. According to Saad Eddin Ibrahim, "The only significant difference [between Islamists and leftists], in the case of Egypt, is a preponderance of those with rural backgrounds among Islamic militants, compared with a typically urban background among the leftists.[35] Ibrahim argues that "the typical recruit is usually of recent rural background, a newcomer to a huge, impersonal city. In an earlier time, relatives and fellow villagers would offer the newcomer a soft landing in the city. This mode of adjustment still exists for some, but for an increasing number of migrants such mechanisms are not there. The militant Islamic groups, with their emphasis on "brotherhood" and mutual material and spiritual support, become the

equivalent of an extended family . This function in particular is not matched by other , rival political movements".[36] Even the less militant Islamic Groups (al-jama'at al- islamiyyah) appealed most strongly to poorer students from the countryside who had moved to the city to study at the university. [37]

1978-80

When foreign trade dropped more sharply after 1978,land and capital are expected to have become even more assertive. Labor by contrast, found itself at an increasing disadvantage vis-a-vis both the rural and urban bourgeoisie and the state, whose own fiscal difficulties left it unable to protect workers'interests. The conjunction of rising opposition on the part of landholders and capitalists and declining exposure to trade leads Rogowski to predict that Egyptain socialism should have collapsed as the decade ended.

Commerce and Coalition once again provides a partially satisfactory account of developments during the late 1970s. Large landholders had by this time recaptured a dominant position in Egyptian society. In 1979 "agrarian interests brought the Minister of Agriculture to announce compensation of up to LE500,000 for landowners expropriated under the 1969 land reform from a LE79 million fund to be fiananced through the selling and leasing of this land".[38] Thanks to policies such as these, families whose members had occupied controling positions in the countryside prior to the 1952 revolution recaptured much of their earlier wealth and influence.[39] By the time of president Sadat's assassination in October 1981, connections between the central administration and the agrarian elite had grown too intimate and firmly- established for his successor to sever. [40]

Labor remained remarkably quiet throughout 1978-79, but began once again publicly to criticize the expansion of the private sector in 1980. Egypt's major workers' parties, the Socialist Labor Party and the National Progressive Unionist Party (NPUP), reported significant increases in membership during the frist quarter of the year.[41] In addition, the two parties took a more active part in questioning and

protesting government polices both inside and outside parliament . As a resuit,355 members and Sympathizers of the NPUP were arrested in September 1980, and 13 of the Socialist Labor Party's 25 delegates to the National Assembly were expelled at the end of November.[42] Meanwhile, the leadership of the state-sponsored Egyptian Worker's Party found itself pushed by the rank and file to oppose the regime's stance on a number of domestic and foreign issues; the party's members used the Israeli raid on Iraq the following June as a pretext for violent demonstrations in several Egyptian cities. NPUP activists and members of the Lawyers Syndicate participated in these protests as well. [43]

Nevertheless, class- based conflict proved neither as widespread nor as threatening to the regime as did the challenges that emanated from Egypt's militant Islamist movement. Radical Islamist groups initiated a campaign of violence and harrassment directed against the Coptic Christian community that eventually led the church hierarchy to cancel celebrations for Easter 1980 in protsest against the attacks. [44] By early April, sectarian rioting had broken out at the universities in al- Minya and Asyut. Some 5000 Islamist students held an anti- regime rally at the latter insitiution on 5 April.[45] Both universities were then closed down for the remainder of the academic year. Armed clashes between Islamist and Christian militants spread to poorer districts of Cairo over the following year. [46]

Reformulating Commerce and Coalitions

Solving the empirical puzzles that are posed by a better- informed application of Rogowski's framework to the Egyptian case requires a major reformulation of the conceptual apparatus elaborated in Commerce and Coalitions. A more satisfactory treatment of this case appears possible if one differentiates the key factors of land and capital according to scale, that is, if one distinguishes between large and small landholders and between grand and petit capitalists. Such a disaggregation turns out to be crucial for theoretical purposes as well, since it identifies two pairs of social forces whose political interests diverge sharply with respect to international commerce.

On the whole, larger landholders are more likely than smaller farmers to produce cash crops for export. Cash-crop agriculture requires considerable amounts of capital and entails considerably higher fixed costs than does production for the local market. At the same time, the profits that large landholders reap by growing cash crops and selling them on external markets tend to be relatively great, whereas devoting their eastates to staples production would quickly swamp the home market, driving prices to untenably low levels.Consequently, larger landholders can be expected to concentrate on production of crops for sale overseas,while cultivating intimate ties to the state officials who are responsible for regulating foreign trade.

Smaller farmers, on the other hand, are more likely to plant their holdings with staples earmarked for internal consumption. Such crops generally do not require access to large pools of capital, and they can often be marketed outside the purview of the central administration. Concentrating on crops for sale on the home market leaves small-scale producers exposed to considerable risk, particularly in the absence of agricultural machinery, fertilizer and other capital- intensive inputs. But such farmers find themselves unable to cover the costs involved in gaining access to international markets.

Similarly, grand capitalists tend to become caught up in foreign commerce , while the petite bourgeoisie remains primarily concerned with local trade and industry. Large-scale merchants and manufacturers can afford to take whatever steps are necessary to reduce the costs and minimize the uncertainties that are associated with their operations. One way of accomplishing this objective is to adiversify markets and suppliers as widely as possible. As a result, grand capital soon establishes regular contacts with a network of overseas buyers and producers. By the same token, grand capital enjoys the capacity to seek out the most profitable markets for the items it controls, whether these markets are located at home or abroad. Moreover, capital enjoys notable economies of scale, which encourage large-scale merchants and manufacturers to expand into outside markets whenever possible.

Small-scale traders and artisanal manufacturers, by contrast, lack the time and resources that might allow them to deal with more than a handful of suppliers. In other words, such producers find it virtualy impossible to obtain the information they would need to trade successfully on international markets. Consequently, petit capital tends to remain vulnerable to short- term fluctuations in the market, with even the most marginal shifts in the cost or availability of inputs having a direct impact upon its members' livelihoods. It is precisely the unxpected injection of foreign goods into the domestic marketplace that poses the greeatest threat to the viability of artisanal enterprises. So it is by regulating foreign trade that smaller- scale capitalists can make the most profitable use of their comparatively limited resources.

These assumptions provide the basis for the revised matrix of the domestic political effects of expanding external trade that is presented as Figure 1. In economies that are rich in land and capital but poorly-endowed with labor, growing trade leads large landholders to be free-trading and assertive, but provides relatively few benefits for smaller farmers. Grand capital shares the large landholders' free- trade orientation and assertiveness, while petit capital favors protectionism as a means to defend its inerests in the face of richer commercial and industrial competitors. Finally, labor tends to be both protectionist and defensive. Under these circmstances, the basic societal cleavage is that of class, accompanied by severe intra- sectoral conflict in urban areas.

In economies that are poor in land but rich in capital and labor, expanding trade will push labor to endorse free trade, despite the gains that grand capital is likely to derive from such a policy. Richer merchants and industrialists will be somewhat less firmly committed to free trade, due to their underlying apprehension concerning the benefits that accrue to labor from increases in foreign commerce. Larger landholders who can afford to use capital-intensive means to work the land may continue to profit from free trade,but small farmers will tend to favor protectionism as a way to defend themselves against both the cities and the richer agriculturalists. Petit capital can be expected to be largerly protectionist and defensive in an attempt parry simultaneous challenges from grand

capital and labor. This situation will be characterized by a pervasive urban-rural cleavage, as well as by severe intrasectoral conflicts in the cities.

In economies rich in land but poor in capital and labor , an expansion of international commerce will be enthusiastically welcomed by small landholders and met with indifference by richer farmers, who find themselves unable to take advantage of increasing trade. Grand capital can be expected to be firmly protectionist and defensive, while petit capital tends to advocate free trade in an effort to undermine the position of its large-scale competitors. Labor can be expected to join grand capital in adopting a protectionist, defensive orientation. Consequently, the underlying societal cleavage is urban- rural, with a significant degree of intra- sectoral conflict in the cities.

Finally, in economies that are poor in both land and capital rich in labor, expanding trade will generate an assertive, free-trading workers' movement. Petit capital will drift toward indifference, given its fundamental conflicts of interest with both grand capital and labor. Richer capitalists and large landholders can be expected to advance firmly protectionist positions,while smaller farmers, thanks to their comparatively low level of capitalization, will be torn between favoring free trade and advocating protection. The fundamental societal cleavage will therefore run along class lines, and conflicts among capitalists will remain muted .

Egyptian politics in the late 1970s

This revised schema provides a more satisfactory account of major developments in Egyptian politics during the 1970s than Rogowski's original conceptual framework. The primary beneficiaries of expanding international commerce - the country's skilled workers -- maintained a pivotal position within the domestic political arena by acquiesing in the central administration's comprehensive program of economic liberalization. The initial stages of infitah attracted support from grand capital and the larger farmers, who immediately took steps to displace labor as a central component of the post-Nasir regime. Workers found

themselves virtually alone in trying to resist the rising challenge from Egypt's richer private inerests, given the fundamental indifference of petit capital and the smaller farmers.

Grand capital and large landholders gained strengh as foreign trade started to level off during the mid-1970s.Challenges from these two forces posed an increasing threat to the precarious labor / state coalition as the central administration found itself unable to pull out of its spiralling fiscal crisis. When foreign trade collapsed at the end of the decade, richer capitalists and large-scale landed interests at last succeeded in forcing the government to abandon Arab socialism entirely. Urban workers mobilized to protest this policy shift, but they could find few if any allies among the small- scale tradespeople and artisanal manufacturers of the cities.

Meanwhile, disaffected laborers from the countryside swelled the ranks of Egypt's militant Islamist organizations. These activists won little support from the country's mainstreams Islamist movement. In fact, the Muslim Brotherhood refrained from allying either with labor or with the militants in voicing opposition to the regime . The Muslim Brotherhood's underlying hesitance to challenge the government arose primarily from its petit bourgeois constituents' lack of interest regarding the economic issues at stake in the conflict. With little or no backing in urban areas, the rural- based Islamist militants of the late 1970s found themselves incapable of overthrowing the al- Sadat regime.

Conclusion

Commerce and Coalitions epitomizes the promise of a rigorous, theoretically- oriented political science: to explain a wide range of important phenomena with reference to a limited number of comparatively straightforward underlying factors. By characterizing countries according to their comparative endowments of land , labor and capital, Rogowski argues that one can determine not only the most salient line of domestic political cleavage but also the general direction of shifts in the relative power among key social forces inside their respective boundaries. The high level of abstraction at which these predictions are

formulated is certain to obscure of misconstrue the particalars of any given case. But such faillings are the cost of even the most fruitful generalizations, and sould rightly be defended against the quibbles of area specialists.

Nevertheless, Rogowski's elegant three- factor model leads him to misinterpret the basic features of contemporary Egyptian politics. His framework's proclivity to distort, almost beyound recognition, the generally agreed facts of the case casts serious doubt upon its ability to deal satisfactorily with other cases, such as late nineteenth- century Germany, whose contours continue to be disputed among experts.[47] Only by modifying the argument proposed in Commerce and Coalitions so as to include four additional social forces-the grande and petite bourgeoisie, large estate- holders and smaller farmers- is it possible to remedy the book's faulty treatment of this particular case and thereby - salvage its underlying theoretical project.

Figure 1
Predicted Effects of Expanding Trade

		Land-Labor Ratio: High	Land-Labor Ratio: Low
Capital Rich		**Large landholders free-trading assertive'**	Large landholders indiferent
		Small landholders indifferent Grand capital free-trading, assertive	Small landholders protectionist, defensive Grand capital free-trading, assertive
		Petit capital protectionist defensive	Petit capital protectionist, defensive
		Labor protectionist, defensive.	Labor free-trading,Assertiv
		Class cleavage	Urban-rural cleavage
		Intra-sectoral urban confilicts.	intra-sectoral urban conflicts
Capital Poor		**Large landholders indifferent**	Large landholders protectionist, defensive
		Small landholders free-trading, assertive	Small landholders indifferent
		Grand capital protectionist' defensive	Grand capital protectionist, defensive
		Petit capital free-trading,	Petit capital indifferent
		Labor protectionist,	Labor free-trading
		Defensive.	assertive
		Urban-rural cleavage intra	Class cleavage
		sectoral urban conflicts	

Notes

(1) Ronald Rogowski, Commerce and Coalition (Princeton Princeteton University Press, 1989), table 4.4 The comparable figure for Egypt can be found in World Bank, World Tables, vol.2 (Baltimore Johns Hopkins University Press, 1983),P.28

(2) Rogowski, Commerce and Coalitions,P . 96.

(3) Ibid.,P.98.

(4) Ibid, P11.

(5) Ibid, P12-13.

(6) Ibid.119n.139.

(7) Ibid.,P.163.

(8) Date can be found in International Monetary Fund, Direction of Trade Annual 1970-76 (Washington, D.C : International Monentary Fund, 1977) and International Monetary Fund, Direction of trade Statistics Yearbook 1982 (Washington, D.C : International Monetary Fund, 1983).

(9) Rogowski, Commerce and Coalitions, p. 118.

(10) Ibid. p.7.

(11)john Waterbury, The Egypt of Nasser and Sadat (Princeton: Princeton University Press, 1983), pp. 118- 120, 135 and 144; Marsha Pripstein Posusney, "Labor as an Obstacle to Privatization: The Case of Egypt," in liya Harik and Denis J. Sullivan, eds. Privatization and Liberalization in the Middle East (Bloomington: Indiana Uinversity Press, 1992), pp. 82-83.

(12) Ibid., p155.

(13) Maurice Martin, "A Note on Worker Agitation in Egypt (1971-1975). Religion, State and Ideology, CEMAM Reports 1975 (Beirut: Dar El-Mashreq, 1976), p. 216. See also Marie- Christine Aulas, "Sadat's Egypt: A Balance Sheet," MERIP Reports no. 107 (July-August 1982), p.8.

(14) Ibid., pp 216-217, Waterbury, Egypt: Burdens of the past/options for the Future (Bloomington: Indiana University Press, 1978). P. 249.

(15) Saad M. Gadalla, Land Reform in Relation to Social Development: Egypt (Columbia: University of Missouri Press, 1962). Gabriel S.,Saab The Egyptian. Agrarian Reform, 1952-1962 (London, Oxford University Press, 1967); Doreen. Warriner, Land Reform and Development in the Middle East (London:Oxford

Uuniversity Press, 1962) M. Riad Ghonemy, "Economic and Institutional Organization of Egyptian Agriculture Since 1952} in P.J Vatikoitis , ed Egypt Since the Revolution {New York: 1968}.

(16) El Ghonemy, "Economic and Institutional Organization of Egyptian. Agriculture, P.71.Figures as of 1969 are reported in Alan Richards, Egypt's Agricultural Development, 1800-1980 (Boulder, Colo: Westview Press,1982), P.178

(17) Samir Radwan and Eddly Lee, Agrarian Change in Egypt (London: Croom Helm, 1986) ,pp 8-9 .See also Mahmoud Abdel- Fadil, Development, Income, Distribution and Social Change in Rural Egypt (1952-1970) Cambridge; Cambridge University Press (1975).

(18) Liliya F. Harik, The Political Mobilization of Peasants (Bloomington : Indiana.University Press1974.) Harik "Mobilization Policy and Political Change in Rural Egypt," in Richard Antoun and Harik, eds. Rural Politics and Social Change in the Middle East (Bloomington: Indiana Uinversity Press,1972).Richard Egypt's Agricultural Development,pp 179-183; James B. Mayfield, Rural Politics in Nasser's Egypt (Austin:University of Texas Press,1971).Contrasting evidence is presented in Richard H. Adams, Development and Social Change in Rual Egypt (Syracuse University Press,1986), Chap. 5

(19) Yahya M. Sadowski, Political Vegetables? Businessman and Bureaucrat in the Development of Egyptian Agriculture (Washington,D.C:Brooking,1991) ,p70.

(20) Richards, Egypt's Agricultural Development,pp. 217-227.

(21) Simon Commander, the State and Agricultrural Development in Egypt Since 1973 (London: Ithaca press,1987).

(22) Waterbury, Egypt of Nasser and Sadat,pp, 285-286.

(23) Waterbury, Egypt: Burdens of the Past,p. 253.

(24) Sadowski, Political Vegetables? Chap.4.

(25) Rogowski, Commerce and Coalitions,p.10.

(26) Posusney, Labor as an Obstacle,p.89.

(27) Ibid; Maghreb/Mashrek no.76{April-June1977},p.8.

(28) Arab Report and Record,16-31 Junuary 1977; Waterbury, Egypt: Burdens of the Past,p,314.

(29) Arab Report and Record,1-31 Deecember 1977.

(30)Arab Report and Record, 1-15 January 1977;al-Dustur,16-22 October 1978.

(31) Arab Report and Record, 16-30 June 1977.

(32) Arab Report and Record, 16-31 July 1977.

(33) Saad Eddin Ibrahim, "Egypt's Islamic Militants" MERIP Reports no.103(Fabruary1982),p.11.On the important distinction between rural areas and small towns, see Uri M. Kupferschmidt, "Reformist and Militant Islam in Urban and Rural Egypt", Middle Eastern Studies 23 (October 1987).

(34) Hamied N. Ansari "The Islamic Militants in Egyptian Politics, International Journal of Middle East Studies 16 (1984) ,pp. 130 - 133, Gilles Kepel, Muslim. Extremism in Egypt (Berkeley: University of California Press,1986) ,pp. 215-222.A somewhat different view is presented in Neemat Guenena, "The Jihad; An , Islamic Alternative in Egypt", Cairo Papers in Social Science 9 (Summer 1986), pp. 61-62.

(35) Ansari, Islamic Militants,p 13.

(36) Ibid,pp. 13-24 . For a parallel finding for the mid-1980s,see Sadowwski, "Egypt's Islamist Movement: A New Political and Economic Force," Middle East Insight 5 (1987) .

(37) Fadwa El Guindi "The Emerging Islamic Order: The Case of Egypt's Contemporary Islamic Movement", Journal of Arab Affairs 1 (April 1982) , pp . 252 - 253.

(38) Raymond A. Hinnebusch, Egyptian Politics Under Sadat (Cambridge: Cambridge University Press,1985) ,p.149.

(39) Hamied Ansari, Egypt: The Stalled Society (Albany: Statee University of New York Press,1986).chap. 7.

(40) Robert Springborg, Mubarak's Egypt (Boulder, Colo : Westview Press,1989), Press, Chap.3.

(41) New York Times,12March 1980.

(42) Chronology entry in Middle East Journal 35(Winter 1981).

(43) Ghali Shoukri, Egypt: Portrait of a President (London:Zed Press,1981),pp.461-462.

(44) New York Times,31 March 1980.

(45) New York Times,5April 1980.

(46) Hamied Ansari, "Sectarian Conflict in Egypt and the Political Expediency of Relgion" Middle East Journal 38 (Summer 1984).

(47) Rogowski appears to accept without question the conventional notion that there existed "a coalition of iron and rye" in Wilhelmine Germany. Commerce and

Coalitions. pp.9 and 39-40.But specialists in the period have exposed a number of serious conceptual difficulties inherent in this idea. See for instance,Geoff Eley, "Sammlungspolitik, Social Imperialism and the Navy Law of 1898," Militargeschichtliche Mitteilungen 11(1974); David Blackbourn and Eley,The Peculiarties of German History (Oxford Univeresity Press, 1984) Such is the peril facing any social scientist who ventures onto the terrain of historians.

Women in Changing Circumstances

Afaf Lutfi-al- Sayyid Marsot*

Most societies, with very few exceptions, are patriarchal, by which we mean a preferential differentiation between men and women, that sometimes reaches the level of discrimination against women. A patriarchal society, such as one in the Muslim world, accentuates two attitudes by men towards women, one involves the chastity of women and the other property ownership, both of which are two sides of the same coin.

Chastity of women involves segregation of the sexes to some extent, sometimes in extremes leading to isolation in a harem, covering in various degrees from a total covering of face and all body parts to wearing a head scarf. It also places women under the tutelage of a male relative. It differentiates in the kind and degree of education given women arising from an underlying assumption that too much education would lead her to committing illegal or illicit acts, or that since she is destined to be a mere mother and wife it is wasted on her. Thus in extreme cases such as the Taliban in Afghanistan today women are immured in households, not allowed to hold jobs or practise a profession, even when trained professionally, and not permitted an education. In less extreme societies women are encouraged to acquire an education, and a profession or a job, and move freely in their societies , with an option in the way they dress.

While both the extreme and the less extreme Muslim societies claim they follow the teachings of the Holy Scripture we need to inquire why then do such differences in societal attitudes exist. This leads to the conclusion that a society's norms rely on a number of determinants only one of which is religion. Societies are determined by political conditions, by economic conditions, by historical events and also by religious norms.

* **Professor Emeritus. UCLA. USA.**

The key point is to realize that while we are all the result of a long historical process yet each generation shows changes in attitudes as a consequence of the interplay of these determinants.

For example, all women at the time of the Prophet Muhammad circulated freely in their society, while with the coming of the Abbassi regime in Baghdad and in imitation of Sassanian custom, women of the ruling families were segregated in harems, which eventually meant being guarded by eunuchs. Naturally this was only applicable to the wealthy strata , the rest of society could not afford such luxuries as households filled with slaves and domestics. Today in most Muslim societies women are free to move as they please. Yet all these societies followed Muslim norms, the differences between them being political, economic and social conditions that result in a diversity in attitudes.

Having generalized we need to move to specific societies, since each Muslim society differs from the other. In the case of Egypt and if we are to examine the first determinant, the political situation, we note that women in the 18th century had a different standing from women in other periods. Mamluk, and elite women were segregated and veiled, but not so the rest of society. Women possessed property, invested in trade and commerce, bought and sold the very same objects as men, whether it be iltizams, tax-farms, real estate, shops which produced and sold goods , as archival materials inform us. Furthermore women were free to dispose of that property as they wished, without restrictions save those of common sense, and were able to protect that property by going to court and suing at will without benefit of lawyers in the majority of cases.

The latter part of the 18th century was a period when politically the country was ruled by mamluk amirs who paid little attention to social norms and who never lasted very long in power. One might say that apart from the period when Ali Bey al-Kabir was Shaikh al-Balad , government was totally decentralized. Was that why women of all classes were able to participate in economic ventures? The reason is both political and economic. Because of the fact that no one man was sufficiently strong to rule the country in a centralized fashion as Ali Bey

had done, Mamluk beys were constantly jockeying for power. The duumvirate of two beys, Murad and Ibrahim, ruled together because no one could displace the other, which resulted in constant skirmishes between them and tremendous outlay in buying weaponry from Europe to use against one another and also to finance a luxurious life style. Worse yet Ali Bey had brought in mercenaries so that the size of the Mamluk households grew and beys had to find means to pay their retainers, so tax-farms increased in number but diminished in size. In short there was a constant struggle to find funds to pay retainers and buy weapons.

Mamluk women who inherited property according to Muslim laws, or even native women of the wealthier strata possessed funds and were thus able to buy the tax-farms that Mamluks sold. Thus for the first time women became multazimat, or tax-farmers for they had ready cash .

Economically the country had its ups and downs, but plagues and famines having killed off a good one third of the population it allowed the remainder to pick up the economic slack and make a living. While traditional trade such as in coffee fell, new kinds of trade, as in food stuffs, burgeoned as Nelly Hanna has shown in her book on Bulaq. The grim picture of the economic situation which French sources have given in the Description de L'Egypte is belied by archival sources. The French may have wished to down play economic resources as a means of claiming that their occupation had benefitted the country, when it did the contrary, or because they came at the end of a period of plagues and famines, they described a situation of affliction. Nonetheless we know that trade still thrived, that people bought and sold and women were among 40% of those leaving property in wills and endowments. This is not to say that women possessed even 40% of the total wealth of the country, but then we have no way of discovering what that was. We have archival indications that women of all classes, except of course for the lesser proletariat, owned property. Clearly we cannot venture to say what percentage of society that was for we have no way of finding out, but must assume that the larger section of society, whether male or female did not possess property. Raymond indicates that a good 15% of society

could figure among those we would refer to today as the lumpen proletariat.

Thus a situation of decentralized rule with those in power busy outwitting each other, seeking funds, at one time not even paying the tribute for several years which caused a punitive Ottoman expedition to come and devastate the country in 1786, allowed for a degree of freedom of choice in property owning and in the use of wealth in which the women shared, for of course men also had the same or greater degree of economic freedom, although when the beys needed funds they imposed avanias or illegal taxes on the men but not on the women folk, who thus escaped the greater degree of exploitation by the governing groups.

The second determinant of society, economics, is one that divided that society into a largely agricultural base and a smaller urban base. Urban women of the artisanal class worked with their husbands, or on their own as dallalas, embroiderers. Wealthier ones bought shops and textile weaving establishments or portions of houses, much like the males did. Those women who were wealthier or had connections with the mercantile elite , they invested in trade and commerce, so we have cases when a Mamluk woman invested in coffee trade, bought shops for the torrefaction of coffee, then bought coffee houses for the sale of the product.

While the men of the artisanal strata were gathered into trade guilds, we have no knowledge whether women were also members of guilds. Perhaps they were admitted in unofficially, or perhaps were kept strictly out of the guild system. Nontheless in many of the guilds women were involved in the production of the goods sold. For instance in guilds dealing with food production, usually the women prepared the food that the men sold. Women and men were weavers and both sexes invested in weaving establishments. Both genders therefore assisted one another to produce the final product.

In the case of agricultural land we need to realize that land legally was owned by the Sultan in Istanbul. The myth was that all land was crown domains. This was then parcelled out and put for auction as tax-farms.

Whoever got the tax-farm was entitled to collect the taxes, keep a share for him or herself, remit the rest to the treasurer, and was rewarded by a parcel of land, usya land, which was tilled free of charge by the fallahin and on which little or no taxes were paid. In a sense the tax-farmer then was also an "owner" of the land. The fallahin had the right to till the land, to plant it as they pleased in whatever crops, their only obligation being to pay the tax on the land. Here we see that fallahin also were "owners" of land for they could buy it, lease it, and mortgage it, and pass the right to till the land to their heirs. The only way a fallah could be dispossessed of his land was for non-payment of taxes for three consecutive years.

Land usage differed in Upper and Lower Egypt. Lower Egyptian land was constant in size so that fallahin had what was known as "athariyya rights" to the same area of land. In Upper Egypt land was dependant on the rise and fall of the Nile so that in years of low Nile some fallahin had no land to till for the waters did not reach them . Each year in the south land was measured and the village head man determined who would till what area of land which was newly watered or not. So while land was not, legally speaking, private property it became de facto private property long before the laws in the 19th century made it legal.

It was during that period of decentralization that tax-farms were being sold by the military. Up to the 18th century the military were the sole owners of tax-farms as it was the imperial manner of paying salaries, but during the latter years we note women, ulama and merchants becoming tax-farmers . We also note that waqfs were increasing. Waqfs or charitable endowments held in perpetuity were not taxed, so tax-farmers hurried to turn land into waqf to avoid paying taxes. This of course was illegal, but became so prevalent that Jabarti claims one sixth the land of Egypt had become waqf land.

Although women in agricultural areas worked side by side with their husbands inequity existed for only men could be the ones granted the right to till the soil, women were a mere appendage. So while men had the traditional right to till the same piece of land and pass it on to their male heirs women were not included. In all fairness one must also point

out that younger sons were also not included if the piece of land could not suffice for several tillers, and they became landless, unless they could move elsewhere, or marry an heiress whose father had no sons and so the land passed to the son-in-law. On the other hand women raised poultry and livestock, carried out cottage industries as did the men for the land only needed 150 days of work, the rest of the time it lay fallow under water in part or waiting for crops to be harvested, and they bartered in the market place. Thus we can say there was a certain equilibrium in the relationship of the sexes in agricultural land, although the men were more exploited by the administration than women for they were the ones who paid the taxes. Whatever profit women made in their endeavours was theirs to keep.

In that sense a religious norm comes into prominence, for the Quran specifies that men were responsible for the upkeep of their families, and women's property was theirs to do with as they pleased. Of course a man could beat up his wife and take her property or her money, but a village was a closed place where most people were related and such behaviour would not have been tolerated by the woman's kinfolk. Because distances were vast and villages to a large extent isolated from each other, government intervention was limited save to collecting taxes or imposing illegal ones. The weekly suqs brought people together from neighbouring villages, but by and large villages were self sufficient entities.

Society therefore allowed women a certain amount of freedom in economic terms. The majority of the population worked, while the elites invested but did not actively produce. The only women who were totally dependent were women of the lower bourgeoisie who relied on the menfolk for their support and we'll have more to say about that later.

But if women were free to invest their funds as they pleased, that is assuming they had funds, or to work at cottage industries or other home activities, what about social-cum-personal terms? Within the city people lived in haras which often gathered people involved in the same profession or in ancillary ones. Raymond points out that they intermarried within the profession, which makes sense, although I have

found that they also married outside the profession. The hara was an open place where men and women moved freely, had face to face contacts, and therefore could , one assumes choose spouses accordingly.

Among the Mamuk elites we know that women sometime chose their spouses, so the same might have been the case among working class and artisanal people. Restrictions would have applied to the upper elite of tujjar and high ulama where virginity in marriage was prized. Amongst the Mamluks women were usually of slave origin and would sometimes be married by the owner or given to another Mamluk, who would marry her. Since the Mamluks did not allow sons of Mamluks to enter the ranks of the military, they simply sank into society as "Awlad Nas" so virginity did not seem to matter much and often older women were married by younger men because of their wealth. Thus chastity did not come into the picture, save after marriage of course. As a Mamluk often had private as well as public wealth, it was only the private wealth that was inherited by a spouse and by children.

On the other hand tujjar and ulama prized chastity and virginity in part because the sharia predicated the child to belong to the marriage bed, and wealthy men wanted to be sure that their wealth passed to their legal heirs, which is why I said that chastity and property were closely bound together.. Marriage in that milieu was usually between first cousins, to keep wealth within the family, especially among merchants, or among close friends and relations. Sometimes , less frequently , ulama married into the Mamluk milieu, but the norm was that people married within their professions, especially in that milieu.

Which situation is not unusual even in the present day. Like marries like, as the saying goes.

Divorce was much freer then that in the 20th century. Furthermore women could include any conditions they pleased in the marriage contract, so long as the husband was agreeable. For example a woman would specify that should her husband take a wife after her she would be free to divorce him. There was also a condition in the Maliki school of jurisprudence which specified that a woman could seek divorce on the

basis of darar, and Jabarti cites cases when that condition was used to effect divorces. It would seem from archival material that women could divorce when they wished. In the village milieu that would have been more difficult for frequently the spouses were related and families intervened, but we also know that women did sue for divorce in all areas and for a multitude of reasons.

The bottom line then is that women were relatively free to do as they pleased in the latter part of the 18th century. When the Ottoman invasion took place in 1786 the Ottomans were shocked at a head gear that women wore, and tried to prevent them from wearing it but to no avail. Indeed some of the women even massacred some Ottoman soldiers, clearly it showed us in the works of Jabarti and Nicola Turc that the Ottomans were not accustomed to the ways of the Egyptians, which differed from their own, and yet they belonged to the same empire.

Matters changed radically with a change in style of government and in means of subsistence during the 19th century. Women in consequence lost that relative control over their lives. With the advent of a centralized government, first introduced by Muhammad Ali and his successors, then exacerbated by the British Occupation of 1882, patriarchy became more pronounced.

Muhammad Ali, or waliyy al-niam ,the wielder of bounty, as he was addressed controlled trade and commerce, turning it into a government monopoly, which cut out private investors, male and female at least until the 1840's. Men became salaried individuals working for a giant bureaucracy, and consequently they received the rewards while women, who were not employed by the state, save sporadically in factories, became totally dependent on male wage earners or salaried bureaucrats. Tax-farms and many waqfs were disbanded so that even that venue was closed. The only money-makers left open were shops, all of which radically cut down on women's possibility to make money or earn a living separate from a male. In the countryside women could still raise chickens and cows, but no one was allowed cottage industries until the 1840's.

Furthermore men were educated by the state to fit a cog in the administration while women were left behind in the education stakes, and therefore became dependent on men for knowledge of the outside world. Lastly men delayed marriage until they were able to support a wife so that disparity in ages in marriage became the norm. In the older days often Mamluks married wealthy women who were older, or both genders married at more or less the same ages. An older, more educated husband, and one who earns the money within the family obviously has a greater standing and can dominate his younger, more ignorant wife. That applied to the upper classes, and we find that eventually when elite women inherited property they frequently turned it over to a husband, a brother or a son.

In the rural milieu men became wage earners, with the izba system, and women , when they were paid anything received half the salary of a man, often for doing the same job. Thus women were peripheralized in the agricultural areas as they were in the urban ones. When the ruler tried to fob land onto people who would remit back taxes, women on rare occasions sought to inherit the right to till the land but only if they could prove that they were able to cultivate such land. Otherwise large latifundia were coming into existence, owned by the elite or whoever had enough funds to buy land, and the peasantry were dispossessed of their traditional rights, and could be thrown off the land at the whim of the landlord. However in the early decades of the century , as a consequence of irrigation improvements carried out under Muhammad Ali more land was available than peasants, especially as a consequence of conscription, the rise of industrial elements as well as land increasingly irrigated rather than under basin irrigation. Later in the century that was no longer the case with the increase in population, and the custom of tarahil workers was introduced where peasants were shunted from over populated villages to work in under populated areas.

In brief the 19th century saw different phenomena from the earlier century. Where in Cairo there had been 300 kuttabs before the advent of the French, which implied that even sons of artisans were taught to read and write, that diminished radically under new rule, so that both men and

women became equally illiterate in the working classes. Amongst the elite women were often educated to the extent of having alimas teach them in the harems, but their movements were more restricted as they followed Ottoman norms, heavily influenced by the ruling class which considered itself Ottoman. Later with the advent of the British Occupation women were encouraged to become educated for a good reason.

Women form an effective part of the marketplace, they do the buying and selling of consumer goods and thus they are a most important part of the market place. To encourage consumer goods brought in from Europe women were encouraged to become literate in European languages. Schools were opened and governesses imported to teach the daughters of the elite French and English to make them prone to buy goods from both these countries and to encourage them to develop an affinity with Europe in general. Generations of women grew up knowing a foreign language better than their own from the time of Huda Shaarawi to my generation. Men were trained in both Arabic and a foreign language, but in some insidious way a foreign occupation always put down local civilizations, religions, mores, customs as well as goods and local products in favour of those imported.

Fashions then changed and European style architecture, furnishings, clothing and even goods were introduced and embraced by the ruling elite and by the middle classes who hurried to ape them.

Such attitudes, which had nothing to do with religion, but a great deal to do with politics and economics caused drastic changes in society. To begin with trade with the Red Sea and the Ottoman countries, was the norm in the 18th century, when Egypt was an entrepot for goods coming from the Far East and the Maghreb, and destined for the rest of the Ottoman Empire. It is true that trade was beginning to expand with Europe, but the larger share was within the Ottoman centre rather than the European periphery.. Under Muhammad Ali trade within the Ottoman world diminished radically and became overwhelmingly geared towards trade with Europe.At first Egypt could export cereals and cotton, but in

due course trade with Europe resulted in more imports than exports, save for cotton. Secondly massive influx of foreign merchants and businessmen benefitting from the Capitulations and the Treaty of Balta Liman caused trade and commerce to fall into foreign hands. The Capitulations when the Ottomans were a powerful empire only meant that litigation among aliens was judged in Consular Courts. With the increasing weakness of the Ottoman empire Capitulations took on the form of extra-territoriality and the preferential treatment of aliens at the expense of the local population. The Treaty of Balta Liman, signed by the Ottomans to get rid of Muhammad Ali specified that all monopolies were to be removed, and all tariffs, which eroded local industries, then the treaty allowed an import duty of 5% and an export duty of 12%. This of course put local producers at a disadvantage compared to foreign ones. It was only in the 20th century that export duties were raised to 15% These two treaties managed to destroy industry in the Ottoman empire and in Egypt, and were eventually to lead both entities into bankruptcy.

Thirdly industries also fell into foreign hands for aliens paid little or no taxes at all. The only means for Egyptians to make money became through ownership of land, and there taxes on the lands of the rich were lower than those on lands of the less rich so that large latifundia increased while the peasants and the middle classes were squeezed out with soaring prices of land. When eventually Lord Cromer sold off the Khedivial lands, to pay off part of the Egyptian Debt , the Daira Saniyya lands, large parcels of them were sold to foreigners, and only one woman bought a small parcel of land.

Lastly , as local tastes changed through European influence artisanal goods were displaced in favour of foreign ones, local suppliers were also displaced in favour of foreign ones, for example local tailors, shoe makers, dressmakers, were displaced by Greek, Italian and Armenian artisans. Local artisans became wage earners working in factories, if they were lucky. As the economy shifted and fell to foreign hands women were displaced and peripheralized even more. Those who had worked in artisanal goods had no takers, for fashions had changed to become a la Franca, and those who had worked in food production with their

husbands were also displaced. The new venues for labour came in domestic work. When slavery was abolished under Ismail then women manned the labour force as domestic servants.

Education changed. Whereas in the past education lay in the hands of the ulama, Muhammad Ali had sent missions abroad to learn certain professions, useful for the army and industry, and had instituted European style schools in Egypt for the military and for medicine. Kuttabs which, in the past had supplied literacy and were funded by waqfs, were closed down when the ruler took over the religious endowments and claimed to subsidize the schools, most of which died out. Later in the century a few new schools were set up to train the future administrators and elites in the country, along with an expansion of foreign schools set up by religious groupings, Catholic, Protestant, Jewish etc. encouraged by Ismail Pasha.

Under the British Occupation a school for judges was opened and the Dar al-Ulum,a school for teachers, which siphoned off men who would previously had gone into the Azhar. The Azhar, which had taught all professions in the past centuries had retrenched and simply taught some of the religious sciences.By then the rector had become a government employee. Even teaching Arabic language which had formerly been the monopoly of Azharites was now transferred to graduates of government schools. The medical profession became filled with foreign doctors and militated against local people who were not allowed into the medical school unless they were able to pay the fees, and eventually the whole school was taught in English so that it became an elite establishment catering to the wealthy, while the rest of society fell by the wayside as far as medical treatment was concerned. All other education followed suit and preference was given in the government bureaucracy to foreigners, or those who spoke a foreign language, preferably English. In a kind of irony Egyptians preferred to learn French rather than English and indeed the language of the administration was also French as it was in the salons, so even British officials had to speak French.

All these changes had little to do with religion, although the myth was that all new laws had to be commensurate with the sharia. The Mixed Courts were hardly an example of sharia laws since they were administered by foreign judges and carried out in French, which meant that all of the lawyers in these courts had to be French speakers. The Mixed Courts had been set up under the Khedive Ismail to deal with litigation between aliens and locals, for under the Capitulations aliens could not be tried in local courts, and were tried in Consular courts which invariably passed judgement in favour of their compatriots. Thus murder could be done at high noon in front of a crowd and the murderer was merely shipped out and returned on the next ship. Thus all illegal trade, prostitution, drug smuggling etc. was in the hands of foreigners who were not subject to Egyptian law, and paid none of the taxes.

The essence of colonialism is an unequal system of power where one side possessed absolute power and the other was powerless. Where the culture, religion and mores of one side were met with contempt by the other. The British said the Egyptians were uneducated and therefore deserved to be occupied until taught by their betters, although Cromer believed the world was composed of those created to rule and the "Subject Races" were to be ruled, he said that you could not make " a silk purse out of a sow's ear" , and that education only turned Egyptians into uprooted beings, which was about the only true thing he said. Because foreign education unless accompanied by strong doses of local culture and respect for it is bound to educate dislocated humans who despise their culture and people and look up to the foreign dominator. The outcome is that colonialism invariably breeds nationalist movements.

Women were also a target of colonial contempt for the Egyptians were told that their women were uneducated and so would raise uneducated children. Perfectly true. But education as far as the colonizers were concerned meant education in European training. Anything Arabic was a source of denigration, which again created a resurgence of Arabic literature, especially poetry .

Women had been peripheralized by their own people during the 19th century but became even more peripheralized within their society by foreign education. However that only applied to elite women. Women of other classes remained as ignorant as the males until education in the 20th century became open to all citizens. Because the economic situation had worsened for locals because of foreign competition, women were encouraged to stay at home marry and have children. Agriculture, especially of cotton, is labour intensive so peasants were encouraged to have children . With new medical practices, beginning with vaccination under Muhammmad Ali, the introduction of sewage and running water, health standards were raised and children did not die off as rapidly as they had done in previous centuries, thus the population grew apace while means of livelihood diminished.

The 20th century brought in further changes. The nationalist movement had grown rapidly and had won the adherence of the rural milieu which had suffered during the war years. The fallahin, during World War I had been conscripted to dig ditches in Palestine for the British army, their beasts of burden confiscated for the army, feeding the British army diminished food supplies and raised prices of food until food riots broke out. The entire population rose to support the Wafd's demand for an independent Egypt. When the men were imprisoned by the British the women took over. They carried out a boycott of British goods, they passed leaflets and memos right under the noses of British soldiers searching trains, they coordinated demonstrations, and eventually they too demonstrated in the streets. These were women of all classes , rural and urban, united behind the movement. Eventually, once the hubbub had abated with the unilateral declaration of Independence issued by the British and with the election of the first constitutional parliament, the efforts of the women turned to other matters.

Throughout the ages Muslim women had been involved in endowments for charitable works. It is part of the Muslim ethos to give sadaqa, not only zakat, and women had always done so. In the 20th century women took to doing sadaqa in a more practical manner by creating social services. They founded the Mubarra, and the Red

Crescent which supplied medical assistance to the needy. Indeed after half a century the Mubarra had built up 2 million hospital beds throughout the country, aside from dispensaries in villages. The women knew they would not be allowed an involvement in political life, so they took over social services. Orphanages, asylums for the blind, schools etc. were undertaken by women's organizations. When in 1948 the army went to war they appealed to the women's organizations to create a nursing corps, later on with more wars they asked them to create rehabilitation centres for the war wounded.

Having come out of isolation as a result of the nationalist movement and their activities in it elite women began to demand equal education. The mass of the population demanded fair treatment in industry, and it was in the thirties that women in factories were given legal protection from exploitation and limited to an 8 hour day. After the Second World War education was made free for all citizens, and schools opened for girls and boys. Eventually the university was made free of tuition and education increased. However that did not mean that jobs increased accordingly and in the mid-century we witness the unemployment of the educated. This too militated against women's seeking employment in other than limited venues. For instance the school of engineering was closed to women until the Revolution of 1952. Women in the medical school were limited to gynecology and pediatrics. To date there is no woman surgeon, but there are mechanical engineers and electrical engineers.

The greatest boost given to women was the 1952 revolution. The laws for graduating from a high school were changed to allow people to sit for exams after having left school to get married, and students were allowed into the university with little or no barriers. There we witness a strange phenomenon for in the late fifties and sixties at dinner parties you would see groups of men discussing the high cost of living and problems of work while women were discussing scholarly subjects, having recently entered universities. Often mothers and daughters were together in the university, and once they had graduated they were promised positions by the administration.

As time went by women began to replace men in certain professions. The first woman taxi driver was a widow who needed to support her children and the male taxi drivers were supportive. Soon other women entered the profession. Women, who in the past had been shop asisstants, began to open shops of their own. Women entrepreneurs appeared. The amazing thing is that most of the top entrepreneurs in Egypt today are not university educated women, although some of them are, but are women who learned to do by doing. Many were young widows who needed to support children, or women who had helped their husbands in their work and then took over and expanded. Women became involved in textile production, and in the clothing industry and setting up franchises. Indeed over time women became involved in almost every kind of industry.

One element where working class women shone was in the grey market. In the past women had always bartered in the suqs and the market place. They had been involved in cottage industries, and in selling food. This had never ceased. Today the grey market has grown to rival the official market as more and more women from all classes became involved in earning a living, in importing goods, catering, hairdressing, dressmaking, selling items of all kinds.

With the advent of an open market women were needed in banks, insurance companies, offices which needed secretarial and administrative help, and in the government bureaucracy. Where under Nasser the first female cabinet minister was named to the ministry of social services, today they are in various other ministries. Women have risen in the cadres to become permanent under-secretaries and in the government they are paid the same salary as the men within the same cadre.

Women are to be found in almost equal numbers as men in the universities as students and as professors, although to date there has not been a woman rector, but there have been several deans of colleges.

To sum up then today a woman can enter almost any profession she pleases. However along with the education of women , which still falls far short that of men , and women's involvement in the work place, be it industry or office, there has grown increasing resentment on the part of

men. Workers in industry will not allow women into their trades union. They complain that women accept lower wages and so undercut men. Employers prefer hiring women whom they consider more docile , less prone to complaining and more hard working. The rivalry between men and women is exacerbated as standards of living rise and demands for two family salaries become the norm.

The religious movements that have arisen encourage women to stay at home and have children , the role for which they are told they have been created. Women have always been the caretakers often looking after their children and elderly parents, which makes life difficult if the woman needs to work as well to defray the family's expenses. A dilemma for all concerned. Also with rising populations jobs become limited, with resulting unemployment.

During the sixties with the oil boom men went abroad to oil rich countries and remitted funds back home. It is said that 11 billion were remitted yearly. This encouraged a lot of activity in the market place, much of it in consumer goods, a negative for a country which did not produce much for export. Women then took on a new role, that of head of the household. With the husband away and returning home once a year with gifts for everybody, the woman had to discipline the children teach them, clothe and feed them, fix what broke in the house, pay bills, etc. do all the work that previously had been shared by two. She acquired a degree of independence that she may not have had in the past and grew to enjoy her ability to do as she pleased. Naturally her dual job was onerous but no more so than any single mother. The man, on returning on a holiday wanted to rest, be pampered and not faced by a horde of problems. To the children he was an almost irrelevant sugar-daddy who came bearing gifts, and left. They resented his attempts at discipline, having become accustomed to the mother in that role, and the husband often did not care to discipline them. Whatever the situation the bond between father and children was weakened by the father's absence, and often the bond between the spouses also weakened. The husband resented the wife's independence and ability to take decisions without consulting him, while the wife resented his coming home just to be pampered. Such

situations destroyed the fabric of family life with the loss of a male figure in the family as a role model, unless it be that of an elderly grandfather.

Once the oil boom ended Egyptian workers were forced to return home to measly salaries and to families who complained because the bonanza had dried up and all the goodies they had enjoyed were now curtailed. That situation also encouraged a feeling that women should stay home and not take jobs away from the men. To make that attitude more palatable it was wrapped in religious rhetoric, that woman's role was to procreate and not to lay "herself open to insult by working in the market place". Which raises the question of why she should be insulted in the market place? The answer of course is that she is regarded as a sex object.

To avoid that slur women have taken to wearing what they call Islamic dress, which is a modest one that covers the outlines of her body down to the ankles and with a scarf or veil covering her hair simply showing her face and hands. A hadith is then adduced to justify such clothing. The style is one that is useful in a country where the poor far outnumber the rich and where changes in fashion and make-up place a heavy burden on the family purse. That dress allowed lesser outlay on clothing, hairdressing, and make-up. It also allowed women to send a message that they were devout, upright women and not open to suggestive approaches. Indeed it allowed those who had never worked outside the house to venture into jobs, feeling they are covered from any "insult" by men.

Other women see that clothing as a slight to women and claim that there is little Islamic about such dress. But if women wish to dress modestly that is a personal choice. As Shaikh Tantawi once said in a public lecture the women who is veiled is not necessarily better than the woman who is not.

Thus while economic freedom of choice is the norm among women , laws of divorce are still unchanged. Where in the 18th century women had the freedom to write what they please in a marriage contract, so long as the husband agreed to such terms, they became legally binding.

Women could seek divorce much easier citing darar. Today the marriage contract leaves little room for putting in conditions, and women often are unaware that legally they are permitted to do that. Indeed when Rifaa Rafi al-Tahtawi's marriage contract was published in al-Ahram women were surprised to see that he undertook not to marry a second wife. A new law has granted women the right to divorce even against the husband's wishes, but she forfeits many of her financial rights, such as the back dowery and gifts given by the spouse. There are still ways to go to reform attitudes towards divorce to make it more equitable between the sexes. The Prophet of God allowed a woman to divorce her husband for no reason save that she did not find satisfaction with him, today women have to go to court to sue for divorce, because men have laid out new conditions for that.

What is necessary is for women to decide what it is they want and to go ahead and do it. Nobody is going to agitate for womens's rights save women, and no man is going to do much for women's rights so long as women remain ignorant of their rights or indolent towards abuse. Bringing in religious arguments by both sides is one side of the battle but the real determinants are the economic and political conditions of that society, and it is these conditions that need to be changed before change occurs in the role of women and their conditions.

دراسات في التاريخ والثقافة العربية

تصميم: محمد حجي

في سماء كل أمة؛ يبزغ كل جيل أو عدة أجيال فرد أو عدة أفراد .. يتركون في حياتهم، وبعد حياتهم، ما يحفظ لهم ذكرهم ويبقي أثرهم. هؤلاء الأفراد النابهون هم ملح الأرض، أو هم الصفوة المبدعة .. بدونهم لا يستقيم لأمة بقاء، ولا تستديم لها حضارة .. ويصير من اللازم تكريمهم في حياتهم وما بعد حياتهم. وإذا نحن تأملنا ما جرى لمصر في عهدها الأخير، يروعنا ما حل بقيم العطاء، وأخصها العلم والشرف .. فقد توارت لتفسح الطريق لقيم أخرى هي قيم النجاح، وأخصها المال والجاه .. وملاك هذه القيم أدنى جهد ممكن بأكبر عائد ممكن! ولم يعد للأفراد النابهين صوت مسموع ولا علم مرفوع، فهاجر كثرتهم خارج المكان أو خارج الزمان، أو خارج الاثنين معا! و رءوف عباس حامد بقية باقية من جيل البنائين العظام الذين تعتز بهم جامعتهم اعتزازهم بهذه الجامعات، فقد خلف في علم التاريخ مدرسة ترددت أصداؤها في وطنه، وجاوزته إلى وطنه العربي الكبير. واجتمع فيه إلى كونه عالما، كونه إنسانا مضى به قطار العمر شامخا مترفعا عن الدنايا .. لم تعرف عنه زلة في صبوته، ولا هفوة في سنوات كهولته. وهو في تعامله مع عالمنا هذا الردى:؛كان العهد به - وما يزال - شجاعا .. يقول قولة حق ومقالة صدق .. لا يقيم وزنا لمال ولا جاه، ومناط المرء عنده عطاؤه .. عطاؤه فحسب. لهذا وغيره حظي رءوف عباس حامد بتقدير المحافل العلمية في وطنه وخارج وطنه، وهو حق له وواجب علينا، يستحقه وغيره لقيم أصيلة ونبيلة، صار القابض عليها في زماننا قابضا على جمر النار.

الدار المصرية اللبنانية